

# الذُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْعَرُوفِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

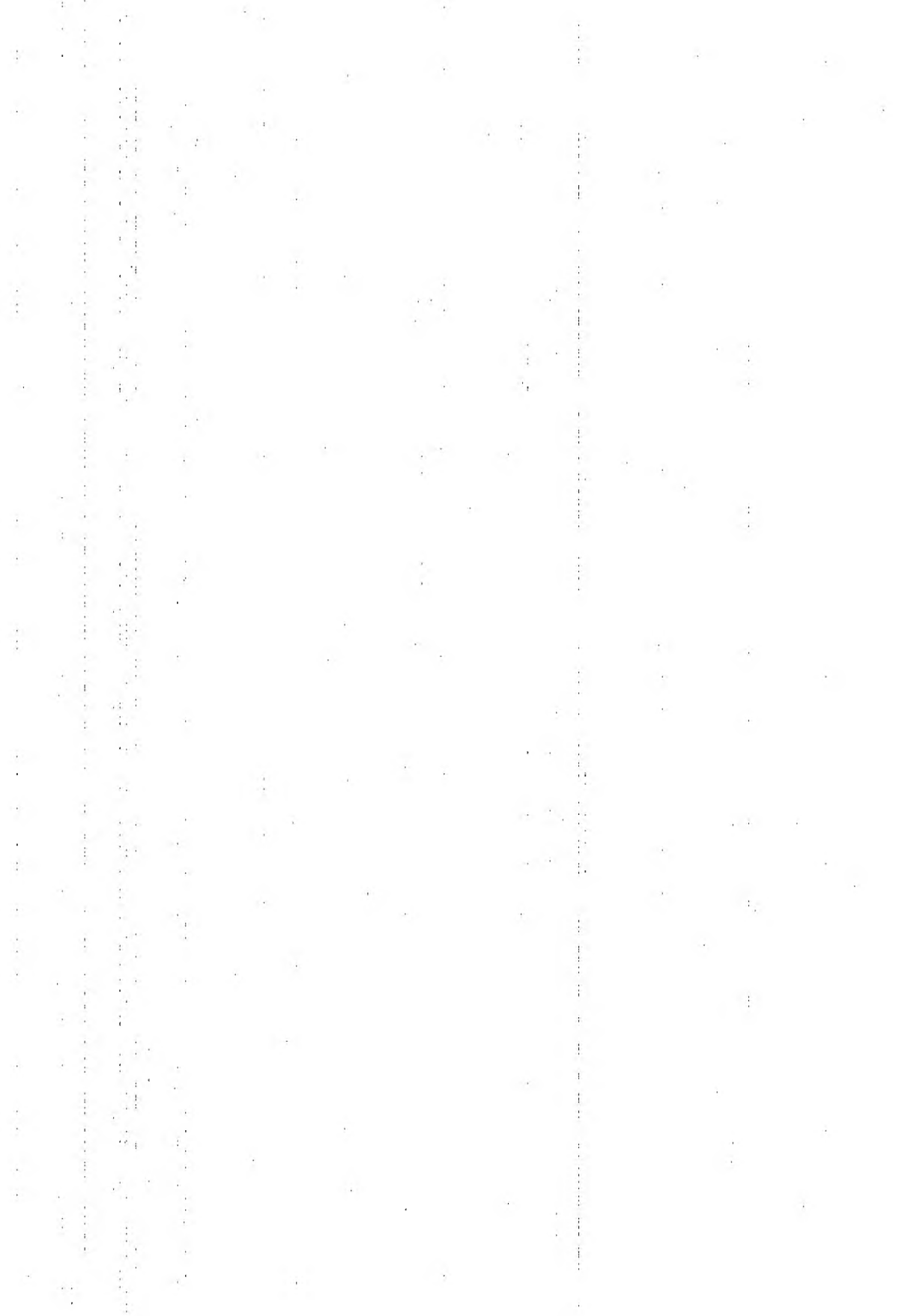
«أَجَلُ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ»

(صاحب «كشف الظنون»)

«وهذا التصنيف في الحقيقة

نتيجة عمري ودخيرة دهري»

(من مقدمة المؤلف)



الحمدُ لِلَّهِ الذي أنزل على عبده الكتابَ ناطقاً بالحكمةِ وفصل الخطاب، ووعدَ قارئه أعظمَ الثواب، وجعلَ مُتَّبِعَهُ سالِكاً طرقَ السدادِ والصواب، وأشهد أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحده لا شريكَ له شهادةً سالمةً من الارتياب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المرسلُ بأفضلِ كتاب، صلى الله عليه وعلى آله وسائرِ الأصحابِ ما هَظَلَّ سحابٌ ولمعَ سَرابٌ. وبعد.

فالقرآنُ أفضلُ كتبِ اللهِ الجليَّةِ أنزله على خيرِ خلقه عامَّةً، وبَعَثَه به إلى خيرِ أمة، شهدَ به كتابه المُبِينُ على لسانِ رسوله الصادقِ الأمين، جعلَه كتاباً فارقاً بين الشكِّ واليقين، أعجَزَتِ الفصحاءُ معارضته، وأعْيَتِ الألباءُ مناقضته، وأخْرَسَتِ البُلغَاءُ مُشاكلته، فلا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً. جعل أمثاله عِبراً للمتدبرين وأوامره هدىً للمستبصرين، وَضَرَبَ فيه الأمثال، وفرَّقَ فيه بين الحرام والحلال، وكرَّرَ القصصَ والمواعظَ بالفاظٍ لا تُملُّ ولا تُخلَقُ<sup>(١)</sup> على كثرةِ الردِّ، وحشَّنَا على فُهمِ معانيه وبيانِ أغراضه ومبانيه، فليس المرادُ حفظه وسرده من غير تأمُّلٍ لمعناه ولا تفهُمٍ لمباصيده، فقال جلُّ مَنْ قال: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ القرآنَ أمْ على قلوبٍ أَقْفَالُهَا»<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: «ومنهم أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الكتابَ إِلَّا أَمَانِيٌّ»<sup>(٣)</sup>. ذمَّ اليهود حيث

(١) لا تَخْلُقُ: لا تَبْلَى.

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٣) الآية ٧٨ من سورة البقرة.

يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ تِلَاوَةً مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ . وَقَدْ ذُمَّ السَّلَفُ الصَّالِحُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ .  
فَالْأَوَّلَى بِالْعَاقِلِ الْأَرِيبِ وَالْفَطِنِ اللَّيِّبِ أَنْ يَرْبَأَ بِنَفْسِهِ عَنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الدِّينِيَّةِ ،  
وَيَأْخُذَهَا بِالرَّتَبَةِ السَّنِّيَّةِ ، فَيُطْلَعُ مِنْ عُلُومِهِ عَلَى أَهْمِّهَا وَآكِدِهَا . وَهِيَ بَعْدَ  
تَجْوِيدِ أَلْفَاظِهِ بِالتِّلَاوَةِ خَمْسَةُ عُلُومٍ : عِلْمُ الْإِعْرَابِ وَعِلْمُ التَّصْرِيفِ وَعِلْمُ اللُّغَةِ  
وَعِلْمُ الْمَعْنَى وَعِلْمُ الْبَيَانِ .

وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِنَ الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ ، وَاهْتَمُّوا بِهِ غَايَةً  
الْإِهْتِمَامِ ، فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنْ سَعِيهِمْ أَفْضَلَ الْجَزَاءِ يَوْمَ الْفَصْلِ وَالْقَضَاءِ ، إِذْ هُمْ  
الْأَثَمَةُ الْمُمَهِّدُونَ لِلْقَوَاعِدِ ، الْمُبَيِّنُونَ لِأَصُولِ الْمَعَادِدِ . غَيْرَ أَنَّ مِنْهُمْ جَمَاعَةً  
لَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى هَذِهِ الْعُلُومِ الْخَمْسَةِ فِي مَصْنُفٍ يَجْمَعُهَا ، بَلْ ضَمُّوا إِلَى ذَلِكَ  
ذِكْرَ سَبَبِ النُّزُولِ وَذِكْرَ الْقَصَصِ (١) عَلَى مَا فَعَلَهُ الْمَفْسُورُونَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا  
كُتُبَهُمْ إِلَّا لِذَلِكَ . وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْإِعْرَابِ فَقَطْ (٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
اقْتَصَرَ عَلَى عِلْمِ مَفْرَدَاتِ الْأَلْفَاظِ فَقَطْ (٣) وَتَرَكَ شَيْئاً كَثِيراً مِنْ عِلْمِ التَّصْرِيفِ  
الْمَتَعَلِّقِ بِاشْتِقَاقِ اللُّغَةِ ، مِمَّا لَا يَسَعُ الْإِنْسَانُ جَهْلُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى  
مَعْرِفَةِ نَظْمِهِ وَجَزَائِلِهِ وَبِلَاغَتِهِ مِمَّا يَتَكَفَّلُ بِهِ عِلْمُ الْمَعْنَى وَالْبَيَانِ (٤) .

وَرَأَيْتُ أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ الْخَمْسَةَ مُتَجَاذِبَةٌ شَدِيدَةً لِاتِّصَالِ بَعْضِهَا  
بِبَعْضٍ ، لَا يَحْصُلُ لِلنَّاطِرِ فِي بَعْضِهَا كَبِيرُ فَائِدَةٍ بِدُونِ الْإِطْلَاعِ عَلَى بَاقِيهَا ،  
فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ كَوْنَ هَذَا فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً أَوْ مُبْتَدَأً مِثْلاً وَلَمْ يَعْرِفْ كَيْفِيَّةَ تَصْرِيفِهِ  
وَلَا اشْتِقَاقِهِ وَلَا كَيْفَ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّظْمِ لَمْ يَحُلْ (٥) بِطَائِلٍ ، وَكَذَا لَوْ عَرَفَ مَوْقِعَهُ  
مِنَ النَّظْمِ وَلَمْ يَعْرِفْ بَاقِيَهَا .

(١) كَمَا صَنَعَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ .

(٢) كَمَا صَنَعَ مَكِّي فِي الْمَشْكَلِ .

(٣) كَمَا صَنَعَ الرَّاعِبُ فِي الْمَفْرَدَاتِ .

(٤) كَمَا صَنَعَ الزَّخَّشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ .

(٥) حَلَا مِنْهُ بَخِيرٌ : أَصَابَ مِنْهُ خَيْرٌ .



فلما رأيت الأمر كذلك وأطلعتُ على ما ذكره الناس في هذه الفنون، ورأيتهم: إما ذاكراً الواضح البين الذي لم يَحْتَجْ للتنبيه عليه إلا الأجنبي من الصناعة، وإما المقتصر على المُشْكِل بلفظٍ مختصرٍ استخرتُ الله الكريم القوي المتين في جمع أطراف هذه العلوم أخذاً من كل علم بالحظ الوافر، بحيث إنني إذا عرّضت قاعدة كلية من قواعد هذه العلوم أوضابطاً لمسألة منتشرة الأطراف ذكرتُ ذلك محرراً له من كتب القوم، ولا أذكر إلا ما هو المختار عند أهل تلك الصناعة، وإذا ذكرتُ مذهباً لأحد من أهل العلم فقد يحتملُ هذا الكتابُ ذكرَ دلائله والاعتراضاتِ عليه والجوابِ عنه فأذكره، وقد لا يحتملُ فأجيله على كتب ذلك العلم.

ولم آلُ جهداً في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب، [فإنني تعرّضتُ للقراءات المشهورة والشاذة وما ذكرَ الناس في توجيهها]<sup>(١)</sup> ولم أتركُ وجهاً غريباً من الإعراب [وإن كان وإهياً]<sup>(٢)</sup>. ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه حتى لا يغترَّ به من أطلع عليه، وذكرتُ كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري<sup>(٣)</sup> وأبي محمد ابن عطية<sup>(٤)</sup> ومحب الدين أبي البقاء<sup>(٥)</sup>، وإن أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته، وكذلك تعرّضتُ لكلام

(١) ما بين معقوفين وارد في نسخ الكتاب ما عدا الأصل، لعله كان مكتوباً على جانب المخطوط فلم يظهر في الفيلم المصور عن الأصل.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) محمود بن عمر، أخذ عن النيسابوري والحرثي. وله: الكشف والفائق والمفصل والأغودج، توفي سنة ٥٨٨. انظر: البغية ٢/٢٧٩.

(٤) عبدالحق بن غالب، كان غاية في توقد الذهن، روى عن الصفدي والغساني، وروى عنه ابن مضاء، وله: التفسير المشهور، توفي سنة ٥٤٢. انظر: البغية ١/١١٨ البغية ٢/٧٣.

(٥) عبدالله بن الحسين العكبري، قرأ على ابن الخشاب، وله: إعراب القرآن وإعراب الحديث، واللباب، وشرح اللمع، توفي سنة ٦١١. انظر: البغية ٢/٣٨.

كثير من المفسرين كالمهدي<sup>(١)</sup> ومكي<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> دون غيرهم، فإنهم أغنى الناس بما قصدته وأغناهم.

وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري، فإنه لبُّ كلام أهل هذه العلوم. وإذا تكررت الآية الكريمة - أو ما يقاربها في تركيبها أو قاعدة كلية أو ضابط قد مر ذكره - فلا أعيدها، بل إن بعد العهد ذكرت ما ينبهك عليها. وسمّيته بـ «الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون» وعلى الله توكلت وإليه أنيب.



---

(١) أحمد بن عمار المقرئ، كان مقدماً في القراءات والعربية وله: تفسير القرآن، توفي سنة ٤٤٠. انظر: إنباء الرواة ٩١/١، البغية ٣٥١/١.

(٢) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي المقرئ. له: الكشف والمشكل، توفي سنة ٤٣٧. انظر: إنباء الرواة ٣١٣/٣؛ البلغة ٢٦٣؛ البغية ٢٩٨/٢.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد، أخذ عن الزجاج والمبرد، له: إعراب القرآن والكافي وشرح المعلقات، توفي سنة ٣٣٨. انظر: البغية ٣٦٢/١.

## / الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

هذا ليس من القرآن إجماعاً، وإنما تعرّضتُ له لأنه واجبٌ في أول القراءة أو مندوبٌ. وأصحُّ كَيْفِيَّاتِ اللَّفْظِ به هذا اللَّفْظُ المشهورُ لموافقته قولَه تعالى: «فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»<sup>(١)</sup>، وَرَوَوْا فِيهِ حَدِيثَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْعُذُ<sup>(٣)</sup>: الْإِلْتِجَاءُ إِلَى الشَّيْءِ وَالْإِنْحِيَازُ لَهُ وَالْإِسْتِجَارَةُ بِهِ وَالْإِسْتِعَانَةُ بِهِ أَيْضاً، وَمِنْهُ الْعُودَةُ: وَهِيَ مَا يُعَادُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ. وَقِيلَ لِلرُّقْيَةِ وَالتَّمِيمَةِ - وَهِيَ مَا يُعَلَّقُ عَلَى الصَّبِيِّ - عُودَةٌ وَعُودَةٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا، وَكُلُّ أَثْنَى وَضَعَتْ فَهِيَ عَائِدٌ إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَيُقَالُ: عَادَ يَعُودُ عَوْذًا وَعِيَاذًا وَمَعَاذًا فَهُوَ عَائِدٌ وَمَعُودٌ مِنْهُ. قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

١ - أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِذَا بِكَ أَنْ يَعْزِلُوا فَيَطْغُونِي  
قِيلَ: عَائِدٌ هُنَا أَصْلُهُ اسْمٌ فَاعِلٌ، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ:  
وَعِيَاذًا بِكَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا الْقَوْلِ.

وَأَعُودُ: فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَأَصْلُهُ: أَعُودُ بِضَمِّ الْوَائِ مِثْلُ: أَقْتُلُ وَأَخْرُجُ أَنَا،

(١) الآية ٩٨ من النحل.

(٢) ثمة أحاديث كثيرة. انظر: البخاري (فتح الباري) ٣٣٧/٦؛ ابن حنبل ٥٠/٣.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٦٥؛ اللسان: عوذ.

(٤) البيت لعبدالله بن الحارث السهمي، وهو في الكتاب ١٧١/١؛ اللسان: عوذ؛ ابن يعيش ١٢٣/١.

وإنما نقلوا حركة الواو لأنَّ الضمة ثقيلة عليها إلى الساكن قبلها، وهكذا<sup>(١)</sup> كلُّ مضارعٍ من فَعَلَ عَيْنُهُ وَاوٌ، نحو أَقُومُ وَتَقُومُ وَأَجُولُ وَتَجُولُ. وفاعله ضميرُ المتكلم. وهذا الفاعل لا يجوزُ بروزه، بل هو من المواضع السبعة التي يجب فيها استتارُ الضمير على خلافٍ في السابع، ولا بد من ذكرها لعموم فائدتها وكثرة دَوَرِها، الأول: المضارع المُسْتَدُّ للمتكلم وحده نحو: أَفْعَلُ أنا. الثاني: المضارعُ المُسْتَدُّ للمتكلم مع غيره أو المعظمُ نفسه نحو: نفعل نحن. الثالث: المضارعُ المُسْتَدُّ للمخاطب نحو: تفعل أنت، ويُوَحَّدُ المخاطبُ بقيد الأفراد والتذكير، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزه، نحو: تقومون، تقومين. الرابع: فعل الأمر المُسْتَدُّ للمخاطب، نحو: افعل أنت، ويُوَحَّدُ المخاطبُ أيضاً بقيد الأفراد والتذكير، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزه، نحو: افعلوا، افعلين. الخامس: اسمُ فعلِ الأمرِ مطلقاً، أي سواءً كان المأمور مفرداً أم مثنى أم مجموعاً أم مؤنثاً، نحو: صِهْ يازيدُ يازيدان يازيدون ياهندُ ياهندان ياهندات، بخلافِ فعلِ الأمرِ فإنه يبرزُ فيه ضميرُ غيرِ المفردِ المذكر، كما تقدّم. السادس: اسمُ الفعلِ المضارع نحو: أَوْهْ أي أتوجّع وأفُ أي أتضجر ووَيَّ أي أعجب. وهذه الستة لا يبرزُ فيها الضميرُ، بلّا خلافٍ. وَتَحَرَّزْتُ بقولي: «اسمُ فعلِ الأمرِ واسمُ الفعلِ المضارع» من اسمِ الماضي فإنه لا يجب فيه الاستتار كما سيأتي. السابع: المصدرُ الواقعُ موقعَ الفعلِ بدلاً من لفظه نحو: ضرباً زيداً، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) انظر: المتع في التصريف لابن عصفور ٤٤٨/٢.

(٢) اختلفوا في نسبة هذين البيتين بين: الأحوص وجرير وأعشى همدان، وهما في ديوان

جرير ٢١٥؛ والكتاب ٥٩/١؛ والحامسة البصرية ٢٠٩؛ والخصائص ١٢٠/١؛

وأوضح المسالك ٢٤٨؛ وشرح شواهد الألفية ١٦٤، ٢٦٣؛ والعيني ٤٦/٣.

والعياب: ج عَيَّة: زنبيل من آدم، أو ما تجعل فيه الثياب، بجر: مثقلة.

٢ — يَمُرُّونَ بِالذِّهْنِ خِفَافًا عِثَابُهُمْ  
عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ  
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ  
فَنَذْلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذْلُ الثَّعَالِبِ

وقوله تعالى: «فَضْرَبَ الرَّقَابِ»<sup>(١)</sup>، هذا إذا جعلنا في «ضرباً» ضميراً مستتراً، وأما مَنْ يَقُولُ من النحويين: إنه لا يتحمل ضميراً البتة فلا يكون من المسألة في شيء.

والضابط فيما يَجِبُ استتاره<sup>(٢)</sup> — وإن عُرِفَ من تعداد الصور المتقدمة — أن كل ضمير لا يَحُلُّ محلّه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصلٌ فهو واجب الاستتار كالمواضع المتقدمة، وما جاز أن يَحُلَّ محلّه أحدهما فهو جائز الاستتار، نحو: «زيدٌ قام»، في «قام» ضميرٌ جائز الاستتار، إذ يَحُلُّ محلّه الظاهر، نحو: «زيد قام أبوه»، أو الضمير المنفصل نحو: «زيدٌ ما قام إلا هو»، فإن وُجِدَ من لسانهم في أحد المواضع المتقدمة الواجب فيها الاستتار ضميرٌ منفصلٌ فليُعْتَقَدْ كونه توكيداً للضمير المستتر، كقوله تعالى: «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ»<sup>(٣)</sup> فـ «أنت» مؤكّد لفاعل «اسْكُنْ».

و «بالله»<sup>(٤)</sup> جارٌّ ومجرورٌ. وكذلك «من الشيطان»، وهما متعلقان بـ «أعوذ». ومعنى الباء الاستعانة، و«مِنْ» التعليل، أي: أعوذ مستعيناً بالله من أجل الشيطان. ويجوز أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ولهما معانٍ<sup>(٥)</sup> أخرٌ سنأتي إن شاء الله تعالى. وأمّا الكلامُ على الجلالة فيأتي في البسملة.

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٥.

(٣) الآية ١٩ من سورة الأعراف.

(٤) يتابع المؤلف إعرابه لـ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٥) انظر في معاني الباء: رصف المباني ١٤٢؛ المغني ١٠٦. وانظر في معاني «مِنْ» رصف

المباني ٣٢٢؛ المغني ٣٥٣.

والشيطان: المتمرد من الجن. وقال أبو عبيدة<sup>(١)</sup>: «الشيطان اسم لكل عارم من الجن والإنس والحيوانات، وقد يُطلق على كل قوة ذميمة في الإنسان. قال عليه السلام: «الحسد شيطان والغضب شيطان»<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنهما ينشآن عنه.

واختلف أهل اللغة في اشتقاقه، فقال جمهورهم: هو مشتق من شَطَنَ يَشْطُنُ أي بَعُدَ، لأنه بعيد من رحمة الله تعالى، وأنشدوا<sup>(٣)</sup>:

٣ - نَأَتْ بِسَعَادَ عَنْكَ تَوَى شَطُونُ فَبَأَتْ وَالْفَوَادُ بِهَا رَهِينُ  
وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

٤ - أَيْمًا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السُّجْنِ وَالْأَكْبَالِ

[١/٣] / وحكى سيبويه: «تَشَيْطَنَ»<sup>(٥)</sup> أي فَعَلَ فَعَلَ الشياطين، فهذا كله يدل على أنه من «شَطَنَ» لثبوت النون وسقوط الألف في تصارييف الكلمة، ووزنه على هذا: فَيْعَال. وقيل: هو مشتق من شَاطَ يَشِيطُ أي هَاجَ واحترقَ، ولا شك أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتق من هذه المادة، لكن لم يُسَمَّع في تصارييفه إلا ثابت النون محذوف الألف كما تقدّم، ووزنه على

---

(١) معمر بن المثنى البصري، قدم بغداد أيام الرشيد وقرأ عليه بعض كتبه. له «مثالب العرب» و«غريب القرآن» أخذ عنه أبو حاتم والمازني، توفي سنة ٢٠٨. انظر: الإنباه ٢٧٦/٣؛ البلغة ٢٦١.

(٢) مسند ابن حنبل برواية: «إن الغضب من الشيطان»، انظر: المسند ٢٢٦/٤.  
(٣) البيت لـ النابغة، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ واللسان: مادة «شطن». والشطون: البعيدة.  
(٤) البيت لـ أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٥١؛ وتفسير الطبري ١١٢/١؛ وتفسير ابن عطية ٨٦/١؛ واللسان: شطن، والبحر المحيط ٦٢/١؛ وأعراب ثلاثين سورة ٧.  
عكاه: شدّه، الأكبال: ج كيل وهو القيد.

(٥) الكتاب ١١/٢، وسيبويه عمرو بن عثمان إمام النحاة أخذ عن الخليل ويونس، وله: الكتاب، توفي سنة ١٨٠. انظر: الإنباه ٣٤٦/٢؛ البلغة ١٧٣؛ البغية ٢٢٩/٢.

هذا فعَلان. ويترتبُ على القولين: صَرْفُهُ وعدمُ صَرْفِهِ إذا سُمِّيَ به، وأمَّا إذا لم يُسَمَّ به فإنه منصرفُ البتَّة، لأنَّ من شرط امتناع فعَلان الصفة ألاَّ يُؤنَّثَ بالهاء<sup>(١)</sup>، وهذا يؤنَّثُ بها قالوا: شَيْطَانَةٌ<sup>(٢)</sup>.

«الرجيم» نعتٌ له على الذمِّ. وفائدةُ النعت<sup>(٣)</sup>: إمَّا إزالةُ اشتراكِ عارضٍ في معرفةٍ، نحو: رأيتُ زيداً العاقلَ، وإمَّا تخصُّصُ نكرةٍ نحو: رأيتُ رجلاً تاجراً، وإمَّا لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ، نحو: مررتُ بزيدِ المسكينِ، وقد يأتي لمجردِ التوكيدِ نحو قوله تعالى: «نفخةٌ واحدةٌ»<sup>(٤)</sup>.

ولا بُدَّ من ذكرِ قاعدةٍ في النعتِ تعمُّ فائدتها<sup>(٥)</sup>. اعلم أنَّ النعتَ إنَّ كان مشتقاً بقياسٍ، وكان معناه لمتبوعه<sup>(٦)</sup> لَزِمَ أن يوافقَه في أربعةٍ من عشرة، أعني في واحدٍ من ألقابِ الإعرابِ: الرفعِ والنصبِ والجَرِّ، وفي واحدٍ من الأفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وفي واحدٍ من التذكيرِ والتأنيثِ، وفي واحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ. وإنَّ كان معناه لغيرِ متبوعه<sup>(٧)</sup> وافقَه في اثنينٍ من خمسةٍ، وفي واحدٍ من ألقابِ الإعرابِ، وفي واحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ، نحو: مررتُ برجلَيْنِ عاقلَيْنِ أمهما، فلم يتَّبعه في تثنيةٍ ولا تذكيرٍ.

وإذا اختصرتَ ذلك كُلَّهُ فقل: النعتُ يَلْزَمُ أن يتَّبعَ منوعتهُ في اثنينٍ من خمسةٍ مطلقاً: في واحدٍ من ألقابِ الإعرابِ، وفي واحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ، وفي الباقي كالفعلِ، يعني أنك تضعُ موضعَ النعتِ فعلاً فمهما ظهرَ

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٥؛ وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٢.

(٢) انظر في هذه المادة: اللسان: شطن؛ مفردات الراغب ٢٦٨.

(٣) انظر: ابن عقيل ١٥٣/٢؛ شرح الكافية ٣٠٣/١.

(٤) الآية ١٣ من سورة الحاقة: فإذا نفخَ في الصورِ نفخةٌ واحدة.

(٥) انظر: ابن عقيل ١٥٥/٢.

(٦) نحو: جاء رجلٌ مهذب.

(٧) وهو ما يسمونه بالنعتِ السببيِّ نحو «جاء رجلٌ مهذبٌ أخوه».

في الفعلِ ظَهَرَ في النعتِ، مثاله ما تقدّم في: مررت برجلين عاقلةٍ أمهما،  
لأنك تقول: برجلين عَقَلْتُ أمهما. والرجيم قد تبع موصوفه في أربعة من  
عشرة لما عَرَفْتَ.

وهو مشتق من الرُّجْم، والرُّجْمُ<sup>(١)</sup> أصله الرميُّ بالرَّجَام، وهي الحجارة،  
ويستعار الرجم للرمي بالظن والتوهم. قال زهير<sup>(٢)</sup>:

٥ — وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ ودُقُّتُمْ وما هو عنها بالحديثِ المُرْجَمِ

أي: المَظَنُّون، ويُعبّر به أيضاً عن الشتم، قال تعالى: «لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ  
لَأَرْجُمَنَّكَ»<sup>(٣)</sup> قيل: أقول فيك قولاً سيئاً. والمُراجمةُ: المُسَابَةُ الشديدةُ استعارةُ  
كالمقاذفة. قال الراغب<sup>(٤)</sup>: «والتَرَجُّمان: تَفْعُلَان من ذلك» كأنه يعني أنه  
يَرْمِي بكلامٍ مَنْ يُترجَّم عنه إلى غيره. والرُّجْمَةُ أحجارُ القبر ثم عُبر بها عنه.  
وفي الحديث: «لا تَرْجُموا قبري»<sup>(٥)</sup> أي لا تضعوا عليه الرُّجْمَةَ. والرجيم  
فعليل بمعنى مفعول أي مرجوم نحو: قَتيل وجريح، ويجوز أن يكون بمعنى  
فَاعِلٍ لأنه يَرْجُم غيره بالشر، ولكنه بمعنى مفعول أكثر، وإن كان غير مقيسٍ.



(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٥.

(٢) ديوانه ١٨.

(٣) الآية ٤٦ من مريم.

(٤) المفردات ١٩٥. والراغب هو الحسين بن محمد، له: التفسير والذريعة، توفي  
سنة ٥٠٢. انظر: البلغة ٦٩؛ وروضات الجنات ٢٤٦.

(٥) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢٨٩/٤ «في حديث عبدالله بن مُغَفَّل في وصيته». وقال: «والمحدثون يقولون «لا تَرْجُموا». إنما هو «لا تَرْجُموا» يقول: لا تجعلوا عليه  
الرُّجْمَ».



## البسمة

مصدر بَسَمَلَ، أي قال: بسم الله، نحو: حَوَّلَ وَهَيَّلَ وَحَمَدَلَ، أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، والحمد لله. وهذا شبيه بباب النحت في النسب، أي إنهم يأخذون اسمين فيَنَحِتُونِ منهما لفظاً واحداً، فينسبون إليه كقولهم: حَضَرَمِي وَعَبْقَسِي وَعَبْشَمِي نسبةً إلى حَضَرَمَوْتَ وعبدالقيس وعبدشمس. قال<sup>(١)</sup>:

٦ - وتضحكُ مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيّاً

وهو غير مقيس، فلا جرم أن بعضهم قال في: بَسَمَلَ وَهَيَّلَ إنها لغة مُوَلَّدَةٌ، [قال الماوردي<sup>(٢)</sup>: يقال لَمَنْ قال: بسم الله: مُبَسِّمِلٌ وهي<sup>(٣)</sup> لغة مُوَلَّدَةٌ وقد جاءت في الشعر، قال عمر بن أبي ربيعة<sup>(٤)</sup>:

٧ - لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيَتْهَا      أَلَا حَبَّذا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسِّمِلُ

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في الفضليات ١٥٨، ذيل الأمالي ١٣٣، المحتسب ٦٩/١؛ الحجة ٦٨/١؛ ابن يعيش ٩٧/٥.

(٢) تفسير الماوردي ٥٢/١، وهو علي بن محمد البصري الشافعي، أخذ عن الأسفرائيني. له الحاوي والإقناع توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٣٨٧/٢، طبقات الشافعية للسبكي ٣٠٣/٣.

(٣) لسم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من ع.

(٤) ديوانه ٤٩٨؛ أمالي القالي ٢/٢٧٠؛ اللسان: بسمل؛ الهمع ٨٩/٢؛ الدرر ١١٦/٢.

وغيره من أهل اللغة نقلها ولم يقل إنها مؤلدة كثعلب<sup>(١)</sup> والمطرز<sup>(٢)</sup>.

ويسم: جاز ومجرور، والباء هنا للاستعانة كعملت بالقُدوم، لأن المعنى: أقرأ مستعيناً بالله، ولها معانٍ أخر تقدّم الوعدُ بذكرها، وهي: الإلصاق حقيقة أو مجازاً، نحو: مَسَحْتُ برأسي، مررتُ بزيد، والسببية: [نحو] «بظلم من الذين هادوا حَرَمْنَا عليهم»<sup>(٣)</sup>، أي بسبب ظلمهم، والمصاحبة نحو: خرج زيدٌ بشيابه، أي مصاحباً لها، والبدلُ كقوله عليه السلام: «ما يَسُرُّني بها حُمُرُ النعم»<sup>(٤)</sup> أي بدلها، وكقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

٨ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركباناً

أي: بدّلهم، والقسم: أحلفُ بالله لأفعلن، والظرفية نحو: زيد بمكة أي فيها، والتعدية نحو: «ذهب الله بنورهم»<sup>(٦)</sup>، والتبويض كقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

٩ - شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضرٍ لهنّ نثيج

(١) أحمد بن يحيى، إمام أهل الكوفة أخذ عن ابن الأعرابي وروى عنه ابن الأنباري، توفي سنة ٢٩١. انظر: الإنباه ١٣٨/١؛ نزهة الالباء ٢٩٣؛ طبقات القراء ١٤٨/١.

(٢) محمد بن عبد الواحد المطرز غلام ثعلب، له: شرح الفصحى وقائت الفصحى، توفي سنة ٣٤٥، انظر: البلغة ٢٣٤؛ البغية ١٦٤.

(٣) الآية ١٦٠ من النساء.

(٤) رواه البخاري (فتح الباري): الجمعة ٤٠٣/٢؛ مسند أحمد ١٣٠/١.

(٥) البيت له قريط بن أنيف، وهو في الحماسة ٥٨/١؛ والمعني ١٠٩؛ والأشموني ٢٢٠/٢؛ والدرر ١٤/٢.

(٦) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٥١/١ برواية:

تَرَوْتُ بماء البحر ثم تَنَصَّبْتُ على حَبَشِيَّاتٍ لهنّ نثيج  
والمخصص ٦٧/١٤، وأدب الكاتب ٤٠٨، والأزهية ٢٩٤؛ وأمالى الشجري ٢٧٠/٢؛ والدرر ٣٤/٢. ومثى هنا: من، والنثيج: المر السريع مع الصوت.

— البسمة —

أي من مائه، والمقابلة: «اشتريتُ بألف» أي: قابله بهذا الثمن، والمجاوزه مثل قوله تعالى: «وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ»<sup>(١)</sup> أي عن الغمام، ومنهم مَنْ قال: لا تكون كذلك إلا مع السؤال خاصة نحو: «فاسأل به خبيراً»<sup>(٢)</sup> أي عنه، وقول علقمة<sup>(٣)</sup>:

١٠ — فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَلِإِنِّي خَيْرٌ بِسَأْدَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وَدْهِنٍ نَصِيبٌ

والاستعلاء كقوله تعالى: «مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقَنْطَارٍ»<sup>(٤)</sup>. والجمهور يَأْتُونَ جَعَلَهَا إِلَّا لِلْإِلْصَاقِ أَوِ التَّعْدِيَةِ، وَيَرُدُّونَ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ إِلَيْهَا، وليس هذا موضع استدلال وانفصال.

وقد تُزَادُ مَطْرَدَةٌ وَغَيْرَ مَطْرَدَةٍ، فَاَلْمَطْرَدَةُ فِي فَاعِلٍ «كَفَى» نَحْوُ: «كَفَى بِاللَّهِ»<sup>(٥)</sup> / أي: كفى الله، بدليل سقوطها في قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

[٣/ب]

١١ — ..... كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

وفي خبر ليس و«ما» أختها غير موجب بـ إلا، كقوله تعالى: «أَلَيْسَ

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٢) الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٣) ديوانه ٣٥؛ والمفضليات ٣٩٢؛ والممع ٢٢/٢؛ والدرر ١٤/٢.

(٤) الآية ٧٥ آل عمران.

(٥) الآية ٦ النساء.

(٦) البيت لسحيم وصدره:

عُمَسِيرَةٌ وَدَّخْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا

وهو في الديوان ١٦؛ والكتاب ٢٣٠/١؛ والخصائص ٤٨٨/٢؛ وابن يعيش

٥٨/٦؛ والعيني ٦٦٥/٣.

- البسمة -

اللَّهُ بِكَافٍ [عَبْدَهُ] <sup>(١)</sup>، «وَمَارُبُّكَ بِغَافِلٍ» <sup>(٢)</sup> وفي: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ. وَغَيْرَ  
مُطْرَدَةٍ فِي مَفْعُولٍ «كَفَى»، كَقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup>:

١٢ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِسَانَا

أي: كَفَانَا، وَفِي الْبَيْتِ كَلَامٌ آخَرُ، وَفِي الْمَبْتَدَأِ غَيْرَ «حَسْبُ» وَمِنْهُ فِي  
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: «بَأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ» <sup>(٤)</sup> وَقِيلَ: الْمَفْتُونَ مُصْدَرٌ كَالْمَعْقُولِ وَالْمَيْسُورِ،  
فَعَلَى هَذَا لَيْسَتْ زَائِدَةً، وَفِي خَيْرٍ «لَا» أُخْتُ لَيْسَ، كَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup>:

١٣ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

أي: مُغْنِيّاً، وَفِي خَيْرٍ كَانَ مَنَفِيَّةً نَحْوُ <sup>(٦)</sup>:

١٤ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أي: لَمْ أَكُنْ أَعْجَلَهُمْ، وَفِي الْحَالِ وَثَانِي مَفْعُولِي ظَنْ مُنْفِيٍّ أَيْضاً  
كَقَوْلِهِ <sup>(٧)</sup>:

١٥ - فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِئِيَةِ رِكَابٍ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُتَهَاها

---

(١) الآية ٣٦ من الزمر.

(٢) الآية ١٣٢ من الأنعام.

(٣) اختلفوا في نسبة هذا البيت بين جسان - وليس في ديوانه - وكعب بن مالك  
وعبدالله بن رواحة؛ وهو في الدرر ٧٠/١؛ والعيني ٤٨٦/١؛ والهمع ٩٢/١.

(٤) الآية ٦ من القلم.

(٥) البيت لسواد بن قارب الدوسي الصحابي وهو في الدرر ١٠١/١؛ وأوضح المسالك  
٢٠٩/١. والفيل: الخيط الدقيق في شق النواة.

(٦) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ٢٥١/١؛ وأوضح المسالك ٢١٠/١؛ والعيني  
١١٧/٢؛ والدرر ١٠١/١.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: منى؛ والهمع ١٢٧/١؛ والدرر ١٠١/١.

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

١٦ — دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعد

أي: ما رجعت ركاب خائبة، ولم يجدني قعداً، وفي خبر «إن» كقول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

١٧ — فإن تنأ عنها حقة لا تلاقها فإنك مما أخذت بالمجرب أي: فإنك المجرب، وفي: «أولم يروا أن الله»<sup>(٣)</sup> وشبهه.

والاسم لغة: ما أبان عن مسمى، واصطلاحاً: ما دل على معنى في نفسه فقط غير متعرض بينيته لزمان ولا دال جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، وبهذا القيد الأخير خرجت الجملة الاسمية، والتسمية: جعل ذلك اللفظ دالاً على ذلك المعنى.

واختلف الناس: هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ وهي مسألة طويلة، تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً واستشكلوا على كونه هو المسمى إضافته إليه، فإنه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة أجوبة<sup>(٤)</sup>، أجادها: أن الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم، لأن التسمية هي اللفظ بالاسم، والاسم هو اللازم للمسمى فتغايرا. الثاني: أن في الكلام حذف مضاف تقديره: باسم مسمى لله. الثالث: أن لفظ «اسم» زائد كقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في أوضح المسالك ٢١١/١؛ والهمع ١٢٧/١؛ والدرر ١٠١/١. والقعدد: الجبان اللثيم.

(٢) ديوانه ٤٢؛ البحر ١٤١/٦؛ أوضح المسالك ٢١٢/١؛ الدرر ٦٦/١.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاف. «أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يئى بخلقهن بقادر» والشاهد زيادة الباء في «بقادر».

(٤) الاملاء للعكبري ٤/١.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢١٤؛ والخصائص ٢٩/٣؛ وأمالى الزجاجي ٦٣؛ وابن يعيش ١٤/٣؛ والهمع ٤٩/٢؛ والدرر ٥٨/٢.

— البسمة —

١٨ — إلى الحَوْلِ ثم اسْمُ السلامِ عليكما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

أي: السلام عليكما، وقول ذي الرمة<sup>(١)</sup>:

١٩ — لَا يَرْفَعُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ

وإليه ذهب أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> وقطرب<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في معنى الزيادة<sup>(٥)</sup> فقال الأخفش<sup>(٦)</sup>: «ليخرج من حُكْمِ

القسم إلى قَصْدِ التبرُّك». وقال قطرب: «زيد للإجلال والتعظيم»، وهذان

الجوابان ضعيفان لأنَّ الزيادة والحذف لا يُصار إليهما إلا إذا اضطرَّ إليهما.

ومن هذا القبيل — أعني ما يُوهَّم إضافة الشيء إلى نفسه — إضافة الاسم

إلى اللقب والموصوف إلى صفته، نحو: سعيدٌ كَرِزٌ وزيدٌ قَفَّةٌ ومسجدُ الجامعِ

ويَقْلَةُ الحمقاء، ولكن النحويين أولوا النوع الأول<sup>(٧)</sup> بأن جعلوا الاسم بمعنى

المُسَمَّى واللقب بمعنى اللفظ، فتقديره: جاءني مسمى هذا اللفظ، وفي الثاني

جَعَلُوهُ عَلَى حَذْفٍ مضاف، فتقديرُ بقلَّةِ الحمقاء: بقلَّةِ الحبةِ الحمقاء،

ومسجدُ الجامع: مسجدُ المكانِ الجامع.

---

(١) ديوانه ٣٩٠ برواية: لَا يَنْغَشُ، وهو في الخصائص ٢٩/٣؛ وابن يعيش ١٤/٣؛

واللسان: خون، والخزاة ٢٢٠/٢؛ والأشموني ٢١٢/٣. تَخَوَّنَهُ: تعهَّده، البغام:

صوت ظبية.

(٢) مجاز القرآن ١٦/١.

(٣) سعيد بن مسعدة صاحب سيويه من مدرسة البصرة، له: المسائل الكبيرة والمقاييس

والاشتقاق، توفي سنة ٢١١. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٩؛ البغية ٥٩٠/١..

(٤) محمد بن المستنير لآزَمَ سيويه وعيسى بن عمر، له: المثلث والنوادر والعلل في النحو

وإعراب القرآن، توفي سنة ٢٠٦. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨؛ النزهة ٩١؛

البغية ٢٤٢/١.

(٥) انظر: تفسير القرطبي ٩٩/١.

(٦) ليس في معانيه نص يفيد ذلك.

(٧) قال صاحب الإنصاف ٤٣٦: أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف

اللفظان، ومنعها البصريون.

واختلف النحويون في اشتقاقه<sup>(١)</sup>: فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السَّمَوِّ وهو الارتفاع، لأنه يَدُلُّ على مُسَمَّاه فيرفعه ويُظهِره، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوَسْم وهو العلامة لأنه علامة على مُسَمَّاه، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسدٌ من حيث التصريف.

استدل البصريون على مذهبهم بتكسيـرهم له على «أسماء» وتصغيرهم له على سَمَيٍّ، لأن التكسير والتصغير يَرُدُّان الأشياء إلى أصولها، وتقول العرب: فلانٌ سَمِيكٌ، وَسَمِيْتُ فلاناً بكذا، وَأَسَمَيْتُهُ بكذا، فهذا يَدُلُّ على اشتقاقه من السَّمَوِّ، ولو كان من الوَسْم لقليل في التكسير: أوسام، وفي التصغير: وَسِمٌ، ولقالوا: وَسِيْمُك فلانٌ وَوَسَمْتُ وَأَوَسَمْتُ فلاناً بكذا، فدلَّ عدم قولهم ذلك أنه ليس كذلك. وأيضاً فَجَعَلُهُ من السَّمَوِّ مُدْخِلٌ له في الباب الأكثر، وَجَعَلُهُ من الوَسْم مُدْخِلٌ له في الباب الأقل؛ وذلك أن حَذَفَ اللام كثيرٌ وحذف الفاء قليلٌ، وأيضاً فَإِنَّا عَهَدْنَاهُمْ غالباً يُعَوِّضُونَ في غير محلِّ الحذف فَجَعَلُ هَمْزَةِ الوصل عوضاً من اللام موافقٌ لهذا الأصل بخلاف ادِّعَاءِ كَوْنِهَا عوضاً من الفاء. فإن قيل: قولهم «أسماء» في التكسير و«سَمَيٍّ» في التصغير لا دلالة فيه لجواز أن يكون الأصل: أَوْسَاماً وَوَسِيْماً، ثم قُلِبَتِ الكلمة بَأَن أُخْرِتْ فَاوُّها بعد لامها فصار لفظ أَوْسَام: أَسْمَاوْ، ثم أُعِلَّ إِعْلَالُ كَسَاءِ<sup>(٢)</sup>، وصار وَسِيْمٌ سُمَيَّوْ، ثم أُعِلَّ إِعْلَالُ<sup>(٣)</sup> جُرَيِّ تصغير جَرَو. فالجواب أن ادِّعَاءَ ذلك لا يفيد، لأنَّ القَلْبَ على خلافِ القياس فلا يُصَارُ إليه ما لم تَدْعُ إليه ضرورةً. وهل لهذا الخلاف فائدة أم لا؟ والجواب أن له فائدةً، وهي أن مَنْ قال باشتقاقه من العلَوِّ يقول: إنه لم يَزَلْ موصوفاً قبل وجود الخلق وبعدهم

(١) انظر: الإنصاف ٦/١؛ مشكل الإعراب لمكي ٦/١؛ اللسان: سمو.

(٢) أي تطرفت الواو وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة.

(٣) أي اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

— البسمة —

وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته وهو قول أهل السنة. ومن قال بأنه مشتق من الوسم يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات وهو قول المعتزلة، وهذا أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن. وعلى هذا الخلاف وقع الخلاف أيضاً في الاسم والمسمى.

وفي الاسم خمس لغات: «اسم» بضم الهمزة وكسرهما، و«سم» بكسر السين وضمها. وقال أحمد بن يحيى<sup>(١)</sup>: «سم بضم السين أخذه من سموت أسمو، ومن قاله بالكسر أخذه من سميت أسمى، وعلى اللغتين قوله<sup>(٢)</sup>:

٢٠ — وعامنا أعجينا مُقدِّمةً يُدعى أبا السَّمحِ وقِرْضابُ سِمةٍ  
مُبْتَرِكاً لكلِّ عَظْمٍ يَلْحُمُهُ

يُنشد بالوجهين، وأنشدوا على الكسر<sup>(٣)</sup>:

٢١ — باسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمةٍ

[فعلى هذا يكون في لام «اسم» وجهان، أحدهما: أنها واو، والثاني:

أنها ياء وهو غريب، ولكن<sup>(٤)</sup> أحمد بن يحيى جليل القدر ثقة فيما ينقل. و«سُمي»<sup>(٥)</sup> مثل هُدي. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

(١) وهو ثعلب وقد سبقت ترجمته.

(٢) لم أعتد إلى قائله وهو في الإنصاف ١٦، وأمالى الشجري ٢/٦٦؛ وابن يعيش ١/٢٤؛

واللسان: لحم. قرضب الرجل: إذا أكل شيئاً يابساً، رجل مبترك: إذا كان معتمداً على

الشيء مُلِحاً فيه يريد أنهم خدعوا بأول العام فإذا هو عام جذب.

(٣) نسبة في النوادر ١٦٦ لرجل من كلب، وقيله:

وَقَوَّ بِهَا يَنْجُو طَرِيقاً يَعْلَمُهُ

وهو في الإنصاف ١٦، واللسان: ساء.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى.

(٥) يتابع ذكر لغات «اسم».

(٦) البيت لـ أبي خالد القناني وهو في الإنصاف ١٥، وأوضح المسالك ١/٢٥؛ والعيني

١٥٤/١. وأترك: اختصك به.



٢٢ - واللَّهُ أَشْمَاكَ سُمِّيَ مُبَارَكًا      آتَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَكًا

ولا دليل في ذلك لجواز أن يكون من لغة مَنْ يجعله منقوصاً مضموم  
السين وجاء به منصوباً، وإنما كان ينتهض دليلاً لوقيل: سُمِّيَ حالة رفعٍ  
أو جرٍّ<sup>(١)</sup>.

وهمزته همزة وصلٍ أي تُثَبَّتْ ابتداءً وتُحَذَفُ دَرَجًا، وقد تُثَبَّتْ ضرورةً  
كقوله<sup>(٢)</sup>:

٢٣ - وما أنا بالمَخْسُوسِ في جِذْمِ مالِكٍ      ولا مَنْ تَسْمَى ثم يلتزم الإسماء

وهو أخذُ الأسماءِ العشرة التي ابتدئ في أوائلها بهمزة الوصل<sup>(٣)</sup>  
/ وهي: اسم واست وابن وابنم وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثتان وإيمن في [١/٤]  
القسم. والأصل في هذه الهمزة أن تُثَبَّتْ خَطًّا كغيرها من همزات الوصل،  
وإنما حَذَفُوهَا حين يُضَافُ الاسمُ إلى الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال. وقيل  
ليوافق الخطَّ اللفظ. وقيل لا حذف أصلاً، وذلك لأن الأصل: «سِم» أو «سُم»  
بكسر السين أو ضمها فلما دخلتِ الباء سَكَنتِ العين تخفيفاً، لأنه وقع بعد  
الكسرة كسرة أو ضمة، [وهذا حكاه النحاس وهو حسن]<sup>(٤)</sup>، فلو أضيف إلى  
غير الجلالة ثَبَّتَتْ<sup>(٥)</sup>، نحو: باسم الرحمن، هذا هو المشهور، وحُكِيَ عن  
الكسائي<sup>(٦)</sup> والأخفش جواز حَذْفِهَا إذا أُضِيفَتْ إلى غير الجلالة من أسماء  
الباري تعالى نحو: بسم ربك، بسم الخالق.

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٥/١. ولو كان صحيح الآخر لقلت: هذا سُم مثل: هذه يد.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٣ برواية: «ولا بالسمي» واللسان: سماء، وتفسير  
القرطبي ١٠٠/١. والمخسوس: المزدول، وجذم كل شيء: أصله.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى. وانظر: إعراب النحاس ٣/١.

(٥) أي ألف اسم.

(٦) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة أخذ عن الرؤاسي، أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩.

انظر: طبقات القراء ٥٣٥/١؛ النزهة ٦٧؛ البغية ١٦٢/٢.

واعلم أن كل جار ومجرور لا بُدَّ له من شيءٍ يَتَعَلَّقُ به، فعلٍ أو ما في معناه، إلا في ثلاثِ صور: حرفِ الجرِّ الزائد ولعلُّ ولولا عند مَنْ يجر بهما<sup>(١)</sup>، وزاد الاستاذ ابن عصفور<sup>(٢)</sup> كاف التشبيه، وليس بشيء، فإنها تتعلَّقُ إذا تقرر ذلك فـ «بسم الله» لا بُدَّ من شيءٍ يتعلَّقُ به ولكنه حُذِفَ.

واختلف النحويون في ذلك<sup>(٣)</sup>، فذهب أهل البصرة إلى أن المُتَعَلِّقَ به اسمٌ، وذهب أهل الكوفة إلى أنه فعلٌ، ثم اختلف كلٌّ من الفريقين: فذهب بعضُ البصريين إلى أن ذلك المحذوف مبتدأ حُذِفَ هو وخبره وبقي معموله، تقديره: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌّ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرة. وفيه نظرٌ من حيث إنه يلزم حَذْفُ المصدر وإبقاء معموله وهو ممنوعٌ، وقد نص مكي على مَنْع هذا الوجه<sup>(٤)</sup>. وذهب بعضهم إلى أنه خبرٌ حُذِفَ هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معموله قائماً مقامه، والتقدير: ابتدائي كائنٌ باسم الله، أو قراءتي كائنةٌ باسم الله نحو: زيدٌ بمكة، فهو على الأول منصوبُ المحلِّ وعلى الثاني مرفوعه لقيامه مقامَ الخبر. وذهب بعضُ الكوفيين إلى أن ذلك الفعل المحذوف مقدَّرٌ قبله، قال: لأنَّ الأصلَ التقديمَ، والتقدير: أقرأ باسم الله أو ابتدئ باسم الله. ومنهم مَنْ قدَّره بعده، والتقدير: باسم الله أقرأ أو ابتدئ أو أتلو، وإلى هذا نحا الزمخشري قال<sup>(٥)</sup>: «ليفيد

(١) «لعل» حرف جر عند عقيل، «ولولا» حرف جر عند سيويه في «لولاي».

انظر: ابن عقيل ٦/٢ — ٨.

(٢) علي بن مؤمن حامل لواء العربية بالاندلس، أخذ عن الشلوين والدباج، وله: الممتع والمقرب وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٣. انظر: البغية ٢/٢١٠. وانظر مذهبه في الكاف: شرح الجمل له ٤٨٢/١.

(٣) انظر: الانصاف ٢٤٥.

(٤) المشكل ٦/١.

(٥) الكشف ٢٩/١.

التقديم الاختصاص لأنه وقع ردّاً على الكفرة الذين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم كقولهم: باسم اللات، باسم العزى، وهذا حسن جداً، ثم اعترض على نفسه بقوله تعالى: «اقرأ باسم ربك»<sup>(١)</sup>، حيث صرح بهذا العامل مقدماً على معموله، ثم أجاب بأن تقديم الفعل في سورة العلق أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم. وأجاب غيره بأن بـ «اسم ربك» ليس متعلقاً بـ «اقرأ» الذي قبله، بل بـ «اقرأ» الذي بعده<sup>(٢)</sup>، فجاء على القاعدة المتقدمة. وفي هذا نظر لأن الظاهر على هذا القول أن يكون «اقرأ» الثاني توكيداً للأول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل.

واختلفوا أيضاً: هل ذلك الفعل أمرٌ أو خبرٌ؟ فذهب الفراء<sup>(٣)</sup> أنه أمرٌ تقديره: اقرأ أنت باسم الله، وذهب الزجاج<sup>(٤)</sup> أنه خبرٌ تقديره: اقرأ أنا أو ابتدئ ونحوه<sup>(٥)</sup>.

و«الله» في «بسم الله» مضافٌ إليه، وهل العامل في المضاف إليه المضافٌ أو حرفُ الجرِّ المقدرٌ أو معنى الإضافة؟ ثلاثة أقوال خيِّرها أوسطها. وهو علّم على المعبود بحق، لا يُطلق على غيره، ولم يجسّر أحدٌ من المخلوقين أن يتّسمى به، وكذلك الإله قبل النقل والإدغام لا يُطلق إلا على المعبود بحق. قال الزمخشري: «كأنه صار علماً بالغلبة»، وأمّا «إله»

---

(١) الآية ١ من سورة القلم.

(٢) نص الآيات: اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم.

(٣) يحيى بن زياد إمام أهل الكوفة وتلميذ الكسائي، له: معاني القرآن والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧. انظر: النزهة ٩٨؛ البغية ٣٣٣/٢.

(٤) إبراهيم بن السريّ لزم المبرد، له: معاني القرآن، المختصر، الاشتقاق. توفي سنة ٣١٠. انظر: النزهة ٢٤٤؛ البغية ٤١١/١.

(٥) معاني القرآن ١/١.

(٦) الكشف ٣٦/١.

— البسلة —

المجرد من الألف واللام فيُطلق على المعبود بحق وعلى غيره، قال تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا»<sup>(١)</sup>، «وَمَنْ يَدْعُ مع الله إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>، «[أَرَأَيْتَ] مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ»<sup>(٣)</sup>. واختلف الناس هل هو مُرتَجِلٌ أو مشتق؟، والصواب الأول، وهو أعرف المعارف. يُحكى أن سيبويه رُئي في المنام فقيل [له]: ما فعل الله بك؟ فقال: خيراً كثيراً، لجعلي اسمه أعرف المعارف.

ثم القائلون باشتقاقه<sup>(٤)</sup> اختلفوا اختلافاً كثيراً، فمنهم مَنْ قال: هو مشتق من لاء يليه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلهة<sup>(٥)</sup> بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها، وقيل: لاتخاذهم إياها معبوداً، وعلى هذا قيل: «لَهَيَ أبوك» يريدون: لله أبوك، فقلّب العين إلى موضع اللام. وخَفَّفه فَحَذَفَ الألف واللام وَحَذَفَ حرف الجر. وأبعد بعضهم فَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

٢٤ — أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْجَنَى لَهْنَكُ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

قال: الأصل: لله إنك كريمٌ عليّ، فَحَذَفَ حرف الجر وحرف التعريف والألف التي قبل الهاء من الجلالة، وسَكَّنَ الهاءَ إجراءً للوصل مُجْرَى الوقف،

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) الآية ١١٧ من سورة المؤمنون.

(٣) الآية ٤٣ من سورة الفرقان.

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاج: «الله»؛ القرطبي ١/١٠٣؛ مفردات الراغب

١٧؛ الكشف ١/٣٩، البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٣٢.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٩٣؛ والخصائص ١/٣١٥؛ وأماي القالي

١/٢١٨؛ وأماي الزجاجي ٢٥٠؛ والمقرب ١/١٠٧؛ واللسان: «لهن»؛ والمغني ٢٥٤؛

ورصف المباني ٤٤؛ والحزاة ٤/٣٣٩. والقلل: القمم. وانظر تعليق ابن عصفور على

البيت في: المقرب ١/١٠٧.

— البسمة —

فصار اللفظ: لَهْ، ثم أُلقي حركة همزة «إِنَّ» على الهاء فبقي: لَهْنُكَ كما ترى، وهذا سماجةٌ من قائله. وفي البيت قولان أيسرُ من هذا.

ومنهم مَنْ قال: «هو مشتقٌّ من لاه يَلُوهُ لياها. أي احتجبَ، فالألف على هذين القولين أصليةٌ، فحينئذ أصلُ الكلمة لآه، ثم دخل عليه حرفُ التعريف فصار اللاه، ثم أُدغمَت لامُ التعريف في اللام بعدها لاجتماعِ شروطِ الإدغام، وفُخِّمَت لامُه. ووزنُه على القولين المتقدمين إمَّا: فَعَلَ أو فَعِلَ بفتح العين أو كسرِها، وعلى كل تقدير: فتحركَ حرفُ العلة وانفتحَ ما قبله ففُلبِ ألفاً، وكان الأصل: لَيْهَا أو لَيْهَاً أو لَوَهَا أو لَوَهَاً.

ومنهم مَنْ جَعَلَه مشتقاً من آلِه، وآلِه لفظٌ مشترك بين معانٍ وهي: العبادة والسكون والتحيرُ والفرع، فمعنى «إله» أَنْ خَلَقَه يعبدونه ويسكنون إليه ويتحيرُّون فيه ويفزعون إليه. ومنه قولُ رؤبة: <sup>(١)</sup>

٢٥ — لِلَّهِ دَرُّ الْغَايِبَاتِ الْمُسْدَةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْلُهِ

أي: من عبادته، ومنه «ويذكرُ وإِلَاهَتَكَ» <sup>(٢)</sup> أي عبادتك. وإلى معنى التحيرِ أشار أمير المؤمنين بقوله: «كُلُّ دُونِ صِفَاتِهِ تحبيرُ الصفاتِ وَضَلُّ هناك تصاريْفُ اللغات» <sup>(٣)</sup> وذلك أن العبد إذا تفكَّر في صفاته تحيَّر، ولهذا / روي: [٤/ب] «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله» <sup>(٤)</sup> وعلى هذا فالهمزةُ أصلية والألفُ

(١) ديوانه ١٦٥؛ تفسير الطبري ١٢٣/١؛ المحتسب ٢٥٦/١؛ المخصص ١٩١/١٢؛

اللسان آله؛ تفسير ابن عطية ٩٥/١؛ ابن يعيش ٣/١. المدة: ج الماده: المادح.

(٢) الآية ١٢٧ من الأعراف وهي قراءة ابن مسعود وعليّ وابن عباس وأنس. انظر: البحر ٣٦٧/٤؛ الطبري ١٢٣/١.

(٣) انظر: مفردات الراغب ١٧.

(٤) قال في كشف الخفاء ٣١١/١: «رواه أبو نعيم في الحلية وابن أبي شيبة».

قبل الهاء زائدة، فأصل الجلالة الكريمة: الإله، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٢٦ — معاذ الإله أن تكونَ كظبية ولا دُميَّة ولا عَقِيْلَةً رَبِّرَبِّ

ثم حُذِفَت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حُذِفَت في ناس، والأصل: أناس كقوله<sup>(٢)</sup>:

٢٧ — إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلِفُ نَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْأَمِينِ

فالتقى حرفُ التعريفِ مع اللامِ فَأُدْغِمَ فيها وفُخِّمَ. أو نقول: إن الهمزة من الإله حُذِفَت للنقل، بمعنى أَنَّا نَقَلْنَا حَرَكَتَهَا إِلَى لامِ التعريفِ وَحَذَفْنَاها بعد نقل حركتها كما هو المعروف في النقل، ثم أُدْغِمَ لامُ التعريفِ كما تقدَّم، إلا أَنَّ النقلَ هنا لازمٌ لكثرة الاستعمال.

ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من وَلَ لكونِ كُلِّ مخلوقٍ والهاءُ نحوه، وعلى ذلك قال بعضُ الحكماء: «اللهُ محبوبٌ للأشياءِ كلها، وعلى ذلك دَلَّ قولُه تعالى: «وإنَّ من شيءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ»<sup>(٣)</sup>، فأصله: وإلاه ثم أبدلت الواو همزةً كما أبدلت في إشاح وإعاء، والأصل: وإشاح وإِعاء<sup>(٤)</sup>، فصار اللفظُ به: إلاهًا، ثم فُعِلَ به ما تقدَّم مِنْ حَذْفِ همزته والإدغام، ويُعزَى هذا القول للخليل<sup>(٥)</sup>، فعلى هذين القولين وزنُ إلاه: فعَال، وهو بمعنى مفعول أي: مَعْبُود أو متَحَيَّرٌ فيه كالكتاب بمعنى مكتوب.

(١) البيت للبعيث بن حريث وهو في الحماسة ٢١٨/١؛ والخزانة ٣٥٠/١؛ وشواهد

الكشاف ٣٢٣/٤. والعقيلة: الكريمة، والربرب: القطيع من البقر.

(٢) البيت لذِي جَدَن الحميري وهو في مجالس العلماء ٧٠؛ والخصائص ١٥١/٣؛ وأما

الشجري ١٢٤/١؛ وابن يعيش ٩/٢؛ وشواهد الشافية ٢٩٦؛ والخزانة ٣٥١/١.

(٣) الآية ٤٤ من الإسراء.

(٤) قال ابن عصفور في المتع ٣٣٣: «وإنما فَعَلْتُ ذلك لثقل الكسرة في الواو فكأنه اجتمع

لك ياء وواو».

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيويه وواضع علم العروض، له «العَيْن». توفي

سنة ١٧٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٠؛ النزهة ٤٥؛ البغية ٥٥٧/١.

— البسمة —

وُردَّ قولُ الخليل بوجهين، أحدهما: أنه لو كانت الهمزة بدلاً من واو لجاز النطق بالأصل، ولم يُقلَّه أحد، ويقولون: إشاح ووشاح وإعاء ووعاء. والثاني: أنه لو كان كذلك لُجمع على أولهة كأوعية وأوشحة فتردَّ الهمزة إلى أصلها، ولم يُجمع «إله» إلا على آلهة.

وللخليل أن يفصلَ عن هذين الاعتراضين بأنَّ البدلَ لزم في هذا الاسم لأنه اختصَّ بأحكام لم يشركه فيها غيره، كما ستقف عليه، ثم جاء الجمع على التزام البدل.

وأما الألف واللام فترتب الكلام فيها على كونه مشتقاً أو غير مشتق، فإن قيل بالأول كانت في الأصل مُعرَّفة، وإن قيل بالثاني كانت زائدة. وقد شذَّ حذف الألف واللام من الجلالة في قولهم «لاه أبوك»، والأصل: لله أبوك كما تقدم، قالوا: وحذفت الألف التي قبل الهاء خطأً لثلاثيَّة بخط «اللات» اسم الصنم، لأن بعضهم يقلب هذه التاء في الوقف هاءً فيكتبها هاءً تبعاً للوقف فمن ثم جاء الاشتباه. وقيل: لثلاثيَّة بخط «اللاه» اسم فاعل من لها يلهو، وهذا إنما يتم على لغة من يحذف باء المنقوص المعرف وفقاً لأن الخط تبعه، وأما من يثبتها وفقاً فيثبتها خطأً فلا لبس حينئذ. وقيل: حذفت الألف لغة قليلة جاء الخط عليها، والتزم ذلك لكثرة استعماله، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

٢٨ — أَقْبَلَ سَيْلٌ كَانَ مِنْ أَمْرِ اللَّيْلِ      يَحْرِدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَةِ

وحكمُ لاميَّ التفخيم تعظيماً ما لم يتقدمه كسر فترقق، وإن كان أبو القاسم<sup>(٢)</sup> الزمخشري قد أطلق التفخيم، ولكنه يريد ما قلته. ونقل

(١) البيت في زيادات ديوان حسان ٥٢٢: وإصلاح المنطق ٤٧؛ واللسان: حرد؛ وتفسير ابن عطية ٩٦/١؛ وشواهد الكشاف ٥٠٦/٤. وحرد: قصد، والمغلة: لها دخل وثمار.

(٢) الكشاف ٤٠/١.

— البسمة —

أبو البقاء<sup>(١)</sup> أن منهم مَنْ يُرْقِّعُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ. وهذا ليس بشيءٍ لأنَّ العربَ عَلَى خِلَافِهِ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَنَقَلَ أَهْلُ الْقِرَاءَةِ خِلَافًا فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ فَتَحَهُ مِمَّا لَيْسَ أَيُّ قَرِيبَةٍ مِنَ الْكُسْرَةِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُرْقِّعُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُفَخِّمُهَا، وَذَلِكَ كَقِرَاءَةِ السُّوسِيِّ<sup>(٣)</sup> فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهِ: «حَتَّى تَبْرَى اللَّلهُ جَهْرَةً»<sup>(٤)</sup>.

وَنَقَلَ السَّهْلِيُّ<sup>(٥)</sup> وَابْنُ الْعَرَبِيِّ<sup>(٦)</sup> فِيهِ قَوْلًا غَرِيبًا وَهُوَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ، وَاعْتَذَرَا عَنْ وَضَلِ الْهَمْزَةِ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، كَمَا يَقُولُ الْخَلِيلُ<sup>(٧)</sup> فِي هَمْزَةِ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ رُدُّ قَوْلُهُمَا بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَوَّنَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ لِأَنَّ وَزْنَ هُنَا فَعَالٌ نَحْوُ: لَأَلَّ وَسَلَّ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ التَّنْوِينِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَلَّ فِيهِ زَائِدَةٌ عَلَى مَاهِيَةِ الْكَلِمَةِ.

وَمَنْ غَرِيبٌ مَا نُقِلَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ بَلْ هُوَ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ سُريَانِيٌّ الْوَضْعُ وَأَصْلُهُ: «لَا هَا» فَعَرَّبْتَهُ الْعَرَبُ فَقَالُوا: اللَّهُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٨)</sup>:

(١) الإملاء ٥/١.

(٢) الكشف ٤٠/١.

(٣) صالح بن زياد مقرأ ضابط، أخذ عن اليزيدي وقرأ على حفص، وروى عنه المعصوم، توفي ٢٦١. انظر: طبقات القراء ٣٣٣/١؛ تذكرة الحفاظ ٥٥٩.

(٤) الآية ٥٥ من البقرة. وانظر: البحر ١٥/١.

(٥) عبدالرحمن بن عبدالله، له: الروض الأنف والأمل، توفي سنة ٥٨١. انظر: البيهقي ٨١/٢.

(٦) محمد بن عبدالله القاضي المالكي، له: أحكام القرآن، والمحصول والعواصم، توفي سنة ٥٤٣. انظر: وفيات الأعيان ٤٨٩/١؛ الأعلام ١٠٦/٧.

(٧) الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣.

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٨٣، واللسان: أله، وأملاني الشجري ١٥/٢، وابن يعيش ٣١/١؛ والهمع ١٧٨/١؛ والدرر ١٥٤/١. والكبار: مبالغة الكبير، والحلقة: القسم.



٢٩ - كَحَلَفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُةُ الْكُبَارِ

فجاء به على الأصل قبل التعريب، ونقل ذلك أبو زيد البلخي<sup>(١)</sup>.

[ومن غريب ما نقل فيه أيضاً أن الأصل فيه الهاء التي هي كناية عن الغائب]<sup>(٢)</sup> قالوا: وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم فأشاروا إليه بالضمير، ثم زيدت فيه لام الملك، إذ قد عَلموا أنه خالق الأشياء ومالكها فصار اللفظ: «لَه» ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً، وهذا لا يشبه كلام أهل اللغة ولا النحويين، وإنما يشبه كلام بعض المتصوفة.

ومن غريب ما نقل فيه أيضاً أنه صفة وليس باسم، واعتل هذا الذاهب إلى ذلك أن الاسم يُعرَفُ المُسمَى والله تعالى لا يُدْرِكُ جِسْماً ولا بديهةً فلا يُعرَفُ اسمه، إنما تُعرَفُ صفاته، ولأن العَلمَ قائم مقام الإشارة، والله تعالى ممتنع ذلك في حقه. وقد ردّ الزمخشري<sup>(٣)</sup> هذا القول بما معناه أنك تصفه ولا تصفُ به، فتقول: إله عظيم واحد، كما تقول: شيء عظيم ورجل كريم، ولا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل، ولو كان صفةً لوقع صفةً لغيره لا موصوفاً، وأيضاً فإن صفاته الحسنى لا بُدَّ لها من موصوف تُجرى عليه، فلو جعلناها كلها صفاتٍ، بقيت غير جارية على اسم موصوفٍ بها، وليس فيما عدا الجلالة خلاف في كونه صفةً فتعين أن تكون الجلالة اسماً لا صفةً. والقول في هذا الاسم الكريم يحتمل الإطالة أكثر مما ذكرت لك، إنما اختصرت ذلك خوف السآمة للناظر في هذا الكتاب.

(١) أحمد بن سهل، له: نظم القرآن وتفسير الفاتحة وعصمة الأنبياء، توفي سنة ٣٢٢.

انظر: معجم الأدباء ٦٤/٣، البغية ٣١١/١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ع.

(٣) الكشف ٣٨/١.

الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، وقيل: الرحمن ليس مشتقاً لأن العرب لم تعرفه في قولهم: «وما الرحمن؟»<sup>(١)</sup> وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف، ولذلك لم يقولوا: وَمَنْ الرحمن؟ وقد تبعاً موصوفهما في / الأربعة من العشرة المذكورة<sup>(٢)</sup>. [١/٥]

وذهب الأعلام الشتمري<sup>(٣)</sup> إلى أن «الرحمن» بدل من اسم الله لا تعث له، وذلك مبني على مذهبه من أن الرحمن عنده عِلْمٌ بالغلبة. واستدل على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف، كقوله تعالى: «الرحمن. عِلْمُ القرآن»<sup>(٤)</sup> «الرحمنُ على العرش استوى»<sup>(٥)</sup>. وقد ردَّ عليه السهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبيناً لما قبله، وما قبله - وهو الجلالة - لا يفترق إلى تبين لأنها أعرف بالأعلام، ألا تراهم قالوا: «وما الرحمن»<sup>(٦)</sup> ولم يقولوا: وما الله. انتهى. أما قوله: «جاء غير تابع» فذلك لا يمنع كونه صفةً، لأنه إذا عُلِمَ الموصوفُ جاز حَذْفُه وبقاء صفته، كقوله تعالى: «ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه»<sup>(٧)</sup> أي نوع مختلف، وكقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

٣٠ - كناطحٍ صخرةً يوماً ليؤهِنَها فلم يَضِرْها وأَوْهَى قرنه الوعلُ  
أي كوعلٍ ناطح، وهو كثير.

(١) الآية ٦٠ من الفرقان.

(٢) انظر: الورقة ٣ أ.

(٣) يوسف بن سليمان، عالم بالعربية والشعر، أخذ عن الإفريقي. له: شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، توفي سنة ٤٤٦، أو ٤٧٦. انظر: البلغة ٢٩٢، البلغة ٢/٢٥٦.

(٤) الآية ١ - ٢ من سورة الرحمن.

(٥) الآية ٥ من سورة طه.

(٦) الآية ٦٠ من سورة الفرقان.

(٧) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٨.

— البسمة —

والرحمة لغة: <sup>(١)</sup> الرقة والانعطاف، ومنه اشتقاق الرِّجَم، وهي البطن لانعطافها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفه تعالى بالرحمة مجازاً عن إنعامه على عباده كالمَلِك إذا عَطَف على رعيته أصابهم خيرُه. هذا معنى قول أبي القاسم الزمخشري <sup>(٢)</sup>. ويكونُ على هذا التقدير صفة فعل لا صفة ذات، وقيل: الرحمة إرادة الخير لمن أراد الله به ذلك، ووصَّفه بها على هذا القول حقيقة، وهي حينئذ صفة ذات، وهذا القول هو الظاهر.

وقيل: الرحمة رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تُستعمل تارة في الرقة المجردة وتارة في الإحسان المجرد، وإذا وُصف به الباري تعالى فليس يُراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة، وعلى هذا روي: «الرحمة من الله إنعام وإفضال، ومن الآدميين رقة وتعطف».

[وقال ابن عباس <sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما: «وهما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر أي: أكثرُ رحمة». قال الخطابي <sup>(٤)</sup>: وهو مُشْكِلٌ؛ لأن الرقة <sup>(٥)</sup> لا مَدْخَلَ لها في صفاته. وقال الحسين بن الفضل <sup>(٦)</sup>: «هذا وهم من الراوي، وإنما هما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر والرفق من صفاته» وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله رفيقٌ يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يُعطي

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٦.

(٢) الكشف ٤٥/١.

(٣) عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة توفي سنة ٦٨.

انظر: طبقات ابن سعد ٣٦٥/٢؛ الإصابة: ٩٠/٤؛ طبقات القراء ٤٢٥/١.

(٤) حمد بن محمد أخذ عن الشاشي وأبي عمر الزاهد وله: غريب الحديث وشرح البخاري، توفي سنة ٣٨٨. انظر: البغية ٥٤٦/١.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٦) الحسين بن الفضل البجلي الكوفي المفسر، نزيل نيسابور، كان آية في معاني القرآن،

روى عن يزيد بن هارون، توفي سنة ٢٨٢. انظر: العبر للذهبي ٦٧/٢.

— البسطة —

على العنف<sup>(١)</sup>، ويؤيده الحديث الآخر، وأما الرحيمُ فالرفيق بالمؤمنين خاصة.

واختلف أهل العلم في «الرحمن الرحيم» بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحد أو مختلفين. فذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى واحد كندمان ونديم، ثم اختلف هؤلاء على قولين، فمنهم من قال: جُمِعَ بينهما تأكيداً، ومنهم من قال: لَمَّا تَسَمَّى مُسَيَّلَمَةً — لعنه الله — بالرحمن قال الله لنفسه: الرحمن الرحيم، فالجمعُ بين هاتين الصفتين لله تعالى فقط. وهذا ضعيفٌ جداً، فإنَّ تسميته بذلك غيرُ مُعْتَدٍّ بها البتة، وأيضاً فإن بسم الله الرحمن الرحيم قبل ظهور أمرِ مُسَيَّلَمَةٍ.

ومنهم من قال: لكل واحد فائدة غيرُ فائدة الآخر، وجعل ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلّقهما إذ يقال: «رَحْمَنُ الدنيا ورحيمُ الآخرة»، يُروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنَّ رحمته في الدنيا تعمُّ المؤمنَ والكافرَ، وفي الآخرة تُخصُّ المؤمنين فقط، ويُروى: رحيمُ الدنيا ورحمنُ الآخرة، وفي المغايرة بينهما بهذا القدر وحده نظرٌ لا يخفى.

وذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً: فمنهم من قال: الرحمن أبلغ، ولذلك لا يُطلق على غيرِ الباري تعالى، واختاره الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وجعله من باب غَضَبَانِ وَسُكْرَانِ لِلْمَمْتَلَى غَضَباً وَسُكْرًا، ولذلك يقال: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة فقط، قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «فكان القياسُ الترقّي من الأدنى، إلى الأعلى، كما يُقال: شجاع باسل

(١) رواه البخاري «فتح الباري»: الاستتابة ١٢/٢٨٠؛ مسلم: البر ٤/٢٠٠٤.

(٢) الكشف ٤١/١.

(٣) الكشف ٤٥/١.

ولا يقال: باسِلٌ شجاع. ثم أجاب بأنه أرْدَفَ الرحمن الذي يتناول جلائلَ النعم وأصولها بالرحيم ليكون كالتثمة والرديف ليتناول ما دَقَّ منها ولَطَفَ.

ومنهم مَنْ عَكَسَ فجعلَ الرحيمَ أبلغَ، ويؤيده رواية مَنْ قال: «رحيم الدنيا ورحمان الآخرة» لأنه في الدنيا يَرْحِمُ المؤمن والكافر، وفي الآخرة لا يَرْحِمُ إلا المؤمن. لكن الصحيح أن الرحمنَ أبلغُ، وأما هذه الرواية فليس فيها دليلٌ، بل هي دالَّةٌ على أن الرحمنَ أبلغُ، وذلك لأن القيامة فيها الرحمة أكثرُ بأضعافٍ، وأثرها فيها أظهرُ، على ما يروى أنه خَبَأَ لعباده تسعاً وتسعينَ رحمةً ليوم القيامة. والظاهر أن جهةَ المبالغةِ فيهما مختلفةٌ، فمبالغةُ «فَعْلان» من حيث الامتلاء والغلبةُ ومبالغةُ «فَعِيل» من حيث التكرارُ والوقوعُ بِمَحَالٍّ الرحمة. وقال أبو عبيدة<sup>(١)</sup>: «وبناء فَعْلان ليس كبناءِ فَعِيل، فإنَّ بناءَ فَعْلان لا يقع إلا على مبالغةِ الفِعل، نحو: رجل غَضبانٌ للمتلئ غضباً، وفَعِيل يكون بمعنى الفاعلِ والمفعول، قال<sup>(٢)</sup>:

٣١ - فأما إذا عَضَّتْ بك الحربُ عَضَّةً فإنك مَعْطُوفٌ عليك رحيمٌ

فالرحمنُ خاصُّ الاسمِ عامُّ الفعلِ. والرحيمُ عامُّ الاسمِ خاصُّ الفعلِ، ولذلك لا يَتَعَدَّى فَعْلان ويتعدَّى فَعِيل. حكى ابنُ سيده<sup>(٣)</sup>: «زيدٌ حفيظٌ علمك وعلمٌ غيرك».

والألفُ واللامُ في «الرحمن» للغلبةِ كهي في «الصَّعِق»<sup>(٤)</sup>، ولا يُطلق

(١) انظر: المجاز ٢١/١ بعبارة قريبة.

(٢) البيت لعملس بن عقيل وهو في الحماسة ١٥٨/٢ واللسان: رحم.

(٣) علي بن إسماعيل قرأ على مجاهد بن عبدالله، من أهل مرسية له: المحكم والمخصص وشرح الحماسة، توفي سنة ٤٥٨. انظر: إنباه الرواة ٢٢٥/٢، البلغة ١٤٨، البغية ١٤٣/٢. وانظر قوله في: المحكم ٢١٢/٣.

(٤) الصعق: اسم لكل مَنْ رُمِيَ بصاعقة، ثم غلب على خويلد بن نفيل الذي أصيب بصاعقة لارتكابه إثماً. انظر: اللسان: صعق.

— البسمة —

على غير الباري تعالى عند أكثر العلماء، لقوله تعالى: «قل ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ»<sup>(١)</sup>، فعادَلْ به ما لا شِرْكَهَ فيه، بخلاف «رحيم» فإنه يُطلق على غيره تعالى، قال [تعالى] في حَقِّه عليه السلام: «بالمؤمنين رؤوف رحيم»<sup>(٢)</sup>، وأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup> في مُسَيِّلَمَةَ الكذاب — لعنه الله تعالى —:

٣٢ — وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا

فلا يُلْتَفَتُ إلى قوله لَفَرَطَ تَعَنُّتُهُمْ، ولا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ  
أو مضافًا، ولا يُلْتَفَتُ لقوله: «لَا زِلْتَ رَحْمَانًا» لشذوذه.

ومن غريب ما نُقِلَ فيه أنه مُعَرَّبٌ، ليس بعربي الأصل، وأنه بالخاء  
المعجمة قاله ثعلب [والمبرد وأنشد]<sup>(٤)</sup>:<sup>(٥)</sup>

٣٣ — لَنْ تُدْرِكُوا الْمَجْدَ أَوْ تَشْرُوا عِبَاءَكُمْ بِالْخَزِّ أَوْ تَجْعَلُوا الْيَنْبُوتَ ضَمْرَانًا  
أَوْ تَتْرَكُونَ إِلَى الْقَسِيِّنَ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُمْ رَحْمَانٌ قُرْبَانًا

وفي وصل الرحيم بالحمد ثلاثة أوجه، الذي عليه الجمهور: الرحيم  
بكسر الميم موصولة بالحمد. وفي هذه الكسرة احتمالان: أحدهما — وهو  
الأصح — أنها حركة إعراب، وقيل: يُحْتَمَلُ أَنَّ الميم سَكَنَتْ على نية الوقف،  
فلما وقع بعدها ساكن حُرِّكَتْ بالكسر. والثاني من وَجْهَي الوصل: سكونُ  
الميم والوقفُ عليها، والابتداءُ بقطع ألف «الحمد»، رَوَتْ ذلك أم سلمة عنه

(١) الآية ١١٠ الإسراء.

(٢) الآية ١٢٨ من التوبة.

(٣) لم أعتد إلى قائله وصدره: سَمَوْتَ بالمجد يابن الأكرمين أبًا. وهو في شواهد الكشف  
٥٤٥/٤. والورى: الناس.

(٤) لم يظهر في فيلم الأصل.

(٥) البيتان لجرير، وهما في ديوانه ٥٩٨ بالتقديم والتأخير واختلاف في الرواية؛ وتفسير  
القرطبي ١٠٤/١؛ واللسان «رحم». والينبوت: ضرب من الشجر.

— البسمة —

عليه السلام. الثالث: حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ<sup>(١)</sup>: «الرحيمَ الحمدُ» بفتح الميم ووصل ألف الحمد، كأنها سكنت وقطعت الألف، ثم أجزت الوقف مجرى الوصل، فالقّت حركة همزة الوصل على الميم الساكنة. قال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: «ولم تُرَوْ هذه قراءةً عن أحد [فيما علمت، وهذا فيه نظرٌ يجيء في: «ألم الله»<sup>(٣)</sup>، قلت: يأتي تحقيقه في آل عمران إن شاء الله تعالى، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو أن تكون الحركة للنصب بفعل محذوفٍ على القطع]<sup>(٤)</sup>، وهو أولى من هذا التكلف.



---

(١) البحر ١/١٨.

(٢) البحر ١/١٨، ولم أجد هذا القول في تفسير ابن عطية.

(٣) الآية ١ — ٢ من آل عمران.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

## سورة الفاتحة

آ. (١) قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: الحمد<sup>(١)</sup>: الشناء على الجميل سواء كان نعمة مُسداةً إلى أحدٍ أم لا، يقال: حَمِدْتُ الرجل على ما أنعم به عليّ وَحَمِدْتُهُ على شجاعته، ويكون باللسان وحده دون عمل الجوارح، إذ لا يقال: حَمِدْتُ زيدا أَي عَمِلْتُ له يَدِيَّ عملاً حسناً، بخلاف الشكر فإنه لا يكون إلا نعمة مُسداةً إلى الغير، يقال: شكرتُه على ما أعطاني، ولا يقال: شكرتُه على شجاعته، ويكون بالقلب واللسان والجوارح، قال تعالى: «اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا»<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٣٤ - أَفَاذَنْتُكُمْ النِّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحْجِبَا

فيكون بين الحمد والشكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. وقيل: الحمد [٥/ب] هو الشكرُ بدليل قولهم: «الحمدُ لله شكرًا». وقيل: بينهما عمومٌ<sup>(٤)</sup> / وخصوصٌ مطلقٌ والحمدُ أعمُّ من الشكرِ، وقيل: الحمدُ الشناءُ عليه تعالى بأوصافه،

(١) انظر: مفردات الراغب ١٣٠.

(٢) الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكشاف ٤٧/١؛ وشواهد ٣٢٤/٤، أي: أنا أشكر نِعْمَاءَكُمْ بالقلب واللسان.

(٤) تغيّر الخط في نسخة الأصل في ورقة واحدة وقد أشرنا إلى الاختلافات الجوهرية بين النسخ وهي محدودة.



والشكرُ الثناءُ عليه بأفعاله، فالحامدُ قسمان: شاكِرٌ ومُثْنٍ بالصفاتِ الجميلة. وقيل: الحمدُ مقلوبٌ من المدح، وليس بسديدٍ وإن كان منقولاً عن ثعلب، لأن المقلوبَ أقلُّ استعمالاً من المقلوب منه، وهذان مستويان في الاستعمال، فليس ادعاءً قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين، وأيضاً فإنه يمتنع إطلاقُ المدح حيث يجوزُ إطلاقُ الحمد، فإنه يقال: «حَمِدْتُ الله» ولا يقال مَدَحْتُهُ، ولو كان مقلوباً لما امتنع ذلك. ولقائل أن يقول: مَنَعَ من ذلك مانعٌ، وهو عَدَمُ الإِذْنِ في ذلك.

وقال الراغب<sup>(١)</sup>: «الحمدُ لله الثناء [عليه] بالفضيلة، وهو أخصُّ من المدح وأعمُّ من الشكر، يقال<sup>(٢)</sup> فيما يكونُ من الإنسان باختياره وبما يكونُ منه وفيه بالتسخير، فقد يُمدَحُ الإنسان بطولِ قامته وصباحةِ وجهه كما يُمدَحُ ببذلِ ماله وشجاعته وعلمه، والحمدُ يكون في الثاني دون الأول، والشكرُ لا يُقال إلا في مقابلةِ نعمة، فكلُّ شكرٍ حَمْدٌ وليس كل حمدٍ شكرًا، وكلُّ حَمْدٍ مَدْحٌ وليس كلُّ مَدْحٍ حمداً، ويقال: فلان محمود إذا حُمِدَ، ومُحَمَّدٌ [وُجِدَ محموداً]<sup>(٣)</sup> ومُحَمَّدٌ كَثُرَتْ خصاله المحموده، وأَحْمَدُ أي: إنه يفوق غيره في الحمد».

والألف واللام في «الحَمْد» قيل: للاستغراقِ وقيل: لتعريفِ الجنس، واختاره الزمخشري<sup>(٤)</sup>، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

٣٥ — ..... إلى الماجِدِ القَرَمِ الجَوَادِ المُحَمَّدِ

(١) المفردات ١٣٠.

(٢) أي: إن المدح يقال كما في المفردات.

(٣) ما بين معقوفين زيادة من نسخة عارف حكمت.

(٤) الكشف ٥٠/١.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٨٩، وصدره:

إليك آيَتُ اللعن كان كَلَامُها

وهو في اللسان: حمد. والقمر: الرجل العظيم. والبيت في الحقيقة شاهد على لفظ «المحمد» لأن أَل فيه للعهد وليست للجنس.

وقيل: للعهد. ومنع الزمخشري<sup>(١)</sup> كونها للاستغراق، ولم يبين وجه ذلك، ويشبه أن يقال: إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد لا الإخبار به. وحيث يستحيل كونها للاستغراق، إذ لا يمكن العبد أن ينشئ جميع المحامد منه ومن غيره بخلاف كونها للجنس.

والأصل فيه المصدرية فلذلك لا يثنى ولا يُجمع، وحكى ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup> جمعه على أفعل وأنشد<sup>(٣)</sup>:

٣٦ — وأبْلَجَ محمودُ الشَّاءِ خَصَصْتَهُ بأفضلِ أقوالي وأفضلِ أحمدي

وقرأ الجمهور: «الحمدُ لله»<sup>(٤)</sup> برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعهُ على الابتداء، والخبرُ الجار والمجرور بعده فيتعلّقُ بمحذوف هو الخبرُ في الحقيقة. ثم ذلك المحذوفُ إن شئتَ قدرْتَه اسماً وهو المختار، وإن شئتَ قدرْتَه فعلاً، أي: الحمدُ مستقرُّ لله أو استقرَّ لله. والدليلُ على اختيار القول الأول أن ذلك يتعيّن في بعض الصور فلا أدل من ترجيحه في غيرها<sup>(٥)</sup>، وذلك أنك إذا قلت: «خرجت فإذا في الدار زيد»، و«أما في الدار فزيد»، يتعيّن في هاتين الصورتين تقديرُ الاسم، لأن إذا الفجائية وأما التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ<sup>(٦)</sup>. وقد عورض هذا اللفظ بأنه يتعيّن تقديرُ الفعل في

(١) الكشف ٥٠/١.

(٢) محمد بن زياد، إمام في اللغة والأنساب، قرأ على المفضل والكسائي، وروى عنه ابن السكيت وتعلّب، توفي سنة ٢٣١، له: النواحر والأنواء. انظر: البلغة ٢٢١، البقية ١٠٥/١.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١٣٣/١.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ١٨/١، البحر ١٨/١، الكشف ٥٠/١، القرطبي ١٣٥/١.

(٥) أي إن تقدير المحذوف اسماً يتعيّن في بعض الصور، وليس شيء أدل على ترجيح تقدير المحذوف اسماً من تعيّن ذلك في بعض الصور.

(٦) الذي منع من تقدير الفعل دفع احتمال كون «زيد» في المثالين فاعلاً للفعل المحذوف استقر، على حين أن إذا وأما يليهما المبتدأ فقط، أما إذا أعربت زيدا مبتدأ فالمسألة تبقى على جواز تقدير المحذوف فعلاً أو اسماً.

بعض الصور، وهو ما إذا وقع الجار والمجرور صلة لموصول، نحو: «الذي في الدار» فليكن راجحاً في غيره. والجواب أن ما رجحناه هو من باب المبتدأ والخبر وليس أجنبياً فكان اعتباره أولى، بخلاف وقوعه صلة، والأول غير أجنبي<sup>(١)</sup>.

ولا بُد من ذكر قاعدة ههنا لعموم فائدتها، وهي أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلقا بمحذوف، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً، فأمّا قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٣٧ — لك العز إن مولاك عز وإن يهن فانت لدى بُحْبوحِ الهون كائن

فشاذ لا يلتفت إليه. وأمّا قوله تعالى: «فلما رآه مستقراً عنده»<sup>(٣)</sup> فلم يقصد جعل الظرف ثابتاً<sup>(٤)</sup> فلذلك ذكر المتعلق به. ثم ذلك المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعين أن يكون فعلاً، وإلا في الصورتين المذكورتين فإنه يتعين أن يكون اسماً. واختلفوا: أي التقديرين أولى فيما عدا الصور المستثناة؟ فقوم رجحوا تقدير الاسم، وقوم رجحوا تقدير الفعل، وقد تقدّم دليل الفريقين.

وقرى شاذاً بنصب الدال من «الحمد»<sup>(٥)</sup>، وفيه وجهان: أظهرهما أنه

---

(١) لعله يعني أن قوله: «الذي في الدار» ليس من مسألة المبتدأ وخبره الجار والمجرور، لأن «في الدار» صلة وليس خبراً، ويعني بالأجنبي ما هو غير المبتدأ والخبر وهو هنا الصلة. وقوله «والأول غير أجنبي» وردت في نسخة حكمت «فإنه آخر أجنبي».

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن عقيل ١٨٣/١؛ والجمع ٩٨/١؛ والدرر ٧٥/١؛ وبحبوحه الشيء: وسطه.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) لعله يعني أنه ليس عاماً وإنما هو خاص ولذلك ذكره. ولعل قوله «ثابتاً» محرف عن «كائناً» واضطربت النسخ في رسمها وكلها محرفة.

(٥) وهي قراءة هارون العتكي وروية وسفيان بن عينة، انظر: البحر ١٨/١؛ تفسير ابن عطية ١٠٢/١.

منصوبٌ على المصدرية، ثم حُذِفَ العاملُ، وناب المصدرُ مَنَابَه، كقولهم في الإخبار: «حمداً وشكراً لا كُفْراً»، والتقدير: أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا فهو مصدرٌ نابٌ عن جملة خبرية. وقال الطبري<sup>(١)</sup>: إن في ضمنه أمرَ عباده أن يُثْنُوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمدَ لله، وعلى هذا يجيء «قولوا إياك» فعلى هذه العبارة يكون<sup>(٢)</sup> من المصادر النائية عن الطلب لا الخبر، وهو محتملٌ للوجهين، ولكن كونه خبرياً أَوْلَى من كونه طلبياً؛ ولا يجوز إظهارُ هذا الناصب لئلا يُجْمَعَ بين البديلِ والمُبدلِ منه. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول به أي اقرؤوا الحمدَ، أو اتلوا الحمدَ، كقولهم: «اللهم ضَبِّعاً وَذُبَّأً»، أي اجمعْ ضَبْعاً، والأول أحسن للدلالة اللفظية.

وقراءةُ الرفع أَمْكَنُ وَأَبْلَغُ من قراءةِ النصب، لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادر التي أصلُها النبأَةُ عن أفعالها يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النصب فإنه يَدُلُّ على التجددِ والحدوثِ، ولذلك قال العلماء: إن جوابَ خليل الرحمن عليه السلام في قوله تعالى حكايةً عنه: «قال سلامٌ»<sup>(٣)</sup> أحسنُ مِنْ قول الملائكة «قالوا سلاماً»، امتثالاً لقوله تعالى: «فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا»<sup>(٤)</sup>.

و«الله» على قراءةِ النصب يتعلَّقُ بمحذوفٍ لا بالمصدرِ لأنها للبيان تقديره: أعني الله، كقولهم: سَقِيَا لَهُ وَرَعِيَا لَكَ، تقديره: أعني له ولك، ويدلُّ

---

(١) محمد بن جرير صاحب التفسير والتاريخ، أخذ عن سليمان بن عبد الرحمن، وأخذ عنه الداجوني، توفي سنة ٣١٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٧١٠؛ طبقات القراء ١٠٦/٢. وانظر: تفسيره ١٣٩/١.

(٢) أي الحمد على قراءة النصب.

(٣) الآية ٦٩ من هود، ووجه تفضيل «سلام» أن المحذوف اسم أي: سلامي سلام وهذا يفيد الثبوت، أما «سلاماً» فالمحذوف فعل أي: أسلم سلاماً، وهذا يفيد التجدد والانقطاع.

(٤) الآية ٨٦ من سورة النساء.

على أن اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوف لا بنفس المصدر أنهم لم يُعْمِلُوا المصدر المتعدي في المجرور باللام فينصبوه فيقولوا: / سُقِيَا زَيْدًا وَلَا رَغِيًا [١/٦] عمرًا، فدلَّ على أنه ليس معمولاً للمصدر، ولذلك غَلِطَ مَنْ جعلَ قوله تعالى: «والذين كفروا فَتَعَسَّأْ لَهُمْ»<sup>(١)</sup> من باب الاشتغال لأنَّ «لَهُمْ» لم يتعلَّق بتَعَسَّأْ كما مرَّ. ويحتمل أن يقال: إنَّ اللام في «سُقِيَا لَكَ» ونحوه مقوِّية لتعدية العامل لكونه فَرْعًا فيكونُ عاملاً فيما بعده.

وَقُرِئَ أَيْضًا بِكسْرِ الدال<sup>(٢)</sup>، ووجهه أنها حركة إبتاعٍ لكسرة لام الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتَّبِعُونَ الأول للثاني للتجانس، ومنه: «اضرب الساقين أُمَّكَ هَابِلُ»<sup>(٣)</sup>، بضم نون التثنية لأجل ضمِّ الهمزة. ومثله<sup>(٤)</sup>:

٣٨ — وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً      ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبٌ

الأصل: وَيَلُّ لِأَمِّهَا، فَحَذَفَ اللَّامَ الْأَوْلَى، واستقلَّ ضمُّ الهمزة بعد الكسرة، فنقلها إلى اللام بعد سَلْبِ حركتها، وحذَفَ الهمزة، ثم أتبع اللام الميمَ، فصار اللفظ: وَيَلْمُهَا، ومنهم مَنْ لَا يُتَّبِعُ، فيقول: وَيَلْمُهَا بضم اللام، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) الآية ٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: شواذ ابن خالويه ١؛ الكشف ٥١/١؛ ابن عطية ١٠٢/١.

(٣) من هبل أي تكل، وانظر: الكتاب ٧٢/٢، حيث يرويه بكسر نون «الساقين» وكسر همزة «أُمَّكَ» على الإبتاع. وقد يكون شطر بيت وثامه «قالوا» قبله.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٢٢٧؛ وسر الصناعة ٢٤٠/١؛ وابن يعيش ١١٤/٢؛ ووصف المباني ٤٣؛ والخزانة ٩٠/٤. والطالبة: الْعُقَاب، ولا كهذا: يريد الذئب، يقول: لم أر كنجائه وهربه منها نجاء وهو مطلوب. ويروى البيت: وَيَلْمُهَا، وينسب البيت أيضاً إلى النعمان بن بشير.

(٥) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ٨ من قصيدته المشهورة. والولع: الكذب.

٣٩ - وَيَلْمُهَا خُلَّةً قَدْ سَيْطَ مِنْ دِمِهَا فَجَعُ وَوَلَعُ [وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ]

ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مِنْ رَفْعٍ وَأَنْ تَكُونَ مِنْ نَصْبٍ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ مُقَدَّرٌ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوِهِ حَرَكَةُ الْإِتْبَاعِ.

وَقُرِئَ أَيْضاً<sup>(١)</sup>: «لَلَّهِ» بَضْمٌ لَامٍ الْجَرِّ، قَالُوا: وَهِيَ إِتْبَاعٌ لِحَرَكَةِ الدَّالِ، وَفَضَّلَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٢)</sup> عَلَى قِرَاءَةِ كَسْرِ الدَّالِ مَعْتَلًا لِذَلِكَ بِأَنَّ إِتْبَاعَ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ أَحْسَنُ مِنَ الْعَكْسِ وَهِيَ لُغَةٌ بَعْضُ قَيْسٍ، يُتَّبِعُونَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ نَحْوُ: مُنَحَدَّرٌ<sup>(٣)</sup> وَمُقْبِلِينَ، بَضْمٌ الدَّالِ وَالْقَافِ لِأَجْلِ الْمِيمِ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ: «مُرْدِفِينَ»<sup>(٤)</sup> بَضْمٌ الرَّاءِ إِتْبَاعاً لِلْمِيمِ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ فِي «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ كُلِّ مِنْهَا.

وَمَعْنَى لَامِ الْجَرِّ هُنَا الْاسْتِحْقَاقُ، أَيِ الْحَمْدُ مُسْتَحَقٌّ لِلَّهِ، وَلِهَا مَعَانٍ أُخْرَى<sup>(٥)</sup>، نَذَكُرُهَا الْآنَ، وَهِيَ الْمَلِكُ وَالْإِسْتِحْقَاقُ [نَحْوُ: الْمَالُ لَزِيدٍ، الْجُلُ لِلْفَرَسِ، وَالتَّمْلِيكُ نَحْوُ: وَهَبْتُ لَكَ وَشَبَّهَهُ، نَحْوُ: جَعَلْتُ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً]<sup>(٦)</sup>، وَالنَّسَبُ نَحْوُ: «لَزِيدٌ عَمٌّ» وَالتَّعْلِيلُ نَحْوُ: «لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ»<sup>(٧)</sup>

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ كَمَا فِي الْكَشَافِ ٥١/١؛ وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ١٠٢/١.

(٢) الْكَشَافُ ٥٢/١.

(٣) الْإِتْبَاعُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَ فَقَدْ ضَمَّ الدَّالُ لِأَجْلِ ضَمِّهِ الرَّاءِ وَهُوَ يَسْتَشْهَدُ عَلَى تَغْيِيرِ الثَّانِي لِأَجْلِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ، انْظُرْ: الْكِتَابُ ٢٧٢/٢، وَيَبْعَدُ أَنْ نَقُولَ: ضَمَّ الدَّالُ لِأَجْلِ ضَمِّهِ الْمِيمِ الْأَوَّلَى فِي الْكَلِمَةِ لِلْفَاصلِ الْكَبِيرِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ.

(٤) الْآيَةُ ٩ مِنَ الْأَنْفَالِ: «بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ»، وَنَسَبَهَا فِي الْبَحْرِ ٤/٤٦٥، إِلَى الْخَلِيلِ.

(٥) انْظُرْ فِي مَعَانِي اللَّامِ: كِتَابُ اللَّامَاتِ لِلزَّجَاجِيِّ، وَالْمَغْنِي ٢٢٨؛ رَصَفُ الْمَبْنِيِّ ٢١٨.

(٦) الْآيَةُ ٧٢ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ.

(٧) الْآيَةُ ١٠٥ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ.

والتبليغ نحو: قلتُ لك، والتعجبُ في القسم خاصة، كقوله<sup>(١)</sup>:

٤٠ - لِلَّهِ يَتَّقِي عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

والتبيين نحو: قوله تعالى: «هَيْتَ لَكَ»<sup>(٢)</sup>، والصيرورة نحو قوله تعالى: «ليَكُونْ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا»<sup>(٣)</sup>، والظرفية: إمَّا بمعنى في، كقوله تعالى: «ونَضَعُ الموازينَ القسطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٤)</sup>، أو بمعنى عِنْدَ، كقولهم: «كتبتهُ لخمسٍ» أي عند خمس، أو بمعنى بَعْدَ، كقوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ»<sup>(٥)</sup> أي: بعد دلوکها، والانتها، كقوله تعالى: «كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ»<sup>(٦)</sup>، والاستعلاء نحو قوله تعالى: «يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ»<sup>(٧)</sup> أي على الأذقان، وقد تَزَادَ بِأَطْرَادٍ فِي معمول الفعل مقدَّمًا عليه كقوله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ»<sup>(٨)</sup> أو كان العاملُ فَرْعًا، نحو قوله تعالى: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»<sup>(٩)</sup> وبغيرِ أطْرَادٍ نحو قوله<sup>(١٠)</sup>:

---

(١) اختلفوا في نسبة البيت بين أبي ذؤيب الهذلي وأمية بن عائذ وعبد مناف ومالك ابن

خالد، ويبدو أنه للأخير، وهو في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه:

وَالْخُسُ لَنْ يُعْجِزَ الْآيَامَ ذُو حَيْدٍ

وهو في اللامات ٧٣؛ وأمالى الشجري ٣٦٩/١؛ والخزاة ٢٣١/٤؛ والدرر

٢٩/٢. وذو الحيد: الوعل، والمشمخر: الجبل الشامخ. والظيان والأس: نوعان من

النبات.

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ٧٨ من الإسراء.

(٦) الآية ١٣ من سورة فاطر.

(٧) الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.

(٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٩) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(١٠) لم أعتد إلى قائله، وهو في المقرب ١١٥/١؛ رصف المباني ١١٦.

٤١ — وَلَمَّا أَنْ ثَوَّقْنَاهُ قَلِيلًا أَنْخَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا

وأما قوله تعالى: «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ»<sup>(١)</sup> فقليل: على التضمن. وقيل هي زائدة.

قوله «رَبِّ الْعَالَمِينَ»: الربُّ لغةً: السيّد والمالك والثابت والمعبود، ومنه<sup>(٢)</sup>:

٤٢ — أَرَبٌ يَسُورُ الثُّغْلَبَانَ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ

والمُصْلِحُ: وزاد بعضهم أنه بمعنى صاحب وأنشد<sup>(٣)</sup>:

٤٣ — قَدْ نَالَ رَبُّ الْكِلَابِ بِكَفِّهِ بِيضٌ رِهَافٌ رِيْشُهُنَّ مُقْسِرُعٌ

والظاهر أنه هنا بمعنى المالك، فليس هو معنى زائداً، وقيل: يكون بمعنى الخالق.

واختلف فيه: هل هو في الأصل وصف أم مصدر؟ فمنهم من قال: هو وصفٌ ثم اختلف هؤلاء في وزنه، فقليل: هو على وزن فَعَلَ كقولك: نَمَّ<sup>(٤)</sup> يَنُمُّ فهو نَمٌّ، وقيل: وزنه فاعِل، وأصله رابٌّ، ثم حُذِفَتِ الألفُ لكثرة الاستعمال، كقولهم: رجلٌ بارٌّ وبرٌّ. ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أَنَّ بَرًّا مَاخُوذٌ من بَارٍّ بل هما صيغتان<sup>(٥)</sup> مستقلتان فلا ينبغي أن يُدَّعى أن رِبًّا أصله رابٌّ.

---

(١) الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٢) البيت لغاوي بن ظالم السلمي أورشدين عبديره أو العباس بن مرداس أو أبي ذر، وهو في المغني ١١١؛ وتفسير ابن عطية ١٠٣/١؛ والجمع ٢٢/٢؛ والدرر ١٤/٢.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١٤/١؛ واللسان: رهب. والمقزوع: المتف من كثرة ما رمى به.

(٤) نَمَّ: زين الكلام بالكذب.

(٥) في نسخة حكمت: صفتان.



— الفاتحة —

ومنهم من قال: هو مصدر رَبُّه يَرْبُّه رَبًّا أي مَلَكَه، قال<sup>(١)</sup>: «لأنَّ يَرْبِّي رجلٌ من قریش أحبُّ إليَّ أن يَرْبِّي رجلٌ من هوازن»، فهو مصدرٌ في معنى الفاعل نحو: رجل عَدْلٌ وَصُومٌ، ولا يُطلق على غير الباري تعالى إلا بقيد إضافة، نحو قوله تعالى: «ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ»<sup>(٢)</sup>، ويقولون: «هَرَبْتُ الدارَ وَرَبُّ البعيرِ» وقد قالته الجاهلية للمَلِك من الناس من غير قَيْدٍ، قال الحارث بن حلزة<sup>(٣)</sup>:

٤٤ — وهو الربُّ والشهيدُ على يَوْ مِ الحِيارَيْنِ والبلاءُ بلاءٌ وهذا من كفرهم.

وقراءة الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه، وقُرئ<sup>(٤)</sup> منصوباً، وفيه ثلاثة أوجه: إمّا [منصوبٌ] بما دَلَّ عليه الحمدُ، تقديره: أَحْمَدُ رَبُّ العالمين، أو على القطع من التبعية أو على النداء وهذا أضعفها؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف. وقُرئ مرفوعاً على القطع من التبعية فيكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هورب.

وإذا قد عُرِضَ ذِكْرُ الْقَطْعِ فِي التَّبعية فَلْنَسْتَطِرِدْ ذَكَرَهُ لِعُمومِ الْفائدةِ فِي ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفته وكان الوصف مدحاً، أو ذمّاً أو ترشحاً جاز في الوصف [التابع]<sup>(٦)</sup> الإتيان والقطع، وإما على النصب بإضمار فعل لائقٍ، وإما على الرفع على خبر مبتدأ محذوف،

(١) وهو قول صفوان بن أمية لأبي سفيان يوم حُنين. انظر: اللسان: رب؛ والكشاف ٥٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٠٤/١.

(٢) الآية ٥٠ من سورة يوسف.

(٣) اللسان: حير، وشرح التبريزي على المعلقات ٤٥٣. وعنى بالرب هنا: المنذر، والبلاء بلاء: أي شديد.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي. انظر: تفسير ابن عطية ١٠٣/١؛ والبحر ١٩/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٣/٢؛ شرح الكافية ٣١٦/١.

(٦) زيادة من نسخة حكمت.

ولا يجوز إظهار هذا الناصب ولا هذا المبتدأ، نحو قولهم: «الحمد لله أهل الحميد» روي بنصب «أهل» ورفع، أي: أعني أهل أو هو أهل الحمد. وإذا تكررت النعوت والحالة هذه كنت مخيراً بين ثلاثة أوجه: إما إلتباع الجميع أو قطع الجميع أو قطع البعض وإلتباع البعض، إلا أنك إذا أتبت البعض وقطعت البعض وجب أن تبدأ بالإلتباع، ثم تأتي بالقطع من غير عكس، نحو: مررت بزيد الفاضل الكريم، لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة.

والعالمين: خفضٌ بالإضافة، علامة خفضه الياء لجريانه مجرى جمع المذكر السالم، وهو اسم جمع لأن واحده من غير لفظه، ولا يجوز أن يكون جمعاً لعالم، لأن الصحيح في «عالم» أنه يُطلق على كل موجود سوى الباري تعالى، لا اشتقاقه من العلامة بمعنى أنه دالٌّ على صانعه، وعالمون بصيغة الجمع لا يُطلق إلا على العقلاء دون غيرهم، فاستحال أن يكون عالمون جمع عالم؛ لأن الجمع لا يكون أحص من المفرد<sup>(١)</sup>، وهذا نظير ما فعله سيويه<sup>(٢)</sup> في أن «أعراباً» ليس جمعاً لـ «عرب» لأن عرباً يُطلق على البدوي والقروي، وأعراباً لا يُطلق إلا على البدوي دون القروي. فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون «عالمون» جمعاً لـ «عالم» مُراداً به العاقل دون غيره فيزول المحذور المذكور؟ أجيب عن هذا بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: شئون جمع شيء مراداً به العاقل دون غيره، فدلَّ عدم جوازه على عدم ادعاء ذلك. وفي الجواب نظراً، إذ لقائل أن يقول: شئون منع منه مانع آخر وهو كونه ليس صفة ولا علماً، فلا يلزم من منع ذلك منع «عالمين» مراداً به العاقل، ويؤيد هذا ما نقل الراغب<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس أن «عالمين» إنما جمع هذا الجمع لأن المراد به

(١) انظر المسألة في: تفسير القرطبي ١٣٨/١.

(٢) الكتاب ٨٩/٢.

(٣) المفردات ٣٥٧.

الملائكة والجن والإنس، وقال الراغب أيضاً: «إن العالم في الأصل اسم لما يُعلم به كالطابع اسم لما يُطبع به، وجعل بناؤه على هذه الصيغة لكونه كالآلة، فالعالم آلة في الدلالة على صانعه»، وقال الراغب أيضاً: «وأما جمعه جمع السلامة فلكون الناس في جملتهم، والإنسان إذا شارك غيره في اللفظ غلب حكمه»، وظاهر هذا أن «عالمين» يُطلق على العقلاء وغيرهم، وهو مخالف لما تقدم من اختصاصه بالعقلاء، كما زعم بعضهم، وكلام الراغب هو الأصح الظاهر.

آ. (٢) ﴿الرحمن الرحيم﴾: نعت أو بدل، وقرأ منصوتين ومرفوعين<sup>(١)</sup>، وتوجيه ذلك ما ذكر في «رب العالمين»، وتقدم الكلام في اشتقاقهما في البسمة / فأغنى عن إعادته<sup>(٢)</sup>.

[٦/ب]

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾: يجوز أن يكون صفة أيضاً أو بدلاً، وإن كان البدل المشتق قليلاً، وهو مشتق من الملك<sup>(٣)</sup> بفتح الميم، وهو الشد والربط، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

٤٥ - مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا وَمِنْهُ: «إملاك العروس»، لأنه عقد وربط للنكاح.

وَقُرِئَ «مَالِك» بِالْأَلْفِ<sup>(٥)</sup>، قال الأخفش<sup>(٦)</sup>: «يَقَالُ: مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ

(١) نصبهما أبو العالية وابن السميع وعيسى بن عمر، ورفعهما أبو زرين العقيلي والربيع ابن خيثم وأبو عمران الجوفي. انظر: البحر ١/١٩.

(٢) انظر: الورقة ٤ ب.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٤٩٢.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٨؛ ومشكل ابن قتيبة ١٧٤؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٨؛ وتفسير القرطبي ١/٢٣٩. وأنهرت: أجزيت الدم.

(٥) قرأ عاصم والكسائي بالالف، وقرأ الباقر بن غير ألف. انظر: السبعة ١٠٤؛ الحجة للفارسي ١/٥؛ تفسير القرطبي ١/١٣٩.

(٦) معاني القرآن له ٥٥٠.

بضم الميم، ومالك بين المَلِكِ بفتح الميم وكسرها، ورُوي ضمُّها أيضاً بهذا المعنى. ورُوي عن العرب: «لي في هذا الوادي مَلِكٌ ومَلِكٌ ومَلِكٌ، مثلكَ الفاء، ولكن المعروف الفرق بين الألفاظ الثلاثة، فالمفتوح الشدُّ والربط، والمضموم هو القهرُ والتسلُّط على مَنْ يتأتى منه الطاعة، ويكونُ باستحقاقٍ وغيره، والمكسور هو التسلُّط على مَنْ يتأتى منه الطاعة وَمَنْ لا يتأتى منه، ولا يكونُ إلا باستحقاق فيكونُ بين المكسور والمضموم عمومٌ وخصوصٌ من وجه. وقال الراغب<sup>(١)</sup>: «والمَلِكُ — أي بالكسر — كالجنس للمَلِكِ — أي بالضم — فكل مَلِكٌ — بالكسر — مَلِكٌ، وليس كل مَلِكٍ مَلِكاً»<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبهذا يُعرف الفرقُ بين مَلِكٍ ومَلِكٍ، فإن مَلِكاً مأخوذ من المَلِكِ — بالضم، ومَلِكاً مأخوذ من المَلِكِ بالكسر. وقيل: الفرقُ بينهما أن المَلِكِ اسمٌ لكل مَنْ يَمْلِكُ السياسة: إمَّا في نفسه بالتمكُّن من زمام قُواه وصَرْفِها عَنْ هواها، وإمَّا في نفسه وفي غيره، سواء تولى ذلك أم لم يتولَّ.

وقد رجَّح كلُّ فريقٍ إحدى القراءتين<sup>(٣)</sup> على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقط القراءةَ الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ، لأنَّ كليهما متواترةٌ، ويدلُّ على ذلك ما رُوي عن ثعلب أنه قال: [«إذا اختلف الإعرابُ في القرآن»]<sup>(٤)</sup> عن السبعة لم أفضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلام الناس فضَّلْتُ الأقوى» نقله أبو عمر الزاهد<sup>(٥)</sup> في «اليواقيت». وقال الشيخ شهاب الدين

(١) المفردات ٤٩٣، وانظر: الحجة ١/١١.

(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب هكذا: «فكل مَلِكٍ مَلِكٌ وليس كل مَلِكٍ مَلِكاً» وهو ليس بصواب.

(٣) انظر: الحجة ١/٩.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٥) تقدمت ترجمته بلبق المطرز.

أبو شامة<sup>(١)</sup>: «وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنَّ بعضهم يُبالغ في ذلك إلى حدٍّ يكاد يُسقطُ وجهَ القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوتِ القراءتين وصحةِ اتصافِ الربِّ تعالى بهما، ثم قال: «حتى إنني أصلي بهذه في ركعةٍ وبهذه في ركعةٍ» ذكر ذلك عند قوله: «مَلِكٌ يوم الدين ومَالِكٌ».

ولنذكر بعضَ الوجوه المرجحة تنبيهاً على معنى اللفظة لا على الوجه الذي قصده. فمِمَّا رُجِّحَتْ به قراءة «مالك» أنها أمدَحُ لعمومِ إضافته، إذ يقال: «مَالِكُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ»، وأنشدوا على ذلك<sup>(٢)</sup>:

٤٦ — سُبْحَانَ مَنْ عَنَتِ الْوُجُوهُ لَوَجْهِهِ      مَلِكُ الْمُلُوكِ وَمَالِكُ الْعُقُورِ

وقالوا: «فَلَانٌ مَالِكٌ كَذَا» لَمَنْ يملكه، بخلاف «مَلِكٌ» فإنه يُضاف إلى غير المملوك نحو: «مَلِكُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»، ولأنَّ الزيادةَ في البناءِ تدلُّ على الزيادةِ في المعنى كما تقدَّم في «الرحمن»، ولأنَّ ثوابَ تاليها أكثرُ من ثوابِ تالي «مَلِكٌ».

ومِمَّا رُجِّحَتْ به قراءة «مَلِكٌ» ما حكاه الفارسي<sup>(٣)</sup> عن ابن السراج<sup>(٤)</sup> عن بعضهم أنه وَصَفَ نَفْسَهُ بأنه مَالِكٌ كُلِّ شَيْءٍ بقوله: «رَبُّ الْعَالَمِينَ» فلا فائدةَ في قراءةٍ مَنْ قَرَأَ: «مالك» لأنها تكرر، قال أبو علي: «ولا حُجَّةٌ فيه لأنَّ في التثنية مثله كثيراً، يُذَكِّرُ الْعَامَّ ثُمَّ الْخَاصَّ، نحو: «هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ

---

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، قرأ على السخاوي، له: شرح الشاطبية والروضتين، توفي سنة ٦٦٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٦٦.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر المحيط ١/٢٢.

(٣) الحجة ٧/١. وهو الحسن بن أحمد أستاذ ابن جني، له: المسائل الحلبية والإغفال. توفي سنة ٣٧٧. انظر: النزهة ٣١٥؛ البغية ١/٤٩٦.

(٤) محمد بن السري، أخذ عن المبرد، له: الأصول والاشتقاق، توفي سنة ٣١٦. انظر: إنباء الرواة ٣/١٤٥؛ البلغة ٢٢٢؛ البغية ١/١٠٩.

الباريء المصَّور<sup>(١)</sup>. وقال أبو حاتم<sup>(٢)</sup>: «مَالِكٌ» أبلغ في مدح الخالق، و«مَلِكٌ» أبلغ في مدح المخلوق، والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك، وإذا كان الله تعالى ملكاً كان مالِكاً. واختاره ابن العربي. ومنها: أنها أعمُّ إذ تضاف للمملوك وغير المملوك، بخلاف «مالك» فإنه لا يُضاف إلا للمملوك كما تقدّم، ولإشعاره بالكثرة، ولأنه تمدّح تعالى بمالك المُلْك، بقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ» ومَلِكٌ مأخوذ منه كما تقدّم، ولم يتمدّح بمالك الملك — بكسر الميم — الذي مالِكٌ مأخوذ منه.

وقرئَ مَلِكٌ بسكون اللام<sup>(٤)</sup>، ومنه<sup>(٥)</sup>:

٤٧ — وأيامٍ لنا غُرٌّ طِوالٍ عَصَيْنَا الْمَلْكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا

ومَلِك<sup>(٦)</sup>. ومنه<sup>(٧)</sup>:

٤٨ — فاقنّع بما قَسَمَ الْمَلِيكُ فَإِنَّمَا قَسَمَ الْخَلَائِقُ بَيْنَنَا عَلَامُهَا

ومَلِكِي، وتُرَوَّى عن نافع<sup>(٨)</sup>.

إذا عُرف هذا فكون «مَلِكٌ» نعتاً لله تعالى ظاهر، فإنه معرفةٌ بالإضافة، وأما «مالك» فإن أريد به معنى المُضَيِّ فجمعه نعتاً واضحاً أيضاً، لأن إضافته

(١) الآية ٢٤ من سورة الحشر.

(٢) سهل بن محمد السجستاني، عرض على يعقوب الحَضْرَمِي وأخذ عنه محمد بن سليمان، توفي سنة ٢٥٥. انظر: مراتب النحويين ٨٠؛ طبقات القراء ٣٢٠/١؛ البغية ٦٠٦/١.

(٣) الآية ٢٦ من آل عمران.

(٤) وهي قراءة أبي هريرة وعاصم الجحدري. انظر: الشواذ ١؛ البحر ٢٠/١.

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٣٩٢؛ وتفسير القرطبي ١٤٤/١. وأن ندين: أن نطيع.

(٦) وهي قراءة أبي وأبي هريرة، انظر: البحر ٢٠/١؛ الشواذ ١.

(٧) البيت للبيد من معلقته وهو في ديوانه ٣٢٠.

(٨) نافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة، أخذ عن تابعي المدينة، وروى عنه قالون وورش توفي سنة ١٦٩. انظر: طبقات القراء ٣٣٠/٢.

محضة فَيَتَعَرَّفَ بها، ويؤيد كونه ماضي المعنى قراءة مَنْ قَرَأَ<sup>(١)</sup>: «مَلِكٌ يَوْمَ الدين»، فجعل «مَلِكٌ» فعلاً ماضياً، وإن أُريد به الحال أو الاستقبال فَيُشْكِلُ، لأنه: إما أن يُجْعَلَ نعتاً لله ولا يجوز لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير مُحْضَةٍ فلا يُعَرَّفُ، وإذا لم يتعرَّف فلا يكون نعتاً لمعرفة، لما عَرَفْتَ فيما تقدَّم من اشتراط الموافقة تعريفاً وتنكيراً، وإما أن يُجْعَلَ بدلاً وهو ضعيف لأن البدل بالمشتقات نادر كما تقدَّم. والذي ينبغي أن يُقال: إنه نعتٌ على معنى أن تقييده بالزمان غير معتبر، لأن الموصوف إذا عُرِفَ بوصف كان تقييده بزمان غير معتبر، فكأن المعنى — والله أعلم — أنه متصف بمالك يوم الدين مطلقاً، من غير نظرٍ إلى مضي ولا حال ولا استقبال، وهذا ما مال إليه أبو القاسم الزمخشري<sup>(٢)</sup>.

وإضافة مالك ومَلِكٌ إلى «يوم الدين» من باب الاتساع، إذ متعلقهما غير اليوم، والتقدير: مالك الأمر كله يوم الدين. ونظيرُ إضافة «مالك» إلى الظرف هنا نظيرُ إضافة «طَبَّاحٌ» إلى «ساعات» من قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٤٩ — رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ      طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ

إلا أن المفعول في البيت مذكورٌ وهو «زَادَ الْكَسِيلُ»، وفي الآية الكريمة غيرٌ مذكورٍ للدلالة عليه. ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير حذف.

ونسبة المَلِكِ والمُلْكِ إلى الزمان في حق الله تعالى غيرُ مُشْكِلَةٍ، ويؤيده

(١) قراءة أنس بن مالك وأبي حنيفة. الشواذ ١، وانظر: الكشف ٥٧/١.

(٢) الكشف ٥٨/١.

(٣) البيت لجبار بن جزء، أو الشماخ في ديوانه ١٠٩، وهو في الكتاب ٩٠/١، ومجالس نعلب ١٢٦/١؛ والكامل ١١٣؛ والخصص ٣٧/٣؛ والخزانة ١٧٢/٢. والمشمعل: الجاذ في أمره المشمر. يقول: إذا كسل الصبح عن طبع الزاد كفاهم ذلك.

ظاهر قراءة مَنْ قرأ: «مَلَكٌ يَوْمَ الدِّينِ» فعلاً ماضياً فإن ظاهرها كون «يوم» مفعولاً به. والإضافة على معنى اللام لأنها الأصل، ومنهم مَنْ جعلها في هذا النحو على معنى «في» مستنداً إلى ظاهر قوله تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»<sup>(١)</sup>، قال: «المعنى مَكْرٌ في الليل، إذ الليل لا يُوصَفُ بالمكر، إنما يُوصَفُ به العقلاء، فالمكر واقع فيه». والمشهور أن الإضافة: إمّا على معنى اللام وإمّا على معنى «مَنْ»، وكونها بمعنى «في» غير صحيح. وإمّا قوله تعالى: «مَكْرُ اللَّيْلِ» فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة، وهو التجوُّز في أن جعلَ ليلهم ونهارهم مأكِرَيْنِ مبالغةً في كثرة وقوعه منهم فيهما، فهو نظير قولهم: نهاره صائمٌ وليله قائمٌ، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٥٠ — أَمَّا النَّهَارُ ففِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ      وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ يَكْثُرُ وَقُوعُهَا فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ وَصَفَوْهَا بِهَا مِبَالِغَةً فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ مشهورٌ في كلامهم.

واليوم لغة: القطعة من الزمان أي زمن كان من ليل أو نهار، قال تعالى: «والتفت الساق بالساق، إلى ربك يومئذ المساق»<sup>(٣)</sup>، وذلك كناية عن احتضار الموتى، وهو لا يختص بليل ولا نهار، وإمّا / في العرف فهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وقال الراغب<sup>(٤)</sup>: «اليوم نعبر به عن وقت طلوع الشمس إلى غروبها»، قلت: وهذا إنما ذكروه في النهار لا في اليوم، وجعلوا الفرق بينهما ما ذكرت لك.

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) لم أمتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٨٠/١؛ والكامل ٧٠٠؛ والمقتضب ٣٣١/٤؛ والمحتسب ١٨٤/٢؛ والبحر ٣١٥/٤. يصف عبوساً يقيد بالنهار ويُغَلُّ في سلسلة ويوضع بالليل في خشبة منحوتة. والساج: ضرب من الشجر.

(٣) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(٤) المفردات ٥٧٨.



— الفاتحة —

والدِّين: مضافٌ إليه أيضاً، والمرادُ به هنا: الجزاء، ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٥١ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا      نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

أي جازَيناهم كما جازونا، وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

٥٢ — وَاعْلَمْ يَقِيناً أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ      وَاعْلَمْ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ

ومثله<sup>(٣)</sup>:

٥٣ — إِذَا مَا رَمَوْنَا رَمَيْنَاهُمْ      وَدِنَاهُمْ مِثْلَ مَا يَقْرِضُونَا

ومثله<sup>(٤)</sup>:

٥٤ — حَصَاذُكَ يَوْمًا مَا زَرَعْتَ وَإِنَّمَا      يُدَانُ الْفَتَى يَوْمًا كَمَا هُوَ دَائِنٌ

وله معانٍ أُخرى: العادة، كقوله<sup>(٥)</sup>:

٥٥ — كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْحَوِثِثِ قَبْلَهَا      وَجَارِئِهَا أُمُّ الرُّبَابِ بِمَا سَلِ

أي كعادتك، ومثله<sup>(٦)</sup>:

---

(١) البيت للفند الزماني، وهو في الحماسة ٦٠/١؛ وأما في القالي ٢٦٠/١؛ وشرح ابن عقيل ١٤١/٢؛ واللمع ٢٠٢/١؛ والخزاعة ٥٧/٢؛ والدرر ١٧٠/١.

(٢) البيت لخويلد بن نوفل الكلابي، وهو في اللسان (دين) ويبدأ صدره برواية: يا حارِ أيقن؛ وابن عطية ١١٤/١؛ ومجاز القرآن ٢٣/١ ونسبه إلى يزيد بن الصعق الكلابي؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٤.

(٣) البيت لكعب بن جعيل، وهو في تفسير ابن عطية ١١٤/١؛ وتفسير الطبري ٥٢/١؛ وتفسير القرطبي ١١٤/١.

(٤) البيت منسوب إلى لبيد وليس في ديوانه، وهو في تفسير القرطبي ١٤٤/١.

(٥) البيت لامرئ القيس من معلقته، وهو في الديوان ٩. ومأسل: اسم ماء بعينه.

(٦) البيت للمثقب العبدي، وهو في المفضليات ٢٩٢؛ والجمهرة ١٠٢/٣؛ وتفسير

الطبري ٥٤٨/٢؛ وتفسير ابن عطية ١١٣/١؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٥، واللسان:

دين. درأ الوضين لناقته: بسطه على الأرض ثم أبركها عليه ليشدَّ عليها رحلها،

والوضين: حزام الرحل إذا كان من شعر منسوج.

٥٦ — تقول إذا دَرَأْتُ لها وَصِيْنِي أَهَذَا دِيْنُهُ أَبَدًا وَدِيْنِي

ودانَ عصي وأطاع، وذَلَّ وعَزَّ، فهو من الأضداد. والقضاء، ومنه قوله تعالى: «ولا تأخذكم بهما رأفةً في دينِ الله»<sup>(١)</sup> أي في قضائِهِ وحكمِهِ، والحال، سئل بعضُ الأعراب فقال: «لو كنتُ على دينٍ غيرِ هذه لأَجَبْتُكَ» أي على حالة. والداء، ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٥٧ — يا دينَ قلبِكَ مِنْ سَلَمِي وقد دينا .....

ويقال: دِنْتُهُ بفعلِهِ أَدِيْنُهُ دِيْنًا وَدِيْنًا — بفتح الدال وكسرهما في المصدر — أي جازَيْتُهُ. والدَّيْنُ أيضًا: الطاعة، ومنه: «وَمَنْ أَحْسَنُ دِيْنًا»<sup>(٣)</sup> أي طاعةً، ويستعار للمِلَّةِ والشرِعةِ أيضًا، قال تعالى: «أفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ»<sup>(٤)</sup> يعني الإسلام، بدليل قوله تعالى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيْنًا، فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ»<sup>(٥)</sup>. والدَّيْنُ: سيرة<sup>(٦)</sup> المَلِكِ، قال زهير<sup>(٧)</sup>:

٥٨ — لَيْتُنْ حَلَلْتَ بِجَوْ فِي بَنِي أَسَدٍ فِي دِيْنِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَذَكَ

يقال: دِيْنٌ فَلانٌ يُدانُ إذا حُجِلَ على مَكْرُوهِ، ومنه قيل للمعبِد، مَدِينٌ وَلِلْأَمَةِ مَدِينَةٌ. وقيل: هو من دِنْتُهُ إذا جازيته بطاعته، وجَعَلَ بَعْضُهُم المَدِينَةَ من هذا الباب، قاله الراغب<sup>(٨)</sup>. وسيأتي تحقيقُ هذه اللفظة عند ذِكْرِها.

(١) الآية ٢ من سورة النور.

(٢) لم أمتد إلى قائله وعجزه، وهو في تفسير القرطبي ١٤٥/١؛ وتفسير ابن عطية ١١٦/١.

(٣) الآية ١٢٥ من سورة النساء.

(٤) الآية ٨٣ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٦) قوله: «سيرة» غير واضح في الأصل، وهي واردة لغة.

(٧) ديوانه ١٨٣. وجو: اسم واد، وفذك: اسم أرض. وقول الشاعر: «في دين عمرو» شرحها ثعلب في الديوان بطاعته.

(٨) المفردات ١٧٨.

— الفاتحة —

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: «إياك» مفعولٌ مُقدَّم على «نَعْبُدُ»، قُدِّم للاختصاص، وهو واجب الانفصال. واختلفوا فيه<sup>(١)</sup>: هل هو من قبيل الأسماء الظاهرة أو المضمرة؟ فالجمهور على أنه مضمَر، وقال الزجاج<sup>(٢)</sup>: «هو اسم ظاهر»، وترجيح القولين مذكورٌ في كتب النحو.

والقائلون بأنه ضميرٌ اختلفوا فيه على أربعة أقوال، أحدها: أنه كلُّ ضمير. والثاني: أن «إيَّا» وحده ضميرٌ وما بعده اسمٌ مضافٌ إليه يُبين ما يُراد به من تكلمٍ وغيبةٍ وخطاب، وثالثها: أن «إيَّا» وحده ضميرٌ وما بعده حروفٌ تُبين ما يُراد به. ورابعها: أن «إيَّا» عمادٌ وما بعده هو الضمير، وشذت إضافته إلى الظاهر في قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشَّوَابَّ»<sup>(٣)</sup> بإضافة «إيَّا» إلى الشَّوَابَّ، وهذا يؤيد قولَ مَنْ جَعَلَ الكافَ والهاءَ والياءَ في محل جرٍّ إذا قلت: إياك إياه إياي.

وقد أَبْعَدَ بعضُ النحويين فَجَعَلَ له اشتقاقاً، ثم قال: هل هو مشتقٌّ من «أَوْ» كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

٥٩ — فَأَوْ لِدِكْراها إذا ما ذَكْرُنْها .....

أو من «آية» كقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر في أحكامه: رصف المباني ١٣٧.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٠/١ أنه ضمير، ولكنه ادَّعى أن الكاف فيه مضاف إليه.

(٣) الشَّوَابَّ: ج شَابَّة. وانظر: الكتاب ٣٨٠/١.

(٤) لم أهدت إلى قائله. وعجزه:

ومن بَعْدِ أرضٍ بيننا ومماء

وهو في الخصائص ٨٩/٢؛ والمحتسب ٣٩/١؛ واللسان: أو؛ والدرر ٣٨/١؛

والهمع ٦١/١.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وعجزه:

غَيْرَ أَثافيهِ وَأَزْمِدائِهِ

وهو في أدب الكاتب ٤٧٥؛ واللسان: رمد؛ والبحر ٢٣/١. وآياته: مفردا آية

وهي العلامة، والأثافي: الحجارة التي تُنصَّبُ وتجعل عليها القدر، والأرمداء: الرماد.

٦٠ — لم يُبَيَّنْ هذا الدهرُ من آيائه .....

وهل وزنه إفعل أو فعيل أو فَعُول ثم صَيَّرَه التصريف إلى صيغة إِيَاء؟ وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يُجِدِي فائدةً، مع أن التصريف والاشتقاق لا يَدْخُلَان في المتوَعَّل في البناء.

وفيه لغاتٌ: أشهرُها كسرُ الهمزة وتشديدُ الياء، ومنها فتحُ الهمزة وإبدالُها هاءً مع تشديدِ الياء وتخفيفِها. قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

٦١ — فَمَا يَكُ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

[وقال بعضهم: إِيَاكَ بالتخفيف مرغوبٌ عنه]<sup>(٢)</sup>، لأنه يصير: شَمْسَكَ نَعْبُد، فإنَّ إِيَاءَ الشمسِ ضَوُّهَا بكسر الهمزة، وقد تُفْتَح، وقيل: هي لها بمنزلة الهالة للقمر، فإذا حَذَفَتِ التاءَ مَدَّدَتْ<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup>:

٦٢ — سَقَّتْهُ إِيَاءُ الشَّمْسِ إِلَّا لِشَاتِهِ أَسِفٌ فَلَمْ تُكْدِمْ عَلَيْهِ بِإِثْمِدٍ

وقد قُرِئَ ببعضها شَاذًا<sup>(٥)</sup>، وللضمائر بابٌ طويلٌ وتقسيمٌ متسع لا يحتمله هذا الكتاب، وإنما يأتي في غرضه ما يليقُ به.

ونعبدُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرده من الناصب والجازم، وقيل: لوقوعه

---

(١) البيت لطفيل الغنوي — ديوانه ١٠ — أومضرس بن ربعي، وهو في القرطبي ١/١٤٦؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٣٩١.

(٢) ما بين معقوفين غير واضح في فيلم الأصل.

(٣) تقول: أِيَاؤُهَا: الصحاح: أيا.

(٤) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ١١؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٣٩. واللسان: كدم. سقته: حسنته، وأسِفٌ: ذُرٌّ عليه، تكدم: تعَضُّضٌ عظمًا فيؤثر في ثغرها.

(٥) انظر في هذه القراءات: القرطبي ١/١٤٦؛ ابن عطية ١/١١٧؛ البحر ١/٢٣؛ الشواذ ١.

موقع الاسم، وهذا رأيُ البصريين<sup>(١)</sup>، ومعنى المضارع المشابه، يعني أنه أشبه الاسم في حركاته وسكناته وعدد حروفه، ألا ترى أن ضارباً بزنة يضرب فيما ذكرتُ لك وأنه يشيع ويختص في الأزمان، كما يشيع الاسم ويختص في الأشخاص، وفاعله مستترٌ وجوباً لما مرَّ في الاستعادة.

والعبادة<sup>(٢)</sup> غاية التذلل، ولا يستحقها إلا مَنْ له غاية الإفضال وهو الباري تعالى، فهي أبلغ من العبودية، لأن العبودية إظهار التذلل، ويقال: طريق مُعبَّد، أي مذلَّل بالوطء، قال طرفة<sup>(٣)</sup>:

٦٣ — تباري عِتاقاً ناجياتٍ وَأَتْبَعْتُ وَظِيفاً وَظِيفاً فَوْقَ مَوْرِ مُعْبَدٍ  
ومنه: العبدُ لذَّته، وبغير مُعبَّد: أي مُذلَّل بالقَطْران. وقيل: العبادة التجرُّد، ويُقال: عَبَدْتُ الله بالتخفيف فقط، وَعَبَدْتُ الرجلَ بالتشديد فقط: أي ذَلَّلته أو اتخذته عبداً.

وفي قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، إذ لو جَرَى الكلامُ على أصله لقل: الحمد لله، ثم قيل: إياه نعبدُ، والالتفات: نوع من البلاغة. ومن الالتفات — إلا أنه عَكْسُ هذا — قوله تعالى: «حتى إذا كتتم في الفلك، وَجَرَيْنَ بِهِمْ»<sup>(٤)</sup>، ولم يقل: بكم. وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في قوله<sup>(٥)</sup>:

---

(١) انظر: الإنصاف ٥٤٩/٢.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٣٣٠.

(٣) ديوانه ١٣، وشرح التبريزي على المعلقات ١٤٣، والخصائص ٣٧٢/٢. تباري: تعارض. والعِتاق: كرام الإبل. والناجيات: السراع، والوظيف: عظم الساق، أي أتبعَ وظيف يدها وظيف رجلها. والمور: الطريق.

(٤) الآية ٢٢ من يونس.

(٥) ديوانه ١٨٥؛ وأوضح المسالك ١٧٩/١. والخَلْي: الخالي من الهموم، والعائر: القذى في العين.

٦٤ - تطاولَ ليلُكَ بالإنميدِ      وياتِ الخَلِيُّ ولم تَسْرِقُدِ  
وياتِ ويأتَتْ له ليلةٌ      كليلةِ ذي العائِرِ الأزْمَدِ  
وذلك من نبيٍّ جاءني      وخُبِّرْتُهُ عن أبي الأسودِ

وقد خَطَأَ بعضهم الزمخشري<sup>(١)</sup> في جَعَلِه هذا ثلاثة التفاتات<sup>(٢)</sup>، وقال:  
بل هما التفاتان، أحدهما خروجُ من الخطابِ المفتوحِ به في قوله: «لَيْلُكَ»  
إلى الغيبةِ في قوله: «ويأتَتْ له ليلةٌ»، والثاني: الخروجُ من هذه الغيبةِ إلى  
التكلمِ في قوله: «من نبيٍّ جاءني وخُبِّرْتُهُ». والجوابُ أن قوله أولاً: «تطاولَ  
لَيْلُكَ» فيه التفاتٌ، لأنه كان أصلُ الكلامِ أن يقولَ: تطاولَ ليلي، لأنه  
هو المقصودُ، فالتفت من مقامِ التكلمِ إلى مقامِ الخطابِ، ثم من الخطابِ  
إلى الغَيْبَةِ، ثم من الغَيْبَةِ إلى التكلمِ الذي هُوَ الأصلُ.

وقرئ شاذاً: «إِيَّاكَ يُعَبِّدُ»<sup>(٣)</sup> على بنائه للمفعول الغائب، ووجهها على  
إشكالها: أن فيها استعارةً والتفاتاً، أما الاستعارةُ فإنه استعيرَ فيها ضميرُ  
النصب لضميرِ الرفع، والأصل: أنت تُعَبِّدُ، وهو شائعٌ كقولهم: عساك وعساه  
وعساني في أحد الأقوال، وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

٦٥ - يابنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَ      وطالَما عَنَيْتَنَا إِيكَنا

فالكاف في «عَصَيْكَ» نائيةٌ عن التاء، والأصل: عَصَيْتَ. وأمَّا الالتفاتُ  
فكان من حقِّ هذا القارئ أن يقرأ: إِيَّاكَ تُعَبِّدُ بالخطابِ، ولكنه التفت من  
الخطابِ في «إِيَّاكَ» إلى الغيبةِ في «يُعَبِّدُ»، إلا أن هذا التفاتٌ غريبٌ، لكونه في

(١) الكشف ٦٣/١.

(٢) لعله يعني أبا حيان في: البحر ٢٤/١.

(٣) قراءة الحسن وأبي مجلز وأبي المتوكل. البحر ٢٣/١.

(٤) نسبه في اللسان «تا» إلى رجل من حمير، وهو في المخصص ١٧/١٤٤؛ وشواهد

الشافعية ٤٢٥؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٧؛ والخزانة ٢/٢٥٧.

جملة واحدة / بخلاف الالتفات المتقدم. ونظيرُ هذا الالتفات قوله<sup>(١)</sup>: [٧/ب]

٦٦ — أَأَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُغْلَبُ  
فقال: «به» بعد قوله: «أنت وكنت».

و«إياك» واجب التقديم على عامله، لأن القاعدة أن المفعول به إذا كان ضميراً — لو تأخر عن عامله وجب اتصاله — وجب<sup>(٢)</sup> تقديمه، وتحرزوا بقولهم: «لو تأخر عنه وجب اتصاله» من نحو: «الدرهم إياه أعطيتك»، لأنك لو أخرت الضمير هنا فقلت: «الدرهم أعطيتك إياه» لم يلزم الاتصال إما سيأتي، بل يجوز: أعطيتكه.

والكلام في «إياك نستعين» كالكلام في «إياك نعبد» والواو عاطفة، وهي من المشاركة في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفة من الكوفيين. ولها أحكام تختص بها تأتي إن شاء الله تعالى.

وأصل نستعين: نستعون مثل نستخرج في الصحيح، لأنه من العون، فاستئقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى الساكن قبلها، فسكنت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً. وهذه قاعدة مطردة<sup>(٣)</sup>، نحو: ميزان وميقات وهما من الوزن والوقت.

والسين في معناها الطلب، أي: نطلب منك العون على العبادة، وهو أحد المعاني التي لا استعمل، وله معانٍ أخر<sup>(٤)</sup>: الاتخاذ نحو: استعبده أي:

---

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في المقرب ٦٣/١؛ ورصف المباني ٢٦؛ والجمع ٨٧/١؛ والدرر ٦٤/١.

(٢) وجب الأولى جواب لو، ووجب الثانية خبر أن والجملة الشرطية وجوابها صفة لقوله: ضميراً.

(٣) انظر: الممتع في التصريف ٤٣٦.

(٤) انظر: الممتع ١٩٤؛ البحر ٢٣/١.

اتخذهُ عبداً، والتحول نحو: استَحْجَرَ الطين أي: صار حَجْراً، ومنه قوله<sup>(١)</sup>:  
«إِنَّ الْبُغَاثَ بَارِضِنَا تَسْتَسِيرُ»، أي: تتحول إلى صفة النسور، ووجود الشيء  
بمعنى ما صيغ منه، نحو: استعظمه أي وجده عظيماً، وعدُّ الشيء كذلك  
وإن لم يكن، نحو: استحسنه، ومطاوعةُ أَفْعَل نحو: أَشْلَاه فاستشلى<sup>(٢)</sup>،  
وموافقته له أيضاً نحو: أَبْلَّ المريض واستبَلَّ، وموافقةُ تَفْعَل، نحو: استكبر  
بمعنى تكبر، وموافقةُ افْتَعَلَ نحو: استعصم بمعنى اعتصم، والإغناء عن  
المجرد نحو: استكف<sup>(٣)</sup> واستحيى، لم يُلفَظ لهما بمجرد استغناء بهما عنه،  
وللإغناء به عن فَعَلَ أي المجرد الملفوظ به نحو: استرجع واستعان، أي:  
رَجَعَ وخلق عانتَه.

وقرىء<sup>(٤)</sup> «نِستعين» بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في  
حروف المضارعة، وذلك بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء، لثقل ذلك.  
على أن بعضهم قال: ييجل مضارع وجَل، وكأنه قصد إلى تخفيف الواو إلى  
الياء فكسر ما قبلها لتثقل، وقد قرىء: «فإنهم يِلْمُونَ»<sup>(٥)</sup>، وهي هادئة لهذا  
الاستثناء، وسيأتي تحقيق ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، وأن يكون  
المضارع من ماضٍ مكسور العين نحو: تَعْلَم من عَلِمَ، أو في أوله همزة  
وصل نحو: نِستعين من استعان أو تاء مطاوعة نحو: نَتَعْلَم من تَعْلَم، فلا يجوز  
في يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ كسر حرف المضارعة لعدم الشروط المذكورة. ومن طريف

(١) هو مثل عربي. انظر: جمع الأمثال ١٠/١. والبغاث: طائر أغبر أوشرار الطير.

(٢) أشليت الكلب: دعوته.

(٣) استكف: اجتمع.

(٤) قراءة عبيد بن عمير ووزين حبيش ويحيى بن وثاب وطائفة. انظر: الكشف ١/٦٦؛

القرطبي ١/١٤٦؛ البحر ١/٢٣.

(٥) الآية ١٠٤ من سورة النساء، وهي قراءة ابن وثاب ومنصور بن المعتمر كما في: البحر

٣/٣٤٣، والقراءة المشهورة: يألون.



ما يُحكى أن ليلي الأخيلية من أهل هذه اللغة فدخلت ذات يوم على الحجاج وعنده النابغة الجعدي فذكرت شدة البرد في بلادها، فقال لها النابغة الجعدي وعَرَفَ أنها تقع فيما أراد: فكيف تصنعون؟ ألا تَكْتُنُون في شدة البرد، فقالت: بلى، نِكْتَنِي، وكَسَرَتِ النونَ، فقال: لو فَعَلْتُ ذلك لاغْتَسَلْتُ، فضحك الحجاج وَخَجِلَت ليلي.

والاستعانة: طلبُ العَوْن، وهو المظاهرةُ والنُصرةُ، وقَدِّمُ العبادةَ على الاستعانة لأنها وَصْلَةٌ لطلب الحاجة، وأطلق كُلاً من فِعْلي العبادة والاستعانة فلم يَذْكُر لهما مفعولاً ليتناولا كلَّ معبودٍ به وكلُّ مستعانٍ عليه، أو يكونُ المراد وقوع الفعل من غير نظرٍ إلى مفعولٍ نحو: «كُلُوا واشربوا»<sup>(١)</sup>، أي أَوْقِعُوا هذين الفعلين.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾: إلى آخرها: اهْدِ: صيغةُ أمرٍ ومعناها الدعاء. وهذه الصيغة تَرِدُ لمعانٍ كثيرةٍ ذَكَرَهَا الأصوليون. وقال بعضهم: إِنَّ وَرَدَتْ صيغةُ افْعَلْ من الأعلى للأدنى قيل فيها أمرٌ، وبالعكس دعاءٌ، ومن المساوي التماسٌ. وفاعله مستترٌ وجوباً لما مرَّ، أي: اهْدِ أنت، ونا مفعول أول، وهو ضميرٌ متصلٌ يكونُ للمتكلم مع غيره أو المعظمُ نفسه، ويستعملُ في موضع الرفع والنصب والجر بلفظٍ واحدٍ: نحو: قُمْنَا وضربْنَا زيدَ ومرُّ بنا، ولا يشاركه في هذه الخصوصية غيره من الضمائر. وقد زعم بعض الناس أن الياء كذلك. تقول: أَكْرَمَنِي ومرُّ بي، وأنت تقومين يا هند، فالياء في المثال الأول منصوبةُ المحلِّ، وفي الثاني مجرورةُ، وفي الثالث مرفوعةُ. وهذا ليس بشيء، لأن الياء في حالة الرفع ليست تلك الياء التي في حالة النصب والجر، لأن الأولى للمتكلم، وهذه للمخاطبةِ المؤنثة. وقيل: بل يشاركه لفظُ «هُم»، تقول: هم نائمون وضربهم ومررت بهم، ف «هم»

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

مرفوعُ المحلِّ ومنصوبُهُ ومجرورُهُ بلفظٍ واحدٍ، وهو للغائبين في كل حال، وهذا وإن كان أقربَ من الأول، إلا أنه في حالة الرفع ضميرٌ منفصل، وفي حالة النصب والجر ضميرٌ متصل، فافترقا، بخلاف «نا» فإن معناها لا يختلف، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة<sup>(١)</sup>.

والصراطُ: مفعول ثانٍ، والمستقيمُ: صفته، وقد تبعه في الأربعة من العشرة المذكورة<sup>(٢)</sup>.

وأصل «هَدَى» أن يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر وهو إمّا: إلى أو اللام، كقوله تعالى: «وإنك لتَهْدِي إلى صراطٍ»<sup>(٣)</sup> «يَهْدِي للتي هي أقوم»<sup>(٤)</sup>، ثم يُتَّسَعُ فيه، فيُحَذَفُ الحرفُ فيتَعَدَّى بنفسه، فأصلُ اهدنا الصراط: اهدنا للصراط أو إلى الصراط، ثم حُذِفَ.

والأمرُ عند البصريين مبنيٌّ<sup>(٥)</sup> وعند الكوفيين معرب، ويدعون في نحو: «اضرب» أن أصله: لِيُضْرِبْ بلام الأمر، ثم حُذِفَ الجازم وتَبِعَهُ حرفُ المضارعة وأُتِيَ بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن، وهذا ما لاحتاجة إليه، وللرّد عليهم موضع أَلْبَقُ به.

ووزن اهدِ: افْعَ، حُذِفَتْ لامُه وهي الياء خَمَلًا للأمر على المجزوم والمجزوم تُحذف منه لامُه إذا كانت حرفَ علة.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٨٣/١.

(٢) انظر: الورقة ١٣.

(٣) الآية ٥٢ من الشورى.

(٤) الآية ٩ من الإسراء.

(٥) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢.

والهداية: الإرشاد<sup>(١)</sup> أو الدلالة أو التقدم، ومنه هَوَادِي الخيل لتقدمها  
قال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup>:

٦٧ - فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَلْ

أو التبيين نحو: «وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ»<sup>(٣)</sup> أي بَيَّنَّا لَهُمْ، أو الإلهام، نحو:  
«أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى»<sup>(٤)</sup> أي أَلْهَمَهُ لِمَصَالِحِهِ<sup>(٥)</sup>، أو الدعاء كقوله  
تعالى: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»<sup>(٦)</sup> أي دَاعٍ. وقيل هو المِيلُ، ومنه «إِنَّا هُدْنَا  
إِلَيْكَ»<sup>(٧)</sup>، والمعنى: مِلَّ<sup>(٨)</sup> بقلوبنا إليك، وهذا غَلَطٌ، فَإِنَّ تِيكَ مَادَّةُ أُخْرَى  
مِنْ هَادٍ يَهُودٍ. وقال الراغب<sup>(٩)</sup>: «الهدايةُ دَلَالَةٌ بِلُطْفٍ وَمِنْهُ الْهَدِيَّةُ وَهُوَادِي  
/ الْوَحْشِ أَيِ الْمُتَقَدِّمَاتِ الْهَادِيَّةُ لغيرها، وَخُصَّ مَا كَانَ دَلَالَةً بِهَدْيٍ، [١/٨]  
وما كان إعطاءً بأهديت.

والصراطُ: الطريقُ المُسْتَسْهَلُ، وبعضُهُم لا يقيِّدُهُ بِالْمُسْتَسْهَلِ، قال<sup>(١٠)</sup>:

٦٨ - فَضَلُّ عَنْ نَهْجِ الصَّرَاطِ الْوَاضِحِ

---

(١) انظر: مفردات الراغب ٥٣٦.

(٢) ديوانه ١٨، وشرح التبريزي على المعلقات ١١٦. وجواهرها: متخلفاتها، والصرّة: الشدة أو الغبار.

(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٥٠ من سورة طه.

(٥) لعل الصواب: مصالحه.

(٦) الآية ٧ من سورة الرعد.

(٧) الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٨) كذا في الأصل، لعلها: ملنا.

(٩) المفردات: ٥٣٦.

(١٠) لم أعتد إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ٢٤/١؛ والطبري ٥٧/١؛ وتفسير ابن عطية ١٢١/١؛ والقرطبي ١٤٧/١.

ومثله<sup>(١)</sup>:

٦٩ — أمير المؤمنين على صراطٍ إذا اغْوَجَ المَوارِدُ مستقيمٍ

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

٧٠ — شَحَنًا أرضهم بالخيلِ حتى تَرَكْنَاهُمْ أَذَلَّ من الصُّراطِ

أي الطريق، وهو مشتق من السَّرَط، وهو الابتلاع؛ إمّا لأن سالكه يَسْرِطُه أولاً لأنه يَسْرِطُ سالكه، ألا ترى إلى قولهم: «قَتَلَ أرضاً عالمها وقتلت أرضٌ جاهلها»<sup>(٣)</sup>، وبهذين الاعتبارين قال أبو تمام<sup>(٤)</sup>:

٧١ — رَعَتَه الفيافي بعدما كان حِقْبَةً رعاها وماء المَزنِ يَنْهَلُ ساكِبَةً

وعلى هذا سُمِّي الطريق لَقَمًا ومُلتَقَمًا لأنه يلتَقِمُ سالكه أو يلتَقِمُه سالكه.

وأصله السين، وقد قرأ به قنبل<sup>(٥)</sup> حيث وَرَدَ<sup>(٦)</sup>، وإنما أبدلت صاداً لأجل حرف الاستعلاء وإبدالها صاداً مطردٌ عنده نحو: صَقَر في سَقَر، وصُلِح في سُلِح، وإصْبَع في اسْبَع، ومُضَيِّطَر في مُسَيِّطَر، لما بينهما من التقارب.

---

(١) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٠٧؛ ومجاز القرآن ٢٤/١؛ وتفسير الطبري ٥٧/١؛ والمحتسب ٤٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٢١/١؛ واللسان: سراط.

(٢) البيت لأبي ذؤيب، وليس في ديوان الهذليين، وهو في تفسير الطبري ٧٠/١؛ وتفسير القرطبي ١٤٧/١.

(٣) جهرة الأمثال ١٢١/٢؛ مجمع الأمثال ١٠٨/٢.

(٤) ديوانه ٢٣٠/١؛ ومفردات الراغب ٢٣٥. والضمير في «رعته» يعود إلى البعير.

(٥) محمد بن عبد الرحمن المكي، روى عن البزي وروى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ٢٩١. انظر: الطبقات لابن الجزري ١٦٥/٢.

(٦) انظر: السبعة ١٠٥؛ ابن عطية ١٢٢/١؛ البحر ٢٥/١.

وقد تُشَمُّ الصَّادُ في الصَّراطِ ونحوه زايًا، وقرأ به خلف<sup>(١)</sup> حيث وَرَدَ، وخلاد<sup>(٢)</sup> الأول فقط، وقد تُقرأ زايًا مَحْضَةً، ولم تُرسم في المصحف إلا بالصادِ مع اختلافِ قراءاتهم فيها كما تقدم.

والصَّراطُ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، فالتذكيرُ لغة تميم، والتأنيث لغة الحجاز، فإنَّ استُعْمَلَ مذكراً جُمِعَ في القلة على أَفْعَلَةٍ، وفي الكثرة على فُعَلٍ، نحو: جمار وأخيرة وحُمُرٌ، وإن استعمل مؤنثاً فقياسه أن يُجْمَعَ على أَفْعَلٍ نحو: ذراع وأذرع. والمستقيم: اسم فاعل من استقام بمعنى المجرد، ومعناه السويُّ من غير اعوجاج وأصله: مُسْتَقِيمٌ، ثم أُعِلَّ كإعلالِ نَسْتَعِينُ، وسيأتي الكلامُ مستوفى على مادته عند قوله تعالى: «يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ»<sup>(٣)</sup>.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾: بدلٌ منه بدلٌ كلٍّ من كلٍّ، وهو بدلٌ معرفةٍ من معرفة، والبدلُ سبعة أقسام، على خلافٍ في بعضها: بدلٌ كلٍّ من كلٍّ، بدلٌ بعض من كلٍّ، بدلٌ اشتمال، بدلٌ غلط، بدل نسيان، بدل بَدَاءٍ<sup>(٤)</sup>، بدل كل من بعض. أمَّا الأقسامُ الثلاثةُ الأولى فلا خلافَ فيها، وأمَّا بَدَلُ الْبَدَاءِ فأنبته بعضهم مستدلاً بقوله عليه السلام: «إنَّ الرجلَ ليصلي الصَّلَاةَ، وما كُتِبَ له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى العُشْرِ»<sup>(٥)</sup>، ولا يَرِدُ هذا في

---

(١) خلف بن هشام البزاز البغدادي أحد القراء العشرة، وروى عن سليم عن حمزة وسمع من الكسائي، وروى عنه أحمد بن إبراهيم، توفي سنة ٢٢٩. انظر: طبقات ابن الجزري ٢٧٢/١؛ طبقات ابن سعد ٣٤٨/٧.

(٢) خلاد بن خالد الكوفي إمام في القراءة، أخذ عن سليم والجعفي، وروى عنه الحلواني. توفي سنة ٢٢٠. انظر: طبقات القراء ٢٧٤/١.

(٣) الآية ٣ من البقرة.

(٤) البداء: ظهور الصواب بعد خفائه.

(٥) رواه أحمد انظر: الفتح الرباني ١٣٨/٤؛ فيض القدير ٣٣٤/٢.

القرآن، وأما الغلط والنسيان فأثبتهما بعضهم مستدلاً بقول ذي الرمة<sup>(١)</sup> :  
٧٢ - لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ      وفي اللثاثِ وفي أنْيَابِهَا شَنْبٌ  
قال: لأنَّ الحُوَّةَ السوادَ الخالص، واللَّعَسُ سوادٌ يَشُوْبه حمرة. ولا يَرُدُّ  
هذان البدلان في كلامٍ فصيحٍ، وأما بدلُ الكلِّ من البعض فأثبتته بعضهم  
مستدلاً بظاهر قوله<sup>(٢)</sup>:

٧٣ - رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا      بِسِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ  
في روايةٍ مَنْ نَصَبَ «طلحة» قال: لأنَّ الأعظمَ بعضُ طلحة، وطلحة كلٌّ،  
وقد أُبدِلَ منها، واستدلَّ على ذلك أيضاً بقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

٧٤ - كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا      لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ  
فغداةَ بعضُ اليوم، وقد أُبدِلَ «اليوم» منها. ولا حُجَّةٌ في البيتين، أمَّا  
الأول: فإنَّ الأصل: أَعْظَمًا دَفَنُوهَا أَعْظَمَ طَلْحَةَ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ  
المضاف إليه مقامه، وتبدَّلَ على ذلك الروايةُ المشهورة وهي جر «طلحة»،  
على أنَّ الأصل: أَعْظَمَ طَلْحَةَ، ولم يُقَمْ المضافُ إليه مقامَ المضاف، وأمَّا  
الثاني فإنَّ اليومَ يُطلق على القطعة من الزمان كما تقدَّم. ولكلُّ مذهبٍ من هذه  
المذاهب دلائل وإيرادات وأجوبة، موضوعها كتب النحو<sup>(٤)</sup>.

(١) ديوانه ٣٢؛ والخصائص ٢٩١/٣؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٣؛ والجمع ١٢٦/٢؛  
والدرر ١٦٢/٢؛ والعيني ٢٠٢/٤. والحوة: حمرة في الشفة تضرب إلى السواد،  
واللَّعَس: سواد اللثة والشفة، والثلاث: مغرز الأسنان، والشنب: برودة وعذوبة في  
الفم ورقة في الأسنان.  
(٢) البيت لابن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه: نَصَرَ الله، والإنصاف ٤١؛ وابن  
يعيش ٤٧/١؛ واللسان: طلع، ورصف المباني ٢٩٧؛ والجمع ١٢٧/٢؛ والدرر  
١٦٢/٢.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٩. وغداة البين: صبيحة الفراق. تحمَلُوا:  
ارتحلوا، السمرات: شجر بعينه.

(٤) انظر في أحكام البدل وأقسامه: ابن يعيش ٦٣/٣؛ ابن عقيل ١٩٤/٢.

وقيل: إن الصراط الثاني غير الأول والمراد به العلم بالله تعالى، قاله جعفر بن محمد<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فتخريجه أن يكون معطوفاً حذف منه حرف العطف وبالجمله فهو مُشْكِلٌ.

والبدل ينقسم أيضاً إلى بدل معرفة من معرفة ونكرة من نكرة ومعرفة من نكرة ونكرة من معرفة، وينقسم أيضاً إلى بدل ظاهر من ظاهر ومضمّر من مضمّر وظاهر من مضمّر ومضمّر من ظاهر. وفائدة البدل: الإيضاح بعد الإبهام، ولأنه يُفيد تأكيداً من حيث المعنى إذ هو على نية تكرار العامل.

و«الذين» في محل جرّ بالإضافة، وهو اسم موصول لافتقاره إلى صلة وعائد وهو جمع «الذي» في المعنى، والمشهور فيه أن يكون بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً، وبعضهم يرفعه بالواو جرّياً له مجرى جمع المذكر السالم ومنه<sup>(٢)</sup>:

٧٥ - نحن اللذون صَبَّحُوا الصُّبْحَا    يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَاخَا  
وقد تحذف نونه استطالةً بصلته، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٧٦ - وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم    هم القومُ كلُّ القومِ يا أمّ خالدٍ  
ولا يقع إلا على أولي العلم جرّياً به مجرى جمع المذكر السالم، بخلاف مفرده، فإنه يقع على أولي العلم وغيرهم.

وَأَنْعَمْتَ: فعلٌ وفاعلُ صلة الموصول، والتاءُ في «أَنْعَمْتَ» ضميرٌ

---

(١) جعفر الصادق، قرأ على آبائه زين العابدين ومحمد الباقر وتوفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ١٩٦/١.

(٢) البيت لأبي حرب بن الأعمش أوليل الأخيلية، وهو في النوادر ٤٧؛ والأشمونى ١٤٩/١؛ وابن عقيل ١٠٨/١؛ والدرر ٣٦/١؛ والهمع ٦١/١؛ والخزانة ٥٠٦/٢. والنخيل: اسم مكان، والملحاح: الشديدة.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة أوحريث بن عفض، وهو في الكتاب ٩٦/١؛ والمحاسب ١٨٥/١؛ وأما الشجري ٣٠٧/٢؛ وابن يعيش ١٥٤/٣؛ ورصف الباني ٣٤١؛ والهمع ٤٩/١؛ والدرر ٢٤/١. وحانت: هلكت، وفلج: اسم موضع.

المخاطب ضمير مرفوع متصل. و«عليهم» جار ومجرور متعلق بأنعمت، والضمير هو العائد وهو ضمير جمع المذكورين العقلاء، ويستوي لفظ متصله ومنفصله.

والهمزة في «أنعمت» لجعل الشيء صاحب ما صيغ منه فحقه أن يتعدى بنفسه ولكنه ضمّن معنى تفضل فتعدى تعدّيته. ولأفعل أربعة وعشرون<sup>(١)</sup> معنى، تقدّم واحد، والباقي: التعدية نحو: أخرجته، والكثرة نحو: أطبى المكان أي كثر طبأؤه، والصيرورة نحو: أغد البعير صار ذا غدة، والإعانة نحو: أحلبت فلاناً أي أعنته على الحلب، والسلب نحو: أشكّيته أي: أزلت شكايته، والتعريض نحو: أبغت المتاع أي: عرضته للبيع، وإصابة الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: أحمده أي وجدته محموداً، وبلوغ عدد نحو: أعشّرت الدراهم، أي: بلغت عشرة، أو بلوغ زمانٍ نحو أصبح، أو مكان نحو: أشأم، وموافقه الثلاثي نحو: أحزّت المكان بمعنى حزته، أو أغنى عن الثلاثي نحو: أرقل البعير<sup>(٢)</sup>، ومطاوعة فَعَلَ نحو: فَشَعَ الرِّيحُ فَأَقْشَعَ السحابُ، ومطاوعة فَعَلَ نحو: قَطَرَتْه فَأَقْطَرَتْ، ونفي الغزيرة نحو: أسرع<sup>(٣)</sup>، والتسمية نحو: أخطأته أي سَمَّيْتُهُ مخطئاً، والدعاء نحو: أسقيته أي قلت له: سقاك الله، والاستحقاق نحو: أحصد الزرع أي استحق الحصاد، والوصول نحو: أعقلتَه، أي: وَصَلْتُ عَقْلِي إِلَيْهِ، والاستقبال نحو: /: أفقته أي استقبلته بقولي أف، والمجيء بالشيء نحو: أكثرْتُ أي جئتُ بالكثير، والفرق بين أَفَعَلَ وفَعَلَ نحو: أشرقت الشمس أضاءت، وشرقت: طلعت، والهجوم نحو: أطلعتُ على القوم أي: اطلَّعتُ عليهم.

(١) انظر: المتع ١٨٦؛ البحر ١/٢٦.

(٢) أرقل: مشي مشية معينة.

(٣) قال صاحب الشافية ٨٧/١: «وقولهم أسرع وأبطأ في «سرْع» و «بطؤ» ليس الهمزة فيها للنقل بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعدّين، لكن الفرق بينهما أن سرْع ويطؤ ابلغ لأنهما كأنهما غريزة كـ صَغُرَ وكَبُرَ وانظر: المتع ١٨٧.



و«على» حرف استعلاء حقيقةً أو مجازاً، نحو: عليه ذَيْنٌ، ولها معانٍ أُخَرُ<sup>(١)</sup>، منها: المجاوزة كقوله<sup>(٢)</sup>:

٧٧ — إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بِنَوْ قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا

أي: عني، ويعني الباء: «حقيقٌ على ألا أقول»<sup>(٣)</sup> أي بأن، ويعني في: «ما تتلو الشياطينُ على ملك سليمان»<sup>(٤)</sup> أي: في ملك، والمصاحبة نحو: «وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى»<sup>(٥)</sup>، والتعليل نحو: «وَلْتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ»<sup>(٦)</sup>، أي: لأجل هدايته إياكم، ويعني مِنْ: «حافظون إلا على أزواجكم»<sup>(٧)</sup> أي: إلا من أزواجهم، والزيادة كقوله<sup>(٨)</sup>:

٧٨ — أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٌ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

لأن «تروق» يتعدى بنفسه، ولكل موضعٍ من هذه المواضع مجالٌ للنظر. وهي مترددةٌ بين الحرفية والاسمية، فتكونُ اسماً في موضعين، أحدهما: أَنْ يدخلَ عليها حرفُ الجر كقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) انظر: المغني ١٥٢؛ ووصف المباني ٣٧١.

(٢) البيت للقحيف العقيلي، وهو في الخصائص ٣١١/٢؛ والمحتسب ٥٢/١؛ وشرح ابن عقيل ٢١٥/٢؛ والدرر ٢٢/٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٥) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٦) الآية ١٨٥ من البقرة.

(٧) الآية ٥ من المؤمنون.

(٨) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ٤١؛ والمغني ١٥٥؛ والأشموني ٢٢٢/٢؛ والهمع ٢٩/٢؛ والدرر ٢٣/٢. والسرحة: الشجرة العظيمة، كناية عن المرأة، والعضاء: شجر له شوك.

(٩) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو في الكتاب ٣١٠/٢؛ النوادر ١٦٣؛ ابن يعيش ٨٣٧/؛ الخزائن ٢٥٣/٤؛ المعني ٣٠١/٣؛ الدرر ٣٦/٢. يصف قطاة غدت عن فرخها طالبةً للورد، وتصل: يصل جوفها ييساً من العطش، والقيض: قشر البيض، والزيزاء: الصحراء.

٧٩ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَبْضِ بَرْزَاءَ مَجْهَلٍ

ومعناها معنى فوق، أي من فوقه، والثاني: أن يُؤدِّي جَعْلُهَا حرفاً إلى تعدي فعل المضمر المنفصل<sup>(١)</sup> إلى ضميره المتصل في غير المواضع الجائز فيها<sup>(٢)</sup> ذلك كقوله<sup>(٣)</sup>:

٨٠ — هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

ومثلها في هذين الحكمين: عَنْ، وَسَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وزعم بعضهم أن «على» مترددة بين الاسم والفعل والحرف: أما الاسم والحرف فقد تقدّما، وأما الفعل قال: فإنك تقول: «علازيد» أي ارتفع وفي هذا نظر، لأن «على» إذا كان فعلاً مشتقاً من العلوّ، وإذا كان اسماً أو حرفاً فلا اشتقاق له فليس هو ذاك، إلا أن هذا القائل يَرُدُّ هذا النظر بقولهم: إن خلا وعدا مترددان بين الفعلية والحرفية، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر.

والأصل في هاء الكناية الضم<sup>(٤)</sup>، فإن تقدّمها ياء ساكنة أو كسرة كسرهما غير الحجازيين، نحو: عَلَيْهِمْ وفيهم وبهم، والمشهور في ميمها السكون قبل متحرك والكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضممت فالكسر ممتنع إلا في ضرورة كقوله: «وفيهم الحكام» بكسر الميم.

وفي «عليهم» عشر لغات قرئ ببعضها<sup>(٥)</sup>: عَلَيْهِمْ بكسر الهاء وضمها.

(١) في الأصل: المتصل وهو سهو.

(٢) المواضع هي باب ظن وقد وعدم، فلا يقال: ضَرَبْتَنِي، وكلام المؤلف على مذهب الأخفش، ورفضه ابن هشام في المغني ١٥٦، وقد التعلّق بمحذوف أو على حذف مضاف في البيت أي هَوْنٌ عَلَى نَفْسِكَ.

(٣) البيت للأعور الشَّيْءُ، وهو في الكتاب ٣١/١؛ والمغني ١٥٦.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري ٩/١.

(٥) انظر: الكشف لمكي ٣٥/١؛ السبعة ١٠٨؛ ابن عطية ١٢٦/١؛ والقرطبي ١٤٨/١؛

والبحر ٢٦/١.

مع سكون الميم، عليهم، عَلَيْهِمُ، بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عليهم بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو بالكسر فقط، عليهم بكسر الهاء وضم الميم<sup>(١)</sup>، ذكر ذلك أبو بكر ابن الأنباري<sup>(٢)</sup>.

و «غير» بدلٌ من «الذين» بدلُ نكرة من معرفة، وقيل: نعتٌ للذين وهو مشكلٌ لأن «غير» نكرةٌ و«الذين» معرفة، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرةً إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيريةُ فيتعرَّفُ «غير» حينئذٍ بالإضافة، تقول: مررتُ بالحركة غير «السكون» والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح. والثاني: أن الموصولَ أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملة النكرات، وقيل: إن «غير» بدلٌ من الضمير المجرور في «عليهم»، وهذا يُشكِّلُ على قول مَنْ يرى أن البدلَ يحلُّ محلَّ المبدل منه، ويُنَوَّى بالأول الطرخ، إذ يلزم منه خلو الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراطُ الذين أنعمت على غيرِ المغضوبِ عليهم.

و «المغضوب»: خفضٌ بالإضافة، وهو اسمٌ مفعول، والقائم مقامَ الفاعلِ الجار والمجرور، فـ «عليهم» الأولى منصوبة المحل والثانية مرفوعة، وأل في موصولة والتقدير: غير الذين غَضِبَ عليهم. والصحيح في أل الموصولة أنها اسمٌ لا حرف.

واعلم أن لفظ «غير» مفردٌ مذكرٌ أبداً، إلا أنه إن أريد به مؤنثٌ جاز تأنيث فعله المسند إليه، تقول: قامت غيرك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفةٌ بمعنى اسم الفاعل وهو مغاير، ولذلك لا يتعرَّفُ بالإضافة،

(١) لم يشر المصنف إلى: عَلَيْهِمُ، عَلَيْهِمُ.

(٢) محمد بن القاسم على مذهب الكوفيين، وله: الزاهر والأمالى وغريب الحديث، توفي سنة

٣٢٨. انظر: إنباه الرواة ٢٠١/٣؛ وطبقات القراء ٣٣٠/١؛ البغية ٢١٢/١.

وكذلك أخواتها، أعني نحو: مثل وشبه وشبيه وخِذْن وتَرَب، وقد يُستثنى بها  
حَمَلًا على «إلا»، كما يوصف بالآ حَمَلًا عليها، وقد يُراد بها النفي كـ لا،  
فيجوز تقديم معمول معمولها عليها كما يجوز في «لا»<sup>(١)</sup>، تقول: أنا زيدا غير  
ضارب، أي غير ضارب زيدا، ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٨١ — إِنَّ امْرَأَ خَصْنِي عَمْدًا مَوْدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

تقديره: لغير مكفور عندي، ولا يجوز ذلك فيها إذا كانت لغير النفي،  
لوقلت: جاء القوم زيدا غير ضارب، تريد: غير ضارب زيدا لم يَجْزُ، لأنها  
ليست بمعنى «لا» التي يجوز فيها ذلك على الصحيح من الأقوال في «لا».  
وفيه قول ثانٍ يمنع ذلك مطلقاً، وقول ثالث: مَفْصُلٌ بين أن تكون جواب  
قَسَمٍ فيمتنع فيها ذلك وبين أن لا تكون فيجوز.

وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا، فإدخال الألف  
واللام عليها خطأ.

وقرىء «غير» نصباً<sup>(٣)</sup>، فقليل: حال من «الذين» وهو ضعيف لمجيئه من  
المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك، كما ستعرفه إن شاء الله  
تعالى، وقيل: من الضمير في «عليهم» وقيل: على الاستثناء المنقطع، ومنعه  
الفراء قال<sup>(٤)</sup>: لأن «لا» لا تُزاد إلا إذا تقدّمها نفي، كقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: الكشف ٧٢/١.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، وهو في الإنصاف ٤٠٤؛ والمغني ٧٥٢؛ ورصف المباني ١٢٢؛  
وابن يعيش ٦٥/٨؛ والدرر ١١٦/١؛ وشواهد المغني ٩٥٣؛ والجمع ١٣٩/١.

(٣) قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبدالله بن الزبير، انظر: الشواذ البحر ٢٩/١ ونسبها  
ابن عطية ١٢٨/١ إلى ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٧/١؛ وأعرها حالاً، والمسألة أن الفراء منع وجه الاستثناء المنقطع لأن  
بعده «ولا» الزائدة ولا تزداد في الاستثناء. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢٥/١؛  
البحر ٢٩/١.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٩/١.

— الفاتحة —

٨٢ — ما كان يَرْضَى رسولُ الله فَعَلَهُما والطَّيَّان أبو بكرٍ ولا عُمَرُ  
وأجابوا بأنَّ «لا» صلةٌ زائدة، مِثْلُها في قوله تعالى: «ما منعَكَ  
الأَتسَجِد»<sup>(١)</sup> وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٨٣ — وما أَلومُ البِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا .....  
وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

٨٤ — وَيَلْحِثْنِي فِي اللّهُو أَلَّا أُجِبْهُ وَلِلّهِو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ  
وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

٨٥ — أَبَى جَوْدُهُ لَا الْبَخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ نَعْمُ بِهِ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجَوْدَ نَائِلُهُ  
فـ «لا» في هذه المواضع صلة. وفي هذا الجواب نظرٌ، لأنَّ الفراء  
لَمْ يَقُلْ إنها غيرُ زائدة، فقولهم: إنَّ «لا» زائدةٌ في الآية وتنظيرهم لها  
بالمواضع المتقدمة لا يفيد / ، وإنما تحريرُ الجواب أن يقولوا: وَجَدْتُ «لا» [١/٩]  
زائدةً من غير تقدُّم نفي كهذه المواضع المتقدمة. وتحتَمِلُ أن تكونَ «لا»  
في قوله: «لا الْبَخْلَ» مفعولاً به لـ «أبَى»، ويكونُ نصبُ «الْبَخْلَ» على أنه بدلٌ من  
«لا»، أي أبى جودَهُ قولَ لا، وقولُ لا هو الْبَخْلُ، ويُؤيِّدُ هذا قوله: «وَاسْتَعْجَلَتْ

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٢) البيت لأبي النجم، ويَعْدُهُ:

لَمَّا رَأَيْتَ الشَّمْطَ السَّقْفَنَدَرَا

وهو في الخصائص ٢/٢٨٣؛ وثعلب ١٩٨؛ وأما الشجري ٢/٢٣١؛ وتفسير  
القرطبي ٢/١٨٢؛ وتفسير ابن عطية ١/١٣٠؛ والقفندري: القبيح المنظر.

(٣) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٧٩؛ والأضداد ١٨٦؛ وتفسير الطبري ١/٦٣؛ ومجاز  
القرآن ١/٢٦؛ وابن عطية ١/١٣١؛ والمغني ٢٧٤؛ والبحر ١/٢٩.

(٤) لم أهنأ إلى قائله وهو في اللسان: «لا» وعجزه فيه: به من فتى لا يمنع الجوع قاتلته  
وهو في المغني ٢٧٥؛ والخصائص ٢/٣٥؛ وأما الشجري ٢/٢٢٨.

به نَعَمْ فَجَعَلَ «نَعَمْ» فاعل «استعجَلْتُ»، فهو من الإسناد اللفظي، أي أبى جوده هذا اللفظ، واستعجل به هذا اللفظ.

وقيل: إنَّ نَصَبَ «غير» بإضمار أعني، ويحكي عن الخليل. وقدر بعضهم بعد «غير» محذوفاً، قال: التقدير: غير صراط المغضوب، وأطلق هذا التقدير، فلم يقيده بجر «غير» ولا نصبه، ولا يتأتى إلا مع نصبها، وتكون صفة لقوله: «الصراط المستقيم»، وهذا ضعيف، لأنه متى اجتمع البدل والوصف قُدِّم الوصف، فالأولى أن يكون صفة لـ «صراط الذين» ويجوز أن تكون بدلاً من «الصراط المستقيم» أو من «صراط الذين» إلا أنه يلزم منه تكرار البدل، وفي جوازه نظراً، وليس في المسألة نقل، إلا أنهم قد ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة، أوحالاً من «الصراط» الأول أو الثاني... (١). واعلم أنه حيث جعلنا «غير» صفة فلا بد من القول بتعريف «غير» أو بإبهام الموصوف وجريانه مجرى النكرة، كما تقدّم تقرير ذلك في القراءة بجر «غير».

و «لا» في قوله: «ولا الضالّين» زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من «غير» لثلاث يتوهم عطف «الضالّين» على «الذين أنعمت» وقال الكوفيون: هي بمعنى «غير»، وهذا قريب من كونها زائدة، فإنه لو صرح بـ «غير» كانت للتأكيد أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب (٢).

و «الضالّين» مجرور عطفاً على «المغضوب»، وقرئ شاذاً: الضالّين (٣) بهمز الألف، وأنشدوا (٤):

(١) خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات ولم تثبته النسخ الأخرى.

(٢) كما قرأ بذلك أبي. انظر: ابن عطية ١٣١/١؛ والقرطبي ١٥٠/١.

(٣) قراءة أبي أيوب السخيتاني. انظر: الكشاف ٧٣/١؛ ابن عطية ١٣٢/١.

(٤) البيت لكثير في وفاة عمر بن عبدالعزيز، وهو في ديوانه ١١٣؛ والمحاسب ٤٧/١؛

والمخصص ١٦٦/١٥؛ وابن يعيش ١٢/١٠؛ ورصف المباني ٥٧؛ والمتن ٣٢٢.

واذهمّت: اسودّت.

٨٦ — وللأرضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بِيَاضاً وَأَمَّا بَيْضُهَا فَادْهَأَتْ

قال أبو القاسم الزمخشري<sup>(١)</sup>: «فعلوا ذلك للجدِّ في الهرب من التقاء الساكنين» انتهى وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٨٧ — فِخْدِفْ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ .....

بهمز «العالم» وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

٨٨ — وَلِي نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاءٌ .....

بهمز ألف «زَوْزَاء»، والظاهر أنها لغة مُطْرَدَةٌ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان<sup>(٤)</sup>: «مِنْسَأَتَهُ»<sup>(٥)</sup> بهمزة ساكنة: إن أصلها ألف فَقُلِبَتْ همزةً ساكنةً.

فإن قيل: لِمَ أتى بصلة الذين فعلاً ماضياً<sup>(٦)</sup>؟ قيل: لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى ثُبُوتِ إِنْعَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَتَحْقِيقِهِ لَهُمْ، وأتى بصلة آل اسماً ليشمل سائر الأزمان، وجاء به مبنياً للمفعول تَحْسِيناً للفظ، لَأَنَّ مَنْ طُلِبَتْ مِنْهُ الْهَدَايَةُ

---

(١) الكشاف ٧٣/١.

(٢) البيت للعجاج وقبله:

مباركٌ لِلْأَنْبِيَاءِ خَاتَمٌ

وهو في ديوانه ٤٦٢/١؛ وسر الصناعة ١٠١/١؛ واللسان: علم؛ والمنع ٣٢٤؛ وابن يعيش ١٣/١٠؛ ورصف المباني ٥٦.

(٣) البيت لزيد بن كثوة، وعجزه:

لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الْغَابِ قَدْ وَتَبَا

وهو في الخصائص ١٤٥/٣؛ وسر الصناعة ١٠٢/١؛ والمحتسب ٣١٠/١؛ واللسان: روى؛ والمنع ٣٢٥؛ والمقرب ١٦٥/٢؛ والزوزاء من قولك: زَوَزَيْ إِذَا نَصَبَ ظَهْرَهُ وَأَسْرَعَ.

(٤) عبدالله بن أحمد الدمشقي، قرأ على الكسائي وأيوب بن تميم، وروى عنه ابنه أحمد، توفي سنة ٢٤٢. انظر: طبقات القراء ٤٠٤/١.

(٥) الآية ١٤ من سبأ، «مَادَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ».

(٦) انظر: البحر ٣٠/١.

وُنُسِبَ الإِنْعَامُ إِلَيْهِ لَا يَنَاسِبُهُ نَسَبَةُ الْغَضَبِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَقَامٌ تَلَطَّفَ وَتَرَفَّقَ لَطْفِ  
الإِحْسَانِ فَلَا يَحْسُنُ مُوَاجَهَتُهُ بِصِفَةِ الْإِنْتِقَامِ.

والإِنْعَامُ: إِيصَالُ الإِحْسَانِ إِلَى الْغَيْرِ، وَلَا يُقَالُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَوْصَلُ إِلَيْهِ  
الإِحْسَانُ مِنَ الْعُقْلَاءِ، فَلَا يُقَالُ: أَنْعَمَ فَلَانٌ عَلَى فَرَسِهِ وَلَا حِمَارِهِ.

وَالْغَضَبُ<sup>(١)</sup>: ثَوْرَانٌ دَمَ الْقَلْبَ إِرَادَةَ الْإِنْتِقَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
«اتَّقُوا الْغَضَبَ فَإِنَّهُ جَمْرَةٌ تُوقَدُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، أَلَمْ تَرَوْا إِلَى انْتِفَاحِ أَوْدَاجِهِ  
وَحُمْرَةِ عَيْنَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِنْتِقَامُ لَا غَيْرُهُ،  
وَيُقَالُ: «فَلَانٌ غَضَبِيَّةٌ» إِذَا كَانَ سَرِيعَ الْغَضَبِ.

وَيُقَالُ: غَضِبْتَ لِفُلَانٍ [إِذَا كَانَ حَيًّا]<sup>(٣)</sup>، وَغَضِبْتَ بِهِ إِذَا كَانَ مَيْتًا،  
وَقِيلَ: الْغَضَبُ تَغْيِيرُ الْقَلْبِ لِمَكْرُوهٍ، وَقِيلَ: إِنْ أَرِيدَ بِالْغَضَبِ الْعَقُوبَةُ كَانَ  
صِفَةً فِعْلٍ، وَإِنْ أَرِيدَ بِهِ إِرَادَةُ الْعَقُوبَةِ كَانَ صِفَةً ذَاتٍ.

وَالضَّلَالُ: الْخَفَاءُ وَالْغَيْبُوتَةُ، وَقِيلَ: الْهَلَاكُ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ: ضَلَّ  
الْمَاءُ فِي اللَّبَنِ، وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

٨٩ - أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخَبِّرَكَ الدِّيَارُ عَنْ الْحَيِّ الْمُضَلَّلِ أَيْنَ سَارُوا

وَالضُّلْضَلَةُ: حَجَرٌ أَمْلَسُ يَرُدُّهُ السَّيْلُ فِي الْوَادِي. وَمِنْ الثَّانِي: «أَتَذَا  
ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ»<sup>(٥)</sup>، وَقِيلَ: الضَّلَالُ: الْعُدُولُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَقَدْ  
يُعْبَرُ بِهِ عَنِ النِّسْيَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا»<sup>(٦)</sup> بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَتَذْكُرَ».

(١) انظر: مفردات الراغب ٣٧٤.

(٢) رواه الترمذي (تحفة الأحوذى ٢١٩/٣) وأحمد في المسند ١٩/٣.

(٣) سقط من الأصل، وأثبتناه من الراغب ٣٧٤.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١٥٠/١.

(٥) الآية ١٠ من السجدة.

(٦) الآية ٢٨٢ من البقرة.



القول في «آمين»: ليست من القرآن إجماعاً، ومعناها: استجب، فهي اسم فعل مبني على الفتح، وقيل: ليس باسم فعل، بل هو من أسماء الباري تعالى والتقدير: يا آمين، وضَعَفَ أبو البقاء<sup>(١)</sup> هذا بوجهين: أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُبنى على الضم لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني: أن أسماء الله تعالى توقيفية. ووجه الفارسي قول مَنْ جعله اسماً لله تعالى على معنى أن فيه ضميراً يعودُ على الله تعالى: لأنه اسم فعل، وهو توجية حسن، نقله صاحب «المغرب»<sup>(٢)</sup>.

وفي آمين لغتان: المد والقصر، فمن الأول قوله<sup>(٣)</sup>:

٩٠ — آمين آمين لا أرضى بواحدة حتى أَبْلَغَهَا الْفَيْنِ آمينا  
وقال الآخر<sup>(٤)</sup>:

٩١ — يا رَبِّ لا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبداً وَيَرْحَمْ اللهُ عبداً قال آمينا  
ومن الثاني قوله<sup>(٥)</sup>:

٩٢ — تباعد عني فَطْحُلْ إذ دعوته آمينَ فزاد الله ما بيننا بُعدا  
وقيل: الممدودُ اسم أعجمي، لأنه بزنة قابيل وهابيل. وهل يجوز

---

(١) الإملاء ٨/١.

(٢) المغرب في اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي، المتوفى سنة ٦١٠.  
انظر: كشف الظنون ١٧٤٧/٢.

(٣) لم أعتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٢٨/١؛ وابن عطية ١٣٥/١.

(٤) نسب في اللسان: أمن إلى عمر، وليس في ديوانه، وهو في ديوان المجنون ٢٨٣؛ وأما الشجري ٢٥٩/١؛ وابن يعيش ٣٤/٤.

(٥) لم أعتد إلى قائله، وهو في اللسان: أمن؛ وابن يعيش ٣٤/٤؛ وشرح الأشموني ١٩٧/٣؛ وشواهد الكشاف ٣٦٤/٤؛ وشذور الذهب ١١٧؛ وتفسير ابن عطية ١٣٥/١.

— الفاتحة —

تشديد الميم؟ المشهور أنه خطأ نقله الجوهري<sup>(١)</sup>، ولكنه قد روي عن الحسن<sup>(٢)</sup> وجعفر الصادق التشديد، وهو قول الحسين بن الفضل من أم إذا قصد، أي نحن قاصدون نحوك، ومنه «ولا آمين البيت الحرام»<sup>(٣)</sup>.



---

(١) انظر: الصحاح مادة: أمن، والجوهري إسماعيل بن حماد، قرأ على الفارسي والسيرافي، له: الصحاح ومقدمة في النحو توفي سنة ٣٩٣. انظر: معجم الأدباء ١٤٢/٦؛ نزهة الألباء ٣٤٤؛ بغية الوعاة ٤٤٦/١.

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، إمام زمانه، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة، توفي سنة ١١٠، انظر: طبقات القراء ٢٣٥/١.

(٣) الآية ٢ من سورة المائدة.

## سورة البقرة

آ. (١ - ٢) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى  
لِّلْمُتَّقِينَ﴾: إن قيل: إن الحروف المقطعة في أوائل السور<sup>(١)</sup> أسماء حروف  
التهجِّي، بمعنى أن الميم اسم لَمَّة، والعين اسم لَعَّة، وإن فائدتها إعلامهم  
بأن هذا القرآن منتظم من جنس ما تنظمون منه كلامكم ولكن عجزتم عنه،  
فلا محل لها حيثنذ من الإعراب، وإنما جيء بها لهذه الفائدة فألقيت كأسماء  
الأعداد نحو: واحد اثنان، وهذا أصح الأقوال الثلاثة، أعني أن في الأسماء  
التي لم يُقصد الإخبار عنها ولا بها ثلاثة أقوال، أحدها: ما تقدّم. والثاني:  
أنها مُعرَّبة، بمعنى أنها صالحة للإعراب وإنما فات شرط وهو التركيب، وإليه  
مال الزمخشري<sup>(٢)</sup>. والثالث: أنها موقوفة لا معربة ولا مبنية. أو إن قيل: إنها  
أسماء السور المفتحة بها، أو إنها بعض أسماء الله تعالى حذفت بعضها،  
وبقي منها هذه الحروف دالة عليها وهو رأي ابن عباس، كقوله: الميم من  
عليم والصاد من صادق فلها حيثنذ محل إعراب، ويَحْتَمَلُ الرفع والجُر / <sup>(٣)</sup>، [٩/ب]

(١) انظر مذاهب العلماء في هذه الحروف: الطبري ٢٠٥/١؛ القرطبي ١٥٤/١.

(٢) الكشف ٨٠/١.

(٣) حدث اضطراب في ترتيب أوراق الكتاب، ولعله وجد مبعثراً فَضَّلَ القائمون على تجليده  
في مكتبة شهيد علي، وقد قمنا بإعادة الترتيب من جديد. وبدأ الاضطراب في التجليد  
من هذه الصفحة، حيث وضعت الورقة ٩ ب إلى جانب الورقة ٢٥ أ، وهكذا في أوراق  
كثيرة من نسخة الأصل.

— البقرة —

فالرفع على أحد وجهين: إما بكونها مبتدأ، وإما بكونها خبراً كما سيأتي بيانه مفصلاً. والنصب على أحد وجهين أيضاً: إما بإضمار فعلٍ لاثني تقديره: اقرؤوا: ألم، وإما بإسقاط حرف القسم كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٩٣ — إذا ما الخبرُ تَأَدَّمَهُ بِلَحْمٍ فذاك أمانة الله الشريدُ

يريد: وأمانة الله، وكذلك هذه الحروف، أقسم الله تعالى بها، وقد ردّ الزمخشري هذا الوجه بما معناه<sup>(٢)</sup>: أن «القرآن» في «ص» — والقرآن ذي الذكر<sup>(٣)</sup> و «القلم» في: «ن» — والقلم<sup>(٤)</sup> محلوّف بهما لظهور الجرّ فيهما، وحيث لا يخلو أن تُجْعَلَ الواوُ الداخلةُ عليهما للقسم أول للعطف، والأول يلزم منه محذور، وهو الجمع بين قسمين على مُقَسِّم، قال: «وهم يستكبرون ذلك»، والثاني ممنوعٌ لظهور الجرّ فيما بعدها، والفرض أنك قد زدت المعطوف عليه في محلّ نصب<sup>(٥)</sup>. وهو ردّ واضح، إلا أن يقال: هي في محلّ نصب لإفينا ظهر فيه الجرّ بعده كالموضعين المتقدمين و: «حم» — والكتاب<sup>(٦)</sup> و: «ق» — والقرآن<sup>(٧)</sup> ولكن القائل بذلك لم يُفرّق بين موضعٍ وموضعٍ فالردّ لازم له.

والجرّ من وجهٍ واحدٍ وهو أنها مُقَسِّمٌ بها، حُذِفَ حرف القسم، وبقي

---

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٢٣٤/١؛ وابن يعيش ٩٢/٩؛ واللسان آدم؛ وشواهد الكشاف ٣٥٨/٤. وتأمنه: تخلطه، ويقال: هذا البيت من وضع النحويين.

(٢) الكشاف ٨٧/١.

(٣) الآية ١ — ٢ من سور ص.

(٤) الآية ١ — من سورة القلم.

(٥) لأنه مقسم به وكان مجروراً ثم حذف منه حرف القسم فانتصب نحو «أمانة الله» أي: وأمانة.

(٦) الآية ١ — ٢ من سورة الزخرف.

(٧) الآية ١ — ٢ من سورة ق.

- البقرة -

عمله كقولهم: «اللَّهِ لافْعَلُنَّ»، أجاز ذلك أبو القاسم الزمخشري<sup>(١)</sup> وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>. وهذا ضعيف لأن ذلك<sup>(٣)</sup> من خصائص الجلالة المعظمة لا يشاركها فيه غيرها.

فتلخص مما تقدم: أن في «الم» ونحوها ستة أوجه وهي: أنها لا محل لها من الإعراب، أو لها محل، وهو الرفع بالابتداء أو الخبر، والنصب بإضمار فعل، أو حذف حرف القسم، والجر بإضمار حرف القسم.

وأما «ذلك الكتاب» فيجوز في «ذلك» أن يكون مبتدأ ثانياً والكتاب خبره، والجملة خبر «الم»، وأغنى الربط باسم الإشارة، ويجوز أن يكون «الم» مبتدأ و«ذلك» خبره و«الكتاب» صفة لـ «ذلك» أو بدل منه أو عطف بيان، وأن يكون «الم» مبتدأ و«ذلك» مبتدأ ثان، و«الكتاب»: إما صفة له أو بدل منه أو عطف بيان له. و«لا ريب فيه» خبر عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر عن الأول، ويجوز أن يكون «الم» خبر مبتدأ مضمّر، تقديره: هذه الم، فتكون جملة مستقلة بنفسها، ويكون «ذلك» مبتدأ ثانياً، و«الكتاب» خبره، ويجوز أن يكون صفة له أو بدلاً أو بياناً و«لا ريب فيه» هو الخبر عن «ذلك»، أو يكون «الكتاب» خبراً لـ «ذلك» و«لا ريب فيه» خبر ثان، وفيه نظر من حيث إنه تعدد الخبر وأحدهما جملة، لكن الظاهر جوازه كقوله تعالى: «فإذا هي حية تسعى»<sup>(٤)</sup> إذا قيل إن «تسعى» خبر، وأما إن جعل صفة فلا.

وقوله: «لا ريب فيه» يجوز أن يكون خبراً كما تقدّم بيانه، ويجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة،

(١) الكشف ٩٠/١.

(٢) الاملاء ١٠/١.

(٣) أي: إن حذف الحرف وإبقاء عمله لا يقاس عليه.

(٤) الآية ١٠ من سورة طه.

— البقرة —

و«لا» نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها «إن»، واسمها معرب ومبني، فيثنى إذا كان مفرداً نكرة على ما كان يُنصب به، وسبب بنائه تضمينه معنى الحرف، وهو «من» الاستغراقية يدل على ذلك ظهورها في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٩٤ — فقام يذود الناس عنها بسيفه      فقال: ألا لا من سبيل إلى هند  
وقيل: بُني لتركيبها معها تركيب خمسة عشر وهو فاسد، وبيانه في غير هذا الكتاب.

وزعم الزجاج أن حركة «لا رجل» ونحوه حركة إعراب، وإنما حذف التنوين تخفيفاً، ويدل على ذلك الرجوع إلى هذا الأصل في الضرورة، كقوله<sup>(٢)</sup>:

٩٥ — ألا رجلاً جزاه الله خيراً      يدل على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ  
ولا دليل له لأن التقدير: ألا تروني رجلاً؟.

فإن لم يكن مفرداً — وأعني به المضاف والشبيه به — أعرب نصباً نحو:  
«لا خيراً من زيد»، ولا عمل لها في المعرفة البتة، وأما نحو<sup>(٣)</sup>:

٩٦ — تُبْكِي على زيد ولا زيد مثله      بريء من الحمى سليم الجوانح  
وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

- 
- (١) لم أهد إلى قائله، وهو في الأشموني ٣/٢؛ والجمع ١٤٦/١؛ والدرر ١٢٥/١.  
(٢) البيت لعمر بن قعاس، وهو في الكتاب ٣٥٩/١؛ والنوادر ٥٦؛ وابن يعيش ١٠١/٢؛ والعيني ٢٦٦/٢؛ والأشموني ١٦/٢. والمحصلة: امرأة تحصل الذهب.  
(٣) البيت لجري، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ٤٠؛ والخزانة ٩٨/٢؛ والجمع ١٤٥/١؛ والدرر ١٢٤/١.  
(٤) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي أو عبد الله بن فضالة، وهو في الكتاب ٣٥٥/١؛ وأما الشجري ٢٣٩/١؛ وشذور الذهب ٢١٠؛ وابن يعيش ١٠٢/٢؛ والجمع ١٤٥/١؛ والدرر ١٢٣/١.

— البقرة —

٩٧ — أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكِذْنَ ولا أُمِّيَّةٌ في البلادِ

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

٩٨ — لا هيْثَمَ الليلةَ للمَطِي

وقوله عليه السلام: «لا قريشَ بعد اليوم، إذا هَلَكَ كسرى فلا كسرى بعده»<sup>(٢)</sup> فمؤولٌ.

و«ريب» اسمُها، وخبرُها يجوز أن يكونَ الجارُّ والمجرور وهو «فيه»، إلا أن بني تميم لا تكاد تذكر خبرَها، فالأوَّلَى أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريبَ كائنٍ، ويكون الوقف على «ريب» حينئذ تاماً، وقد يُحذف اسمُها ويبقى خبرُها، قالوا: لا عليك، أي لا بأسَ عليك، ومذهبُ سيويهِ<sup>(٣)</sup> أنها واسمُها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عملَ لها في الخبر، ومذهبُ الأخفش<sup>(٤)</sup> أن اسمُها في محلِّ رفع وهي عاملةٌ في الخبر. ولها أحكامٌ كثيرةٌ وتقسيماتٌ متشعبةٌ مذكورةٌ في النحو<sup>(٥)</sup>.

واعلم أن «لا» لفظٌ مشتركٌ بين النفي، وهي فيه على قسمين: قسمٌ تنفي فيه الجنس فتعملُ عملُ «إن» كما تقدم، وقسمٌ تنفي فيه الوحدة وتعملُ حينئذ عملُ ليس، وبين النهي والدعاء فتجزم فعلاً واحداً، وقد تجيء زيادةٌ كما تقدّم في «ولا الضالين»<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت منسوب إلى بعض بني دبير، وبعده:

ولا فتى مثلُ ابنِ خُبَيْرٍ

وهو في الكتاب ٣٥٤/١؛ والمقتضب ٣٦٢/٤؛ وأمالِي الشجري ٣٢٩/١؛

وابن يعش ١٠٢/٢؛ والخزانة ٩٨/٢؛ والجمع ١٤٥/١.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري) الجهاد ١٥٧/٦، مسند أحمد ٢٣٣/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٥/١.

(٤) معاني القرآن له ٢٣.

(٥) انظر: ابن عقيل ٣٣٥/١؛ شرح الكافية ١١١/١؛ ابن يعش ١٠٠/٢.

(٦) الآية ٧ من الفاتحة.

— البقرة —

و«ذلك» اسمُ إشارةٍ: الاسمُ منه «ذا»، واللامُ للبعدِ والكافُ للخطابِ وله ثلاثُ رتبٍ: دنيا ولها المجردُ من اللامِ والكافِ نحو: ذا وذِي وهذا وهذِي، ووسطى ولها المتصلُ بحرفِ الخطابِ نحو: ذاك وذَيْكَ وتَيْكَ، [١٠/١] وقصوى ولها / المتصلُ باللامِ والكافِ نحو: ذلك وتلك، لا يجوز أن يُؤتى باللامِ إلا مع الكافِ، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيهِ على سائرِ أسماءِ الإشارةِ إلا مع اللامِ فيمتنعُ للطول، وبعضُ النحويين لم يذكُرْ له إلا ربتين: دنيا وغيرها.

واختلف النحويون في «ذا»<sup>(١)</sup>: هل هو ثلاثيُّ الوضع أم أصله حرفٌ واحدٌ؟ الأولُ قولُ البصريين. ثم اختلفوا: هل عينُه ولامه ياءُ فيكونُ من باب حبي أو عينُه واوٌ ولامه ياءُ فيكونُ من باب طَوَيْتَ، ثم حُدِثَ لامُه تخفيفاً، وقُلِبَت العينُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا كُلُّهُ على سبيل التمرين وإلا فهذا مبنيٌّ، والمبني لا يدخله تصريف.

وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه، ومنه<sup>(٢)</sup>:

٩٩ — أقولُ له والرمحُ يَأْطُرُ مَتْنَهُ تَأْمُلُ خِفافاً إنَّني أنا ذلكا

أولأنه لما نَزَلَ من السماء إلى الأرض أُشير إليه بإشارة البعيد [أولأنه كان موعوداً به نبيُّه عليه السلام، أو أنه أُشير به إلى ما قضاه وقدره في اللوح المحفوظ، وفي عبارة المفسرين أُشير بذلك للغائب يَعْنُون البعيد، وإلاً فالمشارُ إليه لا يكون إلا حاضراً ذهنياً أو حساً، فعبروا عن الحاضر ذهنياً بالغائب أي حساً، وتحريرُ القولِ ما ذكرته لك]<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الإنصاف ٦٦٩؛ وثلاثي الوضع يعني أن أصله ذَيٌّ أو ذوي.

(٢) البيت لخفاف بن ندية، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢٩/١، والأغاني ١٢٩/٢؛ والخزانة ٤٧١/٢؛ ويأطر متنه: يلوي بدنه.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، لأن المؤلف كتبه على طرف بعيد من الورقة وأثبتناه من بقية النسخ.



— البقرة —

والكتابُ في الأصل مصلدٌ، قال تعالى: «كتابُ الله عليكم»<sup>(١)</sup> وقد يُراد به المكتوبُ، قال<sup>(٢)</sup>:

١٠٠ — بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا وَمِثْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

١٠١ — تُؤْمَلُ رَجْعَةً مِنِّي وَفِيهَا كِتَابٌ مِثْلُ مَا لَصِقَ الْغُرَاءُ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَادَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْجَمْعِ، وَمِنْهُ كِتَابَةُ الْجِيْشِ، وَكُتِبَتْ الْقِرْبَةُ: خَرَزَتْهَا، وَالْكُتْبَةُ — بَضَمَ الْكَافِ — الْخُرْزَةُ، وَالْجَمْعُ كُتِبَ، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

١٠٢ — وَفُرَاءُ غَرْفِيَّةٍ أَثْنَى خَوَارِزُهَا مُشْلِشِلٌ ضَيْعَتُهُ بَيْنَهَا الْكُتْبُ وَكُتِبَتِ الدَّابَّةُ: [إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ شُفْرِي رَجِمَهَا بِحَلْقَةٍ أَوْ سِيْرٍ]<sup>(٥)</sup>، قَالَ<sup>(٦)</sup>:

١٠٣ — لَا تَأْمَنْ فِزَارِيًّا حَلَلْتَ بِهِ عَلَى قُلُوبِكَ وَاكْتَبَهَا بِأَسْيَارِ وَالْكِتَابَةُ غُرْفًا: ضَمُّ بَعْضِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ إِلَى بَعْضٍ. وَالرَّيْبُ: الشُّكُّ مَعَ تَهْمَةٍ، قَالَ<sup>(٧)</sup>:

---

(١) الآية ٢٤ من النساء.

(٢) لم أهتمد إلى قائله، وهو في الطبري ٣٦٨/٦؛ والقرطبي ٧٥/٤.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي وهو في الطبري ٩٧/١؛ والقرطبي ١٥٩/١؛ والخزانة ٣٦٥/١؛ وتفسير الماوردي ٣٥/١.

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١١؛ والقرطبي ١٥٩/١. وفراء: واسعة، غربية: مدبوغة بالغرف وهو نبت تدبغ به الجلود، والثاني: خرم خرز الأديم، والمشلش: الذي يكاد يتصل قطره وسيلانه لتتابعه.

(٥) ليس في الأصل وأثبتناه لمتابعة السياق من القرطبي ١٥٩/١.

(٦) لم أهتمد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٥٨/١؛ واللسان كُتِبَ، وتفسير الماوردي ٣٥/١.

(٧) البيت لعبد الله بن الزبير، وهو في البحر ٣٣/١؛ والقرطبي ١٥٩/١؛ والماوردي ٦٤/١.

— البقرة —

١٠٤ — ليس في الحقِّ يا أُمَيَّةُ رَبِّبُ إنما الربُّ ما يقول الكَذُوبُ

وحقيقته على ما قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: قَلَّتْ النفس واضطرابها، ومنه الحديث: «دَعُ ما يَريكَ إلى ما لا يَريكَ»<sup>(٢)</sup>، وأنه مرَّ بظبي خائف فقال: «لا يُرِيه أحد»<sup>(٣)</sup> فليس قول من قال: «الربُّ الشكُّ مطلقاً» بجيد، بل هو أخصُّ من الشكِّ، كما تقدَّم.

وقال بعضهم: في الرب ثلاثة معانٍ، أحدها: الشكُّ. قال ابن الزبير<sup>(٤)</sup>:

١٠٥ — ليس في الحقِّ يا أُمَيَّةُ رَبِّبُ

وثانيها التهمة، قال جميل بثينة<sup>(٥)</sup>:

١٠٦ — بُثِّنَةٌ قالت: يا جميلُ أَرَبَّتَنِي

وثالثها الحاجة، قال<sup>(٦)</sup>:

١٠٧ — قَضَيْنَا من تِهَامَةٍ كُلِّ رِبٍ وَخَيَّرَ ثم أَجْمَعْنَا السيَوفَا

وقوله: «هُدًى لِلْمَتَقِينَ» يجوز فيه عدة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ وخبره «فيه» متقدماً عليه إذا قلنا: إِنَّ خَيْرَ «لا» محذوف، وإن قلنا «فيه» خبرها كان خبره محذوفاً مدلولاً عليه بخبر «لا» تقديره: لا رِبَ فيه، فيه هدى، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر تقديره هو هُدى، وأن يكون خبراً ثانياً لـ «ذلك»، على

(١) الكشف ١١٢/١.

(٢) البخاري (فتح الباري) البيوع ٢٩١/٤؛ النسائي: القضاة ٢٣٠/٨.

(٣) رواه النسائي: المناسك ٧٩ برواية: لا يُرِيه.

(٤) تقدم برقم: ١٠٤؛ وعبدالله بن الزبير قرشي من سهم صحابي دافع عن الإسلام بشعره. انظر: رغبة الأمل ٣٤/٣.

(٥) ديوانه ٢٩؛ القرطبي ١٥٩/١؛ والماوردي ٦٤/١.

(٦) البيت لكعب بن مالك، وهو في اللسان: رب؛ والقرطبي ١٥٩/١.

— البقرة —

أن «الكتاب» صفة أو بدل أو بيان، و«لا ريب» خبر أول، وأن يكون خبراً ثالثاً لـ «ذلك»، على أن يكون الكتاب خبراً أول و«لا ريب» خبراً ثانياً، وأن يكون منصوباً على الحال من «ذلك» أو من «الكتاب»، والعامل «فيه»، على كلا التقديرين اسم الإشارة، وأن يكون حالاً ومن الضمير في «فيه»، والعامل ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، وجعله حالاً ممّا تقدّم: إمّا على المبالغة، كأنه نفس الهدى، أو على حذف مضاف أي: ذا هدى أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، وهكذا كل مصدر وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوال الثلاثة أرجحها الأول. وأجازوا أن يكون «فيه» صفة لريب فيتعلق بمحذوف، وأن يكون متعلقاً بريب، وفيه إشكال، لأنه يصير مطوّلاً، واسم «لا» إذا كان مطوّلاً أعرب، إلا أن يكون مرادهم أنه معمولٌ لِمَا دُلَّ عليه «ريب» لا لنفس «ريب».

وقد تقدّم معنى «الهدى» عند قوله تعالى: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»<sup>(١)</sup>، و«هَدَى» مصدرٌ على فَعَلَ، قالوا: ولم يَجِءْ من هذا الوزن في المصادر إلا: سُرَى ويَكى وهَدَى، وقد جاء غيرها، وهو: لَقِيْتُهُ لَقَى، قال<sup>(٢)</sup>:  
١٠٨ — وقد زعموا جَلَمًا لُقَاك ولم أَرِدْ بحمدِ الذي أعطاك جَلَمًا ولا عَقْلًا  
والهُدَى فيه لغتان: التذكير، ولم يَذْكُرِ اللَّحْيَانِي<sup>(٣)</sup> غيره، وقال الفراء<sup>(٤)</sup>: «بعض بني أسد يؤنّثه فيقولون: هذه هدى».

و«في» معناها<sup>(٥)</sup> الظرفية حقيقةً أو مجازاً، نحو: زيدٌ في الدار، ولكم

(١) الآية ٦ من الفاتحة.

(٢) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٣٣/١.

(٣) علي بن المبارك أخذ عن الكسائي والأصمعي وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله: النوادر. انظر: البغية ١٨٥/٢.

(٤) نسبها الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ إلى بني أسد ولم يقل «بعضهم».

(٥) انظر في معاني «في»: المغني ١٨٢؛ الرصف ٣٨٨.

— البقرة —

في القِصاص حياة<sup>(١)</sup>، ولها معانٍ أُخرُ: المصاحبة نحو: «ادخلوا في أمم»<sup>(٢)</sup>، والتعليل: «لأن امرأة دخلت النار في هرة»<sup>(٣)</sup>، وموافقة «على»: «ولأصلبُنكم في جذوع النخل»<sup>(٤)</sup>، والباء: «يذُرُكم فيه»<sup>(٥)</sup> أي بسببه، والمقايسة: «فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة»<sup>(٦)</sup>.

والهاء في «فيه» أصلها الضمُّ كما تقدّم<sup>(٧)</sup> من أن هاء الكناية أصلها الضمُّ، فإن تقدّمها ياء ساكنة أو كسرة كسرّها غير الحجازيين، وقد قرأ حمزة<sup>(٨)</sup>: «لأهله امكثوا»<sup>(٩)</sup>، وحفص<sup>(١٠)</sup> في «عاهد عليه الله»<sup>(١١)</sup>، «وما أنسانيه إلا»<sup>(١٢)</sup> بلغة الحجاز، والمشهور فيها — إذا لم يلها ساكنٌ وسكّن ما قبلها نحو: فيه ومنه — الاختلاس، ويجوز الإشباع، وبه قرأ ابن كثير<sup>(١٣)</sup>، فإن تحرّك ما قبلها أُشْبِعَتْ، وقد تُختلَس وتُسكَّن<sup>(١٤)</sup>، وقرئ ببعض ذلك كما سيأتي مفصلاً.

(١) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٢) الآية ٣٨ من الأعراف.

(٣) رواه البخاري: بدء الخلق (فتح الباري) ٣٥٦/٦؛ مسلم: التوبة ٢١١٠/٤.

(٤) الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٦) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٧) انظر: الورقة ٨ ب.

(٨) حمزة بن حبيب الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ عن الأعمش، وروى عنه خلاد

والسيامي، توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ٢٦١/١.

(٩) الآية ١٠ من سورة طه: «فقال لأهله امكثوا».

(١٠) حفص بن سليمان، روى عن عاصم، ثبت ضابط، يقرأ بقراءته أهل المشرق اليوم،

توفي سنة ١٨٠. انظر: طبقات القراء ٢٥٥/١.

(١١) الآية ١٠ من سورة الفتح: «ومن أوفى بما عاهد عليه الله».

(١٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف: «وما أنسانيه إلا الشيطان».

(١٣) عبدالله بن كثير إمام أهل مكة، لقي ثلة من الصحابة، وروى عنه حماد بن سلمة توفي

سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ٤٤٣/١.

(١٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥.

— البقرة —

و «للمتقين» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ «هُدًى». وقيل: صفةٌ لهدى، فيتعلّقُ بمحذوفٍ، ومحلّه حيثيّذ: إمّا الرفعُ أو النصبُ بحسبِ ما تقدم في موصوفه، أي: هدىً كائنٌ أو كائناً للمتقين. والأحسنُ من هذه الوجوه المتقدمة كلّها أن تكونَ كلُّ جملةٍ مستقلةً بنفسها، فـ «ألم» جملةٌ إن قيلَ إنها خبرٌ مبتدأٌ مضمرٌ، وذلك الكتابُ جملةٌ، و «لا ريبَ» جملةٌ، و «فيه هدى» جملةٌ، وإنما تركَ العاطفُ لشدةِ الوصلِ، لأنَّ كلَّ جملةٍ متعلّقةٌ بما قبلها آخذةٌ بعُنُقِها تعلّقاً لا يجوزُ معه الفصلُ بالعطفِ. قال الزمخشري<sup>(١)</sup> ما معناه: فإن قلت: لِمَ لَمْ يتقدّمَ الظرفُ على الريبِ كما قدّمَ على «الغُول» في قوله تعالى: «لا فيها غَوْلٌ»<sup>(٢)</sup>؟ قلت: لأنَّ تقدّمَ الظرفِ ثُمَّ يُشعرُ بأنَّ غيرَها فيه ما نُفيَ عنها، فالمعنى: ليس فيها غَوْلٌ كما في خُمور الدنيا، فلوقدّمَ الظرفُ هنا لأفهمَ هذا المعنى، وهو أنَّ غيره من الكتبِ السماويةِ فيه ريبٌ، ولس ذلك مقصوداً، وكأنَّ هذا الذي ذكره أبو القاسم الزمخشري بناءً منه على أن التقديمَ يُفيد الاختصاصَ، وكأنَّ المعنى أنَّ خمرَ الآخرة اختصّت بنفي الغَوْلِ عنها بخلافِ غيرها، وللمنازعةِ فيه مجالٌ.

وقد رامَ بعضهم<sup>(٣)</sup> الردُّ عليه بطريقي آخر، وهو أنَّ العربَ قد وصّفتُ / [١٠/ب] أيضاً خمرَ الدنيا بأنها لا تَغْتَالُ العقولَ، قال علقمة<sup>(٤)</sup>:

١٠٩ — تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِيهَا وَلَا يُخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمٌ

وما أبعد هذا من الردِّ عليه، إذ لا اعتبارَ بوصفِ هذا القائلِ.

---

(١) الكشاف ١١٤/١.

(٢) الآية ٤٧ من الصافات.

(٣) لعله يعني شيخه أبا حيان في البحر ٣٧/١.

(٤) ديوانه ٦٩؛ والمفضليات ٤٠٢؛ والبحر ٣٧/١. والصالِب: وجع في الرأس يدور منه.

والتدويم: الدوار.

— البقرة —

فإن قيل: قد وَجَدَ الرِّيبُ من كثيرٍ من الناس في القرآن، وقوله تعالى: «لَا رَيْبَ فِيهِ» ينفي ذلك. فالجواب من ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ المنفيَّ كونه متعلقاً للرَّيبِ، بمعنى أَنَّ معه من الأدلة ما إنْ تأمله المنصفُ المحقُّ لم يَرْتَبْ فيه، ولا اعتبارَ ريبٍ مَنْ وَجَدَ منه الرِّيبُ، لأنه لم ينظرْ حقَّ النظرِ، فَرَبَّهُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ به. والثاني: أَنه مخصوصٌ، والمعنى: لا ريبَ فيه عند المؤمنين، والثالث: أَنه خبرٌ معناه النهي، أي لا ترتابوا فيه. والأول أحسن.

و «المتقين» جمعٌ مُتَّقٍ، وأصلُهُ مُتَّقِيْنِ بياءين، الأولى لامُ الكلمة والثانية علامةُ الجمع، فاستثقلتِ الكسرةُ على لامِ الكلمة وهي الباءُ الأولى فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذف إحداهما، وهي الأولى، ومُتَّقٍ من اتَّقَى يَتَّقِي وهو مُفْتَعِلٌ من الوقاية، إلا أَنه يَطْرُدُ<sup>(١)</sup> في الواو والياء إذا كانا فاعِلَيْنِ ووقعت بعدهما تاءُ الافتعالِ أنْ يُبدَلَا تاءَ نحو: اتَّعَدَ من الوعد، واتَّسَرَ من اليسر، وفعلٌ ذلك بالهمزة شاذٌّ، قالوا: اتَّزَرَ واتَّكَلَ من الإزار والأكل.

ولافتعلَ اثنا عشرَ معنى<sup>(٢)</sup>: الاتخاذ نحو: اتَّقَى، والتَّسَبُّبُ نحو: اعْتَمَلَ، وفعلُ الفاعلِ بنفسِهِ نحو: اضطرب، والتَّخِيرُ نحو: انتخب، والخطف نحو: استَلَبَ، ومطاوعةُ أَفْعَلَ نحو: انتَصَفَ مطاوعُ أَنْصَفَ، ومطاوعةُ فَعَّلَ نحو: عَمَّمْتُهُ فاعْتَمَ، وموافقةُ تفاعلٍ وتفعَّلَ واستَفْعَلَ نحو: اجْتَوَرَ واقتَسَمَ واعتَصَرَ، بمعنى تجاور وتقسَّم واستعصَمَ، وموافقةُ المجردِ نحو: اقتَدَرَ بمعنى قَدَّرَ، والإغناء عنه نحو: استلم الحجرَ، لم يُلْفِظْ له بمجرد.

والوقاية: فَرَطُ الصيانة وشِدَّةُ الاحتراسِ من المكروه، ومنه: فَرَسٌ وإقِي

(١) انظر: الممتع ٣٨٦.

(٢) انظر: البحر ٣٤/١؛ شرح الشافية ١٠٨/١.

- البقرة -

إذا كان بقي حافره أدنى شيء يُصبيه. وقيل: هي في أصل اللغة قلة الكلام، وفي الحديث: «التقيُّ مُلَجَمٌ»<sup>(١)</sup>. ومن الصيانة قوله<sup>(٢)</sup>:

١١٠ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ      فَنَاقَلْتَهُ وَأَتَقَتْنَا بِالْيَدِ  
وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

١١١ - فَأَلَقْتُ قَنَاعاً دُونَهُ الشَّمْسُ وَأَتَقْتُ      بِأَحْسَنِ مَوْصُولِينَ كَفٌّ وَمِعْصَمٍ

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: «الذين» يَحْتَمِلُ الِرفْعَ والنصبَ والجَرَّ، والظاهرُ الجَرُّ، وهو من ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه نعتٌ للمتقين، والثاني: بدلٌ، والثالث: عطفٌ بيان، وأما الرفعُ فمن وجهين، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ على معنى القطع، وقد تقدّم. والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان، أحدهما: أولئك الأولى، والثاني: أولئك الثانية والواوُ زائدة. وهذان القولان رديتان مُنْكَرَانِ لأنَّ قولَه: «والذين يؤمنون» يمنع كَوْنِ «أولئك» الأولى خبراً، ووجودُ الواوِ يمنع كَوْنِ «أولئك» الثانية خبراً أيضاً، وقولهم الواوُ زائدة لا يُلْتَفَتُ إليه. والنصبُ على القطع، و«يؤمنون» صلةٌ وعائدٌ، وهو مضارعٌ، علامةُ رفعه النونُ، لأنه أخذُ الأمثلةِ الخمسةِ. والأمثلةُ الخمسةُ عبارةٌ عن كل فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ألفٌ اثنين أو واوٌ جمع أو ياءٌ مخاطبة، نحو: يؤمنان يؤمنان يؤمنون يؤمنون تؤمنين. والمضارعُ معربٌ أبداً، إلا أن يياشَرَ نونٌ توكيدٍ أو إناءٌ، على تفصيلٍ يأتي إن شاء الله تعالى في غضونِ هذا الكتاب.

وهو مضارعٌ آمَنَ بمعنى صدَّقَ، وآمَنَ مأخوذاً من آمَنَ الثلاثي، فالهمزة

(١) من كلام عمر بن عبدالعزيز (رض). انظر: مجمع الأمثال ١/١٣٩.

(٢) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ٣٤؛ ومفردات الراغب ٥١٦. والنصيف: الخمار.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الحماسة ٢/١١٦؛ والقرطبي ١/١٦١.

البقرة -

في «أَمِنْ» للصيرورة نحو: أَغْشَبَ الْمَكَانُ أَي: صار ذا عشب، أولمطاوعة  
فَعَلَ نحو: كَبَّ فَأَكْبَّ، وإنما تعدى بالياء لأنه ضُمِّنَ معنى اعترف، وقد يتعدى  
باللام كقوله تعالى: «وما أنت بمؤمنٍ لنا»<sup>(١)</sup> «فما آمَنَ لموسى»<sup>(٢)</sup> إلا أن في  
ضمن التعدية باللام التعدية بالياء، فهذا فَرَقٌ ما بين التعديتين.

وأصل «يُؤْمِنُونَ»: يُؤْأْمِنُونَ بهمزتين، الأولى: همزة أَفْعَل، والثانية:  
فاء الكلمة، حُذِفَتِ الأولى لقاعدة تصريفية<sup>(٣)</sup>، وهو أن همزة أَفْعَل تُحَذَفُ  
بعد حرف المضارعة واسم فاعله ومفعوله نحو: أَكْرِمَ وتُكْرِمَ ويُكْرِمَ وتُكْرِمُ  
وأنت مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ، وإنما حُذِفَتِ لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان،  
وذلك إذا كان حرف المضارعة همزةً نحو: أنا أَكْرِمُ. الأصل: أَأَكْرِمُ بهمزتين،  
الأولى: للمضارعة، والثانية: همزة أَفْعَل، فحُذِفَتِ الثانيةُ لأنَّ<sup>(٤)</sup> بها حَصَلَ  
الثَقُلُ، ولأن حرف المضارعة أُولَى بالمحافظة عليه، ثم حُمِلَ باقي الباب على  
ذلك طَرْدًا لِلْبَابِ، ولا يجوز ثبوت همزة أَفْعَل في شيء من ذلك، إلا في  
ضرورة كقوله<sup>(٥)</sup>:

١١٢ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُؤْكَرَمَا .....

و «بالغيب» متعلق بيؤمنون، ويكون مصدرًا واقعًا موقع اسم الفاعل  
أو اسم المفعول. وفي هذا الثاني نظرٌ لأنه من غَاب وهو لازم فكيف يَبْنَى منه  
اسم مفعول حتى يَقَعَ المصدرُ موقعه؟ إلا أن يقال إنه واقع موقع اسم

(١) الآية ١٧ من يوسف.

(٢) الآية ٨٣ من يونس.

(٣) انظر: الممتع ٤٢٦.

(٤) اسم أن ضمير الشأن.

(٥) رجز لأبي حيان الفقعسي، وهو في المقتضب ٩٨/٢؛ والخصائص ١٤٤/١؛  
والمخصص ١٠٨/١٦؛ والحزاة ٣٦٨/١؛ والمجم ٢١٨/٢؛ والدرر ٢٣٩/٢.



— البقرة —

المفعول من فعل مضعفاً متعدياً أي المغيب وفيه بُعد. وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «يجوز أن يكون مخففاً من فَعِلَ نحو: هَيْنَ من هَيْنَ، وَمَيْتَ من مَيْتَ»، وفيه نظرٌ لأنه لا ينبغي أن يدعى ذلك فيه حتى يُسَمَعَ مثقلاً كمنظأثره، فإنها سُمِعَتْ مخففةً ومثقلةً، ويُبْعَدُ أن يقال: التَّزَمَ التخفيفُ في هذا خاصةً. ويجوز أن تكونَ الباءُ للحال فيتعلّق بمحذوف أي: يُؤْمِنُونَ ملتبسينَ بالغيب عن المؤمنين به<sup>(٢)</sup>، والغيبُ حينئذٍ مصدرٌ على بابه.

وهمزةٌ يُؤْمِنُونَ — وكذا كُلُّ همزةٍ ساكنةٍ — يجوز أن تُدِيرَ<sup>(٣)</sup> بحركةٍ ما قبلها فتُبَدِّلَ حرفاً/ مجانساً نحو: راسٍ وبيرٍ ويومن، فإن اتَّفَقَ أن يكونَ قبلها [أ/١١] همزةٌ أخرى وَجَبَ البدلُ نحو إيمانٍ وآمن<sup>(٤)</sup>.

و «يُقيمون» عطفٌ على «يؤمنون» فهو صلةٌ وعائدٌ. وأصله يُؤَقِّمُونَ حُذِفَتْ همزةٌ أَفْعَلُ لوقوعها بعد حرفِ المضارعةِ كما تقدَّم فصار يُقِيمُونَ، فاستُثْلِثَتِ الكسرةُ على الواوِ ففَعِلَ فيه ما فَعِلَ في «مستقيم»، وقد تقدَّم في الفاتحة<sup>(٥)</sup>. ومعنى يُقيمون: يُدِيمُونَ أو يُظْهِرُونَ، قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

١١٣ — أَقَمْنَا لِأَهْلِ الْعِرَاقَيْنِ سَوْقَ الْ — طِعَانٍ فَخَامُوا وَوَلَّوْا جَمِيعاً  
وقال آخر<sup>(٧)</sup>:

١١٤ — وَإِذَا يُقَالُ أَتَيْتُمْ لَمْ يَبْرَحُوا      حَتَّى تَقِيمَ الْخَيْلُ سَوْقَ طِعَانٍ

(١) الكشف ١٢٨/١.

(٢) نقلها المؤلف عن أبي حيان في البحر ٤٠/١، وفيها تكلف.

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة ص: تغير.

(٤) انظر: الممتع ٣٧٩.

(٥) الآية ٦ من الفاتحة.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الطبري ٢٤١/١؛ وابن عطية ١٤٦/١؛ وخاموا: جَبِنُوا. والشاهد في الاستعمال اللغوي للفعل أقمنا.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن عطية ١٤٦/١؛ والقرطبي ١٦٤/١.

و «الصلاة» مفعول به ووزنُها: فَعَلَّة، ولامها واو لقولهم: صَلَّوات، وإنما تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، واشتقاقها من الصَّلَوَيْن وهما: عِرْقَانِ في الوركين مفترقان من الصَّلَا وهو عِرْقٌ مستبطنٌ في الظهر منه يتفرَّق الصَّلَوَان عند عَجَب الذَّنْب، وذلك أن المصلِّي يحرك صَلَوَيْه، ومنه المُصَلِّي في حَلَبَة السباق لمجيئه ثانياً عند صَلَوَي السابق. والصلاة لغة: الدعاء، قال<sup>(١)</sup>:

١١٥ - تقول بِنْتِي وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحَلَا ياربِّ جَنَّبِ ابْنِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا  
عليك مثل الذي صَلَّيْتُ فاغتمضي يوماً فإنَّ لَجَنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا  
أي: مثل الذي دَعَوْتُ، ومثله<sup>(٢)</sup>:

١١٦ - لها حَارِسٌ لَا يَبْرُحُ الدَّهْرَ بَيْتَهَا وَإِنْ ذُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَزَمَزَمَا  
وفي الشرع: هذه العبادة المعروفة، وقيل: هي مأخوذة من اللزوم،  
ومنه: «صَلِّي بالنار» أي لَزِمَهَا، [قال]<sup>(٣)</sup>:

١١٧ - لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللَّهُ لِي وَإِنِّي بَحَرُّهَا الْيَوْمَ صَالِي  
وقيل: من صَلَّيْتُ العودَ بالنار أي قَوَّمْتُهُ بِالصَّلَاءِ وهو حَرُّ النار، إِذَا  
فَتَحْتَ قَصْرَتَ وَإِنْ كَسَرْتَ مَدَدْتَ، كَأَنَّ الْمُصَلِّي يَقُومُ نَفْسَهُ، قال<sup>(٤)</sup>:

١١٨ - فَلَا تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ وَاسْتَدِمَّهُ فَمَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ  
ذكر ذلك جماعةً أَجَلَةً وهو مُشْكِلٌ، فإن الصلاة مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وهذا من  
الياء.

(١) البيتان للأعشى، وهما في ديوانه ١٠١؛ والقرطبي ١٦٨/١.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٩٣؛ والبحر ٣٨/١. والزمزمه: الصوت البعيد.

(٣) البيت للحارث بن عباد، وهو في الطبري ٢٩/٨؛ والقرطبي ١٦٩/١؛ والخزانة ٢٢٦/١.

(٤) البيت لقيس بن زهير، وهو في اللسان دوم. واستدامة الأمر: الأناة. وتصلية العصا: إدارتها على النار لتستقيم. واستدامتها: التأيي فيها.

— البقرة —

و «مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «يُنْفِقُونَ»، و «يُنْفِقُونَ» مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّلَةِ قَبْلَهُ، و «مَا» الْمَجْرُورَةُ تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى الَّذِي، وَرَزَقْنَاهُمْ صَلَّتْهَا، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(١)</sup>: «تَقْدِيرُهُ: رَزَقْنَاهُمُوهُ أَوْ رَزَقْنَاهُمْ إِيَّاهُ»، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ إِشْكَالٌ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ مُتَصِلًا يُلْزِمُ مِنْهُ اتِّصَالَ الضَّمِيرِ مَعَ اتِّحَادِ الرَّتَبَةِ، وَهُوَ وَاجِبُ الْإِنْفِصَالِ، وَتَقْدِيرُهُ مُنْفَصِلًا يَمْنَعُ حَذْفَهُ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ مَتَى كَانَ مُنْفَصِلًا اِمْتَنَعَ حَذْفُهُ، نَصُّوا عَلَيْهِ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُفْصَلْ إِلَّا لِغَرَضٍ، وَإِذَا حُذِفَ فَاتَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ الْغَرَضِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ الضَّمِيرَانِ جَمْعًا وَإِفْرَادًا وَإِنْ اتَّحَدَا رَتَبَةً جَازَ اتِّصَالُهُ، وَيَكُونُ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

١١٩ — وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظْمُ نَابَهَا

وأيضاً فإنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظاً به منعه مقدراً لزوال القبح اللفظي. وعن الثاني بأنه إنما يُمنع لأجل اللبس الحاصل ولا لئس هنا. الثاني: يجوز أن يكون نكرة موصوفة، والكلام في عائدها كالكلام في عائدها موصولة تقديرًا واعتراضاً وجواباً. الثالث: أن تكون مصدرية، ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول أي: مرزوقاً، وقد منع أبو البقاء هذا الوجه قال<sup>(٣)</sup>: «لأنَّ الْفِعْلَ لَا يُنْفَقُ»، وجوابه ما تقدّم من أن المصدر مراد به المفعول.

(١) الإملاء ١٢/١.

(٢) البيت لمغلس بن لقيط الأسدي أو لقيط بن مرة، وهو في سيبويه ٣٨٤/١ وأما الشجري ٨٩/١ وابن عيش ١٠٥/٣ والقرطبي ٢٢٨/١ والخزانة ٤١٥/٢. يصف شدة أصابه بها رجلان فيقول: قد جعلت نفسي تطيب لإصابتها بمثل الشدة التي أصاباني بها، وضرب الضغمة مثلاً فقال: يقرع العظم نابها، فجعل لها ناباً، أي يصل الناب فيها إلى العظم فيقرعه.

(٣) الإملاء ١٢/١.

والرِزْقُ لَغَةٌ: العطاء، وهو مصدرٌ، قال تعالى: «وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا»<sup>(١)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

١٢٠ — رُزِقْتُ مَالًا وَلَمْ تُرَزَّقْ مَنَافِعَهُ    إِنَّ الشَّقِيَّ هُوَ الْمَحْرُومُ مَا رُزِقَا

وقيل: يجوز أن يكون «فِعْلًا» بمعنى مَفْعُول نحو: ذُبِحَ وَرْعِي، بمعنى مذبوح وَمَرْعِي. وقيل: الرزق بالفتح مصدرٌ، وبالكسر اسم، وهو في لغة أزد شناعة الشكر ومنه: [«وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ»<sup>(٣)</sup>] وسيأتي في موضعه<sup>(٤)</sup>، ونفق الشيء نَفِدَ، وكلُّ ما جاء ممَّا فَاؤُهُ نَوْنٌ وَعَيْنُهُ فَاءٌ فِدَالٌ على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تَأَمَّلْتَ، قاله الزمخشري<sup>(٥)</sup>، وهو كما قال نحو: نَفِدَ نَفَقٌ نَفَرٌ نَفَذَ نَفْسٌ نَفَسَ نَفَثَ نَفَحَ نَفَخَ نَفَضَ نَفَلَ<sup>(٦)</sup>، وَنَفَقَ الشيءُ بِالْبَيْعِ نَفَاقًا وَنَفَقَتِ الدَّابَّةُ: مَاتَتْ نُفُوقًا، والنَفَقَةُ: اسمُ الْمُنْفِقِ.

و «مِنْ» هنا لابتداء الغاية، وقيل: للتبعية، ولها معانٍ أخر<sup>(٧)</sup>: بيان الجنس: «فاجتنبوا الرُّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»<sup>(٨)</sup>، والتعليل: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ»<sup>(٩)</sup>، والبدل: «بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»<sup>(١٠)</sup>، والمجاوزة: «وَإِذَا عَدَاوَتٌ مِنْ أَهْلِكَ»<sup>(١١)</sup>، وانتهاء الغاية قريبٌ منه، والاستعلاء: «وَنَصَرْنَاهُ

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٣٩/١.

(٣) الآية ٨٢ من سورة الواقعة.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٥) الكشف ١٣٣/١.

(٦) نَفَلَ: أعطى نافلة من المعروف.

(٧) انظر في معاني مِنْ: المغني ٣٥٣؛ وصف المباني ٣٢٢.

(٨) الآية ٣٠ من الحج.

(٩) الآية ١٩ من البقرة.

(١٠) الآية ٣٨ من التوبة.

(١١) الآية ١٢١ من آل عمران.

- البقرة -

من القوم»<sup>(١)</sup>، والفصل: «يَعْلَمُ الْمَفْسَدَ مِنَ الْمُصْلِحِ»<sup>(٢)</sup>، وموافقة الباء وفي: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ»<sup>(٣)</sup>، «مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ»<sup>(٤)</sup>، والزيادة بـطُرَاد، وذلك بشرطين: كون المجرور نكرة والكلام غير موجب، واشترط الكوفيون التنكير فقط، ولم يشترط الأخفش<sup>(٥)</sup> شيئاً.

والهمزة في «أَنْفَقَ» للتعدية، وحذفت من «ينفقون» إما تقدّم في «يؤمنون»<sup>(٦)</sup>.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: الذين عطف على «الذين» قبلها، ثم لك اعتباران: أن يكون من باب عطف بعض الصفات على بعض كقوله<sup>(٧)</sup>:

١٢١ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ  
وقوله<sup>(٨)</sup>:

١٢٢ - يَا وَيْحَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ ابْنِ صَابِحٍ فَالْغَانِمِ فَالْأَثَبِ  
يعني: أنهم جامعون بين هذه الأوصاف إن قيل إن المراد بهما واحداً.

---

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٢) الآية ٢٢٠ من البقرة.

(٣) الآية ٤٥ من الشورى.

(٤) الآية ٤٠ من فاطر.

(٥) انظر: معاني القرآن له ٩٨.

(٦) الآية ٣ من البقرة.

(٧) لم أعتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٩؛ والقرطبي ٣٩٩/١؛ وشواهد الكشف ٥١٢/٤؛ والخزانة ٢١٦/١. والقرم: الرجل العظيم.

(٨) البيت لعمر بن أبي سلمة بن ذهل أو عمرو بن الحارث، وهو في الحماسة ٩٢/١؛ وأمالي الشجري ٢١٠/٢؛ والخزانة ٣٣١/٢؛ والهمع ١١٩/٢؛ والدرر ١٥٠/٢. والصاحح: الذي يصح أعداءه بالغاثة. الأثب: الراجع، واللام في «الحارث» للتعليل.

— البقرة —

والثاني: أن يكونوا غيرهم. وعلى كلا القولين فيحكم على موضعه بما حكم على موضع «الذين» المتقدمة من الإعراب رفعا ونصبا وجرا قطعاً واتباعاً، كما مر تفصيله، ويجوز أن يكون عطفاً على «المتقين»، وأن يكون مبتدأ خبره «أولئك» وما بعدها إن قيل إنهم غير «الذين» الأولى، و«يؤمنون» صلة وعائذ.

و «بما أنزل» متعلق به و «ما» موصولة اسمية، و «أنزل» صلتها وهو فعل مبني للمفعول، والعائد هو الضمير القائم مقام الفاعل، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة، وقد منع أبو البقاء من ذلك، قال<sup>(١)</sup>: «لأن النكرة الموصوفة لا عموم فيها، ولا يكمل الإيمان إلا بجميع ما أنزل».

و «إليك» متعلق بـ «أنزل»، ومعنى «إلى» انتهاء الغاية، ولها معان أخر<sup>(٢)</sup>: المصاحبة: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»<sup>(٣)</sup>، والتبيين: «رب السجن أحب إلي»<sup>(٤)</sup>، وموافقة اللام وفي ومن: «والأمر إليك»<sup>(٥)</sup> أي لك، وقال النابغة<sup>(٦)</sup>:

١٢٣ — فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارِ أَجْرَبُ

أي في الناس، وقال الآخر<sup>(٧)</sup>:

(١) الإملاء ١/١٣.

(٢) انظر: المغني ٢٧٨؛ الرصف ٨٠.

(٣) الآية ٢ من النساء.

(٤) الآية ٣٣ من يوسف.

(٥) الآية ٣٣ من النمل.

(٦) ديوانه ٧٨؛ وأمثالي الشجري ٢/٢٦٨؛ والخزانة ٤/١٣٧؛ والدرر ٢/١٣؛ والجمع ٢/٢٠.

(٧) البيت لعمر بن أحمr الباهلي، وصدره:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتَ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

وهو في المغني ٧٩؛ والأشعري ٢/٢١٤؛ والدرر ٢/١٣؛ والجمع ٢/٢٠. وفاعل

«تقول» يعود على الناقة، والسقي هنا: الركوب.

- البقرة -

١٢٤ - ..... أَيْسَقَى فَلَا يُرَوِّى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

أي: لا يُرَوِّى مني، وقد تَزَادَ، قُرِءَ: «تَهَوَّى إِلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup> بفتح الواو.  
والكاف في محل جرٍّ، وهي ضميرُ المخاطبِ، ويتصلُ بها ما يَدُلُّ على  
التثنية والجمعِ تذكيراً وتأنياً كتاءِ المخاطبِ. والنزولُ: الوصول والحلول من  
غير اشتراطِ علوٍّ، قال تعالى: «فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ»<sup>(٢)</sup> أي حُلَّ وَوَصَلَ، و«ما»  
الثانية وصلتها عطفٌ على «ما» الأولى قبلها، فالكلامُ عليها وعلى صلتها  
كالكلامِ على «ما» التي قبلها، فَلْيَتَأَمَّلْ.

و«مِنْ قَبْلِكَ» متعلِّقٌ بـ «أَنْزَلَ»، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«قبل» ظرف  
زمان يقتضي التقدُّم، وهو نقيضُ «بعد»، وكلاهما متى نُكِّرَ أو أُضِيفَ أُعْرِبَ،  
ومتى قُطِعَ من الإضافة لفظاً / وأُرِيدَت معنى بُنِيَ على الضم، فَمِنْ الإعرابِ [١١/ب]  
قوله<sup>(٣)</sup>:

١٢٥ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ القِرَاحِ  
وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

١٢٦ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ  
ومن البناء قوله تعالى: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»<sup>(٥)</sup>، وزعم بعضهم  
أن «قبل» في الأصل وصفٌ نابٍ عن موصوفه لزوماً، فإذا قلت: «قمتُ قبلُ»

(١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم. وهي قراءة مجاهد. انظر: القرطبي ٣٧٣/٩.

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الصافات.

(٣) البيت لعبدالله بن يعرب وهو في ابن يعيش ٨٨/٤؛ والأشموني ٢٦٩/٢؛ والشذور ١٠٤؛ والهمع ٢١٠/١؛ والدرر ١٧٦/١. والقراح: العذب.

(٤) نسب البيت إلى رجل من بني عقيل، وهو في الأشموني ١٦٩/٢؛ وشذور الذهب ١٠٥؛ وأوضح المسالك ٢١٥/٢؛ والهمع ٢٠٩/١؛ والدرر ١٧٦/١.

(٥) الآية ٤ من سورة الروم.

- البقرة -

زيد» فالتقدير: قمت زماناً قبل زمان قيام زيد، فحذف هذا كله، وناب عنه «قبل زيد» وفيه نظرٌ لا يخفى على متأمِّله.

واعلم أن حكمَ فوق وتحت وعلى وأول حكمٌ قبل وبعد فيما تقدّم، وقرئ: «بما أنزل إليك» مبنياً للفاعل<sup>(١)</sup> وهو الله تعالى أوجبريل، وقرئ أيضاً: أنزل ليكَ بتشديد اللام، وتوجيهه أن يكون سكن آخر الفعل كما سكنه الآخر في قوله<sup>(٢)</sup>:

١٢٧ - إنما شعري ملحٌ قد خلط بجلجلان  
بتسكين «خلط» ثم حذف همزة «إليك»، فالتقى مثلاًن فأذغم.

و«بالآخرة» متعلّق بـيوقنون، و«يوقنون» خبرٌ عن «هم» وقُدّم المجرور للاهتمام به كما قدّم المُنفق في قوله: «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ»<sup>(٣)</sup> لذلك، وهذه جملة اسمية عطفت على الجملة الفعلية قبلها فهي صلة أيضاً، ولكنه جاء بالجملة هنا من مبتدأ وخبر بخلاف: «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» لأن وصفهم بالإيقان بالآخرة أوقع من وصفهم بالإنفاق من الرزق فناسب التأكيد بمجيء الجملة الاسمية، أو لئلا يتكرّر اللفظ لو قيل: «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ هم ينفقون».

والإيقان: تحقيق الشيء لوضوحه وسكونه يقال: يَقِنَ الماء إذا سكن فظهر ما تحته، وَيَقِنْتُ الأمر بكسر القاف، ويوقنون من أيقن بمعنى استيقن، وقد تقدّم أن أفعل تأتي بمعنى استعمل.

والآخرة: تانيث آخر المقابل لأول، وهي صفة في الأصل جرّت مجرى

(١) قراءة النخعي وأبي حيوه ويزيد بن قطيب. انظر: ابن عطية ١٤٨/١؛ البحر ٤١/١.

(٢) ذكرها في البحر ٤١/١ من دون نسبة.

(٣) البيت لوضاح، وهو في اللسان: جلل. ويقال لما في جوف التين من الحب: جلجلان.

(٤) الآية ٣ من البقرة.



الاسماء والتقدير: الدار الآخرة أو النشأة الآخرة، وقد صُرح بهذين الموصوفين قال تعالى: «وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ»<sup>(١)</sup>، وقال: «ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ»<sup>(٢)</sup> وقرئ بِوَقْفُون<sup>(٣)</sup> بهمز الواو، كأنهم جَعَلُوا ضمة الياء على الواو لأن حركة الحرف بين يديه، والواو المضمومة يَطْرُدُ قلبها همزةً بشروط: منها ألا تكون الحركة عارضةً، وألا يمكن تخفيفها، وألا يكون مُدْغماً فيها، وألا تكون زائدةً، على خلاف في هذا الأخير، وسيأتي أمثلة ذلك في سورة آل عمران على قوله: «وَلَا تَلْوُونِ عَلَى أَحَدٍ»<sup>(٤)</sup>، فَأَجْرُوا الواو الساكنة المضمومة ما قبلها مُجْرَى المضمومة نفسها لما ذكرت لك، ومثل هذه القراءة قراءة قُتِلَ «بِالسُّوقِ»<sup>(٥)</sup>، و«على سُوْقِهِ»<sup>(٦)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

١٢٨ — أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

بهمز «المُوقِدين». وجاء بالأفعال الخمسة بصيغة المضارع دلالة على التجدد والحدوث وأنهم كل وقت يفعلون ذلك. وجاء بأنزل ماضياً وإن كان إيمانهم قبل تمام نزوله تغليياً للحاضر المُنزَلِ على ما لم يُنزل، لأنه لا بد من وقوعه فكانه نزل، فهو من باب قوله: «أتى أمر الله»<sup>(٨)</sup>، بل أقرب منه لنزول بعضه.

(١) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت.

(٣) قراءة أبي حية النعمري. انظر: البحر ٤٢/١؛ شواذ ابن خالويه ٢.

(٤) الآية ١٥٣ من آل عمران.

(٥) الآية ٣٣ من سورة ص: فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ. وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الفتح: فاستوى على سوقه. وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٧) البيت لجريز، وهو في ديوانه ١٤٧ وصدره فيه:

لَحَبُّ السَّوْفَادَانِ إِلَيَّ مُوسَى

وهو في الخصائص ١٧٥/٢؛ والمحاسب ٤٧/١؛ والمغني ٧٦٢؛ وشواهد

الكشاف ٣٦٥/٤. وموسى وجعدة: أولاده.

(٨) الآية ١ من النحل.

آ. (٥) وقوله تعالى: ﴿أولئك﴾: مبتدأ، خبره الجار والمجرور بعده أي كائنون على هدى، وهذه الجملة: إما مستأنفة وإما خبر عن قوله: «الذين يؤمنون» إما الأولى وإما الثانية، ويجوز أن يكون «أولئك» وحده خبراً عن «الذين يؤمنون» أيضاً إما الأولى أو الثانية، ويكون «على هدى» في هذا الوجه في محل نصب على الحال، هذا كله إذا أعربنا «الذين يؤمنون» مبتدأ، أما إذا جعلناه غير مبتدأ فلا يخفى حكمه مما تقدم. ويجوز أن يكون «الذين يؤمنون» مبتدأ، و«أولئك» بدل أو بيان، و«على هدى» الخبر، و«من ربهم» في محل جر صفة لهدى، ومن لا ابتداء الغاية. ونكر «هذى» ليفيد إبهامه التعظيم كقوله<sup>(١)</sup>:

١٢٩ - فلا وأبي الطير المربة بالضحى على خالدٍ لقد وقعت على لحم

وروي «من ربهم» بغير غنة وهو المشهور، ويغنة ويروى عن أبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

و«أولئك»: اسم إشارة يشترك فيه جماعة الذكور والإناث، وهو مبني على الكسر لشبهه بالحرف في الافتقار، وفيه لغتان: المد والقصر، ولكن الممدود للبعيد، وقد يقال: أولاً لك، قال<sup>(٣)</sup>:

١٣٠ - أولاً لك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعط الضليل إلا أولاً لكاً

(١) البيت لأبي خراش الهذلي يرثي خالد بن زهير، وهو في ديوان الهذليين ١٥٤/٢؛ وشواهد الكشاف ٥١٢/٤. وأرب بالمكان: أقام.

(٢) زيان بن العلاء، أحد القراء السبعة، سمع أنس بن مالك، توفي سنة ١٥٤. انظر: البلغة ٨١؛ طبقات القراء ٢٨٨/١؛ البغية ٢٣١/٢.

(٣) البيت لأخي الكلحية كما في النوادر ١٥٤ وصدره فيه:

لم تك قد جرئت ما الفقر والغنى

وهو في ابن يعيش ٦/١٠؛ والتصريح ١٢٩/١؛ والهمع ٧٦/١؛ والدرر ٤٩/١. وأشابة: أخلاطاً.

وعند بعضهم: المقصورُ للقريب والممدودُ للمتوسط وأولاً لك للبعيد، وفيه لغاتٌ كثيرة. وكتبوا «أولئك» بزيادةِ واو قبل اللام، قيل للفرقِ بينها وبين «إليك».

«وأولئك هم المفلحون»: «أولئك» مبتدأ و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«المفلحون» خبره، والجملةُ خبر الأول، ويجوز أن يكونَ «هم» فضلاً أوبديلاً، والمفلحون: الخير. وفائدةُ الفصل: الفرقُ بين الخيرِ والتابع، ولهذا سُمِّيَ فضلاً، ويفيدُ أيضاً التوكيدَ، وقد تقدّم أنه يجوز أن يكونَ «أولئك» الأولى أو الثانية خبراً عن «الذين يؤمنون»، وتقدّم تضعيفُ هذين القولين. وكرّر<sup>(١)</sup> «أولئك» تنبيهاً أنهم كما ثَبَتَ لهم الأثرَةُ بالهُدَى ثَبَتَ لهم بالفلاح، فجُعِلَت كُلُّ واحدةٍ من الأَثَرَتَيْنِ في تَمييزِهم بها عن غيرِهم بمثابة<sup>(٢)</sup> لو انفردت لَكَفَّتْ مُمَيِّزةً على حِدَّتِها.

وجاء هنا بالواو بين جملةِ قوله: «أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون» بخلافِ قوله تعالى في الآية الأخرى: «أولئك كالأنعام بل هم أضلُّ، أولئك هم الغافلون»<sup>(٣)</sup> لأن الخبرَينِ هنا متغايران فاقتضى ذلك العطفَ، وأما تلك الآيةُ الكريمةُ فإن الخبرَينِ فيها شيءٌ واحدٌ، لأن التسجيلَ عليهم بالغفلةِ وتشبيههم بالأنعام معنى واحدٌ وكانتْ عن العطفِ بِمَعْرِزِلٍ، قال الزمخشري<sup>(٤)</sup>: «وفي اسم الإشارة الذي هو «أولئك» إيذانٌ بأنَّ ما يرد عَقِبَهُ والمذكورين قبله أهلٌ لاكتسابِهِ من أجل الخصال التي عُدَّتْ لهم، كقول حاتم: «وللَّهِ صعلوكٌ»، ثم عُدَّ له خِصَالاً فاضلةً، ثم عَقَّبَ تعديدها بقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: الكشف ١/١٤٥.

(٢) قوله «بمثابة» غير واضح في الأصل.

(٣) الآية ١٧٩ من الأعراف.

(٤) الكشف ١/١٤١.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشف ٤/٥١٢.

— البقرة —

١٣١ — فذلِكَ إِن يَهْلِكْ فَحَسَنَى ثَنَاهُ      وَإِن عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفاً مُدَمِّماً  
والفلاحُ أصله الشَّقُّ، ومنه قوله: «إِن الحديد بالحديد يفلح»<sup>(١)</sup> ومنه  
قول بكر بن النطاح<sup>(٢)</sup>:

١٣٢ — لَا تَبْعَثَنَّ إِلَى رِبْعَةٍ غَيْرَهَا      إِن الحديدَ بغيره لَا يُفْلِحُ  
وَيُعْبَرُ به عن الفوز والظفر بالبُغْيَةِ وهو مقصودُ الآية، ويُراد به البَقَاءُ،  
قال<sup>(٣)</sup>:

١٣٣ — لو أَن حَيًّا مُدْرِكُ الفَلاحِ      أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ  
وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

١٣٤ — نَحْلُ بِلَادَا كُلِّهَا حَلٌّ قَبْلَنَا      وَنَرْجُو الفَلاحَ بَعْدَ عَادِ وَحِمِيرِ  
وقال<sup>(٥)</sup>:

١٣٥ — لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمومِ سَعَةٌ      وَالمُسْنَى والصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ  
وقال آخر<sup>(٦)</sup>:

١٣٦ — أَفْلَحَ بِمَا شِئْتَ فَقَدْ يُبْلَغُ بَالُ      ضَعْفٍ وَقَدْ يُخْدَعُ الأَرَبُ

---

(١) مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال ٨/١ وورد في قول الشاعر:

وقد عَلِمْتُ خَيْلَكَ أَنِّي الصُّحُفُ      إِن الحديد بالحديد يفلح  
والصحف: الأرض الصلبة. وانظر: اللسان: فلح.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٣٣؛ والمغني ٢٩٩؛ واللسان: لعب، والهمع ١٣٩/١؛  
والدرر ١١٥/١؛ وملاعِب الرماح: عمه عامر بن مالك.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٥٧؛ وبجاز القرآن ٣٠/١؛ وابن عطية ١٤٩/١؛ والقرطبي  
١٨٢/١.

(٥) البيت للأضبط بن قريع وهو في ابن عطية ١٥٠/١؛ والقرطبي ١٨٢/١.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٥٤١؛ والقرطبي ١٨٢/١.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾: الآية، «إِنَّ» حرفٌ توكيدٌ ينصب الاسم ويرفع الخبرَ خلافاً للكوفيين بأن رفعه بما كان قبل دخولها وتُخَفَّفُ فتعملُ وتُهْمَلُ، ويجوز فيها أن تباشِرَ الأفعال، لكن النواسخ غالباً<sup>(١)</sup>، وتختصُّ بدخولِ لامِ الابتداء في خبرها أو معموله المقدم أو اسمها المؤخر، ولا يتقدم خبرها إلا ظرفاً أو مجروراً، وتختصُّ أيضاً بالعطف على محلِّ اسمها. ولها ولأخواتها أحكام كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب<sup>(٢)</sup>.

و«الذين كفروا» اسمها، و«كفروا» صلةٌ وعائذٌ و«لا يؤمنون» خبرها، وما بينهما اعتراضٌ، و«سواء» مبتدأ، و«أأنذرتهم» وما بعده في قوة التأويل بمفرد / هو الخبر، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه، ولم يُحتَجَّ هنا إلى [١٢/١] رابط لأن الجملة نفسُ المبتدأ. ويجوز أن يكون «سواء» خبراً مقدماً، و«أأنذرتهم» بالتأويل المذكور مبتدأً مؤخراً تقديره: الإنذارُ وعدمه سواء. وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسمِ إِنَّ وخبرها وهو «لا يؤمنون» كما تقدَّم، ويجوز أن تكونَ هي نفسها خبراً لِإِنَّ، وجملة «لا يؤمنون» في محلِّ نَصْبٍ على الحال أو مستأنفة، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمان وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبراً بعد خبرٍ على رَأْيٍ مَنْ يُجُوزُ ذلك، ويجوز أن يكونَ «سواء» وحده خبرَ إِنَّ، و«أأنذرتهم» وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفعٍ بأنه فاعلٌ له، والتقدير: استوى عندهم الإنذارُ وعدمه، و«لا يؤمنون» على ما تقدَّم من الأوجه، أعنى الحال والاستئناف، والدعاء والخبرية.

والهمزة في «أأنذرتهم» الأصل فيها الاستفهام وهو هنا غيرُ مرادٍ، إذ المرادُ التسوية، و«أأنذرتهم» فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ.

(١) لا يجوز دخولُ إِنَّ المخففة على غير النواسخ خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون ذلك. انظر: ابن عقيل ٣٢٦/١ وتقدير عبارة المؤلف: «لكن تباشر».

(٢) انظر: رصف المباني ١٠٤ - ١١٨.

— البقرة —

و «أم» هنا عاطفة وتُسَمَّى متصلة، ولكونها متصلة شرطان، أحدهما: أن يتقدّمها همزة استفهام أو تسوية لفظاً أو تقديرًا، والثاني: أن يكون ما بعدها مفرداً أو مؤولاً بمفرد كهذه الآية، فإنَّ الجملة فيها بتأويل مفرد كما تقدّم وجوابها أحدُ الشيئين أو الأشياء، ولا تُجَاب بنعم ولا ب «لا». فإنَّ فُقْدَ شرطٌ سُمِّيَتْ منقطعةً ومنفصلةً، وتُقَدَّر بـ بل والهمزة، وجوابها نعم أولاً، ولها أحكامٌ أخرى<sup>(١)</sup>.

و «لم» حرفٌ جزمٍ معناه نقيُّ الماضي مطلقاً خلافاً لِمَنْ خَصَّهَا بالماضي المنقطع، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: «وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا»<sup>(٢)</sup> «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»<sup>(٣)</sup>، وهذا لا يُتَصَوَّر فيه الانقطاع، وهي من خواصِّ صيغ المضارع إلا أنها تَجَعَلُهُ ماضياً في المعنى كما تقدّم، وهل قَلَبَتْ اللفظ دون المعنى، أم المعنى دون اللفظ؟ قولان أظهرهما الثاني، وقد يُحَذَفُ مجزؤُها.

والكُفْر: السُّتْر، ومنه سُمِّيَ الليل كافراً، قال<sup>(٤)</sup>:

١٣٧ — فَوَرَدَتْ قَبْلَ انْبِلَاجِ الْفَجْرِ      وَابْنُ ذُكَايَ كَامِنٌ فِي كَفْرِ  
وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر في أحكام أم: المغني ٤٠؛ رصف المباني ٩٣.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الآية ٣ من الإخلاص.

(٤) البيت لحميد الأرقط، وهو في إصلاح المنطق ١٢٦، وملحق ديوان العجاج ٢٨٥/٢؛ والقرطبي ١٨٣/١. وذُكَايَ: الشمس.

(٥) البيت لثعلبة بن صعيقة المازني وصدره:

فَتَذَكَّرْنَا ثَقَلًا رَثِيدًا بعدما

وهو في المفضليات ٢٥٧؛ والمحتسب ٢٣٤/٢؛ والطبري ٢٥٥/١؛ واللسان كفر، والقرطبي ١٨٣/١. والثقل: بيض النعام المصون، والرثيد: المتضدُّ بعضه فوق بعض، أُلْقَتْ يمينها في كافر: أي بدأت في المغيب. يصف الظليم والنعامة ورواحهما إلى بيضهما عند الغروب.

- البقرة -

١٣٨ - أَلَقَتْ ذُكَاءُ يَمِينِهَا فِي كَافِرٍ .....

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

١٣٩ - فِي لَيْلَةٍ كَفَرِ النُّجُومَ غَمَامُهَا .....

و «سواء» اسمٌ بمعنى الاستواء فهو اسمٌ مصدرٍ ويُوصف على أنه بمعنى مُستوي، فيتحمّل حينئذ ضميراً، ويرفع الظاهر، ومنه قولهم: «مررت برجلٍ سواءٍ والعدم» برفع «العدم» على أنه معطوفٌ على الضمير المستكن في «سواء»، وشذَّ عدمُ الفصل<sup>(٢)</sup>، ولا يُثنى ولا يُجمع: إمّا لكونه في الأصل مصدراً، وإمّا للاستغناء عن تثنيته بتثنية نظيره وهو «سيّ» بمعنى مثلاً، تقول: «هما سيّان» أي مثلاًن، قال<sup>(٣)</sup>:

١٤٠ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَّانٍ

على أنه قد حُكي «سواءان»، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

١٤١ - وَلَيْلٍ تَقُولُ النَّاسُ فِي ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعْيُونِ وَعُورُهَا

فسواءٌ خبر عن جمع وهو «صحيحات». وأصله العَدْلُ، قال زهير<sup>(٥)</sup>:

---

(١) البيت للبيد صدره:

يَغْلُو طَرِيقَةً مَثْنِيهَا مَتَوَاتِرُ

وهو في ديوانه ٣٠٩؛ وتفسير القرطبي ١٨٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٥٠/١. والمتواتر هنا: المطر المتتابع.

(٢) لأن البصريين يوجبون الفصل حين يُعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المستتر أو المنفصل. انظر: الكتاب ٣٩٠/١.

(٣) البيت لحسان وهو في ملحقات ديوانه ٥١٦، وهو في النواذر ٣١؛ والمحتسب ١٩٣/١؛ والكتاب ٤٣٥/١؛ وأوضح المسالك ١٩٣/٣؛ والدرر ٧٦/٢.

(٤) البيت لمضر بن ربيعي، وهو في حماسة ابن الشجري ٢٠٤؛ والأضداد ٤٣؛ والخزانة ٢٩١/٢.

(٥) ديوانه ٨٤؛ والبحر ٣٤٧/١.

١٤٢ - أَرُونَا سُبَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ

أي: يَعدِل بيننا العَدْلُ، وليس هو الظرف الذي يُستثنى به في قولك: قاموا سَوَاءَ زيد، وإن شاركه لفظاً. ونقل ابن عطية<sup>(١)</sup> عن الفارسي فيه اللغات الأربع المشهورة في «سواء» المستثنى به، وهذا عجيب فإن هذه اللغات في الظرف لا في «سواء» الذي بمعنى الاستواء. وأكثر ما تجيء بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بأم كهذه الآية، وقد تُحذف للدلالة كقوله تعالى: ﴿فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم﴾<sup>(٢)</sup> أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وقد يليه اسم الاستفهام معمولاً لما بعده كقول علقمة<sup>(٣)</sup>:

١٤٣ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسُ تَتَقَى أَم بِأَسْعَدِ فَأَيَّ حِينٍ مَنْصُوبٌ بِأَتَيْتَهُ، وقد يُعرى عن الاستفهام وهو الأصل نحو<sup>(٤)</sup>:

١٤٤ - ..... سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَغُورُهَا  
والإنذار: التخويف. وقال بعضهم: هو الإبلاغ، ولا يكاد يكون إلا في تخويف يسع زمانه الاحتراز، فإن لم يسع زمانه الاحتراز فهو إشعار لا إنذار قال<sup>(٥)</sup>:

١٤٥ - أُنْذِرْتُ عَمْرًا وَهُوَ فِي مَهَلٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ فَقَدْ عَصَى عَمْرُو  
ويتعدى لاثنتين، قال تعالى: «إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا»<sup>(٦)</sup> «أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً»<sup>(٧)</sup> فيكون الثاني في هذه الآية محذوفاً تقديره: أأنذرتهم العذاب أم

(١) التفسير ١٥٢/١.

(٢) الآية ١٦ من الطور.

(٣) البيت لزهير وليس لعلقمة، وهو في ديوانه ٢٣٢؛ والقتضب ٢٨٨/٣.

(٤) تقديم برقم ١٤١.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١٨٤/١.

(٦) الآية ٤٠ من سورة سبأ.

(٧) الآية ١٣ من سورة فصلت.



لم تُنذِرْهم إياه، والأحسنُ ألا يُقدَّرَ له مفعولٌ كما تقدَّم في نظائره.

والهمزةُ في «أُنذِرَ» للتعدية، وقد تقدَّم أنَّ معنى الاستفهام هنا غيرُ مرادٍ، فقال ابن عطية<sup>(١)</sup>: «لفظه لفظُ الاستفهام ومعناه الخبرُ، وإنما جرى عليه لفظُ الاستفهام لأنَّ فيه التسويةَ التي هي في الاستفهام، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ مُخبراً: «سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قَعَدْتَ»، وإذا قلتَ مستفهماً: «أخرجَ زيدٌ أم قامَ؟» فقد استوى الأمران عندك، هذان في الخبر وهذان في الاستفهام، وعَدَمُ عِلْمِ أحدهما بعينه، فَلَمَّا عَمَّتُهُما التسويةُ جرى على الخبر لفظُ الاستفهام لمشاركته إياه في الإبهام، فكلُّ استفهامٍ تسويةٌ وإنَّ لم تكن كلُّ تسويةٍ استفهاماً وهو كلامٌ حسنٌ. إلا أنَّ الشيخ<sup>(٢)</sup> ناقشه في قوله: «أُنذِرْتَهُم أم لم تنذِرْهم لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر» بما معناه<sup>(٣)</sup>: أنَّ هذا الذي صورته صورةُ استفهامٍ ليس معناه الخبرُ لأنه مقدَّرٌ بالمفردِ كما تقدَّم، وعلى هذا فليس هو وحده في معنى الخبر/ لأنَّ الخبرَ جملةٌ وهذا في تأويل مفردٍ، [١٢/ب] وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

ورويَ الوقفُ على قوله «أم لم تنذِرْهم» والابتداء بقوله: «لا يؤمنون» على أنها جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وهذا ينبغي أن يُردَّ ولا يُلتفتَ إليه، وإنَّ كان قد نقله الهذلي<sup>(٤)</sup> في «الوقف والابتداء» له.

---

(١) التفسير ١٥٣/١.

(٢) يعني به أستاذه أبا حيان محمد بن يوسف الغرناطي، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس ومال إلى مذهب الظاهرية، وله: البحر والارتشاف وشرح التسهيل. انظر: طبقات القراء ٢٨٥/٢، والدرر الكامنة ٣٠٤/٤؛ والبغية ٢٨٠/١.

(٣) البحر المحيط ٤٧/١.

(٤) يوسف بن علي، طلب علم القراءات، أخذ عن الفريسي والاربلي، وروى عنه الواسطي، له: الوجيز والهادي، توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٤٠١/٢.

— البقرة —

وقرىء «أَنْذَرْتَهُمْ»<sup>(١)</sup> بتحقيقِ الهمزتين وهي لغةُ بني تميم، وبتخفيفِ الثانية بينَ بَيْنَ وهي لغةُ الحجاز، وبإدخالِ أَلِفٍ بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً، ومنه<sup>(٢)</sup>:

١٤٦ — أيا ظبيةَ الوُعساءِ بين جُلَاجِلٍ وبين النقا آنتِ أُمُ أُمُ سالمٍ  
وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

١٤٧ — تَطَالَلْتُ فَاسْتَشَرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فقلت له آنتَ زيدُ الأرانِبِ

وروي عن ورش<sup>(٤)</sup> إبدالُ الثانيةِ أَلِفاً مَحْضَةً، ونسبُ الزمخشري هذه القراءةَ لِلْحَنِ، قال<sup>(٥)</sup>: «لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيفَ مثل هذه الهمزة إنما هو بينَ بَيْنَ وهذا منه ليس بصواب لِثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقراء في نحو هذه الآية عَمَلٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ .. الآية «على قلوبهم»: متعلقٌ بِخَتَمَ، و«على سمعهم» يَحْتَمِلُ عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك، أعني نسبةَ الختم إلى السمع في قوله تعالى:

---

(١) انظر في هذا الباب: الحجة ٢٠٤/١، الكشف لمكي ٧٠/١، السبعة ١٣٤؛ البحر ٤٧/١. وقراءة التحقيق لعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان؛ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام يدخلون بينها أَلِفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي التحقيق وإدخال أَلِفٍ بينها عن ابن عباس وابن أبي إسحاق.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٦٧؛ وأما القالي ٦١/٢؛ وأما الشجري ٣٢١/١؛ واللسان جليل؛ وابن يعيش ١١٩/٩؛ والأزهية ٢١؛ والإنصاف ٤٨٢؛ والدرر ١٤٧/١.

(٣) البيت منسوب لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩؛ واللسان: الهمزة.

(٤) عثمان بن سعيد شيخ القراء في مصر، أخذ عن نافع. وورش لقبه لأنه كان أبيض، والورش شيء يصنع من اللبن، انظر: طبقات القراء ٥٠٣/١.

(٥) الكشف ١٥٤/١.

«وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ»<sup>(١)</sup> وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبِراً مُقَدِّماً وَمَا بَعْدَهُ عَظْفٌ عَلَيْهِ، وَ«غِشَاوَةٌ» مُبْتَدَأٌ، وَجَازُ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لِأَنَّ النِّكَرَةَ مَتَى كَانَ خَبَرُهَا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ تَامًا وَقُدِّمَ عَلَيْهَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ حِينَئِذٍ وَاجِبًا لِتَصْحِيحِهِ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكَرَةِ، وَالْآيَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ»<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ فِي تِلْكَ الْآيَةِ مُسَوِّغًا آخَرَ وَهُوَ الْوَصْفُ، فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُوقِفُ عَلَى «سَمْعِهِمْ» وَيُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ «وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ» فَعَلَى أَبْصَارِهِمْ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ وَغِشَاوَةٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي يُوقِفُ عَلَى «قُلُوبِهِمْ»، وَإِنَّمَا كُرِّرَ حَرْفُ الْجَرِّ وَهُوَ «عَلَى» لِيُفِيدَ التَّكْيِيدَ أَوْ لِيُشْعِرَ ذَلِكَ بِتَغَايِرِ الْخَتْمَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ خَتَمَ الْقُلُوبِ غَيْرُ خَتَمِ الْأَسْمَاعِ. وَقَدْ فُرِّقَ النُّحَوِيُّونَ بَيْنَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرُو» وَبَيْنَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِعَمَرُو»، فَقَالُوا: فِي الْأَوَّلِ هُوَ مُرُورٌ وَاحِدٌ وَفِي الثَّانِي هُمَا مُرُورَانِ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا قُلْتُهُ، إِلَّا أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالتَّكْيِيدِ يَشْمَلُ الْإِعْرَابَيْنِ، أَعْنِي جَعَلَ «وَعَلَى سَمْعِهِمْ» مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ «عَلَى قُلُوبِهِمْ» وَجَعَلَهُ خَبَرًا مُقَدِّمًا، وَأَمَّا التَّعْلِيلُ بِتَغَايِرِ الْخَتْمَيْنِ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي إِنَّ تَكَرُّرَ الْحَرْفِ يُشْعِرُ بِتَغَايِرِ الْغِشَاوَتَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ الْغِشَاوَةَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرُ الْغِشَاوَةِ عَلَى الْبَصَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْخَتْمَيْنِ.

وَقُرِئَ: «غِشَاوَةٌ» نَصْبًا<sup>(٣)</sup>، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، الْأَوَّلُ: عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لَاتِقٍ، أَيْ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، وَقَدْ صُرِّحَ بِهَذَا الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً»<sup>(٤)</sup>. وَالثَّانِي: الْإِنْتِصَابُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفٍ

(١) الْآيَةُ ٢٣ مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ.

(٢) الْآيَةُ ٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٣) قِرَاءَةُ الْمُفْضَلِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَاصِمٍ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ١/١٣٨؛ وَابْنُ عَطِيَّةٍ ١/١٥٤.

(٤) الْآيَةُ ٢٣ مِنْ الْجَاثِيَةِ.

— البقرة —

الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم حُذِفَ حرفُ الجر فانتصب ما بعده كقوله<sup>(١)</sup>:

١٤٨ — تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي تمرّون بالديار، ولكنه غير مقيس. والثالث: أن يكون «غشاوة» اسماً وُضِعَ موضع المصدر الملاقي لَخَتَمَ في المعنى، لأنَّ الخَتَمَ والتَغَشْيَةَ يشتركان في معنى السُّتْرِ، فكأنه قيل: «وَخَتَمَ تَغَشْيَةً» على سبيل التأكيد، فهو من باب «قَعَدْتُ جلوساً» وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها مُغَشَّاةً.

وقال الفارسي<sup>(٢)</sup>: «قراءة الرفع أولى لأنَّ النصب: إمَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى خَتَمِ الظَّاهِرِ فَيَعْرِضُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ حُلْتَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ بِهِ، وَهَذَا عِنْدَنَا إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «خَتَمَ» تَقْدِيرُهُ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غَشَاوَةً، فَيَجِيءُ الْكَلَامُ مِنْ بَابِ<sup>(٣)</sup>»:

١٤٩ — يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا      مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُوحًا

وقوله<sup>(٤)</sup>:

١٥٠ — عَلَفْتُهَا ثِيْنًا وَمَاءً بَارِدًا      حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

---

(١) البيت لجريز وهو في ديوانه ٥١٢ ورواية الصدر فيه:

أَتَمُّضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا

وهو في ابن يعيش ٨/٨، والخزانة ٦٧١/٣، والدرر ١٠٧/٢.

(٢) الحجة ٢٣١/١ — ٢٣٣.

(٣) البيت لعبدالله بن الزبيري، وهو في الكامل ١٨٩؛ والخصائص ٤٣١/٢؛ وأما الشجري ٣٢١/٢؛ وابن يعيش ٥٠/٢؛ والإنصاف ٦١٢؛ واللسان زجج.

(٤) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في الخصائص ٣٢١/٢؛ والإنصاف ٦١٣؛ وابن يعيش ٨/٢؛ والهمع ١٣٠/٢؛ والدرر ١٦٩/٢؛ والعيني ١٠١/٣؛ والباب هو حذف عامل المعطوف والتقدير: وسقيتها ماء.

ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سَعَةٍ ولا اختيار. واستشكل بعضهم<sup>(١)</sup> هذه العبارة، وقال: «لا أدري ما معنى قوله: «لأن النصب إما أن تحمله على ختم الظاهر»، وكيف تحمّل «غشاوة» المنصوب على «ختم» الذي هو فعل وهذا ما لا حمل فيه؟». ثم قال: «اللهم إلا أن يكون أراد أن قوله تعالى «ختم الله على قلوبهم» دعاء عليهم لا خبر<sup>(٢)</sup>، ويكون غشاوة في معنى المصدر المدعو به عليهم القائم مقام الفعل فكأنه قيل: وعشى الله على أبصارهم، فيكون إذ ذاك معطوفاً على «ختم» عطفاً المصدر النائب مناب فعله في الدعاء، نحو: «رَجِمَ الله زيداً وسقيأله»، فتكون إذ ذاك قد حُلّت بين «غشاوة» المعطوف وبين «ختم» المعطوف عليه بالجار والمجرور انتهى، وهو تأويل حسن، إلا أن فيه مناقشةً لفظيةً، لأن الفارسي ما ادّعى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إنما ادّعى الفصل بين حرف العطف والمعطوف به أي بالحرف، فتحرير التأويل أن يقال: فيكون قد حُلّت بين غشاوة وبين حرف العطف بالجار والمجرور.

وقرئ «غشاوة» بفتح العين وضُمّها<sup>(٣)</sup>، و«عشاوة»<sup>(٤)</sup> بالمهملة. وأصوبُ القراءات المشهورة، لأن الأشياء التي تدلُّ على الاشتمال تجيء أبداً على هذه الزنة كالإمامة / والضمامة والعصابة.

[١٣/أ]

والختم لغة: الوَسْمُ بطابع وغيره و«القلب» أصله المصدر فُسِمَ به هذا العضو، وهو اللَّحْمَةُ الصَّنَوْبَرِيَّةُ لسُرعة الخواطر إليه وتردُّدها، عليه، ولهذا قال<sup>(٥)</sup>:

(١) لعله يعني أباحيان في البحر ٤٩/١.

(٢) الأصل: لا خبراً وهو سهو.

(٣) قرأ الحسن وزيد بن علي غشاوة بضم الغين ورفع التاء، وقرأ أبو جعفر بفتح الغين، انظر: القرطبي ١٩١/١، والبحر ٤٩/١؛ الشواذ ٢.

(٤) نسبها في الشواذ ٢ إلى طاوس، وانظر: البحر ٤٩/١.

(٥) لم أقف عليه.

- البقرة -

١٥١ - ما سُمِّي القلبُ إِلَّا مِنْ تَقْلِبِهِ فاحذَرِ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلٍ

ولمَّا سُمِّي به هذا العضو التزموا تفخييمه<sup>(١)</sup> فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِهِ، وكثيراً ما يراد به العقل، ويُطلق أيضاً على لُبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِصِهِ.

وَالسَّمْعُ وَالسَّمَاعُ مصدران لَسَمِعَ، وقد يستعمل بمعنى الاستماع، قال<sup>(٢)</sup>:

١٥٢ - وقد تَوَجَّسَ رِكْزاً مُقْفِرٌ نَدُسَ بِنَبْأَةِ الصَّوْتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبٌ

أي في استماعه، والسَّمْع - بالكسر - الذِّكْرُ الجميل، وهو أيضاً وَلَدُ الذَّئْبِ مِنَ الضَّبْعِ، ووَحَّدَ وإن كان المرادُ به الجَمْعُ كالذي قبله ويَعْدُ لَأنَّهُ مصدرٌ حَقِيقَةٌ، ولأنه على حَذْفِ مضافٍ، أي مواضع سَمْعِهِمْ، أو يَكُونُ كُنَى به عَنِ الْأَذْنِ، وإِنَّمَا وَحَّدَهُ لِغَنَمِ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

١٥٣ - كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ

أي: بطونكم، ومثله<sup>(٤)</sup>:

١٥٤ - بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِضُ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

(١) أي تفخييم القاف. انظر: القرطبي ١/١٨٨.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٨٩؛ واللسان: نبأ، والركز: الصوت. والمقفر: الصائد، والندس: الفطن، والنبأ: الصوت ليس بشديد.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في سيبويه ١/١٠٨؛ والمحسب ٢/٨٧؛ وأما الشجري ١/١٠٨؛ وابن عيش ٥/٨؛ والهمع ١/٥٠.

(٤) البيت لعلقمة وهو في ديوانه ٤٠؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والكتاب ١/١٠٧؛ وإملاء العكبري ١/١٥. يصف طريقاً شاقة. جيف الحسرى: المعية من الأبل، عظامها يبض: أي أكلت السباع والطيور ما عليها من اللحم فتعرت، وجلدها صليب: أي يابس لأنه ملقى بالفلاة لم يدبغ.

أي: جلودها، ومثله<sup>(١)</sup>:

١٥٥ — لَا تُتَكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

وَقُرِئَ شَاذًا «عَلَى أَسْمَاعِهِمْ»<sup>(٢)</sup> وَهِيَ تُؤَيِّدُ هَذَا.

والأَبْصَارُ: جَمْعُ بَصَرٍ وَهُوَ نُورُ الْعَيْنِ الَّتِي تُدْرِكُ بِهِ الْمَرْتَبَاتِ، قَالُوا:  
وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لَجَمْعِهِ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: جَمَعُهُ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ مَصْدَرًا فِي  
الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا سَهَّلَ جَمْعَهُ كَوْنَهُ سُمِّيَ بِهِ نُورَ الْعَيْنِ فَهَجَرَتْ فِيهِ مَعْنَى  
الْمَصْدَرِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قُلُوبِ جَمْعِ قَلْبٍ، وَقَدْ قُلْتُمْ إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ثُمَّ  
سُمِّيَ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْعَيْنِ كَمَا كُنِيَ بِالسَّمْعِ عَنِ الْأَذَنِ وَإِنْ كَانَ  
السَّمْعُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْغِشَاوَةُ الْغِطَاءُ، قَالَ<sup>(٣)</sup>:

١٥٦ — تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَعْتُ نَفْسِي أَلْوَمَهَا

وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

١٥٧ — مَلَأَ سَأَلَتِ بَنِي ذُبْيَانَ مَا حَسْبِي

إِذَا الدُّخَانُ تَغَشَّى الْأَشْمَطَ الْبَرِمَا

وَجَمَعُهَا غِشَاءً، لَمَّا حُذِفَتِ الْهَاءُ قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، وَقِيلَ: غَشَاوِي مِثْلَ

---

(١) الْبَيْتُ لِلْمَسِيبِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاءُ الْغَنَوِيِّ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ١٠٧/١؛ الْمَخْصَصُ ٣١/١؛  
الْمَحْتَسَبُ ٢٤٦/١؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ١٩٠/١. شَجِينَا: غَصَصْنَا، أَيْ لَا تُتَكِرُوا قَتْلَنَا لَكُمْ  
وَقَدْ سَبَّيْتُمْ مِنَّا، فَنَفِي حُلُوقِكُمْ عَظْمٌ بِقَتْلِنَا لَكُمْ، وَقَدْ شَجِينَا نَحْنُ أَيْضًا.

(٢) قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ كَمَا فِي الْكَشَافِ ١٦٤/١.

(٣) الْبَيْتُ لِلْمَحَارِثِ بْنِ خَالِدٍ، وَهُوَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣١/١؛ وَاللِّسَانُ: غَشَا؛ وَابْنُ عَطِيَّةٍ  
١٥٤/١؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ١٩١/١.

(٤) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٦؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ١٩١/١؛ وَحَسْبِي: فَعْلِي. وَالْأَشْمَطُ:  
الْأَشْيَبُ، وَالْبَرِمُ: الَّذِي لَا سَخَاءَ عِنْدَهُ وَلَا نَفْعَ وَلَا ضَرَرَ.

أداوى<sup>(١)</sup>، قال الفارسي<sup>(٢)</sup>: «ولم أسمع من الغشاوة فعلاً متصرفاً بالواو، وإذا لم يوجد ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء وهو غشي يَغْشَى بدليل قولهم: الغشيان، والغشاوة من غشي كالجباوة من جبيت في أن الواو كأنها بدل من الياء، إذ لم يُصَرَّفْ منه فِعْلٌ كما لم<sup>(٣)</sup> يُصَرَّفْ من الجباوة» انتهى. وظاهر عبارته أن الواو بدل من الياء، فالياء أصل بدليل تصرّف الفعل منها دون مادة الواو، والذي يظهر أن لهذا المعنى مادتين: غ ش و، وغ ش ي، ثم تصرّفوا في إحدى المادتين واستغنوا بذلك عن التصرّف في المادة الأخرى، وهذا أقرب من ادعاء قلب الواو ياء من غير سبب، وأيضاً فالياء أخف من الواو فكيف يَقلِبُون الأخف للأثقل؟

«ولهم عذاب عظيم»: «لهم» خبر مقدّم فيتعلّق بمحذوف، و«عذاب» مبتدأ مؤخر، و«عظيم» صفته، والخبر هنا جائز التقدّم، لأنّ للمبتدأ مُسوِّغاً وهو وصفه، فهو نظير: «وأجل مُسمّى عنده»<sup>(٤)</sup> من حيث الجواز.

والعذاب في الأصل: الاستمرار ثم سُمّي به كل استمرار ألم، وقيل: أصله المنع، وهذا هو الظاهر، ومنه قيل للماء: عذب، لأنه يمنع العطش، والعذاب يمنع من الجريمة. و«عظيم» اسم فاعل من عَظُم، نحو: كريم من كَرُم غير مذهب به مذهب الزمان، وأصله أن توصف به الأجرام، ثم قد توصف به المعاني، وهل هو والكبير بمعنى واحد أو هو فوق الكبير، لأنّ العظيم يقابل الحقيق، والكبير يقابل الصغير، والحقيق دون الصغير؟ قولان.

وفعل له معان كثيرة، يكون اسماً وصفة، والاسم مفرد وجمع، والمفرد

(١) الأداوى: ج أداة وهي المطهرة.

(٢) الحجة ٢٢٤/١.

(٣) سقطت «لم» سهواً من الأصل.

(٤) الآية ٢ من الأنعام.



اسم معنى واسم عين، نحو قميص وظريف وصهيل وكليب جمع كلب، والصفة مفرد فَعْلَة كَعْرِيّ يجمع على عُرَاة، ومفرد فَعْلَة كَسْرِيّ يجمع على سَرَاة، ويكون اسم فاعل من فَعَلَ نحو: عظيم من عظم كما تقدم، ومبالغة في فاعِل نحو: عليم من عالم، وبمعنى أَفْعَلَ كَشَمِيط بمعنى أَشْمَطَ ومفعول كَجَرِيح بمعنى مَجْرُوح، ومُفْعِل كَسَمِيع بمعنى مُسْمِع، ومُفْعَلَ كُولِيد بمعنى مَوْلَد، ومُفَاعِل كَجَلِيس بمعنى مُجَالِيس، ومُفْتَعِل كَبَدِيع بمعنى مُبْتَدِع، ومُتَفَعَّل كَسَعِير بمعنى مُتَسَعَّر، ومُسْتَفْعِل كَمَكِين بمعنى مُسْتَمَكِّن، وفَعَلَ كَرطِيب بمعنى رَطَب، وفَعَلَ كَعَجِيب بمعنى عَجَب، وفَعَلَ كَصَحِيح بمعنى صَحَّاح، وبمعنى الفاعل والمفعول كَصَرِيخ بمعنى صَارَخ أو مصروخ، وبمعنى الواحد والجمع نحو خَلِيط، وجمع فاعِل كغريب جمع غَارِب.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾.. الآية «من الناس» خبر مقدم و«من يقول» مبتدأ مؤخر، و«مَن» تحتل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة أي: الذي يقول أو فريق يقول، فالجملة على الأول لا محل لها لكونها صلة، وعلى الثاني محلها الرفع لكونها صفة للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة، قال<sup>(١)</sup>: «لأن «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام» انتهى. وهذا منه غير مُسَلَّم لأن المنقول أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أبي رَهْطَه. وقال الأستاذ الزمخشري<sup>(٢)</sup>: «إن كانت آل للجنس كانت «مَن» نكرة موصوفة كقوله: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا»<sup>(٣)</sup>، وإن كانت للعهد كانت موصولة»، وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد، إلا أن هذا الذي قاله غير لازم، بل يجوز أن تكون آل للجنس وتكون

(١) الإملاء ١٦/١.

(٢) الكشف ١٦٧/١.

(٣) الآية ٢٣ من الأحزاب.

— البقرة —

[١٣/ب] «مَنْ» موصولة، وللمعهد وَمَنْ نكرة موصوفة / . وزعم الكسائي أنها لا تكون إلا في موضع تختص به (١) النكرة، كقوله (٢):

١٥٨ — رَبُّ مَنْ أَنْصَجْتُ غِيظًا قَلْبَهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ  
وهذا الذي قاله هو الأكثر، إلا أنها قد جاءت في موضع لا تختص به النكرة، قال (٣):

١٥٩ — فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا .....

و «مَنْ» تكون موصولة ونكرة موصوفة كما تقدّم وشرطية واستفهامية، وهل تقع نكرة غير موصوفة أو زائدة؟ خلاف (٤)، واستدل الكسائي على زيادتها بقول عترة (٥):

١٦٠ — يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ      حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ  
ولا دليل فيه لجواز أن تكون موصوفة بقنص: إما على المبالغة أو على حذف مضاف.

و «مِنْ» في «مِنَ النَّاسِ» للتبويض، وقد زعم قوم أنها للبيان وهو غلط لعدم تقدّم ما يتبين بها. و «الناس» اسم جمع لا واحد له من لفظه، ويرادفه «أناسي» جمع إنسان أو إنسي، وهو حقيقة في الآدميين، ويُطلق على الجن

(١) الأصل: «بها» وهو سهو.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل البشكري، وهو في أمالي الشجري ١٦٩/٢؛ وابن يعش ١١/٤؛ وشذور الذهب ١٣١؛ والجمع ٩٢/١؛ والدرر ٦٩/١؛ والخزانة ٥٤٦/٢؛

والموضع الذي اختصت به النكرة هنا دخول «رُبُّ» عليها.

(٣) تقدم برقم ١٢ فهي هنا نكرة ولم يتحقق شرط الكسائي.

(٤) يعني: هل يجوز زيادة النكرة غير الموصوفة فالكسائي يجوز والجمهور يمنع.

(٥) ديوانه ٢١٣؛ والمغني ٣٦٦؛ والخزانة ٥٤٩/٢. والشاة: كناية عن المرأة، والقنص: الصيد.

— البقرة —

مجازاً. واختلف النحويون في اشتقاقه: فمذهبُ سيويه<sup>(١)</sup> والفراء أنَّ أصلَه همزةٌ ونونٌ وسينٌ والأصل: أناسٌ اشتقاقاً من الأنس، قال<sup>(٢)</sup>:

١٦١ — وما سُمِّي الإنسانُ إلا لِأنَّسِهِ ولا القلبُ إلا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ

لأنه أنسٌ بحواء، وقيل: بل أنسٌ بربه، ثم حُذفتِ الهمزة تخفيفاً، يدلُّ على ذلك قوله<sup>(٣)</sup>:

١٦٢ — إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعُ مَنْ عَلَى الْآنَاسِ الْأَمْنِيَا

وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

١٦٣ — وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

١٦٤ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِيهِ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وذهب الكسائي إلى أنه من نون وواو وسين، والأصل: نَوَسَ، فَقَلَبْتَ الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والنُّوسُ الحركة. وذهب بعضهم إلى أنه من نون وسين وياء، والأصل: نَسِي، ثُمَّ قُلِبَتِ اللَّامُ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَصَارَ

---

(١) الكتاب ٣٠٩/١، ١٢٥/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم برقم ٢٧.

(٤) البيت للأخضر بن شهاب التغلبي، وهو في المفضليات ٢٠٨، برواية: أرى كل قوم والحماسة ٣٧٦/١؛ وابن يعيش ٥٨/٨، واللسان: خلع. وقاربوا قيد فحلهم: قصروا قيده والمراد فحل الإبل، والسارب: الذاهب في الأرض، يقول: إن غيرنا يقيد فحله خوفاً عليه من الغارة ونحن لا نخاف فتركه حيث يشاء.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ والإنصاف ١٣٩؛ وابن يعيش ١٤/٥؛ وأما الشجري ٢٥/١؛ وشواهد الكشاف ٤٨٢؛ والدرر ٢٢٨/٢. والدويبة: الموت.

البقرة.

نَيْسًا، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لَمَّا تَقَدَّمَ فِي نَوْسٍ، قَالَ: سُمُّوا بِذَلِكَ لِإِسْيَانِهِمْ وَمِنْهُ  
الْإِنْسَانُ لِإِسْيَانِهِ، قَالَ<sup>(١)</sup>:

١٦٥ — فَإِنْ نَسِيتَ عَهْدًا مِنْكَ سَالِفَةً فَاعْفُ فَاوَلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ  
ومثله<sup>(٢)</sup>:

١٦٦ — لَا تَنْسِينَ تِلْكَ الْعَهْدَ فَإِنَّمَا سُمِّيَتْ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي  
فَوَزَنَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: عَالٍ، وَعَلَى الثَّانِي: فَعَلَ، وَعَلَى الثَّلَاثِ: فَلَعَ  
بِالْقَلْبِ.

و«يَقُولُ»: فَعَلَ مَضَارِعَ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى «مَنْ»، وَالْقَوْلُ حَقِيقَةٌ:  
الْلَفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى، وَيُطْلَقُ عَلَى الْلَفْظِ الدَّالِّ عَلَى النِّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ وَعَلَى  
الْكَلَامِ النَّفْسَانِي أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: «وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ: لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ  
بِمَا نَقُولُ»<sup>(٣)</sup>، وَتَرَاقِيهِ السِّتَةُ وَهِيَ: الْقَوْلُ وَاللُّوقُ وَالْوَقْلُ وَالْقُلُوقُ وَاللُّقُوقُ وَالْوَلُوقُ  
تَدُلُّ عَلَى الْخَفَةِ وَالسَّرْعَةِ، وَإِنْ اخْتَصَّتْ بَعْضُ هَذِهِ الْمَوَادِّ بِمَعَانٍ أُخَرَ. وَالْقَوْلُ  
أَصْلٌ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ نَحْوُ: «قُلْتُ خُطْبَةً»، وَتُحْكِي بَعْدَهُ الْجُمْلُ، وَتَكُونُ فِي  
مَحَلٍّ نَصَبٍ مَفْعُولًا بِهَا إِلَّا أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى الظَّنِّ فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ بِشُرُوطٍ عِنْدَ غَيْرِ  
بَنِي سُلَيْمٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ النُّحُو<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

١٦٧ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُسْدِثِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩٣/١.

(٢) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ٢٤٥/٢؛ والقرطبي ١٩٣/١.

(٣) الآية ٨ من المجادلة.

(٤) انظر: ابن عقيل ٣٤٧/١.

(٥) البيت لهدية بن خشرم، وهو في ابن عقيل ٣٤٨/١؛ وشذور الذهب ٣٧٩؛  
والجمع ١٥٧/١؛ والدرر ١٣٩.

وبغير شرط عندهم كقوله<sup>(١)</sup>:

١٦٨ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

و«آمَنَّا»: فعلٌ وفاعلٌ، و«بالله» متعلقٌ به، والجملة في محلِّ نصبٍ بالقول، وَكُرِّرَتِ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ «وَبِالْيَوْمِ» لِلْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ: «وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: الْخَبَرُ لَا يَدُ وَأَنْ<sup>(٣)</sup> يَفِيدَ غَيْرَ مَا أَفَادَهُ الْمَبْتَدَأُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي يَقُولُ كَذَا هُوَ مِنَ النَّاسِ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ. وَأَجِيبُ عَنْ ذَلِكَ: بَأَنَّ هَذَا تَفْصِيلٌ مَعْنَوِيٌّ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ ذِكْرُ الْكَافِرِينَ، ثُمَّ عَقَّبَ بِذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ، فَصَارَ تَنْظِيرَ التَّفْصِيلِ اللَّفْظِيِّ، نَحْوُ قَوْلِهِ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ»<sup>(٤)</sup> «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي»<sup>(٥)</sup> فَهُوَ فِي قُوَّةِ تَفْصِيلِ النَّاسِ إِلَى مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ وَمُنَافِقٍ، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْخَبَرَ أَفَادَ التَّبَعِيضَ الْمَقْصُودَ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ. وَهُمْ غَيْرُ مُؤْمِنِينَ فَصَارَ التَّقْدِيرُ: وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ كَيْتَ وَكَيْتَ.

واعلم أن «مَنْ» وأخواتها لها لفظٌ ومعنى، فلفظها مفردٌ مذكَّرٌ، فإن أريد بها غيرُ ذلك فلك أن تراعي لفظها مرةً ومعناها أخرى، فتقول: «جاء مَنْ قام وقعدوا» والآيةُ الكريمةُ كذلك، روعي اللفظُ أولاً ف قيل: «مَنْ يقول»، والمعنى ثانياً في «آمَنَّا»، وقال ابن عطية<sup>(٦)</sup>: «حَسُنَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاحِدَ قَبْلَ الْجَمْعِ فِي الرِّبَّةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ مُتَكَلِّمٌ مِنْ لَفْظِ جَمْعٍ إِلَى تَوْحِيدٍ، لَوْ قُلْتُ: وَمَنْ

(١) لم أعتد إلى قائله وهو في السمت ٦٨١؛ وأما في القالي ٤٤/٢؛ والمخصص ٢٨٢/١٣، واللسان: بمن؛ والدرر ١٣٩/١.

(٢) الآية ٧ من البقرة.

(٣) الواو هنا مقحمة.

(٤) الآية ٢٠٤ من البقرة.

(٥) الآية ٦ من لقمان.

(٦) التفسير ١٥٧/١.

- البقرة -

الناس مَنْ يقومون ويتكلم لم يَجْزْ». وفي عبارة القاضي ابن عطية نظر<sup>(١)</sup>، وذلك لأنه منع من مراعاة [اللفظ بعد مراعاة]<sup>(٢)</sup> المعنى، وذلك جائز، إلا أن مراعاة اللفظ أولاً أولى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

١٦٩ - لَسْتُ مِمَّنْ يَكُفُّ أَوْ يَسْتَكِينُو نَ إِذَا كَافَحَتْهُ خِيْلُ الْأَعَادِي

وقال تعالى: «وَمَنْ يُوْمِنْ بِاللّٰهِ وَيَعْمَلْ»<sup>(٤)</sup> إلى أن قال: «خالدين» فراعى المعنى، ثم قال: «قَدْ أَحْسَنَ اللّٰهُ لَهُ رِزْقًا» فراعى اللفظ بعد مراعاة المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: «أَوْسَتَكِينُونَ» ثم راعى اللفظ في «إِذَا كَافَحَتْهُ». وهذا الحمل جارٍ فيها في جميع أحوالها، أعني مِنْ كونها موصولةً وشرطيةً [١٤/أ] واستفهامية / أمَّا إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً فقال الشيخ<sup>(٥)</sup>: «ليس في مُحْفُوظِي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِرَاعَاةَ الْمَعْنَى» يعني تقول: مررت بِمَنْ محسنون لك<sup>(٦)</sup>.

و «الآخر» صفةٌ لليوم، وهو مقابل الأول، ومعنى اليوم الآخر أي عن الأوقات المحدودة.

و «ما هم بمؤمنين» ما نافية، ويحتمل أن تكون هي الحجازية فتزفع الاسم وتنصب الخبر فيكون «هم» اسمها، وبمؤمنين خبرها، والباء زائدة تأكيداً وأن تكون التميمية، فلا تعمل شيئاً، فيكون «هم» مبتدأ و«بمؤمنين» الخبر والباء زائدة أيضاً، وزعم أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup> وتبعه الزمخشري أن الباء

(١) انظر مناقشة أبي حيان له: البحر ٥٤/١.

(٢) لم يظهر في فيلم الأصل.

(٣) لم أهدأ إلى قائله وهو في البحر ٥٤/١، وكَمَّ: جَبَنَ.

(٤) الآية ٩ من سورة التغابن.

(٥) لم أجد هذا القول في مطبوعة البحر.

(٦) الأصل: عسَّين ولعلها سهو.

(٧) الإيضاح المضدي ١١٠/١.

- البقرة -

لا تَزَادُ فِي خَبَرِ «مَا» إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً، وهذا مردودٌ بقول الفرزدق<sup>(١)</sup>، وهو تميمي:

١٧٠ - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ

إِلَّا أَنَّ الْمُخْتَارَ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ حَاجِزَةً<sup>(٢)</sup>، لَأنَّهُ لَمَّا سَقَطَ الْبَاءُ صُرِّحَ بِالنَّصْبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ»<sup>(٣)</sup> «مَا هَذَا بَشَرًا»<sup>(٤)</sup>، وَأَكْثَرُ لُغَةِ الْحِجَازِ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا، حَتَّى زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

١٧١ - وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا  
أَبْنَاؤُهَا مَتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلَاذَهَا

وَأَتَى بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» جَمْعًا اعْتِبَارًا بِمَعْنَى «مَنْ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ «آمَنَّا». فَإِنْ قِيلَ: لِمَ أَتَى بِخَبَرِ «مَا» اسْمَ فَاعِلٍ غَيْرِ مَقِيدٍ بِزَمَانٍ وَلَمْ يُؤْتِ بَعْدَهَا بِجُمْلَةٍ فَعَلِيَةٍ حَتَّى يَطَابَقَ قَوْلُهُمْ «آمَنَّا» فَيَقَالَ: وَمَا آمَنُوا؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ لِیَفِيدَ أَنَّ الْإِيمَانَ مَنْتَفٍ عَنْهُمْ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ فَلَوِ اتَّيَّ بِه مَطَابَقًا لِقَوْلِهِمْ «آمَنَّا» فَقَالَ: وَمَا آمَنُوا لَكَانَ يَكُونُ نَفِيًّا لِلْإِيمَانِ فِي

---

(١) ديوانه ٣٨٤؛ وسيوره ٣١/١؛ وأمالى القالي ٧٣/٣؛ والخزانة ١٨١/١؛  
والهمع ١٢٨/١؛ والدرر ١٠٢/١. ومعن بن زائدة من أجواد العرب. والنسيء:  
التأخير، متيسر: لا يتيسر على الغريم.

(٢) أي في الآية: وما هم بمؤمنين.

(٣) الآية ٢ من المجادلة.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) البيتان لعدي بن الرقاع، والثاني في ابن عقيل ٢٦٠/١؛ والبحر ٥٥/١. والحرة:  
الأرض ذات حجارة سود، أي التفت الأبناء حول القادة وليسوا أبناء هذه الكتيبة حقيقةً  
ولمَّا هم أبناء الحروب.

الزمن الماضي فقط، والمراد النفي مطلقاً، أي: إنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقت من الأوقات.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: هذه الجملة الفعلية يُحتمل أن تكون مستأنفة جواباً لسؤال مقدّر، وهو: ما بالهم قالوا آمناً وما هم بمؤمنين؟ فقيل: يُخادعون الله، ويحتمل أن تكون بدلاً من الجملة الواقعة صلة لـ «مَنْ» وهي «يقول»، ويكون هذا من بدل الاشتغال، لأن قولهم كذا مشتمل على الخداع فهو نظير قوله<sup>(١)</sup>:

١٧٢ - إِنَّ عَلِيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا  
وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

١٧٣ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدَ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجَا

فـ «تُؤْخَذَ» بدل اشتغال من «تُبَايَع» وكذا «تُلْمَم» بدل من «تَأْتِنَا»، وعلى هذين القولين فلا محل لهذه الجملة من الإعراب. والجملة التي لا محل لها من الإعراب أربع لا تزيد على ذلك - وإن تَوَهَّم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصلة والمعتضة والمفسرة، وسيأتي تفصيلها في مواضعها. ويُحتمل أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير المستكن في «يقول» تقديره: ومن الناس مَنْ يقول حال كونهم مخادعين. وأجاز أبو البقاء<sup>(٣)</sup> أن تكون حالاً من الضمير المستكن في «بمؤمنين» والعامل فيها اسم الفاعل. وقد ردّ عليه بعضهم<sup>(٤)</sup>

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب ٧٨/١؛ وشواهد الكشاف ٤٥٠/٤؛ والأشمونى ١٣١/٣.

(٢) البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي، وهو في سيبويه ٤٤٦/١؛ وابن يعيش ٥٣/٧؛ والخزاعة ٦٦٠/٣؛ والدرر ١٦٦/٢.

(٣) الإملاء ١٧/١.

(٤) وهو أبو حيان في البحر ٥٦/١.



- البقرة -

بما معناه: أن هذه الآية الكريمة نظير: ما زيد أقبل ضاحكاً، قال: «وللعرب في مثل هذا التركيب طريقان، أحدهما: نفى القيد وحده وإثبات أصل الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أن الإقبال ثابت والضحك منتفٍ، وهذا المعنى لا يتصور إرادته في الآية، أعني نفى الخداع، وثبوت الإيمان. الطريق الثاني: أن يتنفى القيد فيتنفَى العامل فيه فكأنه قيل في المثال السابق: لم يُقبل ولم يضحك، وهذا المعنى أيضاً غير مراد بالآية الكريمة قطعاً، أعني نفى الإيمان والخداع معاً، بل المعنى على نفى الإيمان وثبوت الخداع، ففسد جعلها حالاً من الضمير في «بمؤمنين». والعجب من أبي البقاء كيف استشعر هذا الإشكال فمنع من جعل هذه الجملة في محل الجر صفة لمؤمنين؟ قال: «لأن ذلك يوجب نفى خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع»، ثم جعلها حالاً من ضمير «بمؤمنين» ولا فرق بين الحال والصفة في هذا.

والخداع أصله الإخفاء، ومنه الأخدعان: عرقان مستبطنان في العنق ومنه مخدع البيت، فمعنى خادع أي: موهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه، وقيل: هو الفساد، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

١٧٤ - أبيض اللون لذيذ طعمه طيب الريق إذا الريق خدع  
أي: فسد. والمصدر الخدع<sup>(٢)</sup> بكسر الخاء<sup>(٣)</sup>، ومثله: الخديعة. ومعنى

يخدعون الله أي من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وقيل: لعدم عرفانهم بالله تعالى وصفاته ظنوه بمن يخدع. وقال أبو القاسم الزمخشري<sup>(٤)</sup>: «إن [١٤/ب] اسم الله تعالى مُقَحَّم، والمعنى: يُخدعون الذين آمنوا، ويكون من باب:

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المفضليات ١٩١، واللسان: خدع.

(٢) نسخة حكمت: الخداع.

(٣) أورد صاحب اللسان لغة فتح الخاء أيضاً. انظر: اللسان «خدع».

(٤) الكشف ١٧٢/١.

— البقرة —

«أعجبنِي زَيْدٌ وكرمه». المعنى: أعجبنِي كَرَمُ زَيْدٍ، وإنما ذُكِرَ «زَيْدٌ» توطئةً لِذِكْرِ كَرَمِهِ. وَجَعَلَ ذَلِكَ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»<sup>(١)</sup> «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٢)</sup>. وهذا مِنْهُ غَيْرُ مُرْضٍ، لَأنَّهُ إِذَا صَحَّ نَسَبُهُ مَخَادَعَتُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَوْجِهِ الْمَتَقَدِّمَةِ فَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ادِّعَاءِ زِيَادَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا «أعجبنِي زَيْدٌ وكرمه» فَإِنَّ الإِعْجَابَ أُسْنِدَ إِلَى زَيْدٍ بِجَمَلِيَّتِهِ، ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ بَعْضُ صِفَاتِهِ تَمَيِّزاً لِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الصِّفَاتِ لِلشَّرَفِ، فَصَارَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup> نَظِيراً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَلَائِكَتُهُ وَكِتَابُهُ وَرَسُولُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَالُ»<sup>(٤)</sup>.

وَفَاعَلٌ لَهُ مَعَانٍ خَمْسَةٌ<sup>(٥)</sup>: الْمَشَارَكَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ نَحْوُ: «ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمراً» وَمُوَافَقَةُ الْمَجْرَدِ نَحْوُ: «جَاوَزْتُ زَيْدًا» أَيْ جُزْئُهُ، وَمُوَافَقَةُ أَفْعَلٍ مُتَعَدِّياً نَحْوُ: «بَاعَدْتُ زَيْدًا وَأَبْعَدْتُهُ»، وَالْإِغْنَاءُ عَنْ أَفْعَلٍ نَحْوُ: «وَارَيْتُ الشَّيْءَ»، وَعَنْ الْمَجْرَدِ نَحْوُ: سَافَرْتُ وَقَاسَيْتُ وَعَاقَبْتُ، وَالْآيَةُ فِيهَا فَاعِلٌ يَحْتَمِلُ الْمَعْنِيَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. أَمَّا الْمَشَارَكَةُ فَالْمَخَادَعَةُ مِنْهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى تَقَدُّمُ مَعْنَاهَا، وَمَخَادَعَةُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَجْرَى عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ فِي الدُّنْيَا، وَمَخَادَعَةُ الْمُؤْمِنِينَ لَهُمْ كَوْنُهُمْ اسْتَلَوْا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ، وَأَمَّا كَوْنُهُ بِمَعْنَى الْمَجْرَدِ فَيُسَبِّغُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٦)</sup> وَأَبِي حَيَّةٍ<sup>(٧)</sup>: «يَخْدَعُونَ».

(١) الآية ٦٢ من التوبة.

(٢) الآية ٥٧ من الأحزاب.

(٣) الأصل: «الشرف» والتصحيح من النسخ الأخرى، وهو سهو.

(٤) الآية ٩٨ من البقرة: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ...

(٥) انظر: المتع ١٨٨.

(٦) عبد الله بن مسعود، أحد علماء الصحابة، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراء ٤٥٩/١.

(٧) شريح بن يزيدي الحضرمي، له اختيار في القراءة، روى عن عمران بن عثمان، وروى عنه ابنه حيو، توفي سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ٣٢٥/١.

وقرأ أبو عمرو والحريمان<sup>(١)</sup>: «وما يُخَادِعُونَ» كالأولى، والباقون: وما يُخَادِعُونَ<sup>(٢)</sup>، فيُحْتَمَلُ أن تكونَ القراءتان بمعنى واحد، أي يكون فاعلٌ بمعنى فَعَل، ويُحْتَمَلُ أن تكونَ المفاعلةُ على بابها، أعني صدورَها من اثنين، فهم يُخَادِعُونَ أنفسهم، حيثُ يُمْنُونَهَا الأباطيلَ، وأنفُسَهُم تخادِعُهُم حيثُ تُمْنِيَهُم ذلك أيضاً فكانها محاورَةٌ بين اثنين، ويكون هذا قريباً من قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

١٧٥ - لم تَذِرْ ما لا وِلستَ قائلُها      عُمَرَكَ ما عِشتَ آخرَ الأبدِ  
ولم تُؤامرْ نَفْسِيكَ مُمتَرِياً      فيها وفي أختِها ولم تَكْذِبْ

وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

١٧٦ - يَؤامرُ نَفْسِيهِ وفي العِيشِ فُسْحَةً      أَيْسَتَوَقِعُ الذُّوبانَ أَمْ لا يَطوَرُها

وقوله «إلا أنفسهم»: «إلا» في الأصل حَرَفُ اسْتِثْناءٍ، وأنفُسَهُم مفعول به، وهذا الاستثناء مفرغٌ، وهو عبارةٌ عما اقْتَفَرَ فيه ما قَبْلَ «إلا» لما بعدها، ألا ترى أن «يُخَادِعُونَ» يَقْتَفِرُ إلى مفعولٍ، ومثله: «ما قام إلا زيدٌ» فقام يفتقر إلى فاعلٍ، والتأنيُّ بخلافه، أي: ما لم يَقْتَفِرْ فيه ما قَبْلَ «إلا» لما بعدها، نحو: قام القومُ إلا زيداً، وضربتُ القومَ إلا بكرةً، فقام قد أخذ فاعله، وضربتُ أخذ مفعوله، وشرطُ الاستثناء المفرغ أن يَكُونَ بعد نفيٍّ أو شِبْهِهِ كالاستفهام والنفي. وأما قولُهم: «قرأتُ إلا يومَ كذا» فالمعنى على نفيٍّ مؤولٍ تقديره:

(١) يعنون بهذا المصطلح نافعاً قارئ المدينة، وابن كثير قارئ مكة. وتقدمت ترجمتهما.

(٢) انظر: السبعة ١٣٩؛ الكشف عن وجوه القراءات ٢٢٤/١.

(٣) لم أعتد إلى قائلهما، وهما في الحجة ٢٣٨/١؛ وتفسير ابن عطية ١٥٩/١؛ والبحر ٥٧/١. وسقطت «لا» من الأصل فيضطرب عروضياً.

(٤) البيت لرجل من فزارة، وهو في الحجة ٢٣٨/١؛ والبحر ٥٧/١؛ وابن عطية ١٦٠/١. والذوبان: الأعداء. لا يطورها: لا يحوم حولها.

- البقرة -

ما تَرَكْتُ القراءةَ إلا يومَ كذا، ومثله: «ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره»<sup>(١)</sup>، «وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين»<sup>(٢)</sup>، وللإستثناء أحكامٌ كثيرة. تأتي مفصلةٌ في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى.

وَقُرِءَ<sup>(٣)</sup>: «وما يُخَدَّعون» مبنياً للمفعول، وتخريجُها على أن الأصلَ وما يُخَدَّعون إلا عن أنفسهم، فلَمَّا حُذِفَ الحرف انتصبَ على حدٍّ<sup>(٤)</sup>:

١٧٧ - تَمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا .....

و «يُخَدَّعون»<sup>(٥)</sup>، مِنْ خَدَعَ مُشَدِّدًا، و «يُخَدَّعون»<sup>(٦)</sup> بفتح الياء والتشديد والأصل: يَخْتَدِعُونَ فادغم.

«وما يَشْعُرُونَ» هذه الجملة الفعلية، يُحتمل ألا يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعراب، لأنها استثناءٌ، وأن يكونَ لها محلٌّ وهو النصبُ على الحال من فاعل «يُخَدَّعون»، والمعنى: وما يَرْجِعُ ويألُّ خِدايَهم إلا على أنفسهم غيرَ شاعرين بذلك. ومفعولُ «يَشْعُرُونَ» محذوفٌ للعلم به، تقديرُه: وما يشْعُرُونَ أن ويألُّ خِدايَهم راجعٌ على أنفسهم، أو أَطْلَاعِ اللَّهِ عَلَيْهِم، والأحسنُ ألا يُقدَّرَ له مفعولٌ لأنَّ الغرضَ نفيُ الشعورِ عنهم البتَّةَ من غيرِ نظرٍ إلى مُتعلِّقِهِ، والأوَّلُ يُسمَّى حذفَ الاختصارِ، ومعناه حَذَفُ الشيءِ لدليلٍ، والثاني يُسمَّى حذفَ الاقتصارِ، وهو حَذَفُ الشيءِ لا للدليلِ.

(١) الآية ٣٢ من التوبة.

(٢) الآية ٤٥ من البقرة.

(٣) قراءة الجارود بن أبي سبرة وعبد السلام بن شداد. انظر: القرطبي ١/١٩٦؛ البحر ٥٧/١.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

(٥) قراءة قتادة ومورق العجلي. انظر: ابن عطية ١/١٥٨؛ البحر ٥٧/١.

(٦) ذكرها في البحر ٥٧/١ من دون نسبة.

- البقرة -

والشعور: إدراك الشيء من وجه يَدُقُّ وَيَخْفَى، مشتق من الشَّعْر لدَقَّتْهُ، وقيل: هو الإدراك بالحاسة مشتق من الشُّعَار، وهو ثوب يلي الجسد، ومنه مشاعر الإنسان أي حواسه الخمس التي يَشْعُرُ بها.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾: الآية. الجار والمجرور خبر مقدم واجب التقديم لما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في قوله: «وعلى أبصارهم غشاوة»<sup>(١)</sup>. والمشهور تحريك الراء مِنْ «مَرَضٍ»، وروى الأصمعي<sup>(٢)</sup> عن أبي عمرو سكونها<sup>(٣)</sup>، وهما لغتان في مصدر مَرَضَ يَمْرَضُ. والمرض: الفتور، وقيل: الفساد، ويُطلق على الظلمة، وأنشدوا<sup>(٤)</sup>:

١٧٨ - في ليلة مَرَضَتْ من كل ناحية فما يُحَسُّ بها نجم ولا قمر  
أي لظلمتها، ويجوز أن يكون أراد بِمَرَضَتْ فَسَدَتْ، ثم بين جهة الفساد بالظلمة.

وقوله: «فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا»: هذه جملة فعلية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها، مُتَسَبِّةٌ عنها، بمعنى أن سبب الزيادة حصول المرض في قلوبهم، إذ المراد بالمرض هنا الغِلُّ والحَسَدُ / لظهور دين الله تعالى. [١٥/١]  
و «زاد» يستعمل لازماً ومتعدياً لاثنتين ثانيهما غير الأول كأعطى وكسا، فيجوز حذف معموليه وأحدهما اختصاراً واقتصاراً، تقول: زاد المال، فهذا لازم، وزِدْتُ زِيداً خيراً، ومنه «وَزِدْنَاَهُمْ هُدًى»<sup>(٥)</sup>، «فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا»<sup>(٦)</sup> «وزدت

(١) الآية ٧ من سورة البقرة.

(٢) عبد الملك بن قريب، إمام اللغة، روى عن نافع والكسائي، وروى عنه الحارثي توفي سنة ٢١٥. انظر: الطبقات لابن الجزري ٤٧٠/١؛ البغية ١١٢/٢.

(٣) انظر: البحر ٥٨/١؛ الشواذ ٢.

(٤) لم أعتد إلى قائله، وهو في البحر ٥٣/١.

(٥) الآية ١٣ من الكهف.

(٦) الآية ١٠ من البقرة.

— البقرة —

زَيْدًا» ولا تذكر ما زِدْتَهُ، وزِدْتُ مَالًا، ولا تذكر مَنْ زِدْتَهُ «وَأَلْفٌ زَادٌ» منقلبة عن  
ياء لقولهم: يزيّد.

«ولهم عذابٌ أليمٌ» نظير قوله تعالى: «ولهم عذابٌ عظيمٌ»<sup>(١)</sup> وقد  
تقدّم. وأليم هنا بمعنى مؤلم، كقوله<sup>(٢)</sup>:

١٧٩ — وَتَرْفَعُ مِنْ صُدُورِ شَمَرْدَلَاتٍ يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجُ أَلِيمٌ  
وَيُجْمَعُ عَلَى فُعَلَاءَ كَشْرِيفٍ وَشُرَفَاءَ، وَأَفْعَالٌ مِثْلُ: شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ،  
ويجوزُ أن يكونَ فَعِيلٌ هُنَا لِلْمِبَالغةِ مُحَوَّلًا مِنْ فَعِلٍ بِكسرِ العَيْنِ، وَعَلَى هَذَا  
يَكُونُ نِسْبَةُ الْأَلَمِ إِلَى الْعَذَابِ مُجَازًا، لِأَنَّ الْأَلَمَ حَلٌّ بِمَنْ وَقَعَ بِهِ الْعَذَابُ لَا  
بِالْعَذَابِ، فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: شَعَرَ شَاعِرٌ.

و«بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» متعلّق بالاستقرارِ المُقَدَّرِ فِي «لَهُمْ» أَي: اسْتَقَرَّ لَهُمْ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ بِسَبَبِ تَكْذِيبِهِمْ. و«مَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً أَي بكونهم  
يَكْذِبُونَ وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ «كَانَ» مُصَدَّرًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ  
لِلتَّصْرِيحِ بِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup>:

١٨٠ — يَبْذُلُ وَحِلْمٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

فَقَدْ صَرَّحَ بِالْكَوْنِ. وَلَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرَ كَانَ التَّامَّةَ لِنَصْبِهِ  
[الْخَبَرِ]<sup>(٤)</sup> بَعْدَهَا، وَهُوَ: «إِيَّاهُ»، عَلَى أَنْ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَجَالًا لَيْسَ هَذَا  
مَوْضِعُهُ. وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ لَهَا مُصَدَّرًا لَا يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِهِ مَعَهَا، لَا تَقُولُ:

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) البيت للذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٧٧؛ والأضداد ٨٤؛ وتفسير القرطبي ١٩٨/١.  
والشمردلات: الإبل الطوال، نرفع: نستحثها في السير، والوهج: الحر الشديد.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في الأشموني ٢٣١/١؛ وابن عقيل ٢٣٤/١؛ والجمع ١١٤/١؛  
والدرر ٨٣/١.

(٤) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.

«كان زيد قائماً كوناً»، قالوا: لأن الخبر كالعوض من المصدر، ولا يُجمع بين العِوضِ والمُعَوِّضِ منه، وحينئذٍ فلا حاجة إلى ضمير عائِدٍ على «ما» لأنها حرفٌ مصدرِيٌّ على الصحيح خلافاً للأخفش<sup>(١)</sup> وابن السراج<sup>(٢)</sup> في جعلِ المصدرِيةِ اسماً. ويجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، وحينئذٍ فلا بدَّ من تقديرِ عائِدٍ أي: بالذي كانوا يكذبونه، وجاز حذفُ العائِدِ لاستكمالِ الشروط<sup>(٣)</sup>، وهو كونه منصوباً متصلاً بفعل، وليس ثمَّ عائِدٌ آخر. وزعم أبو البقاء أنَّ كونَ ما موصولةً اسميةً هو الأظهر<sup>(٤)</sup>، قال: «لأن الهاء المقدرة عائدةٌ على «الذي» لا على المصدرِ» وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ، إذ لقائلٌ أن يقولَ: لا نُسلِّمُ أنه لا بدَّ من هاءٍ مقدرة، حتى يلزمَ جعلُ «ما» اسميةً، بل مَنْ قرأ «يَكْذِبُونَ» مخففاً فهو عنده غيرُ متعَدٍّ لمفعولٍ، وَمَنْ قرأه مشدداً فالمفعولُ محذوفٌ لفَهْمِ المعنى أي: بما كانوا يُكْذِبُونَ الرسولَ والقرآنَ، أو يكونُ المشدُّدُ بمعنى المخفَّف. وقرأ الكوفيون<sup>(٥)</sup>: «يَكْذِبُونَ» بالفتح والتخفيف، والباقون بالضمِّ والتشديد<sup>(٦)</sup>.

ويُكْذِبُونَ مضارعٌ كَذَّبَ بالتشديد، وله معانٍ كثيرة<sup>(٧)</sup>: الرُّمِيَ بكذا<sup>(٨)</sup>، ومنه الآيةُ الكريمةُ، والتعديَةُ نحو: فَرَّخْتُ زيدا، والتكثيرُ نحو: قَطَّعْتُ

---

(١) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

(٢) الأصول لابن السراج ١٦١/١.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٥٢/٣؛ شرح الكافية ٤٢/٢.

(٤) الذي في كتابه «الإملاء» كونها هنا مصدرية ١٩/١؛ وقد يكون هذا رأياً له في كتاب آخر، أو نسخة ثانية من كتابه الإملاء.

(٥) يعنون بهذا المصطلح عاصماً وحمزة والكسائي، وعاصم بن بهدلة شيخ الإقراء بالكوفة أحد القراء السبعة، وروى عنه حفص وأبو بكر، توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ٣٤٦/١؛ وقد تقدمت ترجمة حمزة والكسائي.

(٦) انظر: السبعة ١٤١؛ والكشف لمكي ٢٢٧/١؛ والبحر ٦٠/١.

(٧) انظر: المتع ١٨٨.

(٨) قوله: «الرمي بكذا» غير واضح في الأصل.

الاثواب، والجعلُ على صفة نحو: قَطَرْتُهُ أَي: جعلته مُقَطَّراً، ومنه<sup>(١)</sup>:

١٨١ - قَدْ عَلِمْتُ سَلْمِي وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا

والتسمية نحو: فَسَقْتُهُ أَي سَمَيْتُهُ فاسِقاً، والدعاء له نحو: سَقَيْتُهُ أَي قَلْتُ لَهُ: سَقَاكَ اللهُ، أَو الدَّعَاءُ عَلَيْهِ نَحْو: عَقَرْتُهُ، أَي: قَلْتُ لَهُ: عَقَرَا لَكَ، والإقامة على شيء نحو: مَرَضْتُهُ، والإزالة نحو: قَذَيْتُ عَيْنَهُ أَي أزلْتُ قَذَاها، والتوجه نحو: شَرَّقَ وَغَرَّبَ، أَي: تَوَجَّهَ نَحْوَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، واختصارُ الحكاية نحو: أَمِنَ قَالَ: آمِينَ، وموافقة تَفَعَّلَ وفَعَلَ مخففاً نحو: وَلَّى بِمَعْنَى تَوَلَّى، وَقَدَّرَ بِمَعْنَى قَدَّرَ، والإغناء عن تَفَعَّلَ وفَعَلَ مخففاً نحو: حَمَّرَ أَي تَكَلَّمَ بِلُغَةِ حَمِيرٍ، قالوا: «مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَرٍ» وَعَرَّدَ فِي الْقِتَالِ<sup>(٢)</sup> هُوَ بِمَعْنَى عَرَّدَ مَخْفِفاً، وَإِنْ لَمْ يُلَفَّظْ بِهِ.

و«الكذب» اختلف الناس فيه، فقائل: هو الإخبار عن الشيء بغير ما هو عليه ذهنًا وخارجاً، وقيل: بغير ما هو عليه في الخارج سواء وافق اعتقاد المتكلم أم لا. وقيل: الإخبار عنه بغير اعتقاد المتكلم سواء وافق ما في الخارج أم لا، والصدق نقيضه، وليس هذا موضع ترجيح.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾: الآية. «إذا» ظرفُ زمنٍ مستقبلٍ ويلزمها معنى الشرط غالباً، ولا تكون إلا في الأمر المحقق أو المرجح وقوعه فلذلك لم تجزم إلا في شعر لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل، ومن الجزم قوله<sup>(٣)</sup>:

١٨٢ - تَرْفَعُ لِي خِنْدِيفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا حَمَدْتُ نِيرَانَهُمْ تَقِيدُ

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في سيبويه ٣٧٩/١؛ واللسان: قطر؛ وابن يعيش ١٠١/٣، وقطر: صرع.

(٢) عرد: هرب.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٦؛ والكتاب ٤٣٤/١؛ وابن يعيش ٤٧/٧.



وقال آخر<sup>(١)</sup>:

١٨٣ — واستغنى ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصِبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

١٨٤ — إذا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتُضَارِبِ

فقوله: «تُضَارِبِ» مجزومٌ لعطفِهِ على محلِّ قوله «كَانَ وَصْلُهَا». وقال

الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

١٨٥ — فقام أبو ليلي إليه ابنُ ظالمٍ وكان إذا ما يَسْلُلُ السيفَ يَضْرِبِ

وقد تكونُ للزمنِ الماضي كـ «إذ»، كما قد تكونُ إذْ للمستقبل كـ «إذا»، وتكون

للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذٍ باقيةٌ على زمانيتها أو صارتْ / ظرفَ مكانٍ [١٥/ب]

أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال، أصحُّها الأولُ استصحاباً للحال، وهل تتصرفُ أم

لا؟<sup>(٤)</sup> الظاهرُ عدمُ تَصَرُّفِهَا، واستدلَّ مَنْ زعمَ تَصَرُّفِهَا بقوله تعالى في قراءة

مَنْ قرأ: «إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ إِذَا رُجَّتِ

الْأَرْضُ رَجًّا»<sup>(٥)</sup> بنصب «خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ»، فَجَعَلَ «إِذَا» الأولى مبتدأً والثانية

خبرها، التقدير: وَقْتُ وَقُوعِ الْوَاقِعَةِ وَقْتُ رَجِّ الْأَرْضِ، وبقوله: «حتى إذا

جَاؤُوهَا»<sup>(٦)</sup> «حتى إذا كُنْتُمْ»<sup>(٧)</sup>، فجعلَ «حتى» حرفَ جرٍّ و«إِذَا» مجرورةً بها،

(١) البيت لعبدقيس بن خفاف، وهو في الأصمعيات ٢٣٠؛ والمفضليات ٣٨٥؛ والخزانة

١٧٦/٢؛ والدرر ١٧٣/١. والخصاصة: الفقر وضيق العيش.

(٢) البيت لشهم بن مرة أو الأحنس بن شهاب، وهو في المفضليات ٢٠٧ برواية الذين

نضارب؛ والكتاب ٤٣٤/١؛ والحماسة الشجرية ١٨٦/١؛ وأملی الشجري ٣٣٣/١.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٢٣٤/٨؛ والخزانة ١٨٥/٣.

(٤) انظر هذه المسألة في المغني ٩٨/١.

(٥) الآية ١ - ٤ من الواقعة، وهي قراءة الحسن وعيسى الثقفی. انظر: القرطبي

١٩٦/١٧.

(٦) الآية ٧١ من الزمر.

(٧) الآية ٢٢ من يونس.

وسياتي تحقيق ذلك في مواضعه. ولا تُضاف إلا إلى الجمل الفعلية خلافاً للأخفش.

وقوله تعالى: «قِيلَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وأصله: قَوْلٌ كضَرَبَ فاستثقلت الكسرة على الواو، فنُقِلَتْ إلى القافِ بعد سَلْبِ حركتها، فَسَكَنْتِ الواوُ بعد كسرةٍ فقبلت ياءً، وهذه أفصحُ اللغات، وفيه لغةٌ ثانية وهي الإشمام، والإشمامُ عبارةٌ عن جعلِ الضمة بين الضم والكسر، ولغةٌ ثالثة وهي إخلاصُ الضم، نحو: قَوْلٌ وَبُوعٌ، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

١٨٦ — لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ      لَيْتَ شَبَاباً بُوعٌ فَاشْتَرَيْتُ  
وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

١٨٧ — حُوَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ      تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ

وقال الأخفش<sup>(٣)</sup>: «ويجوزُ» قِيلَ بضم القاف والياء يعني مع الياء لا أن الياء تضم أيضاً. وتجيء هذه اللغات الثلاث في اختار وانقاد ورَدٌ وَحَبٌ ونحوها، فتقول: اختير بالكسر والإشمام واختُور، وكذلك انقيد وانقُود ورَدٌ ورِدٌ، وأنشدوا<sup>(٤)</sup>:

١٨٨ — وَمَا جِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُباً حُلْمَانِئَا      وَلَا قَائِلٌ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ

---

(١) البيت في ملحق ديوان رؤبة ٢٠٦/١؛ وابن يعيش ٧٠/٧؛ والهمع ٢٤٨/١؛ والدرر ٢٠٦/١.

(٢) البيت منسوب لرؤبة وليس في ديوانه، والأشموني ٦٣/٢؛ والمسالك ٣٨٧/١؛ والعيني ٥٢٦/٢؛ والهمع ١٢٥/٢؛ والدرر ٢٢٣/٢. وحوكت: نسجت، لا تشاك: لا يدخل فيها الشوك. يصف حلةً مُحَكَّمةَ النسج.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤١/١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٥٥؛ والكتاب ٢٦٠/٢؛ والمحتسب ٣٤٦/١ يقول: حلمائنا وقر في مجالسهم لا يُحلُّون حُبَّاهم خِفةً وجهلاً على مَنْ جهل عليهم.

— البقرة —

بكسر حاء «جَلَّ» وقرئ: «ولو رَدُّوا»<sup>(١)</sup> بكسر الراء، والقاعدة فيما لم يُسم فاعله أن يُضَمَّ أول الفعل مطلقاً، فإن كان ماضياً كُسِرَ ما قبل آخره لفظاً نحو: ضَرَبَ أو تقديره نحو: قِيلَ واختير، وإن كان مضارعاً فُتِحَ لفظاً نحو يُضَرَّبُ أو تقديره نحو: يُقال ويُختار، وقد يُضَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افْتُتِحَ بناءً مطاوعةً نحو تُدْخَرُجُ الحجرُ، وثالثه إن افْتُتِحَ بهمزة وصل نحو: انْطَلِقْ يزيد.

واعلم أن شرطَ جوازِ اللغاتِ الثلاثِ في قيل وغيض ونحوهما ألاَّ يُلبَسَ، فإن ألبس عُجِلَ بمقتضى عَدَمِ اللَّبْسِ، هكذا قال بعضهم، وإن كان سيويه قد أطلق جوازَ ذلك<sup>(٢)</sup>، وأشم الكسائي: قيل<sup>(٣)</sup>، وغيض<sup>(٤)</sup> وجيء<sup>(٥)</sup>، وحيل<sup>(٦)</sup> بينهم، وسبق<sup>(٧)</sup> الذين، وسيء<sup>(٨)</sup> بهم، وسيئت<sup>(٩)</sup> وجوه، وافقه هشام<sup>(١٠)</sup> في الجميع، وابنُ ذكوان في «حيل» وما بعدها، ونافع في «سيء» و«سيئت» والباقيون بإخلاصِ الكسرِ في الجميع. والإشمام<sup>(١١)</sup> له معانٍ أربعة في اصطلاح القراء سيأتي ذلك في «يوسف» إن شاء الله تعالى عند «ما لك لا تأمناً»<sup>(١٢)</sup> فإنه أليقُ به.

(١) الآية ٢٨ من الأنعام، وهي قراءة إبراهيم ومحيى بن وثاب والأعمش. انظر: البحر ١٠٤/٤.

(٢) الكتاب ٢٦٠/٢ — ٣٦٠/٢.

(٣) الآية ١١ من البقرة.

(٤) الآية ٤٤ من هود.

(٥) الآية ٦٩ من الزمر.

(٦) الآية ٥٤ من سبأ.

(٧) الآية ٧١ من الزمر.

(٨) الآية ٧٧ من هود.

(٩) الآية ٢٧ من الملك. وانظر: السبعة ١٤١ والكشف لمكي ٢٢٩/٢؛ والبحر ١/٦١.

(١٠) هشام بن عمار الدمشقي، أخذ عن أيوب بن غنيم وروى عنه القاسم بن سلام، توفي سنة ٢٤٥. انظر: طبقات ابن سعد ٤٧٣/٧؛ وطبقات القراء ٣٥٤/٢.

(١١) انظر بحثاً مفصلاً في الإشمام: الكشف ١٢٨/١.

(١٢) الآية ١١ من يوسف.

و«لهم» جارٌّ ومجرور متعلّق بقيل، واللام للتبليغ، و«لا» حرفٌ نهيّ  
تَجَزِمُ فعلاً واحداً، «تُفْسِدُوا» مجزومٌ بها، علامةُ جَزَمِهِ حذفُ النونِ لأنه من  
الأمثلة الخمسة، و«في الأرض» متعلّق به، والقائم مقامُ الفاعل هو الجملةُ  
من قوله «لا تُفْسِدُوا» لأنه هو المقولُ في المعنى، واختاره أبو القاسم  
الزمخشري<sup>(١)</sup>، والتقدير: وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ، فهو من  
باب الإسناد اللفظي. وقيل<sup>(٢)</sup>: القائم مقامُ الفاعلِ مضمَرٌ تقديره: وإذا قيل  
لهم [قولٌ] هو، ويُفسّر هذا المضمَرُ سياقُ الكلامِ كما فسّره في قوله: «حتى  
توارثَ بالحجاب»<sup>(٣)</sup> والمعنى: «وإذا قيل لهم قولٌ سديدٌ» فأضمر هذا القولُ  
الموصوفُ، وجاءتِ الجملةُ بعده مفسّرةً فلا موضعَ لها من الإعراب، قال:  
«فإذا أمكنَ الإسنادُ المغنوي لم يُعدَل إلى اللفظي، وقد أمكنَ ذلك بما تقدّم» وهذا  
القولُ سبقه إليه أبو البقاء<sup>(٤)</sup> فإنه قال: «والمفعولُ القائم مقامُ الفاعلِ مصدرٌ  
وهو القولُ وأضمر لأنَّ الجملةُ بعده تفسّره»<sup>(٥)</sup>، ولا يجوزُ أن يكونَ «لا تُفْسِدُوا»  
قائماً مقامَ الفاعلِ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً فلا تقومُ مقامَ الفاعلِ: انتهى.  
وقد تقدّم جوابُ ذلك من أن المعنى: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، ولا يجوزُ أن  
يكونَ «لهم» قائماً مقامَ الفاعلِ إلا في رأي الكوفيين والأخفش<sup>(٦)</sup>، إذ يجوزُ  
عندهم إقامةُ غيرِ المفعولِ به مع وجوده. وتلخّص من هذا أن جملةَ قوله:  
«لا تُفْسِدُوا» في محلِّ رفعٍ على قولِ الزمخشري، ولا محلٌّ لها على قولِ  
أبي البقاء ومن تبعه. والجملةُ من قوله: «قيل» وما في حيزه في محلِّ خفضٍ

(١) الكشاف ١/١٨١.

(٢) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.

(٣) الآية ٣٢ من سورة ص، والشاهد إضمارُ فاعلِ «توارثَ» وهو الشمس لدلالة الحال.

(٤) الاملاء ١/١٨، أي: أبو البقاء سبق أبا حيان.

(٥) والتقدير: وإذا قيل لهم قولٌ هو لا تفسدوا.

(٦) لم يظهر هذا الإعراب للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

— البقرة —

بإضافة الظرف إليه. والعامل في «إذا» جوابها عند الجمهور وهو «قالوا»،  
والتقدير: قالوا إنما نحن مصلحون وقت القائل لهم لا تفسدوا، وقال  
بعضهم<sup>(١)</sup>: «الذي نختاره أن الجملة / التي بعدها وتليها ناصبة لها، وأن [١٦/أ]  
ما بعدها ليس في محل خفض بالإضافة لأنها أداة شرط، فحكمها حكم  
الظروف التي يُجازى بها، فكما أنك إذا قلت: «متى تقم أقم» كان «متى»  
منصوباً بفعل الشرط فكذلك «إذا». قال هذا القائل: «والذي يُفسد مذهب  
الجمهور جواز قولك: «إذا قمت فعمرو قائم»، ووقوع «إذا» الفجائية جواباً لها،  
وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما. وهو اعتراض  
ظاهر.

وقوله: «إنما نحن مصلحون» «إن» حرف مكفوف بـ «ما» الزائدة عن  
العمل<sup>(٢)</sup>، ولذلك تليها الجملة مطلقاً، وهي تفيد الحصر عند بعضهم. وأبعد  
من زعم أن «إنما» مركبة من «إن» التي للإثبات و«ما» التي للنفي، وأن  
بالتركيب حدث معنى يفيد الحصر. واعلم أن «إن» وأخواتها إذا وليتها «ما»  
الزائدة بطل عملها وذهب اختصاصها بالأسماء كما مر، إلا «ليت» فإنه يجوز  
فيها الوجهان سماعاً، وأنشدوا قول النابغة<sup>(٣)</sup>:

١٨٩ — قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقدي

برفع «الحمام» ونصبه، فأما إعمالها فلبقاء اختصاصها، وأما إعمالها  
فلحمليها على أخواتها، على أنه قد روي عن سيبويه<sup>(٤)</sup> في البيت أنها معاملة

(١) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.

(٢) الأصل: العامل وهو سهو.

(٣) ديوانه ١٦، والخصائص ٢/٤٦٠، والمقرب ١/١١٠، والخزانة ٤/٢٩٧، وشواهد

المغني ٧٥، والدرر ١/١٢١. وفقد: حسب.

(٤) الكتاب ١/٢٨٢.

— البقرة —

على رواية الرفع أيضاً بأن تجعل «ما» موصولة بمعنى الذي، كالتي في قوله تعالى: «إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا»<sup>(١)</sup> و«هذا» خبرٌ مبتدأٌ محذوف هو العائدُ، و«الحَمَامُ» نعتٌ لـ «هذا» و«لنا» خبرٌ لليت<sup>(٢)</sup>، وحذِفَ العائدُ وإنْ لم تَطُلْ الصلةُ، والتقدير: ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ كائنٌ لنا، وهذا أولى من أن يُدعى إهمالها، لأن المقتضى للإعمال — وهو الاختصاص — باقٍ. وزعم بعضهم أن «ما» الزائدة إذا اتصلت بأن وأخواتها جاز الإعمال في الجميع.

و«نحن» مبتدأ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفضَّلٌ للمتكلم، ومن معه، أو المعظمُ نفسه، و«مصلحون» خبره، والجملةُ في محلِّ نصبٍ لأنها محكيةٌ بقالوا. والجملة الشرطيةُ وهي قوله: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ» عطفتُ على صلة مَنْ، وهي «يقول»، أي: ومن الناس مَنْ يقول، ومن الناس مَنْ إذا قيلَ لهم لا تُفْسِدُوا في الأرضِ قالوا: . وقيل: يجوز أن تكونَ مستأنفةً، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لها من الإعرابِ لما تقدم، ولكنها جزءٌ كلامٍ على القولِ الأولِ وكلامٌ مستقلٌّ على القولِ الثاني، وأجازَ الزمخشري<sup>(٣)</sup> وأبو البقاء<sup>(٤)</sup> أن تكونَ معطوفةً على «يَكْذِبُونَ» الواقع خبراً لـ «كانوا»، فيكونَ محلُّها النصبُ. وردَّ بعضهم عليهما بأن هذا الذي أجازاه على أحدِ وجهي «ما» من قوله «بما كانوا يَكْذِبُونَ» خطأ، وهو أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، إذ لا عائدَ فيها يعود على «ما» الموصولة، وكذلك إذا جُعِلتْ مصدريةً فإنها تفتقرُ إلى العائد عند الأخفش وابن السراج<sup>(٥)</sup>. والجوابُ عن هذا أنهما لا يُجيزان ذلك إلا وهما

(١) الآية ٦٩ من سورة طه.

(٢) الأصل: «لأن» وهو سهو، لأن الحديث عن بيت النابتة.

(٣) الكشف ١٧٩/١.

(٤) ليس في إملاء أبي البقاء إشارة إلى ذلك.

(٥) وهو أبو حيان في البحر: ٦٣/١.

(٦) لأنها يرون اسمية «ما» المصدرية. انظر: الأصول لابن السراج ١٦١/١.

يعتقدان أن «ما» موصولةٌ حرفية<sup>(١)</sup>، وأما مذهب الأخفش وابن السراج فلا يلزمهما القولُ به، ولكنه يُشكّل على أبي البقاء وحده فإنه يستضعف كون «ما» مصدريةً كما تقدم.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾: الآية. «ألا» حرف تنبيه واستفتاح<sup>(٢)</sup>، وليست مركبةً من همزة الاستفهام ولا<sup>(٣)</sup> النافية، بل هي بسيطة، ولكنها لفظٌ مشتركٌ بين التنبيه والاستفتاح، فتدخل على الجملة اسميةً كانت أوفعلية، وبين العَرَض والتخصيص، فتختص بالأنفعا لفظاً أو تقديرأ، وتكون النافية للجنس دَخَلَتْ عليها همزة الاستفهام، ولها أحكام تقدّم بعضها عند قوله «لا ريب فيه»<sup>(٤)</sup>، وتكون للتمييز فتجري مجرى «ليت» في بعض أحكامها. وأجاز بعضهم أن تكون جواباً بمعنى بلى، يقول القائل: لم يقم زيد، فتقول: ألا، بمعنى بلى قد قام، وهو غريب<sup>(٥)</sup>.

و «إنهم» «إن» واسمها، و «هم» تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم «إن» لأن الضمير المنفصل المرفوع يجوز أن يؤكد به جميع ضروب الضمير المتصل، وأن تكون فصلاً، وأن تكون مبتدأ و «المفسدون» خبره، وهما<sup>(٦)</sup> خبر لـ «إن»، وعلى القولين الأولين يكون «المفسدون» وحده خبراً لأن. وجيء في هذه الجملة بضروب من التأكيد، منها: الاستفتاح والتنبيه والتأكيد بأن وبالإتيان بالتأكيد أو الفصل بالضمير وبالتعريف في الخبر مبالغة في الرد عليهم فيما ادّعوه من قولهم: إنما نحن مصلحون، لأنهم أخرجوا الجواب جملة

(١) أي مصدرية.

(٢) انظر في أحكام ألا: المغني ٧٧، الرصف ٧٨.

(٣) في الأصل: «ما» وهو سهو.

(٤) الآية ٢ من البقرة.

(٥) انظر: رصف المباني ٧٩، فقد نص عليها وحكم على شذوذها.

(٦) أي: جملة هم المفسدون خبر لإنهم، وقوله: «هما» الأصل: «على» وهو سهو.

- البقرة -

اسمية مؤكدة بإنما، لِيَدُلُّوا بذلك على ثبوت الوصف لهم فرد الله عليهم بأبلغ وأكد مما ادَّعَوْه.

قوله تعالى: «ولكن لا يشعرون» الواو عاطفة لهذه الجملة على ما قبلها [١٦/ب] و«لكن» معناها الاستدراك، وهو معنى لا يفارقها، وتكون / عاطفة في المفردات، ولا تكون إلا بين ضدَّين أو نقيضين، وفي الخلافين خلاف، نحو: «ما قام زيدٌ لكن خرج بكر»، واستدلَّ بعضهم على ذلك بقول طرفة<sup>(١)</sup>:

١٩٠ - ولستُ بحلالٍ التلاعِ لبيتهِ ولكن متى يسترفِدِ القومُ أرْفِدِ

فقوله: «متى يسترفِدِ القومُ أرْفِدِ» ليس ضدًّا ولا نقيضاً لما قبله، ولكنه خلافه. قال بعضهم: وهذا لا دليل فيه على المُدَّعى، لأنَّ قوله: «لستُ بحلالٍ التلاعِ لبيته» كناية عن نفي البخلِ أي: لا أحلُّ التلاعَ لأجلِ البخلِ، وقوله: «متى يسترفِدِ القومُ أرْفِدِ» كناية عن الكرم، فكأنه قال: لست بخيلاً ولكن كريماً، فهي هنا واقعة بين ضدَّين. ولا تعملُ مخففةً خلافاً ليونس<sup>(٢)</sup>، ولها أحكام كثيرة.

ومعنى الاستدراك في هذه الآية يحتاج إلى فضل تأمل ونظر، وذلك أنهم لما نُهوا عن اتخاذِ مثل ما كانوا يتعاطونه من الإفساد فقابلوا ذلك بأنهم مصلحون في ذلك، وأخبر تعالى بأنهم هم المفسدون، كانوا حقيقين بأن يَعْلَمُوا أن ذلك كما أخبر تعالى وأنهم لا يَدْعُونَ أنهم مصلحون، فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتهم من عدم الشعور بذلك، ومثله قولك: «زيدٌ جاهلٌ ولكن لا يعلم»، وذلك أنه من حيث اتصف بالجهل، وصار الجهلُ وصفاً قائماً به كان ينبغي أن يَعْلَمَ بهذا الوصف من نفسه، لأن الإنسان ينبغي

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٢٨؛ وسيبويه ٤٤٢/١؛ والخزانة ٦٥٠/٣.

(٢) يونس بن حبيب، روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجرمي، توفي سنة ١٨٢ وله:

النوادر والأمثال. انظر: البلغة ٢٩٥؛ البغية ٣٦٥/٢.



- البقرة -

له أن يعلم ما اشتملت عليه نفسه من الصفات فاستدركت عليه أن هذا الوصف القائم به لا يعلمه مبالغاً في جهله.

ومفعول «يَشْعُرُونَ» محذوف: إمّا حذف اختصار، أي: لا يشعرون بأنهم مفسدون، وإمّا حذف اقتصار، وهو الأحسن، أي ليس لهم شعورُ البتة.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم: آمَنُوا﴾: الكلامُ عليها كالكلام على نظيرتها قبلها. وآمنوا فعل وفاعل والجملة في محل رفع لقيامها مقام الفاعل على ما تقدّم في «وَإِذَا قِيلَ لَهُم: لَا تُفْسِدُوا»<sup>(١)</sup>، والأقوال المتقدمة هناك تعودُ هنا فلا حاجة لذكرها.

والكاف في قوله «كَمَا آمَنَ النَّاسُ» في محل نصب. وأكثرُ المُعْرِبين يجعلون ذلك نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: آمنوا إيماناً كليمانِ الناس، وكذلك يقولون في: «سِرَّ عليه حثيثاً»، أي سيراً حثيثاً، وهذا ليس من مذهب سيويه<sup>(٢)</sup>، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكون منصوباً على الحال من المصدرِ المضمرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدم.

وإنما أحوَجُ سيويه إلى ذلك أن حذَفَ الموصوفِ وإقامة الصفةِ مقامه لا يجوز إلا في مواضعٍ محصورة<sup>(٣)</sup>، ليس هذا منها، وتلك المواضعُ أن تكون الصفةُ خاصةً بالموصوفِ، نحو: مررت بكاتب، أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائم، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً، أو صفةً لظرفٍ نحو: جلستُ قريباً منك، أو مستعملةً استعمالَ الأسماء، وهذا يُحَفَظُ ولا يقاس عليه، نحو: الأبطح والأبرق، وما عدا هذه المواضع لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوفِ، ألا ترى أن

(١) الآية ١١ من البقرة.

(٢) الكتاب ١١٦/١.

(٣) الكتاب ١١٦/١.

— البقرة —

سيبويه منع: «ألاماء ولوباردا»، وإن تقدّم ما يدل على الموصوف، وأجاز:  
ألاماء ولوبارداً لأنه نصب على الحال<sup>(١)</sup>.

و«ما» مصدرية في محل جر بالكاف، و«آمن الناس» صلتها<sup>(٢)</sup>. واعلم  
أن «ما» المصدرية توصّل بالماضي أو المضارع المتصرف، وقد شدّ وصلها  
بغير المتصرف في قوله<sup>(٣)</sup>:

١٩١ — بما لستما أهل الخيانة والقدر

وهل توصّل بالجمل الاسمية؟ خلاف، واستدل على جوازه، بقوله<sup>(٤)</sup>:

١٩٢ — واصل خليلك ما التواصل ممكن فلأنت أو هو عن قليل ذاهب

وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

١٩٣ — أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

١٩٤ — فإن الحمر من شر المطايا كما الحيات شر بني تميم

إلا أن ذلك يكثر فيها إذا أفهمت الزمان كقوله: «واصل خليلك».

---

(١) الذي منعه سيبويه وقوع الصفة مواقع الأسماء، فقال في ٦/١ «لوقلت: ألابارداً كان ضعيفاً ولم يكن في حسن ألاماء بارداً» وقال في ١١٦/١: «الصفة لا تقع مواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: «ألاماء ولوبارداً».

(٢) في الأصل: «صفتها» وهو سهو لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٦٧/١؛ والعيني ٤٢٢/١.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو في ديوانه ٨١/١؛ والهمع ٨١/١؛ والدرر ٥٤/١.

(٦) البيت لزياد الأعجم، وهو في أمالي الشجري ٢٣٥/٢؛ والأشموني ٢٣١/٢؛ وابن عقيل ٢٢١/٢.

— البقرة —

البيت. وأجاز الزمخشري<sup>(١)</sup> وأبو البقاء<sup>(٢)</sup> أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل، مثلها في قولك: ربما قام زيد. ولا ضرورة تدعو إلى هذا، لأن جعلها مصدرية مَبْقِي للكاف على ما عهَد لها من العمل بخلاف جعلها كافة. والألف واللام في «الناس» تحتل أن تكون جنسية أو عهدية. والهمزة في «أنؤمن» للإنكار أو الاستهزاء، ومحل «أنؤمن» النصب بـ «قالوا».

وقوله: «كما آمن السفهاء»: القول في الكاف و«ما» كالقول فيهما فيما تقدّم، والألف في السفهاء تحتل أن تكون للجنس أو للعهد، وأبعد مَنْ جعلها للغلبة كالعيوق<sup>(٣)</sup>، لأنه لم يَغْلِب هذا الوصف عليهم، بحيث إذا قيل السفهاء فُهِمَ منهم ناسٌ مخصوصون، كما يُفهم من العيوق / كوكب [١٧/١] مخصوص.

والسَّفَهَةُ: الخِفَّةُ، تقول: «ثوبٌ سفيه» أي خفيف النسيج. وقوله: ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون» كقوله فيما تقدّم: «ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون»<sup>(٤)</sup> فلا حاجة إلى إعادته. ومعنى الاستدراك كمعناه فيما تقدّم، إلا أنه قال هناك: «لا يشعرون»، لأن المثبت لهم هناك هو الإفساد، وهو ممَّا يُدْرِكُ بأدنى تأملٍ لأنه من المحسوسات التي لا تحتاج إلى فكرٍ كبير، فنَقَى عنهم ما يُدْرِكُ بالمشاعر وهي الحواسُّ مبالغَةً في تجهيلهم وهو أن الشعور الذي قد ثَبَتَ للبهائم منفيٌّ عنهم، والمُثَبَّتُ هنا هو السَّفَهَةُ والمُصَدَّرُ به هو الأمرُ بالإيمان وذلك ممَّا يَحْتَاجُ إلى إمعانٍ وفكرٍ ونظير تامٍ

(١) الكشف ١٨٢/١.

(٢) عبارة أبي البقاء في الاملاء ١٩/١: «الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف» ولعل نصه المقتبس من كتاب آخر أو نسخة أخرى من الاملاء.

(٣) نجم كبير قرب الثريا والدبران، زعموا أن نجم الدبران يطلب الثريا، ولكن هذا النجم يعوقه عن إدراكها.

(٤) الآية ١٢ من البقرة.

- البقرة -

يُفْضِي إِلَى الْإِيمَانِ وَالتَّصَدِيقِ، وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ الْمَأْمُورُ بِهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ، فَانْسَبَ ذَلِكَ نَفْيَ الْعِلْمِ عَنْهُمْ. وَوَجْهٌ ثَانٍ وَهُوَ أَنَّ السَّفَهَ هُوَ خِفَةُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلُ بِالْأُمُورِ، قَالَ السَّمَوِيُّ (١):

١٩٥ - نَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا فَنجْهَلُ الجَهْلَ مَعَ الْجَاهِلِ  
وَالْعِلْمَ نَقِيضُ الْجَهْلِ فَقَابِلُهُ بِقَوْلِهِ: لَا يَعْلَمُونَ، لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ  
جَهْلٌ بِهِ.

آ. (١٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾: «إِذَا» مَنْصُوبٌ بِقَالُوا الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ (٢)، وَ«لَقُوا» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهَا. وَأَصْلُ لَقُوا: لَقِيُوا بِوزن شَرَبُوا، فَاسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: لَامُ الْكَلِمَةِ وَوَاوُ الْجَمْعِ، وَلَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُ أَحَدِهِمَا، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْيَاءُ، وَقُلِبَتِ الْكَسْرَةُ الَّتِي عَلَى الْقَافِ ضَمَّةً لِتَجَانِسِ وَاوِ الضَّمِيرِ، فَوَزَنَ «لَقُوا»: فَعَوَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَطْرُودَةٌ (٣) نَحْوُ: نَخْشُوا وَحَيُّوا (٤).

وَقَدْ سُمِعَ فِي مُصَدَّرِ «لَقِيَ» أَرْبَعَةُ عَشَرَ وَزْنًا: لُقِيًا وَلُقِيَةً بِكسر الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، وَلِقَاءً وَلِقَاءَةً [وَلِقَاءَةً] (٥) بفتحها أَيْضًا مَعَ الْمَدِّ فِي الثَّلَاثَةِ، وَلَقَى وَلُقِيَ بفتح الْقَافِ وَضَمِّهَا، وَلُقِيًا بضم الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَلُقِيًا بِكسرهما وَالتَّشْدِيدِ، وَلُقِيًا بضم الْفَاءِ وَكسر الْعَيْنِ مَعَ التَّشْدِيدِ، وَلُقِيَانًا وَلُقِيَانًا بضم الْفَاءِ وَكسرهما، وَلُقِيَانَةً بِكسر الْفَاءِ خَاصَّةً، وَلِقَاءً.

(١) الْبَيْتُ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٦٨/١.

(٢) انْظُرْ: الْوَرَقَةُ ١٥ ب.

(٣) انْظُرْ: الْمَمْتَعُ ٥٢٩.

(٤) انْظُرْ: الصَّحَاحُ: حَبِي.

(٥) سَقَطَ سَهْوًا مِنَ الْأَصْلِ.

— البقرة —

و«الذين آمنوا» مفعولٌ به، و«قالوا» جوابٌ «إذا»، و«آمنّا» في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله تعالى: «وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا» تقدّم نظيره، والأكثرُ في «خلا» أن يتعدّى بالباء، وقد يتعدّى بإلى، وإنما تعدّى في هذه الآية بإلى لمعنى بديع<sup>(١)</sup>، وهو أنه إذا تعدّى بالباء احتمل معنيين أحدهما: الانفراء، والثاني: السخرية والاستهزاء، تقول: «خَلَوْتُ بِهِ» أي سَخِرْتُ منه، وإذا تعدّى بإلى كان نصّاً في الانفراء فقط، أو تقول: ضُمّن خلا معنى صَرَف فتعدّى بإلى، والمعنى: صَرَفُوا خَلَاهُمْ إلى شياطينهم، أو تَضَمَّن معنى ذهبوا وانصرفوا فيكون كقول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

١٩٦ — أَلَمْ تَرَانِي قَالِباً مِجْنِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي

أي: صرفه بالقتل، وقيل: هي هنا بمعنى مع، كقوله: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»<sup>(٣)</sup>. وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأمّا البصريون فلا يجيزون التَجَوُّزَ في الحروف لضعفها. وقيل: المعنى وإذا خَلَوْا من المؤمنين إلى شياطينهم، فد «إلى» على بابها، قلت: وتقديرُ «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» لا يجعلها على بابها إلا بالتضمين المتقدم.

والأصل في خَلَوْا: خَلَوْوا، فَقَلِبَتِ الواوُ الأولى التي هي لامُ الكلمة ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فَبَقِيََتْ ساكنةً، وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةً، فالتقى ساكنان، فحذِفَ أوْلُهُما وهو الألفُ، وَبَقِيََتْ الفَتْحَةُ دالَّةً عليها.

(١) انظر: البحر ٦٨/١.

(٢) ديوانه ٨٨١؛ المحتسب ٥٢/١؛ الخصائص ٣١٠/٢؛ الأشموني ٩٥/٢.

(٣) الآية ٢ من النساء.

و«شَاطِطِينَهُمْ» جمعُ شيطان جمع تكسير، وقد تقدّم القول في اشتقاقه<sup>(١)</sup> فوزن شياطين: إمّا فعاليل أو فعالين على حَسَبِ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي الاستعاذة. والفصيح في «شياطين» وبابه أن يُعَرَّبَ بالحركاتِ لأنه جمعُ تكسير، وفيه لُغِيَّةٌ رديئةٌ، وهي إجراؤه لإجراء الجمعِ المذكورِ السالم، سَمِعَ منهم: «لِفَلَانٍ بستانٌ حوله بساتون»، وقُرِئ شاذًّا: «وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى: «قَالُوا: إِنَّا مَعَكُمْ» إِنَّ واسمُها و«مَعَكُمْ» خبرُها، والأصل في إنا: إِنَّا، كقوله تعالى: «إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا»<sup>(٣)</sup>، وإنما حُذِفَتْ إحدى نونِي «إِن» لَمَّا اتصَلَت بنونِ نا، تخفيفاً، وقال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>: «حُذِفَتِ النُّونُ الْوَسْطَى عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ كَمَا حُذِفَتْ فِي «إِن» إِذَا خُفِّفَتْ.

و«مع» ظرفٌ والضميرُ بعده في محلِّ خفضٍ بإضافته إليه وهو الخبرُ كما تقدّم، فيتعلّقُ بمحذوف، وهو ظرفُ مكانٍ، وفهْمُ الظرفيةِ منه قَلْبٌ. قالوا: لأنه يَدُلُّ عَلَى الصَّحْبَةِ، وَمِنْ لَازِمِ الصَّحْبَةِ / الظرفيةِ، وأما كونه ظرفَ مكانٍ فلا أنه مُخْبِرٌ به عن الجثثِ نحو: «زَيْدٌ مَعَكَ»، ولو كان ظرفَ زمانٍ لم يَجُزْ فِيهِ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>. واعْلَمْ أَنَّ «مع»<sup>(٦)</sup> لا يجوزُ تسكينُ عَيْنِها إِلَّا فِي شِعْرِ كَقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>:

١٩٧ — وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

(١) انظر: الورقة ٢ ب.

(٢) الآية ٢١٠ الشعراء، قراءة الحسن وابن السميع والأعمش. انظر: فتح القدير ١١٩/٤.

(٣) الآية ١٩٣ من آل عمران.

(٤) الإملاء ٢٠/١.

(٥) إلا إذا أفاد كقولهم: الليلة الهلال، الرطب شهري ربيع. انظر: ابن عقيل ١٨٥/١.

(٦) انظر في أحكام مع: المغني ٣٧٠؛ الرصف ٣٢٨.

(٧) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٠٦؛ ونسبه سيويه ٤٥/٢ إلى الراعي؛ وهو في أمالي الشجري ٢٤٥/١؛ وابن يعيش ١٢٨/٢؛ والمعني ٤٣٢/٣؛ والأشمونى ٢٥٦/٢.

- البقرة -

وهي حينئذٍ على ظرفيتها خلافاً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا حينئذٍ حرفٌ جرٌّ، وإن كان النحاس<sup>(١)</sup> ادَّعى الإجماع في ذلك، وهي من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تُقَطَّعُ لفظاً فتنصب حالاً غالباً، تقول: جاء الزيدان معاً أي مصطحبين، وقد تقع خبراً، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

١٩٨ - حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبَاكُمَا مَعَا

فَشَعْبَاكُمَا مَبْتَدَأٌ، و«معاً» خبره، على أنه يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفاً، و«معاً» حالاً. واختلفوا في «مع» حالٌ قَطْعُهَا عَنِ الْإِضَافَةِ: هل هي من باب المقصور نحو: عصا ورحا، أو المنقوص نحو: يد ودم؟ قولان، الأول قولُ يونسَ والأخفش، والثاني قولُ الخليل وسيبويه، وتظهر فائدة ذلك إذا سَمَّيْنَا بِهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ تَقُولُ: جَاءَنِي مَعَا وَرَأَيْتُ مَعَا وَمَرَرْتُ بِمَعَا، وَعَلَى الثَّانِي: جَاءَنِي مَعُ وَرَأَيْتُ مَعَا وَمَرَرْتُ بِمَعٍ كَيْدٌ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: «وَشَعْبَاكُمَا مَعَا» لِأَنَّ مَعَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظرفِ النَّائِبِ عَنِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» وَفِيهَا كَلَامٌ أَطْوَلُ مِنْ هَذَا، تَرَكْتُهُ إِثَاراً لِلِاخْتِصَارِ.

قوله: «إنما نحن مستهزئون» كقوله: «إنما نحن مُصْلِحُونَ»<sup>(٣)</sup>، وهذه الجملة الظاهر أنها لا محل لها من الإعراب لاستئنافها إذ هي جوابُ لرؤسائهم، كأنهم لما قالوا لهم: «إنَّا معكم» توجَّهَ عَلَيْهِمْ سُؤَالٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ فَمَا بِالْكُمْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ تَظَاهِرُونَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَقِيلَ: مَحَلُّهَا النَّصَبُ، لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّا مَعَكُمْ». وَقِيَاسُ تَخْفِيفِ هَمْزَةِ «مُسْتَهْزِئُونَ» وَنَحْوِهِ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَرْفِ الَّذِي

(١) عبارته في إعراب القرآن ١٤٠/١ «ومن أسكن العين جعل مع حرفاً ولم يذكر الإجماع.

(٢) البيت للصمة بن عبدالله، وهو في الحماسة ٣/٢؛ وأما القالي ١٩٠/١؛ والعيني ٤٣١/٣. والشعب: الحَيَّ.

(٣) الآية ١١ من البقرة.

— البقرة —

منه حركتها وهو الواو، وهو رأي سيبويه<sup>(١)</sup>، ومذهب الأخفش<sup>(٢)</sup> قلبها ياء محضة. وقد وقف حمزة على «مستهزئون» و«فمالتون»<sup>(٣)</sup> ونحوهما بحذف صورة الهمزة إتباعاً لرسم المصحف<sup>(٤)</sup>.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾: «اللَّهُ» رفع بالابتداء و«يَسْتَهْزِئُ» جملة فعلية في محل خبره، و«بِهِمْ» متعلق به، ولا محل لهذه الجملة لاستئنافها، و«يَمُدُّهُمْ» في محل رفع أيضاً لعطفه على الخبر وهو يستهزئ، و«يَعْمَهُونَ» في محل الحال من المفعول في «يَمُدُّهُمْ» أو من الضمير في «طغيانهم» وجاءت الحال من المضاف إليه لأن المضاف مصدر. و«في طغيانهم» يحتل أن يتعلّق بِمُدُّهُمْ أو يَعْمَهُونَ، وقُدِّمَ عليه، إلا إذا جُعِلَ «يَعْمَهُونَ» حالاً من الضمير في «طغيانهم» فلا يتعلّق به حيثل لفساد المعنى.

وقد منع أبو البقاء<sup>(٥)</sup> أن يكون «في طغيانهم» و«يَعْمَهُونَ» حالين من الضمير في «يَمُدُّهُمْ»، مُعلّلاً ذلك بأنّ العامل الواحد لا يعمل في حالين، وهذا على رأي مَنْ منع من ذلك، وأمّا مَنْ يُجيزُ تعدّد الحال مع عدم تعدّد صاحبها فيجيز ذلك؛ إلاّ أنّه في هذه الآية ينبغي أن يَمْنَعَ ذلك لا لِمَا ذكره أبو البقاء، بل لأنّ المعنى يابى جعل هذا الجارّ والمجرور حالاً، إذ المعنى مُنْصَبٌّ على أنه متعلّق بأحد الفعلين، أعني يَمُدُّهُمْ أو يَعْمَهُونَ، لا بمحذوفٍ على أنه حال.

(١) الكتاب ١٦٣/٢ — ١٦٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٤/١.

(٣) الآية ٦٦ من الصفات: فمالتون منها البطون.

(٤) انظر: انظر: السبعة ١٤٢، والبحر ٦٩/١. وقال ابن مجاهد: «بغير همز، وكأنه يريد الهمز يشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل ولا يُضَبُّ إِلَّا بِالْفَتْحِ».

(٥) الإملاء ٢٠/١.



— البقرة —

والمشهورُ فتحُ الياءِ من «يَمْدُهُم»، وقرئ شاذاً<sup>(١)</sup> بِضَمِّهَا، فقيل: الثلاثي والرباعي بمعنى واحدٍ، تقول: مَدَّةٌ وأَمَدُهُ بكذا، وقيل: مَدَّهُ إذا زاده من جنسه، وأَمَدَّهُ إذا زاده من غير جنسه، وقيل: مَدَّهُ في الشرِّ، كقوله تعالى: «وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا»<sup>(٢)</sup>، وَأَمَدَّهُ في الخير، كقوله: «وَيَمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ»<sup>(٣)</sup>، «وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهِةٍ وَلَحْمٍ»<sup>(٤)</sup>، «أَنْ يَمْدُكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ»<sup>(٥)</sup>، إلا أنه يُعَكَّرُ على هذين الفرقين أنه قرئ: «وَإِخْوَانُهُمْ يَمْدُونُهُمْ فِي الْغَيِّ»<sup>(٦)</sup> باللغتين، ويمكن أن يُجَابَ عنه بما ذكره الفارسي في توجيه ضَمِّ الياءِ أنه بمنزلة قوله تعالى: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ»<sup>(٧)</sup> «فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى»<sup>(٨)</sup>، يعني أبو علي — رحمه الله تعالى — بذلك أنه على سبيل التهكم.

وقال الزمخشري<sup>(٩)</sup>: «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّهُ مِنَ الْمَدِّ دُونَ الْمَدِّ فِي الْعُمَرِ وَالْإِمْلَاءِ وَالْإِمهَالِ؟ قلت: كفاك دليلاً على ذلك قراءةُ ابنِ كثيرٍ وابنِ محيصن<sup>(١٠)</sup>: «وَيَمْدُهُمْ» وقراءةُ نافعٍ: «وَإِخْوَانُهُمْ يَمْدُونُهُمْ» على أَنَّ الَّذِي بِمَعْنَى أَمَهْلِهِ إِنَّمَا هُوَ «مَدُّ لَهُ» بِاللَّامِ كَأَمَلَى لَهُ».

---

(١) نسبها الزمخشري ١٨٨/١ إلى ابن كثير وابن محيصن. وانظر: الشواذ ٢.

(٢) الآية ٧٩ من مريم.

(٣) الآية ١٢ من نوح.

(٤) الآية ٢٢ من الطور.

(٥) الآية ١٢٤ من آل عمران.

(٦) الآية ٢٠٣ من الأعراف. وقراءة نافع بضم الياء. انظر: الكشف ١/٤٨٧؛ والكشاف ١٨٨/١.

(٧) الآية ٢١ من آل عمران.

(٨) الآية ١٠ من الليل.

(٩) الكشف ١/١٨٨.

(١٠) محمد بن عبد الرحمن، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، قرأ على ابن مجاهد، له اختيار في القراءة، توفي سنة ١٢٣. انظر: طبقات القراء ٢/١٦٧؛ مراتب النحويين ٢٥.

والاستهزاء لغة: السُّخْرِيَّةُ واللَّعِبُ، يقال: هَزَيْءٌ به، واستَهْزَأَ قال<sup>(١)</sup>:

١٩٩ - قَدْ هَزَيْتَ مِنِّي أُمَّ طَيْسَلَةَ      قَالَتْ: أَرَاهُ مُعْدِمًا لَا أَمَالَ لَهْ

وقيل: أصله الانتقام، وأنشد<sup>(٢)</sup>:

٢٠٠ - قَدْ اسْتَهْزَوْا مِنَّا بِالْفِي مَذْجِجٍ      سَرَاتُهُمْ وَسَطُ الصَّحَاحِ جُثْمٍ

فعلى هذا القول الثاني نسبة الاستهزاء إليه تعالى على ظاهرهما، وأما على القول الأول فلا بُدَّ من تأويل ذلك. فقيل: المعنى يُجَازِيهِمْ عَلَى [١٨/أ] استهزائهم، فَسَمِيَ الْعُقُوبَةُ بِاسْمِ الذَّنْبِ / ليزدوج الكلام، ومنه: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»<sup>(٣)</sup>، «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>. وقال عمرو ابن كلثوم<sup>(٥)</sup>:

٢٠١ - أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا      فَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

وأصل المَدَدِ: الزيادة. والطغيان: مصدر طَغَى يَطْغَى طُغْيَانًا وَطُغْيَانًا بِكسر الطاء وضمِّها، ولَا تُطْغَى قِيلَ: يَاءٌ وَقِيلَ: وَاوٌ، يقال: طَغَيْتُ وَطُغَوْتُ، وأصل المادة مجاوزة الحد ومنه: طَغَى الْمَاءُ. والعَمَّةُ: التردُّد والتحيُّر، وهو قريب من الْعَمَى، إلا أن بينهما عمومًا وخصوصًا، لأن الْعَمَى يُطْلَقُ عَلَى ذَهَابِ ضَوْءِ الْعَيْنِ وَعَلَى الْخَطَا فِي الرَّأْيِ، وَالْعَمَّةُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْخَطَا فِي الرَّأْيِ، يقال: عِمَّةٌ يَعَمُّهُ عَمَّهَا وَعَمَّهَانَا فَهُوَ عِمَّةٌ وَعَامَّةٌ.

(١) البيت لصخر الغي الهلالي، وهو في أسالي القالي ٢/٢٨٤؛ والقرطبي ١/٢٠٧.

(٢) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٢٠٧. سِراة القوم: شريفهم، والصَّحَاح: صحصح وهو الأرض ليس بها شيء، والجاثم: اللازم مكانه لا يبرح.

(٣) الآية ٤٠ من الشورى.

(٤) الآية ١٩٤ من البقرة.

(٥) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٢٤.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾: «أولئك» رفع بالابتداء والذين وصلته خبره، وقوله تعالى: «فَمَا رَبَّحَتْ تجارتُهُمْ» هذه الجملة عطف على الجملة الواقعة صلة، وهي «اشْتَرَوُا» وزعم بعضهم أنها خبر المبتدأ، وأن الفاء دَخَلَتْ في الخبر لما تَضَمَّنَه الموصول من معنى الشرط<sup>(١)</sup>، وجعل ذلك نظير قوله: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ»<sup>(٢)</sup> ثم قال: «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ» وهذا وهم، لأن الذين اشترؤا ليس مبتدأ حتى يُدْعَى دخول الفاء في خبره، بل هو خبر عن «أولئك» كما تقدّم. فإن قيل: يكون الموصول مبتدأ ثانياً فتكون الفاء دَخَلَتْ في خبره فالجواب أنه يلزم من ذلك عدم الربط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً عنه، وأيضاً فإن الصلة ماضية معنى. فإن قيل: يكون «الذين» بدلاً من «أولئك» فالجواب أنه يصير الموصول مخصوصاً لإبداله من مخصوص، والصلة أيضاً ماضية. فإن قيل: يكون «الذين» صفة لأولئك ويصير نظير قولك: «الرجل الذي يأتيني فله درهم» فالجواب: أنه مردود بما ردّ به السؤال الثاني، وبأنه لا يجوز أن يكون وصفاً له لأنه أعرف منه فبان فساد هذا القول.

والمشهور ضمّ واو «اشترؤا» للقاء الساكنين، وإنما ضُمَّت تشبيهاً بتاء الفاعل. وقيل: للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو: لو استطعنا. وقيل: لأن الضمة هنا أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو. وقيل حُرِّكَت بحركة الياء المحذوفة، فإن الأصل اشْتَرَيُوا كما سيأتي. وقيل: هي للجمع فهي مثل: نحن. وقرئ بكسرهما<sup>(٣)</sup> على أصل التقاء الساكنين، وبفتحها: لأنه أخف. وأجاز الكسائي همزها تشبيهاً لها بأدور وأثوب وهو ضعيف، لأن

(١) انظر مناقشة أبي حيان لهذا الرأي: البحر ٧٢/١.

(٢) الآية ٢٧٤ من البقرة.

(٣) قرأ ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بالكسر، وقرأ قعنب أبو السّمّال العدوي بالفتح.

انظر: البحر ٧١/١؛ وابن عطية ١٧٦/١؛ القرطبي ٢١٠/١.

— البقرة —

ضُمَّهَا غَيْرُ لَازِمٍ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(١)</sup>: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَلِسُهَا، فَيَحْذِفُهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَن قَبْلَهَا فَتْحَةٌ وَالْفَتْحَةُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا».

وَأَصْلُ اشْتَرَوْا: اشْتَرَيُوا، فَتَحُرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقَلْبَتِ الْفَاءُ، ثُمَّ حُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَبَقِيََتِ الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا، وَقِيلَ: بَلْ حُذِفَتْ الضَّمَّةُ مِنَ الْيَاءِ فَسَكَنْتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِالْتِقَائِهِمَا. فَإِنْ قِيلَ: فَوَاوُ الْجَمْعِ قَدْ حُرَّكَتْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ السَّاكِنُ الْمَحْذُوفُ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةُ عَارِضَةٌ، فَهُوَ فِي حَكْمِ السَّاكِنِ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ إِلَّا فِي تَضَرُّعٍ شَعْرٍ، أَنْشَدَ الْكَسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>:

٢٠٢ — يَا صَبَاحَ لَمْ تَنَامِ الْعَشِيًّا

فَاعَادَ الْأَلْفَ لَمَّا حُرَّكَتِ الْمِيمُ حَرَكَةً عَارِضَةً.

و«الضَّلَالَةُ» مَفْعُولُهُ، وَ«بِالْهَدْيِ» مَتَعَلِّقٌ بِ«اشْتَرَوْا»، وَالْبَاءُ هُنَا لِلْعَوَضِ وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَتْرُوكِ أَبَدًا. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ»<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْآخِرَةَ هِيَ الْمَأْخُودَةُ لَا الْمَتْرُوكَةُ<sup>(٤)</sup>، فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٥)</sup> — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُشْتَرِينَ الْمُبْطِثُونَ وَعِظُوا بِأَنْ يُغَيِّرُوا مَا بِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ وَيُخْلِصُوا الْإِيمَانَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَيَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ الْجِهَادِ، فَحِينَئِذٍ إِنَّمَا دَخَلَتِ الْبَاءُ عَلَى الْمَتْرُوكِ.

(١) الإملاء ٢٠/١.

(٢) لم أقف عليه، وهو من المديد بعد إشباع الحاء.

(٣) الآية ٧٤ من سورة النساء.

(٤) أي لأن ظاهر الآية الثناء عليهم، فكيف تَدْخُلُ الْبَاءُ عَلَى الْآخِرَةِ مَعَ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَتْرُوكِ.

(٥) الكشف ٥٤٢/١.

— البقرة —

والشراء هنا مجازٌ عن الاستبدالِ بمعنى أنهم لما تركوا الهدى، وآثروا الضلالة، جُعِلوا بمنزلة المشتريين لها بالهدى، ثم رُشِحَ هذا المجازُ بقوله تعالى: «فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ» فَأَسْنَدَ الرِّبْحَ إِلَى التِّجَارَةِ، والمعنى: فما ربحوا في تجارتهم، ونظيرُ هذا الترشيحِ قولُ الآخر<sup>(١)</sup>:

٢٠٣ — بَكَى الْخَزْءُ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِفِ

لَمَّا أَسْنَدَ الْبُكَاءَ إِلَى الْخَزْءِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الرَّجُلِ — وَهُوَ رَوْحٌ — وَإِنْكَارِهِ لَجِلْدِهِ مَجَازًا رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: «وَعَجَّتْ الْمَطَارِفُ مِنْ جُذَامٍ» أَيِ: اسْتَفْثَاتِ الثِّيابِ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، وَقَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup>:

٢٠٤ — وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنُ دَايَةٍ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي

لَمَّا جَعَلَ النَّسْرَ عِبَارَةً عَنِ الشَّيْبِ، وَابْنَ دَايَةٍ وَهُوَ الْغَرَابُ عِبَارَةً / عَنْ [١٨/ب] الشَّبابِ مَجَازًا رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: «وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ»، وَقَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٣)</sup>:

٢٠٥ — فَمَا أُمُّ السَّرْدَيْنِ وَإِنْ أَدَلَّتْ بِعَالِمَةٍ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ  
إِذَا الشَّيْطَانُ قَصَّعَ فِي قَفَاهَا تَنْقُفُاهُ بِالْحَبْلِ التُّؤَامِ

لَمَّا قَالَ: «قَصَّعَ فِي قَفَاهَا» أَيِ دَخَلَ مِنَ الْقَاصِعَاءِ — وَهِيَ جُحْرٌ مِنْ جُحْرَةٍ

---

(١) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير، وهو في الكتاب ٢٥/٢؛ والسمط ١٨٠؛ والمقتضب ٣٦٤/٣؛ والأغاني ٢٢٩/٩؛ والبحر ٧٢/١. والمطارف: ج مُطْرَفٌ وهو ثوب معلم الطرف، وَرَوْحٌ هُوَ رَوْحُ بْنُ زَنْبَاعٍ. وجذام: قبيلة.

(٢) البيت لابن المعتز، وهو في ديوانه ٤٣/٢؛ وشواهد الكشاف ٣٩٤/٤. والنسر هنا: الشيب، وابن داية: الغراب ويعني به الشباب، والوكران هنا: الرأس واللحية.

(٣) لم أهتمد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٥١٣/٤. قَصَّعَ: دخل، والأصل: قصع اليربوع: إذا اتخذ جحره القاصعاء، والناقعاء: جحر آخر لليربوع، التؤام: المُحْكَمُ المثني. يقول: إذا أساءت الخلق استخرجناه بالحبل، واجتهدنا في إمطة ما يسوء من خلقها.

— البقرة —

الْيَرْبُوع — رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: «تَنَقَّفَنَاهُ» أَي: أَخْرَجْنَاهُ مِنَ النَّافِقَاءِ، وَهِيَ أَيْضاً مِنْ جُحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.

قوله تعالى: «وَمَا كَانُوا مَهْتَدِينَ» هذه الجملة معطوفة على قوله: «فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ»، وَالرَّبْحُ: الزِّيَادَةُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ، وَالْمَهْتَدِي: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اهْتَدَى، وَافْتَعَلَ هُنَا لِلْمِطَاوَعَةِ، وَلَا يَكُونُ افْتَعَلَ لِلْمِطَاوَعَةِ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ مُتَعَدٍ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ يَجِيءُ مِنَ الْإِلَازِمِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

٢٠٦ — حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سُهَيْلٌ فِي السَّخَرِ كَشَعْلَةِ الْقَاسِ تَرْمِي بِالشَّرَرِ  
قال: «فَاشْتَالَ افْتَعَلَ لِمِطَاوَعَةِ «شَال» وَهُوَ لِازِمٌ»، وَهَذَا وَهَمٌّ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ، لِأَنَّهُ افْتَعَلَ هُنَا لَيْسَ لِلْمِطَاوَعَةِ، بَلْ بِمَعْنَى فَعَلَ الْمَجْرَدِ.

آ. (١٧) قوله تعالى: «مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً»: «مَثَلُهُمْ» مَبْتَدَأٌ وَ«كَمَثَلِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرُهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ عَلَى قَاعِدَةِ الْبَابِ، وَلَا مَبَالَاةَ بِخِلَافٍ مَنْ يَقُولُ<sup>(٣)</sup>: إِنْ كَافَ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَالتَّقْدِيرُ مَثَلُهُمْ مُسْتَقَرٌّ كَمَثَلِ وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup> وَابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٥)</sup> أَنَّ تَكُونَ الْكَافِ اسْمًا هِيَ الْخَبَرُ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>:

(١) انظر: البحر المحيط ٦٣/١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في النصف ٧٥/١، والممتع ١٩٣؛ والبحر ٦٣/١. واشتال:

ارتفع، وسهيل: نجم، والقاس: طالب القيس.

(٣) وهو ابن عصفور. انظر: شرح الجمل ٤٨٢/١.

(٤) الإملاء ٢٠/١.

(٥) التفسير ١٧٨/١.

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦٣؛ والخصائص ٣٦٨/٢؛ وسر الصناعة ٢٨٣/١؛

وأما الشجري ٢٢٩/٢؛ واللسان: دنا، وابن يعيش ٤٣/٨؛ والخزانة ١٣٢/٤؛

والدرر ٢٩/٢. يقول: لَا يَنْتَهِي الظَّالِمُ عَنْ ظُلْمِهِ إِلَّا الطَّعْنُ الَّذِي تَغِيبُ فِيهِ الْقَتْلُ.

— البقرة —

٢٠٧ — أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفُتْلُ

وهذا مذهب الأخفش: يُجيز أن تكون الكاف اسماً مطلقاً. وأمّا مذهب سيويه<sup>(١)</sup> فلا يُجيز ذلك إلا في شعر، وأمّا نظيره بالبيتِ فليس كما قال، لأنّا في البيت نضطرُّ إلى جعلها اسماً لكونها فاعلةً، بخلاف الآية. والذي ينبغي أن يقال: إنَّ كافَ التشبيه لها ثلاثة أحوال: حالٌ يتعيّن فيها أن تكون اسماً، وهي ما إذا كانت فاعلةً أو مجرورةً بحرفٍ أو إضافةٍ. مثالُ الفاعل: «أنتهون ولن ينهى» البيت، ومثالُ جرّها بحرفٍ قولُ امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

٢٠٨ — وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي وَقَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

٢٠٩ — وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِي إِذَا جَرَّتِ الرِّيحُ لَهَا وَثَابَا وَمِثَالُ جَرِّهَا بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

٢١٠ — فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ .....

وحالٌ يتعيّن أن تكون فيها حرفاً، وهي: الواقعةُ صلةً، نحو: جاء الذي كزيد، لأنَّ جعلها اسماً يستلزمُ حذفَ عائِدٍ مبتدأٍ من غير طولِ الصلةِ،

(١) الكتاب ٢٠٣/١.

(٢) ديوانه ١٧٦؛ أمالي الشجري ٢٩٩/٢. وابن الماء هنا طائر شَبَّه به الفرس.

(٣) البيت لابن غادية السلمي، وهو في اللسان: ثوب، والمقرب ١٩٦/١. ووزعتُ: كَفَفْتُ، والهرَاوَةُ: العصا التي شَبَّه الحصان بها، وأعْوَجِي: منسوب إلى أعوج وهو فحل.

(٤) البيت لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، أو حميد الأرقط، وقبلة:

وَلَعَبَسَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٢٠٣/١؛ والخزانة ٢٧٠/٤؛ والدرر ١٣٣/١. والعصف: ورق

الزروع الذي يبقى بعد الحصاد، والأبَابِيل: الجماعات.

وهو ممتنع عند البصريين، وحال يجوز فيها الأمران وهي ما عدا ذلك نحو: زيد كعمرو. وأبعد مَنْ زعم أنها زائدة في الآية الكريمة<sup>(١)</sup>، أي: مثْلهم مثل الذي، ونظره بقوله: «فَصَيِّرُوا مثل كعصف» كأنه جعل المِثْل والمَثْل بمعنى واحد، والوجه أَنَّ المَثْل هنا بمعنى القصة، والتقدير: صفتهم وقصتهم كقصة المستوفد فليست زائدة على هذا التأويل، ولكن المَثْل بالفتح في الأصل بمعنى مِثْل ومثيل نحو: شَبَّهَ وشَبَّهَ وشَبَّيْه. وقيل: بل هي في الأصل الصفة، وأما المَثْل في قوله: «ضَرَبَ مَثَلًا» فهو القول السائر الذي فيه غرابة من بعض الوجوه ولذلك حُوِّظَ على لفظه فلم يُغَيَّر، فيقال لكل مَنْ قَرُطَ في أمرٍ غَيْرٍ تَدَارُكُهُ: «الصَيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ»<sup>(٢)</sup>، سواء أكان المخاطب به مفرداً أم مثنىً أم مجموعاً أم مذكراً أم مؤنثاً، ليدلَّ بذلك على قصدٍ عليه.

و «الذي» في محلِّ خَفَضٍ بالإضافة، وهو موصولٌ للمفرد المذكر، ولكن المراد به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوِيَ معناه في قوله: «ذَهَبَ اللَّهْ بنورهم وتركهم» فأعاد الضمير عليه جمعاً، والأولى أن يقال إن «الذي» وقع وصفاً لشيء يُفْهَمُ الجمع، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالة عليه، والتقدير: مثْلهم كمَثَلِ الفريق الذي استوقد أو الجمع الذي استوقد، ويكون قد رُوِيَ الوصف مرةً، فعاد الضمير عليه مفرداً في قوله: «استوقد» و«حوَّله»، والموصوفُ أخرى فعاد الضمير عليه مجموعاً في قوله: «بنورهم، وتركهم».

ووهيم أبو البقاء<sup>(٣)</sup> فَجَعَلَ هذه الآية من باب ما حُذِفَتْ منه النون

(١) انظر: مناقشة أبي حيان لهذا الزعم في البحر ٧٦/١.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢٧٤/١.

(٣) الإملاء ٢٠/١.



- البقرة -

تخفيفاً، وأن الأصل: الذين، ثم خُفِّفَ بالحذف، وكأنه جَعَلَهُ مثل قوله تعالى في الآية الأخرى: «وُخِضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا»<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٢١١ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

والأصل: كالَّذِينَ خَاضُوا، وَإِنَّ الَّذِينَ حَانَتْ. وهذا وَهُمْ فاحش، لأنه لو كان من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ لَوَجَبَ مطابقة الضمير جمعاً كما في قوله: «كالذي خاضوا» و«دماؤُهُمْ»، فلما قال تعالى: «استوقد» بلفظ الإفراد تعيَّن أحد الأمرين المتقدمين: إمَّا جَعَلَهُ من باب وقوع المفرد موقع الجمع لأن المراد به الجنس، أو أنه من باب ما وقع فيه صفة لموصوف يُقِيمُ الجَمْعَ.

وقال الزمخشري<sup>(٣)</sup> ما معناه: إِنَّ هذه الآية مثل قوله تعالى: «كالذي خاضوا»/، واعتلَّ لتسويغ ذلك بآمرين: أحدهما أَنَّ «الذي» لَمَّا كَانَ وَصْلَةً [١٩/أ] لوصف المعارفِ نَاسَبَ حَذْفَ بعضِهِ لاستطالته، قال: «ولذلك نَهَكُوهُ بِالْحَذْفِ، فَحَذَفُوا يَاءَهُ ثُمَّ كَسَرَتْهُ ثُمَّ اقْتَصَرُوا مِنْهُ عَلَى اللَّامِ فِي أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ». والأمر الثاني: أَنَّ جَمْعَهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ جَمْعٍ غَيْرِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَامَةٌ لزيادةِ الدلالة، أَلَا تَرَى أَنَّ سَائِرَ الْمُوصُولَاتِ لَفْظُ الْجَمْعِ وَالْمَفْرَدِ فِيهِنَّ سَوَاءٌ. وهذا القولُ فِيهِ نَظَرٌ<sup>(٤)</sup> مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَوْلَهُ ظَاهِرٌ فِي جَعْلِ هذه الآية من باب حَذْفِ نون «الذين»، وفيه ما تقدَّم من أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَطَابَقَ الضَّمِيرُ جَمْعاً كَمَا فِي الآية الأخرى التي نَظَرُ بِهَا. والوجهُ الثاني: أَنَّهُ اعْتَقَدَ كَوْنَ أَلِ الْمُوصُولَةِ بَقِيَّةَ «الذي»، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ أَلِ الْمُوصُولَةِ اسْمٌ مُوصُولٌ مُسْتَقِلٌّ، أَي: غَيْرٌ مَأْخُوذٌ مِنْ شَيْءٍ، عَلَى أَنَّ الرَّاجِحَ

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ٧٦.

(٣) الكشف ١٩٦/١.

(٤) انظر مناقشة أبي حيان للزمخشري: البحر ٧٧/١.

من جهة الدليل كَوْنُ أَلِ الموصولة حرفاً لا اسماً كما سيأتي . وليس لمرجح أن يرجح قول الزمخشري بأنهم قالوا: إِنَّ الميمَ في قولهم: «مُ اللهُ» بقية أيمن، فإذا انتهكوا أيمن بالحذف حتى صار على حرفٍ واحد فأولَى أن يقال بذلك فيما بقي على حرفين، لأن<sup>(١)</sup> أَل زائدة على ماهية «الذي» فيكونون قد حَذَفُوا جميعَ الاسم، وتركوا ذلك الزائدَ عليه بخلاف ميم أيمن، وأيضاً فإنَّ القول بأن الميمَ بقيةُ أيمن قولٌ ضعيف مردودٌ بإباه قول الجمهور.

وفي «الذي» لغات<sup>(٢)</sup>: أشهرها ثبوتُ الياء ساكنةً . وقد تُشَدَّدُ مكسورةً مطلقاً، أو جاريةً بوجه الإعراب، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٢١٢ — وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِلَّذِي  
يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَضْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَلِلْقَصِيِّ  
فهذا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا وَأَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا، وقد تُحذف<sup>(٤)</sup> ساكنًا ما قبلها، كقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

٢١٣ — فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَكْثَرَ بِهَجَةً مِنْ اللَّذِّ بِهِ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرٌ  
أو مكسوراً، كقوله<sup>(٦)</sup>:

٢١٤ — وَاللَّذِّ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا

(١) هنا يبدأ بيان الفرق بين أَلِ ومُ اللهُ بعد أن عَرَضَ ما قد يكون ظاهره مع الزمخشري .

(٢) انظر في لغات الذي: الأزهية ٣٠١؛ وأما الشجري ٣٠٤/٢؛ ورصف المباني ٧٦ .

(٣) لم أهتم إلى قائلهما، وهما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢؛ والإنصاف ٦٧٥؛ ورصف المباني ٧٦، واللسان: لذا؛ والخزانة ٤٩٧/٢؛ والدرر ٥٥/٢ . والقصي: البعيد .

(٤) أي ياء الذي .

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في الإنصاف ٦٧١؛ والدرر ٥٦/١ . والعامر: المقيم في الدار .

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٣٠٥/٢؛ والإنصاف ٦٧٦؛ والخزانة ٤٩٨/٢؛ والجمع ٨٢/١؛ والدرر ٥٦/١ . والمشمخِر: المرتفع .

- البقرة -

ومثل هذه اللغات في «التي» أيضاً، قال بعضهم: «وقولهم هذه لغات ليس جيداً لأن هذه لم تَرِدْ إلا ضرورة، فلا ينبغي أن تُسمَّى لغات».

واستوقدَ استَفْعَلَ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: استجاب بمعنى أجاب، وهوراي الأخفش<sup>(١)</sup>، وعليه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٢١٥ - وداعٍ دعا يامنٌ يُجيبُ إلى الندى فلم يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكِ مُجيبٌ

أي: فلم يُجِبْهُ، وقيل: بل السين للطلب، ورُجِحَ قول الأخفش بأن كونه للطلب يستدعي حذف جملة، ألا ترى أن المعنى استدعوا ناراً فأوقدوها، فلما أضاءت لأن الإضاءة لا تَسَبُّبُ عن الطلب، إنما تُسَبِّبُ عن الإيقاد.

والفاء في «فلما» للسبب. وقرأ ابن السَّمِيعِ<sup>(٣)</sup>: «كمثل الذين» بلفظ الجمع، «استوقد» بالإنفراد، وهي مُشْكِلَةٌ، وقد خَرَجَها على أوجه أضعف منها وهي التوهم، أي: كأنه نطق بمن، إذ أعاد ضمير المفرد على الجمع كقولهم: «ضربني وضربت قومك»، أي ضربني مَنْ<sup>(٤)</sup>، أو يعود على اسم فاعل مفهوم من استوقد، والعائد على الموصول محذوف، وإن لم يكْمُلْ شرط الحذف، والتقدير: استوقدها مستوقدٌ لهم، وهذه القراءة تُقَوِّي قول مَنْ يقول: إن أصل الذي: الذين، فَحُذِفَتِ النون.

و «لَمَّا» حرفٌ وجوب لوجوب هذا مذهب سيويه<sup>(٥)</sup>. وزعم الفارسي<sup>(٦)</sup>

---

(١) معاني القرآن ٤٨.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الأصمعيات ٩٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٣٠.

(٣) محمد بن عبد الرحمن اليماني، له اختيار في القراءة شاذ، قرأ على أبي حنيفة وطاوس ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١٦١/٢، وانظر في هذه القراءة: البحر ١/٧٧.

(٤) مطلوب الأول عمدة لذا وجب الإضمار فيه، ولذلك قُدِّرَ أن مطلوبه من الموصولة.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢ وعبارته: للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره.

(٦) الإيضاح العضدي ٣١٩.

— البقرة —

وتبعه أبو البقاء<sup>(١)</sup> أنها ظرفٌ بمعنى حين، وأنَّ العاملَ فيها جوابُها، وقد رُدَّ عليه بأنها أُجيبَتْ بـ «ما» النافية وإذا الفجائية، قال تعالى: «فلَمَّا جاءهم نَذِيرٌ ما زادهم إلا نفوراً»<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: «فلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ»<sup>(٣)</sup>، وما النافية وإذا الفجائية لا يَعمَلُ ما بعدهما فيما قبلهما فانتفى أن تكون ظرفاً.

وتكون «لَمَّا» أيضاً جازمةً لفعلٍ واحد، ومعناها نفْيُ الماضي المتصل بزمن الحال، ويجوزُ حَذْفُ مجزومها، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

٢١٦ — فَجِئْتُ قَبورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا      فنادَيْتُ القُبورَ فلم يُجِبنِي

وتكون بمعنى إلا، قال تعالى: «وإنَّ كُلَّ ذلِكَ لَمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا»<sup>(٥)</sup> في قراءة مَنْ قرأه.

و «أضاء» يكون لازماً ومتعدياً، فإن كان متعدياً فـ «ما» مفعولٌ به، وهي موصولة، و «حواله» ظرفٌ مكانٍ ومخفوضٌ به، صلةٌ لها، ولا يتصرَّف، ويعناه: حَوال، قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

٢١٧ — وأنا أمشي الذَّالِي حَوالِكا  
.....

---

(١) الإملاء ٢١/١.

(٢) الآية ٤٢ من فاطر.

(٣) الآية ٦٥ من العنكبوت.

(٤) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في المغني ٣١٠؛ والمجم ٥٧/٢؛ والدرر ٧٣/٢.

(٥) الآية ٣٥ من الزخرف، وهي قراءة عاصم وحمة. انظر: السبعة ٥٨٦.

(٦) منسوب لضب يخاطب ابنه وهو فيها تضعه العرب على السنة البهائم وقبله: أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لا أبالكا. وهو في: سيبويه ١٧٦/١؛ والحيوان ١٢٨/٦؛ والكامل ٣٧٤؛ وأمثالي الزجاجة ١٣٠. والذالِي: المشية المتشاقلة.

— البقرة —

ويُشَيَّان، قال عليه السلام: «اللهم حوَّالَيْنَا»<sup>(١)</sup>، ويُجَمَّعان على أحوال.

ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة، و«حوِّله» صفتها، وإن كان لازماً فالفاعل ضميرُ النار أيضاً، و«ما» زائدة، و«حوِّله» منصوبٌ على الظرفِ العاملِ فيه «أضاء». وأجاز الزمخشري<sup>(٢)</sup> أن تكون «ما» فاعلةٌ موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، وأنتُ / الفعلُ على المعنى، والتقدير: فلما أضاءتِ الجهةُ التي حوِّله أوجههُ [١٩/ب] حوِّله. وأجاز أبو البقاء<sup>(٣)</sup> فيها أيضاً أن تكون منصوبةٌ على الظرف، وهي حينئذٍ إمَّا بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، التقدير: فلما أضاءت النارُ المكانَ الذي حوِّله أو مكاناً حوِّله، فإنه قال: «يُقال: ضاءتِ النارُ وأضاءتِ بمعنى، فعلى هذا تكون «ما» ظرفاً وفي «ما» ثلاثةٌ أوجهٍ أحدها: أن تكون بمعنى الذي. والثاني: هي نكرة موصوفةٌ أي: مكاناً حوِّله، والثالث: هي زائدةٌ» انتهى. وفي عبارته بعضُ مناقشةٍ، فإنه بَعْدَ حُكْمِهِ على «ما» بأنها ظرفيةٌ كيف يجوزُ فيها والحالةُ هذه أن تكونَ زائدةً، وإنما أراد: في «ما» هذه من حيث الجملة ثلاثةٌ أوجهٍ، وقولُ الشاعر<sup>(٤)</sup>:

٢١٨ — أضاءتْ لهم أحسابُهُم ووجوهُهُم دُجىَ الليلِ حتى نَظَّمَ الجَزَعُ نَاقِبَهُ

يَحْتَمِلُ التَّعْدِيَّ وَاللَّزومَ كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وقرأ ابنُ السَّمِيعِ: ضاءتْ ثلاثياً<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه ابن ماجه: الإقامة ٤٠٤/١؛ ابن حنبل ١٠٤/٣.

(٢) الكشاف ١٩٨/١، والذي أجازَه مزيدة أو موصولة.

(٣) الإملاء ٢١/١.

(٤) البيت لأبي الطمَّحان القيني أولقيط بن زرارَة، وهو في الحماسة ٢٧١/٢؛ والكمال ٣٠؛ والحيوان ٩٣/٣؛ واللسان: خضض. ونظم الجزع: حمل ناظمه على نظمه، أي أضاءت لهم أحسابهم الظلام حتى إنها حملت ناظم الجزع على نظمه، والجزع: الخرز.

(٥) وابن أبي عبلة، البحر ٧٩/١.

قوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم» هذه الجملة الظاهر أنها جوابٌ «لَمَّا». وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «جوابها محذوف، تقديره: فلَمَّا أَضَاءَتْ خَمَدَتْ»، وجعل هذا أبلغ من ذكرِ الجواب، وجعل جملة قوله: «ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم» مستأنفة أوبدلاً من جملة التمثيل<sup>(٢)</sup>. وقد رَدَّ عليه بعضهم<sup>(٣)</sup> هذا بوجهين أحدهما: أن هذا تقديرٌ مع وجود ما يُغني عنه فلا حاجة إليه، إذ التقديرات إنما تكون عند الضرورات. والثاني: أنه لا تُبدل الجملة الفعلية من الجملة الاسمية.

و «بنورهم» متعلقٌ بـ «ذَهَبَ»، والباء فيه للتعدية، وهي مرادفةٌ للهمزة في التعدية، هذا مذهب الجمهور، وزعم أبو العباس<sup>(٤)</sup> أن بينهما فرقاً، وهو أن الباء يلزم معها مصاحبةُ الفاعل للمفعول في ذلك الفعل الذي فعَّله به والهمزة لا يلزم فيها ذلك. فإذا قلت: «ذهبتُ يزيد» فلا بد أن تكون قد صاحبتَه في الذهاب فذهبتَ معه، وإذا قلت: «أذهبتَه» جاز أن يكون قد صَحِبْتَهُ وألاً يكون. وقد رَدَّ الجمهورُ على المبرد بهذه الآية لأن مصاحبتَه تعالى لهم في الذهاب مستحيلة. ولكن قد أجاب أبو الحسن ابنُ عصفور<sup>(٥)</sup> عن هذا بأنه يجوزُ أن يكون تعالى قد أسندَ إلى نفسه ذهاباً يليقُ به كما أسندَ إلى نفسه المجيء والإتيان على معنى يليقُ به، وإنما يُردُّ عليه بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

(١) الكشف ١/١٩٩.

(٢) جملة التمثيل: مثلهم كمثل.

(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/٧٩.

(٤) هو المبرد محمد بن يزيد من نحاة البصرة، أخذ عن الجرمي والملازني، له: الكامل والمقتضب توفي سنة ٢٨٥، انظر: أخبار النحويين البصريين ٧٢؛ النزهة ٢١٧؛ البغية ١/٢٦٩.

(٥) شرح الجمل ١/٤٩٣.

(٦) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٧٧، واللسان: حلل، والمخصص ١٥/٥٧، والخزانة ٣/١٦٤، والبحر ١/٨٠.

٢١٩ — ديارُ التي كانت ونحن على منى      تَحِلُّ بنا لولا نَجاءُ الرُّكائبِ  
أي: تَجْعَلُنَا حلالاً بعد أن كنا مُحْرَمِينَ بِالْحَجِّ، ولم تكن هي مُحْرَمَةً  
حتى تصاحبهم في الحِلِّ، وكذا قولُ امرئِ القيس<sup>(١)</sup>:  
٢٢٠ — كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللَّبْدُ عن حالٍ مَتْنِه      كما زَلَّتِ الصُّفُوءُ بِالْمُنْتَزِلِ  
الصُّفُوءُ: الصخرة، وهي لم تصاحب الذي تَزِلُّه.

والضميرُ في «بنورهم» عائِدٌ على معنى «الذي» كما تقدَّم، وقال بعضهم: هو عائِدٌ على مضافٍ محذوفٍ تقديرُهُ: كمثِلِ أصحابِ الذي استوقدَ، واحتاج هذا القائلُ إلى هذا التقديرِ قال: «حتى يتطابقَ المشبَّه والمشبَّه به، لأنَّ المشبَّهَ جمعٌ، فلَوْلَمْ يُقَدَّرْ هذا المضافُ وهو «أصحاب» لَزِمَ أن يُشَبَّهَ الجمعُ بالمفردِ وهو الذي استوقدَ» انتهى. ولا أدري ما الذي حَمَلَ هذا القائلَ على مَنَعِ تشبيهِ الجمعِ بالمفردِ في صفةٍ جامعةٍ بينهما، وأيضاً فإنَّ المشبَّهَ والمشبَّه به إنما هو القصتان، فلم يقع التشبيهُ إلا بين قصتين إحداهما مضافةً إلى جمعٍ والأخرى إلى مفردٍ.

قوله تعالى: «وتركهم في ظلمات لا يبصرون» هذه جملةٌ معطوفةٌ على قوله «ذَهَبَ الله». وأصل الترك: التخليَّة، ويُراد به التصييرُ، فيتعدَّى لاثنتين على الصحيح، كقولِ الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٢٢١ — أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أَمَرْتُ به      فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

---

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٠. والكميت: لون الحمرة عيِّل إلى السواد، يَزِلُّ اللَّبْدُ: لا يثبت الجُلُّ على ظهره لِمَلاسته، والصُّفُوءُ: الصخرة الملساء، والمنتزل: السيل الجارف.

(٢) البيت للعباس بن مرداس أو خفاف بن ندبة أو زرة بن السائب أو عمرو بن معديكرب وهو في سيبويه ١٧/١؛ والمحاسب ٥١/١؛ وأما الشجري ١٦٥/١؛ والجمع ٨٢/٢؛ والدرر ١٠٦/٢. والنسب: المال الثابت كالضياع ونحوها.

فإن قلنا: هو متعدّد لاثنيين كان المفعول الأول هو الضمير، والمفعول الثاني «في ظلمات» و«لا يُبصرون» حال، وهي حال مؤكدة لأنّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يُبصر، وصاحب الحال: إمّا الضمير المنصوب أو المرفوع المستكنّ في الجارّ والمجرور. ولا يجوز أن يكون «في ظلمات» حالاً، و«لا يُبصرون» هو المفعول الثاني لأنّ المفعول الثاني خبر في الأصل، والخبر لا يؤتى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت «في ظلمات» حالاً فهم منه عَدَمُ الإبصار، فلم يُفدّ قولك بعد ذلك لا «يُبصرون» إلا التأكيد، لكنّ التأكيد ليس من شأن الإخبار، بل من شأن الأحوال لأنها فضلات. ويؤيد ما ذكرت أن النحويين لمّا أعربوا قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

٢٢٢ — إذا ما بكى من خلفها انصرفت له      بشقّ وشقّ عندنا لم يُحوّل

أعربوا «شقّ» مبتدأ و«عندنا» خبره، و«لم يُحوّل» جملة حالية مؤكدة، قالوا: وجاز الابتداء بالنكرة لأنه موضع تفصيل، وأبوا أن يجعلوا «لم يُحوّل» خبراً، و«عندنا» صفة لشقّ مُسوَّغاً للابتداء به، قالوا: لأنه فهم معناه من قوله: «عندنا» لأنه إذا كان عنده عُلِمَ منه أنه لم يُحوّل، وقد أعربه أبو البقاء<sup>(٢)</sup> كذلك، وهو مردود بما ذكرت لك.

ويجوز إذا جعلنا «لا يُبصرون» هو المفعول الثاني أن يتعلّق «في ظلمات» به أوب «تركهم»، التقدير: «وتركهم لا يُبصرون في ظلمات». وإن كان «ترك» متعدّياً لواحد كان «في ظلمات» متعلّقاً بترك، و«لا يُبصرون» حال مؤكدة ويجوز أن يكون «في ظلمات» حالاً من الضمير المنصوب في «تركهم»، فيتعلّق بمحذوف و«لا يُبصرون» حال أيضاً: إمّا من الضمير المنصوب في «تركهم»

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١٢؛ وشرح التبريزي على المعلقات ١٠٢.

(٢) الإملاء ٢١/١.



فيكون له حالان / ويجري فيه الخلاف المتقدم، ولما من الضمير المرفوع [١/٢٠] المستكن في الجار والمجرور قبله فتكون حالين متداخلتين.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: الجمهور على رفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هم صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ، ويجيء فيه الخلاف المشهور في تعدد الخبر، فمن أجاز ذلك حمل الآية عليه من غير تأويل، ومن منع ذلك قال: هذه الأخبار وإن تعددت لفظاً فهي متحدة معنى، لأن المعنى: هم غير قائلين للحق بسبب عما هم وصمهم، فيكون من باب: «هذا حلو حايض» أي مُز، و«هو أعسر يسر» أي أَضْبَطُ<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٢٢٣ - ينأى بلأحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان حاجج

أي متحرز، أو يقدر لكل خبر مبتدأ تقديره: هم صُمُّ، هم بُكْمٌ، هم عُمِيٌّ، والمعنى على أنهم جامعون لهذه الأوصاف الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن تكون هذه الآية من باب ما تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدأ، نحو قولك: الزيدون فقهاء شعراء كاتبون، فإنه يَحْتَمِلُ أن يكون المعنى أن بعضهم فقهاء، وبعضهم شعراء وبعضهم كاتبون، وأنهم ليسوا جامعين لهذه الأوصاف الثلاثة، بل بعضهم اختص بالفقه، والبعض الآخر بالشعر، والآخر بالكتابة.

وَقُرِئَ بنصبها<sup>(٣)</sup>، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال، وفيه قولان، أحدهما: هو حال من الضمير المنصوب في «تركهم»، والثاني من المرفوع

(١) وهو الذي يعمل بيديه جميعاً، فإن عمل بالشمال فهو أعسر.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والأشعري ٢٢٢/١؛ والعيني ٥٦٢/١، والرواية المشهورة: فهو يقظان نائم.

(٣) قراءة عبدالله بن مسعود وحفصة. انظر: ابن عطية ١٨١/١؛ البحر ٨٢/١.

- البقرة -

في «لا يُبصرون». والثاني: النَّصْبُ على الذَّمِّ، كقوله: «حَمَّالَةُ الْحَطْبِ»<sup>(١)</sup> وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

٢٢٤ - سَقَوْنِي النَّسَاءَ ثُمَّ تَكْتَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

أي: أَذُمَّ عُدَاةَ اللَّهِ. الثالث: أَنْ يَكُونَ منصوباً بترك أي: تَرْكَهُمْ صُماً بِكَمَا عُمِيّاً.

وَالصَّمَمُ دَاءٌ يَمْنَعُ مِنَ السَّمَاعِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الصَّلَابَةِ، يُقَالُ: «قَنَاةٌ صَمَاءٌ» أي صُلْبَةٌ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ مِنَ الْإِنْسَادِ، وَمِنْهُ: صَمَمْتُ الْقَارُورَةَ أَي: سَدَدْتُهَا. وَالبَّكَمُ دَاءٌ يَمْنَعُ الْكَلَامَ، وَقِيلَ: هُوَ عَدَمُ الْفَهْمِ، وَقِيلَ: الْأَبْكَمُ مَنْ وَلِدَ أَخْرَسَ.

وقوله: «فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ قَبْلَهَا، وَقِيلَ: بَلِ الْأَوَّلَى دَعَاءٌ عَلَيْهِمُ بِالصَّمَمِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٣)</sup>: «وَقِيلَ: فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ حَالاً، وَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّ الْفَاءَ تُرْتَّبُ، وَالْأَحْوَالُ لَا تُرْتَّبُ فِيهَا». وَ«رَجَعَ» يَكُونُ قَاصِراً وَمَتَعِدِياً بِاعْتِبَارَيْنِ، وَهَذَا يُقَالُ: أَرْجَعَهُ غَيْرُهُ فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى «عَادَ» كَانَ لَازِماً، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَعَادَ كَانَ مَتَعِدِياً، وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَحْتَمِلُ التَّقْدِيرَيْنِ، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ مَتَعِدِياً فَالْمَفْعُولُ مُحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَا يَرْجِعُونَ جَوَاباً، مِثْلُ قَوْلِهِ: «إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ»<sup>(٤)</sup>. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُضْمَنُ مَعْنَى صَارَ، فَيَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيُنْصَبُ الْخَبَرُ، وَجَعَلَ مِنْهُ

(١) الآية ٤ من سورة المسد.

(٢) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٩٠؛ والكتاب ٢٥٢/١؛ ومجالس ثعلب ٣٤٩/٢.

(٣) الإملاء ٢١/١.

(٤) الآية ٨ من الطارق.

— البقرة —

قوله عليه السلام: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»<sup>(١)</sup>، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ جَرَيَانِهِ مَجْرَى «صار» جَعَلَ المنصوب حالاً.

آ. (١٩) قوله تعالى: «أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ»: في «أو» خمسة أقوال، أظهرها: أنها للتفصيل بمعنى أن الناظرين في حال هؤلاء منهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بِحَالِ المستوفد الذي هذه صفته، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بِأَصْحَابِ صَيْبٍ هذه صفته. الثاني: أنها للإبهام، أي: إن الله أَلَبَّهُمْ على عباده تشبيههم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثالث: أنها للشك، بمعنى أن الناظر يشك في تشبيههم. الرابع: أنها للإباحة. الخامس: أنها للتخيير، أي: أُبَيِّح للناس أن يشبهوهم بكذا أو بكذا، وخيروا في ذلك. وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين<sup>(٢)</sup>، أحدهما: كونها بمعنى الواو، وأنشدوا<sup>(٣)</sup>:

٢٢٥ — جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربُّه موسى على قدرٍ والثاني: كونها بمعنى بل، وأنشدوا<sup>(٤)</sup>:

٢٢٦ — بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِي الضُّحَى  
وَصَوْرَتِهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ  
أي: بل أنت.

و«كصيب» معطوف على «كمثل»، فهو في محل رفع، ولا بُدَّ من حذف مضافين، ليصحَّ المعنى، التقدير: أو كمثل ذوي صيب، ولذلك رَجَعَ عليه

(١) رواه البخاري: العلم (فتح الباري) ٢١٧/١.

(٢) انظر في أو: المغني ٦٤، الرصف ١٣١.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢٧٥، وأمالي الشجري ٣١٧/٢، والهمع ١٣٤/٢، والدرر ١٨١/٢.

(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٥٧، والخصائص ٤٥٨/٢، والمحاسب ٩٩/١، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٤٢٣/٤.

— البقرة —

ضميرُ الجمع في قوله: «يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ» لأنَّ المعنى على تشبيههم بأصحاب الصَّيْب لا بالصَّيْب نفسه. والصَّيْبُ: المطرُ: سُمِّيَ بذلك لنزوله، يقال: صَابَ يَصُوبُ إذا نَزَلَ، قال<sup>(١)</sup>:

٢٢٧ — فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ تَنَزَّلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

٢٢٨ — فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَتِكَ رَوَايا الْمُزْنِ حَيْثُ تَصُوبُ

واختلف في وزن صَيْب<sup>(٣)</sup>: فمذهبُ البصريين أنه «فَعِيل»، والأصل: صَيُوبٌ فَأُدْغِمَ<sup>(٤)</sup> كَمِيتٌ وَهَيْنٌ والأصل: مَيُوتٌ وَهَيُونٌ. وقال بعض الكوفيين: وزنه فَعِيلٌ، والأصل: صَوِيبٌ بزنة طَوِيلٍ، قال النحاس: <sup>(٥)</sup> «وهذا خطأ لأنه كَانَ ينبغي أَنْ يَصِحَّ وَلَا يُعْلَ كَطَوِيلٍ» وكذا قال أبو البقاء<sup>(٦)</sup>. وقيل وزنه: فَعِيلٌ فَقَلِبَ وَأُدْغِمَ.

واعلم أنه إذا قيل بأن الجملة من قوله: «ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم» استثنائية [٢٠/ب] ومن قوله «صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ» أنها من وصف المنافقين كانتا / جمعتي اعتراض

---

(١) البيت منسوب لعلمقة في ملحق ديوانه ١١٨، ونسبه في اللسان: صوب إلى رجل من عبد القيس، وهو في المفضليات ٣٩٤ والكتاب: ٣٧٩/٢؛ وأما الشجري ٢٠/٢؛ وإملاء المكبري ٢٨/١. والملاذك: واحد الملاذكة. ويصوب: ينزل.

(٢) البيت لعلمقة، وهو في ديوانه ٣٤؛ والمفضليات ٣٩٢؛ وأما الشجري ٢٠/٢؛ والقرطبي ٢١٥/١. والمغمر: الجاهل.

(٣) الإنصاف ٧٩٥.

(٤) أي بعد أن اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قُلِيَتْ الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/١.

(٦) الإملاء ٢٢/١.

بين المتعاطفين، أعني قوله: كمثل وكصيب، وهي مسألة خلاف منها  
الفارسي وقد رُدَّ عليه بقول الشاعر: (١)

٢٢٩ - لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوبُ مُغَيَّرَاتُ      وفي طولِ الْمُعَاشِرَةِ التُّقَالِي  
لقد بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى      ولكنَّ أُمِّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

فَقَصَلَ بين القسم وهو قوله: «لَعَمْرُكَ» وبين جوابه وهو قوله: «لقد  
بَالَيْتُ» بجملتين، إحداهما: «والخطوبُ مغَيَّراتُ» والثانية: «وفي طولِ  
المعاشرةِ التقالي». [قوله:] «مِنَ السَّمَاءِ» يَحْتَمِل وجهين، أحدهما أن يكونَ  
متعلقاً بـ «صَيْبٍ» لأنه يعملُ عملَ الفعلِ، التقديرُ: كمطرُ يصبُ من السماء،  
و«مِنَ» لابتداء الغاية. والثاني: أن يكونَ في محلِّ جرِّ صفةٍ لصَيْبٍ، فيتعلَّقُ  
بمحذوف، وتكونُ «مِنَ» للتبويض، ولا بُدَّ حينئذٍ من حذفِ مضافٍ، تقديره:  
كصَيْبٍ كائِنْ من أمطارِ السماء.

والسَّمَاءُ: كُلُّ مَا عَلاكَ من سَقَف ونحوه، مشتقَّة من السُّمُو،  
وهو الارتفاعُ والأصل: سَمَاوُ (٢)، وإنما قُلِبَتْ الواوُ هَمْزَةً لوقوعِها طرفاً بعد  
ألفٍ زائدةٍ، وهو بدلٌ مطَّرد، نحو: كِسَاءٌ وِرْدَاءٌ، بخلافِ نحو: سِقَايةٌ وشَقَاوةٌ،  
لعدم تطرُّفِ حرفِ العلة، ولذلك لَمَّا دَخَلَتْ عليها تاءُ التَّأْنِيثِ صَحَّتْ نحو:  
سَمَاوةٌ، قال الشاعر: (٣)

(١) البيتان لزهير وهما في ديوانه ٣٤٢؛ والمغني ٤٤١. والتقالي: التباغض. باليت: من  
المبالاة. مظعن: مسير.

(٢) انظر: المتع ٥٤٦.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٣٢/٢، وقبله:

نَاجٍ طَوَاهِ الْأَيْنِ بِمَا وَجَفَا

وهو في سيبويه ١/١٨٠؛ واللسان: حقف. يصف بعيراً أضمره السير حتى اعوجَّ  
من الهزال كما تمحق الليالي القمر شيئاً بعد شيء حتى يعود هلالاً معوجاً. والناجي:  
السريع. والوجيف: سير سريع. والأين: الإعياء. والزلف: الساعات المتقاربة.  
وسماوة كل شيء: أعلاه. والمحقوقف: المعوجُّ.

- البقرة -

٢٣٠ - طَيِّ اللِّيَالِي زُلْفًا فَرُلْنَا سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَرَفَا

والسماء مؤنث، وقد تُذَكَّر، وأنشدوا: (١)

٢٣١ - فَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا لَحِقْنَا بِالسَّمَاءِ مَعَ السَّحَابِ

فأعاد الضمير من قوله: «إليه» على السماء مذكراً، ويُجمع على سَمَاوَاتٍ وَأَسْمِيَةٍ وَسُمِّيٍّ، والأصل: فُعُول، إلا أنه أُعِلَّ إِعْلَالٌ عُصِيَّ (٢) بقلب الواوين يائين وهو قلبٌ مطرَّد في الجمع، ويقُلُّ في المفرد نحو: عَتَا عُتِيًّا، كما شَذَّ التصحيح في الجمع، قالوا: «إنكم تنظرون في نُحُوٍ كثيرة»، وُجِمِعَ أيضاً على سَمَاءٍ، ولكن مفردة سَمَاوَةٍ، فيكون من باب ثَمَرَةٍ وَتَمَرٍ، ويدلُّ على ذلك قوله: (٣)

٢٣٢ - ..... فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

ووجه الدلالة أنه مُيَزَّ به «سبع»، ولا تُمَيِّزُ هي وأخواتها إلا بجمع

مجزور.

قوله تعالى: «فِيهِ ظِلْمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ» يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةً أَوْجِهَ، أحدها: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «صَيِّبٍ». الثاني: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً لِتَخْصُصِهِ: إِمَّا بِالْعَمَلِ فِي الْجَارِ بَعْدَهُ، أَوْ بِصِفَةِ بِالْجَارِ (٤) بَعْدَهُ. الثالث: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي «مِنَ السَّمَاءِ» إِذَا قِيلَ إِنَّهُ صِفَةٌ لَصَيِّبٍ، فَيَتَعَلَّقُ فِي

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في إعراب ثلاثين سورة ٩٨؛ والبحر ٨٣/١.

(٢) انظر: الممتع ٥٥١.

(٣) البيت لامية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٧٠ وقامه:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبُصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وهو في المقتضب ١٤٤/١؛ والخصائص ٢١١/١؛ والكتاب ٥٩/٢؛ واللسان:

سَمَاءٌ وَالْخَزَانَةُ ١١٨/١؛ والبحر ٣٠٤/٢.

(٤) قوله «بِالْجَارِ» يدلُّ من صفة.

- البقرة -

التقادير الثلاثة بمحذوف، إلا أنه على القول الأول في محل جر لكونه صفةً لمجروبو، وعلى القولين الآخرين في محل نصب على الحال. و«ظلمات» على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به<sup>(١)</sup> لأن الجار والمجور والظرف متى اعتمدا على موصوف أو ذي حال أو ذي خبر أو على نفي أو استفهام عملاً عمل الفعل، والأخفش يُعملهما مطلقاً كالوصف، وسيأتي تحرير ذلك. الرابع: أن يكون خبراً مقدماً و«ظلمات» مبتدأ، والجملة تحتل وجهين: الجر على أنها صفة لصيب. والثاني: النصب على الحال، وصاحب الحال يُحتمل أن يكون «كصيب» وإن كان نكرةً لتخصيصه بما تقدّمه، وأن يكون الضمير المستكن في «من السماء» إذا جعل وصفاً لصيب، والضمير في «فيه» ضمير الصيب.

واعلم أن جعل الجار صفةً أو حالاً، ورفع «ظلمات» على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ «فيه ظلمات» جملةً برأسها في محل صفةٍ أو حالٍ، لأن الجار أقرب إلى المفرد من الجملة، وأصل الصفة والحال أن يكونا مفردَيْنِ.

«وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ» معطوفان على «ظلمات» بالاعتبارين المتقدمين، وهما في الأصل مصدران تقول: رَعَدَتِ السماءُ تَرَعْدُ رَعْدًا وَبَرَقَتْ بَرْقًا، قال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «وهما على ذلك [مَوْحَدَتَان]»<sup>(٣)</sup> هنا، يعني على المصدرية، ويجوز أن يكونا بمعنى الراعد والبارق نحو: رجل عَدْلٌ، والظاهر أنهما في الآية ليس المراد بهما المصدر بل جُعِلَا اسماً للهِزِّ واللمعان، وهو مقصود الآية، ولا حاجةً حينئذٍ إلى جَعْلِهِمَا بمعنى اسم فاعل.

قوله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ» هذه الجملة الظاهر أنها لا محل لها لاستثناها، كأنه قيل: ما حالهم؟ فقيل: يَجْعَلُونَ. وقيل: بل لها

(١) هذا على مذهب بعضهم، والجمهور يعربونه مبتدأ.

(٢) الإملاء ٢٢/١.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من أبي البقاء.

- البقرة -

محل، ثم اختلف فيه، فقل: جر لأنها صفة للمجرور، أي: أصحاب صيب جاعلين، والضمير محذوف، أو نابت الألف واللام منابه، تقديره: يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق منه أو من صواعقه. وقيل: محلها نصب على الحال من الضمير «فيه». والكلام في العائد كما تقدم، والجعل هنا بمعنى الإلقاء، ويكون بمعنى الخلق فيتعدى لواحد، ويكون بمعنى صير أو سمي فيتعدى لاثنتين، ويكون للشروع فيعمل عمل عسى.

وأصابعهم جمع إصبع، وفيها عشر لغات<sup>(١)</sup>، بثلاث الهمزة مع تثنية الباء، والعاشرة: أصبوع بضم الهمزة. والواو في «يجعلون» تعود للمضاف المحذوف كما تقدم إيضاحه. واعلم أنه إذا حذف المضاف جاز فيه اعتباران، أحدهما: أن يلتفت إليه، والثاني ألا يلتفت إليه، وقد جمع الأمران في قوله تعالى: «وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون»<sup>(٢)</sup>، التقدير: وكم من أهل قرية فلم يرأعه في قوله: «أهلكناها [فجاءها]»<sup>(٣)</sup> وراعه في [٢١/أ] قوله: «أو هم قائلون» / و«في آذانهم من الصواعق» كلاهما متعلق بالجعل، و«من» معناها التعليل. والصواعق: جمع صاعقة، وهي الصيحة الشديدة من صوت الرعد يكون معها القطعة من النار، ويقال: ساعقة بالسين، وصاعقة بتقديم القاف وأنشد: (٤)

٢٣٣ - ألم تر أن المجرمين أصابهم صواعق، لابل هن فوق الصواعق

ومثله قول الآخر: (٥)

(١) انظر: اللسان صبح.

(٢) الآية ٤ من الأعراف.

(٣) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.

(٤) البيت لابن أحر وهو في اللسان: صقع.

(٥) لم أعتد إلى قائله وهو في اللسان: صقع وعجزه فيه:

تَشَقَّقُ البرق عن الصواعق



٢٣٤ — يَحْكُونُ بِالْمَصْقُولَةِ الْقَوَاطِعِ تَشَقُّقُ الْمِدَيْنِ بِالصَّوَاقِعِ

وهي قراءة الحسن<sup>(١)</sup>، قَالَ النحاس: <sup>(٢)</sup> «وهي لغة تميم وبعض بني ربيعة» فيحتمل أن تكون صَاقِعَةً مقلوبةً من صَاعِقَةٍ، ويُحتمل ألا تكون، وهو الأظهر لثبوتها لغةً مستقلةً كما تقدّم، ويقال: صَعَقَةٌ أيضاً، وقد قرأ بها الكسائي في الذاريات<sup>(٣)</sup>، يقال: صُعِقَ زيدٌ وأصَعَقَهُ غيره، قال: <sup>(٤)</sup>

٢٣٥ — تَرَى النَّعْرَاتِ الزُّرُقَ تَحْتَ لَبَانِهِ أَحَادَ وَمَثْنَى أَصَعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ

قوله تعالى: «حَذَرَ الْمَوْتِ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ من أجله ناصبه «يَجْعَلُونَ» ولا يَضُرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ، لأنَّ الفعلَ يُعْلَلُ بِعِلَلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ وعاملُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: يَحَذَرُونَ حَذَرًا مِثْلَ حَذَرَ الْمَوْتِ، والحَذَرُ والحِذَارُ مصدران لحَذَرَ أي: خَافَ خوفاً شديداً.

واعلم أنَّ المفعولَ مِنْ أَجْلِهِ بالنسبةِ إلى نَصْبِهِ وجَرِّهِ بالحرفِ على ثلاثة أقسام: قسم يكثرُ نصبه وهو ما كان غَيْرَ مُعْرِفٍ بِأَلِ مضافٍ نحو: جِئْتُ إِكْرَاماً لَكَ، وقسم عكسه، وهو ما كان معرفاً بِأَلِ. وَمِنْ مَجِيئِهِ منصوباً قولُ الشاعر: <sup>(٥)</sup>

٢٣٦ — لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

(١) انظر: البحر ٨٦/١؛ القرطبي ٢١٩/١؛ الشواذ ٣.

(٢) إعراب القرآن ١٤٤/١.

(٣) الذاريات ٤٤: «فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ» وانظر: السبعة ٦٠٩.

(٤) البيت لتميّم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٥٢؛ والحيوان ٢٣٣/٧؛ وأما في المرتضى ١٩١/١؛ واللسان: فرد، والهمع ٢٦/١؛ والدرر ٧/١؛ والنمرات: ج نكرة وهي ذباب ضخمة يلسع الدواب. لبانه: صدره. والصواهل: ج صاهلة والمراد بها تكرار عضه لها أو الصهيل نفسه، والضمير لبعير.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الأشموني ١٢٥/٢، والعيني ٦٩/٣؛ والهمع ١٩٥/١؛ والدرر ١٦٧/١.

وقسم يستوي فيه الأمران وهو المضاف كالأية الكريمة، ويكون معرفةً ونكرةً، وقد جَمَعَ حاتم الطائي الأمرين في قوله: (١)

٢٣٧ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

و«حَذَرَ الموت» مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، وفاعله محذوفٌ، وهو أحدُ المواضع التي يجوزُ فيها حذفُ الفاعلِ وحده، [والثاني: فَعَلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، والثالث: فاعلُ أَفْعَلَ في التعجب على الصحيح، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذفُ الفاعلِ وحده] (٢) خلافاً للكوفيين. والموتُ ضدُّ الحياة يقال: مات يموت ويمات، قال الشاعر: (٣)

٢٣٨ - بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وعلى هذه اللغة قُرِئَ: مِتْنَا (٤) وَمِتْ (٥) بكسر الميم كخَفْنَا وَخِفْتُ، فوزنَ ماتَ على اللغة الأولى: فَعَلَ بفتح العين، وعلى الثانية: فَعِلَ بكسرها، والمَوَات بالضمِّ الموتُ أيضاً، وبالفَتْح: ما لا رُوحَ فيه، والمَوَاتان بالتحريك ضد الحَيَوَان، ومنه قولهم «اشْتَرِ المَوَاتَيْنِ وَلَا تَشْتَرِ (٦) الحَيَوَانَ»، أي: اشترِ الأرضين وَلَا تَشْتَرِ الرقيق فإنه في مَعْرِضِ الهلاك. والمَوَاتان بضمِّ الميم: وقوعُ الموتِ في الماشية، ومُوتَ فلانٌ بالتشديد للمبالغة، قال: (٧)

(١) ديوانه ١١١؛ والنوادر ١١٠؛ والكتاب ١٨٤/١؛ والمقتضب ٣٤٨/٢، والكامل ١٦٥؛ وابن يعيش ٥٤/٢؛ والأشُمُوني ١٨٩/٢؛ والعيني ٧٥/٣؛ والخزانة ٤٩١/١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: موت، وشرح شواهد الشافعية ٥٧؛ والقرطبي ٢٢٠/١.

(٤) الآية ٨٢ من المؤمنون: «قالوا أئذا متنا».

(٥) الآية ٢٣ من مريم: «يا ليتني مت قبل هذا»، وقرأ نافع وحزمة والكسائي وخلف وحفص بكسر الميم. انظر: زاد المسير ٣٢٠/٥.

(٦) الأصل: وَلَا تَشْتَرِي وهو سهو.

(٧) لم أهدت إلى قائله وهو في: اللسان موت.

- البقرة -

٢٣٩ - فَعُرُوهُ مَاتَ مَوْتًا مُسْتَرِيحًا      فَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ كُلُّ يَوْمٍ

والمُسْتَمِيتُ: الأمرُ المُسْتَرَسِلُ، قال رؤية: (١)

٢٤٠ - وَزَبَدُ الْبَحْرِ لَهُ كَتِيتٌ      وَاللَّيْلُ فَوْقَ الْمَاءِ مُسْتَمِيتٌ

قوله تعالى: «والله محيط بالكافرين» جملة من مبتدأ وخبر، وأصل مُحِيطٌ: مُحَوِّطٌ، لأنه من حَاطَ يَحُوِّطُ فاعِلٌ كإعلان نستعين. والإحاطة: حَصْرُ الشيء من جميع جهاته، وهو هنا عبارة عن كونهم تحت قهره، ولا يَفُوتونه. وقيل: ثم مضاف محذوف، أي عقابُه محيطٌ بهم. وهذه الجملة قال الزمخشري (٢): «هي اعتراض لا محل لها من الإعراب». كأنه يعني بذلك أن جملة قوله: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ، وجملة قوله: «يكاد البرق شيء» (٣) واحد، لأنهما من قصة واحدة فوق ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٢٠) قوله تعالى: «يَكَادُ الْبَرْقُ يُخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ»: «يكاد» مضارع كَادَ، وهي لمقاربة الفعل، تعمل عمل «كَانَ»، إلا أن خبرها لا يكون إلا مضارعاً، وشذ مجيئه اسماً صريحاً، قال: (٤)

٢٤١ - فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيًّا      وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ  
وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِهَا تَجَرُّدُهُ مِنْ «أَنْ» عَكَسَ «عَسَى»، وَقَدْ شَذَّ اقْتِرَانُهُ بِهَا،  
وَقَالَ رُؤْيَةُ: (٥)

(١) ديوانه ٢٦؛ والقرطبي ٢٢١/١؛ واللسان: موت. والكتيب: الهدير. والمستमित للأمر: المسترسل له.

(٢) الكشف ٢١٨/١.

(٣) الأصل: «شيئاً واحداً وهو سهو» لأنه خبر أن.

(٤) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ٧٢/١؛ والخزانة ٥٤/٣؛ والهمع ١٣٠/١؛ والدرر

١٠٧/١. وأبت: رجعت. وفهم: قبيلة. وتصفر: من الصغير كناية عن تأسفها.

(٥) ملحق ديوانه ٧٢؛ والكتاب ٤٧٨/١؛ واللسان: مصح؛ وابن يعيش ١٢١/٧؛

والخزانة ٩٠/٤. والبل: القَدَم. ومصح: ذهب.

٢٤٢ — قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمَحْصَا

لأنها لمقاربة الفعل، و«أَنْ» تُخَلَّصُ للاستقبال، فتنافاً<sup>(١)</sup>. واعلم أنَّ خَبَرَهَا — إِذَا كَانَتْ هِيَ مُثَبَّتَةً — منفيٌّ في المعنى لأنها للمقاربة، فإذا قلت: «كاد زيدٌ يفعلُ» كان معناه قَارَبَ الفعلَ، إلا أنه لم يفعل، فإذا نُفِيتِ انتفى [٢١/ب] خبرها بطريق الأولى، لأنه إِذَا انْتَفَتْ مُقَابَرَةُ الفعل / انتفى هو من باب أَوَّلَى ولهذا كَانَ قَوْلُهُ تعالى: «لَمْ يَكْذِبْهَا»<sup>(٢)</sup> أَبلغُ مِنْ أَنْ لَوْ قِيلَ: لَمْ يَرَهَا، لأنه لم يقاربِ الرؤيةَ فكيف له بها؟ وزعم جماعةٌ منهم ابنُ جني<sup>(٣)</sup> وأبو البقاء<sup>(٤)</sup> وابنُ عطية أن نفيها إثبات وإثباتها نفي، حتى أَلْغَزَ بعضهم فيها فقال: «<sup>(٥)</sup>»

٢٤٣ — أَنْخَوِيْ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمِ وَتَمُودُ

إِذَا نُفِيتَ — وَاللهُ أَعْلَمُ — أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ وَحَكَّوْا عَنْ ذِي الرِّمَةِ أَنَّهُ لَمَّا أَنْشَدَ قَوْلَهُ<sup>(٦)</sup>:

٢٤٤ — إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمَجِيئَ لَمْ يَكْذِبْ رَمِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ عَيْبٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَكْذِبْ يَبْرَحُ فَيَكُونُ قَدْ بَرِحَ، فغَيَّرَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «لَمْ يَزَلْ» أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَالَّذِي غَرَّ هَؤُلَاءِ قَوْلُهُ تعالى: «فَدَبَّحُوا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»<sup>(٧)</sup> قَالُوا: فَهِيَ هُنَا مُنْفِيَّةٌ وَخَبَرُهَا مُثَبَّتٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الذَّبْحَ وَقَعَ

(١) انظر: ابن عقيل ٢٨٠/١.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) عثمان بن جني تلميذ الفارسي، من نحاة البصرة، له: سر الصناعة والخصائص والمحاسب والمنصف، توفي سنة ٣٩٢. انظر: النزهة ٣٣٢، البقية ١٣٢/١.

(٤) الإملاء ٢٢/١.

(٥) البيتان للمعري، وهما في الأشموني ٢٦٨/١ والجمع ١٣٢/١؛ والدرر ١١٠/١.

(٦) ديوانه ١١٩٢؛ وابن يعيش ١٢٤/٧؛ والأشموني ٢٦٨/١؛ وإملاء المعكبري ١٥٨/٢؛ والخزانة ١٧٤/٤. ورسُّ الهوى: ثبت في القلب. ويبرح: يزول.

(٧) الآية ٧١ من البقرة.

— البقرة —

لقلوه: «فَذَبَّحُوهَا». والجواب عن هذه الآية من وَجْهَيْنِ، أحدهما: أنه يُحْمَلُ على اختلافِ وَقْتَيْنِ، أي: ذَبَّحُوهَا في وقتٍ، وما كادوا يفعلونَ في وقتٍ آخرَ، والثاني: أنه عَبَّرَ بِنَفْيِ مَقَارِبَةِ الْفِعْلِ عن شِدَّةِ تَعَتُّيهِمْ وَعُسْرِهِمْ في الْفِعْلِ. وأما مَا حَكَوْهُ عن ذِي الرُّمَّةِ فَقَدْ غَلَطَ الْجُمْهُورُ ذَا الرُّمَّةِ في رَجْوَعِهِ عن قَوْلِهِ، وقالوا: هو أَبْلَغُ وَأَحْسَنُ مِمَّا غَيَّرَهُ إِلَيْهِ.

واعلم أَنَّ خَبَرَ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا — غَيْرَ عَسَى — لَا يَكُونُ فَاعِلُهُ إِلَّا ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى اسْمِهَا، لَأَنَّهَا لِلْمَقَارِبَةِ أَوَّلُ الْمَشْرُوعِ بِخِلَافِ عَسَى، فَإِنَّهَا لِلتَّرْجِي، تقول: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ»، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ: (١)

٢٤٥ — وَقَفْتُ عَلَى رَنْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي      فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ  
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُّهُ      تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ  
فَأَتَى بِالْفَاعِلِ ظَاهِرًا فَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الشَّدَوِذِ، وَبِنَفْيِ أَنْ يُقَالَ:  
إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَحْجَارَ وَالْمَلَاعِبَ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الرَّنْعِ، فَهِيَ هُوَ، فَكَانَهُ  
قِيلَ: حَتَّى كَادَ يَكَلِّمُنِي، وَلَكِنَّ غَيْرَ عَنْهُ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهِ، وَقَوْلُ الْآخِرِ (٢):

٢٤٦ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي      ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ  
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا      فَصَبْرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

فَأَتَى بِفَاعِلِ [خَبَرِ] (٣) جَعَلَ ظَاهِرًا، فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا:  
أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: وَقَدْ جَعَلَ ثَوْبِي إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي. والثاني:  
أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِقَامَةِ السَّبَبِ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ، فَإِنَّ نَهْوَضَهُ كَذَا مُتَسَبِّبٌ عَنْ إِثْقَالِ

(١) البيتان لذي الرمة، وهما في ديوانه ٨٢١ والكتاب ٢/٢٣٥؛ وأما الشجري ٢/٢٩؛ والأشموني ١/٢٦٣؛ والدرر ١/١٠٨.

(٢) البيتان لابن أحرر الباهلي أو أبي حية النميري أو عبد من عبيد بجيلة، وهما في أمالي القاضي ٢/١٦٣؛ والخصائص ١/٢٠٧؛ وشذور الذهب ١٩٠؛ والدرر ١/١٠٢.

(٣) سقط من الأصل سهواً لأن فاعل «جعل» التاء وليس هذا محل الشاهد.

البقرة -

ثوبه إياه، والمعنى: وقد جَعَلْتُ أَنْهَضُ نَهَضَ الشاربِ الشملِ لِإِثْقَالِ ثوبي إياي.

ووزن كاد كَوِدَ بكسر العين، وهي من ذوات الواو، كخاف يَخَاف، وفيها لغة أخرى: فَتَحُ عَيْنَهَا، فعلى هذه اللغة تَضَمُّ فَاوُهَا إِذَا أُسْنِدَتْ إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَأَخَوَاتِهَا، فَتَقُولُ: كُذْتُ وَكُذْنَا مِثْلَ: قُلْتُ وَقُلْنَا، وَقَدْ تَنَقَّلَ كَسْرُهُ عَيْنَهَا إِلَى فَائِئِهَا مَعَ الْإِسْنَادِ إِلَى ظَاهِرٍ، كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

٢٤٧ - وَكَيْدَ ضِبَاعِ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وَكَيْدَ خِرَاشٍ عِنْدَ ذَلِكَ يَتِمُّ

ولا يجوز زيادتها خلافاً للأخفش<sup>(٢)</sup>، وسيأتي هذا كله في «كاد» الناقصة، أمّا «كاذ» التامة بمعنى مَكَرَ فَإِنَّهَا فَعَلٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا، وَأكِيدُ»<sup>(٣)</sup>.

و «البرق» اسمها، و«يَخْطَفُ» خبرها، ويقال: خَطِيفٌ يَخْطِفُ بِكسْرِ عَيْنِ الْمَاضِي وَفَتْحِ الْمَضَارِعِ، وَخَطِيفٌ يَخْطِيفُ، عَكْسُ اللُّغَةِ الْأُولَى، وَفِيهِ قَرَاءَاتٌ كَثِيرَةٌ<sup>(٤)</sup>، الْمَشْهُورُ مِنْهَا الْأُولَى. الثَّانِيَةُ<sup>(٥)</sup>: يَخْطِيفُ بِكسْرِ الطَّاءِ.

(١) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٤٨/٢ وروايته:

فَتَقَعْدُ أَوْ تَرْضِي مَكَانِي خَلِيفَةً وَكَادَ خِرَاشٌ يَوْمَ ذَلِكَ يَتِمُّ

وهو في الممتع ٤٣٩؛ والمنصف ٢٥٢/١؛ وابن يعيش ٧٢/١٠؛ والبحر ٨٨/١؛

واللسان: كِيدَ.

(٢) معاني القرآن ٣٠٤.

(٣) الآية ١٥ من الطارق.

(٤) انظر في قراءاتها وأصحابها: الشواذ ٣؛ البحر ٨٩/١؛ الكشف ٢١٩/١؛ القرطبي

٢٢٢/١.

(٥) قراءة مجاهد وعلي بن الحسين ويحيى بن زيد.

الثالثة<sup>(١)</sup> يَخْطُفُ بفتح الياء والخاء والطاء مع تشديد الطاء، والأصل: يَخْطِطُ، فأبدلت تاء الافتعال طاءً للإدغام، الرابعة<sup>(٢)</sup>: كذلك إلا أنه بكسر الطاء على أصل التقاء الساكنين. الخامسة<sup>(٣)</sup>: كذلك إلا أنه بكسر الخاء إتباعاً لكسرة الطاء. السادسة<sup>(٤)</sup>: كذلك إلا أنه بكسر الياء أيضاً إتباعاً للخاء، السابعة<sup>(٥)</sup>: يَخْطِطُ على الأصل. الثامنة<sup>(٦)</sup>: يَخْطُفُ بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء<sup>(٧)</sup>، وهي رديئة لتأديتها إلى التقاء ساكنين. التاسعة<sup>(٨)</sup>: بضم الياء وفتح الخاء وتشديد الطاء مكسورة، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية. العاشرة<sup>(٩)</sup>: يَخْطُفُ<sup>(١٠)</sup>.

والخَطْفُ: أَخَذُ شيءٍ بسرعة، وهذه الجملة — أعني قوله: يكاد البرق يَخْطُفُ — لا محلَّ لها، لأنها استئناف، كأنه قيل: كيف يكون حالهم مع ذلك البرق؟ ف قيل: يكاد يَخْطُفُ، ويحتمل أن يكون في محلِّ جر صفةً لذوي المحذوفة، التقدير: أو كذوي صيبٍ كائدٍ البرق يَخْطُفُ.

قوله تعالى: / «كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ»: «كل» نَصَبٌ على الظرفية، [١/٢٢] لأنها أُضِيفَتْ إلى «ما» الظرفية، والعاملُ فيها جوابُها<sup>(١١)</sup>، وهو «مَشَوْا». وقيل:

---

(١) قراءة الحسن.

(٢) قراءة الحسن والجحدري وابن أبي إسحاق.

(٣) قراءة الحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري وقتادة.

(٤) قراءة الحسن والأعمش.

(٥) قراءة علي وابن مسعود.

(٦) قراءة بعض أهل المدينة.

(٧) أي المكسورة كما في البحر ٨٩/١.

(٨) قراءة زيد بن علي.

(٩) قراءة أبيّ.

(١٠) قوله: «يَخْطُفُ» غير واضح في الأصل.

(١١) الأصل: جوابه، وهو سهو.

- البقرة -

«ما» نكرة موصوفة، ومعناها الوقت أيضاً، والعائد محذوف، تقديره: كل وقت أضاء لهم فيه، فأضاء على الأول لا محل له لكونه صلة، ومحلّه الجرّ على الثاني. و«أضاء» يجوز أن يكون لازماً. وقال المبرد: «هو متعدي ومفعوله محذوف»، أي: أضاء لهم البرق الطريق، فالهاء في «فيه» تعود على البرق في قول الجمهور، وعلى الطريق المحذوف في قول المبرد.

و «فيه» متعلق بمشوا، و«في» على بابها أي: إنه محيط بهم، وقيل: هي بمعنى الباء، ولا بدّ من حذف على القولين، أي: مشوا في ضوئه أي بضوئه، ولا محلّ لجملة قوله «مشوا» لأنها مستأنفة<sup>(١)</sup>.

واعلم أن «كلاً» من ألفاظ العموم، وهو اسم جمع لازم للإضافة، وقد يُحذف ما يضاف إليه، وهل تنوينه حينئذ تنوين عوضٍ أو تنوين صرفٍ؟ قولان. والمضاف إليه «كل» إن كان معرفة وحذف بقيت على تعريفها، فلها انتصب عنها الحال، ولا يَدْخُلُها الألف واللام، وإن وقع ذلك في عبارة بعضهم، وربما انتصبت حالاً، وأصلها أن تُستعمل توكيداً كاجمع، والأحسن استعمالها مبتدأ، وليس كونها مفعولاً بها مقصوداً على السماع، ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعم ذلك. وإذا أضيفت إلى نكرة أو معرفة بلام الجنس حسن أن تلي العوامل اللفظية، وإذا أضيفت إلى نكرة تعين اعتبار تلك النكرة فيما لها من ضمير وغيره، تقول: كل رجال أتوك فأكرمهم، ولا يجوز أن يُراعَى لفظ «كل» فنقول: كل رجال أتاك فأكرمهم، و [تقول: كل رجل أتاك فأكرمهم، ولا تقول: أتوك فأكرمهم، اعتباراً بالمعنى، فاما قوله<sup>(٢)</sup>:

٢٤٨ - جادت عليه كل عين ثرة فترك كل حذيفة كالدرهم

(١) انظر في هذه الآية واحتمالاتها: مغني اللبيب ٢٢١/١.

(٢) البيت لعنترة، وهو في الديوان ١٩٦؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٣٣١؛ والأشعري ٢٤٨/٢؛ والجمع ٧٤/٢؛ والدرر ٩١/٢.



— البقرة —

فراعى المعنى فهو شاذ لا يُقاس عليه، وإذا أُضيفَتْ إلى معرفة فوجهان، سواء كانت الإضافة لفظاً نحو: «وكلُّهم آتية يومَ القيامةِ فرداً»<sup>(١)</sup> فراعى لفظ كل، أو معنى نحو: «فكلاً أخذنا بذنبه»<sup>(٢)</sup> فراعى لفظها، وقال: «وكلُّ أتوه داخرين»<sup>(٣)</sup>، فراعى المعنى، وقول بعضهم: «إن «كُلُّما» تفيدُ التكرارَ، ليس ذلك من وَضْعها، فإنك إذا قُلْتَ: «كلما جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» كان المعنى: أَكْرَمْتُكَ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرِدٍ مِنْ جَيِّثَاتِكَ إِلَيَّ.

وَقُرِءَ «ضَاء» ثَلَاثِيًّا<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّبَاعِيَّ لَازِمٌ. وَقُرِءَ: «وَإِذَا أَظْلِمَ» مَبْنِئاً لِلْمَفْعُولِ<sup>(٥)</sup>، وَجَعَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٦)</sup> دَالاً عَلَى أَنَّ أَظْلَمَ مُتَعَدٍ، وَاسْتَأْنَسَ أَيْضاً بِقَوْلِ حَبِيبٍ<sup>(٧)</sup>:

٢٤٩ — هَمَا أَظْلَمَا حَالِي ثُمْتُ أَجْلِيَا      ظَلَامِيَهُمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدٍ أَشْيَبِ  
ولا دليل في الآية لاحتمال أن أصله: وإذا أَظْلَمَ اللَّيْلُ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ حَذَفَ «اللَّيْلُ» وَقَامَ «عَلَيْهِمْ» مَقَامَهُ، وَأَمَّا حَبِيبٌ فَمَوْلَدٌ.

وإنما صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى بِكَلِمَا، وَالثَّانِيَةُ بِإِذَا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٨)</sup>:  
«لأنهم جِراسٌ عَلَى وَجُودِ مَا هَمُّهُمْ بِهِ مَعْقُودٌ مِنْ إِمْكَانِ الْمَشْيِ وَتَأْتِيهِ، فَكُلُّمَا صَادَفُوا مِنْهُ فَرَصَةً انْتَهَزُوهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّوَقُّفُ وَالتَّحَبُّسُ» وَهَذَا الَّذِي قَالَه

(١) الآية ٩٥ من مريم.

(٢) الآية ٤٠ من العنكبوت.

(٣) الآية ٨٧ من النمل.

(٤) قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر ٩٠/١.

(٥) قراءة يزيد بن قطيب والضحاك. انظر: الكشاف ٢٢٠/١؛ البحر ٩٠/١.

(٦) الكشاف ٢٢٠/١.

(٧) ديوان أبي تمام ١٥٧/١؛ والبحر ٩٠/١. وقوله: «هما» راجع إلى العقل والذهن. وأراد

بحاليه ما يتواتر عليه من المتقابلين كالخير والشر، أجلياً: كشفاً.

(٨) الكشاف ٢٢٠/١.

— البقرة —

هو الظاهر، إلا أن من النحويين<sup>(١)</sup> مَنْ جعلَ أن «إذا» تُفيد التكرار أيضاً، وأنشد<sup>(٢)</sup>:

٢٥٠ — إذا وَجَدْتُ أَوَارَ الحُبِّ في كَيْدِي أَقْبَلْتُ نحو سِقَاءِ القومِ أَتَرَدُّ

قال: «معناها معنى كلما».

قوله تعالى: «ولو شاء الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ» «لو» حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارةٌ سيبويه<sup>(٣)</sup>، وهي أولى من عبارة غيره: [٢٢/ب] / حرفٌ امتناع لا امتناع لِصَحَّةِ العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: «لو كان البحرُ مداداً لكلماتِ ربي لَنفَذَ البحرُ»<sup>(٤)</sup>، وفي قوله عليه السلام: «نعم العبدُ صهيَّبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه»<sup>(٥)</sup>، وعدم صحة الثانية في ذلك كما سيأتي محرراً، وفسادِ نحو قولهم: «لو كان إنساناً لكان حيواناً» إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان، ولا يُجزمُ بها خلافاً لقوم، فأما قوله<sup>(٦)</sup>:

٢٥١ — لو يَشَأْ طَارَ به ذو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الأَطَالِ نَهْدٌ ذو حُصْلٍ

وقول الآخر<sup>(٧)</sup>:

٢٥٢ — تَامَتْ فَوَادُكَ لو يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

(١) انظر المناقشة في: البحر ٩١/١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: برد، والبحر ٩١/١؛ وابتد الماء: صبَّه على رأسه.

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٤) الآية ١٠٩ الكهف.

(٥) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩: «اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب».

(٦) البيت منسوب لعلقمة وهو في ملحق ديوانه ١٣٤، أو امرأة من بني الحارث، وهو في المغني ٣٠٠، والحزاة ٥٢١/٤؛ والجمع ٦٤/٢؛ والدرر ٨١/٢. والنهد: المرتفع، والحصل: ج خصلة وهي لفيفة من الشعر، ولاحق الأطال: ضامر الخاصرة.

(٧) البيت للقيط بن زرارة، وهو في اللسان: تيم، والأشموني ٤٣/٤؛ والدرر ٨١/٢.

— البقرة —

فَمِنْ تَسْكِينِ الْمُحَرِّكِ ضَرُورَةً، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ شَرْطاً فِي الْمَاضِي، وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى إِنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup> وَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

٢٥٣ — وَلَوْ أَنَّ لِيْلِ الْأَخِیْلَةِ سَلَمْتُ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقًا إِلَيْهَا صَدَيٌّ مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ  
وَلَا تَكُونُ مُصَدِّرَةً عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ تُشَرَّبُ مَعْنَى التَّمْنِي فَتَنْصِبُ  
الْمُضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ جَوَاباً لَهَا نَحْو: «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَةً فَتَكُونَ»<sup>(٣)</sup>، وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ  
فِي مَوْضِعِهِ.

و «شاء» أَصْلُهُ: شَيْءٌ عَلَى فَعَلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا  
لِلْقَاعِدَةِ الْمُمَهَّدَةِ. وَمَفْعُولُهُ مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ إِذْهَابَ، وَكَثُرَ حَذْفُ  
مَفْعُولِهِ وَمَفْعُولِ «أَرَادَ» حَتَّى لَا يَكَادُ يُنْطَقُ بِهِ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمُسْتَغْرَبِ  
كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

٢٥٤ — وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ  
قَالَ تَعَالَى: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً»<sup>(٥)</sup>.

وَاللَّامُ فِي «ذَهَبَ» جَوَابُ لَوْ. وَاعْلَمْ أَنَّ جَوَابَهَا يَكْثُرُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ  
مِثْبَتاً، وَقَدْ تُحَذَفُ، قَالَ تَعَالَى: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا»<sup>(٦)</sup>، وَيَقِلُّ دُخُولُهَا

---

(١) الْآيَةُ ٩ مِنَ النِّسَاءِ.

(٢) الْبَيْتُ لِنُتُوبَةِ بْنِ الْحُمَيْرِ، وَهُوَ فِي أَمَالِي الْقَالِي ١٩٧/١؛ وَالْحَمَاسَةُ ٦٥/٢؛ وَابْنُ عَقِيلٍ ١٩٣/٣؛ وَالدَّرَرُ ٨٠/٢. وَزَقَا: صَاح.

(٣) الْآيَةُ ١٠٢ الشُّعْرَاءِ.

(٤) الْبَيْتُ لِإِسْحَاقَ بْنِ حَسَنٍ الْحَرَمِيِّ، وَهُوَ فِي الْكَامِلِ ٧٠٣، وَشَوَاهِدُ الْكَشَافِ ٤٣٧/٤.

(٥) الْآيَةُ ٤ مِنَ الزُّمَرِ.

(٦) الْآيَةُ ٧٠ مِنَ الْوَاقِعَةِ.

— البقرة —

عليه منفياً بـ «ما»، وَيَمْتَنِعْ دخولها عليه منفياً بغير «ما» نحو: لَوْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ،  
لِتَوَالِي لامين فيثقل، وَقَدْ يُحَذَفُ<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup>:

٢٥٥ — لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِراً خُلِقَ الكرام ولو تكونَ عَديماً

و «بَسْمِعِهِمْ» متعلقٌ بذهب. وَقُرِئَ: «لَا ذَهَبَ»<sup>(٣)</sup> فتكونُ الباءُ زائدة،  
أو يكونُ فَعْلٌ وأَفْعَلٌ بمعنى، ونحوه: تَنَبَّأَ بالدُّهْنِ<sup>(٤)</sup>.

قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» هذه جملةٌ مؤكدةٌ لمعنى  
ما قبلها، و«عَلَى كُلِّ شَيْءٍ» متعلقٌ بقدير، وهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ مشتقٌّ من  
القُدْرَةِ وهي القوة والاستطاعة، وفعلها قَدَرَ يفتح العين، وله ثلاثة عشر  
مصدراً: قدرة بتشليث القاف، ومقدرة بتشليث الدال، وَقَدَرًا وَقَدَرًا وَقَدَرًا  
وَقَدَرَانًا<sup>(٥)</sup> وَمَقْدَرًا وَمَقْدَرًا. وقدير أبلغٌ من قادر قاله الزجاج، وقيل: هما بمعنى، قاله  
الهروي<sup>(٦)</sup>. والشيء: ما صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُخْبَرَ عَنْهُ، وهو في الأصل  
[١/٢٣] مصدرٌ شاء يشاء /، وهل يُطلق على المعدوم والمستحيل؟ خلافٌ مشهور.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾... «يا» حرف  
نداء وهي أم الباب، وزعم بعضهم أنها اسمٌ فعلٍ، وقد تُحَذَفُ نحو: «يوسفُ

(١) أي جواب لو.

(٢) لم أهتم إلى قائله وهو في المغني ٢٨٩؛ والأشموقي ٣٨/٤ والعيني ٤٦٩/٤؛ والتصريح  
٢٥٦/٢.

(٣) قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر ٩١/١.

(٤) الآية ٢٠ من المؤمنون. ووجه الشبه بين الآيتين أن الثانية تُقْرَأُ أيضاً تَنَبَّأُ وتَنَبَّأُ فتكون  
من أنبت ونبت، والأولى كذلك من أذهب وذهب. وانظر السبعة: ٤٤٥ حيث نصَّ  
على أن قراءة الضم لابن كثير وأبي عمرو، والفتح قراءة الباقيين.

(٥) الأصل: وقداراً وهو سهو.

(٦) علي بن محمد، كان مقيماً في مصر، له: الأزهية والذخائر، ولم تذكر وفاته. انظر: معجم  
الأدباء ٢٤٨/١٤ والبغية ٢٠٥/٢.

- البقرة -

أَعْرِضْ»<sup>(١)</sup> وَيُنَادِي بِهَا الْمُنْدُوبُ وَالْمُسْتَغَاثُ، قَالَ الشَّيْخُ<sup>(٢)</sup>: «وَعَلَى كَثْرَةِ وَقُوعِ النِّدَاءِ فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَقَعْ نِدَاءٌ إِلَّا بِهَا». قُلْتُ: زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ قِرَاءَةَ «أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ»<sup>(٣)</sup> بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ أَنَّ الْهَمْزَ فِيهِ لِلنِّدَاءِ وَهُوَ غَرِيبٌ. وَقَدْ يُرَادُ بِهَا مَجْرَدُ التَّنْبِيهِ فَيَلِيهَا الْجُمْلُ الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ، قَالَ تَعَالَى: «أَلَا يَا اسْجُدُوا»<sup>(٤)</sup> بِتَخْفِيفِ أَلَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:

٢٥٦ - أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ .....

وقال الآخر<sup>(٦)</sup>:

٢٥٧ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ

و «أَيَّ» اسْمٌ مُنَادِي فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَلَكِنَّهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ مَعْرُوفٌ. وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهَا هُنَا مُوَصُولَةٌ، وَأَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمِرٌ، وَالْجُمْلَةُ صَلَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يَا الَّذِينَ هُمْ النَّاسُ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَالْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا صِفَةٌ لَهَا يَلْزَمُ رَفْعُهُ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْمَحَلِّ، خِلَافًا لِلْمَازَنِيِّ<sup>(٧)</sup>، وَ«هَا» زَائِدَةٌ لِلتَّنْبِيهِ لَازِمَةٌ لَهَا، وَالْمَشْهُورُ فَتَحُ هَائِهَا. وَيَجُوزُ

---

(١) الآية ٢٩ من يوسف.

(٢) البحر ٩٣/١.

(٣) الآية ٩ من الزمر، وهي قراءة ابن كثير ونافع حمزة. انظر: السبعة ٥٦١.

(٤) الآية ٢٥ من النمل.

(٥) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٤٥٦ وعجزه:

وَقَبْلَ مَنَايَا فَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ

والكتاب ٣٠٧/٢، واللسان: سنجل، والمتن ٤١٣؛ وابن يعيش ١١٥/٨.

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٢٠/١، والسمط ٥٤٦، والكامل ٤٧، وأملاني الشجري ٣٢٥/١؛ وابن يعيش ٢٤/٢؛ والدرر ١٥٠/١.

(٧) بكر بن محمد من نحاة البصرة، لزم الأخفش، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. انظر:

أخبار النحويين البصريين ٥٧؛ النزهة ١٨٢؛ البغية ٤٦٣/٢.

— البقرة —

صَمَّهَا إِتْبَاعاً لِلْيَاءِ، وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ<sup>(١)</sup> بِذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ: «أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ»<sup>(٢)</sup>، وَالْمَرْسُومُ يَسَاعِدُهُ.

وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ «أَيِّ» هَذِهِ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، أَوْ بِمَوْصُولٍ هُمَا فِيهِ، أَوْ بِاسْمٍ إِشَارَةٌ نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

٢٥٨ — أَلَا أَيُّهَذَا النَّابِجُ السَّيِّدُ إِنِّي عَلَى نَائِيهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا  
وَلِـ«أَيِّ» مَعَانٍ أُخَرُ كَالِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ وَكَوْنِهَا مَوْصُولَةٌ وَنَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ  
وَصِفَةٌ لِنَكْرَةٍ وَحَالًا لِمَعْرِفَةٍ.

وِ«النَّاسُ» صِفَةٌ لِأَيِّ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ حَسْبِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ.  
وِ«اعْبُدُوا رَبَّكُمْ» جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «الَّذِي خَلَقَكُمْ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَظْهَرُهَا: نَصْبُهُ عَلَى النَّعْتِ  
لِرَبِّكُمْ. الثَّانِي: نَصْبُهُ عَلَى الْقَطْعِ. الثَّلَاثُ: رَفْعُهُ عَلَى الْقَطْعِ أَيْضًا، وَقَدْ  
تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» مَحَلُّهُ النِّصْبُ لِعَطْفِهِ عَلَى الْمَنْصُوبِ  
فِي «خَلَقَكُمْ»، وَ«مِنْ قَبْلِكُمْ» صِلَةٌ لِلَّذِينَ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ،  
وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ<sup>(٥)</sup> وَقَوْعَ «مِنْ قَبْلِكُمْ» صِلَةً مِنْ حَيْثُ

---

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ، أَخَذَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَرَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٨. انْظُرْ: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ٤٤٩/٧؛ طَبَقَاتُ الْقَرَاءِ ٤٢٣/١.

(٢) الْآيَةُ ٣١ مِنَ النُّورِ: «وَتَوَبَّوْا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٤٥٥.

(٣) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْحَجَرِ.

(٤) الْبَيْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ الْأَخْضَرِ أَوَّلِ الْأَخْضَرِ بْنِ هُبَيْرَةَ، وَهُوَ فِي الْخُمَاسَةِ ٣٠١/١؛ وَالْمَقْرَبُ:

١٧٦/١. وَبِمَعْنَى بَأَيُّهَا النَّابِجُ السَّيِّدُ: الْمُتَعَرِّضُ لِبَنِي السَّيِّدِ، وَالْمُسْتَبْسِلُ: الْمَوْطِنُ نَفْسَهُ

عَلَى الْمَوْتِ.

(٥) انْظُرْ: الْبَحْرُ ٩٥/١.

– البقرة –

إِنَّ كُلَّ مَا جاز أَنْ يُخْبَرَ بِهِ جاز أَنْ يَقَعَ صَلَوةٌ، وَ «مِنْ قَبْلِكُمْ» ناقِصٌ لَيْسَ فِي الإِخْبَارِ بِهِ عَنِ الْأَعْيَانِ فَائِدَةٌ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، فَكَذَلِكَ الصَّلَوةُ، قَالَ: «وَتَأْوِيلُهُ أَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ إِذَا وُصِفَ صَحَّ الإِخْبَارُ وَالْوَصْلُ بِهِ تَقُولُ: نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا – وَاللَّهُ أَعْلَمُ –: وَالَّذِينَ كَانُوا مِنْ زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكُمْ». / وَقَالَ [٢٣/ب] أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(١)</sup>: «التَّقْدِيرُ: وَالَّذِينَ خَلَقَهُمْ مِنْ قَبْلِ خَلْقِكُمْ، فَحَدَفَ الْخَلْقَ وَأَقَامَ الضَّمِيرَ مُقَامَهُ».

وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>: «وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» بِفَتْحِ الْمِيمِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>: «وَوَجْهٌ عَلَى إِشْكَالِهَا أَنْ يَقَالَ: أَقْحَمَ الْمَوْصُولُ الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَصَلَتِهِ تَأْكِيداً، كَمَا أَقْحَمَ جَرِيرٌ فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

٢٥٩ – يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ .....

تَيْمًا الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَكَإِقْحَامِهِمْ لَامَ الْإِضَافَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ: لَا أَبَالِكُ، قِيلَ<sup>(٦)</sup>: «هَذَا الَّذِي قَالَهُ مَذْهَبُ لِبَعْضِهِمْ وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>:

٢٦٠ – مِنَ الْفَرِّ اللَّاءِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ خَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقُعُوا

---

(١) الإملاء ٢٣/١.

(٢) زيد بن علي المجلي الكوفي، إمام حاذق قرأ علي ابن مجاهد وابن فورك، توفي سنة ٣٥٨. انظر: طبقات القراء ٢٩٨/١.

(٣) انظر: البحر ٩٥/١.

(٤) الكشف ٢٢٨/١.

(٥) عجزه: لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عُمْرٍ. وهو في ديوانه ٢١٢/١؛ والمقتضب ٢٢٩/٤؛ ونوادر أبي زيد ١٣٩؛ والخصائص ٣٤٥/١؛ واللامات ١٠١؛ والأزهية ٢٤٧؛ وأمالى الشجري ٨٣/٢؛ والعيني ٢٤٠/٤.

(٦) ورد القول في البحر ٩٥/١.

(٧) البيت لعبادة بن طهفة أوعباد بن عباس، وهو في الكامل ١٥٥، واللسان: لوى. والقعقة: الصوت، والمراد أنهم لا يتهيئون لقاء الناس.

— البقرة —

فإذا وجوابها صلة «اللاء»، ولا صلة للذين لأنه توكيد للأول.

إلا أن بعضهم<sup>(١)</sup> يردُّ هذا القول ويجعله فاسداً، من جهة أنه لا يؤكد الحرف إلا بإعادة ما اتصل به فالموصول أولى بذلك، وخَرَجَ الآية والبيت على أن «مَنْ قَبْلَكُمْ» صلة للموصول الثاني<sup>(٢)</sup>، والموصول الثاني وصلته خبرٌ لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلة الأول، والتقدير: والذين هُمْ مَنْ قَبْلَكُمْ، وكذا البيت، تَجْعَلُ «إذا» وجوابها صلة للذين، والذين خبرٌ لمبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للآء، ولا يخفى ما في هذا من التعسف.

والخلق يقال باعتبارين، أحدهما: الإبداع والاختراع، وهذه الصفة ينفرد بها البارئ تعالى. والثاني: التقدير، قال زهير<sup>(٣)</sup>:

٢٦١ — وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي  
وقال الحجاج: «ما خلقتُ إلَّا فَرَيْتُ وَلَا وَعَدْتُ إلَّا وَفَيْتُ».

وهذه الصفة لا يختصُّ بها الله تعالى، وقد غلط أبو عبدالله البصري<sup>(٤)</sup> في أنه لا يُطلق اسمُ الخالقِ على الله تعالى، قال: لأنه مُحَالٌ، وذلك أن التقدير والتسوية في حق الله تعالى ممتنعان، لأنهما عبارة عن التفكير والظن، وكأنه لم يسمع قوله تعالى: «هو الله الخالقُ البارئ»<sup>(٥)</sup> «اللهُ خَالِقُ كُلِّ

(١) وهو الشيخ أبو حيان في البحر ٩٥/١.

(٢) المقصود «قبلكم» فقط على تقدير استقرار المحذوف.

(٣) ديوانه ٩٤؛ والقرطبي ٢٢٦/١؛ والبحر ٩٣/١؛ وتقرئ ما خلقت: إذا قدرت أمراً أمضيته.

(٤) أبو عبدالله الحسين بن علي البصري، أستاذ القاضي عبد الجبار، أخذ عن الجبائي، متكلم فقيه توفي سنة ٣٦٩. انظر: «قاضي القضاة عبد الجبار» للدكتور عبدالكريم عثمان ص ٤٩، مطبوعة بيروت. ومعجم المؤلفين ٢٧/٤.

(٥) الآية ٢٤ من الحشر.



شيء<sup>(١)</sup>. وكأنه لم يعلم أن الخلق يكون عبارة عن الإنشاء والاختراع.

قوله تعالى: «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» لعل واسمها وخبرها، وإذا ورد ذلك في كلام الله تعالى، فللناس فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أن «لعل» على بابها من الترجي والإطماع، ولكن بالنسبة إلى المخاطبين، أي: لعلكم تتقون على رجائكم وطمعكم، وكذا قال سيويه<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: «لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ»<sup>(٣)</sup> أي: اذهباً على رجائك. والثاني: أنها للتعليل، أي اعبدوا ربكم لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري<sup>(٤)</sup> وغيرهما وأنشدوا<sup>(٥)</sup>:

٢٦٢ - وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُ وَوَقُّتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْتٍ  
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ كَلَمْعِ سَرَابٍ فِي الْمَلَأِ مُتَالِقِ

أي: لكي نكف الحرب، ولو كانت «لعل» للترجي لم يقل: وَوَقُّتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْتٍ. والثالث: أنها للتعرض / للشيء، كأنه قيل: افعلوا ذلك متعرضين [١/٢٤] لأن تتقوا. وهذه الجملة على كل قول متعلقة من جهة المعنى باعبدوا، أي: اعبدوه على رجائكم التقوى، أولتقوا، أو متعرضين للتقوى، وإليه مال المهدي وأبو البقاء<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن عطية<sup>(٧)</sup>: «يَتَجَهُّ تَعَلُّقُهَا بِـ«خَلَقَكُمْ»، لأن كل مولود يولد على الفطرة فهو بحيث يرجى أن يكون متقياً، إلا أن المهدوي منع من ذلك، قال:

(١) الآية ٦٢ من الزمر.

(٢) الكتاب ١٦٧/١.

(٣) الآية ٤٤ من طه: «لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى».

(٤) تفسير الطبري ٣٦٤/١.

(٥) لم أهد إلى قائلها، وهما في: الطبري ٣٦٥/١؛ وأمالى الشجري ٥١/١؛ والقرطبي

٢٢٧/١.

(٦) الإملاء ٢٣/١.

(٧) تفسيره ١٩١/١.

«لَأَنْ مَنْ ذَرَاهُ اللهُ لَجَهَنَّمْ لَمْ يَخْلُقْهُ لِيَتَّقِيَ» ولم يذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> غير تعلقها بـ «خَلَقَكُمْ»، ثم رتب على ذلك سؤالين، أحدهما: أنه كما خَلَقَ المخاطبين لعلمهم يتقون كذلك خَلَقَ الذين مِنْ قبلهم لذلك، فلمْ خَصَّ المخاطبين بذلك دونَ مَنْ قبلهم؟ وأجاب عنه بأنه لَمْ يَقْصُرْهُ عليهم بل غَلَّبَ المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادة الجميع. السؤال الثاني: هَلَّا قِيلَ «تعبدون» لأجلِ اعبدوا، أو اتقوا لمكان «تَتَّقُونَ» ليتجاوبَ طرفا النظم، وأجاب بأن التقوى ليست غير العبادَةِ، حتى يؤدي ذلك إلى تناقضِ النظم، وإنما التقوى قُصَارَى أمرِ العابدِ وأقصى جُهِدِهِ. قال الشيخ<sup>(٢)</sup>: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ليتجاوبَ طرفاً النظم فليس بشيء»، لأنه لا يمكن هنا تجاوبَ طَرَفَيِ النظم، إذ نَظْمُ اللفظ<sup>(٣)</sup>: اعبدوا ربكم لعلكم تعبّدون، أو اتقوا ربكم لعلكم تتقون، وهذا بعيدٌ في المعنى، إذ هو مثل: اضربْ زيدا لعلك تَضْرِبُهُ، واقصدْ خالداً لعلك تَقْصِدُهُ، ولا يَخْفَى ما في ذلك من غَثَاةِ اللفظِ وفسادِ المعنى». والذي يظهرُ به صحته أن يكونَ «لعلكم تتقون» متعلقاً بقوله: «اعبدوا»، فالذي تُودوا لأجلِهِ هو الأمرُ بالعبادة، فَنَاسَبَ أن يتعلّقَ بها ذلك، وأتى بالموصولِ وصلّيته على سبيلِ التوضيحِ أو المدحِ الذي تعلّقت به العبادَةُ، فلم يُجَأْ بالموصولِ لِيَحْدُثَ عنه، بل جاءَ في ضمنِ المقصودِ بالعبادة، فلم يَكُنْ يتعلّقُ به دونَ المقصودِ. قلت: وهذا واضحٌ.

وفي «لعل» لغاتٌ كثيرة<sup>(٤)</sup>، وقد يُجرُّ بها، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) الكشف ٢٣١/١.

(٢) البحر المحيط ٩٦/١.

(٣) عبارة أبي حيان: لأنه يصير المعنى.

(٤) انظر: أمالي القالي ١٠٧/١؛ ورصف المباني ٣٧٥.

(٥) لم أهتمد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ١١٨/٢؛ والأشمونى ٢٠٤/٢؛ والتصريح

٢/٢؛ والعيني ٢٤٧/٣؛ والخزانة ٣٦٨/٤. والشريم: التي اتحد مسلكها، والجر

بلعل لغة عُقِيل. انظر: ابن عقيل ٦/٢.

- البقرة -

٢٦٣ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمُكُمُ شَرِيعٌ  
ولا تنصبُ الاسمين على الصحيح، وقد تَدْخُلُ «أَنْ» في خبرها حملاً  
على «عسى»، قال<sup>(١)</sup>:

٢٦٤ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ .....

وقد تأتي للاستفهام والتعليل كما تقدّم، ولكن أصلها أن تكون للترجي  
والطمع في المحبوبات والإشفاق في المكروهات كعسى، وفيها كلام أطول  
من هذا يأتي مفصلاً في غضون هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأصلُ تَتَّقُونَ: تَوَتَّقِيُونَ لأنه من الوقاية، فَأُبْدِلْتُ الواو تاء قبل تاء  
الافتعال، وأُدْغِمْتُ فيها، وقد تقدّم ذلك في «المتقين»<sup>(٢)</sup>، ثم اسْتَقْبَلَتْ  
الضمة على الياء فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنْتِ الياء والواو بعدها، فَحُذِفَتِ الياء لالتقاء  
الساكنين، وَضُمَّتِ القافُ لتجانسها، فوزنه الآن: تَفْتَعُونَ. وهذه الجملة أعني  
«لعلكم تتقون» لا يجوز أن تكون حالاً لأنها طلبية، وإن كانت عبارة بعضهم  
نوهم ذلك. ومفعولُ تَتَّقُونَ محذوف أي «تَتَّقُونَ» الشِّركَ أو النارَ.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾: «الذي» تحتلُ النصبَ  
والرفع. فالنصبُ من خمسة أوجه، أظهرها: أن يكون نصبه على القطع.  
الثاني: أنه نعتٌ لربكم. الثالث: أنه بدلٌ منه. الرابع: أنه مفعول «تتقون» وبه  
بدأ أبو البقاء<sup>(٣)</sup>. الخامس: أنه نعتُ النعت أي: الموصولُ الأول، لكن  
المختار أن النعت لا يُنْعَتُ / بل إن جاء ما يؤهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول، إلا [٢٤/ب]  
أن يمنع مانع فيكون نعتاً للنعت نحو قولهم: «يا أيها الفارسُ ذو الجُمَّة»<sup>(٤)</sup>،

(١) لم أقف عليه.

(٢) الآية ٢ من البقرة.

(٣) الإملاء ٢٣/١.

(٤) الجمعة: مجتمع شعر الراس.

— البقرة —

فلو الْجُمَّة نَعَتْ للفراس لال «أي» لأنها لا تَنْعَتْ إِلَّا بما تَقْدُمُ ذِكْرَهُ<sup>(١)</sup>. والرفع من وجهين: أحدهما — وهو الأصح — أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو الذي جَعَلَ. والثاني أنه مبتدأٌ وخبره قوله بعد ذلك: «فلا تَجْعَلُوا». وهذا فيه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أن صلته ماضية فلم يُشَبِّه الشرط فلا تُرَادُ في خبره الفاء، الثاني: عدم الرابط إلا أن يقال بمذهب الأخفش وهو أن يُجْعَلَ الربط مكرراً الاسم الظاهر إذا كان بمعناه نحو: «زيدٌ قام أبو عبدالله»، إذا كان أبو عبدالله كنيةً لزيد، وكذلك هنا أقام الجلالة مقامَ الضمير كأنه قال: الذي جعل لكم فلا تَجْعَلُوا له أنداداً.

و«جَعَلَ» فيها وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى صَيَّر فتعدي لمفعولين فيكون «الأرض» مفعولاً أول، و«فراشاً» مفعولاً ثانياً. والثاني: أن تكون بمعنى «خَلَقَ» فتعدي لواحد وهو «الأرض» ويكون «فراشاً» حالاً.

«والسماء بناءً» عطف على «الأرض فراشاً» على التقديرين المتقدمين، و«لكم» متعلقٌ بالَجْعَلِ أي لأجلكم. والفراش ما يُوطَأُ وَيُقَعَدُ عليه: والبناء مصدرٌ بَنَيْتُ، وإنما قُلبت الياء همزةً لتطرفها بعد ألفٍ زائدة، وقد يُرادُ به المفعول. و«أنزل» عطفٌ على «جَعَلَ»، و«من السماء» متعلقٌ به، وهي لا ابتداءً الغاية. ويجوز أن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أن يكون حالاً مِنْ «ما» لأنَّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً، وحيثُذ معناها التبعيض، وثُمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: من مياه السماء ماءً.

وأصل ماء مَوْه<sup>(٢)</sup> بدليل قولهم: «ماهت الرِّكِيَّةُ تَمْوَه»<sup>(٣)</sup> وفي جَمْعِهِ:

(١) انظر الورقة: ٢٣ أ.

(٢) انظر: المتع ٣٤٨؛ واللسان: موه.

(٣) ماهت الركية: ظهر ماؤها وكثر.

مياه وأمواه، وفي تصغيره: مُوَيْه، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فاجتمع حرفان خفيّان: الألف والهاء، فأبدلوا من الهاء أختها وهي الهمزة لأنها أجلدٌ منها.

وقوله: «فَأَخْرَجَ عَطْفٌ عَلَى «أَنْزَلَ» مُرْتَبٌ عَلَيْهِ، و«بِهِ» متعلقٌ بِهِ، والباء فيه للسببية. و«من الثمرات» متعلقٌ به أيضاً، وَمِنْ هُنَا للتبعية. وَأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَهَا زائدةً لوجيهن، أحدهما: زيادتها في الواجب، وَكَوْنُ المجرور بها معرفة، وهذا لا يقول به بصري ولا كوفي إلا أبا الحسن الأخفش<sup>(١)</sup>. والثاني: أن يكون جميع الثمرات رزقاً لنا، وهذا يخالف الواقع، إذ كثيرٌ من الثمرات ليس رزقاً. وجعلها الزمخشري<sup>(٢)</sup> لبيان الجنس، وفيه نظر، إذ لم يتقدم ما يبين هذا، وكأنه يعني أنه بيانٌ لرزقاً من حيث المعنى، و«رزقاً» ظاهره أنه مفعولٌ به، ناصبه «أَخْرَجَ». ويجوز أن يكون «من الثمرات» في موضع المفعول به، والتقدير: فأخرج ببعض الماء بعض الثمرات. وفي «رزقاً» حينئذ وجهان أحدهما: أن يكون حالاً على أن الرزق بمعنى المرزوق، كالطُحْن والرَّغِي. والثاني: أن يكون مصدراً منصوباً على المفعول مِنْ أَجْلِهِ، وفيه شروطُ النصبِ موجودة. وإنما نكّر «ماء» و«رزقاً» ليفيد التبعية، لأنَّ المعنى: وأنزل من السماء بعض ماءٍ فَأَخْرَجَ به بعض الثمرات بعض رزقٍ لكم، إذ ليس جميع رزقهم هو بعض الثمرات، إنما ذلك بعض رزقهم.

وأجاز أبو البقاء<sup>(٣)</sup> أن يكون «من الثمرات» حالاً مِنْ «رزقاً» لأنه لو تأخر لكان نعتاً، فعلى هذا يتعلّق بمحذوف، وجعل الزمخشري<sup>(٤)</sup> «من الثمرات»

(١) معاني القرآن ٩٨.

(٢) الكشف ٢٣٥/١.

(٣) الإملاء ٢٤/١.

(٤) الكشف ٢٣٥/١.

واقعا موقع الثمر أو الثمار، يَعْنِي مِمَّا نَابَ فِيهِ جَمْعُ قَلَةٍ عَنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ،  
نَحْوُ: «كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ»<sup>(١)</sup> و«ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ»<sup>(٢)</sup>. وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى هَذَا  
لَأَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ الْمُحَلَّى بِأَلِ التِّي لِلْعُمُومِ يَقَعُ لِلْكَثْرَةِ، فَلَا فَرْقَ إِذَا بَيْنَ  
الثَّمَرَاتِ وَالثَّمَارِ، وَلِذَلِكَ رَدُّ الْمُحَقِّقُونَ قَوْلَ مَنْ رَأَى عَلَى حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>:

٢٦٥ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَيْلَمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسِيفُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا  
قَالُوا: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: الْجِفَانِ، وَسَيُوفُنَا، لِأَنَّهُ أَمْدَحُ، وَلَيْسَ  
بِصَحِيحٍ لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ.

و«لَكُمْ» يَحْتَمِلُ التَّعْلُقَ بـ«أَخْرَجَ»، وَيَحْتَمِلُ التَّعْلُقَ بِمَحْذُوفٍ، عَلَى أَنْ  
يَكُونَ صِفَةً لـ«رِزْقًا»، هَذَا إِنْ أُرِيدَ بِالرِّزْقِ الْمَرْزُوقُ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَصْدَرُ  
فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي «لَكُمْ» مَفْعُولًا بِالْمَصْدَرِ وَاللَّامُ مُقْوِيَةً لَهُ، نَحْوُ:  
«ضَرَبْتَ ابْنِي تَأْدِيَالَهُ» أَي: تَأْدِيِيَهُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا» الْفَاءُ لِلتَّسْبِيبِ، أَي: تَسَبَّبَ عَنْ إِيْجَادِ  
هَذِهِ الْآيَاتِ الْبَاهِرَةِ النَّهْيُ عَنْ اتِّخَاذِكُمُ الْأُنْدَادَ. وَ«لَا» نَاهِيَةٌ وَ«تَجْعَلُوا» مُجْزُومٌ  
بِهَا، عَلَامَةٌ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى تُصَيِّرُوا. وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup> أَنْ  
تَكُونَ بِمَعْنَى تُسَمُّوا<sup>(٥)</sup>. وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ فَيَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ أَوْ لُثْمَا: أُنْدَادًا،  
وِثَانِيَهُمَا: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قَبْلَهُ، وَهُوَ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ. وَ«أُنْدَادًا» جَمْعُ نَدٍّ،

(١) الآية ٢٥ من الدخان.

(٢) الآية ٢٢٨ من البقرة: وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبِّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

(٣) ديوانه ٣٥؛ وَالْكِتَابُ ١٨١/٢؛ وَالْخَصَائِصُ ٢٠٦/٢؛ وَالْمَحْتَسَبُ ١٨٧/١؛ وَالْبَحْرُ  
٩٨/١.

(٤) الإِمْلاء ٢٤/١.

(٥) فِي مَطْبُوعَةِ أَبِي الْبَقَاءِ: «لَا تَسْمَعُوا» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

— البقرة —

وقال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «أَنَدَادُ جَمْعُ نَدٍ وَنَدِيدٌ» وفي جَعَلَهُ جَمْعَ نَدِيدٍ نَظَرٌ، لَأَن أَفْعَالًا لَا يُحْفَظُ فِي فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَالنَّدُّ: الْمُقَاوِمُ الْمُضَاهِي، سِوَاهُ كَانَ [مَثَلًا]<sup>(٢)</sup> أَوْ ضِدًّا أَوْ خِلَافًا وَقِيلَ: هُوَ / الضَّدُّ عَنْ أَبِي عَيْبَةَ<sup>(٣)</sup>، وَقِيلَ: الْكُفَّةُ وَالْمِثْلُ، قَالَ حَسَانٌ<sup>(٤)</sup>:  
[١/٢٥]

٢٦٦ — أَتَهْجُوهَ وَلَسْتَ لَهُ بِنَدٍّ فَشَرُّكُمَا لَخِيرَكُمَا الْفِدَاءُ

أَي: لَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ، وَقَالَ آخَرُ<sup>(٥)</sup>:

٢٦٧ — نَحْمَدُ اللَّهَ وَلَا نَدُّ لَهُ عِنْدَهُ الْخَيْرُ وَمَا شَاءَ فَعَلُ

وقال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «النَّدُّ الْمِثْلُ، وَلَا يُقَالُ إِلَّا لِلنَّدِّ الْمُخَالَفِ، قَالَ

جرير<sup>(٧)</sup>:

٢٦٨ — أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نَدًّا وَمَا تَيْمٌ لِّذِي حَسَبٍ نَدِيدٌ

وَنَادَذْتُ الرَّجُلَ خَالَفْتُهُ وَنَافَرْتُهُ مِنْ: نَدَّ يَنْدُ نُدُودًا أَي نَفَرًا. انْتَهَى، وَيُقَالُ

«نَدِيدَةٌ» عَلَى الْمُبَالَغَةِ، قَالَ لَبِيدٌ<sup>(٨)</sup>:

٢٦٩ — لِكَيْلَا يَكُونَ السُّنْدَرِيُّ نَدِيدَتِي وَأَجْعَلُ أَقْوَامًا عُمُومًا عَمَاعِمَا

وَأَمَّا النَّدُّ — بَفَتْحِ النُّونِ — فَهُوَ التَّلُّ الْمَرْتَفِعُ، وَالنَّدُّ الطَّيِّبُ أَيْضًا، لَيْسَ

بِعَرَبِيٍّ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مُتَعَلِّقَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «اعْبُدُوا»، لِأَنَّ أَصْلَ

---

(١) الإملاء ٢٤/١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) مجاز القرآن ٣٤/١. والأصل عبيد ولعله سهو.

(٤) ديوانه ٦٠، والرواية المشهورة: بكفاء.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٤؛ والقرطبي ٢٣٠/١.

(٦) الكشف ٢٣٦/١.

(٧) ديوانه ١٦٤؛ ومجالس العلماء ١١٤؛ وشواهد الكشف ٣٦٦/٤.

(٨) ديوانه ٢٨٦؛ والقرطبي ٢٣١/١. والعماعم: الجماعات.

العبادة التوحيد، ويجوز أن يتعلّق بـ «الذي» إذا جعلته خبر مبتدأ محذوف، أي هو الذي جعل لكم هذه الآيات العظيمة والدلائل النيرة الشاهدة بالوحدانية فلا تجعلوا له أنداداً: وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «يتعلّق بـ «لعلّكم» على أن ينتصب «تجعلوا» انتصاب «فأطّلِع»<sup>(٢)</sup> في قراءة حفص، أي: خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقه، فعلى قوله: تكون «لا» نافية، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» في جواب الترجي، وهذا لا يُجيزه البصريون، وسيأتي تأويل «فأطّلِع» ونظائره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: «وأنتم تعلمون» جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، ومفعول العلم متروك لأنّ المعنى: وأنتم من أهل العلم، أو حذف اختصاراً أي: وأنتم تعلمون بطلان ذلك. والاسم من «أنتم» قيل: أن، والتاء حرف خطاب يتغيّر بحسب المخاطب. وقيل: بل التاء هي الاسم وأنّ عماد قبلها. وقيل: بل هو ضمير برؤيته وهو ضمير رفع منفصل، وحكم ميمه بالنسبة إلى السكون والحركة والإشباع والاختلاس حكم ميم هم، وقد تقدّم جميع ذلك.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا﴾: «إن حرف شرط يَجْزِم فعلين شرطاً وجزاءً، ولا يكون إلا في المحتمل وقوعه، وهي أمّ الباب، فلذلك يُحذف مجزومها كثيراً، وقد يُحذف الشرط والجزاء معاً، قال<sup>(٣)</sup>:

٢٧٠ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ: وَإِنْ

(١) الكشف ٢٣٦/١.

(٢) الآية ٣٧ من غافر: «لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّلِع إلى إله موسى» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) البيت في ملحق ديوان رؤية ١٨٦؛ والمغني ٧٢٤؛ والمقرب ٢٧٧/١؛ والخزانة ٦٣٠/٣؛ وشواهد المغني ٩٣٦.



أي: وإن كان فقيراً تزوجته، وتكون «إن»<sup>(١)</sup> نافية لتعمل وتَهْمَل، وتكون مخففة وزائدة باطراد وعديه، وأجاز بعضهم<sup>(٢)</sup> أن تكون بمعنى إذ، وبعضهم أن تكون بمعنى قد<sup>(٣)</sup>، ولها أحكام كثيرة. و«في ريب» خبر كان، فيتعلق بمحذوف، ومحل «كان» الجزم، وهي وإن كانت ماضية لفظاً فهي مستقبلة معنى.

وزعم المبرد<sup>(٤)</sup> أن لـ «كان» الناقصة حكماً مع «إن» ليس لغيرها من الأفعال الناقصة فزعم أن لقوة «كان» أن «إن» الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من الماضي، وتبعه في ذلك أبو البقاء<sup>(٥)</sup>، وعَلَّل ذلك بأنه كثر استعمالها غير دالة على حَدَثٍ. وهذا مردود عند الجمهور لأن التعليق إنما يكون في المستقبل، وتأولوا مظاهره غير ذلك، نحو: «إن كان قميصه قد» : إما بإضمار «يَكُن» بعد «إن»، وإما على التبيين، والتقدير: إن يَكُن قميصه أو إن يَتَبَيَّن كَوْنُ قميصه، ولما خفي هذا المعنى على بعضهم جعل «إن» هنا بمنزلة «إذ».

وقوله: «في ريب» مجاز من حيث إنه جعل الريب ظرفاً محيطاً بهم، بمنزلة المكان لكثرة وقوعه منهم. و«مِمَّا» يتعلق بمحذوف لأنه صفة لريب فهو في محل جَرٍّ. و«مِنْ» للسببية أو ابتداء الغاية، ولا يجوز أن تكون للتبعيض، ويجوز أن تتعلق بريب، أي: إن ارتبتم من أجل، فـ«مِنْ» هنا

(١) انظر في أحكام إن: المغني ١٧؛ الرصف ١٠٤.

(٢) انظر مناقشة هذا القول في المغني ٣٩.

(٣) في الأصل «قد قال» بإقحام «قال».

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠٢/١.

(٥) الاملاء ٢٤/١.

(٦) الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٧) الأصل «يكن كان» بإقحام كان.

للسببية «وما» موصولة أو نكرة موصوفة، والعائد على كلا القولين محذوف أي: نزلناه. والتضعيف في «نزلنا» هنا للتعدية مرادفاً لهمزة التعدي، ويدل عليه قراءة «أنزلنا» بالهمز<sup>(١)</sup>، وجعل الزمخشري<sup>(٢)</sup> التضعيف هنا دالاً على نزوله مُتَجَمِّاً في أوقاتٍ مختلفة. قال بعضهم<sup>(٣)</sup>: «وهذا الذي ذهب إليه في تضعيف الكلمة هنا هو الذي يُعبر عنه بالتكثير، أي يفعل [ذلك]<sup>(٤)</sup> مرة بعد مرة، فيدل على ذلك بالتضعيف، ويُعبر عنه بالكثرة». قال: «ودخل عن قاعدة— وهي أن التضعيف الدال على ذلك من شرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف غالباً نحو: جَرَحْتُ زيداً وفتحت الباب، ولا يقال: جلس زيد، ونزل لم يكن متعدياً قبل التضعيف، وإن ما جعله متعدياً تضعيفه. وقوله «غالباً» لأنه قد جاء التضعيف دالاً على الكثرة في اللازم قليلاً نحو: «موت المال»<sup>(٥)</sup> وأيضاً فالتضعيف الدال على الكثرة لا يجعل القاصر متعدياً كما تقدم في موت المال، ونزل كان قاصراً فصار بالتضعيف متعدياً، فدل على أن تضعيفه للنقل لا للتكثير، وأيضاً كان يحتاج قوله / تعالى: «لولا نزل عليه القرآن جُمْلَةً واحدة»<sup>(٦)</sup> إلى تأويل، وأيضاً فقد جاء التضعيف حيث لا يمكن فيه التكثير نحو قوله تعالى: «وقالوا لولا نزل عليه آية»<sup>(٧)</sup> «لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً»<sup>(٨)</sup> إلا بتأويل بعيد جداً، إذ ليس المعنى على

(١) قراءة يزيد بن قطيب، البحر ١/١٠٣.

(٢) الكشف ١/٢٣٨.

(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/١٠٣.

(٤) سقط من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٥) مثل صاحب اللسان بقوله «موت الدواب» كثر فيها الموت.

(٦) الآية ٣٢ من الفرقان.

(٧) الآية ٣٧ من الأنعام.

(٨) الآية ٩٥ من الإسراء، والآية بتمامها: «قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئين

لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً».

أنهم اقترحوا تكرير نزول آية، ولا أنه عَلَّقَ تكريرَ نزولِ مَلَكٍ رسولٍ على تقدير كون ملائكة في الأرض.

وفي قوله: «نَزَّلْنَا» التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلمِ لأنَّ قبلَه: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ»، فلو جاء الكلامُ عليه لقليل: مِمَّا نَزَّلَ على عبده، ولكنه التفت للتفخيم. و«على عبدنا» متعلِّقٌ بنزُلنا، وعُدِّي بـ«على» لإفادتها الاستعلاء، كأنَّ المُنزَّلَ تَمَكَّنَ من المنزولِ عليه ولبسه، ولهذا جاء أكثرُ القرآنِ بالتعدي بها، دونَ «إلى»، فإنها تفيدُ الانتهاءَ والوصولَ فقط، والإضافةُ في «عبدنا» تفيدُ التشريفَ كقوله<sup>(١)</sup>:

٢٧١ — يا قومِ قلبي عندَ زهراءِ يَعْرِفُهُ السامِعُ والرائي  
لا تدعني إلَّا بيا عبدها فإنه أَشْرَفُ أَسْمَائِي  
وَقُرَى: «عبدنا»<sup>(٢)</sup>، فقليل: المرادُ النبيُّ عليه السلام وأُمته، لأنَّ جَدوى المنزولِ حاصلٌ لهم. وقيل: المرادُ بهم جميعُ الأنبياءِ عليهم السلام.

قوله تعالى: «فَأَتَوْا» جوابُ الشرط، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَبْصَحُ أن يكونَ شرطاً بنفسه، وأصلُ فَأَتَوْا: أَتَيْتُوا مثل: اضربوا فالهمزة الأولى همزةٌ وصلٍ أتى بها للابتداءِ بالساكنِ، والثانيةُ فاءُ الكلمةِ، اجتمعَ همزتان، وَجَبَ قَلْبُ ثانيهما ياءٌ على حَدِّ «إيمان» وبابه، واستَقَلَّتِ الضمةُ على الياءِ التي هي لامُ الكلمةِ فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنْتِ الياءُ وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةٌ فَحَذِفَتْ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وَضُمَّتِ التاءُ للتجانُسِ فوزُنْ اتوا: افْعُوا، وهذه الهمزةُ إنما يُحتاجُ إليها ابتداءً، أمَّا في الدَّرَجِ فإنه يُسْتغْنَى عنها وتعودُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ لأنها إنما قُلِبَتْ ياءٌ للكسر الذي كان قبلها،

(١) لم أهد إلى قائلها، وهما في القرطبي ٢٣٢/١ والبحر ١٠٤/١ وسقطت «لا تدعني» من الأصل.

(٢) ذكرها في البحر ١٠٤/١ والزغشري ٢٣٩/١ من دون نسبة.

- البقرة -

وقد زال نحو: «فأتوا» وبابه وقد تُحذف الهمزة التي هي فاء الكلمة في الأمر كقوله<sup>(١)</sup>:

٢٧٢ - فَإِنْ نَحْنُ لَمْ نَنْهَضْ لَكُمْ فَنَبْرُكُكُمْ فَتُونَا فَعَادُونَا إِذَا بِالْجِرَائِمِ

يريد: فأتونا كقوله: فأتوا. وبسورة متعلق بـ «أتوا».

قوله تعالى: «مِنْ مثله» في الهاء ثلاثة أقوال، أحدها: أنها تعودُ على ما نزلنا، فيكون مِنْ مثله صفةً لسورة، ويتعلّق بمحذوفٍ على ما تقرّر، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِ المنزّل في فصاحته وإخباره بالغيوب وغير ذلك، ويكونُ معنى «مِنْ» التبعية، وأجاز ابن عطية<sup>(٢)</sup> والمهدوي أن تكون للبيان، وأجازا هما وأبو البقاء<sup>(٣)</sup> أن تكون زائدة، ولا تجيء إلا على قول الأخفش<sup>(٤)</sup>. الثاني: أنها تعودُ على «عبدنا» فيتعلّق «من مثله» بأتوا، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءً الغاية، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكون صفةً لسورة، أي: بسورةٍ كائنة من رجلٍ مثل عبدنا. الثالث: قال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>: «إنها تعود على الأنداد بلفظ المفرد كقوله: «وإنَّ لكم في الأنعام لعبرة، نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ»<sup>(٥)</sup> قلت: ولا حاجة تدعو إلى ذلك، والمعنى ياباه أيضاً.

والسورة: الدرجة الرفيعة، قال النابغة<sup>(٦)</sup>:

٢٧٣ - أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلَكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَّبُ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ١٠١/١ وحذف الهمزة هنا شاذ.

(٢) التفسير ١٩٤/١.

(٣) الاملاء ٢٤/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٩٨.

(٤) الاملاء ٢٤/١.

(٥) الآية ٦٦ من النحل.

(٦) ديوانه ٧٨، والقرطبي ٦٥/١. ويتذبذب: يضطرب.

— البقرة —

وُسِّيتْ سورةُ القرآنِ بذلكَ لأنَّ صاحبَهَا يَشْرُفُ بِهَا وَتَرْفَعُهُ. وقيل: اشتقاقُهَا من السُّور وهو البَقِيَّةُ، ومنه: «أَسَارُوا فِي الْإِنَاءِ» قال الأعشى<sup>(١)</sup>:

٢٧٤ — فَبَانَتْ وَقَدْ أَسَارَتْ فِي الْفَوَا دِصْدَعًا عَلَى نَائِيهَا مُسْتَطِيرَا

أي: أَبَقَتْ، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَمِيمًا وَغَيْرَهَا يَهْمَزُونَ فَيَقُولُونَ: سُورَةٌ بِالْهَمْزِ، وَسُمِّيَتْ سُورَةُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنْهُ، وَهِيَ عَلَى هَذَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَقِيلَ: اشْتِقَاقُهَا مِنْ سُورِ الْبِنَاءِ لِأَنَّهَا تُحِيطُ بِقَارِنَيْهَا وَتَحْفَظُهُ كَسُورِ الْمَدِينَةِ، وَلَكِنْ جَمَعَ سُورَةُ الْقُرْآنِ سُورَ بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَجَمَعَ سُورَةَ الْبِنَاءِ سُورَ بِسُكُونِهَا فَفَرَّقُوا بَيْنَهَا فِي الْجَمْعِ.

قوله تعالى: «وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» هذه جملة أمرٍ معطوفةٌ على الأمر قبلها، فهي في محلِّ جَزْمٍ أيضًا. ووزنُ ادْعُوا: افْعُوا لأنَّ لامَ الكلمةِ محذوفٌ دلالةً على السكونِ في الأمر / الذي هو جَزْمٌ في المضارع، والواوُ ضميرُ الفاعِلَيْنِ [١/٢٦] و«شهداءكم» مفعولٌ به جمعُ شهيدٍ كظريف، وقيل: بل جمعُ شاهدٍ كشاعر والأولُ أولى لأطرادِ فَعْلَاءَ فِي فَعِيلٍ دُونَ فاعِلٍ، والشهادةُ: الحضور.

و«مِنْ دُونِ اللَّهِ» متعلِّقٌ بادْعُوا، أي: ادْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُهَدَاءَكُمْ، فلا تَسْتَشْهِدُوا بِاللَّهِ، فكأنه قال: وادْعُوا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ مَنْ يَشْهَدُ لَكُمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِ«شهداءكم»، والمعنى: ادْعُوا مَنْ اتَّخَذْتُمُوهُ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بِصِحَّةِ عِبَادَتِكُمْ إِيَّاهُمْ، أَوْ أَعْوَانَكُمْ مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، أَيِ الَّذِينَ تَسْتَعِينُونَ بِهِمْ دُونَ اللَّهِ. أَوْ يَكُونُ مَعْنَى «مِنْ دُونِ اللَّهِ» بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ كقوله<sup>(٢)</sup>:

(١) ديوانه ٣١٧؛ والطبري ١/١٠٥؛ وابن عطية ١/٨٠.

(٢) البيت في وصف صفاء الخمرة، ولم أقف عليه، غير أني وجدت في ديوان الأعشى ٢١٩ وجهرة ابن دريد ٣/١١٤:

تُرِيكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ

٢٧٥ - تُرِيكَ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ لَوْجِهَ أَخِيهَا فِي الْإِنَاءِ قُطُوبُ

أي: تريك القذى قدامها وهي قدامه لرفقتها وصفائها.

واختار أبو البقاء<sup>(١)</sup> أن يكون «من دون الله» حالاً من «شهداءكم»،  
والعامل فيه محذوف، قال: «تقديره: شهداءكم منفردين عن الله أو عن أنصار  
الله».

و«دون» من ظروف الأمكنة، ولا تتصرف على المشهور إلا بالجرب «من»،  
وزعم الأخفش أنها متصرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: «وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>  
قال: «دون» مبتدأ، و«منا» خبره، وإنما بُني لإضافته إلى مبني، وقد شذَّ رفعه  
خبراً في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٢٧٦ - أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتَ دُونَهَا

وهو من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى. وأما «دون» التي بمعنى  
ردىء فتلك صفة كسائر الصفات، تقول: هذا ثوبٌ دونٌ، ورأيت ثوباً دوناً،  
أي: رديئاً، وليست ممّا نحن فيه.

قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» هذا شرطٌ حُذِفَ جوابه للدلالة عليه،  
تقديره: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فافعلوا، ومتعلّقُ الصدق محذوف، والظاهرُ تقديره  
هكذا: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي كَوْنِكُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْمَنْزِلِ عَلَى عَبْدِنَا أَنَّهُ مِنْ  
عِنْدِنَا. وقيل: فيما تقدِّرون عليه من المعارضة، وقد صرَّح بذلك عنهم في آية  
أخرى حيث قال تعالى حاكياً عنهم: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مَثَلًا هَذَا»<sup>(٤)</sup>. والصدق

(١) الاملاء ٢٥/١.

(٢) الآية ١١ من الجن. وليس في معاني القرآن للأخفش إشارة إلى ذلك.

(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في الحماسة ٢١٥/١؛ والشذور ٨١؛ والبحر ١٢٠/١.

(٤) الآية ٣١ من الأنفال.

— البقرة —

ضد الكذب، وقد تقدّم فَيَعْرِفُ مِنْ هُنَاكَ، والصدِّيقُ مشتقٌّ منه لِصِدْقِهِ فِي الْوَدِّ والنصح، والصَّدْقُ مِنَ الرِّمَاحِ: الصُّلْبَةُ.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾: «إِنْ» الشرطية داخلة على جملة «لم تفعلوا» وتفعلوا مجزومٌ بلم، كما تدخل إِنْ الشرطية على فعلٍ منفي بلا نحو: «إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ»<sup>(١)</sup> فيكون «لم تفعلوا» في محلِّ جزم بها.

وقوله: «فَاتَّقُوا» جوابُ الشرط، ويكونُ قوله: «وَلَنْ تَفْعَلُوا» جملةً معترضةً بين الشرط وجزائه. وقال جماعةٌ من المفسرين<sup>(٢)</sup>: معنى الآية: وادعوا شهداءكم مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، وَلَنْ تَفْعَلُوا فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ. وفيه نظرٌ لَا يَخْفَى. وإنما قال تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» فَعَبَّرَ بِالْفِعْلِ عَنِ الْإِثْبَانِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجْرِي مَجْرَى الْكِنَايَةِ، فَيُعَبَّرُ بِهِ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ وَيُغْنِي عَنْ طَوْل مَا تَكْنِي بِهِ. وقال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «لَوْلَمْ يَعْدُلْ مِنْ لَفْظِ الْإِثْبَانِ إِلَى لَفْظِ الْفِعْلِ لَاسْتُطِيلَ أَنْ يَقَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَلَنْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ». قال الشيخ<sup>(٤)</sup>: «وَلَا يَلْزَمُ مَا قَالُوا لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا وَلَنْ تَأْتُوا» كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ، وَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ ذَلِكَ اختصاراً، كَمَا حَذَفَ اختصاراً مفعول «لم تفعلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا»، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا الْإِثْبَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَنْ تَفْعَلُوا الْإِثْبَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ».

و«لَنْ» حرفٌ نَصَبٍ معناه نَهْيُ الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٥)</sup>، وَيَخْتَصُّ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ كـ«لَمْ»، وَلَا يَقْتَضِي نَهْيَهُ التَّائِبِدَ، وَلَيْسَ أَقْلٌ مَدَّةً مِنْ نَهْيٍ لَا، وَلَا نَوْنُهُ بَدَلًا مِنْ

(١) الآية ٧٣ من الأنفال.

(٢) انظر مناقشة أبي حيان: البحر ١/١٠٦.

(٣) الكشف ١/٢٤٨.

(٤) البحر ١/١٠٦.

(٥) انظر في لن: الكتاب ١/٤٠٧؛ المغني ٣١٤؛ أسرار العربية ١٣٠.

— البقرة —

الف لا، ولا هو مركباً من «لا أن» خلافاً للخليل، وزعم قوم أنها قد تجزئ،  
منهم أبو عبيدة وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

٢٧٧ — لَنْ يَخْبَ لَانَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّ رَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةُ  
وقال النابغة<sup>(٢)</sup>:

٢٧٨ — ..... فلن أعرض أبيت اللعن بالصفد  
ويمكن تأويل ذلك بأنه مما<sup>(٣)</sup> سکن فيه للضرورة.

قوله تعالى: «فأتقوا النار» هذا جواب<sup>(٤)</sup> الشرط كما تقدم، والكثير في  
لغة العرب: «اتَّقَى يَتَّقَى» على افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ، ولغة<sup>(٥)</sup> تميم وأسد: تَقَى يَتَّقَى  
مثل: رَمَى يَرْمِي، فَيُسْكِنُونَ ما بعد حرف المضارعة، حكى هذه اللغة  
سيبويه<sup>(٦)</sup>، ومنهم مَنْ يُحَرِّكُ ما بعد حرف المضارعة، وأنشدوا<sup>(٧)</sup>:

٢٧٩ — تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتَيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

---

(١) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي، وهو في المغني ٣١٥؛ والأشموني ٢٧٨/٣؛  
والدرر ٤/٢.

(٢) ديوانه ٢٥ وروايته «فلم»، وصدرة:

هذا الشناء فلان تَسْمَعُ لقائله

وهو في القرطبي ٢٣٤/١؛ والصفد والثناء هنا: العطاء.

(٣) من هنا يبدأ السقط من الأصل، وقد حصل ما بين الآيات ٢٤ — ٦١ من البقرة وقد  
أثبتنا نسخة «ي» مع مراعاة الفروق بين النسخ المعتمدة الأخرى ولا سيما نسخة «ع»  
التي هي أعلى النسخ قيمة هنا، ولكننا لم نتمكن من إثبات نصها لكثرة الخروم فيها.

(٤) ح: «جوابه».

(٥) ع: «وهي لغة».

(٦) الكتاب ٢٥٧/٢.

(٧) لم أعتد إلى قائله، وهو في النوادر ٤.



وقال آخر<sup>(١)</sup>:

٢٨٠ — تَقِيَّ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو .....

قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «النَّارُ» مفعول به، و«التي» صفتها، وفيها أربع<sup>(٣)</sup> اللغات المتقدمة، كقوله<sup>(٤)</sup>:

٢٨١ — شُغِفْتُ بِكَ اللَّتْ تَيْمَنُكَ فَمَثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ  
وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

٢٨٢ — فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ

وقوله<sup>(٦)</sup>: «وَقُودَهَا النَّاسُ» جملة من مبتدأ وخبر صلة وعائد، والالف واللام في «النار» للعهد لتقدم ذكرها في سورة التحريم — وهي مكية — عند قوله تعالى: «قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا»<sup>(٧)</sup>.

والمشهور فتح واو الوقود، وهو اسم مأبوقد به، وقيل: هو<sup>(٨)</sup> مصدر كاللوع والقبول والوضوء والطهور. ولم يجيء مصدر على فعول غير هذه الألفاظ فيما حكاه سيبويه<sup>(٩)</sup>. وزاد الكسائي: الوزوع<sup>(١٠)</sup>، وقرأ شاذاً في سورة

---

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المحتسب ٣٧٢/٢؛ والخصائص ٢٨٦/٢؛ وأمالى الشجري ٢٠٥/١؛ واللسان: تحذ، وصدرة:

زِيَادَتُنَا نَعْمَانُ لَا تَحْرِمُنَا

(٢) ص ح ع: «والنار» بإسقاط «قوله تعالى».

(٣) ي: أربع لغات، ص ح: الأربع اللغات، وما أثبتناه من ع لأنه الصواب.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٨٢/١؛ الدرر ٥٦/١.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٣٠٨/٢؛ والخزانة ٢٩٩/٢؛ والهمع ٨٢/١؛ والدرر ٥٦/١.

(٦) سقط من ص ح ع.

(٧) الآية ٦ من التحريم.

(٨) ي: «ما».

(٩) الكتاب ٢٢٨/٢.

(١٠) الوزوع: الوزوع.

— البقرة —

(ق) «وما مسّنا من لغوب»<sup>(١)</sup>، فتصير سبعة، وهناك ذكّرت هذه<sup>(٢)</sup> القراءة، ولكن المشهور أن الوقود والوضوء والطهور بالفتح اسم وبالضم مصدر، وقرئ شاذاً بضمها<sup>(٣)</sup> وهو مصدر. وقال ابن عطية<sup>(٤)</sup>: «وقد حُكي»<sup>(٥)</sup> جميعاً في الحطّ، وقد حُكي في المصدر انتهى. فإن أريد اسم ما يؤقّد به فلا حاجة إلى تأويل، وإن أريد<sup>(٦)</sup> بهما المصدر فلا بد من تأويل وهو: إمّا المبالغة<sup>(٧)</sup> أي جعلوا نفس التوقّد مبالغة في وصفهم بالعذاب، وإمّا حذف مضاف: إمّا من الأول أي أصحاب توقّدها، وإمّا من الثاني أي<sup>(٨)</sup>: يُوقّدها إحراق الناس، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه.

والهاء في الحجارة لتأنيث الجمع.

قوله تعالى: «أعدت» فعل ما لم يُسم فاعله، والقائم مقام الفاعل ضمير «النار» والتاء واجبة، لأن الفعل أُسْنِدَ إلى ضمير المؤنث، ولا يلتفت إلى قوله<sup>(٩)</sup>:

---

(١) الآية ٣٨ من سورة ق، وهي قراءة السلمي وطلحة. انظر: المحتسب ٢٨٥/٢. واللغوب: التعب.

(٢) سقط من ي.

(٣) أي بضم وقود، وهي قراءة الحسن ومجاهد وعيسى بن عمر. انظر: القرطبي ٢٣٦/١ والبحر ١٠٧/١.

(٤) التفسير ١٩٦/١.

(٥) ي: «حكينا».

(٦) ص: «أزيدهما».

(٧) ي: «للمبالغة».

(٨) ي: «أن».

(٩) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو في الكامل ٦٦٠؛ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢؛ والخصائص ٤١١/٢؛ والمخصص ٨٠/١٦؛ وأمالى الشجري ١٦١/١؛ والمقرب ٣٠٢/١؛ ورصف المياني ١٦٦؛ والعيني ٢٦٤/٢. والمزنة: واحدة المزن وهي السحابة البيضاء، والودق: المطر وبقل المكان: نبت بقله.

- البقرة -

٢٨٣ - فلا مُزْنَةً وَذَقْتُ وَذَقَهَا ولا أرضَ أَبْقَلْ إِنْقَالَهَا

لأنه ضرورةً خلافاً لابن كيسان<sup>(١)</sup>. و«للكافرين» متعلقٌ به، ومعنى  
أَعِدَّتْ: هَيَّئْتُ، قال<sup>(٢)</sup>:

٢٨٤ - أَعِدَّدْتَ لِلْحَدَثَانِ سَا بَغَةً وَعَدَاءَ عَلَنَدَى

وقرىء: «أُعِدَّدْتَ»<sup>(٣)</sup> من العِتَاد بمعنى العُدَّة. وهذه الجملة الظاهر أنها  
لا محلٌّ لها لكونها مستأنفةً جواباً لَمَنْ قال: لِمَنْ<sup>(٤)</sup> أَعِدَّدْتَ؟ وقال  
أبو البقاء<sup>(٥)</sup>: «محلُّها النصبُ على الحالِ من «النار»، والعاملُ فيها اتقوا».   
قيل: <sup>(٦)</sup> وفيه نظرٌ فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقَوْا أم لم يتَّقَوْا، فتكونُ حالاً لازمةً،  
لكن الأصل في الحال التي لَيْسَتْ للتوكيد أن تكونَ منتقلةً<sup>(٧)</sup>، فالأولى أن  
تكونَ استئنافاً. قال أبو البقاء: <sup>(٨)</sup> «ولا يجوزُ أن تكونَ حالاً من الضمير في  
«وَقُودُهَا» لثلاثة أشياء أحدها: أنها مضافٌ إليها. الثاني: أن الحَظَبَ  
لا يعمل، يعني<sup>(٩)</sup> أنه اسمٌ جامدٌ. الثالث: الفصل<sup>(١٠)</sup> بين المصدرِ أو ما يَعْمَلُ

---

(١) محمد بن أحمد، أخذ عن ثعلب والمبرد، توفي سنة ٢٩٩. انظر: إنباء الرواة ٥٧/٣؛  
والنزهة ٢٣٥؛ البغية ١٨/١.

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي، وهو في الحماسة ١٠٤/١. والحدثان: الحوادث،  
والعندي: الغليظ.

(٣) وهي قراءة عبدالله بن مسعود. انظر: البحر ١٠٩/١؛ الشواذ ٤.

(٤) قوله: «لِمَنْ» سقط من ح ص.

(٥) الإملاء ٢٥/١.

(٦) القائل هو أبو حيان الذي يرد على أبي البقاء. انظر: البحر ١٠٩/١.

(٧) من قوله «منتقلة» إلى قوله «حالاً» سقط من ح ص.

(٨) الإملاء ٢٥/١.

(٩) ي: «بمعنى».

(١٠) ح: «والفصل».

— البقرة —

عَمَلُهُ وَبَيْنَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ بِالْخَيْرِ<sup>(١)</sup> وَهُوَ «النَّاسُ»، يَسْنِي أَنَّ الْوُقُودَ بِالْضَّمِّ. وَإِنْ كَانَ مُصَدِّراً صَالِحاً<sup>(٢)</sup> لِلْعَمَلِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ<sup>(٣)</sup> فِي الْحَالِ وَقَدْ فَصَّلْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِأَجْنَبِي وَهُوَ «النَّاسُ». وَقَالَ السَّجِسْتَانِي: «أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» مِنْ صَلَةِ «الَّتِي» كَقَوْلِهِ: «وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»<sup>(٤)</sup>، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «وَهَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ «الَّتِي» هُنَا وَصِلَتْ بِقَوْلِهِ: «وَقُودُهَا النَّاسُ» فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ بِصَلَةِ<sup>(٥)</sup> ثَانِيَةٍ، بِخِلَافِ الَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ<sup>(٦)</sup>. قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَلَّا يَكُونَ غَلَطاً، لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ<sup>(٧)</sup> «وَقُودُهَا النَّاسُ» — وَالْحَالَةُ هَذِهِ — صَلَةٌ، بَلْ إِمَّا مُعْتَرِضَةٌ لِأَنَّ فِيهَا تَأْكِيداً وَإِمَّا حَالاً، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ لَا يَمْنَعُهُمَا مَعْنَى وَلَا صِنَاعَةٌ.

آ. (٢٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُعْطُوفَةٌ<sup>(٨)</sup> عَلَى مَا قَبْلَهَا، عَطَفَتْ جُمْلَةً ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى جُمْلَةِ عِقَابِ<sup>(٩)</sup> الْكَافِرِينَ، وَجَازَ ذَلِكَ<sup>(١٠)</sup> لِأَنَّ مَذْهَبَ سَيُوبَةَ — وَهُوَ الصَّحِيحُ — أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي عَطْفِ الْجُمْلِ التَّوَافُقُ مَعْنَى، بَلْ تُعْطَفُ الطَّلِبَةُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (١١):

(١) ح ص ع: «بِالْجُزْءِ»، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْعَكْبَرِيِّ وَي، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) ي: «مُصَدِّراً حَالاً صَالِحاً».

(٣) قَوْلُهُ: «عَامِلٌ» مَخْرُومٌ فِي: ص.

(٤) الْآيَةُ ١٣١ مِنْ آلِ عِمْرَانَ.

(٥) ح: «لِلصَّلَةِ».

(٦) أَيْ لَيْسَ لَهَا صَلَةٌ غَيْرَ «أَعِدَّتْ».

(٧) قَوْلُهُ: «أَنَّ» سَقَطَ مِنْ ع.

(٨) قَوْلُهُ: «مُعْطُوفَةٌ» سَقَطَ مِنْ ي.

(٩) ص ح ع: «ثَوَابِ».

(١٠) انْظُرْ: الْبَحْرُ ١/١١١.

(١١) الْبَيْتُ لِحَسَانٍ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٦؛ وَالْمَغْنِي ٥٣٦؛ وَاللِّسَانُ: قِيلَ. وَتَنَاقَضَ: تَكَلَّمَ

بِمَا يَجِبُهُ. وَالْإِتْمَادُ: عَوْدُ يَكْتَحِلُ بِهِ.

— البقرة —

٢٨٥ — تُنَاجِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحُلُ أَمَايِكَ الْحَسَانُ بِإِثْمِدِ

وقول امرئ القيس: (١)

٢٨٦ — وَإِنْ شَفَايَ عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعْوَلٍ

وأجاز الزمخشري (٢) وأبو البقاء (٣) أن يكون عطفاً على «فَاتَّقُوا» لِيُعْطِفَ امرأً على أمر. وهذا قد رَدَّهُ الشيخ (٤) بأن (٥) «فَاتَّقُوا» جوابُ الشرط، فالمعطوف يكون جواباً لأنَّ حكمه حكمه، ولكنه لَا يَصِحُّ لأنَّ تبشيره للمؤمنين لَا يترتب على قوله: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا.

وقرىء: «وَبُشِّرَ» ماضياً مبنياً للمفعول (٦). وقال الزمخشري: (٧) «وهو عطف على أُعِدَّتْ» (٨). قيل: (٩) «وهذا لَا يَتَأْتَى على إعرابٍ «أُعِدَّتْ» حالاً لأنها لَا تَصْلُحُ للحالية».

والبشارة: أولُ خيرٍ من خيرٍ أو شرٍّ، قالوا: لأنَّ أثرها يَظْهَرُ في البشارة وهي ظاهرٌ جلدِ الإنسان، وأنشدوا: (١٠)

٢٨٧ — يُبَشِّرُنِي الْغُرَابُ بِبَيْنِ أَهْلِي فَقُلْتُ لَهُ: نَكِلْتُكَ مِنْ بَشِيرٍ

---

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٩ وشرح التبريزي على المعلقات ٨٠.

(٢) الكشف ٢٥٤/١.

(٣) ليس في الإملاء ما يشير إلى ذلك، وقد يكون في كتاب آخر أو في نسخة ثانية منه.

(٤) البحر ١١٠/١.

(٥) صرح: «فإن».

(٦) نسبها أبو حيان في البحر ١١١/١ إلى زيد بن علي.

(٧) الكشف ٢٥٤/١.

(٨) ي: «اعتدت».

(٩) القائل هو أبو حيان في البحر ١١١/١.

(١٠) لم أعتد إلى قائله، وهو في البحر ١١١/١.

وقال آخر: (١)

٢٨٨ — وَبَشِّرْتَنِي يَا سَعْدُ أَنَّ أَحِبَّتِي جَفَوْنِي وَأَنَّ الْوَدَّ مَوْعِدُهُ الْحَشْرُ

وهذا رأي سيبويه (٢)، إلا أن الأكثر استعمالها في الخير، وإن استعملت في الشر فبقيد، كقوله تعالى: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ» (٣)، وإن أُطْلِقَتْ كانت للخير، وظاهر كلام الزمخشري (٤) أنها تختص بالخير، لأنه تأول مثل: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ» على العكس في الكلام الذي يُقَصَّدُ به الزيادة في غَيْظِ الْمُسْتَهْزَأِ به وتَأْلَمِهِ (٥). والفعل منها: بَشَرَ وَبَشَّرَ مخففاً ومثقلاً، كقوله: «بَشَرْتُ عِيَالِي» البيت (٦)، والتثقيل للتكثير بالنسبة إلى المُبَشِّرِ به. وقد قرئ (٧) المضارع مخففاً ومشدداً، وأما الماضي فَلَمْ يُقْرَأْ به إلا مثقلاً نحو: «فَبَشَرْنَاها بِإِسْحَاقٍ» (٨) وفيه لغة أخرى: أَبَشَرَ مثل أَكْرَمَ، وأنكر أبو حاتم التخفيف، وليس بصواب لمجيء مضارعه. وبمعنى (٩) البشارة: البُشُور والتبشير والإبشار، وإن اختلفت أفعالها، والبشارة أيضاً الجمال، والبشير: الجميل، وتبشير الفجر أوائله.

[وقرأ زيد بن علي — رضي الله عنهما — «وَبَشَرَ»: ماضياً مبنياً للمفعول

(١) لم أعتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١١١.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢، ٢٢٧.

(٣) الآية ٢١ من آل عمران، وزاد في «ي» بعد الآية: «على العكس» وهي مقحمة من قبيل انتقال النظر.

(٤) الكشاف ١/٢٥٤.

(٥) ص: «وتألمه».

(٦) تقدّم برقم ١٠٠.

(٧) انظر تفصيل القراءات في هذا الفعل: السبعة ٢٠٥.

(٨) الآية ٧١ من هود.

(٩) ص: «ومعنى».

قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «عطفاً على «أُعِدَّتْ» انتهى . وهو غلط لأن المعطوف عليه [مِنْ] الصلة، ولا راجع على الموصول من هذه الجملة فلا يصح أن يكون عطفاً على «أُعِدَّتْ»<sup>(٢)</sup>.

وفاعل «بَشَّرَ»<sup>(٣)</sup>: إمَّا ضميرُ الرسولِ عليه السلام، وهو الواضح، وإمَّا كُلُّ مَنْ تَصِحُّ منه البشارة. وكونُ صلة<sup>(٤)</sup> «الذين» فعلاً ماضياً دونَ كونه اسمَ فاعلٍ دليلٌ على أن يستحقَّ التبشيرَ بفضلِ الله مَنْ وَقَعَ منه الإيمانُ وَتَحَقَّقَ به وبالأعمالِ الصالحةِ.

والصالحاتُ جمعُ صالحة وهي من الصفاتِ التي جَرَتْ مَجْرَى الأسماءِ في إيلائها<sup>(٥)</sup> العواملُ، قال: <sup>(٦)</sup>

٢٨٩ - كَيْفَ الهجاء وما تَنَفَّكَ صَالِحَةٌ مِنْ آلٍ لَمْ يَظْهَرْ الْغَيْبُ تَأْتِيَنِي  
وعلامَةُ نصبِهِ الكسرةُ لأنه من بابِ جَمْعِ المؤنثِ السالمِ نِبابَةً عن الفتحِ  
التي هي أصلُ النصبِ.

قوله تعالى: «أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٌ» جناتٍ اسمٌ أنْ، و«لَهُمْ» خبرٌ مقدَّم، ولا يجوز تقدِيمُ خبرٍ «أَنْ» وأخواتها إلا ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وأنْ وما في حيزها في محلِّ جَرٍّ عند الخليل والكسائي ونصبٌ عند سيبويه<sup>(٧)</sup> والفراء<sup>(٨)</sup>، لأن الأصل: وَبَشَّرَ الَّذِينَ آمَنُوا بِأَنْ لَهُمْ، فَحُذِفَ حرفُ الجرِّ مع أنْ، وهو حَذَفٌ

(١) الكشف ٢٥٤/١.

(٢) ما بين معقوفين انفردت بهاع، وكان قد أشير إليها قبل قليل بعبارة ثانية.

(٣) ص: «بشِّر».

(٤) ص: «مثلته».

(٥) ي: «أوائلها».

(٦) البيت للحطية، وهو في ديوانه ٨٦؛ وشواهد الكشف ٥٤٧/٤.

(٧) الكتاب ١٧/١.

(٨) معاني القرآن ١٤٨/١، ٢٣٨/٢.

مُطَرَّدٌ معها ومع «أن» الناصبة للمضارع، بشرط أمن اللبس، بسبب طولهما بالصلة، فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ جرى<sup>(١)</sup> الخلافُ المذكورُ، فالخليل<sup>(٢)</sup> والكسائي يقولان: كأنَّ الحرفَ<sup>(٣)</sup> موجودٌ فالجرُّ باقٍ<sup>(٤)</sup>، واستدلَّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعر: <sup>(٥)</sup>

٢٩٠ - وما زُرْتُ ليلي أنْ تُكونَ حبيبةً إليّ ولا ذنِبٍ بها أنا طالِبُةٌ  
فَعَطَفُ «ذِن» بالجرِّ على محلِّ «أن تكون» يبيِّنُ كونَها مجرورةً، قيل:  
ويَحْتَمِلُ أن يكونَ من بابِ عَطَفِ التوهُمِ فلا دليلَ فيه. والفراءُ وسيبويه  
يقولان: وَجَدْنَاهُمْ إِذَا حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ نَصَبُوا، كقوله: <sup>(٦)</sup>

٢٩١ - تَمْرُونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ  
أي بالديار، ولا يجوزُ الجرُّ إلا في نادرٍ شعريٍّ، كقوله: <sup>(٧)</sup>  
٢٩٢ - إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ  
أي: إلى كَلِيبٍ، وقولِ الآخر: <sup>(٨)</sup>

(١) أقحم في «ي» زيادة جملة من قبيل انتقال النظر.

(٢) ص: ح: والخليل.

(٣) ي: «الحروف».

(٤) ص: «فإن».

(٥) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٩٣؛ والإنصاف ٣٩٥/١؛ وأملِي الشجري ٤١٨/١؛  
والمغني ٥٨١؛ والأشعرى ٩٢/٣؛ والدرر ١٠٥/٢.

(٦) تقدم برقم ١٤٨. وانظر: الكتاب ١٧/١؛ والفراء ١٤٨/١.

(٧) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٢٠، أو جرير في ديوانه ٣٥٧ برواية ثانية والتصريح  
٢١٢/١؛ والمعيني ٥٤٢/٢؛ والخزانة ٦٦٩/٣؛ والمجمع ٣٦/٢؛ والدرر ٣٧/٢.

(٨) لم أهتم إلى قائله، وصدره:

وكريمة من آل قيسِ الْفُتَّةِ

وهو في ابن عقيل ٣٥/٢؛ والمجمع ٣٦/٢؛ والدرر ٣٧/٢.



٢٩٣ - ..... حتى تَبْلُغَ فارتقى الأعلام.

أي: إلى الأعلام.

وَالْجَنَّةُ: البُسْتَانُ، وقيل: الأرض ذات الشجر، سُمِّيَتْ بذلك لَسَتْرِهَا مَنْ فِيهَا، ومنه: الجنين لاستتاره، والمِجَنُّ: التُّرس، وكذلك «الْجَنَّة»<sup>(١)</sup> لأنه يَسْتَرُ صاحبه، والْجِنَّةُ لاستتارهم عن أعين الناس.

قوله: «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» هذه الجملة في محل نصب<sup>(٢)</sup> لأنها صفة لجَنَاتٍ، و«تَجْرِي» مرفوع لتجرده من الناصب والجازم<sup>(٣)</sup>، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء استقلاً، وكذلك تُقَدَّرُ في كل فعلٍ معتلٍ نحو: يَدْعُو وَيَخْشَى<sup>(٤)</sup> إلا أنها في الألف تُقَدَّرُ تعذراً.

والأنهار جمع نَهْرٍ بالفتح، وهي اللغة العالية<sup>(٥)</sup>، وفيه تسكينُ الهاءِ، ولكن «أَفْعَالٌ» لا ينقاسُ في فعلٍ الساكنِ العينِ بل يُحْفَظُ نحو: أَفْرَاحٌ وَأَزْنَادٌ وَأَفْرَادٌ.

والنهرُ دونَ البحرِ وفوقَ الجدولِ، وهل هو مجرى الماءِ أو الماءُ الجاري<sup>(٦)</sup> نفسه؟ والأولُ أظهرُ، لأنه مشتقٌ من نَهَرْتُ أي: وسَّعْتُ، قال قيس بن الخطيم يصف طعنة: <sup>(٧)</sup>

٢٩٤ - مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا .....

(١) الجَنَّة: ما استترت به من سلاح ونحوه، ورسمت في ح: «الجند».

(٢) ص ح ع: «النصب».

(٣) ذهب أكثر الكوفيين إلى ذلك، وقال البصريون: يرتفع لقيامه مقام الاسم. انظر:

الإنصاف ٥٥٠.

(٤) ح: «ويحسب».

(٥) ص: «الغالب».

(٦) ي: «الجري».

(٧) تقدم برقم ٤٥.

— البقرة —

أَي وَسَّعَتْ، وَمِنْهُ: النَّهَارُ لَاتِسَاعِ ضَوْئِهِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَاءِ مَجَازًا  
إِطْلَاقًا لِلْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِّ.

و«مِنْ تَحْتِهَا» مَتَعَلِّقٌ بِتَجْرِي، وَ«تَحْتَ» مَكَانٌ لَا يَتَصَرَّفُ<sup>(١)</sup>،  
وهُوَ نَقِيضُ «فَوْق»، إِذَا أُضِيفَا أُعْرِبَا، وَإِذَا قُطِعَا بُيِّنَا عَلَى الزَّمَنِ. وَ«مِنْ»  
لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَقِيلَ: زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: بِمَعْنَى فِي، وَهِيَ ضَعِيفَانِ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ بَأَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الشَّجَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ  
مُضَافٍ، أَي: مِنْ تَحْتِ عَذَقِهَا<sup>(٢)</sup> أَوْ أَشْجَارِهَا. وَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهَا الشَّجَرُ نَفْسُهُ  
فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ. وَإِذَا قِيلَ بَأَنَّ الْأَنْهَارَ اسْمٌ لِلْمَاءِ الْجَارِي فَنِسْبَةُ الْجَرِيِّ  
إِلَيْهِ حَقِيقَةٌ. وَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْأَخْدُودِ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ فَنِسْبَةُ الْجَرِيِّ إِلَيْهِ  
مَجَازٌ كَقَوْلِ مَهْلَهْل: <sup>(٣)</sup>

٢٩٥ — نُبْتُ أَنْ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدْتُ      وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلْبُ الْمَجْلِسِ

قَالَ الشَّيْخُ: <sup>(٤)</sup> «وَقَدْ نَاقَضَ ابْنُ عَطِيَّةٍ كَلَامَهُ هُنَا فَإِنَّهُ قَالَ: <sup>(٥)</sup> «وَالْأَنْهَارُ:  
الْمِيَاءُ فِي مَجَارِيهَا الْمَتَطَاوِلَةِ الْوَاسِعَةِ» ثُمَّ قَالَ: «نَسَبَ<sup>(٦)</sup> الْجَرِي إِلَى النَّهْرِ،  
وَإِنَّمَا يَجْرِي الْمَاءُ وَحْدَهُ تَوْسِعًا وَتَجَوُّزًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ»<sup>(٧)</sup>،  
وَكَمَا قَالَ: نُبْتُ أَنْ النَّارَ الْبَيْتَ».

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي «الْأَنْهَارِ» لِلْجِنْسِ، وَقِيلَ: لِلْعَهْدِ لِذِكْرِهَا فِي سُورَةِ

(١) قَوْلُهُ: «لَا يَتَصَرَّفُ» سَقَطَ مِنْ ج، ص.

(٢) ع: «غَرْفَهَا». وَالْعَذَقُ: النَّخْلَةُ بِحَمْلِهَا.

(٣) مَجَالِسُ ثَعْلَبِ ١/٣٧؛ وَأَمَالِي الْقَالِي ١/٩٥؛ وَالْحَمَاسَةُ ١/٤٥٥؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ١/٢٣٩.

وَالشَّاهِدُ فِي «الْمَجْلِسِ» حَيْثُ إِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَقُولَ: «الْقَوْمَ».

(٤) الْبَحْرُ ١/١١٣.

(٥) التَّفْسِيرُ ١/١٩٩.

(٦) ص: ح: «نَسَبْتُ» وَالتَّاءُ مَقْحَمَةٌ.

(٧) الْآيَةُ ٨٢ مِنْ يُوسُفَ.

— البقرة —

القتال<sup>(١)</sup>. وقال الزمخشري: <sup>(٢)</sup> «يجوزُ أَنْ تَكُونَ عوضاً من الضمير كقوله: واشتعلَ الرأسُ شيباً» <sup>(٣)</sup> أي: <sup>(٤)</sup> «أنهارها»، بمعنى <sup>(٥)</sup> «أَنْ الأصل: واشتعلَ رأسي، فَعَوَّضَ «أَل» عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين» <sup>(٦)</sup>، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردودٌ بأنه لو كانت «أَل» عوضاً من الضمير لما جُمعَ بينهما، وقد <sup>(٧)</sup> جُمعَ بينهما <sup>(٨)</sup>، قال النابغة: <sup>(٩)</sup>

٢٩٦ — رَجِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ      بَجَسُ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ  
[فقال: الجيبُ منها] <sup>(٩)</sup>، وأما ما <sup>(١٠)</sup> وَرَدَ وظاهره ذلك فيأتي تأويله في موضعه.

قوله تعالى: «كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ» تقدّم الكلامُ في «كُلَّمَا» <sup>(١١)</sup>، والعاملُ فيها هنا <sup>(١٢)</sup>: «قالوا»، و«منها» متعلّق بـ«رُزِقُوا»، و«مِنْ» لا ابتداء الغاية وكذلك «مِنْ ثَمَرَةٍ» لأنها بدَلٌ من قوله «منها» بدَلُ اشتمالٍ بإعادة العاملِ،

(١) الآية ١٢: «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ».

(٢) الكشاف ٢٥٩/١.

(٣) الآية ٤ من مريم.

(٤) ص: «يعني أي».

(٥) ي: «بمعنى».

(٦) انظر المسألة في: المغني ٥٥.

(٧) قوله «وقد جمع بينهما» سقط من ع.

(٨) الديوان ٣٠؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٦٩؛ والمحتسب ١٨٣/١؛ واللسان:

قطب؛ والخزانة ٢٠٣/٢. والرحيب: المتسع. وقطاب الجيب: مجتمعه، وهو مخرج الرأس منه. الجس: المس، أي إنْ عتقها واسع، فتحتاج أن يكون جيبها واسعاً.

(٩) سقط من ي.

(١٠) «ما» سقط من ح ص.

(١١) انظر: الآية ٢٠ من البقرة وإعرايه لها.

(١٢) «هنا» سقط من ح ص.

وإنما قلنا إنه بدل اشتمال، لأنه لا يتعلّق حرفان بمعنى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيل البدلية أو العطف<sup>(١)</sup>. وأجاز الزمخشري أن تكون «من» للبيان، كقولك: رأيت منك<sup>(٢)</sup> أسداً. وفيه نظر، لأنّ من شرط ذلك أن يحلّ محلّها موصول وأن يكون ما قبلها محلي<sup>(٣)</sup> بال الجنسية، وأيضاً فليس قبلها شيء يتبيّن<sup>(٤)</sup> بها، وكونها بياناً لما بعدها بعيد جداً وهو غير المصطلح.

و «رُزِقَا» مفعول ثانٍ لـ «رُزِقُوا» وهو بمعنى «مَرْزُوقٍ»، وكونه مصدراً بعيداً لقوله: «هذا الذي رُزِقْنَا من قبل وأتوا به متشابهاً» والمصدر لا يؤتَى به متشابهاً، وإنما يؤتَى بالمرزوق كذلك.

قوله: «قالوا: هذا الذي رُزِقْنَا من قبل» «قالوا» هو العامل في «كلما» كما<sup>(٥)</sup> تقدّم، و«هذا الذي رُزِقْنَا» مبتدأ وخبر في محلّ نصب بالقول، وعائد الموصول محذوف لاستكمالهِ الشروط، أي: رُزِقناه. و«من قبل» متعلّق به. و«من» لابتداء الغاية، ولَمَّا قُطِعَتْ «قبل» بُيِّنَتْ، وإنما بُيِّنَتْ على الضمة لأنها حركة لم تكن لها حال إعرابها. واختلّف في هذه الجملة، فقليل: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استثنائية<sup>(٦)</sup>، كأنه قيل لَمَّا وُصِفَت الجنات: ما حالها؟ فقليل: كلما رُزِقُوا قالوا<sup>(٧)</sup>. وقيل: لها محلّ، ثم اختلّف فيه فقليل: رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، واختلّف في ذلك المبتدأ، فقليل: ضمير الجنات أي هي<sup>(٨)</sup> كلما. وقيل: ضمير الذين آمنوا أي: هم كلما رُزِقُوا قالوا ذلك. وقيل:

(١) ي: «العطفية».

(٢) ص: «مثل».

(٣) ي: «محكي».

(٤) ص ح: «مين».

(٥) «كما» سقط من: ص ح.

(٦) ص ح ع: «استثاف».

(٧) «قالوا» سقط من: ص.

(٨) «هي» سقط من: ص.

محلُّها نصبٌ على الحالِ وصاحبُها: إمَّا الذين آمنوا وإمَّا جنات، وجازَ ذلك وإن كان نكرةً لأنها تَخَصَّصَتْ بالصفة، وعلى هذين تكونُ حالاً مقدَّرةً لأن وقتَ البشارةِ بالجناتِ لم يكونوا مرزوقين ذلك. وقيل: محلُّها نصبٌ على أنها صفةٌ لجنات أيضاً.

قوله: «وأتوا به متشابهاً» الظاهرُ أنها جملةٌ مستأنفةٌ. وقال الزمخشري<sup>(١)</sup> فيها: «هو كقولك: فلانٌ أحسنُ بفلان<sup>(٢)</sup>»، ونعم ما فعل، ورأى من الرأي كذا، وكان صواباً، ومنه: «وجعلوا أعزةً أهلها أذلةً وكذلك يفعلون»<sup>(٣)</sup> وما أشبه ذلك من الجملِ التي تُساق في الكلام معترضةً فلا محلُّ لها<sup>(٤)</sup> للتقرير. قلت<sup>(٥)</sup>: يعني بكونها معترضةً أي بين أحوالِ أهل الجنة، فإن بعدها: «ولهم فيها أزواجٌ»، وإذا كانت معترضةً فلا محلُّ لها أيضاً. وقيل: هي عطفٌ على «قالوا»، وقيل: محلُّها النصبُ على الحالِ، وصاحبُها فاعلٌ «قالوا» أي: قالوا هذا الكلامَ في هذه الحالِ، ولا بُدَّ من تقديرٍ «قد» قبل الفعلِ أي: وقد أتوا، وأصلُ أتوا: أتَيُوا مثل: ضُربوا، فأَعِلَّ كُنْظائِرُه. وقرئ: «وأتوا»<sup>(٦)</sup> مبنياً للفاعل، والضميرُ للولدان<sup>(٧)</sup> والخدمُ للتصريحِ بهم في غير موضع. والضميرُ في «به» يعودُ على المرزوق الذي هو الثمرات<sup>(٨)</sup>، كما أن «هذا» إشارةٌ إليه. وقال الزمخشري<sup>(٩)</sup>: «يعودُ إلى المرزوق في الدنيا

(١) الكشاف ١/٢٦٢.

(٢) ي: «فلان».

(٣) الآية ٣٤ من النمل.

(٤) قوله «فلا عملٌ لها» سقط من ع.

(٥) زيادة من ع.

(٦) قراءة هارون الأعور والعنكي. انظر: البحر ١/١١٥.

(٧) ي: «الولدان».

(٨) ص ح: «التمر».

(٩) الكشاف ١/٢٦١.

والآخرة لأنَّ قوله: «هذا الذي رَزَقْنَا من قبل» انطوى تحتَه ذِكْرُ ما رَزَقُوهُ في الدارين. ونظيرُ ذلك قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا»<sup>(١)</sup> أي: بجَنَسِي الغنيِّ والفقيرِ المدلولِ عليهما بقوله: غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا. انتهى.

قلت: يَعْنِي بقوله: «انطوى تحتَه ذِكْرُ ما رَزَقُوهُ في الدارين» أنه لَمَّا كان التقديرُ: مثل الذي رَزَقْنَاهُ كان قد انطوى على المرزوقين معاً كما أنَّ قولَكَ: «زَيْدٌ مثلُ حاتمٍ» مُنْطَوٍ على زَيْدٍ وحاتمٍ. قال الشيخ<sup>(٢)</sup>: «وما قاله غيرُ ظاهر، لأنَّ الظاهرَ عَوْدُهُ على المرزوق»<sup>(٣)</sup> في الآخرة فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبَّه بالذي رَزَقُوهُ من قبل، لا سيما إذا فَسَّرْتَ القَبْلِيَّةَ بما في الجنة، فإنه يتعيَّن عَوْدُهُ على المرزوق في الجنة فقط، وكذلك إذا أَعْرَبْتَ الجملةَ حالاً، إذ يَصِيرُ التقديرُ: قالوا: هذا [مثلُ]<sup>(٤)</sup> الذي رَزَقْنَا من قبل وقد أُتُوا به [متشابهاً]<sup>(٥)</sup>، لأنَّ الحاملَ لهم على هذا القول كَوْنُهُ أُتُوا به متشابهاً وعلى تقدير أن يكونَ معطوفاً على «قالوا» لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوق في الدارين لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك<sup>(٦)</sup> يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى، لأنَّ العاملَ في «كلما» وما في حَيْزِها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى، لأنها لا تَخْلُو من معنى الشرط، وعلى تقدير كونها مستأنفة لا يظهرُ ذلك أيضاً لأنَّ هذه الجملةَ مُحَدَّثُ<sup>(٧)</sup> بها عن الجنة<sup>(٨)</sup> وأحوالها. وقوله «مُتَشَابِهًا» حالٌ من الضمير في «به».

(١) الآية ١٣٥ من النساء.

(٢) البحر ١/١١٥.

(٣) ي: المرزوقين، والبحر: مرزوقهم.

(٤) من البحر، وسقط من النسخ.

(٥) من البحر، سقط من النسخ.

(٦) ص ح: «إدراك».

(٧) ي: «مُحَدَّث».

(٨) ص ح: «الجملة».

— البقرة —

قوله: «ولهم فيها أزواج مطهرة» لهم خبر مقدّم و«أزواج» مبتدأ و«فيها» متعلّق بالاستقرار الذي تعلّق به الخبر. قال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «ولا يكون فيها» الخبر لأنّ الفائدة تَقِلُّ، إذ الفائدة في جعل الأزواج لهم. وقوله: «مُطَهَّرَةٌ» صفةٌ وآتى بها مفردةً على حدّ: «النساء طَهَّرَتْ»، ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٢٩٧ — وإذا العذارى بالدُخانِ تَلَفَّتْ واستعجَلَتْ نَضَبَ القُدُورِ فَمَلَّتْ  
وَقُرِءَ: «مُطَهَّرَاتٌ»<sup>(٣)</sup> على حدّ: النساء طَهَّرْنَ. والزَّوْجُ: ما يكون معه  
آخَرُ، ويقال: «زَوْجٌ» للرجل والمرأة، وأمّا «زَوْجَةٌ» فقليلٌ، ونَقَلَ الفراء أنها  
لغةٌ تميمٌ، وأنشد للفرزدق<sup>(٤)</sup>:

٢٩٨ — وإنّ الذي يَسْمَى لِفَيْسِدِ زوجتي كساعٍ إلى أَسَدِ الشَّرى يَسْتَبِيلُهَا  
وفي الحديث عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي حَقِّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَاللَّهِ  
إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»<sup>(٥)</sup>، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup>، واختاره  
الكسائي، والزَّوْجُ أَيْضاً: الصَّنْفُ، والتَّشْيَةُ: زَوْجَانِ، والطَّهَارَةُ: النِّظَافَةُ،  
وَالْفِعْلُ مِنْهَا طَهَّرَ بِالْفَتْحِ وَيَقُلُّ الضَّمُّ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا «طَاهِرٌ» فَهُوَ مَقْيَسٌ

(١) الإملاء ٢٥/١.

(٢) البيت لسلمى بن ربيعة الضبي وهو في الحماسة ٢٨٦/١؛ وشواهد الكشاف ٣٥٠/٤؛  
والهمع ٦٠/١؛ والدرر ٣٥/١. والتلفع: التلبس بالشيء، وملّت: من الملة وهي  
الجمرة.

(٣) قراءة زيد بن علي. البحر ١١٧/١.

(٤) الديوان ١٣٨؛ الأضداد ٣٢٧؛ أدب الكاتب ٣٢٧، اللسان: زوج؛ ابن  
عطية ٢٠١/١. ويستبيلها: يطلب البول منها؛ والفراء في المذكر والمؤنث ٩٥ نسبها إلى  
نجد.

(٥) البخاري: فضائل الصحابة (فتح الباري) ١٠٦/٧.

(٦) محمد بن إسماعيل له: الجامع الصحيح، توفي سنة ٢٥٦. معجم المؤلفين ٥٢/٩.

— البقرة —

على الأول شاذ على الثاني<sup>(١)</sup> كخائرٍ وحامض من خثر اللبن وخمض بضم العين.

قوله: «وهم فيها خالدون» «هم» مبتدأ، و«خالدون» خبره، و«فيها» متعلق به، وقُدِّمَ ليوافقَ رؤوسَ الآي. وأجازوا أن يكونَ «فيها» خبراً<sup>(٢)</sup> أول، و«خالدون» خبر ثانٍ، وليس هذا بسديد. وهذه الجملة والتي قبلها عطفٌ على الجملة قبلها حسب ما تقدَّم. وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: «وهاتان الجملتان مستأنفتان، ويجوز أن تكون الثانية حالاً من الهاء والميم في «لَهُم» والعامل فيها معنى الاستقرار»:

والخلود: المكث الطويل، وهل يُطلَقُ على ما لا نهاية له بطريق الحقيقة أو المجاز؟ قولان، قال زهير<sup>(٤)</sup>:

٢٩٩ — فلو كان حمداً يُخلدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حمداً الناسَ ليسَ بِمُخلِدٍ  
وقال الزمخشري<sup>(٥)</sup>: «هو الثبات الدائم والبقاء»<sup>(٦)</sup> اللازم الذي لا ينقطع» وأنشد لامرئ القيس<sup>(٧)</sup>:

٣٠٠ — ألا عَمَّ صباحاً أيها الطللُ البالي وهل يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخالي  
وهل يَنْعَمُنُ إِلَّا سعيْدٌ مُخلَدٌ قليلُ الهُمومِ ما يبيت بأَوْجَالٍ.

(١) لأن اسم الفاعل من فَعَلَ: فَعَل، نحو: ضَحَم، وفَعِلَ نحو: جَمِل. انظر: ابن عقيل ١١١/٢.

(٢) ص ح: «خبر».

(٣) إبله ٢٦/١.

(٤) ديوانه ٢٣٦؛ والهمع ٦٦/٢؛ والدرر ٨٢/٢.

(٥) الكشف ٢٦٢/١.

(٦) ح: البناء، ص: البناء.

(٧) ديوانه ٢٧؛ والكتاب ٢٢٧/٢؛ والمحاسب ١٣٠/٢؛ وأمالى الشجري ٢٧٤/١؛ والدرر ١٠٧/٢. والعُصْر والعُصْر: واحد، والأوجال: المخاوف.



- البقرة -

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾: «لَا يَسْتَحْيِي» جملة في محل الرفع خبر لـ «إِنَّ»، واستفعل هنا للإغناء عن الثلاثي المجرد، وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «إنه موافق له» أي: قد وَرَدَ حَيِّي واستَحْيِي بمعنى واحد، والمشهور: اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ ومُسْتَحْيٍ منه<sup>(٢)</sup> من غير حَذَفٍ، وقد جاء اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ مثل: استقى يستقي، وُقِرَّ به، وَيُرَوَّى عن ابن كثير<sup>(٣)</sup>. واختلف في المحذوف فقيل: عين الكلمة فوزنه يَسْتَفِيل. وقيل: لامها فوزنه يَسْتَفِع، ثم نُقِلَت حركة اللام على القول الأول وحركة العين على القول الثاني إلى الفاء وهي الحاء، ومن الحذف قوله<sup>(٤)</sup>:

٣٠١ - أَلَا تَسْتَحْيِي مَنَا الْمُلُوكَ وَتَتَّقِي مُحَارِمَنَا لَا يَتَوَوُّ الدَّمُ بِالدَّمِ  
وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

٣٠٢ - إِذَا مَا اسْتَحْيَى الْمَاءَ يَغْرِضُ نَفْسَهُ كَرُغْنَ بِسَبَبٍ فِي إِنْاءٍ مِنَ الْوَرْدِ  
والحياء لغة: تَغْيُرٌ وانكسارٌ يَغْتَرِي الإنسان من خوفٍ ما يُعَاب به، واشتقاقه من الحياة، ومعناه على ما قاله<sup>(٦)</sup> الزمخشري<sup>(٧)</sup>: «نَقَصَتْ حَيَاتُهُ واعتَلَّتْ مجازاً كما يُقال: نَسِيَ وَحْشِيَّ وَشَطِيَّ الْفَرَسُ إِذَا اعتَلَّتْ هذه

(١) الكشف ٢٦٣/١.

(٢) قوله: «منه» سقط من ي.

(٣) في رواية شبل، وابن محيصن ويعقوب. انظر: البحر ١/١٢١؛ الشواذ ٤.

(٤) البيت لجابر بن حني، وهو في المفضليات ٢١١؛ وسيبويه ١/٤٥٠؛ واللسان «بوا» برواية: أَلَا تَنْتَهِي عَنَا مَلُوكُ، والقرطبي ١/٤٣٠. والبواء: القود. والرواية هنا بترك الإعلال.

(٥) لم أهدأ إلى قائله، وهو في شواهد الكشف ٣٦٦/٤. السبب: الجلود المدبوغة بالقرظ، يصف كثرة المطر وأنه أينما ذهب رأى مياه الأمطار فتكرع النوق منه بمشافرها، والأرض قد أنبتت الأزهار فكأنها إناء من الورد.

(٦) ع ص ح: «قال».

(٧) الكشف ٢٦٣/١.

- البقرة -

الأعضاء، جُعِلَ الْحَيِيُّ<sup>(١)</sup> لما يعتريه<sup>(٢)</sup> مِنَ الانكسارِ والتغيرِ منتكسَ القوةِ  
منتَقِصَ الحياةِ، كما قالوا: فلان هَلَكَ من كذا حياءً. انتهى. يعني بقوله:  
«نَسِيَ وَحْشِيَّ وَشَطِيَّ» أي أصيب نَسَاهُ وهو عَرَقٌ، وَحْشَاهُ وهو ما احتوى عليه  
البطن، وَشَطَاهُ وهو عَظْمٌ في الْوَرَكِ.

واستعماله هنا في حقِّ اللَّهِ تعالى مجازٌ عن التُّركِ، وقيل: مجازٌ عن  
الخشيةِ لأنها أيضاً مِنْ ثمراته، وجَعَلَهُ الزمخشريُّ<sup>(٣)</sup> من بابِ المقابلةِ، يعني  
أَنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا قالوا: «أما يستحيي ربُّ محمدٍ أَنْ يَضْرِبَ الْمَثَلَ بِالْمُحَقَّرَاتِ»  
قوليل قولهم ذلك بقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ»، ونظيره قول<sup>(٤)</sup>  
أبي تمام<sup>(٥)</sup>:

٣٠٣ - مَنْ مُبْلَغُ أَفْنَاءٍ يَعْزُبُ كُلُّهَا      أَنِي بَنَيْتُ الْجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ  
لو لم يَذْكُرْ بِنَاءَ الدَّارِ لَمْ يَصِحَّ بِنَاءُ الْجَارِ.

واستحيى يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرفٍ جرٍّ، تقول: اسْتَحْيَيْتُهُ،  
وعليه: «إِذَا مَا اسْتَحْيَيْنَ الْمَاءَ» البيت<sup>(٦)</sup>، واسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ، وعليه: «أَلَا تَسْتَحْيِي  
مِنَا الْمَلُوكَ» البيت<sup>(٧)</sup>، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قد تعدى في هذه الآية إلى «أَنْ  
يَضْرِبَ» بنفسه فيكون في محلِّ نصبٍ قولاً واحداً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَعَدَّى

(١) ح ص: «الحي».

(٢) ي: «يعبر به».

(٣) الكشف ١/٢٦٣.

(٤) ي: «بقول».

(٥) ديوانه ٣/٤٧؛ وشواهد الكشف ٤/٤٧٥.

(٦) تقدم برقم ٣٠٢.

(٧) تقدم برقم ٣٠١.

- البقرة -

إليه بحرف الجر المحذوف، وحيثُ يُجرى الخلاف المتقدم في قوله<sup>(١)</sup> «أَنْ لَّهُمْ جَنَّاتٌ»<sup>(٢)</sup>.

و «يَضْرِبَ» معناه: يُبَيِّن، فيتعدى لواحد. وقيل: معناه التصيير، فيتعدى لاثنيين نحو: «ضَرَبْتُ الطِّينَ لَبْنًا»، وقال بعضهم: «لا يتعدى لاثنيين إلا مع المثل خاصة»، فعلى القول الأول يكون «مَثَلًا» مفعولاً و «ما» زائدة، أو صفةً للنكرة قبلها لتزداد النكرة شياً<sup>(٣)</sup>، ونظيره قولهم: «لأمر ما جدع قصير أنفه»<sup>(٤)</sup> وقول امرئ القيس<sup>(٥)</sup>:

٣٠٤ - وحديث الركب يوم هنا وحديث ما على قصرة

وقال أبو البقاء<sup>(٦)</sup>: «وقيل «ما» نكرة موصوفة»، ولم يجعل «بعوضة» صفتها بل جعلها بدلاً منها<sup>(٧)</sup>، وفيه نظر، إذ يحتاج أن يُقدر صفة محذوفة ولا ضرورة إلى ذلك فكان الأولى أن يجعل «بعوضة» صفتها بمعنى أنه وصفها بالجنس المنكر لإبهامه فهي<sup>(٨)</sup> في معنى «قليل»، وإليه ذهب الفراء<sup>(٩)</sup> والزجاج<sup>(١٠)</sup> وثعلب، وتكون «ما» وصفتها حيثُ بدلاً من «مثلاً»، و «بعوضة» بدلاً<sup>(١١)</sup> من «ما» أو عطف بيان لها إن قيل إن «ما» صفة لـ «مثلاً»، أو نعت

(١) ي: قولهم.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) ص: «اتساعاً».

(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١٩٠/٢ وقصير هذا هو قصير بن سعد اللخمي.

(٥) ديوانه ١٢٧.

(٦) أملاء ٢٦/١. وانظر في أعراب الآية: البحر ١٢٢/١؛ معاني القرآن للزجاج ٧٠/١.

(٧) أبو البقاء: من ما.

(٨) ي: «فهو».

(٩) معاني القرآن له ٢١/١.

(١٠) معاني القرآن له ٧٠/١.

(١١) ي: «بدل».

- البقرة -

لـ «ما» إن قيل: إنها<sup>(١)</sup> بدلٌ من «مثلاً»<sup>(٢)</sup> كما تقدّم في قولِ الفراء، وبدلٌ<sup>(٣)</sup> من «مثلاً» أو عطفٌ بيان له إن قيل: إن «ما» زائدة. وقيل: «بعوضة» هو المفعولُ و«مثلاً» نُصِبَ على الحالِ قُدِّمَ على النكرة. وقيل: نُصِبَ على إسقاطِ الخافض، التقدير: ما بينَ بعوضة، فلَمَّا حُدِفَتْ «بَيْنَ» أُعْرِبَتْ «بعوضة» بإعرابها، وتكونُ الفاءُ في قوله: «فما فوقها» بمعنى إلى، أي: إلى ما فوقها، ويُعزى هذا<sup>(٤)</sup> للكسائي والفراء<sup>(٥)</sup> وغيرهم من الكوفيين وأنشدوا<sup>(٦)</sup>:

٣٠٥ - يا أحسنَ الناسِ ما قرناً إلى قَدَمٍ ولا حبالَ مُجِبٍّ واصلٍ تَصِلُ

أي: ما بينَ قرْنٍ، وحَكْوَا<sup>(٧)</sup>: «له عشرونَ ما ناقةً»<sup>(٨)</sup> فَحَمَلًا، وعلى القول الثاني يكونُ «مثلاً» مفعولاً أولً، و«ما» تحتلُّ الوجهين المتقدمين و«بعوضة» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بعوضةٌ هي<sup>(٩)</sup> المفعولُ الأولُ و«مثلاً» هو الثاني ولكنه قُدِّمَ.

وتلخّص ممّا تقدّم أنّ في «ما» ثلاثة أوجه: زائدة<sup>(١٠)</sup>، صفةٌ لما قبلها، نكرةٌ موصوفةٌ، وأنّ في «مثلاً» ثلاثة أيضاً مفعولٌ أولٌ<sup>(١١)</sup>، مفعولٌ ثانٍ، حالٌ

(١) أي إن «ما».

(٢) ي: «ما».

(٣) أي: بعوضة.

(٤) قوله: «هذا» سقط من ي.

(٥) معاني القرآن له ٢٣/١.

(٦) لم أعتد إلى قائله، وهو في المغني ١٧٤ برواية: قرناً. وفي بعض النسخ: «قرن» كتباً في

الجمع ١١٣/٢، والدرر ١٧٠/٢. والقرن: الخصلة من الشعر.

(٧) ص: «وحلوا».

(٨) ي: «باباً».

(٩) ص: «هو».

(١٠) قوله: «زائدة» سقط من: ع.

(١١) ع: «أو».

- البقرة -

مقدّمة، وأنّ في «بعوضة» تسعة أوجه. والصواب من ذلك كلّهُ أن يكون «ضَرَبَ» متعدياً لواحدٍ بمعنى يَبِّين، و«مثلاً» مفعولٌ به، بدليل قوله<sup>(١)</sup>: «ضَرَبَ مَثْلَ»<sup>(٢)</sup>، و«ما» صفةٌ للنكرة، و«بعوضة» بدلٌ لا عطفٌ بيان، لأن عطفَ البيان ممنوعٌ عند جمهور البصريين في النكرات.

وقرأ ابن أبي عَبلَة<sup>(٣)</sup> والضحاك<sup>(٤)</sup> برفع «بعوضة»، واتفقا على أنها خبرٌ لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقليل: هو «ما» على أنها استفهامية، أي: أي شيء بعوضة، وإليه ذهب الزمخشري<sup>(٥)</sup> ورجّحه. وقيل: المبتدأ مضمّرٌ تقديره: هو بعوضة، وفي ذلك وجهان، أحدهما: أن تُجعل هذه الجملة صلةً لـ «ما» لكونها بمعنى الذي، ولكنه حذَفَ العائد وإن لم تَظُل الصلة، وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا في «أي» خاصةً لظولها بالإضافة، وأمّا غيرها فشاذٌ أو ضرورة، كقراءة: «تماماً على الذي أحسن»<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>:

٣٠٦ - مَنْ يُعْنَ بِالْحَقِّ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ      وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ

(١) ي: «قولهم».

(٢) الآية ٧٣ من الحج: «يا أيها الناسُ ضَرِبْ مَثْلَ فاستمعوا له».

(٣) إبراهيم بن أبي عيلة، شمر بن يقظان الدمشقي، تابعي ثقة، له: اختيار شاذ. أخذ عن الزهري وأخذ عنه موسى بن طارق، توفي سنة ١٥١. انظر: طبقات القراءة ١/١٩. وفي تخريج القراءة انظر: الكشف ١/٢٦٤؛ البحر ١/١٢٣.

(٤) محمد بن محمد البغدادي، روى قراءة عاصم عن الخياط ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠. وهناك أيضاً: الضحاك بن مزاحم تابعي أخذ عن سعيد بن جبير، توفي سنة ١٠٥. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠.

(٥) الكشف ١/٢٦٤.

(٦) الآية ١٥٤ من الأنعام وهي قراءة الحسن والأعمش كما في الإنحاف ١٣٢، وانظر مناقشة هذه القراءة تفصيلاً في: سيبويه والقراءات ٢٦.

(٧) لم أعتد إلى قائله، وهو في الأشموني ١/١٦٩؛ والتصريح ١/١٤٤؛ والجمع ١/٩٠؛ والدرر ١/٦٩.

- البقرة -

أي: الذي هو أحسن، وبما هو سَفَه، وتكون «ما» على هذا بدلاً من «مثلاً»، كأنه قيل: مثلاً الذي هو بعبوضة. والثاني: أن تُجْعَلَ «ما» زائدة أوصفة وتكون «هو بعبوضة» جملة كالمفسرة لما انطوى عليه الكلام.

قوله: «فما فوقها» قد تقدّم أن الفاء بمعنى إلى، وهو قول مرجوح جداً. و«ما» في «فما فوقها» إن نصبنا<sup>(١)</sup> «بعبوضة» كانت معطوفة عليها موصولة بمعنى الذي، وصلتها الظرف، أو موصوفة وصفتها الظرف أيضاً، وإن رفعنا «بعبوضة»، وجعلنا «ما» الأولى موصولة أو استفهامية فالثانية<sup>(٢)</sup> معطوفة عليها، لكن في جعلنا «ما» موصولة يكون ذلك من عطف المفردات، وفي جعلنا إياها استفهامية يكون من عطف الجمل، وإن<sup>(٣)</sup> جعلنا «ما» زائدة أوصفة لنكرة و«بعبوضة» خبراً لـ «هو» مضمراً كانت «ما» معطوفة على «بعبوضة».

والبعبوضة واحدة البعوض وهو معروف، وهو في الأصل وُصِفَ على فعول كالقُطوع، مأخوذ من البعْض وهو القُطْع، وكذلك البَضْع والعَضْب، قال<sup>(٤)</sup>:

٣٠٧ - لِنَعْمَ الْبَيْتُ بَيْتُ أَبِي دِثَارٍ إِذَا مَا خَافَ بَعْضُ الْقَوْمِ بَعْضًا

ومعنى «فما فوقها» أي: في الكبر وهو الظاهر، وقيل: في الصغر.

قوله: «فأما الذين آمنوا» «أما»: حرف ضمّن معنى اسم شرط وفعله، كذا قدره سيبويه، قال<sup>(٥)</sup>: «أما» بمنزلة مهما يَكُ مِنْ شَيْءٍ. وقال

(١) ح ص: «نصباً».

(٢) ص ح: «والثانية».

(٣) ي: «فإن».

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في اللسان: بعض؛ وشواهد الكشف ٤/٤٣٤؛ وابن عطية ٢٠٥/١. والبعض الثانية هنا: العفْض والأذى، وأبودنار: الكيلة وهي ما يتوقى به من البعوض.

(٥) الكتاب ٣١١/٢.

— البقرة —

الزمخشري<sup>(١)</sup>: «وفائدته في الكلام أن يُعطيه فَضْلُ توكيد، تقول: زيدُ ذاهبٌ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك<sup>(٢)</sup> وأنه لا محالة ذاهبٌ قلت: أمّا زيدُ فذاهبٌ» وذكر كلاماً حسناً بليغاً كعادته في ذلك. وقال بعضهم: «أمّا» حرفُ تفصيلٍ لما أجمَلَه المتكلمُ وأدّعه المخطبُ، ولا يليها إلا المبتدأ، وتلزمُ الفاءُ في جوابها، ولا تُحذفُ إلا مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ كقوله: «وأمّا الذين اسودّت وجوههم، أكفرتهم»<sup>(٣)</sup> أي: فيقال لهم: أكفرتهم، وقد تُحذفُ حيث لا قولٌ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

٣٠٨ — فأما القتالُ لا قتالٌ لديكم ولكن سيراً في عراضِ المواكبِ

أي: فلا قتالَ، ولا يجوزُ أن تليها الفاءُ مباشرةً ولا أن تتأخرَ عنها بِجُزْأَيِ جملةٍ لوقلت: «أمّا زيدٌ منطلقٌ ففي الدار» لم يَجُزْ، ويجوزُ أن يتقدّمَ معمولٌ ما بعدَ الفاءِ عليها، مثلي<sup>(٥)</sup> أمّا كقوله: «وأمّا اليتيمُ فلا تقهر»<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز<sup>(٧)</sup> الفصلُ بينَ أمّا والفاءِ بمعمولٍ إن<sup>(٨)</sup> خلافاً للمبرد، ولا بمعمولٍ خبرٍ ليت<sup>(٩)</sup> ولعلّ خلافاً للفراء.

---

(١) الكشف ٢٦٦/١.

(٢) ي: «ذاك».

(٣) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في أمالي الشجري ٢٨٥/١؛ وأوضح

المسالك ٢٠٧/٣؛ والخزانة ٢١٧/١؛ والهمع ٧٦/٢؛ والدرر ٨٤/٢. والمواكب:

ج موكب وهو الجماعة من الناس.

(٥) اسم مفعول من تليّ لعل الأجود: تالياً.

(٦) الآية ٩ من الضحى.

(٧) ي: «لا يجعل».

(٨) نحو: أما اليوم فإني ذاهب. وانظر المقتضب ٣٥٤/٢ — ٣٥٥.

(٩) نحو: أما اليوم فليتني أقرأ.

— البقرة —

وإن وَقَعَ بعدها مصدرٌ نحو: «أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ»: فَإِنَّ<sup>(١)</sup> كان نكرةً جاز نصبه عند التمييزين بِرُجْحَانٍ، وَضَعَفَ<sup>(٢)</sup> رَفَعَهُ، وإن كان معرفةً التزموا فيه الرفع. وأجاز الحجازيون فيه الرفع والنصب<sup>(٣)</sup>، نحو: «أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ» ونصبُ المنكَّرِ عند سيوويه<sup>(٤)</sup> على الحال، والمعرفُ مفعولٌ له. وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فنصبُهُما عنده على المفعول المطلق. والنصبُ بفعلٍ الشرطِ المقدَّرِ أو بما بعد الفاء ما لم يمنع مانعٌ فيتعين<sup>(٥)</sup> فعلُ الشرطِ نحو: «أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ» أو: فَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ، لأن «لَا» و«إِنَّ» لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما، وَأَمَّا الرفعُ فالظاهرُ أنه بفعل<sup>(٦)</sup> الشرطِ المقدَّرِ، أي: مهما يُذَكَّرُ عِلْمٌ أو الْعِلْمُ فزَيْدٌ عَالِمٌ، ويجوز أن يكونَ مبتدأً وعَالِمٌ خبرٌ مبتدأ<sup>(٧)</sup> محذوفٌ، والجملةُ خبره، والتقديرُ: أَمَّا عِلْمٌ — أو الْعِلْمُ — فزَيْدٌ عَالِمٌ به<sup>(٨)</sup> وجازَ الابتداءُ بالنكرة لأنه موضعُ تفصيلٍ، وفيها<sup>(٩)</sup> كلامٌ أطول من هذا.

و «الذين آمنوا» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«فيعلمون» خبره. قوله: «فيعلمون أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ» الفاءُ جوابٌ أَمَّا، لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ معنى الشرطِ و«أَنَّهُ الْحَقُّ» سادَّ مَسَدَّ المفعولين عند الجمهور، وَمَسَدَّ المفعولِ الأولِ<sup>(١٠)</sup> فقط والثاني محذوفٌ عند الأخفشِ أي: فَيَعْلَمُونَ حَقِيقَتَهُ ثابِتَةً. وقال

(١) ص: «وان».

(٢) ص ح: «وضعت».

(٣) ع: «فالنصب».

(٤) الكتاب ١/١٩٢.

(٥) ي: «فتعين بفعل».

(٦) ص ح: «ان الفعل».

(٧) قوله «وعالم خبر مبتدأ» سقط من ص.

(٨) قوله: «به» سقط من ي.

(٩) ص ح: «».

(١٠) قوله: «الأول» سقط من ص.



— البقرة —

الجمهور: لا حاجة إلى ذلك لأن وجود النسبة فيما بعد «أن» كافٍ في تعلُّق العلم أو الظن به، والضميرُ في «أنه» عائِدٌ على المَثَل. وقيل: على ضَرْبِ المَثَلِ المفهوم من الفعل، وقيل: على تَرْكِ الاستحياء. و«الحق» هو الثابت، ومنه «حق الأمر» أي ثَبَتَ، ويقابله الباطل.

وقوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «الحق» أي: كائناً وصادراً<sup>(١)</sup> مِنْ رَبِّهِمْ، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ المجازية. وقال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «والعامل<sup>(٣)</sup> فيه معنى الحق، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر<sup>(٤)</sup> فيه» أي: في الحق، لأنه مشتقٌ فيتحملُ ضميراً.

قوله: «ماذا أَرَادَ الله» اعْلَمْ أَنَّ «ماذا صنعت» ونحوه له في كلامِ العربِ ستةُ استعمالات<sup>(٥)</sup>: أن تكون «ما» اسمُ استفهام<sup>(٦)</sup> في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«إذا» اسمُ إشارةٍ خيرة. والثاني: أن تكون «ما» استفهاميةٌ وذا بمعنى الذي، والجملة بعدها صلةٌ وعائِدها محذوفٌ، والأجودُ حينئذٍ أن يُرْفَعَ ما أُجيبَ به أو أُبْدِلَ<sup>(٧)</sup> منه كقوله<sup>(٨)</sup>:

٢٠٩ — أَلَا تَسْأَلَانِ المرءَ ماذا يُحَاوِلُ      أَنَحْبُ فَيُقْضَى أم ضَلَالٌ وبَاطِلٌ

(١) ص ح: «وضادماً».

(٢) الإملاء ٢٦/١.

(٣) ص ح: «العامل».

(٤) ص ح: «المستين».

(٥) انظر: المغني ٣٣٢.

(٦) ص ح: «استفهامية».

(٧) ي: «بدل» تحريف.

(٨) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٤؛ ومعاني القرآن للفراء ٤٣٩/١؛ ومجالس ثعلب

٤٦٢؛ والأزهية ٢١٦؛ واللسان: حول؛ والمخصص ١٠٣/١٤؛ ووصف المباني ١٨٨.

والنخب: النذر.

— البقرة —

فـ «ذا» هنا بمعنى الذي لأنه أُبدِلَ منه مرفوعٌ وهو «أَنْحَبُ»، وكذا «ماذا»<sup>(١)</sup> ينفقون قل العفو»<sup>(٢)</sup> في قراءة أبي عمرو. والثالث: أن يُغْلَبَ حكمُ «ما» على «ذا»، فَيَتَرَكَا<sup>(٣)</sup> ويَصِيرَا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فيكونَ في محلِّ نصبٍ بالفعل بعده، والأجودُ حينئذٍ أن يُنْصَبَ جوابُهُ والمبدلُ منه كقوله: «ماذا»<sup>(٤)</sup> ينفقون قل العفو» في قراءة غير أبي عمرو، و«ماذا أنزل ربكم، قالوا: خيراً»<sup>(٥)</sup> عند الجميع، ومنه قوله<sup>(٦)</sup>:

٣١٠ — يا خُزَرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتكم لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيرَيْنِ تَحْنَانًا

فـ «ماذا» مبتدأ، و«بالُ نسوتكم» خبره. الرابع: أن يُجْعَلَ «ماذا» بمنزلة الموصول تغليباً لـ «ذا» على «ما»<sup>(٧)</sup>، عكس ما تقدّم في الصورة قبله، وهو قليل جداً، ومنه قولُ الشاعر<sup>(٨)</sup>:

٣١١ — دَعِيَ ماذا عَلِمْتَ سَأَتَقِيهِ ولكنْ بالمُغَيَّبِ تَبَيَّنِي

فماذا بمعنى الذي لأنَّ ما قبله لا يُعْلَقُ. الخامس: زعم الفارسي أن «ماذا» كَلَّه يكونُ نكرةً موصوفةً وأنشد: «دَعِيَ ماذا عَلِمْتَ» أي: دَعِيَ شيئاً معلوماً وقد تقدّم تأويله. السادس: — وهو أضعفُها — أن تكونَ «ما» استفهاماً و«ذا» زائدةً وجميعُ ما تقدّم يصلح أن يكون مثلاً له، ولكنَّ زيادةَ الأسماءِ ممنوعةٌ أو قليلةٌ جداً.

(١) ي: «ما».

(٢) الآية ٢١٩ من البقرة. وانظر: السبعة ١٨٢.

(٣) ص ح: «فَيَتَرَكَا».

(٤) ص ح: «ما».

(٥) الآية ٣٠ من النحل.

(٦) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٩٨.

(٧) قوله: «ما» سقط من ي.

(٨) البيت لسحيم بن وثيل أو المثقب العبدي، وهو في المغني ٣٣٣، والخزانة ٥٥٤/٢،

والعيني ٤٨٨/١؛ والدرر ٦٠/١.

— البقرة —

إذا عُرِفَ ذلك فقوله: «ماذا أرادَ الله» يجوزُ فيه<sup>(١)</sup> وجهان دونَ الأربعةِ الباقية، أحدهما: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وذا بمعنى الذي، و«أرادَ الله» صلةٌ والعائدُ<sup>(٢)</sup> محذوفٌ لاستكمالِ شروطه<sup>(٣)</sup>، تقديره: أرادَه اللهُ، والموصولُ خبرٌ «ما» الاستفهامية. والثاني: أن تكونَ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ بعده تقديره: أي شيء أرادَ اللهُ، ومحلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقول.

[والإرادة لغة: طَلَبُ الشيءِ مع الميلِ إليه، وقد تتجرَّدُ للطلب، وهي التي تُنسَبُ إلى الله تعالى وعينها وأو من رادٍ يروُدُ أي: طَلَب، فأصلُ أرادَ أَرَوَدَ مثل أقام، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامة، وأصلُها: إِرَوَادٌ فَأَعْلَتْ وَعَوَّضَ من محذوفها تاءُ التانيث]<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مثلاً» نصبٌ على التمييز، قيل: جاءَ على معنى التوكيد، لأنه من حيث<sup>(٥)</sup> أُشير إليه بـ«هذا» عُلِمَ أنه مثلٌ، فجاءَ<sup>(٦)</sup> التمييزُ بعده مؤكِّداً للاسم الذي أُشير إليه. وقيل: نصبٌ على الحال، واختُلِفَ في صاحبها فقيل: اسمُ الإشارة، والعاملُ فيها معنى الإشارة، وقيل: اسمُ الله تعالى أي متمثلاً<sup>(٧)</sup> بذلك، وقيل: على القطع وهو رأيُ الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه

---

(١) ص ح: «فيها الوجهان».

(٢) ص ح: «وعائد».

(٣) شروط حذفِ العائدِ المنصوب هي أن يكونَ ضميراً متصلاً منصوباً بفعل تام أو وُصف.

انظر: ابن عقيل ١٤٣/١.

(٤) ما بين معقوفين زيادة من ع.

(٥) ي: «حيث أنه».

(٦) ع: «في».

(٧) ص: «تمثلاً».

كان أصله أَنْ يَتَّبِعَ ما قبله والأصل: بهذا المثل، فلما قُطِعَ عن التبعية انتصب، وعلى ذلك قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:  
٣١٢ - سَومِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٌ قُروَعُهُ      وعَالَيْنَ قَنَوانًا من البُسرِ أَحْمَرًا  
أصله: من البسر الأحمر<sup>(٢)</sup>.

قول: «يُضِلُّ به كثيراً» الباء» فيه للسببية، وكذلك في<sup>(٣)</sup> «يَهْدِي به» وهاتان الجملتان لا محلّ لهما لأنهما كالبيان للجملتين المصدرتين بـ «أما»، وهما من كلام الله تعالى، وقيل: في محلّ نصب لأنهما صفتان لمثلاً، أي: مثلاً يُفَرِّقُ الناسَ به، إلى ضلالٍ ومُهْتَدِينَ، وهما على هذا من كلام الكفار. وأجاز أبو البقاء<sup>(٤)</sup> أن تكون حالاً من اسم الله أي: مُضِلًّا به كثيراً وهادياً به كثيراً. وجوّز ابن عطية<sup>(٥)</sup> أن تكون جملةً قوله: «يُضِلُّ به كثيراً» من كلام الكفار، وجملةً قوله: «ويَهْدِي به كثيراً» من كلام الباري تعالى. وهذا ليس بظاهر، لأنه لباس في التركيب. والضمير في «به» عائِدٌ على «ضرب» المضاف تقديرًا إلى<sup>(٦)</sup> المثل، أي: بِضَرْبِ المثل، وقيل: الضمير الأول للتكذيب، والثاني للتصديق، ودلّ على ذلك قُوَّةُ الكلام.

وَقُرِئَ: «يُضِلُّ به كثيراً وَيَهْدِي به كثيراً، وما يُضِلُّ به إلا الفاسقون»  
بالبناء للمفعول<sup>(٨)</sup>، وَقُرِئَ أيضاً: «يُضِلُّ به كثيراً وَيَهْدِي به كثيراً، وما يُضِلُّ به

(١) ديوانه ٥٧؛ والبحر ٤٤٣/٣؛ وسوامق: عاليات؛ والجبار من النخل: الفتي، والأثيث: المتلف، عالين: رفيعين، والقنوان: عذقه، والبسر: ما أحمر من التمر.

(٢) سقط من ص، ح.

(٣) قوله «في» زيادة من ج.

(٤) الإملاء ٢٦/١.

(٥) التفسير ٢٠٧/١، وهو لم يجوز، وإنما نقله قولاً.

(٦) قوله «من كلام الكفار» جملةً وقوله ويهدي به كثيراً سقط من ص ح.

(٧) ي: «أي».

(٨) قراءة زيد بن علي، كما في البحر ١٢٦/١.

— البقرة —

إلا الفاسقون» بالبناء<sup>(١)</sup> للفاعل<sup>(٢)</sup>، قال بعضهم: «وهي قراءة القَدْرِية» قلت: نقل ابن عطية<sup>(٣)</sup> عن أبي عمرو الداني<sup>(٤)</sup> أنها قراءة المعتزلة، ثم قال: «وابن أبي عَبلَة مِنْ ثِقَات الشَّامِيِّين» يعني قارئها، وفي الجملة فهي مخالفة لسواد المصحف. فإن قيل: كيف وَصَف المهتدين هنا بالكثرة وهم قليلون، لقوله تعالى: «وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ»<sup>(٥)</sup> «وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ»<sup>(٦)</sup>؟ فالجواب أنهم وإن كانوا قليلين في الصورة فهم<sup>(٧)</sup> كثيرون في الحقيقة كقوله<sup>(٨)</sup>:

٣١٣ — إِنَّ الْكَرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قَلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا فَبَصَارِ ذَلِكَ بِاعْتِبَارَيْنِ.

قوله: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ». الفاسقين: مفعولٌ لـ «يُضِلُّ» وهو استثناء مفرغ، وقد تقدّم معناه، ويجوزُ عند الفراء<sup>(٩)</sup> أن يكون منصوباً على الاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ تقديره: وما يُضِلُّ بِهِ أَحَدًا إِلَّا الْفَاسِقِينَ كقوله<sup>(١٠)</sup>:

٣١٤ — نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنٌ سَيْفٍ وَمِزْرًا

---

(١) ي: «البناء».

(٢) قراءة ابن أبي عَبلَة، كما في البحر ١/١٢٦؛ الشواذ ٤.

(٣) التفسير ١/٢٠٨، ولم يقل أنها قراءة المعتزلة، وإنما قال قراءة القدرية.

(٤) عثمان بن سعيد المعروف بابن الصيرفي، له: التيسير. توفي سنة ٤٤٤، انظر: طبقات القراء ١/٥٠٣.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص.

(٦) الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٧) ص: «فهو».

(٨) لم أهدأ إلى قائله، وهو في شواهد الكشف ٤/٣٩٥.

(٩) معاني القرآن ١/٢٣.

(١٠) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢٢؛ ومجالس ثعلب ٤٥٦؛

والمقرب ١/١٦٧؛ واللسان: جفن، ووصف المباني ٩٣؛ والبحر ١/١٢٦. وقوله:

والنفس منه بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه.

— البقرة —

أي: لم يَنْجُ بشيء، ومنع أبو البقاء<sup>(١)</sup> نصبه على الاستثناء<sup>(٢)</sup>، كأنه<sup>(٣)</sup> اعتبر مذهب جمهور البصريين.

والفِسْقُ لغة: الخروج، يقال: فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عن قَشْرِهَا، أي: خَرَجَتْ، والفَاسِقُ خارجٌ عن طاعة الله تعالى، يقال: فَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ بالضم والكسر في المضارع فَسَقًا وَفُسُوقًا فهو فَاسِقٌ. وزعم ابن الأنباري أنه لم يُسمع في كلام الجاهلية ولا في<sup>(٤)</sup> شعرها فَاسِقٌ، وهذا عجيب<sup>(٥)</sup>، قال رؤية<sup>(٦)</sup>:

٣١٥ — يَهْوِينَ فِي نَجْدٍ وَغُورًا غَائِرًا فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾. فيه أربعة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلْفَاسِقِينَ. والثاني: أنه منصوبٌ على الذم. والثالث<sup>(٧)</sup> أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره الجملة من قوله: «أولئك هم الخاسرون». والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون.

والتَّقْضُ: حُلُّ<sup>(٨)</sup> تركيب الشيء والرجوع به إلى الحالة الأولى. والعَهْدُ في كلامهم على معانٍ منها: الوصية والضمأن والاكتفاء والأمر. والخَسَارُ: النقصان في ميزان أو غيره، قال جرير<sup>(٩)</sup>:

(١) الإملاء ٢٦/١.

(٢) قال: «لأن «يفضل» لم يستوف مفعوله قبل إلا».

(٣) ص ح: «كله».

(٤) «في» سقط من ص ح.

(٥) ص: «عجب».

(٦) ملحق ديوان رؤية ١٩٠؛ وملحق ديوان العجاج ٢/٢٨٨؛ وسيبويه ١/٤٩؛

والخصائص ٢/٤٣٢؛ وأساس البلاغة: فسق، وشذور الذهب ٣٣٢؛ وغورا: أي يسكن غورا.

(٧) ي: «والثاني» وهو سهو.

(٨) ي: «حل».

(٩) ديوانه ٥٩٨؛ والقرطبي ١/٢٤٨. والفن: الذي مُلِكَ هو وأبواه.

- البقرة -

٣١٦ - إِنَّ سَلِيطًا فِي الْخَسَارِ إِنَّهُ أَوْلَادُ قَوْمٍ خَلِقُوا أَقْنَهُ  
وَحَسَرْتُ الشَّيْءَ - بالفتح - وَأَخْسَرْتُهُ نَقَضْتُهُ، وَالْخُسْرَانُ وَالْخَسَارُ  
وَالْخَيْسَرِيُّ كُلُّهُ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ.

و «مَنْ بَعْدَ» مُتَعَلِّقٌ بـ «يَنْقُضُونَ»، و «مِنْ» لابتداء الغاية، وقيل: زائدة وليس  
بشيء. و «مِيثَاقَهُ» الضميرُ فيه يجوزُ أن يعودَ<sup>(١)</sup> على العهد، وأن يعودَ على اسم الله  
تعالى، فهو على الأول مصدرُ مضافٌ إلى المفعول، وعلى الثاني مضافٌ  
للفاعل، والميثاقُ مصدرٌ كالميلادِ والميعادِ بمعنى الولادةِ والوعدِ<sup>(٢)</sup>، وقال ابنُ  
عطية<sup>(٣)</sup>: «هو اسمٌ في موضعِ المصدرِ كقوله<sup>(٤)</sup>»:

٣١٧ - أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَثَّةَ الرِّتَاعَا  
أي: إعطائك»، ولا حاجة تدعو إلى ذلك. والمادةُ تَدُلُّ على الشَّدِّ<sup>(٥)</sup>  
والرَبِطِ وجمعه مَوَائِقُ<sup>(٦)</sup> ومِائِيقُ وأنشد ابنُ الأعرابي<sup>(٧)</sup>:

٣١٨ - جَمِيٌّ لَا يَحُلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمَيَّائِقِ  
و«يَقْطَعُونَ» عطفٌ على «يَنْقُضُونَ» فهي صلةٌ أيضاً، و«مَا» موصولةٌ،

(١) ي: يعهد يعود.

(٢) ح ص: «والوعيد».

(٣) التفسير ٢٠٩/١.

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤١؛ والخصائص ٢٢١/٢؛ وابن يعيش ٢٠/١؛ وأما  
الشجري ١٤٢/٢؛ وأوضح المسالك ٢٤٣/٢؛ والتصريح ٦٤/٢؛ والأشموني  
٢٨٨/٢؛ والهمع ١٨٨/١؛ والدرر ١٦١/١. والرتاع من الإبل: التي ترعى دون أن  
يُرْدُّها أحد.

(٥) ص: «التشية».

(٦) ص ح: «من موائيق» وهي مقحمة.

(٧) البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ١٥٧/٣؛ وابن يعيش ١٢٢/٥؛  
والنوادير ٦٥؛ واللسان: وثق؛ والقرطبي ٢٤٧/١.

- البقرة -

و«أَمَرَ الله به» صلتها وعائدها. وأجاز أبو البقاء<sup>(١)</sup> أن تكون نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير عليها إلا عند أبي الحسن وابن السراج<sup>(٢)</sup>، وهي مفعولة بيقطعون.

قوله: «أَنْ يُوصَلَ» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: الجرُّ على البدل من الضمير في «به» أي: ما أمر الله بوصليه، كقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

٣١٩ - أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوَصُ      فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبْوَصُ

أي: أَمِنْ<sup>(٤)</sup> تأيها. والنصب وفيه<sup>(٥)</sup> وجهان، أحدهما: أنه بدل من ما<sup>(٦)</sup> أمر الله بدل اشتمال. والثاني: أنه مفعول من أجله، فقدّره المهدوي: كراهة أن يوصل، وقدّره غيره: أن لا يوصل. والرفع<sup>(٧)</sup> [على] أنه خبر مبتدأ مضمر أي هو أن يوصل، وهذا بعيد جداً، وإن كان أبو البقاء<sup>(٨)</sup> ذكره.

و«يُقْسِدُونَ» عطف على الصلة أيضاً و«في الأرض» متعلق به. وقوله «أولئك هم الخاسرون» كقوله: «وأولئك هم المفلحون»<sup>(٩)</sup>. وقد تقدّم أنه يجوز أن تكون هذه الجملة خبراً عن «الذين ينقضون» إذا جعل مبتدأ، وإن لم يجعل مبتدأ فهي مستأنفة فلا محل لها حينئذ<sup>(١٠)</sup>. وتقدّم معنى الخسار، والأمر: طلب الأعلى من الأدنى.

(١) الإملاء ٢٧/١.

(٢) الأصول ١٦١/١.

(٣) ديوانه ١٧٧، واللسان: بوص، والبحر ١٢٨/١. تنوص: تتحول. وتبوص: تسبق.

(٤) صرح: «أمر».

(٥) ص: «فيه».

(٦) ي: «أراد».

(٧) ي: «والرابع».

(٨) الإملاء ٢٧/١.

(٩) الآية ٥ من البقرة.

(١٠) صرح: «وحينئذ». وبعد ذلك تبدأ نسخة ي بإثبات الحديث عن الإرادة لغة، وقد قدّمناه نقلاً عن نسخة ع التي أوردته في مكانه المناسب حسب تسلسل الآيات.



آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾: «كيف» اسم استفهام يُسأل به عن الأحوال، ويُني<sup>(١)</sup> لتضمينه معنى الهمزة، ويُني<sup>(٢)</sup> على أخف الحركات، وشذ دخول حرف الجر عليها، قالوا: «على كيف تبع الأخرين»<sup>(٣)</sup>، وكونها شرطاً قليلاً، ولا يُجزم بها خلافاً للكوفيين<sup>(٤)</sup>، وإذا أُبدل منها اسم أو وقع جواباً لها فهو منصوب إن كان بعدها فعل متسلطاً<sup>(٥)</sup> عليها نحو: كيف قمت؟<sup>(٦)</sup> أصبحاً أم سقيماً، وكيف سرت؟ فتقول: راشداً، وإلا فمرفوعاً<sup>(٧)</sup>، نحو: كيف زيد؟ أصبحاً أم سقيماً. وإن وقع بعدها اسم مسؤول عنه بها فهو مبتدأ وهي خبر مقدم، نحو: كيف زيد؟ وقد يُحذف الفعل بعدها، قال تعالى: «كيف وإن يظهروا عليكم»<sup>(٨)</sup> أي كيف تُوالونهم. و«كيف» في هذه الآية منصوبة على التشبيه بالظرف عند سيبويه<sup>(٩)</sup>، أي: في أي حالة تكفرون، وعلى الحال عند الأخفش، أي: على أي حال تكفرون، والعامل فيها على القولين «تكفرون» وصاحب الحال الضمير في تكفرون، ولم يذكر أبو البقاء<sup>(١٠)</sup> غير مذهب الأخفش، ثم قال: «والتقدير: معاندين»<sup>(١١)</sup> تكفرون. وفي هذا التقدير نظراً، إذ يذهب معه معنى الاستفهام المقصود به

(١) ص: ح: «وهي».

(٢) ع: «وهي».

(٣) الأحران: اللحم والخمر.

(٤) قال سيبويه: «سألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء» الكتاب ٤٣٣/١.

(٥) ص: ح: «يتسلط».

(٦) ص: ح: «قمنا».

(٧) ي: «مرفوعاً».

(٨) الآية ٨ من التوبة.

(٩) انظر: الكتاب ٤٤/٢.

(١٠) الإملاء ٢٧/١ ولم يشر الأخفش إلى «كيف» هذه في «معاني القرآن».

(١١) الإملاء: أمعاندين.

التعجبُ أو التوبيخُ أو الإنكارُ<sup>(١)</sup>، قال الزمخشري<sup>(٢)</sup> بعد أن جعل الاستفهام للإنكار: «وتحريره أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال<sup>(٣)</sup> يوجد عليها، وقد علم أن كل موجود لا بد له من حال، ومحال<sup>(٤)</sup> أن يوجد بغير صفة من الصفات كان إنكاراً لوجوده على الطريق البرهاني».

وفي الكلام التفات من الغيبة في قوله: «وأما الذين كفروا إلى آخره، إلى الخطاب في قوله: «تَكْفُرُونَ، وَكُنتُمْ». وفائدته أن الإنكار إذا توجه إلى المخاطب كان أبلغ. وجاء «تَكْفُرُونَ» مضارعاً لا ماضياً لأن المنكر الدوام على الكفر، والمضارع هو المُشعرُ بذلك، ولئلا يكون ذلك توبيخاً لمن آمن بعد كُفّر.

و«كَفَر» يتعدى بحرف الجر نحو: «تَكْفُرُونَ بالله» «تَكْفُرُونَ بآياتِ الله»<sup>(٥)</sup> «كفروا بالذكر»<sup>(٦)</sup>، وقد تعدى بنفسه في قوله تعالى: «ألا إن ثمود كفروا ربهم»<sup>(٧)</sup> وذلك لما ضُمّن معنى جحدوا.

قوله: «وكنتم أمواتاً فأحياكم» الواو واو الحال، وعلامتها أن يصلح موضعها «إذ»، وجملة<sup>(٨)</sup> «كنتم أمواتاً» في محل نصب على الحال، ولا بد<sup>(٩)</sup> من إضمار «قد» ليصح وقوع الماضي حالاً. وقال الزمخشري<sup>(١٠)</sup>: «فإن

(١) ي: «والإنكار».

(٢) الكشف ٢٦٩/١.

(٣) ص:ح: «حالة توجه».

(٤) ص:ح: «وعمل».

(٥) الآية ٧٠ من آل عمران، وسقطت هذه الآية من: ي.

(٦) الآية ٤١ من فصلت.

(٧) الآية ٦٨ من هود.

(٨) قوله: «وجملة» سقط من ي.

(٩) ص:ح: «ولأنه».

(١٠) الكشف ٢٦٩/١.

قلت: (١) كيف صَحَّ أن يكونَ حالاً وهو ماضٍ بها؟ قلتُ: لَمْ تَدْخُلِ الواوُ على «كنتم أمواتاً» وحذَّه، ولكنْ على جملة قوله: «كنتم أمواتاً» إلى «تَرْجَعُونَ»؛ كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصصُكم (٢) هذه وحالُكم أنكم كنتم أمواتاً نُظْفَأُ في أَصْلَابِ آبائكم فَجَعَلَكُمْ أحياءَ، ثم يُمَيِّتُكم بعد هذه الحياة، ثم يُحْيِيْكم بعد الموتِ ثم يُحَاسِبُكم. ثم قال: «فإِنْ قُلْتَ: بعضُ القصصِ ماضٍ وبعضُها (٣) مستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً حتى يكونَ فعلاً حاضراً وَتَ وجودَها هو حالٌ عنه فما الحاضرُ الذي وقعَ حالاً؟» (٤) قلت: هو العلمُ بالقصة كأنه قيل: كيف (٥) تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة بأولها (٦) وبآخرها؟ قال الشيخ (٧) ما معناه: هذا تَكَلُّفٌ، يعني تأويله هذه (٨) الجملة بالجملة الاسمية. قال: «والذي حَمَلَهُ على ذلك اعتقاده أنَّ الجملَ مندرَجَةٌ في حكم (٩) الجملة الأولى». قال: «ولا يتعيَّن، بل يكونُ قوله تعالى: «ثم يُمَيِّتُكم» وما بعده جملاً مستأنفةً أَخْبَرَ بها تعالى لا (١٠) داخلَةٌ تحت الحالِ، ولذلك غَايَرَ بينها وبين ما قبلها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعلِ السابقين لها في قوله: «وكنتم أمواتاً فأحياكم».

والفاءُ في قوله: «فَأَحْيَاكُمْ» على بابِها مِنَ التَّعْقِيبِ، و«ثم» على بابِها

(١) قوله: «فإِنْ قُلْتَ» سقط من ع.

(٢) ع: «قصيتكم».

(٣) ح: «وبعدها».

(٤) من قوله «حتى يكون» إلى قوله «وقع حالاً» سقط من ح ص.

(٥) قوله: «كيف» سقط من ي.

(٦) ي: «وبأولها» الواو مقحمة.

(٧) البحر المحيط ١/ ١٣٠.

(٨) ح ص: «وهذه» الواو مقحمة.

(٩) ح ص: الحكم. والبحر: في حال.

(١٠) قوله: «لا» سقط من ع.

من التراخي<sup>(١)</sup>، لأن المراد بالموت الأول العدم السابق، وبالحياة الأولى الخلق، وبالموت الثاني الموت المعهود<sup>(٢)</sup>، وبالحياة الثانية الحياة للبعث، فجاءت<sup>(٣)</sup> الفاء و«ثم» على بايهما من التعقيب والتراخي على هذا التفسير وهو أحسن الأقوال، ويُعزى لابن عباس وابن مسعود ومجاهد<sup>(٤)</sup>، والرجوع إلى الجزء أيضاً مترخ عن<sup>(٥)</sup> البعث. والضمير في «إليه» لله تعالى، وهذا ظاهر لأنه كالضمائر قبله و«ثم» مضاف محذوف أي: إلى ثوابه<sup>(٦)</sup> وعقابه. وقيل: على الجزء على الأعمال. وقيل: على المكان الذي يتولى الله فيه الحكم بينكم. وقيل: على الإحياء المدلول عليه بأحياكم، يعني أنكم ترجعون إلى الحال الأولى<sup>(٧)</sup> التي كنتم عليها في ابتداء الحياة الأولى من كونكم لا تملكون لأنفسكم شيئاً.

والجمهور على قراءة «تَرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول، وقُرِءَ مبنياً للفاعل<sup>(٨)</sup> حيث جاء<sup>(٩)</sup>، ووجه القراءة أن «رَجَعَ» يكون قاصراً ومتعدياً، فقراءة الجمهور من المتعدي<sup>(١٠)</sup> وهي أرجح، لأن أصلها: «ثم إليه يَرْجِعُكُمْ»<sup>(١١)</sup> لأن

---

(١) ي: «التراخي».

(٢) ي: «والمعهود» الواو مقحمة.

(٣) ي: «فجاء».

(٤) مجاهد بن جبر المكي، تابعي، قرأ على عبدالله بن عباس وأخذ عنه ابن كثير، توفي سنة

١٠٣. انظر: طبقات القراء ٤١/٢.

(٥) ص ح: «على».

(٦) قوله: «إلى» سقط من ص ح.

(٧) ص ح: «الأول».

(٨) ي: «للمفعول».

(٩) قراءة مجاهد ويحيى بن يعمر وآخرين. البحر ١٣٢/١.

(١٠) ي: «التعدي».

(١١) ص ح: «مرجعكم».

— البقرة —

الإِسْنَادُ فِي الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَيُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَا وَلَكِنَّهُ يُنَبِّئُ  
لِلْمَفْعُولِ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ وَالْقَوَاطِعِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَوَاتُ جَمْعُ «مَيِّتٍ» وَقِيَاسُهُ عَلَى فَعَائِلِ كَسَيْدٍ<sup>(٢)</sup> وَسَيَائِدٍ، وَالْأَوَّلَى أَنْ  
يَكُونَ أَمَوَاتُ جَمْعُ مَيِّتٍ مَخْفُفًا كَأَقْوَالٍ فِي جَمْعِ قَيْلٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ  
الْمَادَةُ.

آ. (٢٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾: هُوَ مُبْتَدَأٌ  
وَهُوَ ضَمِيرٌ<sup>(٤)</sup> مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ لِلْغَائِبِ الْمَذْكُورِ<sup>(٥)</sup>، وَالْمَشْهُورُ تَخْفِيفُ وَائِهِ  
وَفَتْحُهَا، وَقَدْ تُشَدَّدُ كَقَوْلِهِ: <sup>(٦)</sup>

٣٢٠ — وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُسْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمٌ  
وَقَدْ تُسَكَّنُ، وَقَدْ تُحَذَفُ كَقَوْلِهِ: <sup>(٧)</sup>

٣٢١ — فَيَبْنَاهُ يَشْرِي .....

وَالْمَوْصُولُ بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ. وَ«لَكُمْ» مُتَعَلِّقٌ بِخَلَقَ، وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ،

---

(١) ي: «والمقاطع» ولعل المؤلف يعني «يُمَيِّتُكُمْ، يُخَيِّتُكُمْ».

(٢) ص ح: «كسند».

(٣) القيل: شرب نصف النهار.

(٤) ي: «وضميره» الهاء مقحمة.

(٥) ع: «المذكور».

(٦) البيت لرجل من همدان، وهو في ابن يعيش ٩٦/٣؛ وأوضح المسالك ١٢٦/١؛  
والخزانة ٤٠٠/٢؛ والمجمع ٦١/١؛ والدرر ٣٧/١. والشهادة: العمل.

(٧) البيت للعجير السلوي وقامه:

فَيَبْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَعَلَ رِخْوُ الْمِلَاحِ نَجِيبٌ  
وينسب أيضاً للمخلب الهلالي وهو في الخصائص ٦٩/١؛ وأما في الشجري  
٢٠٨/٢؛ وابن يعيش ٦٨/١؛ واللسان: ها؛ والإنصاف ٥١٢. ويشري: يبيع.  
والملاط: عضدا البعير.

— البقرة —

أي: لأجلكم، وقيل: للملك والإباحة فيكون تمليكاً خاصاً بما<sup>(١)</sup> يُتَّفَعُ منه، وقيل: للاختصاص، و«ما» موصولة و«في الأرض» صلته، وهي في محل نصب مفعولٌ بها، و«جميعاً» حالٌ من المفعول بمعنى كل، ولا دلالة لها على الاجتماع في الزمان، وهذا هو الفارق بين قولك: «جاؤوا جميعاً» و«جاؤوا معاً»، فإن «مع» تقتضي المصاحبة في الزمان بخلاف جميع. قيل: وهي هنا حالٌ مؤكدة لأنَّ قوله: «ما في الأرض» عامٌ.

قوله: «ثم استوى إلى السماء فسَوَّاهُنَّ سبعَ سمواتٍ»، أصل «ثم» أن تقتضي تراخياً زمانياً<sup>(٢)</sup>، ولا زماناً هنا، فقيل: إشارة إلى التراخي بين رتبتي خَلْقِ الأرض والسماء. وقيل: لَمَّا كان بين خَلْقِ الأرض والسماء أعمالٌ أُخِرَ مِنْ جَعْلِ الجبال والبركة وتقدير الأقوات — كما أشار إليه في الآية الأخرى — عَطَفَ بِثُمَّ<sup>(٣)</sup> إذ بين خَلْقِ الأرض والاستواء إلى السماء<sup>(٤)</sup> تراخٍ.

واستوى معناه لغة: استقام واعتدل، مِنْ استوى العود. وقيل: علًا وارتفع قال الشاعر: (٥)

٣٢٢ — فَأَوْرَدَتْهُم مَاءً بَقِيَّةً قَفَرَةٍ      وقد خَلَقَ النجمَ اليماني فاستوى

وقال تعالى: «فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ»<sup>(٦)</sup>، ومعناه هنا قَصَدَ وَعَمَدَ<sup>(٧)</sup>، وفاعل استوى ضميرٌ يعودُ على الله، وقيل: يعودُ على الدخان نقله

---

(١) قوله: «بما» سقط من ص.ح.

(٢) ي: «زماناً».

(٣) ي: «ثم».

(٤) قوله «إلى السماء» سقط من ع.ي.

(٥) لم أعتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٥٤/١.

(٦) الآية ٢٨ من المؤمنون.

(٧) ع: «عمل».

- البقرة -

ابن عطية<sup>(١)</sup>، وهذا غلطٌ لوجهين، أحدهما: عَدَمُ ما يَدُلُّ عليه، والثاني: أنه يَرُدُّه قوله: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ، وَهِيَ دُخَانٌ. و«إلى» حرفٌ انتهاءٌ على بابها، وقيل: هي بمعنى «على» فيكونُ في المعنى كقول<sup>(٢)</sup> الشاعر: (٣)

٣٢٣ - قد استوى بِشَرٍّ على العِراقِ مِنْ غيرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ  
أي: استولى، ومثله قول الآخر: (٤)

٣٢٤ - فَلَمَّا عَلَوْنَا واسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ تَرَكْنَاهُمْ صَرَعى لِنَسْرِ وكاسِرِ

وقيل: ثُمَّ مضافٌ محذوفٌ، ضميره هو الفاعلُ أي استوى أمره، و«إلى السماء» متعلقٌ بـ«استوى»، و«فَسَوَّاهُنَّ» الضميرُ يعودُ على السماءِ: إمَّا لأنها جَمْعُ سَمَاوَةٍ كما تقدَّم، وإمَّا لأنها اسمُ جنسٍ يُطْلَقُ على الجَمْعِ، وقال الزمخشري: (٥) «هُنَّ» (٦) ضميرٌ مُبْهَمٌ، و«سَبْعَ سَمَوَاتٍ» يُفَسِّرُهُ (٧) كقولهم: «رُبَّه رَجُلًا». وقد رُدَّ (٨) عليه هذا، فإنه ليس من المواضعِ التي يُفَسَّرُ فيها الضميرُ بما بعده (٩)، لأنَّ النحويين حَصَرُوا ذلك في سبعةِ مواضعٍ: ضميرِ (١٠) الشأن (١١)، والمجرور بـ«رُبَّ»، والمرفوع بنعمٍ وبئسَ (١٢) وما جرى مجراهما،

---

(١) التفسير: ٢١٤/١ وضعفه ابن عطية أيضاً.

(٢) ي: مثل قول.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان: سواء؛ والبحر ١/١٣٤؛ ورصف المباني ٤٣٠.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٣/٢٧٨.

(٥) الكشف ١/٤٧٠.

(٦) ي: «هو».

(٧) ي: «تفسيره».

(٨) الذي رُدَّ عليه هو أبو حيان في البحر ١/١٣٥.

(٩) انظر: المغني ٥٤١.

(١٠) ص: ح: «في ضمير».

(١١) نحو: قل هو الله أحد.

(١٢) نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وما جرى مجراها نحو: ساء مثلاً القومُ.

وبأول المتنازعين<sup>(١)</sup> والمفسر بخبره<sup>(٢)</sup> وبالمُبدل منه<sup>(٣)</sup>، ثم قال هذا المعترض: «إلا أن يُتَخَيَّل فيه أن يكون<sup>(٤)</sup>» «سبع سموات» بدلاً وهو الذي يقتضيه تشبيهه برؤيه رجلاً، فإنه ضميرٌ مبهمٌ ليس عائداً على شيء قبله، لكن هذا يَضَعُفُ<sup>(٥)</sup> بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً، فيكونُ أَخْبَرَ بإخبارين أحدهما: أنه استوى إلى السماء. والثاني: أنه سَوَى سبع سموات، وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو المُسَوَّى<sup>(٦)</sup> بعينه.

قوله: «سبع سموات» في نصبه خمسة أوجه، أحسنها: أنه بدلٌ من الضمير في «فسواهنَّ»<sup>(٧)</sup> العائد على السماء كقولك: أخوك مررتُ به زيد. الثاني: أنه<sup>(٨)</sup> بدلٌ من الضمير أيضاً، ولكن هذا الضمير يُفسِّره ما بعده. وهذا يَضَعُفُ بما ضَعُفُ<sup>(٩)</sup> به قولُ الزمخشري، وقد تقدَّم آتياً. الثالث: أنه مفعولٌ به، والأصل: فَسَوَى مِنْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ، وشبهوه بقوله<sup>(١٠)</sup> تعالى: «واختار موسى قومه سبعين»<sup>(١١)</sup> أي: مِنْ قومه، قاله أبو البقاء<sup>(١٢)</sup> وغيره. وهذا ضعيفٌ

---

(١) نحو: جَفَوْنِي ولم أَجِفْ الْأَحْيَاءَ.

(٢) نحو: إن هي إلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا.

(٣) أي الضمير الذي أبدل منه مفسره نحو: ضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ. والموضع السابِعُ: إن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدم نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا.

(٤) سقط «أن يكون» من ص.

(٥) ص: «مضعف».

(٦) ص ي: «المستوى».

(٧) أقحم بعدها في ي: السماء.

(٨) قوله: «أنه» س قط من ي.

(٩) ص ح: «تضعفت».

(١٠) ص ح: «لقوله».

(١١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(١٢) الإملاء ٢٧/١.



- البقرة -

لوجهين، أحدهما<sup>(١)</sup> بالنسبة إلى اللفظ. والثاني بالنسبة إلى المعنى. أمّا الأول: (٢) فلأنه<sup>(٣)</sup> ليس من الأفعال المتعدية لاثنتين أحدهما بإسقاط الخافض لأنها محصورة في أمر واختار وأخواتهما. الثاني: أنه يقتضي أن يكون ثمّ سموات كثيرة، سوى من جملتها سبعا وليس كذلك. الرابع: أن «سوى» بمعنى صير فيتعدى لاثنتين، فيكون «سبع» مفعولاً ثانياً، وهذا لم يثبت أيضاً أعني جعل «سوى» مثل صير. الخامس: أن ينتصب حالاً ويُعزى للأخفش<sup>(٤)</sup>. وفيه بُعد من وجهين، أحدهما: أنه حال مقدرة وهو خلاف الأصل. والثاني: أنها مؤولة بالمشتق وهو خلاف الأصل أيضاً.

قوله: «وهو بكل شيء عليم» «هو» مبتدأ و«عليم» خبره، والجار قبله يتعلق به.

واعلم أنه<sup>(٥)</sup> يجوز تسكين هاء «هو» و«هي» بعد الواو والفاء ولام الابتداء وثم، نحو: «فهي كالحجارة»<sup>(٦)</sup>، «ثم هو يوم القيامة»<sup>(٧)</sup> «لهو الغني»<sup>(٨)</sup> «لهي الحيوان»<sup>(٩)</sup>، تشبيهاً لـ «هو»<sup>(١٠)</sup> بعضد، ولـ «هي» بكثف،

---

(١) ع: «الأول».

(٢) ص: «الأولى».

(٣) ي: «فلان».

(٤) لم يشر في «معاني القرآن» إلى هذه اللفظة.

(٥) قرأ بتسكين «وهو» أبو عمرو والكسائي وقالون، وقرأ الباقون بالضم، ووقف يعقوب على «وهو» بالهاء: وهو. انظر: السبعة ١٥٠؛ المشكل لمكي ٢٣٤/١؛ والنشر ٢٠٢/٢؛ والبحر ١٣٦/١.

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

(٧) الآية ٦١ من القصص.

(٨) الآية ٦٤ من الحج: وإن الله هو الغني الحميد.

(٩) الآية ٦٤ من العنكبوت: وإن الدار الآخرة هي الحيوان.

(١٠) ص: «له».

— البقرة —

فكما يجوز تسكين عين عَضُدٍ وَكَيْفٍ يَجُوزُ<sup>(١)</sup> تسكين هاء «هو» و«هي» بعد الأحرف المذكورة، إجراء للمنفصل مُجْرَى المتصل لكثرة دَوْرِها مَعَهَا<sup>(٢)</sup>، وقد تُسَكَّنُ بعد كافِ الجرِّ كقوله: <sup>(٣)</sup>

٣٢٥ — فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي سَلُّوْا، وَلَا أَنْفَكَ صَبًّا مُتِيماً

وبعد<sup>(٤)</sup> همزة الاستفهام كقوله: <sup>(٥)</sup>

٣٢٦ — فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَقْنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ

وبعد «لكن» في قراءة ابن حمدون<sup>(٦)</sup>: «لكنَّ هُوَ اللهُ رَبِّي»<sup>(٧)</sup> وكذا من قوله: «يُمِلُّ هُوَ»<sup>(٨)</sup>.

فإن قيل: عليمٌ فعيلٌ من عِلِمَ متعدُّ بنفسه فكيف تعدَّى<sup>(٩)</sup> بالباء، وكان من حقه إذا تقدَّم مفعوله أَنْ يتعدَّى إليه بنفسه أو باللام المقويَّة<sup>(١٠)</sup>، وإذا تأخَّرَ

(١) ص ح: «نحو».

(٢) أي إن تسكين الضاد من «عَضُدٍ» وارد لأن الضاد من نفس الكلمة فهي متصلة، أما واو العطف فهي منفصلة عن هاء هُوَ فإذا سَكَّنَا هاء «هو» تكون قد شَبَّهْنَا المنفصلَ بالمتصل.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الدرر ٣٧/١؛ والجمع ٦١/١.

(٤) ي: «وبعده».

(٥) البيت للمرار العدوي أو زياد بن جحل، وهو في الخصائص ٣٠٥/١؛ وابن يعيش

١٣٩/٧؛ والجمع ٦١/١؛ والدرر ٣٧/١. وسَرَتْ: من السُرَى وهو السير ليلاً.

وعادني: زارني.

(٦) محمد بن حمدون الواسطي. سمع من شعيب بن أيوب، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد، توفي سنة ٣١٠. انظر: طبقات القراء ١٣٥/٢.

(٧) الآية ٣٨ من الكهف.

(٨) الآية ٢٨٢ من البقرة وهي رواية الحلواني عن قالون. انظر: القرطبي ٢٦١/١؛ وتمام

الآية: «أو لا يستطيع أن يُمِلُّ هُوَ» وقد رسمت خطأ في ي: «فيمل».

(٩) ص ح: «يتعدى».

(١٠) ص ح: «للقوية».

أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ فَقَطْ؟ فَالْجَوَابُ: أَنْ أَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةِ خَالَفَتْ أَعْمَالَهَا وَأَسْمَاءَ فَاعِلِهَا لِمَعْنَى <sup>(١)</sup> وَهُوَ شَبَّهَهَا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بِجَامِعٍ مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمِبَالِغَةِ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَهُ حُكْمٌ فِي التَّعَدِّي، فَأُعْطِيَتْ أَمْثَلَةُ الْمِبَالِغَةِ ذَلِكَ الْحُكْمُ: وَهُوَ أَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ <sup>(٢)</sup> أَنْ تَكُونَ مِنْ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ أَوَّلًا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَلَمَّا أَنْ يُفْهِمَ عِلْمًا أَوْ جَهْلًا أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ تَعَدَّتْ بِالْبَاءِ <sup>(٣)</sup> نَحْوُ: «هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ» <sup>(٤)</sup> «وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ» <sup>(٥)</sup>، وَزَيْدٌ جَهُولٌ بِكَ وَأَنْتَ أَجْهَلُ بِهِ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي تَعَدَّتْ بِاللَّامِ نَحْوُ: أَنَا أَضْرَبُ لَزِيدٍ مِنْكَ وَأَنَا لَهُ ضَرَابٌ <sup>(٦)</sup>، وَمِنْهُ «فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ» <sup>(٧)</sup>، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مُتَعَدٍّ بِحَرْفٍ جَرَّ تَعَدَّتْ هِيَ بِذَلِكَ الْحَرْفِ نَحْوُ: أَنَا أَصْبِرُ عَلَى كَذَا، وَأَنَا صَبُورٌ عَلَيْهِ، وَأَزْهَدُ فِيهِ مِنْكَ، وَزَهِيدٌ فِيهِ. وَهَذَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ النُّحُو.

آ. (٣٠) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾: «إِذْ» ظَرَفَ زَمَانٍ مَاضٍ، يُخَلِّصُ <sup>(٨)</sup> الْمَضَارِعَ لِلْمَضِيِّ وَبُنِيَ لَشَبَّهَهُ بِالْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ وَالْإِفْتِقَارِ، وَتَلِيهِ الْجُمْلُ مَطْلَقًا، فَإِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً قَبَّحَ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ وَتَأَخِيرُ الْفِعْلِ نَحْوُ: إِذْ زَيْدٌ قَامَ، وَلَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِإِضَافَةِ الزَّمَنِ إِلَيْهِ نَحْوُ: يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ، وَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، وَإِنْ قَالَ بِهِ أَكْثَرُ الْمُعَرِّبِينَ، فَإِنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ: اذْكُرْ وَقْتَ كَذَا، وَلَا ظَرْفَ مَكَانٍ وَلَا زَائِدًا <sup>(٩)</sup> وَلَا حَرْفًا لِلتَّلْعِيلِ وَلَا لِلْمَفَاجَأَةِ خِلَافًا

(١) ي: بمعنى.

(٢) قوله: «من» سقوط من ي.

(٣) ص ح: بالهاء.

(٤) الآية ٣٢ من النجم.

(٥) الآية ٦ من الحديد.

(٦) ع: «ضراب له» مقحمة.

(٧) الآية ١٠٧ من هود.

(٨) ي: «مخلص».

(٩) ي: «عائدا».

— البقرة —

لزامي ذلك، وقد تُحذَفُ الجملة<sup>(١)</sup> المضافُ هو إليها للعلمِ ويُعوَّضُ منها تنوين<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: «وأنتم حينئذٍ تنظرون»<sup>(٣)</sup>، وليس كسرته<sup>(٤)</sup> والخالةُ هذه كسرة إعرابٍ ولا تنوينه تنوينٌ صرفٍ خلافاً للأخفش، بل الكسرةُ لالتقاء الساكنين والتنوينُ للعوضِ بدليلِ وجودِ الكسرِ ولا إضافة<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup>:

٣٢٧ — نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

وللأخفش<sup>(٧)</sup> أن يقول: أصله «وَأَنْتَ حِينَئِذٍ» فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ بقي المضافُ إليه على حاله وَلَمْ يَقُمْ مَقَامَهُ، نحو: «والله يريدُ الآخرة»<sup>(٨)</sup> بالجر، إلا أنه ضعيفٌ.

و«قال ربك» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خَفَضٍ بإضافةِ الظرفِ<sup>(٩)</sup> إليها. واعلم أن «إذ» فيه تسعةُ أوجه<sup>(١٠)</sup>، أحسنها أنه منصوبٌ بـ«قالوا أَتَجْعَلُ فيها» أي: قالوا ذلك القولَ وقتَ قولِ الله تعالى لهم: إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، وهذا أسهلُّ الأوجهِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ«اذكُرْ» مقدراً وقد تقدّم أنه

---

(١) قوله: «الجملة» سقط من ي.

(٢) ص ح: «بنون».

(٣) الآية ٨٤ من الواقعة.

(٤) ح ص: «كسرة».

(٥) ي: «والإضافة».

(٦) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٦٨/١، والخصائص ٣٧٦/٢، وابن يعيش

٣١/٩، واللسان: شلل، والمغني ٩١ وفيه: بعافية عوضاً من بعاقبة، وشواهد المغني

٢٦٠.

(٧) ي: «والأخفش».

(٨) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة ابن جازٍ كما في المحاسب: ٢٨١/١.

(٩) قوله: «الظرف» سقط من ع.

(١٠) انظر: البحر المحيط ١٣٩/١.

لَا يَتَصَرَّفُ فلا يقع مفعولاً. الثالث: أنه منصوب بـ«خَلَقَكُمْ» المتقدم<sup>(١)</sup> في قوله: «اتقوا ربكم الذي خلقكم»<sup>(٢)</sup> والواو زائدة. وهذا ليس بشيء لطول الفصل. الرابع: أنه<sup>(٣)</sup> منصوب بـ«قال» بعده. وهو فاسد لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف. الخامس: أنه زائد ويعزى لأبي عبيد<sup>(٤)</sup>. السادس: أنه بمعنى قد. السابع أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتداء خلقكم وقت قول ربك. الثامن: أنه منصوب بفعل لائق، تقديره: ابتداء خلقكم وقت قوله ذلك، وهذان ضعيفان لأن وقت ابتداء الخلق ليس وقت القول<sup>(٥)</sup>، وأيضاً فإنه لَا يَتَصَرَّفُ. التاسع: أنه منصوب بـ«أحياكم» مقدراً، وهذا مردود باختلاف الوقتين أيضاً.

و«للملائكة» متعلق بـ«قال» واللام للتبليغ. وملائكة جمع مَلَك. واختلِف في «مَلَك» على ستة أقوال، وذلك أنهم اختلفوا في ميمه، هل هي أصلية أو<sup>(٦)</sup> زائدة؟ والقائلون بأصالتها اختلفوا، فقال بعضهم: مَلَك ووزنه فَعَلَ من المُلْك، وشذَّ جمعه على فعائلة فالشذوذ في جمعه فقط. وقال بعضهم: بل أصله مَلَأَك، والهمزة فيه<sup>(٧)</sup> زائدة كَشَمَأَل ثم نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى اللام وشذِفَتْ<sup>(٨)</sup> الهمزة تخفيفاً، والجمع جاء على<sup>(٩)</sup> أصل الزيادة فهذان

(١) ي: «المقدم».

(٢) الآية ١ من النساء.

(٣) قوله «أنه» سقط من ح ص.

(٤) القاسم بن سلام أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي له: غريب الحديث وكتاب الأمثال، توفي ٢٢٤. انظر: مراتب النحويين ٩٣؛ البلغة ١٨٦.

(٥) ص ح: «المقول».

(٦) ي: «أم».

(٧) قوله «فيه» سقط من ي.

(٨) ي: «حذفت».

(٩) ص ح: «جاعل أصل».

قَوْلَانِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ. وَالْقَائِلُونَ بِزِيَادَتِهَا اخْتَلَفُوا أَيْضاً، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «أَلَك» أَي: أُرْسِلَ فَفَاوَهُ هَمْزَةٌ وَعَيْنُهُ لَامٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٣٢٨ — أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَا لَكَا غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَدِبٍ وَقَالَ آخَرُ<sup>(٢)</sup>:

٣٢٩ — وَغِلَامٌ أَرْسَلْتَهُ أُمُّهُ بِأَلْوَكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلَ وَقَالَ آخَرُ<sup>(٣)</sup>:

٣٣٠ — أَبْلَغَ النُّعْمَانَ عَنِي مَا لَكَ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي

فَاصِلَ مَلَكٍ: مَا لَكَ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْعَيْنُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَالْفَاءُ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَصَارَ مَلَاكًا عَلَى وَزْنِ مَعْقَلٍ، ثُمَّ نُقِلَتِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، فَيَكُونُ<sup>(٥)</sup> وَزْنُ مَلَكٍ: مَعْلًا بِحَذْفِ الْفَاءِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَأَكْ أَيِ أُرْسِلَ أَيْضاً، فَفَاوَهُ لَامٌ وَعَيْنُهُ هَمْزَةٌ ثُمَّ نُقِلَتِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ وَحُذِفَتِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ نُطِقَ بِهَذَا الْأَصْلِ قَالَ<sup>(٦)</sup>:

٣٣١ — فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكِ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ثُمَّ جَاءَ الْجَمْعُ عَلَى الْأَصْلِ فَرُدَّتِ الْهَمْزَةُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ، فَوَزَنَ مَلَايِكَةً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: مِفَاعِلَةٌ، وَعَلَى الْقَوْلِ الَّذِي<sup>(٧)</sup> قَبْلَهُ: مِعَايِلَةٌ بِالْقَلْبِ.

---

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ ٣١١/١؛ وَأَمَّا الشَّجَرِيُّ ٩٧/١؛ وَابْنُ يَعْشَرَ ١٠٠/٩، وَاللِّسَانُ: أَلَك.

(٢) الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٧٨؛ وَالْخَصَائِصُ ٢٧٥/٣؛ وَاللِّسَانُ: أَلَك؛ وَإِمْلَاءُ الْعَكْبَرِيِّ ٢٧/١.

(٣) الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٩٣؛ وَالْمَحْتَسِبُ ٤٤/١.

(٤) ي: «وَالْفَاءُ» بِإِقْحَامِ الْوَاوِ.

(٥) ي: «فَصَارَ».

(٦) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٢٢٧.

(٧) ي: «الثَّانِي».

وقيل: هو مشتق من: لآكَه يَلْكُه أي: أداره يُديره، لأنَّ الْمَلَك يُدير الرسالة في فيه، فاصل مَلَك: مَلَوَك، فُنُقِلَتْ حركة الواو إلى اللام الساكنة قبلها، فتَحَرَّكَ حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلَّب<sup>(١)</sup> ألفاً فصَارَ ملاكاً مثل مَقَام، ثم حُذِفَتْ الألف تخفيفاً فوزنَه مَقَل<sup>(٢)</sup> بحذفِ العين، وأصلُ ملائكة ملاوكة فقلبت الواو همزة، ولكنَّ شرطَ قلبِ الواو والياءِ همزةٌ بعد ألفٍ مفاعل أن تكونَ زائدة<sup>(٣)</sup> نحو عجائز ورسائل، على أنه قد جاء ذلك في الأصلي<sup>(٤)</sup> قليلاً قالوا: مصائب ومناير، قُرِء شاذاً: «معائش»<sup>(٥)</sup> بالهمز، فهذه خمسة أقوال. والسادس: قال النضر بن شميل<sup>(٦)</sup>: «لا اشتقاق للملك عند العرب».

والهاء<sup>(٧)</sup> في ملائكة لتأنيث الجمع نحو: صَلَامة<sup>(٨)</sup>. وقيل للمبالغة كعلامة ونسابة، وليس بشيء، وقد تُحذَفُ هذه الهاء<sup>(٩)</sup> شذوذاً، قال الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

٣٣٢ — أبا خالدٍ صَلَّتْ عَلَيْكَ الملائِكُ

قوله: «إني جاعلٌ في الأرضِ خليفة» هذه الجملة معمولٌ القول، فهي

(١) ي: «فقلبت».

(٢) ح: «فيقل».

(٣) انظر: المتع ٣٢٦.

(٤) ح ي: «الأصل».

(٥) الآية ١٠ من الأعراف «وجعلنا لكم فيها معايش» وماقاله المؤلف قراءة الأعرج والأعمش وآخرين، انظر البحر ٢٧١/٤.

(٦) النضر بن شميل البصري روى عن هارون الأعور وروى عنه إسحاق بن راهويه، توفي سنة ٢٠٤. انظر: طبقات القراء ٣٤١/٢.

(٧) ي: «فالهاء».

(٨) الصلامة: وأحدها صلدم وهي الخيل الشداد.

(٩) ح ص: «الياء».

(١٠) لم أعتد إلى تمامه وقائله، وهو في المنصف ١٠٣/٢، والبحر ١٣٨/١.

— البقرة —

في محل نصب به، وكُسِرَتْ «إِنْ» هنا لوقوعها بعد القول المجرد من معنى الظن محكية به، فإن كان بمعنى الظن جرى فيها وجهان: الفتح والكسر، وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

٣٣٣ — إذا قلتُ أني آيبُ أهلَ بلدةٍ نَزَعْتُ بها عنه الوليةَ بالهجر

وكان ينبغي أن يُفْتَحَ ليسَ إلّا نظراً<sup>(٢)</sup> لمعنى الظن، لكن قد يقال جاز<sup>(٣)</sup> الكسر مراعاةً لصورة القول.

و«إِنْ» على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجب فيه فتحها وقسم يجوز<sup>(٤)</sup> فيه وجهان، وليس هذا موضع تقريره، بل يأتي في غضون السور، ولكن الضابط الكلي في ذلك أن كل موضع سَدَّ مَسَدَهَا المصدر وجَبَ فيه فتحها نحو: بلغني أنك قائمٌ، وكل موضع لم يَسُدَّ مَسَدَهَا وجَبَ فيه كسرها كوقوعها بعد القول ومبتدأةً وصلَةً وحالاً، وكل موضع جاز أن يَسُدَّ مَسَدَهَا جاز الوجهان كوقوعها بعد فاء الجزاء<sup>(٥)</sup>، وإذا الفجائية وهذه أشدُّ العبارات في هذا الضابط.

و«جاعلٌ» فيه قولان، أحدهما أنه بمعنى خالق، فيكون «خليفةً» مفعولاً<sup>(٦)</sup> به، و«في الأرض» فيه حينئذ قولان، أحدهما — وهو الواضح — أنه

---

(١) البيت للحطية وهو في ديوانه ٣٦٦؛ والخزانة ٤٢٣/١؛ والبحر ١٤٠/١. والولية: البرذعة، والهجر: الهجرة. أي: إذا قلت سأتيتهم ليلاً أتيتهم نصف النهار لسرعة بعيري.

(٢) قوله: «نظراً» سقط من ع.

(٣) ي: «جاء».

(٤) ص ح: «يجب».

(٥) كررت نسخة ي الجملة كلها.

(٦) ص ح: «مفعول».



متعلقٌ بجاعلٍ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده<sup>(١)</sup>. القول الثاني: أنه بمعنى مُصْبِرٍ، ولم يذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> غيره، فيكون «خليفة» هو المفعول الأول، و«في الأرض» هو الثاني قُدِّم عليه، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر. و«خليفة» يجوز أن يكون بمعنى فاعلٍ أي: يَخْلُفُكُمْ أو<sup>(٣)</sup> يَخْلُفُ مَنْ كان قبله من الجن<sup>(٤)</sup>، وهذا أصحُّ لدخولِ تاءِ التانيث عليه وقيل: بمعنى مفعولٍ أي: يَخْلُفُ كُلَّ جِيلٍ<sup>(٥)</sup> مَنْ تَقَدَّمَ، وليس دخولُ التاءِ حينئذٍ قياساً. إلا أن يُقال: إِنَّ «خليفة» جرى مجرى الجوامدِ كالنطيحة والذبيحة. وإنما وُحِدَ «خليفة» وإن كان المراد الجمعُ لأنه أريدَ به آدمُ وذريته، ولكن استغنى بذكره كما يُستغنى بذكرِ أبي القبيلة نحو: مُضَرٌ وَرَبِيعَةٌ، وقيل: المعنى على الجنس.

وقرىء: «خليفة» بالقاف<sup>(٦)</sup>.

و «خليفة» منصوبٌ بـ «جاعلٍ» كما تقدَّم، لأنَّ اسمُ فاعلٍ. واسمُ الفاعلِ يعملُ عَمَلُ فِعْلِهِ مطلقاً إن كان فيه الألفُ<sup>(٧)</sup> واللام، وبشرطِ الحالِ أو الاستقبال والاعتماد<sup>(٨)</sup> إذا لم يكونا فيه، ويجوز إضافته لمعموله تخفيفاً ما لم يُفصل<sup>(٩)</sup> بينهما كهذه الآية.

(١) ي: «بعده».

(٢) الكشف ٢٧١/١.

(٣) ي: «و».

(٤) ص ح: «الجر».

(٥) ع: «جيل».

(٦) قراءة زيد بن علي وأبي البرهمس. البحر ١٤٠/١.

(٧) ي: «بالألف».

(٨) ي: «أو».

(٩) ص ح: «يتصل».

- البقرة -

قوله: «قالوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ» قد تقدّم أن «قالوا» عامل في «إذ قال ربك» وأنه المختار، والهمزة في «أتجعل» للاستفهام على بابها، وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «للتعجب»، وقيل: للتقرير كقوله<sup>(٢)</sup>:

٣٣٤ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ

وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: «للاستشهاد»، أي: أتجعل فيها مَنْ يُفْسِدُ كَمَنْ كَانَ قَبْلُ» وهي عبارة غريبة. و«فيها»<sup>(٤)</sup> الأولى متعلقة بـ «تَجْعَلُ» إن قيل: إنها بمعنى الخلق، و«مَنْ يُفْسِدُ» مفعول به، وإن قيل إنها بمعنى التصيير فيكون «فيها» مفعولاً ثانياً قدّم على الأول وهو «مَنْ يفسد»، و«مَنْ» تحتل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، فعلى الأول لا محلّ للجمله بعدها من الإعراب، وعلى الثاني محلّها النصب، و«فيها» الثانية متعلقة بـ «يُفْسِدُ». و«يَسْفِكُ» عطف على «يُفْسِدُ» بالاعتبارين.

والجمهور على رَفَعِهِ، وقرئ منصوباً<sup>(٥)</sup> على جواب الاستفهام بعد الواو التي تقتضي الجمع بإضمار «أَنْ» كقوله<sup>(٦)</sup>:

٣٣٥ - أَتَبَيْتَ رَبَّانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

وقال ابن عطية<sup>(٧)</sup>: «منصوبٌ بواو الصّرف» وهذه عبارة الكوفيين، ومعنى

(١) الكشف ٢٧١/١.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٨٩؛ والخصائص ٤٦٣/٢؛ والمغني ١١؛ وابن يعيش ١٢٣/٨، واللسان: نقص، وشواهد المغني ٤٣.

(٣) الإملاء: ٢٨/١، وعبارته: للاسترشاد.

(٤) ص ح: «وقيل».

(٥) أي بنصب «يسفك» وهي قراءة ابن هرمز والأعرج. انظر: البحر ١٤٢/١؛ القرطبي ٢٧٥/١.

(٦) البيت للشريف الرضي، وهو في ديوانه ٤٩٧/١؛ والأشعري ٣٠٧/٣؛ والمغني ٧٤٤؛ والهمع ١٣/٢؛ والدرر ١٠/٢.

(٧) التفسير ٢١٩/١.

- البقرة -

واو الصرفِ أن الفعلَ كان يقتضي إعراباً فصَرَفْتَهُ الواوُ عنه إلى النصب،  
والمشهورُ «يَسْفِكُ» بكسر الفاء، وقرئ بضُمَّها<sup>(١)</sup>، وقرئ أيضاً بضمِّ حرفِ  
المضارعةِ من أسفك وقرئ أيضاً<sup>(٢)</sup> مشدداً للتكثير.

والسَّفْكُ: هو الصُّبُّ، ولا يُستعمل إلا في الدمِ، وقال ابن فارس<sup>(٣)</sup>،  
والجوهري<sup>(٤)</sup>: «يُسْتَعْمَلُ أيضاً في الدمع». وقال المهدوي «ولا يُستعمل  
السفك إلا في الدَّمِ، وقد يُستعمل في نثرِ الكلامِ، يقال: سَفَكَ<sup>(٥)</sup> الكلامَ  
أي: نثره».

والدَّمَاءُ: جمعُ دَمٍ، ولا يكونُ اسمٌ معربٌ على حرفين، فلا بدُّ له من  
ثالثٍ محذوفٍ هو لامُه، ويجوزُ أن تكونَ واواً وأن تكونَ ياءً، لقولهم في  
التثنية: دَمَوَانِ<sup>(٦)</sup> ودَمِيَانِ، قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

٣٣٦ - فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بالخبرِ اليقين

وهل وزنُ دم «فعل» بسكون العين أو فَعَلَ<sup>(٨)</sup> بفتحها قولان، وقد يُردُّ

---

(١) قراءة أبي حنيفة وابن أبي عمير. البحر ١/١٤٢؛ ابن عطية ١/٢١٩.

(٢) قوله: «أيضاً» سقط من ص.

(٣) أحمد بن فارس اللغوي، له: المقاييس والمجمل والصاحبي، قرأ عليه البديع الهمداني.  
وتوفي سنة ٣٩٥، انظر: الإنباه ١/٩٢؛ البلغة ٢٨؛ البغية ١/٣٥٢. وانظر كتابه:  
معجم مقاييس اللغة ٣/٧٨.

(٤) الصحاح: مادة سفك.

(٥) ي: «سفكه».

(٦) ص ح: «ديوان».

(٧) البيت للمثقب العبدى أو علي بن بدال، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٤٤؛ والإنصاف  
٣٥٧؛ والمتع ٦٢٤؛ واللسان أخوا، وابن يعيش ٩/٢٤؛ والخزانة ٢/٣٤٩.

(٨) قوله «أو فَعَلَ» سقط من ي.

مَحذُوفُهُ، فَيُسْتَعْمَلُ مَقْصُوراً كَعَصَا وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

٣٣٧ - كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَهَا      أَعْقَبَتْهَا الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمًا  
عَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ      فإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

وَقَدْ تَشَدَّدَ مِثْمَهُ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

٣٣٨ - أَهَانَ دَمَكَ فَرَعًا بَعْدَ عِزَّتِهِ      يَاعَمْرُوبُ بَعْيُكَ إِصْرَارًا عَلَى الْحَسَنِدِ

وَأَصْلُ: الدِّمَاءُ: الدِّمَآوُ أَوِ الدِّمَآيُ، فَقُلِبَ<sup>(٥)</sup> حَرْفُ الْعَلَةِ هَمْزَةً لَوْقُوعِهِ طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ: كَسَاءٌ وَرَدَاءٌ.

قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ» الْوَأُو لِلْحَالِ، وَ«نَحْنُ نُسَبِّحُ» جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، فِي مَحَلِّ النِّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَ«بِحَمْدِكَ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، لِأَنَّهُ حَالٌ أَيْضًا، وَالْبَاءُ فِيهِ لِلْمَصَاحِبَةِ أَيْ نُسَبِّحُ مُلْتَبِسِينَ<sup>(٦)</sup> بِحَمْدِكَ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ بِشِيَابِهِ» فَهَمَا حَالَانِ مُتَدَاخِلَتَانِ<sup>(٧)</sup>، أَيْ حَالٌ فِي حَالٍ. وَقِيلَ: <sup>(٨)</sup> الْبَاءُ لِلْسَّبِيَةِ، فَتَعَلَّقَ بِالتَّسْبِيحِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٩)</sup>: «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: «بِحَمْدِكَ» اعْتِرَاضًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: وَنَحْنُ نُسَبِّحُ

(١) قَوْلُهُ «وَغَيْرِهِ» سَقَطَ مِنْ ص ح ع.

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهَا، وَهَمَا فِي أَمَالِي الشَّجَرِي ٣٤/٢، وَاللَّسَانُ: أَبِي؛ وَالْبَحْرُ ٢٨١/١؛

وَرَصَفَ الْمَبْنِيِّ ١٦؛ وَالْهَمْعُ ٣٩/١؛ وَالْدَّرَرُ ١٣/١. وَالْأَطُومُ: الْبَقْرَةُ الْوَحْشِيَّةُ،

وَالْبُرْغُزُ: وَلَدُهَا، وَالْغُبْسُ: جَ أَغْبَسَ وَهُوَ الذَّائِبُ.

(٣) قَوْلُهُ «أَيْضًا» سَقَطَ مِنْ ص ح.

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْهَمْعِ ٢٠/١؛ وَالْدَّرَرُ ١٣/١، وَفَرَعًا: هَدْرًا.

(٥) ص: «فَقُلِبَتْ».

(٦) قَوْلُهُ: «مُلْتَبِسِينَ» زِيَادَةٌ مِنْ ع.

(٧) ص ح: «مُتَدَاخِلَانِ».

(٨) ي: «وَأَنْ».

(٩) التَّفْسِيرُ ٢٢٠/١.

ونقدّس، ثم اعترضوا على جهة التسليم، أي: وأنت المحمود في الهداية إلى ذلك «قلت: كأنه يحاول أن تكون الباء للسببية، ولكن يكون ما تعلّقت به الباء فعلاً محذوفاً لاثقاً بالمعنى تقديره: حَصَلَ لَنَا التَّسْبِيحُ والتَّقْدِيسُ بسببِ حمدك.

والحمدُ هنا: مصدرٌ مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف<sup>(١)</sup> تقديره: بحمدنا إياك. وزعم بعضهم أن الفاعل مضمّر فيه وهو غَلَطُ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ المصدرَ اسم جامد لا يُضمَرُ فيه، على أنه قد حُكي خلافُ في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعل نحو: ضرباً زيداً، هل يَتَحَمَّلُ ضميراً أم لا؟ وقد تقدّم.

و«نُقَدِّسُ» عطف على «نُسَبِّحُ» فهو خبر أيضاً عن «نحن» ومفعوله محذوفٌ أي: نقدّس أنفسنا وأفعالنا<sup>(٣)</sup> لك، و«لكم» متعلّق به أو بـ«نُسَبِّحُ»، ومعناها العلة، وقيل: هي زائدة، فإنَّ ما قبلها متعلّق بنفسه، وهو ضعیفٌ إذ لا تُزَادُ إلا مع تقديم المفعول أو يكون العاملُ فرعاً، وقيل: هي مُعَدِّيَّةٌ نحو: سجدت لله، وقيل: هي<sup>(٤)</sup> للبيان، كهي في قولك: سُقِيَاً لك، فعلى هذا يتعلّق بمحذوفٍ ويكون خبر مبتدأ مضمّر أي: تقدّسنا<sup>(٥)</sup> لك. وهذا التقدير أحسن من تقدير قولهم: «أعني» لأنه أليقُّ بالموضع<sup>(٦)</sup>. وأبعد مَنْ زَعَمَ أَنَّ جملةَ قوله<sup>(٧)</sup> «ونحنُ نُسَبِّحُ» داخلةٌ في حيزِ استفهامٍ مقدّرٍ تقديره: وأنحنُ<sup>(٨)</sup>

(١) قوله: «محذوف» سقط من ع.

(٢) قوله «غلط» سقط من ي.

(٣) ع: «أو».

(٤) قوله: «هي» سقط من ي ص ح.

(٥) ي: «تقدّساً».

(٦) ص ح: «بالموضع».

(٧) قوله: «قوله» سقط من ي.

(٨) ي: «ونحن».

نَسَبُحُ أُمَ تَنْغِيرُ<sup>(١)</sup>. واستحسنه ابن عطية<sup>(٢)</sup> مع القول بالاستفهام المحض في قولهم: «أَتَجْعَلُ»، وهذا يَأْبَاهُ الجمهورُ، أعني حَذَفَ همزة الاستفهام مِنْ غيرِ ذِكْرِ «أُم» المعادِلَةِ وهو رأيُ الأخفش، وجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ»<sup>(٣)</sup> أي: وأَتِلْكَ<sup>(٤)</sup> نِعْمَةٌ، وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

٣٣٩ — طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أي: وأَذُو<sup>(٦)</sup> الشَّيْبِ، وقول الآخر<sup>(٧)</sup>:

٣٤٠ — أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ      أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا

أي: أَأَفْرَحُ<sup>(٨)</sup>، فأَمَّا مع «أُم» فإنه جَائِزٌ لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ<sup>(٩)</sup>:

٣٤١ — فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا      بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

أي: أَبْسَعِ.

---

(١) ي: «تتعبد».

(٢) التفسير ٢٢٠/١.

(٣) الآية ٢٢ من الشعراء وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦.

(٤) ي: «وتلك» ومعاني القرآن: أوتلك.

(٥) البيت للكُمَيْت، وهو في المحتسب ٥٠/١، وأمالِي الشَّجَرِي ٢٦٧/١؛ والهمع ١٩٥/١؛ والدرر ١٦٧/١.

(٦) ي: «وذو».

(٧) البيت لحَضْرَمِي بن عامر، وهو في اللسان: جزأ؛ وشواهد الكشف ٢٩٦/٤. والرزء: النقصان، والشصائص: ج شصوص وهي الناقة القليلة اللبن، والتبل: الصغار.

(٨) صرح: «أفرح».

(٩) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٦٦، وروايته:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لِحَاسِبٌ

وهو في أمالي الشَّجَرِي ٣٣٥/٢؛ والمفني ٧؛ وابن يعيش ١٥٤/٨؛ ورصف

المباني ٤٥؛ والخزاة ٤٤٧/٤؛ والدرر ٨٥/٢.

- البقرة -

والتسبيح: التنزيه والبراءة، وأصله من السبح وهو البعد، ومنه السابح في الماء، فمعنى «سبحان الله» أي: تنزيهاً له وبراءة عما لا يليق<sup>(١)</sup> بجلاله ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٣٤٢ - أقول لما جاءني فخره      سبحان من علقمة الفاجر

أي: تنزيهاً، وهو مختص<sup>(٣)</sup> بالباري تعالى، قال الراغب<sup>(٤)</sup> في قوله سبحان من علقمة: «إن أصله سبحان علقمة، على سبيل التهكم فزاد فيه «من»، وقيل: تقديره: سبحان الله من أجل علقمة»، فظاهر قوله أنه يجوز أن يقال لغير الباري تعالى على سبيل التهكم، وفيه نظر.

والتقدس: التطهير، ومنه الأرض المقدسة، وبيت المقدس، وروح القدس، وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

٣٤٣ - فأذكركنه يأخذن بالساق والنسا      كما شبرق الولدان ثوب المقدس

أي: المطهر لهم. وقال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «هو من قدس في الأرض إذا ذهب فيها وأبعد، فمعناه قريب من معنى تسبح». انتهى.

قوله تعالى: «قال إني أعلم ما لا تعلمون» أصل إني: إنني فاجتمع

(١) ح ص: «يليق».

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٤٣؛ والخصائص ١٩٧/٢؛ وابن يعيش ٣٧/١؛ والخزانة ٤١/٢؛ والهمع ١٦٤/١؛ والدرر ١٦٤/١.

(٣) ح ص: «يختص».

(٤) المفردات ٢٢٧.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٤؛ والقرطبي ٢٧٧/١. أدركته: الضمير يعود على الثور والنون للكلاب، والنسا: عرق في الفخذ، والشبرقة: تقطيع الثوب، والمقدس: الراهب، والأولاد يقطعون ثوب الراهب تبركاً به.

(٦) الكشف ٢٧١/١.

ثلاثة أمثال، فحذفنا<sup>(١)</sup> أحدها، وهل هونون الوقاية أو النون الوسطى؟ قولان الصحيح الثاني، وهذا<sup>(٢)</sup> شبيهة<sup>(٣)</sup> بما تقدّم في «إنا معكم»<sup>(٤)</sup> وبابه.

والجملة في محل نصب بالقول، و«أعلم» يجوز فيه أن يكون فعلاً مضارعاً وهو الظاهر، و«ما» مفعول به، وهي: إمّا نكرة موصوفة أو موصولة، وعلى كل تقدير فالعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: تعلمونه، وقال المهدوي، ومكي<sup>(٥)</sup> وتبعهما أبو البقاء<sup>(٦)</sup>: «إن» أعلم «اسم بمعنى عالم» كقوله<sup>(٧)</sup>:

٣٤٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَاِنِّي لِأَوْجَلُ عَلَى أَيُّنَا تَعَدُّو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

فـ «ما» يجوز فيها أن تكون في محل جرّ بالإضافة أو نصب بـ «أعلم» ولم يُنَوَّن «أعلم» لعدم انصرافه، نحو: «هؤلاء حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ»<sup>(٨)</sup>، وهذا مبني على أصليّن ضعيفين، أحدهما: جَعَلُ أَفْعَلْ بمعنى فاعِل من غير تفضيل، والثاني أن أَفْعَلْ إذا كانت بمعنى اسم الفاعل عَمِلْتَ عمله، والجمهور لا يشتونها. وقيل: «أعلم» على بابها من كونها للتفضيل، والمفضل عليه محذوف، أي: أعلم منكم<sup>(٩)</sup>، و«ما» منصوبة بفعل محذوف دلّ عليه أفعل، أي: علمت ما لا تعلمون، ولا جائز أن يُنْصَبَ بأفعل التفضيل.

(١) ي: «فحذفت»، وسقط قوله «أحدها» من ي.

(٢) ي: «».

(٣) ص ح: «يشبه».

(٤) الآية ١٤ من البقرة.

(٥) مشكل الإعراب: ٣٥/١.

(٦) الإملاء ٢٨/١.

(٧) البيت لمن بن أوس، وهوفي ديوانه ٥٧؛ وأما الشجري ٣٢٨/١؛ وابن يعيش

٨٧/٤؛ وأوضح المسالك ٢١٧/٢. والوجل: الخوف. والشاهد في «لأوجل» اسم بمعنى

واجل.

(٨) زاد في ع: «وبيت الله».

(٩) ح ص «منك».



- البقرة -

لأنه أضعف<sup>(١)</sup> من الصفة المشبهة التي هي أضعف من اسم الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل، وهذا يكون نظير ما أولوه من قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٣٤٥ - فلم أرَ مثلَ الحيِّ حَيًّا مُصْبِحًا      ولا مثلاً يومَ التَّقِينَا فوَارِسًا  
أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ      وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

فالقوانيس منصوب بفعل مقدر، أي بـ «ضَرَبَ»، لا بـ «أَضْرَبَ»، وفي ادعاء مثل ذلك في الآية الكريمة بُعد لحذف<sup>(٣)</sup> شيئين: المفضل<sup>(٤)</sup> عليه والناصب لـ «ما».

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. . . هذه الجملة يجوز ألا يكون لها محل من الإعراب لاستثناها، وأن يكون محلها الجر لعطفها على «قال ربك». و«عَلَّمَ» هذه متعدية إلى اثنين، وكانت قبل التضعيف متعدية لواحد<sup>(٥)</sup> لأنها عرفانية، فتعدت بالتضعيف لآخر، وفرقوا بين «عَلَّمَ» العرفانية واليقينية في التعدية، فإذا أرادوا أن يعدّوا العرفانية عدّوها بالتضعيف، وإذا أرادوا أن يعدّوا اليقينية عدّوها بالهمزة، ذكر ذلك أبو علي الشلوبين<sup>(٦)</sup>، وفاعل «عَلَّمَ» يعود على الباري تعالى، و«آدَمَ» مفعوله.

(١) ح ص «أصعب».

(٢) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في النواذر ٥٩؛ والأصمعيات ٢٠٥؛ والحماسة ٢٤٦/١؛ وابن يعش ١٠٥/٦؛ والخزانة ٥١٧/٣؛ وشرح شواهد الكشاف ٤٢٩/٤. والمصيح: الذي يُغار عليه صباحاً، والقونس: أعلى بيضة الحديد.

(٣) ص ح: «حذف بإسقاط اللام».

(٤) ص: «الفعل»، ح: «الفصل».

(٥) قوله «لواحد» سقط من ص.

(٦) عمر بن محمد، روى عن السهيلي، وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض، له: التوطئة وشرح الجزولية وشرح الكتاب، توفي سنة ٦٤٥. انظر: الإنباه ٣٣٢/٢؛ والبلغة ١٧٢؛ والبغية ٢٢٤/٢.

وفيه ستة أقوال، أرجحها [أنه] <sup>(١)</sup> اسم أعجمي غير مشتق، ووزنه فاعل كنظائره نحو: آزر وشالَح، وإنما مُنِع من الصرفِ للعلمية والعجمة الشخصية، الثاني: أنه مشتق من الأذمة، وهي حُمْرة تميلُ إلى السواد، الثالث: أنه مشتق من أديم الأرض، [وهو أوجُها ومُنِع من الصرف على هذين القولين للوزن والعلمية. الرابع: أنه مشتق من أديم الأرض] <sup>(٢)</sup> أيضاً على هذا الوزن أعني وزن فاعل وهذا خطأ، لأنه كان ينبغي أن يُنصرف. الخامس: أنه عبري من الإدام وهو التراب. السادس: قال الطبري <sup>(٣)</sup>: «إنه في الأصل فعلٌ رباعي مثل: أكرم، وسُمي به لغرض إظهار الشيء حتى تُعرف جهته» والحاصل أن ادعاء الاشتقاق فيه بعيد، لأنَّ الأسماء الأعجمية لا يَدْخُلها اشتقاق ولا تصريف، وآدم وإن كان مفعولاً لفظاً فهو فاعلٌ معنى، و«الأسماء» مفعول ثانٍ، والمسألة من باب أعطى وكسا، وله أحكام تأتي إن شاء الله تعالى.

وَقُرِئَ: «عَلَّمَ» <sup>(٤)</sup> مبنياً للمفعول، و«آدم» رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل. و«كلُّها» تأكيدٌ للأسماء تابعٌ <sup>(٥)</sup> أبداً، وقد يلي العوامل كما تقدّم. وقوله «الأسماء كلُّها» الظاهر أنه لا يحتاج إلى ادعاء حذف، لأنَّ المعنى: وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماء، [ولم يُبين لنا أسماء مخصوصة، بل دَلَّ كلُّها على الشمول، والحكمة حاصلة بتعلم الأسماء] <sup>(٦)</sup>، وإن لم يَعْلَمْ مُسمياتِها، أو يكون أطلق الأسماء وأراد المسميات، فعلى هذين الوجهين لا حذف. وقيل: لا بد من حذف واختلفوا فيه، فقيل: تقديره: أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه

(١) قوله: «أنه» سقط من ي.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٣) التفسير ٤٨٢/١.

(٤) قراءة اليماني ويزيد اليزيدي. البحر ١٤٥/١؛ والشواذ ٤.

(٥) ح ص: «مانع».

(٦) زيادة من: ع، وسقط من ي ص ح.

للعلم. قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «وَعُوضُ مِنْهُ اللَّامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا»<sup>(٢)</sup> وَرُجِّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ» وَلَمْ يَقُلْ: أَنْبِئُونِي بِهِؤُلَاءِ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِهِمْ. وَلَكِنْ فِي قَوْلِهِ: «وَعُوضُ مِنْهُ اللَّامُ» نَظَرٌ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَقُومَانِ مَقَامَ الْإِضَافَةِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ. وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ مُسَمِّيَاتِ الْأَسْمَاءِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَرُجِّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: «ثُمَّ عَرَضَهُمْ» لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُجْمَعُ كَذَلِكَ، فَدُلَّ عَوْدَهُ عَلَى الْمُسَمِّيَاتِ. وَنَحْوُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ»<sup>(٤)</sup> تَقْدِيرُهُ: أَوْ كَذِي<sup>(٥)</sup> ظُلُمَاتٍ، فَالْهَاءُ فِي «يَغْشَاهُ» تَعَوُّدٌ عَلَى «ذِي» الْمَحذُوفِ.

قوله: «ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ» «ثُمَّ» حَرْفٌ لِلتَّرَاخِي<sup>(٦)</sup> كَمَا تَقَدَّمَ، وَالضَّمِيرُ فِي «عَرَضَهُمْ» لِلْمُسَمِّيَاتِ الْمَقْدَرَةِ أَوْ لِإِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ وَإِرَادَةِ الْمُسَمِّيَاتِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَيُقَلَّ عَنْ<sup>(٧)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ<sup>(٨)</sup>: «عَرَضَهَا وَعَرَضَهُنَّ» إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَعَلَ ضَمِيرَ غَيْرِ الْعُقَلَاءِ كَضَمِيرِ الْعُقَلَاءِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ بِنَاءً مِنْهُ أَنَّهُ أَطْلَقَ الْأَسْمَاءَ وَأَرَادَ الْمُسَمِّيَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ وَاضِحٌ. وَ«عَلَى الْمَلَائِكَةِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«عَرَضَهُمْ».

(١) الكشاف ٢٧٢/١.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) قوله: «تعالى» سقط من ع.

(٤) الآية ٤٠ من النور.

(٥) ص ح: «الذي».

(٦) ي: «للترجي».

(٧) قوله «عن» سقط من ص ح.

(٨) قرأ أبي: ثم عرضها، وقرأ عبدالله: ثم عرضهن. انظر: البحر ١٤٦/١؛ ابن عطية

٢٢٣/١؛ الشواذ ٤.

- البقرة -

قوله: «أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ» الإنباء: الإخبار، وأصل «أنبا» أن يتعدى لاثنتين ثانيهما بحرف الجر كهذه الآية، وقد يُحذف الحرف، قال تعالى: «مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا»<sup>(١)</sup> أي: بهذا<sup>(٢)</sup> وقد يتضمن معنى «أعلم» اليقينية، فيتعدى تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل، ومثل أنبا: نبأ وأخبر، وخبرٌ وحديث. و«هؤلاء» في محل خفضٍ بالإضافة، وهو اسم إشارة ورتبته دنيا، ويمدُّ ويُقصر، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٣٤٦ - هَؤُلَا ثُمَّ هَؤُلَا. كَلَّا أُعْطِيَ - تَ نِعَالًا مَحْدُودَةً بِمِثَالٍ

والمشهورُ بناؤه على الكسر، وقد يُضمُّ وقد يُنَوِّن مكسوراً، وقد تُبدلُ همزته هاء، فتقول: هَؤُلَاهُ، وقد يقال: هَؤُلَا، كقوله<sup>(٤)</sup>:

٣٤٧ - تَجَلَّدْ لَا يَقُلْ هَؤُلَا هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَا عَلَيْكَ

ولامه عند الفارسي همزة فتكون فاءه ولامه من مادة واحدة، وعند المبرد أصلها ياء وإنما قلبت همزة لتطرفها بعد الألف الزائدة.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» قد تقدّم نظيره<sup>(٥)</sup>، وجوابه محذوف أي: إن كنتم صادقين فأنبئوني، والكوفيون والمبرد<sup>(٦)</sup> يرون أن الجواب هو المتقدّم، وهو مردودٌ بقولهم: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» لأنه لو كان جواباً لَوَجِبَتِ الْفَاءُ

(١) الآية ٣ من التحريم.

(٢) ي: «هذا».

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١١؛ وابن عطية ٢٢٥/١؛ والبحر ١٣٨/١؛ والقرطبي ٢٨٤/١؛ وحذا النعل: قطعها وقدرها على مثال، أي البسهم نعالاً محدودة بمثال،

فالعقاب على قدر جرمهم.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ١٣٨/١؛ والخزانة ٤٧٠/٢. وتجلد: أمر من الجلادة وهو التحفظ من الجزع.

(٥) نظيره الآية ٢٣ من البقرة.

(٦) المقتضب ٢٩/٣.

— البقرة —

معه، كما تَجِبُ معه متأخراً، وقال ابن عطية<sup>(١)</sup>: «إِنَّ كَوْنَ الجَوَابِ محذوفاً هورأى المبرد وكونه متقدماً هورأى سيويه»<sup>(٢)</sup> وهو وهم.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾. «سُبْحَان» اسم مصدر وهو التسبيح، وقيل: بل<sup>(٣)</sup> هو مصدر لأنه سُمِعَ له فعل ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة وقد يُفْرَدُ، وإذا أُفْرِدَ مُنِعَ الصرفُ للتعريفِ وزيادة الألف والنون كقوله<sup>(٤)</sup>:

٣٤٨ — أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ  
وقد جاء متوناً كقوله<sup>(٥)</sup>:

٣٤٩ — سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سُبْحُ الْجُودِيِّ وَالْجُمْدُ  
ف قيل: صُرِفَ ضرورةً، وقيل: هو بمنزلة قبلُ ويعدُّ، إن<sup>(٦)</sup> نوي تعريفه بقي على حاله، وإن نُكِّرَ أُعْرِبَ منصرفاً، وهذا<sup>(٧)</sup> البيتُ يساعِدُ على كونه مصدراً [لا اسمَ مصدرٍ]<sup>(٨)</sup> لوروده منصرفاً. ولقائل القول الأول أن يُجِيبَ عنه بأن هذا نكرة لا معرفة، وهو من الأسماء اللازمة<sup>(٩)</sup> النصب على

(١) التفسير ١/٢٢٥.

(٢) الكتاب ١/٤٣٨.

(٣) ي: «هويل» وهو سهو.

(٤) تقدم برقم ٣٤٢.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٣٠؛ والكتاب ١/١٦٤؛ وأمالى الشجري

١/٣٤٨؛ والخزانة ٢/٣٧؛ والدرر ١/١٦٣، كما ينسب لورقة بن نوفل. والجودي:

جبل بالموصل، والحمد: جبل قريب من مكة.

(٦) ي: «وان».

(٧) ص ح: «وهنا».

(٨) سقط من: ي، وعلة المؤلف واهية لأن المصدر واسم المصدر ينونان.

(٩) ي: «اللازمة».

المصدرية فلا يتصرف<sup>(١)</sup>، والناصب له فعلٌ مقدرٌ لا يجوزُ إظهاره، وقد روي عن الكسائي أنه جعله منادى تقديره: يا سبحانك، وأباه الجمهور<sup>(٢)</sup> من النحاة، وإضافته [هنا]<sup>(٣)</sup> إلى المفعول لأنَّ المعنى: نُسَبِّحُكَ نحنُ. وقيل: بل إضافته للفاعل، والمعنى: تنزهت وتباعدت من السوء وسبحانك<sup>(٤)</sup>، والعامل فيه في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا» كقوله تعالى: «لَا رَيْبَ فِيهِ»<sup>(٥)</sup>، و«إِلَّا» حرفٌ استثناء، و«ما» موصولة، و«عَلَّمْتَنَا» صلتهَا، وعائدها محذوفٌ، على أن يكونَ «عِلْمٌ» بمعنى معلوم، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصبٍ على الاستثناء، [ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالعِلْمِ الذي هو اسمٌ لا لأنه إذا عَمِلَ كان مُعْرَباً]<sup>(٦)</sup>، وقيل: في<sup>(٧)</sup> محلُّ رفعٍ على البدل من اسم «لَا» على الموضع. وقال ابن عطية<sup>(٨)</sup>: «هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وفيه نظرٌ، لأن الاستثناء إنما هو من المحكوم عليه بقيد الحكم لا من المحكوم به. ونقل هو عن الزهراوي<sup>(٩)</sup> أن «ما» منصوبةٌ بعَلَّمْتَنَا بعدها، وهذا غيرُ معقولٍ لأنه كيف يتنصبُ الموصولُ بصلته وتعملُ فيه؟ قال الشيخ<sup>(١٠)</sup>: «إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ لَهُ وَجْهٌ بَعِيدٌ، وهو أن يكونَ استثناءً منقطعاً بمعنى

(١) ي: «ولا».

(٢) ع: «جمهور النحويين».

(٣) سقط من: ي.

(٤) ي: «سبحانك».

(٥) الآية ٢ من البقرة.

(٦) ما بين معقوفين ورد في: ي، بعد قوله: وعائدها محذوف، وما أثبتناه من: ع.

(٧) ي: بل في.

(٨) التفسير ٢٢٦/١.

(٩) عمر بن عبيد الله الذهلي القرطبي، محدث الأندلس، وروى عن عبد الوارث بن سفيان،

توفي سنة ٤٥٤. انظر: العبر للذهبي ٢٣٣/٣.

(١٠) البحر ١٤٨/١.

- البقرة -

لكن، وتكون «ما»<sup>(١)</sup> شرطية، و«علمتنا» ناصب لها وهو<sup>(٢)</sup> في محلّ جزم بها والجواب محذوف، والتقدير: لكن ما علمتنا علمناه.

قوله: «إنك أنت العليم الحكيم» أنتَ يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجه، أن يكون تأكيداً لاسم إن فيكون منصوب المحل، وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر إن، وأن يكون فضلاً، وفيه الخلاف المشهور، وهل له محلّ إعراب أم لا؟ وإذا قيل: إن له محلاً، فهل بإعراب ما قبله كقول الفراء<sup>(٣)</sup> فيكون في محلّ نصب، أو بإعراب ما بعده، فيكون في محلّ رفع كقول الكسائي؟ و«الحكيم» خبر ثانٍ أو صفة للعليم، وهما فعيل بمعنى فاعل، وفيهما من المبالغة ما ليس فيه.

والحكم<sup>(٤)</sup> لغة: الإتقان والمنع من الخروج عن الإرادة، ومنه حكمة الدابة<sup>(٥)</sup> وقال جرير<sup>(٦)</sup>:

٣٥٠ - أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضباً

وقدّم «العليم» على «الحكيم» لأنه هو المتصل به في قوله: «علم» وقوله: «لا علم لنا»، فناسب اتّصاله به، ولأنّ الحكمة ناشئة عن العلم وأثر له، وكثيراً ما تقدّم صفة العلم عليها، والحكيم صفة ذاتٍ إن فُسّر بذي الحكمة، وصفة فعلٍ إن فُسّر بأنه المحكم لصنّعه.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾. . «آدم» مبني

(١) ع: «لا».

(٢) قوله: «وهو» سقط من ص.

(٣) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

(٤) ي: «والحكمة».

(٥) حكمة الدابة: لجامها. وانظر: مفردات الراغب ١٢٦.

(٦) البيت في ديوانه ٥٠؛ واللسان: حكم، وشواهد الكشف ٤/٣٣٦.

— البقرة —

على الضم لأنه مفرد معرفة، وكل ما كان كذلك بني على ما كان يُرفع به، وهو في محل نصب لوقوعه موقع [المفعول به فإن تقديره: أدعو آدم، وبني لوقوعه موقع] <sup>(١)</sup> المضمّر، والأصل: يا إياك، كقولهم: «يا إياك قد كُفيتك» ويا أنت كقوله <sup>(٢)</sup>:

٣٥١ — يَا أَبَجَرَ بْنَ أَبَجَرَ يَا أَتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا  
قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأَا

و «يا إياك» أقيس من «يا أنت» لأن الموضع موضع نصب، فإياك لائق به، وتحرّرت بالمفرد من المضاف نحو: يا عبد الله، ومن الشبيه به وهو عبارة عما كان الثاني فيه من تمام معنى الأول نحو: يا خيراً من زيد ويا ثلاثة وثلاثين، وبالمعرفة من النكرة غير المقصودة نحو قوله <sup>(٣)</sup>:

٣٥٢ — أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَا تَلَايَا  
فَإِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ مَعْرَبَةٌ نَصْباً.

و «أَنبِئْهُمْ» فعل أمر وفاعل ومفعول، والمشهور: أَنبِئْهُمْ <sup>(٤)</sup> مهموزاً مضموم الهاء، وقرئ بكسر الهاء وتروى عن ابن عامر <sup>(٥)</sup>، كأنه أتبع الهاء لحركة الباء

(١) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ٢١٦ أو سلم بن دارة؛ والنوادر ١٦٣؛ وأوضح المسالك ٧٢/٣؛ وأمالى الشجري ٧٩/٢؛ وابن يعيش ١٢٧/١؛ والخزانة ٢٨٩/١. وطلّقت: فارقت حلاتك.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٦؛ والكتاب ٣١٢/١؛ والخصائص ٤٤٨/٢؛ والجمهرة ٢٨٢؛ ومجالس ثعلب ٤٨٨؛ والمقتضب ٢٠٤/٤؛ وأمالى القالي ١٣٢/٣؛ والعيني ٤٢/٣.

(٤) ص ح: «اسم» تحريف.

(٥) ثمة روايتان عنه الأولى: أنبيهم، والثانية: أنبئهم. انظر: السبعة ١٥٣؛ البحر ١٤٩/١، وقد نسب أبوحيان رواية السمين عن ابن عامر إلى ابن عباس.



- البقرة -

ولم يَعتَدَّ بالهمزة لأنها ساكنة، فهي حَاجِزٌ غيرٌ<sup>(١)</sup> حصين، وقرئ بحذف الهمزة ورويت عن ابن كثير<sup>(٢)</sup>، قال ابن جني<sup>(٣)</sup>: «هذا على إبدال الهمزة ياءً كما تقول: أثبتت بزنة أعطيت. قال: «وهذا ضعيف في اللغة لأنه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة»، وهذا من أبي الفتح غير مَرَضٍ لأن البدل جاء في سعة الكلام، حكى الأخفش في «الأوسط» له أنهم يقولون في أخطأت: أخطيت، وفي توضأت: توضيت، قال: «وربما حوّلوه»<sup>(٤)</sup> إلى الواو، وهو قليل، قالوا: رفوت في رفأت ولم يُسمع رفيت.

إذا تقرر ذلك فللنحويين في حرف العلة المبدل من الهمزة نظر في أنه هل يجري مجرى حرف العلة الأصلي<sup>(٥)</sup> أم يُنظر إلى أصله؟ ورتبوا على ذلك أحكاماً ومن جملتها: هل يُحذف جزماً كالحرف غير المُبدل [أم لا]<sup>(٦)</sup> نظراً إلى أصله، واستدل بعضهم على حذفه جزماً بقول زهير<sup>(٧)</sup>:

٣٥٣ - جريء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا ولا يئد بالظلم يظلم

لأن<sup>(٨)</sup> أصله «يئدأ» بالهمزة فكذلك هذه الآية أبدلت الهمزة ياءً ثم حذفت حملاً للأمر على المجزوم. وقرئ<sup>(٩)</sup> «أنبيهم» بإثبات الياء<sup>(١٠)</sup> نظراً إلى

(١) ص ح: «عن».

(٢) وهي من طريق القواس وقراءة الحسن والأعرج. وهذه القراءة على وزن أعطهم. انظر:

المحتسب ٦٦/١؛ وابن عطية ٢٢٧/١؛ والبحر ١٤٩/١.

(٣) المحتسب ٦٦/١.

(٤) ع: «حركوه».

(٥) ي: «الأصلية».

(٦) سقط قوله «أم لا» من: ي.

(٧) ديوانه ٢٤.

(٨) ي: «لأنه».

(٩) وهي قراءة ابن أبي عملة كما في الشواذ ٤.

(١٠) ص ح: «الفاء».

الهمزة<sup>(١)</sup> وهل تُضَمُّ الهاءُ نظراً للأصل أم تُكْسَرُ نظراً للصورة؟ وجهان<sup>(٢)</sup> منقولان عن حمزة عند الوقف عليه.

و«بأسمائهم» متعلق بأنبيئهم، وهو المفعول الثاني كما تقدّم، وقد يتعدّى بـ «عن» نحو: أنبأته عن<sup>(٣)</sup> حاله، وأما تعدّيته بـ «مِنْ» في قوله تعالى: «قد نبأنا الله من أخباركم»<sup>(٤)</sup> فسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: «قال: ألم أقل لكم إني أعلمُ الآية». «قال» جواب «فلما» والهمزة للتقرير إذا دخلت على نفي قررته فيصير إثباتاً نحو: «ألم نشرح»<sup>(٥)</sup> أي: قد شرحنا و«لم» حرف جزم وقد تقدّم أحكامها، و«أقل» مجزوم بها حذفت عنه وهي الواو لالتقاء الساكنين. و«لكم» متعلق به، واللام للتبليغ. والجملة من قوله «إني أعلمُ» في محل نصب بالقول. وقد تقدّم نظائر<sup>(٦)</sup> هذا التركيب فلا حاجة إلى إعادته.

قوله: «وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ» كقوله: «أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ» من كون «أَعْلَمُ» فعلاً مضارعاً أو أفعل بمعنى فاعل أو أفعل تفضيل، وكون «ما» في محل نصب أو جر وقد<sup>(٧)</sup> تقدّم. والظاهر: أن جملة قوله: «وَأَعْلَمُ» معطوفة على قوله: «إني أعلمُ غيب»، فتكون في محل نصب بالقول، وقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «إنه مستأنف وليس محكيّاً بالقول»<sup>(٩)</sup>، ثم جَوَزَ فيه ذلك.

(١) ع: «همزة».

(٢) ي: «وجهان منقولان».

(٣) ص: ح: «عن».

(٤) الآية ٩٤ من التوبة.

(٥) الآية ١ من الانشراح.

(٦) ي: «نظير».

(٧) ي: «قد».

(٨) الاملاء ٣٠/١.

(٩) أي بقوله: «ألم أقل لكم» كما في أبي البقاء.

- البقرة -

و «تَبْدُونَ» وزنه: تُفْعُونَ لأن أصله تَبْدُوُونَ مثل تُخْرِجُونَ، فَأَعِلَّ بِحَذْفِ  
الواو بعد سكونها. والإبداء: الإظهار. والكثم: الإخفاء، يقال: بَدَا يَبْدُو  
بَدَاءً، قال<sup>(١)</sup>:

٣٥٤ - ..... بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

قوله: «وما كنتم تكتمون»: «ما» عطفٌ على «ما» الأولى بحسبِ  
ما تكونُ عليه من الإعراب.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾: العاملُ  
في «إِذْ» محذوفٌ دلَّ عليه قوله: «فَسَجَدُوا» تقديره: أطاعوا وانقادوا فسجدوا،  
لأنَّ السجودَ ناشئٌ عن الانقياد، وقيل: العاملُ «اذكُرْ» مقدرة<sup>(٢)</sup>، وقيل: [إِذْ]  
زائدة، وقد تقدَّم صَغَفُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ. وقال ابنُ عطية<sup>(٣)</sup>: «وَإِذْ قُلْنَا مَعْطُوفٌ  
على «إِذْ»<sup>(٤)</sup> المتقدمة ولا يَصِحُّ هذا لاختلاف<sup>(٥)</sup> الوقتين، وقيل: «إِذْ» بدلٌ  
من «إِذْ» الأولى، ولا يَصِحُّ لِمَا تقدَّم وتوسط حرفُ العطف، وجملة «قلنا» في  
محلٍّ خفضٍ بالظرف، وفيه التفاتٌ من الغيبة إلى التكلمِ للعظمة، واللامُ  
للتبليغِ كمنظائرها.

والمشهورُ جَرُّ تاءِ «الملائكة» بالحرف، وقرأ أبو جعفر<sup>(٦)</sup> بالضمِّ إتباعاً

(١) البيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي وصدره:

لَمَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ

وهو في الخصائص ٣٦٨/١، وأمالى الشجري ٣٠٦/١، والمجم ٢٤٧/١

والدرر ٢٠٤/١، والقلوص: الناقة الشابة.

(٢) ع: «مقدرا».

(٣) التفسير ٢٣٠/١.

(٤) ي: «إذا».

(٥) ص ح «الاختلاف».

(٦) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة، تابعي، عرض القرآن على عبدالله بن عباس، توفي

سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٣٨٢/٢.

لضمة الجيم<sup>(١)</sup>، ولم يعتد بالساكن، وغلظه الزجاج<sup>(٢)</sup>، وخطاه الفارسي، وشبهه<sup>(٣)</sup> بعضهم بقوله تعالى: «وَقَالَتْ أَخْرِجِي»<sup>(٤)</sup> بضم تاء التانيث، وليس بصحيح لأن تلك حركة التقاء الساكنين وهذه حركة إعراب فلا يتلاعب بها، والمقصود هناك يحصل بأي حركة كانت. وقال الزمخشري<sup>(٥)</sup>: «لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية إلا في لغة ضعيفة كقراءة: «الحمد لله»<sup>(٦)</sup> يعني بكسر الدال»، قلت: وهذا أكثر شذوذاً، وأضعف من ذاك مع ما في ذاك من الضعف المتقدم، لأن هناك فاصلاً<sup>(٧)</sup> وإن كان ساكناً، وقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمّل عليه أن يكون الراوي لم يضبط عن القارئ وذلك أن القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء فلم يُذكر الراوي هذه الإشارة. وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم إتباعاً لحركة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف. ومثله: ما روي عن امرأة رأت رجلاً مع نساء فقالت: «أفي سؤة أنتن» نوت<sup>(٩)</sup> الوقف على «سؤة» فسكنت التاء ثم ألقت<sup>(١٠)</sup> عليها حركة همزة «أنتن». قلت: فعلى هذا تكون هذه الحركة حركة

(١) وهي قراءة سليمان بن مهران أيضاً. انظر: القرطبي ٢٩١/١؛ البحر ١٥٢/١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٧٩/١.

(٣) ص ح: «ويشهد».

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الكشف ٢٧٣/١.

(٦) الآية ١ من الفاتحة. قراءة هارون العتكي في جماعة. انظر: البحر ١٨/١.

(٧) ع: «فاصل»، ونسخة ي: «فاصلة» ويعني بالفاصل السين من «اسجدوا».

(٨) الاملاء ٣٠/١.

(٩) ي: «سوى».

(١٠) ص ح: «ألقي».

- البقرة -

التقاء ساكنين، وحينئذ يكون كقوله<sup>(١)</sup>: «قَالَ أَخْرُجْ»<sup>(٢)</sup> وبابه<sup>(٣)</sup>، وإنما أكثر الناس توجية هذه القراءة لجلالة<sup>(٤)</sup> قارئها أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع شيخ أهل المدينة، وترجمتهما<sup>(٥)</sup> مشهورة.

و«اسجدوا» في محل نصب بالقول، واللام في «لادم» الظاهر أنها متعلقة باسجدوا، ومعناها التعليل أي لأجله وقيل: بمعنى<sup>(٦)</sup> إلى، أي: إلى جهته لأنه جُعِلَ قِبْلَةً لهم، والسجود لله. وقيل: بمعنى مع لأنه كان إمامهم كذا نُقِلَ، وقيل: اللام للبيان فتعلق بمحذوف ولا حاجة إلى ذلك.

و«فسجدوا» الفاء للتعقيب، والتقدير: فسجدوا له، فحذِفَ الجارُ للعلم به. قوله تعالى: «إِلَّا إِبْلِيسَ» [إلا]<sup>(٧)</sup> حرفُ استثناء، و«إِبْلِيسَ» نصبٌ على الاستثناء. وهل نصبه بإلاً وحدها أو بالفعل وحده أو به بوساطة<sup>(٨)</sup> إلا، أو بفعل محذوف أو بـ «أن»؟ أقوال<sup>(٩)</sup>، وهل هو استثناء متصل أو منقطع؟ خلاف مشهور، والأصح أنه متصل. وأما قوله تعالى: «إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ»<sup>(١٠)</sup> فلا يرُدُّ هذا لأن الملائكة قد يُسمَّونَ جِنًّا لا جِنَّاتٍ<sup>(١١)</sup> قال<sup>(١٢)</sup>:

(١) ص ح: «قوله».

(٢) الآية ٣١ من يوسف.

(٣) ص: «وبابه».

(٤) ص ح: «محالة».

(٥) ص ح: «وابن حميد».

(٦) ص ح: «المعنى».

(٧) سقط من: ي.

(٨) ي: «بواسطة».

(٩) انظر في أحكام إلا: المغني ٧٣؛ الرصف ٨٥. ونصبها بأن أي: التقدير إلا أن.

(١٠) الآية ٥٠ من الكهف.

(١١) أي: لا خفتائهم.

(١٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في اللسان: جنن؛ والطبري ٥٠٦/١. ويذكر فيه

النبي سليمان عليه السلام.

- البقرة -

٣٥٥ - وَسَخَّرَ مِنْ جِنَّ الْمَلَائِكِ تِسْعَةً قِيَاماً لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرِ

وقال تعالى: «وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا»<sup>(١)</sup> يعني الملائكة.

واعلم أَنَّ المستثنى على أربعة أقسامٍ: قسم واجب النصب، وقسم واجب الجر، وقسم جائز فيه النصب والجر، وقسم جائز فيه النصب والبدل مما قبله والأرجح البدل. القسم الأول: المستثنى من الموجب والمقدم<sup>(٢)</sup> والمكرر والمنقطع عند الحجاز مطلقاً، والواقع بعد لا يكون وليس وما خلا وما عدا عند غير الجرمي<sup>(٣)</sup>، نحو: قام القوم إلا زيداً، ما قام إلا زيداً القوم، وما قام أحد إلا زيداً إلا عَمراً، وقاموا إلا حماراً، وقاموا لا يكون زيداً وليس زيداً وما خلا زيداً. وما عدا زيداً. القسم الثاني: المستثنى بغير وسوى وسوى وسواء. القسم الثالث: المستثنى بعدا وخلا وحاشا. القسم الرابع: المستثنى من غير الموجب نحو: «ما فعلوه إلا قليل منهم»<sup>(٤)</sup>.

والسجود لغة: التذلل والخضوع، وغايته وَضْعُ الجبهة على الأرض، وقال ابن السكيت<sup>(٥)</sup>: «هو الميل» قال زيد الخيل<sup>(٦)</sup>:

٣٥٦ - بِجَمْعٍ تَفْضِلُ الْبَلْقُ فِي حَجَرَاتِهِ تَرَى الْأَكْمَ فِيهَا سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ

(١) الآية ١٥٨ من الصافات.

(٢) ص ح: «والعدم».

(٣) صالح بن إسحق، بصري، تلميذ الأخفش، له: المختصر والأبنية، توفي سنة ٢٢٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٥، النزهة ١٤٣، البغية ٨/٢.

(٤) الآية ٦٦ من النساء.

(٥) يعقوب بن إسحاق، لقي فصحاء العرب وأخذ عنهم، له: إصلاح المنطق، توفي سنة ٢٤٣. انظر: البلغة ٢٨٨، البغية ٢/٣٤٩.

(٦) الأضداد ٢٥٧؛ ابن عطية ٢٣١/١؛ القرطبي ٢٩١/١؛ البحر ١٥١/١. والبلق: ج أبلق وهو الفرس يرتفع تحجيلها إلى الفخذين، وحجراته: ج حجرة وهي الناحية، والأكم: الجبال الصغار، جعلها سجداً للحوافر لقهر الحوافر إياها وأنها لا تمتنع عليها.

- البقرة -

[يريد أن الحوافِرَ تَطَأُ الأرضَ فتجعلُ تأثيرَ الأَخمِ للحوافِرِ سُجوداً] <sup>(١)</sup>،  
وقال آخر <sup>(٢)</sup>:

٣٥٧ - ..... سُجودُ النصارى لِأخبارِها

وفَرَّقَ بعضهم بين سَجَدَ وأَسَجَدَ، فسجد: وَضَعَ جَبْهَتَهُ <sup>(٣)</sup>، وَأَسَجَدَ:  
أمال رأسه وطأها، قال الشاعر <sup>(٤)</sup>:

٣٥٨ - فُضُولُ أَرَمَتِهَا أَسَجَدَتْ سُجودَ النصارى لأربابِها  
وقال آخر <sup>(٥)</sup>:

٣٥٩ - وَقَلَنْ لَهُ أَسَجِدْ لِلَّيْلِ فَأَسَجِدَا .....

يعني: أن البعيرَ طأَ رأسه لأجلها، ودراهمُ الأسجَادِ دراهمٌ عليها صُورٌ  
كانوا يَسْجُدُونَ لها، قال الشاعر <sup>(٦)</sup>:

٣٦٠ - ..... وافى بها كدَراهمِ الأَسجَادِ

وإبليس اِخْتَلَفَ فيه فقيل: [إنه] <sup>(٧)</sup> اسمٌ أعجمي مُنِعَ من الصَّرْفِ

---

(١) زيادة من: ع، وسقط من النسخ الأخرى.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في اللسان سجد، والقرطبي ٢٩١/١. يقول: لما ارتحل  
النسوة وَلَوَّيْنَ فُضُولَ أَرَمَةٍ جَمَالِهِنَّ على معاصمهنَّ أسجدت أي طأطأت رأسها هن.

(٣) ي: «الجهة».

(٤) تقدم برقم ٣٥٧.

(٥) لم أعتد إلى تمامه، وقائله أعرابي من بني أسد، وهو في الأنصاف ٤٤٥؛ والقرطبي  
٢٩١/١.

(٦) البيت للأسود بن يعفر وصدره:

مِنْ خُمْرِ ذِي نُطْفٍ أَعْنُ مُنْطَقِي

وهو في القاموس المحيط مادة: سجد.

(٧) سقط من: «ي».

لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ، وهذا هو الصحيح، وقيل: إنه مشتق من الإبلّاس وهو اليأس من رحمة الله تعالى والبُعْدُ عنها، قال<sup>(١)</sup>:

٣٦١ - وفي الوجوه صُفْرَةٌ وإبلّاس  
وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

٣٦٢ - يا صاح هل تعرفُ رَسْمًا مُكْرَسًا قال نعم أعرفه وأبلّسًا  
أي: بُعد عن العِمارة والأنس به، ووزنه عند هؤلاء: إفعيل، واعتُرضَ عليهم بأنه كان ينبغي أن يكون منصرفًا، وأجابوا بأنه أشبه الأسماء الأعجمية لعدم نظيره<sup>(٣)</sup> في الأسماء العربية، وردّ عليهم بأن مثله في العربية كثير، نحو: إزميل وإكليل وإغريض<sup>(٤)</sup> وإخريط<sup>(٥)</sup> وإحليل<sup>(٦)</sup>. وقيل: لما لم يتسم به أحد من العرب صار كأنه دخيل في لسانهم فأشبه الأعجمية وفيه بُعد.

قوله: «أبى واستكبر» الظاهر أن هاتين الجملتين استثنائيتان جواباً لمن قال: فما<sup>(٧)</sup> فعل؟ والوقوف على قوله: «إلا إبليس» تام. وقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «في موضع نصب على الحال من إبليس تقديره: ترك السجود كارهًا»

(١) لم أهدت إلى قائله، وقبله:

وحضرت يوم خميس الأخماس

وهو في اللسان: بلس، والخصائص ٣٦٠/١؛ والطبري ٥١٠/١؛ والأشموني

٢٦٧/١.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١٨٥/١؛ والخصائص ٣٦٠/١؛ واللسان: بلس؛

والأشموني ٢٦٧/١؛ والتصريح ٢٢٦/٢.

(٣) ص ح: «نظره».

(٤) الاغريض: الطلع.

(٥) الاخريط: اسم بقلة.

(٦) قوله: «واحليل» سقط من ص ح ع.

(٧) ي: «فافعل».

(٨) الاملاء ٣٠/١.



— البقرة —

ومستكبراً عنه فالوقفُ عنده على «واستكبر»، وجَوُزٌ في قوله تعالى: «وكان من الكافرين» أن يكون مستأنفاً وأن يكون حالاً أيضاً.  
والإباء: الامتناعُ، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

٣٦٣ — وإما أن يقولوا قد آتينا وشراً مواظن الحسب الإباء  
وهو من الأفعال المفيدة للنفي، ولذلك وَقَعَ بعده<sup>(٢)</sup> الاستثناء المفرغُ،  
قال الله تعالى: «ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره»<sup>(٣)</sup>، والمشهورُ أبى يأبى بالفتح  
فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارع<sup>(٤)</sup>، ولذلك اعتبره بعضهم فَكَسَرَ  
حرفَ المضارعةِ فقال: يَتَّبِى ونَتَّبِى. وقيل: لَمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ  
الحلقِ فُتِحَ لأجلِها عينُ المضارعِ. وقيل<sup>(٥)</sup>: أبى يأبى بالفتح فيهما، وكان  
القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ<sup>(٦)</sup>، ولذلك اعتبره بعضهم فَكَسَرَ حرفَ المضارعةِ  
فقال: يَتَّبِى ونَتَّبِى. وقيل: لَمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحلقِ فُتِحَ لأجلِها  
عينِ المضارعِ. وقيل<sup>(٥)</sup>: أَيْبَى بكسرها في الماضي وفتحها في  
المضارعِ، وهذا قياسٌ فيُحتملُ أن يكونَ مَنْ قال: أبى يأبى — بالفتح  
فيهما — استغنى بمضارع<sup>(٦)</sup> مَنْ قال: أَيْبَى بالكسر ويكونُ من التداخلِ نحو:  
رَكَنَ يَرْكُنُ وبَابِهِ<sup>(٧)</sup>:

واستكبر بمعنى تكبر، وإنما قَدِمَ الإباءُ عليه وإن كان<sup>(٨)</sup> متأخراً عنه في

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٧٤.

(٢) ي: «بعده».

(٣) الآية ٣٢ من التوبة.

(٤) لأن المعتل العين أو اللام بالياء يأتي مضارعه على يَفْعِل نحو: رمى يرمى. انظر: المتع

١٧٤/١.

(٥) ع: «ونقل».

(٦) صاح: «المضارع».

(٧) لأن فَعَلَ الصحيح اللام وليست لامه أو عينه حرف حلق يأتي على يَفْعِل ويفْعُل. انظر:

المتع ١٧٥/١.

(٨) قوله: «كان» سقط من ح ص.

الترتيب لأنه من الأفعال الظاهرة بخلاف الاستكبار فإنه من أفعال القلوب.  
وقوله «وكان» قيل: هي هنا بمعنى صار كقوله<sup>(١)</sup>:

٣٦٤ - بَتَيْهَاءٌ قَفَرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَد كَانَتْ فَرَاخًا يَبُوضُهَا

أي: قد صارت، وَرَدَّ هَذَا ابْنُ فُورَكٍ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ: «تَرْتُهُ الْأَصُولُ» وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا، وَالْمَعْنَى: وَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي الْأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ عَلَى مَا رُوِيَ، أَوْ: وَكَانَ<sup>(٣)</sup> فِي عِلْمِ اللَّهِ.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾:  
هذه الجملة معطوفة على جملة: «إِذْ قُلْنَا لَا عَلَى «قُلْنَا» وَحْدَهُ لاختلاف زَمَنِيهما، و«أَنْتَ» توكيدٌ للضمير المستكن في «اسْكُنْ» ليصيح العطف عليه، و«وَزَوْجُكَ» عطفٌ عليه، هذا مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>، أعني: اشتراط الفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، ولا يشترط أن يكون الفاصل توكيداً، [بل] أي فصل كان، نحو: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»<sup>(٥)</sup>.  
وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُجِيزُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فَاصل وَأَنْشَدُوا<sup>(٦)</sup>:

(١) لم أعتد إلى قائله، وهو في المحتسب ١٤٤/٢؛ وابن يعيش ١٠٢/٧؛ والأشموني ٢٣٠/١؛ واللسان: عرض؛ والخزانة ٣١/٤.

(٢) عبدالله بن محمد الأصبهاني مفسر قرأ على ابن شبنوذ وله اختيار في القراءة رواه عنه الهذلي، توفي سنة ٣٧٠. انظر: الطبقات ٤٥٤/١، وهناك رجل آخر يعرف بهذا اللقب وهو محمد بن الحسن، كان كثير التصنيف متنوع العلوم توفي سنة ٤٠٦. انظر: وفيات الأعيان ٤٠٢/٣.

(٣) ي: «كان».

(٤) الإنصاف ٤٧٤.

(٥) الآية ١٤٨ من الأنعام.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه ٤٩٨؛ وابن عقيل ١٨٨/٢؛ والدرر ١٩١/٢. وتهادى: تتبخر، نعاج الفلا: بقر الوحش في الصحراء، تعسفن: ملن عن الطريق. والشاهد عطف «وزهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» بدون فاصل.

٣٦٥ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرُ تَهَادَى كَنَعَاكِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلَا  
وهذا عند البصريين ضرورة لا يُقَاسُ عليه. وقد مَنَعَ بعضهم أن يكونَ  
«زَوْجُكَ» عطفًا على الضميرِ المستكنِّ في «اسْكُنْ» وجعله من عطفِ الجملِ،  
بمعنى أن يكونَ «زَوْجُكَ» مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: وَلَتَسْكُنَنَّ<sup>(١)</sup> زَوْجُكَ،  
فحذف لدلالة «اسْكُنْ» عليه، ونظَّره بقوله تعالى: «لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ  
وَلَا أَنْتَ»<sup>(٢)</sup>، وزعم أنه مذهبُ سيبويه، وكان شُبْهَتَهُ<sup>(٣)</sup> في ذلك أن من حقِّ  
المعطوفِ حُلُولُهُ مَحَلَّ المعطوفِ عليه، ولا يَصِحُّ هنا حلولُ «زَوْجُكَ» محلَّ  
الضميرِ، لأنَّ فاعِلَ فِعْلٍ الأمرِ الواحدِ المذكَّرِ نحو: قُمْ واسْكُنْ لا يكونُ  
إلا ضميراً مستتراً، وكذلك فاعِلُ نَفْعٍ<sup>(٤)</sup>، فكيف يَصِحُّ وقوعُ الظاهرِ موقعَ  
الضميرِ<sup>(٥)</sup> الذي قبله؟ وهذا الذي زعمه ليس بشيءٍ لأنَّ مذهبَ سيبويه بنصِّه  
يخالفُه<sup>(٦)</sup>، ولأنه لا خلافَ في صِحَّةِ: «تقوم هندٌ وزيدٌ»، ولا يَصِحُّ مباشرةُ زيدٍ  
لـ «تقوم» لتأنيثه<sup>(٧)</sup>.

والسكونُ والسُّكْنَى: الاستقرارُ. ومنه: المسْكِينُ لعدَمِ استقراره<sup>(٨)</sup>  
وحركته وتصرفه، والسُّكْنَى لأنها تَقْطَعُ حركةَ المذبوبِ، والسَّكِينَةُ لأنَّ<sup>(٩)</sup> بها  
يَذْهَبُ القَلْقُ.

(١) ص: «ويسكن».

(٢) الآية ٥٨ من سورة طه.

(٣) ص: «يشبهه».

(٤) ع: «يفعل».

(٥) قوله: «وقع» سقط من ع.

(٦) ي: «الضمير».

(٧) الكتاب ٣٩٠/١ قال: «وأما ما يفتيح أن يَشْرَكَ المظهر: فعلتَ وعبدُ الله، فإنَّ نَعْتَهُ حَسَنٌ  
أن يَشْرَكَ المظهر وذلك قولك: ذهبتَ أنت وزيدٌ».

(٨) ص ح: «تأنيثه».

(٩) قوله «استقراره» سقط من ح ص ع.

(١٠) اسم «أَنْ» ضميرُ الشان.

- البقرة -

و«الْجَنَّةُ» مفعولٌ به لا ظرفٌ، نحو: سَكَنْتُ الدَّارَ. وقيل: هي ظرفٌ على الاتساع، وكان الأصلُ تعديته إليها «في»، لكونها ظرفٌ مكانٌ مختصٌّ، وما بعد القولٍ منصوبٌ به.

قوله: «وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا» هذه الجملةُ عَطْفٌ على «اسْكُنْ» فهي في محلِّ نصبٍ بالقول، وأصلُ كُلِّ: أَكُلْ بهمزيّتين: الأولى همزةٌ وصل، والثانية فاءُ الكلمة فلو جاءت هذه الكلمة على هذا الأصل لقليل: أوكُلْ يبادل الثانية حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها، إلا أن العربَ حَذَفَتْ فاءَ في الأمرِ تخفيفاً فاستغنت حينئذٍ عن همزةِ الوصل فوزنه عُلْ<sup>(١)</sup>، ومثله: خُذْ ومُرْ، ولا يُقاسُ على هذه الأفعال غيرها لا تقول من أجز: جُرْ. ولا تَرُدُّ العربُ هذه الفاءَ في العطف بل تقول: قم وخذ وكُلْ، إلا «مُرْ» فإنَّ الكثيرَ رَدُّ فائه بعد الواوِ والفاءِ<sup>(٢)</sup> قال تعالى: «وَأْمُرْ قَوْمَكَ»<sup>(٣)</sup> و«وَأْمُرْ أَهْلَكَ»<sup>(٤)</sup>، وعدمُ الرَدِّ قليلٌ، وقد حَكَى سيبويه<sup>(٥)</sup>: «أَوْكُلْ» على الأصل وهو شاذٌّ. وقال ابن عطية<sup>(٦)</sup>: «حُذِفَتِ النُّونُ من «كَلَّا» [للأمر]<sup>(٧)</sup> وهذه العبارةُ مُوهِمةٌ لمذهب الكوفيِّين<sup>(٨)</sup> من أن الأمرَ عندهم مُعَرَّبٌ على التدرِجِ كما تقدَّم، وهو عند البصريِّين محمولٌ على المجزوم، فإن سَكَنَّ المجزومُ سَكَنَّ الأمرُ منه، وإن حُذِفَ منه حرفٌ حُذِفَ من الأمرِ.

(١) انظر: المتع ٦١٩/١.

(٢) ص ح: «والياء».

(٣) الآية ١٤٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٣٢ من طه.

(٥) الكتاب ١٣٤/١.

(٦) التفسير ٢٣٧/١.

(٧) سقط من النسخ، وأثبتناه من ابن عطية.

(٨) انظر: الإنصاف ٥٢٤، وأصلها عندهم: لتأكلان.

— البقرة —

و«منها» متعلق به، و«مِنْ» للتبعيض، ولا بد من حذف مضاف أي: مِنْ ثَمَارِهَا، ويجوز أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية وهو أَحْسَنُ، و«رَغَدًا» نعتٌ لمصدرٍ محذوف. وقد تقدّم أن مذهب سيويه في هذا ونحوه أن يتصّب حالاً، وقيل هو مصدر في موضع الحال أي: كُلا طَيِّبَيْنِ مُهْنَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وَقُرِئَ: «رَغَدًا» بسكون الغين<sup>(٢)</sup> وهي لغة تميم. وقال بعضهم: كل فعلٍ حلقِيّ العين صحيح اللام يجوز فتح عينه وتسكينها نحو: نهر وبحر. وهذا فيه نظرٌ بل المنقولُ أن فعلاً بسكون العين إذا كانت عينه حلقية لا يجوز فتحها عند البصريين إلا أن يُسمَعَ فيقتصر عليه، ويكون ذلك على لغتين لأن أحدهما مأخوذة من الأخرى. وأما الكوفيون فبعض هذا عندهم ذو<sup>(٣)</sup> لغتين، وبعضه أصله السكون<sup>(٤)</sup> ويجوز فتحه قياساً، أما أن فعلاً المفتوح العين الحلقية يجوز فيه التسكين فيجوز في السّحر: السّحر فهذا لا يجيزه أحد. والرّغْد: الواسع الهنيء، قال امرؤ القيس<sup>(٥)</sup>:

٣٦٦ — بينما المرء تراه ناعماً يَأْمَنُ الأحداث في عيشٍ رَغْدٍ

ويقال: رَغَدَ عيشهم بضم الغين وكسرهما وأرغَدَ القوم: صاروا في رَغْد.

قوله: «حيث شتّما» حيث: ظرف مكان، والمشهور بناؤها على الضم لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة، وكانت حركتها ضمة تشبيهاً بـ «قبل» و«بعد». ونقل الكسائي إعرابها عن فُقْعَسَ، وفيها لغاتٌ: حيث بثلاث<sup>(٦)</sup> التاء

(١) وهو مذهب ابن كيسان كما في مشكل مكّي ٣٧/١.

(٢) قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب؛ البحر ١٥٧/١؛ ابن عطية ٢٣٧/١.

(٣) ص: «ذوا».

(٤) ص ح: «السلوك».

(٥) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١٥٥/١؛ ابن عطية ٢٣٧/١؛ مجمع البيان ٨٤/١.

(٦) ح ص: سلبت.

— البقرة —

وَحَوِّثْ بِتَشْلِيْهَا اَيْضًا، وَنُقْلْ: حَاثٌ بِالْأَلْفِ، وَهِيَ لَازِمَةٌ [الظَرْفِيَّةُ لَا تَتَصَرَّفُ، وَقَدْ تُجَرَّبُ بَيْنَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ»<sup>(١)</sup> «مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُونَ»<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ لَازِمَةٌ]<sup>(٣)</sup> لِلْإِضَافَةِ إِلَى جُمْلَةٍ مُطْلَقًا، وَلَا تُضَافُ إِلَى الْمَفْرُودِ إِلَّا نَادِرًا، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

٣٦٧ — أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا

وَقَالَ آخِرُ<sup>(٥)</sup>:

٣٦٨ — وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعِمَائِمِ

وَقَدْ تَزَادَ عَلَيْهَا «مَا» فَتَجَزَمُ فَعَلَيْنِ شَرْطًا وَجَزَاءً كِلَانِ، وَلَا يُجَزَمُ بِهَا دُونَ «مَا» خِلَافًا لِقَوْمٍ، وَقَدْ تُشْرَبُ مَعْنَى التَّعْلِيلِ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ وَأَنْشَدَ: <sup>(٦)</sup>

٣٦٩ — لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدُمُهُ  
وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّهَا عَلَى بَابِهَا.

(١) الْآيَةُ ٢٢٢ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(٢) الْآيَةُ ١٨٢ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٣) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ: ي.

(٤) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ وَبَعْدَهُ:

نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٩٠/٤؛ وَشُدُورُ الذَّهَبِ ١٢٩؛ وَالْدَّرَرُ ١٨٠/١؛ وَالْخَزَانَةُ

١٥٥/٣. وَسَهِيلٌ: اسْمُ نَجْمٍ.

(٥) الْبَيْتُ لِعَمَلِ بْنِ عَقِيلٍ أَوْ بُلْعَاءَ بْنِ قَيْسٍ، وَهُوَ فِي أُمَالِي الشَّجَرِيِّ ١٣٦/١؛

وَابْنِ يَعِيشَ ٩٠/٤؛ وَالْمَعْمُوعُ ٢١٢/١؛ وَالْدَّرَرُ ١٨٠/١. وَبِيِضِ الْمَوَاضِي: السِّیُوفُ النَّافِذَةُ، وَلَيَّ الْعِمَامَةِ: لَفَّهَا.

(٦) الْبَيْتُ لَطَرْفَةٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٨٠؛ وَبِمَجَالِسِ ثَعْلَبٍ ١٩٧/١؛ وَأُمَالِي الشَّجَرِيِّ ١٦٢/٢؛

وَابْنِ يَعِيشَ ٩٢/١٠؛ وَالْدَّرَرُ ١٨١/١؛ وَهَذَا: تَقْدِمُهُ. وَلَيْسَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ.

— البقرة —

والعامل فيها هنا «كُلا» أي: كُلا أي مكانٍ شِئْما تَوْسِعةً عليهما. وأجاز أبو البقاء<sup>(١)</sup> أن تكون بدلاً من «الجنة»، قال: «لأن الجنة مفعولٌ بها، فيكون «حيث» مفعولاً<sup>(٢)</sup> به» وفيه نظرٌ لأنها لا تتصرف كما تقدّم إلا بالجرب «مِنْ».

قوله: «شِئْما»: الجملة في محلّ خفضٍ بإضافة الظرف إليها. وهل الكسرة التي على الشين أصلٌ كقولك: جِئْما وخِفْئْما، أو مُحَوَّلة من فتحة لتدلّ على ذوات الياء نحو: بِعْئْما؟ قولان مبنيان على وزن شَاءَ ما هو؟ فمذهب المبرد<sup>(٣)</sup> أنه: فَعَلَ بفتح العين، ومذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> فَعِلَ بكسرها ولا يخفى تصريفهما.

قوله: «ولا تقرباً هذه الشجرة» لا ناهية، و«تقرباً» مجزومٌ بها حُذِفَتْ نونُه. وقرأ: «تَقْرَباً»<sup>(٥)</sup> بكسر حرف المضارعة، والألفُ فاعلٌ، و«هذه» مفعولٌ به اسمٌ إشارةً المؤنث، وفيها لغاتٌ: هذي وهذه [وهذه]<sup>(٦)</sup> بكسر الهاء بإشباعٍ ودونِه<sup>(٧)</sup>، وهذه بسكونه، وذه<sup>(٨)</sup> بكسر الذالٍ فقط، والهاء بدلٌ من الياء لقُرْبِها منها في الخفاء. قال ابن عطية<sup>(٩)</sup> — ونُقِلَ أيضاً عن النحاس —<sup>(١٠)</sup> «وليس في الكلام هاءٌ تانيثٌ مكسورٌ ما قبلها غيرُ «هذه». وفيه نظرٌ، لأن تلك الهاء التي تدلُّ على التانيث ليست هذه، لأن تيك بدلٌ من تاء التانيث في الوقف، وأمّا

(١) الإملاء ٣٠/١.

(٢) سقط من ص.

(٣) ظاهر كلامه في المقضب ٩٦/١ أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) قراءة يحيى بن وثاب كما في الشواذ ٤؛ البحر ١٥٨/١.

(٦) سقط من ي ص.

(٧) ص ح: «ووزنه».

(٨) ي: «وذه».

(٩) التفسير ٢٣٨/١.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١٦٣/١.

— البقرة —

هذه الهاء فلا دلالة لها على التانيث بل الدال عليه مجموع الكلمة، كما تقول: الياء في «هذي» للتانيث<sup>(١)</sup>. وحكمها في القُرْبِ والبُعْدِ والتوسط ودخول هاء التنبيه وكاف الخطاب حكم «ذا» وقد تقدّم. ويُقال فيها<sup>(٢)</sup> أيضاً: تَيْكَ وَتَيْلَكَ وَتَلْكَ وَتَالِكَ، قال الشاعر: (٣)

٣٧٠ — تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لِنَالِكَ الْغَمْرِ أَنْحِسَارًا

قال هشام: (٤) «ويقال: تَفَعَّلْتُ»، وأنشدوا: (٥)

٣٧١ — خَلِيلِي لَوْلَا سَاكِنُ الدَّارِ لَمْ أَقِمْ بِنَا الدَّارِ إِلَّا عَابِرَ ابْنِ سَبِيلِ

و«الشجرة» بدل من «هذه»، وقيل: نعت لها لتأويلها بمشتق، أي: هذه<sup>(٦)</sup> الحاضرة من الشجر. والمشهور أن اسم الإشارة إذا وقع بعده مشتق كان نعتاً له، وإن كان جامداً كان بدلاً منه. والشجرة واحدة الشجر، اسم جنس، وهو ما كان على ساق بخلاف النجم<sup>(٧)</sup>، وسيأتي تحقيقهما في سورة «الرحمن» إن شاء الله تعالى. وقرئ: «الشجرة»<sup>(٨)</sup> بكسر الشين والجيم.

---

(١) ي: «التانيث».

(٢) ص: «فيه».

(٣) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٠؛ والقرطبي ٥٤/٢؛ والخزانة ٢/٤؛ والمجم ٧٥/١؛ والدرر ٤٩/١.

(٤) هشام بن معاوية الكوفي، نحوي ضرير، من كتبه: الحدود والمختصر والقياس توفي سنة ٢٠٩. انظر: وفیات الأعيان ١٩٦/٢؛ الأعلام ٨٨/٩.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٣١١/١.

(٦) ع: «بهذه».

(٧) النجم من النبات: ما لم يكن على ساق.

(٨) حكاه هارون الأعمور عن بعض القراء، وانظر: ابن عطية ٢٣٨/١؛ الشواذ ٤؛ البحر ١٥٨/١.



— البقرة —

وسكون الجيم، ويبدلها ياءً مع فتح الشين وكسرها لقربها منها مخرجاً، كما أُبدِلَتِ الجيمُ منها في قوله: (١)

٣٧٢ — يا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِيْجَ فلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِحِجْ

يريد بذلك (٢) حَجَّتِي وبني، وقال آخر: (٣)

٣٧٣ — إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَتَبَعْدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

وقال أبو عمرو: «إنما يقرأ بها براير» (٤) مكة وسودانها». وجمعت الشجر أيضاً على شجراء، ولم يأت جمع على هذه الزنة إلا قَصَبَةٌ وَقَصْبَاءٌ، وطَرْفَةٌ (٥) وطَرْفَاءٌ وحَلْفَةٌ (٦) وحَلْفَاءٌ، وكان الأصمعي يقول: «حَلْفَةٌ بكسر اللام» وعند سيويه (٧) أن هذه الألفاظ واحدة (٨) وجمع.

وتقول: قَرَبْتُ الأمر (٩) أقربه بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع أي: التَبَسْتُ به، وقال الجوهري: (١٠) «قَرَبَ بالضمُّ يَقْرُبُ قُرْباً أي: دَنَا، وَقَرَبْتُهُ بالكسر قُرْبَاناً دَنَوْتُ [منه] (١١)، وَقَرَبْتُ أَقْرَبُ قِرَابَةً مثل: كَتَبْتُ أَكْتُبُ

---

(١) البيت لرجل من اليمانيين، وهو في المحتسب ٧٥/١؛ وابن يعيش ٥٠/١٠؛ والأشموني ١٤٧/٣. الشاحج: البغل الذي يصوت.

(٢) قوله: «بذلك» سقط من ص ح ع.

(٣) البيت لجمعية البكائي، وهو في أمالي القالي ٢١٤/٢؛ والسمط ٨٣٤؛ والمزهر ١٤٦/١؛ والعيني ٥٨٩/٤؛ وشواهد الكشف ٣٦٤/٤.

(٤) غير واضح في ص ح.

(٥) الطرفة: نوع من الشجر.

(٦) الحلفة: نوع من النبات.

(٧) الكتاب ١٨٩/٢.

(٨) ع: «واحد».

(٩) ص ح: «الأمس».

(١٠) الصحاح: مادة: قرب.

(١١) قوله: «منه» زيادة من ع.

— البقرة —

كِتَابَةٌ إِذَا سِرْتَ إِلَى الْمَاءِ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ لَيْلَةٌ. وَقِيلَ: إِذَا قِيلَ: لَا تَقْرَبْ بَفَتْحِ الرَّاءِ كَانَ مَعْنَاهُ لَا تَلْتَبِسْ بِالْفِعْلِ وَإِذَا قِيلَ: لَا تَقْرَبْ بِالضَّمِّ كَانَ مَعْنَاهُ: لَا تَدْنُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فتكونا من الظالمين» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَجْزُوعاً عَطْفاً عَلَى «تَقَرَّبَا» كَقَوْلِهِ: <sup>(٢)</sup>

٣٧٤ — فَقُلْتُ لَهُ: صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فَيُذْرِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلَّقِ

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تَطْغَوْا فَيَجْلُ»<sup>(٣)</sup> وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ «أَنْ» عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَبِالْفَاءِ نَفْسِهَا عِنْدَ الْجَرْمِيِّ، وَبِالْخِلَافِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٤)</sup>، وَهَكَذَا كُلُّ مَا يَأْتِي مِثْلَ هَذَا.

و«من الظالمين» خبرٌ كان. وَالظُّلْمُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي<sup>(٥)</sup> غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَرْضِ الَّتِي لَمْ تَسْتَحِقَّ الْحَفَرَ فَتُحْفَرُ: مَظْلُومَةٌ، وَقَالَ النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي<sup>(٦)</sup>:

٣٧٥ — إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

---

(١) قوله: «منه» سقط من ع.

(٢) البيت لعمر بن عمار الطائي، أو امرئ القيس وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٤٥٢/١؛ والمتنضب ٢٣/٢؛ والطبري ٥٢٢/١؛ واللسان: ذرا. ويذكر: يرمي بك، والرواية المشهورة: فَيُذْنِكْ، وأخرى القطاة: آخرها.

(٣) الآية ٨١ من طه.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٥٧.

(٥) قوله: «في» سقط من ع.

(٦) ديوانه ٣، والكتاب ٣٦٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١؛ والخزانة ١٢٥/٢؛ والعيني ٤٩٦/٤؛ والدرر ١٩١/١. ولأياً: أي بعد جهد. والنوْي: حاجز يمنع الماء لئلا يدخل.

— البقرة —

وقيل: سُمِّيَتْ مَظْلُومَةً لَأَنَّ الْمَطَرَ لَا<sup>(١)</sup> يَأْتِيهَا، قَالَ عَمْرُو بْنُ قَمِيثَةَ: <sup>(٢)</sup>  
٣٧٦ — ظَلَمَ الْبَطَاحَ لَهُ انْهَالُ حَرِيصَةٍ فَصَفَا النَّطَافُ لَهُ بُعَيْدُ الْمُقْلَعِ

وقالوا: «مَنْ أَشَبَّ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ: <sup>(٤)</sup>

٣٧٧ — بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يَشَابُهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

آ. (٣٦) قوله: «فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا»: المفعول هنا واجب التقديم لأنه ضمير متصل، والفاعل ظاهر، وكل ما كان كذا فهذا حكمه. قرأ حمزة: <sup>(٥)</sup> «فَأَزَلَّهُمَا» والقراءتان يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ «أَزَلَّهُمَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ «زَلَّ عَنْ الْمَكَانَ» إِذَا تَنَحَّى عَنْهُ فَتَكُونَ مِنَ الزَّوَالِ كَقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ: <sup>(٦)</sup>

٣٧٨ — كُتِمَتْ يَزْلُ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصُّفُوءُ بِالْمُنْتَزِلِ

وقال أيضاً: <sup>(٧)</sup>

٣٧٩ — يَزْلُ الْغَلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثْقَلِ

(١) ع: «لم».

(٢) وينسب أيضاً للحادرة، وهو في المفضليات ٤٤؛ والحيوان ١٦١/١؛ والطبري ٣٢٠/٣؛ وابن عطية ٢٤٠/١. وهو يصف غيثاً، وظلمه إياه: مجيئه في غير أوانه وصبه في غير مصبه. والبطاح: ج أبطح وهو بطن الوادي. والحريصة: المطرة التي تقشر وجه الأرض. والنطاف: المياه. المقلع: الإقلاع أي الكف.

(٣) مثل عربي أي لم يضع الشبه في غير موضعه لأنه ليس أحد أولى به منه بأن يشبهه. انظر: مجمع الأمثال للميداني ٣٣٣/٢.

(٤) البيت في ملحقات ديوان رؤية ١٨٢؛ والأشمونى ١٧٠/١؛ وأوضح المسالك ٣٢/١؛ والدرر ١٢/١.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ٢٣٥؛ القرطبي ٣١١/١.

(٦) تقدم برقم ٢٢٠.

(٧) من معلقته، ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٦. الخف: الخفيف الخائض. يلوي: يذهب ويميل.

فَرَدَدْنَا قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ إِلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ، أَوْ تَرُدُّ<sup>(١)</sup> قِرَاءَةَ حَمْزَةٍ إِلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ بِأَنْ نَقُولَ: مَعْنَى<sup>(٢)</sup> أَرَا لَهُمَا أَيْ: صَرَفَهُمَا عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَوْقَعَهُمَا فِي الزَّلَّةِ لِأَنْ إِغْوَاهُ وَإِيقَاعَهُ<sup>(٣)</sup> لَهُمَا فِي الزَّلَّةِ سَبَبٌ لِلزَّوَالِ<sup>(٤)</sup>. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَفِيدَ كُلُّ قِرَاءَةٍ مَعْنَى مُسْتَقْلًا، فَقِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ تُؤْذِنُ بِإِيقَاعِهِمَا فِي الزَّلَّةِ، فَيَكُونُ زَلٌّ<sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى اسْتَزَلَّ، وَقِرَاءَةُ حَمْزَةٍ تُؤْذِنُ بِتَنْحِيَتِهِمَا عَنْ مَكَانِهِمَا، وَلَا بُدَّ مِنَ الْمَجَازِ فِي كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ لِأَنَّ الزَّلَّ [أَصْلُهُ]<sup>(٦)</sup> فِي زَلَّةِ الْقَدَمِ، فَاسْتَعْمِلَ هُنَا فِي زَلَّةِ الرَّأْيِ، وَالتَّحِيَّةَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الشَّيْطَانُ، وَإِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَسْوَسَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّحِيَّةِ. وَ«عَنْهَا» مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ. وَمَعْنَى<sup>(٧)</sup> «عَنْ» هُنَا السَّبَبُ إِنَّ أَعَدَّنَا الضَّمِيرَ عَلَى «الشَّجَرَةِ» أَيْ: أَوْقَعَهُمَا فِي الزَّلَّةِ بِسَبَبِ الشَّجَرَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ<sup>(٨)</sup> عَلَى بَابِهَا مِنَ الْمَجَاوِزَةِ إِنَّ [عَادَ]<sup>(٩)</sup> الضَّمِيرُ عَلَى «الْجَنَّةِ»، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، لِتَقْدُّمِ ذِكْرِهَا، وَتَجِيءُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَاضِحَةً، وَلَا تَظْهَرُ قِرَاءَتُهُ كُلُّ الظُّهُورِ عَلَى كَوْنِ الضَّمِيرِ لِلشَّجَرَةِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: <sup>(١٠)</sup> «وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ «أَرَا لَهُمَا» فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْجَنَّةِ فَقَطْ»، وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلطَّاعَةِ أَوَّلِ الْحَالَةِ أَوَّلِ السَّمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهَا ذِكْرٌ لَدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا.

(١) غير واضحة في ص.

(٢) ص: «معناهما».

(٣) ص ح: «أتباعه».

(٤) ي: «في الزوال».

(٥) ص ح: زال.

(٦) سقط من: ي.

(٧) انظر: البحر ١/١٦٢.

(٨) ع: «يكونا».

(٩) سقط من: ي.

(١٠) التفسير ١/٢٤١.

- البقرة -

قوله: «فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ» الفاء هنا واضحة السببية. وقال المهدوي: «إِذَا جُعِلَ «فَأَزَلَّهُمَا» بِمَعْنَى زَلَّ عَنِ الْمَكَانِ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ» توكيداً، إذ قد يمكن أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكانٍ آخر»، وهذا الذي قاله المهدوي أشبه شيء بالتأسيس لا<sup>(١)</sup> التأكيد، لإفادته معنىً جديداً، قال ابن عطية: (٢) «وهنا محذوفٌ يدلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ: فأكل<sup>(٣)</sup> من الشجرة»، يعني بذلك أن المحذوف يُقدَّرُ قبلَ قوله «فَأَزَلَّهُمَا».

و«مِمَّا كَانَا» متعلِّقٌ بِأَخْرَجَ، و«مَا» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، أي: من المكانِ أو النعيمِ الذي كانا فيه، أو من مكانٍ أو نعيمٍ كانا فيه، فالجملة<sup>(٤)</sup> مِنْ كَانٍ واسمِهَا وخبرُهَا لا محلَّ لَهَا عَلَى الْأَوَّلِ ومحلُّهَا الجرُّ عَلَى الثَّانِي، و«مِنْ» لابتداء الغاية.

وقوله: «اهبطوا» جملةٌ أمريةٌ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ [قبلها]<sup>(٥)</sup>. وقُرئ: «اهبطوا» بضم الباء<sup>(٦)</sup> وهو كثيرٌ في غير المتعدي، وأمَّا الماضي فهبطَ بالفتح فقط، وجاء في مضارعِهِ اللغتان، والمصدرُ: الهبوطُ بالضم، وهو النزولُ. وقيل: الانتقال مطلقاً. وقال<sup>(٧)</sup> المفضل<sup>(٨)</sup>: «الهبوطُ: الخروجُ من البلد، وهو أيضاً الدخولُ فيها فهو من الأضداد». والضمير في «اهبطوا»

(١) ص ح: «لأن» والنون مقحمة.

(٢) التفسير ٢٤١/١.

(٣) ي: «فكلا».

(٤) ص ح: «بالجملة».

(٥) سقط من: ع ي.

(٦) قراءة أبي حيوة. انظر: البحر ١٦٢/١؛ وابن عطية ٢٤٢/١.

(٧) ي: «وقيل في».

(٨) المفضل بن محمد الضبي، أخذ عن عاصم وروى عنه الكسائي، له: الاختيار الشعري المشهور بالفضليات، توفي سنة ١٦٨. انظر: طبقات القراء ٣٠٧/٢؛ البغية ٢٩٧/٢.

الظاهر أنه لجماعة، فقيل: لآدم وحواء والجنة وإبليس، [وقيل: لهما وللجنة<sup>(١)</sup>]، وقيل: لهما وللوسوسة، وفيه بُعد. وقيل: لبني آدم وبني<sup>(٢)</sup> إبليس، وهذا وإن كان نُقِلَ عن مجاهد والحسن لا ينبغي أن يُقال، لأنه لم يُؤلَدْ لهما في الجنة بالاتفاق. وقال الزمخشري: <sup>(٣)</sup> «إنه يعودُ لآدم وحواء، والمرادُ هما وذريتهما، لأنهما لما كانا أصلَ الإنسِ ومتشعّبهم جُعِلَا<sup>(٤)</sup> كأنهما الإنسُ<sup>(٥)</sup> كلُّهم، ويُدلُّ عليه<sup>(٦)</sup>» قال اهبطوا منها جميعاً.

قوله: «بعضكم لبعضِ عَدُوٌّ» هذه جملةٌ من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أصحُّهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: اهبطوا مُتَعَادِينَ. والثاني: أنها<sup>(٧)</sup> لا محلَّ لها لأنها استئنافٌ إخبارٌ بالعداوة. وأُفِرِدَ لفظُ «عدو» وإن كان المرادُ به جَمْعاً لأحدِ وجهين: إمّا اعتباراً بلفظِ «بعض» فإنه مفردٌ، وإمّا لأن «عَدُوًّا» أشبهُ المصداقَ في الوزنِ كالقبول<sup>(٨)</sup> ونحوه. وقد صرَّحَ أبو البقاء<sup>(٩)</sup> بأن بعضهم جعلَ عَدُوًّا مصدرًا، قال في سورة النساء: «وقيل: عَدُوٌّ مصدرٌ كالقبولِ والولوعِ فلذلك لم يُجَمَّع»، وعبارةٌ مكِّي<sup>(١٠)</sup> قريبةٌ من هذا فإنه قال: «وإنما وُحِدَ وقبله جمعٌ لأنه بمعنى المصدرِ تقديرُهُ: ذوي عداوة». [ونحوه: «فإنهم

(١) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٢) ي: «بين».

(٣) الكشف ٢٧٤/١.

(٤) ح ص: «جعلتا».

(٥) ي: «الجنس».

(٦) ي: «عليهم».

(٧) ي: «أنه».

(٨) ص: «كالقول».

(٩) الإملاء ١٩٣/١.

(١٠) المشكل ٢٠٤/١.

— البقرة —

عدو لي»<sup>(١)</sup>، وقوله: «هم العدو فاحذرهم»<sup>(٢)</sup>. واشتقاق العدو من عدا يعدو: إذا ظلم. وقيل: من عدا يعدو إذا جاوز الحق، وهما متقاربان. وقيل: من عدوتني<sup>(٣)</sup> الجبل وهما طرفاه فاعتبروا بُعد ما بينهما، ويقال: عدوة، وقد يُجمع على أعداء. [٤].

واللام في «لبعض» متعلقة بـ «عدو» ومقوية<sup>(٥)</sup> له، ويجوز أن تكون في الأصل صفة لـ «عدو»، فلما قُدم عليه انتصب حالاً، فتعلق اللام حينئذٍ بمحذوف، وهذه الجملة الحالية لا حاجة إلى ادعاء حذف وإو الحال منها، لأن الربط حصل بالضمير، وإن كان الأكثر في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أن تقترن بالواو.

والبعض في الأصل مصدر بَعْض الشيء يَبْعُضُه إذا قطعه فأطلق على القطعة من الناس لأنها قطعة منه، وهو يقابل «كلاً»، وحكمه حكمه في لزوم الإضافة معنى وأنه معرفة بنية الإضافة فلا تدخل عليه أل، وينصب عنه الحال. تقول: «مرت ببعض جالساً» وله لفظ ومعنى<sup>(٦)</sup>، وقد تقدم تقرير جميع ذلك في لفظ «كل».

قوله: «ولكم في الأرض مستقر» هذه الجملة يجوز فيها الوجهان المتقدمان في الجملة قبلها من الحالية والاستثناف، كأنه قيل: اهبطوا متعادين ومستحقين الاستقرار. و«لكم» خبر مقدم. و«في الأرض» متعلق بما تعلق

---

(١) الآية ٧٧ من الشعراء.

(٢) الآية ٤ من المنافقون.

(٣) ع: «عدوي».

(٤) زيادة من: ع، وقد وردت في: ي بغير هذا المكان.

(٥) ع: «مقوية».

(٦) أي: إن لفظه مفرد ومعناه الجمع.

- البقرة -

به (١) الخبر من الاستقرار. وتعلّقه به على وجهين، أحدهما: أنه حال، والثاني: أنه غير (٢) حال بل كسائر الظروف، ويجوز أن يكون «في الأرض» هو الخبر، و«لكم» متعلّق بما تعلّق به هو من الاستقرار، لكن على أنه غير حال، لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي، على أن بعض النحويين أجاز (٣) ذلك إذا كانت الحال نفسها ظرفاً أو حرف جرّ كهذه الآية، فيكون في «لكم» أيضاً الوجهان، قال بعضهم: (٤) «ولا يجوز أن يكون» (٥) «في الأرض» متعلّقاً بمستقرّ سواء جعل مكاناً أو مصدرأ، أمّا (٦) كونه مكاناً فلأن أسماء الأمكنة لا تعمل، وأمّا كونه مصدرأ فإن المصدر الموصول (٧) لا يجوز تقديم معموله (٨) عليه. ولقائل أن يقول: هو متعلّق به على أنه مصدر، لكنه (٩) غير مؤول بحرف مصدري بل بمنزلة المصدر في قولهم: «له ذكاء ذكاء الحكماء». وقد اعتذر صاحب هذا القول بهذا العذر نفسه (١٠) في موضع آخر مثل هذا. قوله: «إلى حين» الظاهر أنه متعلّق بمتاع، وأنّ المسألة من باب الإعمال لأنّ كلّ واحد من قوليه (١١): «مستقرّ ومتاع» يطلب قوله: «إلى حين» من جهة المعنى. وجاء الإعمال هنا على مختار البصريين (١٢) وهو إعمال الثاني

(١) ي: «من».

(٢) ي: «على غير».

(٣) ع: «اختاره».

(٤) القائل هو أبو حيان في البحر ١/١٦٤.

(٥) قوله: «يكون» سقط من ص.

(٦) ص ح: «أو».

(٧) ع: «المؤول».

(٨) ص ح: «معمول».

(٩) ع: «لكن».

(١٠) ي: «في نفسه» بإقحام في.

(١١) قوله: «قوله» سقط من ح ص.

(١٢) انظر: الإنصاف ٢٣٨.



— البقرة —

وإهمال الأول فلذلك حُذِفَ منه، والتقدير: ولكم في الأرض مستقرٌّ إليه ومتاعٌ إلى حين، ولو جاء على إعمال الأول<sup>(١)</sup> لأضمر في الثاني، فإن قيل: مِنْ شرط الإعمال أن يَصِحَّ تَسْلُطُ<sup>(٢)</sup> كُلِّ من العَامِلَيْنِ على المَعْمُولِ، و«مستقرٌّ» لا يَصِحُّ تَسْلُطُهُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يَلْزَمَ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ وَالْمَصْدَرِ بِتَقْدِيرِ الْمَوْصُولِ. فالجواب: أَنَّ الْمَحْذُورَ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يُرَادُّ بِهِ الْحَدَثُ وَهَذَا لَمْ يُرَدْ بِهِ حَدَثٌ، فَلَا يُؤْوَلُ بِمَوْصُولٍ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الظَّرْفَ وَشَبْهَهُ تَعْمَلُ فِيهِ رَوَائِحُ الْفِعْلِ حَتَّى الْأَعْلَامُ كَقَوْلِهِ: <sup>(٣)</sup>

٣٨٠ — أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

و «مستقر» يجوز أن يكونَ اسمَ مكانٍ وأن يكونَ اسمَ مصدرٍ، مُسْتَقَرٌّ من الْقَرَارِ وَهُوَ اللَّبْثُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْأَرْضُ قَرَارَةً، قَالَ الشَّاعِرُ: <sup>(٤)</sup>

٣٨١ — ..... فَتَرَكْنِ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهِمِ

ويقال: استقرَّ وقرَّ بمعنى. وَالْمَتَاعُ: الْبُلْغَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ مَتَعَ النَّهَارَ أَي: ارْتَفَعَ. وَاخْتَارَ<sup>(٥)</sup> أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ «إِلَى حِينَ» فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِمَتَاعٍ. وَالْحَيْنُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الزَّمَانِ طَوِيلَةٌ كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ،

---

(١) قوله: «الأول» سقط من ح ص.

(٢) ص ح: «بتسلط».

(٣) البيت لعبدالله بن مأوية الطائي أوفدكني بن عبدالله المنقري، وهو في الإنصاف ٧٣٢؛ وأوضح المسالك ٣/٣٨٩، واللسان: نقر؛ والدرر ٢/١٤١. والنقر: صوت من طرف اللسان يُسَكَّنُ بِهِ الْفَارِسُ فَرَسَهُ، وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ:

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثْنَيْ زُمْرٍ

(٤) تقدم برقم ٢٤٨.

(٥) ي: «وأجاز».

(٦) الإملاء ٣١/١.

— البقرة —

وقيل: الوقت البعيد<sup>(١)</sup>، ويُقال: <sup>(٢)</sup>عامَلْتُهُ محايِنَةً<sup>(٣)</sup>، وَأَحْيَيْتُ بِالْمَكَانِ أَقَمْتُ  
به حِيناً، وَحَانَ حِينَ كَذَا: قُرْبَ، قالت بشينة: <sup>(٤)</sup>

٣٨٢ — وَإِنَّ سُلُوبِي عَنْ جَمِيلٍ لَسَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ مَا حَانَتْ وَلَا حَانَ حِينُهَا

وقال بعضهم: «إِنَّهُ يُزَادُ عَلَيْهِ التَّاءُ فَيَقَالُ: تَحِينَ قُمْتُ» وأنشد: <sup>(٥)</sup>

٣٨٣ — الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ

وليس كذلك، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾: الفاء عاطفةٌ لهذه  
الجملة على ما قبلها، و«تَلَقَّى» تفعل بمعنى المجرد، وله معانٍ <sup>(١)</sup>أخرى:  
مطَاوَعَةٌ فَعَلَ نَحْوُ: كَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ، وَالتَّجَنَّبُ نَحْوُ: تَجَنَّبَ أَي جَانِبَ الْجَنْبِ،  
وَالْتَكَلَّفُ نَحْوُ: تَحَلَّمَ، وَالصَّيْرُورَةُ نَحْوُ: تَأَثَّمُ، وَالِاتِّخَاذُ نَحْوُ: تَبَيَّنْتُ <sup>(٢)</sup>  
الصَّبِيَّ أَي: اتَّخَذْتُهُ ابْنًا<sup>(٣)</sup>، وَمَوَاصِلَةُ الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ نَحْوُ: تَجَرَّعَ <sup>(٤)</sup>وَنَفَّهَمَ،

(١) ي: «القليل».

(٢) انظر: مفردات الراغب ١٣٨.

(٣) أي: حِيناً وَحِيناً.

(٤) الأضداد ٢٤٤؛ واللسان: حين.

(٥) البيت لأبي وجزة السعدي، ويروى عجزه رواية ثانية:

وَالْمُسْبِغُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا

وهو في سر الصناعة ١/١٨٠؛ والمخصص ١٦/١١٩؛ ومجالس ثعلب ١/٣٧٤؛

ورصف المباني ١٦٣؛ واللسان: ليت؛ والأزهية ٢٧٣؛ والإنصاف ١٠٨؛ والمتن

٢٧٣؛ والخزانة ٤/١٧٥؛ والدرر ١/٩٨. وانظر تعليقاً وافراً حول البيت في: سر

الصناعة ١/١٨٠.

(٦) انظر: المتن ١/١٨٣؛ البحر ١/١٦٥.

(٧) ص ح: «سقت».

(٨) ص ح: «ألفاً».

(٩) ي: «تحلم».

- البقرة -

وموافقة استَفْعَلَ نحو: تكَبَّرَ، والتَّوَقَّعَ نحو: تَخَوَّفَ، والَطَّلَبُ نحو: تَنَجَّزَ حاجته، والتكثير نحو: تَغَطَّيْتُ<sup>(١)</sup> بالثياب، والتلبُّس بالمُسَمَّى المشتق منه نحو: تَقَمَّصَ، أو العمل فيه نحو: تَسَحَّرَ، والختلُّ نحو: تَغَفَّلْتُه. وزعم بعضهم أن أصل تلقى تلقن بالنون فأُبْدِلَتِ النون ألفاً<sup>(٢)</sup>، وهذا غلط لأن ذلك إنما ورد في المضعف نحو: قَصَبْتُ أظفاري وَتَطَنَّنْتُ وَأَمْلَيْتُ الكتاب، في: قَصَبْتُ وَتَطَنَّنْتُ وَأَمْلَلْتُ<sup>(٣)</sup>.

و «مِنْ رَبِّهِ» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، وأجاز أبو البقاء<sup>(٤)</sup> أن يكونَ في الأصلِ صفةً لكلماتٍ فلما قُدِّمَ انتصبَ حالاً، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، و «كلماتٍ» مفعول به.

وقرأ ابنُ كثير<sup>(٥)</sup> بنصبِ «آدم» ورفعِ «كلمات»، وذلك أن مَنْ تَلَقَّاكَ فقد تَلَقَّيْتَهُ، فتصحُّ نسبةُ الفعلِ إلى كُلِّ واحدٍ. وقيل: لَمَّا كَانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلةً. ولم يُوْنِثِ الفعلُ على هذه القراءة وإن كان الفاعلُ مؤنثاً [لأنه غير حقيقي، وللِفصلِ أيضاً، وهذا سبيلُ كُلِّ فعلٍ فُصِّلَ بينه وبين فاعِله المؤنثِ بشيءٍ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً]<sup>(٦)</sup> مجازياً.

قوله تعالى: «فَتَابَ عَلَيْهِ» عَطْفٌ على ما قبله، ولا بُدَّ من تقديرِ جملةٍ قبلها أي: فقالها. والكلماتُ جمعُ كلمة، وهي اللفظُ الدالُّ على معنى مفردٍ ويُطْلَقُ على الجملِ المفيدةِ مجازاً تسميةً للكُلِّ باسمِ الجزءِ كقوله تعالى:

(١) ي: غطيت.

(٢) ص: «بالياء»، ح: «الياء»، وإبدال النون ياءً - على ما ورد في ص - مقبول على هذا الرأي، أي: ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ص ح: «وأملت».

(٤) الإملاء ٣١/١.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ٢٣٦/١.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.

- البقرة -

«تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ»<sup>(١)</sup> ثم فَسَّرَهَا بقوله: «أَلَا نَعْبُدُ» إلى آخره. وقال تعالى: «كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ»<sup>(٢)</sup> يريدُ قوله: «رَبِّ ارْجِعُون» إلى آخره، وقال لبيد<sup>(٣)</sup>:

٣٨٤ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مُحَالَةً - زَائِلٌ  
فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً، فقال: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةً لَبِيدٍ»<sup>(٤)</sup>.

والتوبة: الرجوع، ومعنى وَصَفِ اللَّهِ تعالى بذلك أنه عبارة عن العطف على عبادِهِ وإِنْقَادِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ، ووصفُ الْعَبْدِ بِهَا ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَالتَّوَابُ الرَّحِيمُ صِفَتَا مِبَالِغَةٍ، وَلَا يَخْتَصُّانِ بِالْبَارِي تعالى<sup>(٥)</sup>. قال تعالى: «يُحِبُّ التَّوَّابِينَ»<sup>(٦)</sup>، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ «تَائِبٌ» وَإِنْ صُرِّحَ بِفَعْلِهِ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ تعالى، وَقُدِّمَ التَّوَابُ عَلَى الرَّحِيمِ لِمُنَاسَبَةِ «تَائِبٌ عَلَيْهِ» وَلَأنَّهُ مُوَافِقٌ لَخَتْمِ الْفَوَاصِلِ بِالرَّحِيمِ.

وقوله: «إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ» نظير قوله: «إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»<sup>(٧)</sup>. وأدغم أبو عمرو<sup>(٨)</sup> هاء «إِنَّهُ» فِي هَاءِ «هُوَ». وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا بَأَنَ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ مَا يَمْنَعُ [مِنْ]<sup>(٩)</sup> الْإِدْغَامِ وَهُوَ الْوَاوُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْوَاوَ صَلَةٌ زَائِدَةٌ لَا يُعْتَدُّ بِهَا بِدَلِيلٌ سَقُوطُهَا فِي قَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup>:

(١) الآية ٦٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٠ من المؤمنون.

(٣) ديوانه ٢٥٦؛ وابن يعيش ٧٨/٢؛ وشذور الذهب ٢٦١.

(٤) البخاري: مناقب الأنصار (فتح الباري) ١٤٩/٧؛ ابن ماجه ١٢٣٦/٢.

(٥) انظر آراء العلماء في ذلك: القرطبي ٣٢٥/١.

(٦) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٧) الآية ٣٢ من البقرة.

(٨) وأدغم أيضاً عيسى وطلحة. انظر: القرطبي ٣٢٦/١.

(٩) سقط من: ي.

(١٠) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦؛ والخصائص ١٢٧/١؛ والإنصاف ٥١٦؛ ورصف

المباني ١٦؛ والخزانة ٣٨٨/٢. والوسيفة: أنثى الحمار، والزميز: الغناء في القصبة.

— البقرة —

٣٨٥ — لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ  
وقوله<sup>(١)</sup>:

٣٨٦ — أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ مَا حَجَّ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ  
والمشهورُ قراءةٌ: «إِنَّهُ» بكسر إنَّ، وقرأءة بفتحها<sup>(٢)</sup> على تقدير<sup>(٣)</sup>  
لام العلة.

آ. (٣٨) قوله: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا﴾: إنما كرر قوله: «قُلْنَا» لأنَّ الهبوطَينِ  
مختلفان<sup>(٤)</sup> باعتبار متعلقيهما، فالهبوطُ الأول [عَلَّقَ بِهِ الْعِدَاوَةَ، وَالثَّانِي عَلَّقَ بِهِ  
إِتْيَانَ الْهَدْيِ. وقيل: «لأنَّ الهبوطَ الأول»<sup>(٥)</sup> من الجنة إلى السماء، والثاني من  
السماء إلى الأرض. واستبعدَه بعضهم لأجل قوله: «وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ  
مَسْتَقَرٌّ». وقال ابن عطية<sup>(٦)</sup>: «وحكى النقاش<sup>(٧)</sup> أن الهبوطَ الثاني إنما هو من  
الجنة إلى السماء، والأوَّلَى في ترتيب الآية إنما هو إلى الأرض وهو الأخير<sup>(٨)</sup>  
في الوقوع». انتهى، وقيل: كُرِّرَ عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ نَحْوَ قَوْلِكَ: قُمْ قُمْ،  
وَالضَّمِيرُ فِي «مِنْهَا» يَعُودُ عَلَى الْجَنَّةِ أَوِ السَّمَاءِ.

(١) البيت لرجل من باهلة، وهو في الكتاب ١٢/١؛ والإنصاف ٥١٦؛ وشواهد  
الكشاف ٣٩٦/٤. والبيت في وصف بعير لم يستعمله الشاعر في سفرٍ لحج أو عمرة.

ومعبر الظهر: ممتلئ باللحم، وينبي: يفارق.

(٢) قراءة أبي نوفل ابن أبي عقرب. انظر: البحر ١٦٦/١؛ القرطبي ٣٢٦/١.

(٣) ص ح: «تقديم».

(٤) ح: «يختلفان».

(٥) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٦) التفسير ٢٤٦/١.

(٧) محمد بن الحسن نزيل بغداد، له: «شفاء الصدور» في التفسير، أخذ عن محمد بن عمران  
وروى عنه ابن مجاهد، توفي سنة ٣٥١. انظر: طبقات القراء ١١٩/٢؛ وفيات  
الأعيان ٣٢٥/٣.

(٨) ص ي ع: «الآخر»، وأثبتنا ما في: ح وابن عطية.

قوله: «جميعاً» حال من فاعل «اهبطوا» أي: مجتمعين: إما في زمان واحد أو في أزمنة متفرقة لأن المراد الاشتراك في أصل الفعل، وهذا [هو] (١) الفرق بين: جاؤوا جميعاً، و جاؤوا معاً، فإن قولك «معاً» يستلزم مجيئهم جميعاً في زمن واحد إما دلت عليه «مع» من الاصطحاب (٢)، بخلاف «جميعاً» فإنها لا تفيد إلا أنه لم يتخلف أحد منهم عن المجيء، من غير تعرض لاتحاد الزمان. وقد جرت هذه المسألة بين ثعلب وغيره، فلم يعرفها ذاك الرجل فأفادها له ثعلب.

و «جميع» في الأصل من الفاظ التوكيد، نحو: «كل»، وبعضهم عدّها (٣) معها. وقال ابن عطية (٤): «وجمعاً حال من الضمير في «اهبطوا» وليس بمصدر (٥) ولا اسم فاعل، ولكنه عوضٌ منهما دالٌّ عليهما، كأنه قال: «هبوطاً جميعاً أو هابطين جميعاً» كأنه يعني أن الحال في الحقيقة محذوف، وأن «جميعاً» تأكيد له، إلا أن تقديره بالمصدر ينفي جعله حالاً إلا بتأويل لا حاجة إليه (٦). وقال بعضهم: التقدير: قلنا اهبطوا مجتمعين فهبطوا جميعاً، فحذف الحال من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف العامل من الثاني لدلالة الأول عليه، وهذا تكلف (٧) لم تدع إليه ضرورة.

قوله: «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ... الآية. الفاء مُرْتَبَةٌ معقبة. و «إِذَا» أصلها: إن الشرطية زيدت عليها «ما» تأكيداً، و «يَأْتِيَنَّكُمْ» في محلِّ

(١) سقط من: ي.

(٢) ص: «الاستصحاب» وأقبح بعدها في ي: جميعاً.

(٣) ع: «عدمًا منها».

(٤) التفسير ٢٤٦/١.

(٥) ي: «مصدر».

(٦) وذلك لأن أصل الحال ألا تكون مصدراً، فالحال وصف يدل على معنى وصاحبه، والمصدر يدل على المعنى فقط.

(٧) ي: «تكليف».

— البقرة —

جزم بالشرط، لأنه بُني لاتصاله بنون التوكيد. وقيل: بل هو مُعَرَّبٌ مطلقاً. وقيل: مبنيٌّ مطلقاً. والصحيح: التفصيل: إنَّ بَاشَرَتَهُ كهذه<sup>(١)</sup> الآية بُني<sup>(٢)</sup>، وإلا أُعَرِّبَ<sup>(٣)</sup>، نحو: هل يقومان؟ وبُني على الفتح طلباً للخفض، وقيل: بل بُني على السكون وحُرِّكَ بالفتح لالتقاء الساكنين. وذهب الزجاج<sup>(٤)</sup> والمبرد<sup>(٥)</sup> إلى أن الفعل الواقع بعد إن الشرطية المؤكدة بـ «ما» يجب تأكيده بالنون، قالوا: ولذلك لم يأت التنزيل إلا عليه. وذهب سيويه<sup>(٦)</sup> إلى أنه جائز لا واجب، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكد، فكثرة مجيئه غير مؤكد يدل على عَدَمِ الوجوب، فَمِنْ ذلك قوله<sup>(٧)</sup>:

٣٨٧ — فإِذَا تَرَنِّي كَابِنَةُ الرَّمْلِ ضاحياً      على رِقَةٍ أَخْفَى وَلَا أَتَنَعَلُ  
وقول الآخر<sup>(٨)</sup>:

٣٨٨ — يَا صَاحِرَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ      فَمَا التَّخَلِّيَ عَنِ الْخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي  
وقول الآخر<sup>(٩)</sup>:

٣٨٩ — زَعَمْتَ تُمَاضِرُ أُنْتِي إِمَّا أُمْتُ      يَسْدُدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

---

(١) ص ح: «لهذه».

(٢) قوله: «بني» سقط من ح ص.

(٣) ي: «إعراب».

(٤) معاني القرآن للزجاج ٨٦/١.

(٥) المقتضب ١٣/٣ — ١٤.

(٦) الكتاب ١٥٢/٢.

(٧) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ٢١٦/٣؛ والبحر ١٦٨/١. وأحفي: أكون حافياً، وأتنعل: ألبس النعل.

(٨) لم أهد إلى قائله، وهو في التصريح ٢٠٤/٢؛ والأشموني ٢١٦/٣؛ والعيني ٣٣٩/٤.

(٩) البيت لسلمي بن ربيعة أو علباء بن أرقم، وهو في النواذر ١٢١؛ والأصمعيات ١٦١؛

والحماسة ٢٨٦/١؛ وأمالى الشجري ٦٩/٢؛ وابن يعيش ٥/٩؛ والبحر ١٦٨/١؛

والهمع ٦٣/٢؛ والدرر ٧٩/٢. سد فلان مسده: إذا ناب منابه، والخلة: الحاجة.

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

٣٩٠ - فإِذَا تَرَنِّي وَلِي لِمَ فإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

٣٩١ - فإِذَا تَرَنِّي لَا أُغْمِضُ سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ إِلَّا أَنَّ أَكْبَّ فَأَنْعَمَا

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

٣٩٢ - إِمَّا تَرَنِّي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي

وقال المهدوي: «إِذَا» هي إِنْ التي للشرطِ زِيدَتْ عليها «مَا» ليصحَّ دخولُ النون<sup>(٤)</sup> للتوكيدِ في الفعلِ، وَلَوْ سَقَطَتْ «مَا» لَمْ تَدْخُلِ<sup>(٥)</sup> النونُ، فـ «مَا» تَوْكُّدٌ<sup>(٦)</sup> أَوَّلُ الكلامِ، والنونُ تَوْكُّدٌ آخَرُهُ وتبعه ابنُ عطية<sup>(٧)</sup>. وقال بعضهم<sup>(٨)</sup>: «هذا الذي ذَهَبَا<sup>(٩)</sup> إليه من أَنَّ النونَ لازِمَةٌ لفعلِ الشرطِ إذا وَصِلَتْ «إِنْ» بـ «مَا» هو مذهبُ المبرد<sup>(١٠)</sup> والزجاج». انتهى. وليس في كلامهما

---

(١) البيت للأعشى، وروايته في ديوانه ١٧١: فَأَنْ تَعْهَدِينِي، وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١؛ وابن يعيش ٩٥/٥؛ والمخصص ٨٢/١٦، واللسان: حدث؛ ورصف البائي ١٠٣؛ والعيني ٤١٦/٢؛ والخزانة ٥٧٨/٤. واللمة: الشعر الأسود.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ١٤/٣.

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٦٤؛ والكتاب ٣٣٣/١؛ والمقتضب ٢٥١/٤؛ والمخصص ١٩٥/١٤؛ والإنصاف ٣٤٩؛ وابن يعيش ٦/٩. والعنق والجمز: ضربان من السير، يصف كبره وأنه قد قارب بين خطأ ضعفاً.

(٤) ص: «نون التوكيد».

(٥) ص ح: «لتدخل».

(٦) ص ح: «مؤكد».

(٧) التفسير ٢٤٧/١.

(٨) القائل أبو حيان في البحر ١٦٨/١.

(٩) ي: «ذهب» سقطت الألف.

(١٠) المقتضب ١٣/٣.



— البقرة —

ما يدلُّ على لزومِ النونِ كما ترى، غايةُ ما فيه أنهما اشترطا في صِحَّةِ تأكيدهِ بالنونِ زيادةَ «ما» على «إن»<sup>(١)</sup>، أمَّا كونُ التأكيدِ لازماً أو غيرَ لازمٍ فلم يتعرَّضاً له، وقد جاء تأكيدُ الشرطِ بغيرِ «إن» كقوله<sup>(٢)</sup>:

٣٩٣ — مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ بَأَثِبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي  
و «مَنْ» متعلق بـ «يَأْتِيَنَّ»، وهي لا ابتداءً الغاية مجازاً، ويجوز أن تكون في محلِّ حالٍ من «هُدًى» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّمَ عليها، وهو نظيرُ ما تقدَّم في قوله تعالى: «مَنْ رَبُّهُ كَلِمَاتٍ»<sup>(٣)</sup>، و «هُدًى» فاعِلٌ، والفاءُ مع ما بعدها مِنْ قوله: «فَمَنْ تَبِعَ» جوابُ الشرطِ الأولِ، والفاءُ في قوله تعالى: «فَلا خَوْفٌ» جوابُ الثاني، وقد<sup>(٤)</sup> وقع الشرطُ [الثاني وجوابه جوابُ الأولِ، ونُقِلَ عن الكسائي أن قوله: «فَلا خَوْفٌ» جوابُ الشرطين]<sup>(٥)</sup> معاً. قال ابن عطية<sup>(٦)</sup> بعد نقله عن الكسائي: «هكذا حُكي وفيه نَظَرٌ، ولا يتوجَّه أن يُخَالَفَ سيبويه هنا، وإنما الخلافُ في نحوِ قوله: «فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ»<sup>(٧)</sup> فيقول سيبويه: جوابُ أحدِ الشرطين محذوفٌ لدلالةِ قوله «فَرَوْحٌ» عليه. ويقول الكوفيون «فَرَوْحٌ» جوابُ الشرطين. وأمَّا في هذه الآية فالمعنى<sup>(٨)</sup> يمنع أن يكونَ «فَلا خوفٌ» جواباً للشرطين». وقيل: جوابُ الشرطِ الأولِ محذوفٌ

(١) قوله: «إن» سقط من ص.

(٢) البيت لنت مرة بن عاصمان الحارثي، وهو في الكتاب ١٥٢/٢؛ وأوضح المسالك ١٣٥/٣؛ والخزانة ٥٦٥/٤؛ والهمع ٧٩/٢؛ والدرر ١٠٠/٢. وآب: راجع.

(٣) الآية ٣٧ من البقرة.

(٤) ي: «فقد».

(٥) سقط من: ي.

(٦) التفسير ٢٤٧/١؛ وانظر: الكتاب ٤٤٢/١.

(٧) الآية ٨٨ من الواقعة.

(٨) ي: «أن يمنع» بإقحام «أن».

- البقرة -

تقديره: فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَاتَّبِعُوهُ، وقوله: «فَمَنْ تَبِعَ» جملةٌ مستقلةٌ وهو بعيدٌ أيضاً.

و «مَنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً، ودَخَلَتِ الفاءُ في خبرها تشبيهاً لها بالشرط، ولا حاجةً إلى هذا. فإن كانتَ شرطيةً كان «تَبِعَ» في محلِّ جزم، وكذا: «فلا خَوْفٌ» لكونهما شرطاً وجزاءً، وإن كانتَ موصولةً فلا محلٌّ لـ «تَبِعَ». وإذا قيلَ بأنها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضاً، ولكن في خبرها خلافٌ مشهور<sup>(١)</sup>: الأصحُّ أنه فعلُ الشرط، بدليل أنه يلزَمُ عودُ ضمير<sup>(٢)</sup> مِنْ فعلِ الشرط على اسمِ الشرط، ولا يلزَمُ ذلك<sup>(٣)</sup> في الجواب، تقول: مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُ زيداً، [فليس في «أكرم زيداً» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» ولو كان خبراً للزَمَ فيه ضمير<sup>(٤)</sup>]، ولو قلتَ: «مَنْ يَقُمُ زيداً أَكْرَمُهُ» وأنتَ تعيدُ الهاءَ على «مَنْ» لم يَجْزُ لخلو<sup>(٥)</sup> فعلِ الشرط من الضمير. وقيل: الخبرُ الجوابُ، ويلزَمُ هؤلاءُ أَنْ يأتوا فيه بعائِدٍ على اسمِ الشرط، فلا يجوزُ عندهم: «مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُ زيداً» ولكنه جائز<sup>(٦)</sup>، هذا ما أورده أبو البقاء<sup>(٧)</sup>. وسيأتي تحقيقُ القول في لزوم عودِ ضميرِ مِنَ الجوابِ إلى اسمِ الشرط عند قوله تعالى: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ»<sup>(٨)</sup>. وقيل: مجموعُ الشرط والجزاء هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تحَصُلُ منهما. وقيل: ما كان فيه ضميرٌ عائِدٌ على المبتدأ فهو الخبرُ.

(١) انظر: إملاء العكبري ٣٢/١.

(٢) ح ص: «الضمير».

(٣) ي: «من ذلك» بإقحام «من».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ي، وكتبت بدلاً عنه عبارة: جاز.

(٥) ص: «نحو».

(٦) ي: «جاء».

(٧) الإملاء ٣٢/١.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

- البقرة -

والمشهور: «هَدَايَ»، وُقِرَى: هُدَيَّ<sup>(١)</sup>، بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هَذِيل، يقولون<sup>(٢)</sup> في عَصَاي: عَصَيَّ، وقال شاعرهم يرثي بنيهِ<sup>(٣)</sup>:

٣٩٤ - سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخْرَمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

كانهم لما لم يصلوا إلى ما تستحقه ياء المتكلم من كسر ما قبلها لكونه ألفاً أتوا بما يُجَانِسُ الكسرة<sup>(٤)</sup>، فقلبوا الألف ياءً، وهذه لغة مطردة عندهم، إلا أن تكون الألف للثنية فإنهم يُثَبِّتُونَهَا نحو: جاء مسلماي وغلماي.

قوله: «فلا خَوْفٌ عليهم» قد<sup>(٥)</sup> تقدّم أنه يجوز أن يكون جواباً للشرط، فيكون في محلّ جزم، وأن يكون خبراً لـ «مَنْ» إذا قيل بأنها موصولة، وهو أولى لمقابلته بالموصول في قوله: «والذين كفروا»<sup>(٦)</sup> فيكون في محل رفع، و«لا» يجوز أن تكون عاملة<sup>(٧)</sup> عمل ليس، فيكون «خوف» اسمها، و«عليهم» في محلّ نصب خبرها، ويجوز أن تكون غير عاملة فيكون «خوف» مبتدأ، و«عليهم» في<sup>(٨)</sup> محل رفع خبره. وهذا<sup>(٩)</sup> أولى ممّا قبله لوجهين،

(١) قراءة عاصم الجحدري وابن أبي إسحاق. ابن عطية ٢٤٧/١؛ الشواذ ٥.

(٢) ي: «تقول» جائز.

(٣) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٢/١؛ والمحاسب ٧٦/١؛ أسالي الشجري ٢٨١/١؛ ابن يعيش ٣٣/٣؛ الهمع ٥٣/٢؛ الدرر ٦٨/٢. أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً في الموت، تُخْرَمُوا: خَرَمَتْهُم المنيّة.

(٤) ح: «والكسرة» بإقحام الواو.

(٥) ي: «وقد» بإقحام الواو.

(٦) في الآية التالية.

(٧) أفحمت «لا» قبل قوله «عاملة» في: ي.

(٨) ي: «وعليهم خبر في محل».

(٩) ص ح: «وهنا».

— البقرة —

أحدهما: أَنْ عملها عملَ ليس قليلٌ ولم يُثَبِّتْ إلا بشيءٍ<sup>(١)</sup> محتملٍ وهو قوله<sup>(٢)</sup>:

٣٩٥ — تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

والثاني<sup>(٣)</sup>: أَنْ الجملة التي بعدها وهي: «وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» تُعَيَّنُ أَنْ تكونَ «لا» فيها غيرَ عاملةٍ لأنها لا تعملُ<sup>(٤)</sup> في المعارفِ، فَجَعَلَهَا غيرَ عاملةٍ فيه مشكلةً لما بعدها، وقد وَهَمَ بعضهم فَجَعَلَهَا عاملةً في المعرفة مستدلاً بقوله<sup>(٥)</sup>:

٣٩٦ — وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

فـ«أنا» اسمُها و«باغياً» خبرُها. قيل: وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ لِأَنَّ «بَاغِيًا» حَالٌ عامِلَةٌ محذوفٌ هو الخبرُ في الحقيقة تقديره: وَلَا أَنَا أَرَى<sup>(٦)</sup> بَاغِيًا، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلَا أَرَى بَاغِيًا، فَلَمَّا حَذَفَ الْفِعْلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ.

وَقُرِئَ: «فَلَا خَوْفٌ» بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ<sup>(٧)</sup>، وَالْأَحْسَنُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ مَقْدَرَةً أَيْ: خَوْفٌ شَيْءٍ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ عَلَى نِيَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَقِيلَ: حَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا. وَقُرِئَ: «فَلَا خَوْفٌ»<sup>(٨)</sup> مَبْنِيًا عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّهَا

(١) ي ح: «لشيء».

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في شذور الذهب ١٩٦؛ وأوضح المسالك ٢٠٤/١؛ والخزانة ٥٣٠/١؛ والجمع ١٢٥/١؛ والدرر ٩٧/١. والوزر: الملجأ.

(٣) ي: «الثاني».

(٤) ي: «لا تعمل إلا».

(٥) البيت للنابغة الجعدي. وهو في ديوانه ١٧١؛ وأمثالي الشجري ٢٨٢/١؛ والجمع ١٢٥/١؛ والدرر ٩٨/١.

(٦) ي: «أو».

(٧) قراءة ابن محيصن: البحر ١٦٩/١.

(٨) قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. البحر ١٦٩/١.

— البقرة —

لا التبرئة<sup>(١)</sup> وهي أبلغ في النفي، ولكن الناس رجّحوا قراءة الرفع، قال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «لوجهين، أحدهما: أنه عُطِفَ عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع وهو قوله: «ولا هم» لأنه معرفة، و«لا» لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يُجْعَلَ المعطوف عليه كذلك لتشاكل الجملتان»، ثم نظره بقولهم: «قام زيد وعمراً كلّمته» يعني في ترجيح النصب في جملة الاشتغال للتشاكل. ثم قال: «والوجه الثاني من جهة المعنى، وذلك أن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكليّة، وليس المراد ذلك، بل المراد نفيهم عنهم في الآخرة. فإن قيل: لم لا يكون وجه الرفع أن هذا الكلام مذكور في جزاء من أتبع الهدى، ولا يليق أن يُنْفَى عنهم الخوف اليسير ويَتَوَهَّم ثبوت الخوف<sup>(٣)</sup> الكثير؟ قيل: الرفع يجوز أن يُضْمَرَ<sup>(٤)</sup> معه نفي الكثير، تقديره: لا خوف كثير عليهم، فَيَتَوَهَّم ثبوت القليل، وهو عكس ما قدّر في السؤال فبان أن الوجه في الرفع ما ذكرنا». انتهى.

قوله تعالى: «ولا هم يَحْزَنُونَ» تقدّم أنه جملة منفية وأن الصحيح أنها غير عاملة، و«يَحْزَنُونَ» في محل رفع خبراً للمبتدأ، وعلى ذلك القول الضعيف يكون في محل نصب.

والخوف: الدُّعْرُ والفَزَعُ، يقال: خاف يخاف فهو خائف والأصل: خَوْف بوزن عِلِمَ، ويتعدى بالهمزة والتضعيف. قال تعالى: «وَنُخَوِّفُهُمْ»<sup>(٥)</sup>، ولا يكون إلا في الأمر المستقبل. والحزن ضد السرور، وهو مأخوذ من

(١) ص ح: «التزیه».

(٢) الإملاء ٣٢/١.

(٣) ع: «الخبر».

(٤) ي: «يضمن».

(٥) الآية ٦٠ من الإسراء: وَنُخَوِّفُهُمْ فما يزيدهم إلا طغياناً كبيراً.

— البقرة —

الْحَزَنُ، وهو ما غَلِظَ من الأرض فكانه ما غَلِظَ من الهم، ولا يكون إلا في الأمر الماضي، يقال: حَزَنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وَحَزْنًا. ويتعدى بالهمزة نحو: أَحْزَنَتْهُ، وَحَزَنَتْهُ بمعناه، فيكون فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى. وقيل: أَحْزَنَهُ حَصَلَ لَهُ حُزْنًا. وقيل: الفتحَةُ مُعْدِيَةٌ للفعل نحو: شَتَرْتُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> وَشَتَرَهَا اللَّهُ، وهذا على قول مَنْ يَرَى أَنَّ الحَرَكَةَ تُعَدِّي الفعل. وقد قُرِئَ باللغتين: «حَزَنَهُ وَأَحْزَنَهُ» وسيأتي تحقيقهما<sup>(٢)</sup>.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا، إِلَى قَوْلِهِ: خَالِدُونَ﴾: «الذين» مبتدأ وما بعده<sup>(٣)</sup> صلة وعائد، و«بآياتنا» متعلق بكذبوا. ويجوز أن تكون الآية من باب الإعمال، لأنَّ «كفروا» يَطْلُبُهَا<sup>(٤)</sup>، ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول، والتقدير: كفروا بنا وكذبوا بآياتنا. و«أولئك» مبتدأ ثانٍ و«أصحاب» خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون «أولئك» بدلًا من الموصول أو عطف بيان له، و«أصحاب» خبر المبتدأ الموصول. وقوله: «هم فيها خالدون» جملة اسمية في محل نصب على الحال للتصريح بذلك في مواضع. قال تعالى: «أصحاب النار خالدون»<sup>(٥)</sup>. وأجاز أبو البقاء<sup>(٦)</sup> أن تكون حالًا من «النار»، قال: «لأنَّ فيها ضميرًا يعودُ عليها، ويكون العامل فيها معنى الإضافة أو اللام المقدرة». انتهى. وقد عُرِفَ ما في ذلك.

(١) الشتر: انقلب في جفن العين.

(٢) قرأ نافع: ولا يُحْزَنُك بضم الياء وفتح الباقون في الآية ٧٦ من آل عمران، فَمَنْ ضَمَّ أَخْذَهَا مِنْ أَحْزَنَ وَمَنْ فَتَحَ أَخْذَهَا مِنْ حَزَنَ. انظر: السبعة ٢١٩؛ وحجة القراءات لأبي زرعة ١٨١.

(٣) ع: «بعدها».

(٤) بالإضافة إلى «وكذبوا»، والإعمال: التنازع.

(٥) الآية ١٠ من التغابن: «أولئك أصحاب النار خالدون فيها».

(٦) الإملاء ٣٣/١.

— البقرة —

ويجوز أن تكونَ في محلِّ رفع خبراً لأولئك، وأيضاً فيكونُ قد أُخبرَ عنه  
بخبيرين، أحدهما مفردٌ وهو «أصحابُ». والثاني <sup>(١)</sup> جملةٌ، وقد عُرف ما فيه من  
الخلاف.

و «فيها» متعلِّقٌ بـ «خالدون». قالوا: وحُذِفَ <sup>(٢)</sup> من الكلام الأول  
ما أُثبتَ في الثاني، ومن الثاني ما أُثبتَ في الأول، والتقدير: فَمَنْ تبع هُدايَ  
فلا خوفَ ولا حُزْنَ يُلحقُه وهو صاحبُ الجنة، وَمَنْ كَفَرَ وكَذَّبَ لِحَقِّه الحُزْنَ  
والخوفُ وهو صاحبُ النار لأنَّ التقسيمَ يقتضي ذلك، ونظِّروه بقولِ  
الشاعر <sup>(٣)</sup>:

٣٩٧— وإني لتَعْرِونِي لِذِكْرَاكِ فِتْرَةً      كما انتَفَضَ العَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

والآية [لَعْنَةً] <sup>(٤)</sup>: العلامة، قال النابغة الذبياني <sup>(٥)</sup>:

٣٩٨— تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا      لستِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

وسُمِّيتَ آيةُ القرآنِ [آيةٌ] لأنها علامةٌ لانفصالِ ما قبلها عما <sup>(٦)</sup> بعدها.

وقيل: سُمِّيتَ بذلك لأنها تَجْمَعُ حروفاً من القرآن فيكون مِنْ قولهم: «خرج

بنو فلان بآيتهم» أي: بجماعتهم، قال الشاعر <sup>(٧)</sup>:

---

(١) ع: «الثاني».

(٢) ع: «وقد حذف».

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٧/٢؛ وأما  
القالبي ١٤٧/١؛ والمقرب ١٦٢/١؛ والإنصاف ٢٥٣؛ والشذور ٢٢٩؛ وابن يمش  
٦٧/٢؛ والعيني ٦٧/٣؛ والهمع ١٩٤/١؛ والخزانة ٢٥٤/٣. أي إني أذكرك فانتفض  
ثم أقتر، والعصفور ينتفض ثم يفتر.

(٤) سقط من: ي.

(٥) ديوانه ٤٣؛ وأوضح المسالك ٢٢٣/٣؛ وشواهد الكشاف ٤٤٦/٤.

(٦) ع: «مما».

(٧) ي: «شاعرهم»، والبيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو في القرطبي ٦٦/١. ونزجي:  
نسوق، واللقاح المظافل: النوق الولود.

— البقرة —

٣٩٩ — خَرَجْنَا مِنَ النَّقِيبِ لَا حَيٍّ مِثْلُنَا بآيَاتِنَا نُزْجِي اللَّفَاحَ الْمَطَافِلَا

واختلف النحويون في وَزْنِهَا<sup>(١)</sup>: فمذهب سيويه<sup>(٢)</sup> والخليل أنها فَعْلَةٌ، والأصل: آيَةٌ بفتح العين، تحرَّكَتِ الياء<sup>(٣)</sup> وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهذا شاذٌّ، لأنه إذا اجتمع حرفا علة أُعِلَّ الأخير<sup>(٤)</sup>، لأنه محلُّ التغيير نحو: هَوَى وَحَوَى، ومثلها في الشذوذ: غَايَة وَطَايَة<sup>(٥)</sup> وراية.

ومذهب الكسائي أن وَزْنَهَا آيَةٌ على وزن فاعلة، فكان القياس أن يُدْغَمَ فيقال: آيَةٌ كدابةٍ إلا<sup>(٦)</sup> أنه تَرَكَ ذلك تخفيفاً، فحذَفُوا عَيْنَهَا كما خَفَفُوا كَيْنُونَةَ والأصل: كَيْنُونَةُ بتشديد الياء، وَضَعَفُوا هذا بأنَّ بناءَ كَيْنُونَةٍ أَثْقَلُ فَنَاسَبَ التخفيفُ بخلافِ هذه.

ومذهب<sup>(٧)</sup> الفراء أنها فَعْلَةٌ بسكونِ العين، واختاره أبو البقاء<sup>(٨)</sup> قال: «لأنها من نَائِيَا القوم أي اجتمعوا، وقالوا في الجمع: آيَاء، فَظَهَرَتْ الياءُ [الأولى]<sup>(٩)</sup>، والهمزة الأخيرة بدلٌ من ياء، ووزنه أفعال، والألفُ الثانيةُ بدلٌ من همزة<sup>(١٠)</sup> هي فاءُ الكلمة، ولو كانت عَيْنُهَا واواً لقالوا في الجمع: آوَاء، ثم إنهم قَلَبُوا الياءَ الساكنةَ ألفاً على غير قياس» انتهى. يعني أن حرفَ العِلَّةِ لَا يُقَلَّبُ حَتَّى يَتَحَرَّكَ وَيَنْفَتَحَ<sup>(١١)</sup> ما قبله.

(١) انظر: شرح الشافية ١١٨/٣، المتع ٥٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٣) ص: ح: الغاء.

(٤) ع: الآخر.

(٥) الطاية: السطح.

(٦) سقط من (ص ح) كلام يبدأ من هنا بمقدار صفحة.

(٧) ي: «وهذا مذهب» بإقحام «هذا».

(٨) الإملاء ٣٢/١.

(٩) زيادة من أبي البقاء.

(١٠) ي: «الهمزة وهي».

(١١) ي: «أو يفتح» بإقحام الهمزة.



— البقرة —

وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها أَيْتَة، بكسر العين مثل: نَبَقَة<sup>(١)</sup> فَاعِلٌ، وهو في الشذوذ كمذهب سيويه والخليل. وقيل وزنها: فَعَلَة بضم العين، وقيل أصلها: آية بإعلال الثاني، فَقَلَبْتَ بِأَنْ قُدِّمَتِ اللَّامُ وَأُخِّرَتِ العينُ وهو ضعيف. فهذه ستة مذاهب لا يَسْلَمُ كُلُّ واحدٍ منها من شذوذ.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾. . «بني» منادى وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وحُذِفَتْ نونُه للإضافة، وهو شبيه بجمع التكسير لتغير مفرده، ولذلك عامله العرب ببعض<sup>(٢)</sup> معاملة التكسير فآلحقوا في فعله<sup>(٣)</sup> المسند إليه تاء التأنيث نحو: قالت بنو فلان، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

٤٠٠ — قَالَتْ بنو عامِرٍ خَالُوا بني أَسَدٍ      يا بؤسَ للجَهِلِ ضَرَاراً لأَقْوَامِ  
وأعربوه بالحركات أيضاً إلحاقاً [له]<sup>(٥)</sup> به، قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

٤٠١ — وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ      أَباً بَرّاً وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

برفع النون، وهل لامه ياء لأنه مشتق من البناء لأن الابن من فَرَعَ الأب، ومنبئ عليه، أو واو لقولهم: البُنَّةُ كالأبوة والأخوة؟ قولان. الصحيح الأول، وأما البُنَّةُ فلا دلالة فيها لأنهم قد قالوا: الفُتوة، ولا خلاف أنها من ذوات الياء، إلا أن الأَخْفَشَ رَجَّحَ الثاني بأن حَذَفَ الواو أكثر. واختلَفَ في

(١) النَبَقَة: ما يحمل السدر.

(٢) ي: «بعض».

(٣) ي: «فعل».

(٤) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ٢٢٠؛ والخصائص ١٠٦/٣؛ وكتاب اللامات ١١١؛ وذيل الأمالي ١٣٩؛ وأمالى الشجري ٨٠/٢؛ والإنصاف ٣٣٠؛ واللسان: خلا؛ والهمع ١٧٣/١. وخالوا: تخلَّوا مِنْ حلفهم.

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لسعيد بن قيس وهو في العيني ١٥٦/١؛ وأوضح المسالك ٣٩/١؛ والخزانه ٤١٨/٣.

— البقرة —

وزنه فقيل: بَنِي<sup>(١)</sup> بفتح العين وقيل بُنِي بسكونها، وقد تقدم أنه أحد الأسماء العشرة التي سَكُنَتْ فاؤها<sup>(٢)</sup> وعُوِضَ من لامها همزة الوصل.

وإسرائيل: خَفَضَ بالإضافة، ولا يَنْصَرِفُ للعلمية والعجمة، وهو مركب تركيب الإضافة مثل: عبدالله، فإنَّ «إسرا» هو العبد بلغتهم، و«إيل» هو الله تعالى. وقيل<sup>(٣)</sup>: «إسرا» مشتق من الأسر وهو القوة، فكان معناه: الذي قواه الله. وقيل لأنه أُسْرِيَ بالليل مُهاجراً إلى الله تعالى. وقيل: لأنه أَسَرَ جُنَيْاً كان يُطْفِئُ سراج<sup>(٤)</sup> بيت المقدس. قال بعضهم: فعلى هذا يكون بعض الاسم عربياً وبعضه أعجمياً، وقد تَصَرَّفَتْ فيه العرب بلغات كثيرة أفصحها<sup>(٥)</sup> لغة القرآن<sup>(٦)</sup> وهي قراءة الجمهور. وقرأ أبو جعفر والأعمش<sup>(٧)</sup>: «إسرائيل» ببناء بعد الألف من غير همزة<sup>(٨)</sup>، وروى عن ورش: إسرائيل بهمزة بعد الألف دون ياء، وإسرائيل بهمزة مفتوحة بين الراء واللام [وإسرائيل بهمزة مكسورة بين الراء واللام]<sup>(٩)</sup> وإسرائيل بالفتح محضة بين الراء واللام، قال الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

٤٠٢ — لا أَرَى مَنْ يُعِينُنِي فِي حَيَاتِي      غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ

(١) ع: «هي».

(٢) ي: «واوها».

(٣) حكا المهدوي كما في تفسير ابن عطية ٢٥٠/١.

(٤) ي: «السراج» بإقحام أل.

(٥) ي: «وأفصحها».

(٦) ص ح: «القراءة».

(٧) سليمان بن مهران الكوفي، أخذ عن النخعي وعاصم وروى عنه حمزة الزيات، توفي سنة

١٤٨. انظر: طبقات القراء ٣١٥/١؛ وطبقات ابن سعد ٣٤٢/٦.

(٨) نقل أبو حيان في البحر ١٧١/١، أن قراءة أبي جعفر يباين بعد الألف.

(٩) سقط من ي.

(١٠) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ٥١؛ والبحر ١٧٢/١.

— البقرة —

وَتُرَوَّى قِرَاءَةً عَنْ نَافِعٍ. وَ«إِسْرَائِيلِينَ» أَبْدَلُوا مِنَ اللَّامِ نُونًا كَأَصْيَلَانَ فِي  
أَصْيَلَالٍ، قَالَ<sup>(١)</sup>:

٤٠٣ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا هَذَا — وَرَبُّ الْبَيْتِ — إِسْرَائِيلِيْنَا

وَيُجْمَعُ عَلَى «أَسَارِيل»<sup>(٢)</sup>. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ: أَسَارِلَةً، وَأَسَارِلَ، كَأَنَّهُمْ  
يُجِيزُونَ التَّعْوِضَ وَعَدَمَهُ، نَحْوُ: فَرَازِنَةَ وَفَرَازِينَ<sup>(٣)</sup>. قَالَ الصَّفَّارُ<sup>(٤)</sup>:  
«لَا نَعْلَمُ»<sup>(٥)</sup> أَحَدًا يُجِيزُ حَذْفَ الْهَمْزَةِ مِنْ أَوَّلِهِ.

قوله: «اذكروا نعمتي» اذكروا فعلٌ وفاعلٌ، ونعمتي مفعولٌ، وقال ابن  
الأنباري: «لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ: شُكْرَ نِعْمَتِي. وَالذِّكْرُ وَالذِّكْرُ بِكُسْرِ  
الذَّالِ وَضَمِّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيَكُونَانِ بِاللِّسَانِ وَبِالْجَنَانِ»<sup>(٦)</sup>. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ:  
«هُوَ بِالْكَسْرِ لِلِّسَانِ وَبِالضَّمِّ لِلْقَلْبِ» فَضِدُّ الْمَكْسُورِ: الصَّمْتُ، وَضِدُّ  
الْمُضْمُومِ: النَّشْيَانُ، وَفِي الْجُمْلَةِ فَالذِّكْرُ الَّذِي مَحَلُّهُ الْقَلْبُ ضِدُّهُ النَّشْيَانُ،  
وَالَّذِي مَحَلُّهُ اللَّسَانُ ضِدُّهُ الصَّمْتُ، سَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّهُمَا<sup>(٧)</sup> بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَمْ لَا.

وَالنَّعْمَةُ: اسْمٌ لِمَا يُنْعَمُ بِهِ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِفَعْلٍ بِمَعْنَى<sup>(٨)</sup> مَفْعُولٍ نَحْوُ:  
ذُبِحَ وَرِغِيَ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْجَمْعُ لِأَنَّهَا اسْمُ جِنْسٍ، قَالَ تَعَالَى: «وَأِنْ تَعَدُّوا

(١) تقدم برقم ١٦٨، وإسرائيلين لغة تميم كما في ابن عطية ٢٥٠/١.

(٢) ي: «إسرائيل».

(٣) الفرازين: ج فزان وهي الملكة في لعبة الشطرنج.

(٤) القاسم بن علي، صاحب ابن عصفور، وله: شرح الكتاب، توفي بعد سنة ٦٣٠.

انظر: البلغة ١٨٨؛ والبلغة ٢٥٦/٢.

(٥) ع: «ولا».

(٦) ص: «والجنان».

(٧) ي: «انها».

(٨) ي: «معنى».

— البقرة —

نِعْمَةُ اللَّهِ لَا تُحْصَوها»<sup>(١)</sup>. و«التي أَنْعَمْتُ» صَفْتُها والعائدُ<sup>(٢)</sup> محذوفٌ. فَإِنْ قِيلَ: مِنْ شَرِطِ حَذْفِ عَائِدِ الموصولِ إِذَا كَانَ مجروراً أَنْ يُجَرَّ الموصولُ بمثلِ ذلكِ الحرفِ وَأَنْ يَتَّحِدَ متعلِّقهما، وهُنَا قد فُقدَ<sup>(٣)</sup> الشرطان، فَإِنَّ الأصلَ: التي أَنْعَمْتُ بها، فالجوابُ أَنَّهُ إِنَّمَا حُذِفَ بعدَ أَنْ صارَ منصوباً بِحَذْفِ حَرْفِ الجرِّ اتساعاً فَبَقِيَ<sup>(٤)</sup>: أَنْعَمْتُها، وهو<sup>(٥)</sup> نَظِيرُ: «كالذي خاضوا»<sup>(٦)</sup> فِي أَحَدِ الأوجهِ، وسيأتي تحقيقه إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

و«عليكم» متعلِّقٌ به، وَأَتَى بِـ«على» دَلَالَةً على شمولِ النعمةِ لَهُم. قوله: «وَأَوْفُوا بعهدي» هذه جملةٌ أَمْرِيَّةٌ غُطِّتْ على الأَمْرِيَّةِ قَبْلَهَا، وَيُقَالُ: أَوْفَى وَوَفَى<sup>(٧)</sup> وَوَفَى مُشَدِّداً وَمُخَفِّفاً، ثَلَاثُ لُغَاتٍ بِمَعْنَى، قَالَ الشاعرُ<sup>(٨)</sup>:

٤٠٤ — أَمَا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ      كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النُّجْمِ حَادِيهَا

فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ. وَيُقَالُ: أَوْفَيْتُ وَوَفَيْتُ بِالْعَهْدِ وَأَوْفَيْتُ الْكَيْلَ لَا غَيْرُ. وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ اللُّغَاتِ الثَّلَاثَ وَارِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ، أَمَا<sup>(٩)</sup> «أَوْفَى»

(١) الآية ٣٤ من إبراهيم.

(٢) ي: «فالعائد».

(٣) ص: «فقد فقد».

(٤) ص ح: «فنفى».

(٥) ي: «وهي».

(٦) الآية ٦٩ من التوبة: وخضتم كالذي خاضوا.

(٧) قوله: «ووفي» سقط من ع.

(٨) البيت لطفيال الغنوي، وهو في ملحق ديوانه ٦٥؛ والكامل ٣٤٠؛ والخصائص

٣٧٠/١؛ واللسان: قلص، والقرطبي ٣٢/٦؛ وقيلص النجم: النجوم التي ساقها

الدبران في خطبة الثريا فيما تزعمه العرب.

(٩) ص: «وأما».

— البقرة —

فكهنه<sup>(١)</sup> الآية، وأما «وفى» بالتشديد فكقوله: «وإبراهيم الذي وفى»<sup>(٢)</sup>، وأما «وفى» بالتخفيف فلم يُصرَّح به، وإنما أُخِذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>، وذلك أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يُنَى إِلَّا<sup>(٤)</sup> مِنَ الثَّلَاثِي كَالْتَعْجَبُ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، وَيُحْكَى أَنَّ الْمُسْتَنْبَطَ لِذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَبِحِجْيَاءِ «أَوْفَى»<sup>(٦)</sup> بِمَعْنَى ارْتَفَعَ، قَالَ<sup>(٧)</sup>:

٤٠٥ — رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

و «بعهدي» متعلِّقٌ بِـ «أَوْفُوا» وَالْعَهْدُ مُصَدَّرٌ، وَيَحْتَمِلُ<sup>(٨)</sup> إِضَافَتُهُ لِلْفَاعِلِ أَوْ<sup>(٩)</sup> الْمَفْعُولِ. وَالْمَعْنَى: بِمَا عَاهَدْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ قَبُولِ الطَّاعَةِ، وَنَحْوِهِ: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ»<sup>(١٠)</sup> أَوْ بِمَا عَاهَدْتُمُونِي عَلَيْهِ، وَنَحْوُهُ: «وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ»<sup>(١١)</sup>، «صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ»<sup>(١٢)</sup>.

قوله: «أوفى» مجزومٌ على جوابِ الأمر، وهل الجازمُ الجملةُ الطلبيةُ

---

(١) ص ح: «فكهنه».

(٢) الآية ٣٧ من النجم.

(٣) الآية ١١١ من التوبة.

(٤) ص ح: «الأمر».

(٥) القاسم بن فيره، ومعناها الحديد، قرأ على الصديقي، وله: الشاطبية في القراءات، توفي سنة ٥٩٠. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠.

(٦) ي: «أو».

(٧) البيت لجذيمة الأبرش، وهو في الكتاب ١٥٣/٢؛ والنوادر ٢١٠؛ والهمع ٢/٣٨؛ والدرر ٤١/٢؛ وشمالات: ربح الشمال، وعلم: جبل.

(٨) ص ح: «يحتمل».

(٩) ي: «و» بإسقاط الألف.

(١٠) الآية ٦٠ من يس.

(١١) الآية ١٠ من الفتح.

(١٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.

- البقرة -

نفسها<sup>(١)</sup> لما تَضَمَّتْهُ مِنْ معنى الشرط، أو حرف شرط مَقْدَرٌ تقديره: «إِنْ تَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ قَوْلَانِ». وهكذا كُلُّ مَا جُزِمَ فِي جَوَابِ طَلَبٍ<sup>(٢)</sup> يَجْرِي [فِيهِ]<sup>(٣)</sup> هَذَا الْخِلَافُ.

و «بِعَهْدِكُمْ» متعلِّقٌ بِهِ، وهو مُحْتَمِلٌ لِلإِضَافَةِ إِلَى الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ كما تَقْدُمُ.

قوله: «وإِذَا يَأْتِي فَارْهَبُونَ» «إِذَا يَأْتِي» ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وقد عُرِفَ مَا فِيهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ<sup>(٤)</sup>. وَنَصَبُهُ بِفِعْلِ مُحذوفٍ يفسرُهُ الظاهرُ بَعْدَهُ، وَالتقديرُ: «وإِذَا يَأْتِي ارْهَبُوا فَارْهَبُونَ» وَإِنَّمَا قَدَّرْتُهُ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ لَا يَحْسُنُ لِانْفِصَالِهِ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ كَذَلِكَ. وَالْفَاءُ فِي «فَارْهَبُونَ»<sup>(٦)</sup> فِيهَا قَوْلَانِ لِلنَّحْوِيِّينَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا جَوَابُ أَمْرٍ مَقْدَرٌ تَقْدِيرُهُ: تَنْبَهُوا فَارْهَبُونَ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: «زَيْدًا فَاضْرِبْ» أَي: تَنْبَهُ فَاضْرِبْ زَيْدًا، ثُمَّ حُذِفَ: تَنْبَهُ فَصَارَ: فَاضْرِبْ زَيْدًا، ثُمَّ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ إِصْلَاحًا لِلْقَظِّ، لِثَلَاثَةِ الْفَاءِ صَدْرًا، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ الْفَاءُ لِتَرْبِطَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْفَاءِ: أَنَّهَا زَائِدَةٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ بَعْدَ أَنْ حَكَى الْقَوْلَ الْأَوَّلَ<sup>(٧)</sup>: «فَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَإِذَا يَأْتِي ارْهَبُوا تَنْبَهُوا فَارْهَبُونَ، فَتَكُونُ الْفَاءُ دَخَلَتْ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَلَيْسَتْ مُؤَخَّرَةً مِنْ تَقْدِيمِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَتَنْبَهُوا فَارْهَبُونَ، ثُمَّ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ فَانْفَصَلَ وَأُتِيَ بِالْفَاءِ حِينَ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ،

(١) ع: «بنفسها».

(٢) ص ح: «شرط طلب» بإقحام «شرط».

(٣) سقط من: ي.

(٤) انظر الآية ٥ من الفاتحة.

(٥) تقديره: أي الفعل، لانفصاله: أي الضمير، وقوله «لانفصاله» في ي: انفصاله.

(٦) ص ح ع: «ارْهَبُونَ».

(٧) البحر ١/١٧٩.

وفعل الأمر الذي هو<sup>(١)</sup> تنبَّهوا محذوف، فالتقى<sup>(٢)</sup> بحذفيه الواو والفاء، يعني<sup>(٣)</sup> فصار التقدير: وفيأي<sup>(٤)</sup> ارهبوا<sup>(٥)</sup>، فقدّم المفعول على الفاء إصلاحاً للفظ، فصار: وفيأي<sup>(٦)</sup> فارهبوا، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة، وعلى هذا «فيأي» منصوب بما بعده لا بفعل محذوف، ولا يتعد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنع تأكيد المتصل بالمنفصل، وفيه نظر.

والرَّهْبُ والرَّهْبُ والرَّهْبَةُ<sup>(٧)</sup>: الخوف، مأخوذ من الرهابة وهي عظم في الصدر يؤثر فيه<sup>(٨)</sup> الخوف.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلْتُ﴾.. «ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: الذي<sup>(٩)</sup> أنزلته، ويجوز أن تكون مصدرية، والمصدر واقع موقع المفعول أي بالمنزل. و«مصدقاً» نصب على الحال، وصاحبها العائد المحذوف. وقيل: صاحبها «ما» والعامل فيها «آمنوا»، وأجاز بعضهم أن تكون «ما» مصدرية من غير جعله<sup>(١٠)</sup> المصدر واقعاً موقع مفعول به، وجعل «لما معكم» من تمامه<sup>(١١)</sup>، أي: يأنزالي لما معكم، وجعل «مصدقاً»

(١) قوله: «هو» سقط من ص ح.

(٢) ح ص: «فالتقى».

(٣) ح ص: «يعني».

(٤) ي: «فيأي».

(٥) ع: «فارهبوا».

(٦) ص ح: «فيأي».

(٧) أقحم في ي: «والرهيب».

(٨) ي: «فيها».

(٩) ص ح: «بالذي».

(١٠) ص ح: «غير ما».

(١١) ص ح: «عامّة».

— البقرة —

حالاً<sup>(١)</sup> من «ما» المجرورة باللام قُدِّمَتْ عليها وإن كان صاحبها مجروراً، لأنَّ الصحيح جواز تقديم حال المجرور [بحرف الجر]<sup>(٢)</sup> عليه كقوله<sup>(٣)</sup>:

٤٠٦ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَئِنْ يَذْهَبُوا فَرَّغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

«فَرَّغًا» حالٌ من «بقتل»، وأيضاً فهذه اللام زائدة فهي في حكم المُطْرَحِ، و«مصدقاً» حالٌ مؤكدة، لأنه لا تكون إلا كذلك. والظاهر أن «ما» بمعنى الذي، وأن «مصدقاً» حالٌ من<sup>(٤)</sup> عائِدِ الموصول، وأن اللام في «لما» مقوية لتعدي «مصدقاً» لـ «ما» الموصولة بالظرف.

قوله: «أَوَّلَ كافرٍ به» «أَوَّلَ» خبرٌ «كان» قبله، وفيه أربعة أقوال<sup>(٥)</sup>، أحدها — وهو مذهبُ سيبويه —<sup>(٦)</sup> أنه أَفْعَلٌ، وأنَّ فاءه وعينه واوٌ، وتانيته أُولى، وأصلها: وُولى، فأبدلت الواو همزةً وجوباً، وليست مثل «وُوري» في عَدَمِ قلبها لسكون الواو بعدها، لأنَّ واو «أولى» تحرَّكت في الجمع في قولهم «أَوَّلَ»، فحُمِلَ المفردُ على الجمع في ذلك. ولم يتصرَّف من «أَوَّلَ» فِعْلٌ لاستثقاله<sup>(٧)</sup>. وقيل: هو مِنْ وَاَلْ إِذَا نَجَا، ففأوه واوٌ وعينه همزة، وأصله أوَّال، فُخِفَّتْ بآن قُلِبَتِ الهمزة واواً، وأُدْغِمَ فيها الواو الأولى فصار: أوَّلَ، وهذا ليس بقياس تخفيفه، بل قياسه أن تلقى حركة الهمزة على الواو الساكنة

(١) ي: «حال».

(٢) سقط من: ي.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد، وهو في المحتسب ١٤٨/٢؛ والبحر المحيط ١٠٧/٧؛ والعيني ١٥٤/٣؛ والأشموني ١٧٧/٢؛ واللسان: فرغ. والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وفرغاً: هدرأً، والمسألة منعها الجمهور.

(٤) من قوله «مؤكدة» إلى قوله «حال من» سقط من ح ص.

(٥) انظر: المتع ٥٦٣/٢.

(٦) الكتاب ٣/٢.

(٧) ي: «لاستقلاله».



وَتُحَذَفُ الهمزة، ولكنهم<sup>(١)</sup> شَبَّهوه بِخَطِيئَةٍ وَبَرِيَّةٍ<sup>(٢)</sup>، وهو ضعيفٌ، والجمع: أوائل وأوالي أيضاً على القلب. وقيل: هو من آل يؤول إذا رجع، وأصله: أوَّل بهمزين الأولى زائدة والثانية فاءه، ثم قُلِبَ<sup>(٣)</sup> فَأُخِّرَتِ الفاءُ بعد العين فصار: أوَّل بوزن أَعْقَلَ، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ في الوجه الذي قبله من القلب<sup>(٤)</sup> والإدغام وهو أضعفُ منه. وقيل: هو وَوَّل بوزن فَوَعَلَ، فَأُبْدِلَتِ الواوُ الأولى همزةً، وهذا القولُ أضعفُها؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرف ليس إلّا. والجمع: أوائل، والأصل: وَوَائِل، وَقُلِبَتِ الأولى همزةً لِماتقَدُّم، والثالثة<sup>(٥)</sup> أيضاً لوقوعِها بعد ألف الجمع.

واعلم أن «أول» أَفْعَلُ تفضيل، وأَفْعَلُ التفضيل إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ كان مفرداً مذكراً مطلقاً. ثم النكرة المضاف إليها أَفْعَلُ: إمّا أن تكون جامدةً أو مشتقةً، فإن كانت جامدةً طابقت ما قبلها نحو: الزيدان أفضل رجلين، الزيدون أفضل رجال، الهنداتُ<sup>(٦)</sup> أفضل نسوة. وأجاز المبردُ أفرادها مطلقاً وردَّ عليه النحويون. وإن كانت<sup>(٧)</sup> مشتقةً فالجمهورُ أيضاً على وجوب المطابقة نحو: «الزيدون أفضل ذاهبين وأكرم قادمين»، وأجاز بعضهم المطابقةَ وعدمها، أنشد الفراء<sup>(٨)</sup>:

(١) ي: «ولكن».

(٢) قال صاحب المتع ٥٦٤: «وإنما قلنا إن «البرية» مما ألزم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك لكونها من برا الله الخلق، ولم يقم دليل على أن «أول» من وأل فتزعم أنه ألزم التخفيف».

(٣) ي: قلبت والتاء مقحمة.

(٤) ح: «المقلب».

(٥) ص ح: «والتالي به».

(٦) ي: الهندان.

(٧) ص ح: «كان».

(٨) معاني القرآن للفراء ٣٣/١؛ والنوادر ١٥٢، وقال: إنه لرجل جاهلي؛ والطبري ٥٦٢/١ والبحر ١٧٧/١.

- البقرة -

٤٠٧ - وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَلَأُمَّ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيعٍ

فَأَفَرَدَ فِي الْأَوَّلِ وَطَائِقَ فِي الثَّانِي. وَمِنْهُ عَنْهُمْ: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنْ يُجْمَعَ «كَافِرٌ»، فَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَوْجِهِ، أَجُودُهَا: أَنَّ أَفْعَلَ فِي الْآيَةِ وَفِي الْبَيْتِ مُضَافٌ لِاسْمٍ مُفْرَدٍ مُفْهِمٌ لِلْجَمْعِ حُذِفَ وَبَقِيَ صِفَتُهُ قَائِمَةٌ مَقَامَهُ، فَجَاءَتِ النِّكَرَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا أَفْعَلَ مُفْرَدَةً اعْتِبَارًا بِذَلِكَ الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ فَرِيقٍ - أَوْ فَوْجٍ - كَافِرٍ، وَكَذَا: فَلَأُمَّ فَرِيقٍ طَاعِمٍ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلٍ: أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: لَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ، كَقَوْلِكَ: كَسَانًا حُلَّةً أَي: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا، وَلَا مَفْهُومَ لِهَذِهِ الصِّفَةِ هُنَا فَلَا يُرَادُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بَلْ آخِرَ كَافِرٍ. وَلَمَّا اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَهَا مَفْهُومًا احْتِجَّ إِلَى تَأْوِيلٍ جَعَلَ «أَوَّلَ» زَائِدًا، قَالَ: تَقْدِيرُهُ وَلَا تَكُونُوا كَافِرِينَ بِهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ ثُمَّ مَعْطُوفًا مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ<sup>(٢)</sup> وَلَا آخِرَ كَافِرٍ، وَنَصَّ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ لِلإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

٤٠٨ - مِنْ أَنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْجَزَعِ

لَا يَرِيدُ أَنْ فِيهِمْ فُحْشًا آجِلًا، بَلْ يَرِيدُ لَا فُحْشَ عِنْدَهُمْ لَا عَاجِلًا وَلَا آجِلًا. وَالْهَاءُ فِي «بِهِ» تَعَوُّدٌ عَلَى «مَا أُنْزِلَتْ» وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَقِيلَ: عَلَى «مَا مَعَكُمْ» وَقِيلَ: عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ التَّنْزِيلَ يَسْتَدْعِي مُنْزَلًا إِلَيْهِ، وَقِيلَ: عَلَى النِّعْمَةِ ذَهَابًا بِهَا إِلَى مَعْنَى الْإِحْسَانِ.

(١) الْآيَةُ ٤١ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(٢) قَوْلُهُ: بِهِ: سَقَطَ مِنْ: ع.

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ١٧٧/١.

— البقرة —

قوله: «بآياتي ثمناً قليلاً» متعلق بالاشتراء قبله، وضمّن الاشتراء معنى الاستبدال، فلذلك دخلت الباء<sup>(١)</sup> على الآيات، وكان القياس دخولها على ما هو ثمن لأن الثمن في البيع حقيقة أن يشتري به لا أن يشتري لكن لما دخل<sup>(٢)</sup> الكلام معنى الاستبدال جاز ذلك، لأن معنى الاستبدال أن يكون المنصوب فيه حاصلًا والمجرور بالباء زائلاً. وقد ظن بعضهم أن «بدلت الدرهم بالدينار» وكذا<sup>(٣)</sup> «أبدلت»<sup>(٤)</sup> أيضاً أن الدينار هو الحاصل والدرهم هو الزائل، وهو وهم، ومن مجيء<sup>(٥)</sup> اشترى بمعنى استبدل<sup>(٦)</sup> قوله<sup>(٧)</sup>:

٤٠٩ — كما اشترى المسلم إذ تنصراً

وقول الآخر<sup>(٨)</sup>:

٤١٠ — فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فلأني شريت الجلم بعدك بالجهل

وقال المهدوي: «دخول الباء على الآيات كدخولها على الثمن، وكذلك كل ما لا عين فيه، وإذا كان في الكلام دراهم أودنانير دخلت الباء

---

(١) ص ح: «الهاء».

(٢) ح: «دخلت».

(٣) ي: «أو».

(٤) ي: «نزلت».

(٥) ص ح: «عمل».

(٦) ص: «أشرك».

(٧) لم أعتد إلى قائله، وقبلة:

وبالطويل العُمَرُ عُمراً حَيِّداً

وهو في شواهد الكشف ٣٩٤/٤؛ والبيت إشارة إلى قصة جبلة بن الأيهم الذي

تنصّر.

(٨) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوانه الهذليين ٣٦/١؛ وابن عقيل ٣٢٩/١؛ والهمع

١٤٨/١؛ وشواهد الكشف ٤٧٦/٤.

على الثمن قاله الفراء<sup>(١)</sup> انتهى . يعني أنه إذا لم يكن في الكلام درهم ولا دينار<sup>(٢)</sup> صح أن يكون كل من العوضين ثمناً ومثماً، لكن<sup>(٣)</sup> يختلف [ذلك]<sup>(٤)</sup> بالنسبة إلى المتعاقدين، فمن نسب الشراء إلى نفسه أدخل الباء على ما خرج منه وزال عنه ونصب ما حصل له، فتقول: اشتريت هذا الثوب بهذا العبد، وأما إذا كان ثم دراهم أو دنانير كان ثمناً ليس إلا، نحو: اشتريت الثوب بالدرهم، ولا تقول: اشتريت الدرهم بالثوب. وقدّر بعضهم [مضافاً]<sup>(٥)</sup> فقال: بتعليم آياتي لأن الآيات نفسها لا يشتري بها، ولا حاجة إلى ذلك، لأن معناه الاستبدال كما تقدم.

و«ثمناً» مفعول به، و«قليلاً» صفته. و«إيأي فأتقون» كقوله «وإيأي فارهبون»<sup>(٦)</sup>. وقال هنا: [فأتقون، وهناك فارهبون لأن ترك المأمور به هناك معصية وهي ترك ذكر النعمة والإيفاء بالعهد، وهنا]<sup>(٧)</sup> ترك الإيمان بالمنزل والاشتراء به ثمناً قليلاً كفر فناسب ذكر الرهب هناك لأنه أخف يجوز<sup>(٨)</sup> العفو عنه لكونه معصية، وذكر التقوى هنا لأنه كفر لا يجوز العفو عنه، لأن التقوى اتخاذ الوقاية لما هو كائن لا بُدَّ منه.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾: الباء [هنا]<sup>(٩)</sup> معناها الإلصاق، كقولك: خلطت الماء باللبن، أي: لا تخلطوا الحق

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠/١.

(٢) ي: «أو دنانير».

(٣) ي: «ذلك».

(٤) سقط من ي.

(٥) سقط من ي.

(٦) الآية ٤٠ من البقرة.

(٧) سقط من: ي.

(٨) ص ح: فيجوز.

(٩) سقط من ي.

— البقرة —

بالباطل فلا يتميز. وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «إن كانت صلة مثلها في قولك لَبَسْتَ الشيء بالشيء وَخَلَطْتَهُ بِهِ كان المعنى: ولا تَكْتُبُوا<sup>(٢)</sup> في التوراة ما ليس فيها فيختلط الحقُّ المُنزَّلُ بالباطل الذي كتبتم. وإن كانت باء الاستعانة كالتي في قولك: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ كان المعنى: ولا<sup>(٣)</sup> تجعلوا الحقَّ مشتبهًا بباطلكم الذي تكتبونه» فأجازَ فيها وجهين كما ترى، ولا يريدُ بقوله: «صلة» أنها زائدة بل يريدُ أنها مُوصِلةٌ<sup>(٤)</sup> للفعل، كما تقدّم. قال الشيخ<sup>(٥)</sup>: «وفي جَعَلَهُ إِيَّاهَا للاستعانة بُعْدٌ وَصَرَفٌ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا أُدْرِي مَا هَذَا الاستبعادُ مع وَضُوحِ هَذَا الْمَعْنَى الْحَسَنِ؟»

قوله: «وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ» فيه وجهان، أحدهما وهو الأظهر: أَنَّهُ مجزومٌ بالعطفِ على الفعلِ قبله، نهاهم عن كُلِّ فِعْلٍ عَلَى حِدَّتِهِ أَي: لَا تَفْعَلُوا<sup>(٦)</sup> لا هذا ولا هذا. والثاني: أَنَّهُ منصوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» فِي جَوَابِ النَّهْيِ بَعْدَ الْوَائِ التي تقتضي المعية، أَي: لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ لَبَسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ وَكُتْمَانِهِ، ومنه<sup>(٧)</sup>:

٤١١ — لَا تَنْهَ عَنْ خُلُوتِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ — إِذَا فَعَلْتَ — عَظِيمٌ

(١) الكشف ٢٧٦/١.

(٢) ع: «ولا تلبسوا».

(٣) ص ح: «فلا».

(٤) ص ح: «موصولة».

(٥) البحر ١٧٩/١.

(٦) ي: «إلا».

(٧) البيت للأخطل، أو المتوكل الكتاني أو أبي الأسود الدؤلي، وهو في ملحق ديوانه أبي الأسود ١٣٠؛ والكتاب ٤٢٤/١؛ والمقتضب ١٦/٢؛ وحماسة البحرى ١٧٤؛ وابن يعيش ٢٤/٧؛ وشذور الذهب ٢٣٨؛ والعيني ٣٩٣/٤؛ والخزانة ٦١٧/٣؛ والدرر ٩/٢.

— البقرة —

و «أن» مع ما في حيزها في تأويل مصدر، فلا بُدَّ من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصحَّ عطفُ الاسم على مثله، والتقدير: لا يَكُنْ منكم لَبَسُ الحقِّ بالباطل وكتمانه، وكذا [سائر]<sup>(١)</sup> نظائره. وقال الكوفيون<sup>(٢)</sup>: «منصوبٌ بواو الصرف»، وقد تقدّم معناه، والوجهُ الأولُ أَحْسَنُ لأنه نَهَى عن كُلِّ فِعْلٍ على حِدَّتِهِ. وأمّا الوجهُ الثاني فإنه نَهَى عن الجمع، ولا يُلْزَمُ مِنَ النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كُلِّ واحدٍ على حِدَّتِهِ إلا بدليل خارجي.

وَاللَّبْسُ: الْخَلْطُ وَالْمَزْجُ، يُقَالُ<sup>(٣)</sup>: لَبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ أَلْبَسُهُ خَلَطْتُ بَيْنَهُ بِمُشْكِلِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ<sup>(٤)</sup>:

٤١٢ — تَرَى الْجَلِيسَ يَقُولُ الْحَقَّ تَحْسَبُهُ رُشْدًا وَهِيَاهَاتَ فَانْظُرْ مَا بِهِ التَّبَسُّا  
صَدَقَ مَقَالَتَهُ وَاحْذَرْ عِدَاوَتَهُ وَالْبَسَ عَلَيْهِ أُمُورًا مِثْلَ مَا لَبَسَا

وقال العجاج<sup>(٥)</sup>:

٤١٣ — لَمَّا لَبَسَ الْحَقُّ بِالتَّجَنِّي غَيَّبَ وَاسْتَبْدَلَن زَيْدًا مِنِّي

ومنه أيضاً<sup>(٦)</sup>:

٤١٤ — وَقَدْ لَبَسْتُ لِهَذَا الْأَمْرِ أَغْصَرُهُ حَتَّى تَجَلَّلَ رَأْسِي الشَّيْبُ فَاشْتَعَلَا

وفي فلان مَلَبَسُ أَي: مُسْتَمْتَعٌ، قال<sup>(٧)</sup>:

(١) سقط من: ي.

(٢) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٥٥.

(٣) ص ح: «تقول».

(٤) ليسا في ديوانها، وهما في القرطبي ٣٤٠/١.

(٥) ديوانه ٢٧٩/١؛ والقرطبي ٣٤١/١.

(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٥٥؛ والقرطبي ٣٤١/١.

(٧) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٨؛ والقرطبي ٣٤١/١؛ والقنوة: الكسبة.

٤١٥ - أَلَا إِنَّ بَعْدَ الْعُذْمِ لِلْمَرَّةِ قُنُوتٌ  
وبعد المشيب طولٌ عُمُرٍ وَمَلَبَسَا  
وقول الفرار<sup>(١)</sup>:

٤١٦ - وَكِتِيبَةٌ لَبِئْسَتْهَا بِكِتِيبَةٍ  
حتى إذا التَّبَسَّتْ نَفَضَتْ لَهَا يَدَيِ  
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّبَاسِ، وَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ  
أَي: لَا تُغَطُّوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ.

والباطلُ ضدُّ الحقِّ، وهو الزائلُ، كقولِ لبيد<sup>(٢)</sup>:

٤١٧ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ .....

وقد بَطَلَ يَبْطُلُ بَطُولًا وَبُطْلًا وَبُطْلَانًا. وَالبَطْلُ: الشَّجَاعُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ  
لأنه يُبْطِلُ شَجَاعَةَ غَيْرِهِ. وَقِيلَ: لَأنه يُبْطِلُ دَمَهُ، فَهُوَ فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ،  
وَقِيلَ: لَأنه يُبْطِلُ دَمَ غَيْرِهِ فَهُوَ<sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَقَدْ بَطَلَ [بِالضَّمِّ]<sup>(٤)</sup> يَبْطُلُ  
بُطُولًا وَبُطَالَةً أَي: صَارَ شَجَاعًا. قَالَ النَّابِغَةُ<sup>(٥)</sup>:

٤١٨ - لَهُمْ لِيَوَاءَ بِأَيْدِي مَا جِدَ بَطْلٍ  
لَا يَقْطَعُ الْخَرْقُ إِلَّا طَرْفَهُ سَامِي  
وَبَطْلُ الْأَجِيرُ - بِالْفَتْحِ - بُطَالَةٌ بِالْكَسْرِ<sup>(٦)</sup>: إِذَا تَعَطَّلَ فَهُوَ بَطَّالٌ، وَذَهَبَ  
دَمُهُ بَطْلًا<sup>(٧)</sup> - بِالضَّمِّ - أَي: هَدَّرًا.

قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ<sup>(٨)</sup> عَلَى

(١) وهو الفرار السلمي، والبيت في الحماسة ١١٠/١.

(٢) تقدم برقم ٣٨٤.

(٣) ص ح: «فهي».

(٤) سقط من: ي.

(٥) ديوانه ٢٢١ برواية: بكفني ماجد.

(٦) ضبطها في الصحاح - بطل - بالفتح.

(٧) ي: «بطلاناً».

(٨) ص ح: «نصبه».

- البقرة -

الحال، وعاملها: إِمَّا تَلْبِسُوا أَوْ تَكْتُمُوا، إِلَّا أَنْ عَمَلٌ «تَكْتُمُوا» أَوَّلَى لوجهين؛ أحدهما: أنه أقرب. والثاني: أَنْ كُتِمَ الْحَقُّ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ أَبْلَغُ ذِمًّا، وفيه نوعٌ<sup>(١)</sup> مقابلة. ولا يجوز أن تكون المسألة من باب الإعمال، لأنه يَسْتَدْعِي الإِضْمَارَ، ولا يجوز إِضْمَارُ الْحَالِ، لأنه لا يكون إلا نكرة، ولذلك مَنَعُوا الإِخْبَارَ عَنْهُ بِالذِّي<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ قِيلَ: تكون المسألة من باب الإعمال على معنى أَنَّا حَذَفْنَا مِنَ الْأَوَّلِ مَا أَثْبَتْنَاهُ فِي الثَّانِي مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ، حَتَّى لَا يَلْزَمَ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ، وَلَا تَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ. فالجوابُ أَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ فِيهِ إِعْمَالٌ، لِأَنَّ الإِعْمَالَ يَسْتَدْعِي أَنْ يُضْمَرَ فِي الْمَهْمَلِ ثُمَّ يُحَذَفَ. وَأَجَازَ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> أَلَّا تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالًا فَإِنَّهُ قَالَ: «وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِعِلْمِ حَقٍّ مُخْصُوصٍ فِي أَمْرِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَشْهَدْ لَهُمْ بِالْعِلْمِ [عَلَى الْإِطْلَاقِ]<sup>(٤)</sup>، فَعَلَى هَذَا لَا تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ»<sup>(٥)</sup>. وفيما قاله نظرٌ.

وَقُرِئَ شَاذًا<sup>(٦)</sup>: «وَتَكْتُمُونَ» بِالرَّفْعِ، وَخَرَّجُوهَا عَلَى أَنَّهَا<sup>(٧)</sup> حَالٌ. وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ، فَمِنْ حَقِّهِ أَلَّا يَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ، وَمَا وَرَدَ<sup>(٨)</sup> مِنْ

(١) ح: «يدع».

(٢) الأخبار بالذي: أن يقول القائل: أخبر عن زيد من قولك: ضربت زيدا فتقول: الذي ضربته زيد. انظر: ابن عقيل ٣١٣/٢.

(٣) التفسير ٢٥٦/١.

(٤) زيادة من ع.

(٥) يعني أن الجملة تكون معطوفة على ما قبلها، فيكون الله قد نعى عليهم كتمانهم الحق مع علمهم أنه حق. انظر: البحر المحيط ١٨٠/١.

(٦) قراءة عبدالله. البحر ١٨٠/١.

(٧) ص ح: «أنه».

(٨) ي: «وماء».



ذلك فهو مؤول بإضمار مبتدأ قبله نحو قولهم: «قُمْتُ وَأَصُلُّ عَيْنَهُ»، وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

٤١٩ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُنُهُمْ مَالِكَا

أي: وأنا أَصُلُّ، وأنا أَرَاهُنُهُمْ، وكذا: وأنتم تَكْتُمُونَ، إلا أنه يَلْزَمُ منه إشكال آخر، وهو أنهم مَنُهِيُونَ عن اللَّبْسِ مطلقاً، والحالُ قَيْدٌ<sup>(٢)</sup> في الجملة السابقة فيكون قد نُهِوا بقيد<sup>(٣)</sup>، وليس ذلك مُراداً، إلا أن يُقال: إنها حال لازمة، وقد قُدِّرَ الزمخشري<sup>(٤)</sup> بكاتمين، فَجَعَلَهُ حالاً، وفيه الإشكال المتقدم، إلا أن يكون أرادَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإعراب. ويجوز أن تكون جملة خبرية عُطِفَتْ<sup>(٥)</sup> على جملة طلبية، كأنه تعالى نعى عليهم كَتْمَهُمْ الحقَّ مع عِلْمِهِمْ أَنَّهُ حق. ومفعولُ العلم غيرُ مرادٍ لأنَّ المعنى: وأنتم من ذوي العلم. وقيل: حُذِفَ للعلم به، والتقدير: تَعْلَمُونَ الحقَّ من الباطل. وقُدِّرَ الزمخشري<sup>(٦)</sup> «وأنتم تَعْلَمُونَ في حالِ عِلْمِكُمْ أَنَّكُمْ لَا بَسُونَ كَاتِمُونَ»، فَجَعَلَ المفعولَ اللَّبْسَ والكتَمَ المفهومين من الفعلين السابقين، وهذا حسن جداً.

قوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» هذه الجملة وما بعدها عطفٌ على الجملة قبلها، عطفٌ أمراً<sup>(٧)</sup> على نهي. وأصلُ أَقِيمُوا: «أَقِمْوْا» ففُعِلَ به ما فُعِلَ

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المقرب ١/١٥٥، واللسان: رهن، والأشُموني ١٧٨/٢؛ والهمع ١/٩٦، والدرر ١/٢٠٣. والأظافر: ج أظفوره، والمراد به هنا السلاح.

(٢) ص ح: «فيه».

(٣) ص ح: «بعيداً».

(٤) الكشف ١/٢٧٧.

(٥) ص ح: «عطف».

(٦) الكشف ١/٢٧٧.

(٧) ص ح: «أمر».

— البقرة —

بـ «يُقيمون»<sup>(١)</sup> وقد تقدّم، وأصلُ آتوا: أَتَيْتُوا بهمزيّن مثل: أَكْرَمُوا، فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا لِسكونها بعدَ همزةٍ مفتوحةٍ، واسْتَقْلَبَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ فَالتَقَى سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَالْوَاوُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهَا أَوَّلُ، وَحُرِّكَتِ النَّاءُ بِحَرَكَتِهَا. وَقِيلَ: بَلْ ضُمَّتْ تَبَعًا لِلْوَاوِ، كَمَا ضُمَّ<sup>(٣)</sup> آخِرُ «اضْرِبُوا» وَنَحْوِهِ، وَوزنه: أَفْعُوا بِحذف اللام.

وَأَلْفُ «الزَّكَاةِ» مِنْ وَاوٍ لِقَوْلِهِمْ: زَكَاتٌ، وَزَكَ يَزْكُو، وَهِيَ النُّمُو، وَقِيلَ: الطَّهَارَةُ، وَقِيلَ: أَصْلُهَا الثَّنَاءُ الْجَمِيلُ وَمِنْهُ «زَكَّى الْقَاضِي الشَّهَادَةَ»، وَالزَّكَا: [الزَّوْجُ]<sup>(٤)</sup> صَارَ زَوْجًا بِزِيَادَةِ فَرْدٍ آخَرَ عَلَيْهِ. وَالْخَسَا: الْفَرْدُ، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

٤٢٠ — كَانُوا خَسَا أَوْزَكَا مِنْ دُونَ أَرْبَعَةٍ لَمْ يَخْلُقُوا وَجُدُودُ النَّاسِ تَعْتَلِجُ  
قَوْلُهُ: «مَعَ الرَّاكِعِينَ» مَنْصُوبٌ بَارَكَعُوا. وَالرَّكُوعُ: الطَّمَانِينَةُ وَالْإِنْحِنَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

٤٢١ — أَخْبَرُ أَخْبَارَ الْقُرُونِ الَّتِي مَضَتْ أَدَبُ كَأَنِّي كُلَّمَا قُمْتُ رَاحِعُ  
وَقِيلَ: الْخَضُوعُ وَالذَّلَّةُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٧)</sup>:

---

(١) الآية ٣ من البقرة.

(٢) ص ح: «الفاء».

(٣) قوله: «ضم» سقط من ص ح.

(٤) سقط من: ي.

(٥) لم أهدد إلى قائله، وهو في الطبري ٥٧٣/١، واللسان: خسا. والجدود: الخطوط، وتعتلج: ترتفع.

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧١، وعجاز القرآن ٥٤/١، وابن عطية ٢٥٧/١، ومفردات الراغب ٢٠٨، والبحر ١٧٣/١.

(٧) البيت للأضبط بن قريع، وهو في أمالي القالي ١٠٧/١، وابن يعيش ٤٣/٩، وأمثالي الشجري ٣٨٥/١، والإنصاف ٢٢١، والمغني ١٦٦، وشواهد المغني ٤٥٣، والخزانة ٥٨٨/٤، والدرر ١١١/١.

— البقرة —

٤٢٢ — لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿اتَّامِرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾: الهمزة للإنكار والتوبيخ أول للتعجب مِنْ حالهم. و«أَمَرَ» يتعدى لاثنتين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، وقد يُحذف، وقد جَمَعَ الشاعر بين الأمرين في قوله<sup>(١)</sup>:

٤٢٣ — أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

فالناس مفعول أول، وبالبر مفعول ثان. والبر: سعة الخير من الصلة والطاعة، ومنه البر والبرية لسعتيهما، والفعل [منه]<sup>(٢)</sup>: بَرَّيْتُ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ، قال<sup>(٣)</sup>:

٤٢٤ — لَا هُمْ رَبٌّ إِنْ بَكَرًا دُونَكَ يَسْرُكَ النَّاسُ وَيَفْجُرُونَكَ

[أي: يُطيعونك، والبر أيضاً: ولد الثعلب وسوق الغنم، ومنه قولهم: لَا يَعْرِفُ الْهَرُّ مِنَ الْبِرِّ<sup>(٤)</sup> أي: لَا يَعْرِفُ دُعَاءَهَا مِنْ سَوْفِهَا، والبر أيضاً الفؤاد، قال<sup>(٥)</sup>:

٤٢٥ — أَكُونُ مَكَانَ الْبِرِّ مِنْهُ وَدُونَهُ وَأَجْعَلُ مَالِي دُونَهُ وَأُوَامِرُهُ

والبر — بالفتح — الإجلال والتعظيم، ومنه: وَلَدْتُ بَرًّا بِوَالِدَيْهِ، أي: يُعَظِّمُهُمَا، والله تعالى بَرٌّ لِسَعَةِ خَيْرِهِ عَلَى خَلْقِهِ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَتَنْسُونَ» داخل في حيز الإنكار، وأصل تَنْسُونَ: تَنْسِيُونَ، فاعِلُ

(١) تقدم برقم ٢٢١.

(٢) سقط من: ي.

(٣) لم أجد إلى قائله وهو في القرطبي ٣٦٨/١.

(٤) مثل عربي، يُضرب لِمَنْ يَتَنَامَى فِي جِهْلِهِ. مجمع الأمثال ٢٩١/٢.

(٥) لم أجد إلى قائله وهو في اللسان: بر، والقرطبي ٣٦٨/١.

(٦) ما بين معقوفين سقط من: ي.

— البقرة —

بَحَذْفِ الْيَاءِ بَعْدَ سُكُونِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «اشْتَرَوْا»<sup>(١)</sup>، فَوَزْنُهُ تَفْعُونَ<sup>(٢)</sup>،  
وَالنَّسْيَانُ: ضِدُّ الذِّكْرِ، وَهُوَ السُّهُوُ الْحَاصِلُ بَعْدَ حَصُولِ الْعِلْمِ، وَقَدْ يُطْلَقُ  
عَلَى التَّرْكِ، وَمِنْهُ: «نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ»<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ يَدْخُلُهُ التَّعْلِيْقُ حَمَلًا عَلَى  
نَقِيضِهِ، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

٤٢٦ — وَمَنْ أَنْتُمْ إِنْ نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ،  
الْعَامِلُ فِيهَا «تَنْسُونَ». وَالتَّلَاوَةُ: التَّتَابُعُ، وَمِنْهُ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْقَارِئَ يُتْبِعُ  
كَلِمَاتِهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَمِنْهُ: «وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا»<sup>(٥)</sup>، وَأَصْلُ تَتْلُونَ: تَتْلُونِ  
بَوَاوِينٍ فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ الْأُولَى فَحُذِفَتْ<sup>(٦)</sup>، فَالتَّقَى سَاكِنَانِ،  
فَحُذِفَتْ فَوَزْنُهُ: تَفْعُونَ.

قَوْلُهُ: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» الِهْمَزَةُ لِلْإِنْكَارِ أَيْضًا، وَهِيَ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ عَنِ الْفَاءِ  
لِأَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ، وَكَذَا تَتَقَدَّمُ أَيْضًا عَلَى الْوَاوِ وَثَمَ نَحْوُ: «أَوَلَا يَعْلَمُونَ»<sup>(٧)</sup>  
«أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ»<sup>(٨)</sup>، وَالنِّيَّةُ بِهَا التَّأْخِيرُ، وَمَا عَادَ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ  
فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ أَقْعَدَ؟ هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَزَعَمَ

(١) الآية ١٦ من البقرة.

(٢) ي: «تفون».

(٣) الآية ٦٧ من التوبة.

(٤) البيت لزياد الأعجم وهو في المحتسب ١٦٨/١؛ والخصائص ٨٩/٣؛ والجمع ١٥٥/١؛

والدرر ١٣٧/١؛ وحاشية الشيخ يس ٢٥٣/١؛ والشاهد فيه: نسينا من انتم، حيث

علق الفعل «نسي» عن العمل بالاستفهام بعده، لأنه نقيض «علم» الذي يجوز فيه ذلك.

(٥) الآية ٢ من الشمس.

(٦) ي: «فقدت».

(٧) الآية ٧٧ من البقرة.

(٨) الآية ٥١ من يونس.

الزَمْخْشَرِي<sup>(١)</sup> أَنَّ الهمزةَ في موضعها غيرُ مَنَوِيٍّ بها التَّأخِيرُ، وَيُقَدَّرُ قَبْلَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَثَمَ فِعْلاً عُطِفَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، فَيُقَدَّرُ هُنَا: أَتَعْقِلُونَ فَلَا تَعْقِلُونَ، وَكَذَا: «أَقْلَمَ يَرَوَا»<sup>(٢)</sup> أَي: أَعْمُوا فَلَمْ<sup>(٣)</sup> يَرَوْا، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ وَوَافَقَ الْجُمْهُورَ فِي مَوَاضِعَ يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>. وَمَفْعُولُ «تَعْقِلُونَ» غَيْرُ مُرَادٍ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَكُونُ مِنْكُمْ [عَقْلٌ]<sup>(٥)</sup>. وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: أَفَلَا تَعْقِلُونَ قُبْحَ مَا ارْتَكَبْتُمْ مِنْ ذَلِكَ.

وَالْعَقْلُ: الْإِدْرَاكُ الْمَانِعُ مِنَ الْخَطَا، وَأَصْلُهُ الْمَنْعُ. وَمِنْهُ: الْعِقَالُ<sup>(٦)</sup>، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْبَعِيرَ، وَعَقْلُ الدَّيَّةِ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ قَتْلِ الْجَانِي، وَالْعَقْلُ أَيْضاً ثَوْبٌ مُوشَى، قَالَ عَلْقَمَةُ<sup>(٧)</sup>:

٤٢٧ — عَقْلًا وَرَقْمًا تَنْظُلُ الطَّيْرُ تَتَّبَعُهُ      كَأَنَّهُ مِنْ دَمِ الْأَجْوَابِ مَذْمُومٌ  
قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «مَا كَانَ مَنْقُوشًا طَوَّلًا فَهُوَ عَقْلٌ، أَوْ<sup>(٨)</sup> مُسْتَدِيرًا فَهُوَ رَقْمٌ»  
وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لِاسْتِنَافِئِهَا.

قَوْلُهُ: «وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْأَمْرِيَّةُ عُطِفَتْ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَوَامِرِ، وَلَكِنْ اعْتَرِضَ بَيْنَهَا<sup>(٩)</sup> بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ. وَأَصْلُ «اسْتَعِينُوا» اسْتَعِينُوا فَفُعِلَ

---

(١) لَمْ يَقْدَرِ الزَمْخْشَرِي هَذَا التَّقْدِيرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، إِنَّمَا شَرَحَهُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ.

(٢) الْآيَةُ ٩ مِنْ سَبَأٍ.

(٣) ح: «وَلَمْ».

(٤) ي: «عَلَيْهِ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: ي.

(٦) ص: ح: «الْقِتَالُ».

(٧) دِيوَانُهُ ٥١؛ وَالْمُقْضَلِيَّاتُ ٣٩٧. وَالرَّقْمُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ، وَمَذْمُومٌ: مُطْلَقٌ بِالدَّمِ.

يَصِفُ الطَّعَائِنَ اللَّوَاتِي جَلَّتْ هَوَادِجُهَا بِاللُّونِ الْأَحْمَرِ فَتَتَّبَعُهَا الطَّيْرُ تَحْسِبُهَا لَحْمَ رَتَا لَحْمًا.

(٨) ي: وَ.

(٩) ي: «تَنْبِيْهَا».

به ما فُعِلَ في «نستعين»<sup>(١)</sup>، وقد تقدّم تحقيقه ومعناه. و«بالصبر» متعلقٌ به والباءُ للاستعانة أو للسببية، والمستعانُ عليه محذوفٌ ليُعْمَ جميع الأحوال المستعانِ عليها، و«استعان» يتعدى بنفسه نحو: «وإياك نستعين»<sup>(٢)</sup>. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسِينَ بالصبر، والظاهر أنه يتعدى بنفسه وبالباءِ تقولُ: اسْتَعَنْتُ [الله واستعنتُ بالله]<sup>(٣)</sup>، وقد تقدّم أن السينَ للطلب. والصبرُ: الحَبْسُ على المكروه، ومنه: «قُتِلَ فلانٌ صبراً»، قال<sup>(٤)</sup>:

٤٢٨ — فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا      فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ

قوله: «وأنها لكبيرة إلا على الخاشعين» إن واسمها وخبرها، والضميرُ في «إنها» قيل: يعودُ على الصلاة<sup>(٥)</sup> وإن تقدّم شيان، لأنها أغلبُ منه<sup>(٦)</sup> وأهمُّ، وهو نظيرُ قوله: «وإذا رَأَوْا تجارةً أولَهُوا انفُضُوا إليها»<sup>(٧)</sup> أعاد الضميرَ على التجارة لأنها أهمُّ وأغلبُ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، لأنَّ العطفَ بـ«أو» فيجبُ الإفرادُ<sup>(٨)</sup>، لكنَّ المرادُ أنه ذَكَرَ الأهمَّ من الشئين فهو نظيرُها من هذه الجهة<sup>(٩)</sup>. وقيل: يعودُ على الاستعانةِ المفهومةِ من الفعلِ نحو: «اعْدِلُوا هو أقربُ»<sup>(١٠)</sup>. وقيل: على العبادةِ المدلولِ عليها بالصبرِ والصلاة، وقيل: هو

(١) الآية ٤ من الفاتحة.

(٢) الآية ٤ من الفاتحة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في أمالي المرتضى ١/٢٣٦؛ العيني ٣/٥١؛ التصريح

١/٣٣١؛ شرح الأشموني ٢/١١٧؛ حاشية الشيخ يس ١/٣٣٠.

(٥) ي: «للصلاة».

(٦) قوله: «منه» سقط من ص ح.

(٧) الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٨) ي: «المراد».

(٩) ص ح ع: «الجملة».

(١٠) الآية من المائدة.

- البقرة -

عائذ على الصبر والصلاة، وإن كان<sup>(١)</sup> بلفظ المفرد، وهذا ليس بشيء. وقيل: حُذِفَ من الأول دلالة الثاني عليه، وتقديره: وإنه لكبير، نحو قوله<sup>(٢)</sup>:

٤٢٩ - إِنَّ شَرَّخَ الشَّابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا

قوله: «إلا على الخاشعين» استثناء مفرغ، وجاز ذلك وإن كان الكلام مُبْتِئًا<sup>(٣)</sup> لأنه في قوة المنفي، أي: لا تسهل ولا تخف إلا على هؤلاء، فـ «على الخاشعين» متعلق بـ «كبيرة» نحو: «كبر عليّ هذا»<sup>(٤)</sup> أي: عظم وشق. والخشوع: الخضوع، وأصله اللين والسهولة، ومنه «الخشعة» للرمل المتطامنة، وفي الحديث: «كانت خشعة على الماء ثم دجيت بعد» أي: كانت الأرض لينّة، وقال النابغة<sup>(٥)</sup>:

٤٣٠ - رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لَأَيًّا أُبَيِّنُهُ وَنُؤْيٍ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

أي: عليه أثر الدل، وفرق بعضهم بين الخضوع والخشوع، فقال: الخضوع في البدن خاصة، والخشوع في البدن والصوت والبصر<sup>(٦)</sup> فهو أعم منه.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾: «الذين» يحتمل موضعه الحركات الثلاث، فالجر على أنه تابع لما قبله

(١) ص ح: «كانت».

(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٣٦؛ وأما الشجري ٣٠٩/١؛ واللسان: شرح.

(٣) ص ح: «مبتئاً».

(٤) ع: «كذا».

(٥) ديوانه ٤٣؛ والقرطبي ٣٧٤/١. والأي: الجهد، والنؤي: حفيّة حول الخباء لتمنع

السيل، والأثلم: التكرس.

(٦) غير واضحة في: ي.

— البقرة —

نعتاً، وهو الظاهر، والرفع والنصب على القطع، وقد تقدّم معناه. وأصلُ  
الظنّ: رُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ ففِيهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا — وَعَلَيْهِ  
الْأَكْثَرُ — أَنَّ الظَّنَّ ههنا بِمَعْنَى الْيَقِينِ وَمِثْلُهُ<sup>(١)</sup>: «إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ  
حِسَابِيَّةً»<sup>(٢)</sup>، وقوله<sup>(٣)</sup>:

٤٣١ — فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَيِّ مُدْجِجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

وقال أبو ذؤاد<sup>(٤)</sup>:

٤٣٢ — رَبُّهُمْ فَرَجَّتْهُ بَعَزِيمٌ وَغُيُوبٌ كَشَفَتْهَا بَطْنُونٌ

فَاسْتَعْمَلَ الظَّنَّ اسْتِعْمَالَ الْيَقِينِ مَجَازاً، كَمَا اسْتَعْمَلَ الْعِلْمَ اسْتِعْمَالَ  
الظَّنِّ كَقَوْلِهِ: «فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ»<sup>(٥)</sup> وَلَكِنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَعْمِلُ الظَّنَّ  
اسْتِعْمَالَ الْيَقِينِ إِلَّا فِيمَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْحِسِّ وَالْمَشَاهِدَةِ كَالْآيَتَيْنِ وَالْبَيْتِ،  
وَلَا تَجِدُهُمْ يَقُولُونَ فِي رَجُلٍ مَرْنِي حَاضِراً: أَظُنُّ<sup>(٦)</sup> هَذَا إِنْسَاناً.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الظَّنَّ عَلَى بَابِهِ وَفِيهِ حِينَئِذٍ تَأْوِيلَانِ، أَحَدُهُمَا ذَكَرَهُ  
الْمَهْدِيُّ وَالْمَاوَرِدِيُّ<sup>(٧)</sup> وَغَيْرُهُمَا: أَنْ يُضْمَرَ فِي الْكَلَامِ «بِذُنُوبِهِمْ» فَكَأَنَّهُمْ  
يَتَوَقَّعُونَ لِقَاءَهُ مُذْنِبِينَ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ<sup>(٨)</sup>: «وَهَذَا تَعْسُفٌ» وَالثَّانِي مِنَ التَّأْوِيلَيْنِ:

(١) ص ح: «ومنه».

(٢) الآية ٢٠ من الحاقة.

(٣) البيت للدرديد بن الصمة، وهو في الحماسة ٣٩٧/١؛ والأصمعيات ١٠٧؛ وابن يعيش

٨١/٧؛ واللسان: ظنن؛ والقرطبي ٣٧٥/١. والمدحج: التام، السلاح، والسراة:

الأخيار، والفارسي المسرد: الدروع التي أُحْكِمَ نسجها.

(٤) الأضداد ١٥؛ والقرطبي ٣٧٦/١.

(٥) الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٦) ص ح: «ظن».

(٧) تفسير الماوردي ١٠٣/١.

(٨) التفسير ٢٦٠/١.



أنهم يظنون ملاقاتَ ثوابِ ربهم لأنهم ليسوا قاطعين بالثوابِ دونَ العقابِ، والتقديرُ: يَظُنُّونَ أنهم ملاقُو ثوابِ ربهم، ولكن يُشَكِّلُ على هذا عَطْفُ «وأنهم إليه راجعون» فإنه لا يَكْفِي فيه الظنُّ، هذا إذا أَعَدْنَا الضميرَ في «إليه» على الربِّ سبحانه وتعالى، أمَّا إذا أَعَدْنَاهُ على الثوابِ المقدَّرِ فيزولُ الإشكالُ أو يُقالُ: إنه بالنسبةِ إلى الأولِ بمعنى الظنِّ على بابه، وبالنسبةِ إلى الثاني بمعنى اليقينِ، ويكونُ قد جَمَعَ في الكلمة الواحدةِ بين الحقيقةِ والمجازِ، وهي مسألةٌ خلافٍ و«أن» وما في حَيْزِها سادَّةٌ [مَسْدٌ] <sup>(١)</sup> المفعولَينِ عندَ الجمهورِ، ومسَدُّ الأولِ، والثاني محذوفٌ عندَ الأخفشِ، وقد تقدَّم تحقيقُه.

و«ملاقو ربهم» من باب إضافة اسم الفاعل لمعموله إضافةً تخفيفٍ <sup>(٢)</sup> لأنه مستقبلٌ، وحذفتِ النونُ للإضافة <sup>(٣)</sup>، والأصلُ، مُلاقونَ ربهم. والمفاعلةُ هنا بمعنى الثلاثي نحو: عافاك الله، قاله المهدوي. قال ابن عطية <sup>(٤)</sup>: «وهذا ضعيفٌ، لأنَّ «لَقِيَ» يتضمَّن معنى «لاقى». كأنه يَعْنِي <sup>(٥)</sup> أن المادةَ لذاتها تقتضي <sup>(٦)</sup> المشاركةَ بخلافٍ غيرها من: عاقبت وطارقت <sup>(٧)</sup> وعافاك. وقد تقدَّم أن في الكلام حَذْفًا تقديرُه: ملاقو ثوابِ ربهم وعقابِه. قال ابن عطية <sup>(٨)</sup>: «ويَصِحُّ أن تكونَ الملاقاةُ هنا الرؤيةَ» <sup>(٩)</sup> التي عليها أهلُ السُّنَّةِ وورد <sup>(١٠)</sup> بها

(١) سقط من: ي.

(٢) أي إنها إضافة غير محضة، فليس فيها تعريف.

(٣) ص ح: «الإضافة».

(٤) التفسير ١/ ٢٦٠.

(٥) ص ح: «بمعنى».

(٦) ص: «بمقتضى».

(٧) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٨) التفسير ١/ ٢٦٠.

(٩) ي: «بالرؤية».

(١٠) ص: «ورد».

— البقرة —

متواتر الحديث، فعلى هذا الذي قاله لا يُحتاج إلى حذف مضاف. «وأنهم إليه راجعون» عطف على «أنهم» وما في حيزها، و«إليه» متعلق بـ«راجعون»، والضمير: إما للرب سبحانه أو الثواب كما تقدم، أو اللقاء المفهوم من «ملاقو».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: «أن» وما في حيزها في محل نصب لفظها على المنصب في قوله: «اذكروا نعمتي» أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم، والجار<sup>(١)</sup> متعلق به، وهذا من باب عطف الخاص على العام لأن النعمة تشمل التفضيل. والفضل: الزيادة في الخير، واستعماله في الأصل التعدي بـ«على»، وقد يتعدى بـ«عن»: إما على التضمن وإما على التجوز في الحذف<sup>(٢)</sup>، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٤٣٣ — لا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي  
وقد يتعدى بنفسه، كقوله<sup>(٤)</sup>:

٤٣٤ — وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتَ فُقَيْمًا كَفَضَلَ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ  
وبـ«على»، وفعله: فضل يُفضل بالضم، كقتل يقتل. وأما الذي<sup>(٥)</sup>  
معناه الفضلة من الشيء وهي<sup>(٦)</sup> البقية ففعله أيضاً كما تقدم، ويقال فيه أيضاً:

(١) ص ح: «والحال».

(٢) ي: الحرف.

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني أو كعب الغنوي، وهو في المفضليات ١٦٠؛ والأزهية ٩٧؛ والخصائص ٢٨٨/٢؛ وأمالى القالي ٩٢/١؛ وأمالى الشجري ١٣/٢؛ ومجالس العلماء ٧١؛ والمخصص ٦٦/١٤؛ والمقرب ١٩٧/١؛ والمغنى ١٥٨؛ وشواهد المغنى ٤٣٠. والديان: القاهر والمالك، وخزاه: قهره.

(٤) البيت للفردق، وهو في ديوانه ٦٥٢؛ والكتاب ٢٦٦/١؛ وابن يعيش ٣٥/١؛ واللسان: مخض. وابن المخاض: هو الذي حملت أمه، والفصيل: ما كان في الحول وما اتصل به، وكلاهما لا ينتفع به.

(٥) ي: «والذي» بإقحام الواو.

(٦) ح ص: «وهو من».

— البقرة —

«فَضِلْ» بالكسر يَفْضُلُ بالفتح كَعَلِمَ يَعْلَمُ، ومنهم مَنْ يَكْسِرُها في الماضي وَيَضُمُّها في المضارع وهو من التداخل بين اللغتين.

آ: (٤٨) قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾: «يومًا» مفعول به، ولا بد من حَذْفِ مضاف أي: عذاب يوم أوهول يوم، وأجيز أن يكون منصوباً على الظرف، والمفعول محذوف تقديره: واتقوا العذاب في يوم صفته كَيْتَ وَكَيْتَ، وَمَنَعَ أبو البقاء<sup>(١)</sup> كونه ظرفاً، قال: «لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة»، والجواب عما قاله: أن الأمر بالحذر من الأسباب المؤدية إلى العذاب في يوم القيامة. وأصل اتَّقُوا: اوتَّقُوا، ففعل به ما تقدم<sup>(٢)</sup> في «تَتَّقُونَ»<sup>(٣)</sup>.

قوله «لا تَجْزِي نفس عن نفس» التنكير في «نفس» و«شيئاً» معناه<sup>(٤)</sup> أن نفساً من الأنفس<sup>(٥)</sup> لا تَجْزِي عن نفس مثلها شيئاً من الأشياء، وكذلك في «شفاعة» و«عدل»، والجملة في محل نصب صفة لـ «يومًا» والعائد محذوف، والتقدير: لا تَجْزِي فيه، ثم حُذِفَ الجار والمجرور لأن الظروف يُتَسَعُّ فيها ما لا يُتَسَعُّ في غيرها، وهذا مذهب سيويه<sup>(٦)</sup>. وقيل: بل حُذِفَ بعد<sup>(٧)</sup> حرف الجر ووصول الفعل إليه فصار: «لا تَجْزِيه»<sup>(٨)</sup> كقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) الاملاء ٣٥/١.

(٢) ع: «ما فعل».

(٣) الآية ٢١ من البقرة.

(٤) ي: «في معناه» بإقحام «في».

(٥) ي: «النفوس».

(٦) الكتاب ١٩٣/١.

(٧) سقط من: ص.

(٨) يعني: في طريقة حذفه قولان، الأول: أنه حذف دفعة واحدة، الثاني: أنه حذف على التدرج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف هذا الضمير.

(٩) البيت لرجل من بني عامر، وهو في الكتاب ١٧٢/١؛ والكامل ٢١؛ وأمالى الشجري ٦/١؛ والدرر ١٧٢/١؛ وشواهد الزخشي ٤٨٩/٤. والنوافل: الغنائم.

- البقرة -

٤٣٥ - وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٌ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وَيُعْزَى لِلْأَخْفَشِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّ الْمَهْدَوِيَّ نَقَلَ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ جَائِزَانِ عِنْدَ سَيِّبِيهِ وَالْأَخْفَشِ وَالزَّجَاجِ<sup>(٢)</sup>. وَيَذُلُّ عَلَى حَذْفِ عَائِدِ الْمُوصُوفِ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

٤٣٦ - وَمَا أَذْرِي: أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءً وَطَوَّلَ الْعَهْدَ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

أَي: أَصَابُوهُ، وَيَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: يَوْمًا يَوْمٌ لَا تَجْزِي نَفْسٌ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ»<sup>(٤)</sup>، وَيَكُونُ الْيَوْمُ الثَّانِي بَدَلًا مِنْ «يَوْمًا» الْأَوَّلِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ»<sup>(٥)</sup>، وَعَلَى<sup>(٦)</sup> هَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ عَائِدٍ لِأَنَّ الظَّرْفَ مَتَى أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ لَمْ يُؤْتِ لَهُ فِيهَا بَضْمِيرٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، كَقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>:

٤٣٧ - مَضَتْ مِثَّةٌ لِعَامٍ وَلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ

و«عَنْ نَفْسٍ» مُتَعَلِّقٌ بِتَجْزِي، فَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِهِ<sup>(٨)</sup>، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٩)</sup>: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَلَى الْحَالِ».

(١) معاني القرآن للأخفش ٨٨.

(٢) معاني القرآن ٩٨/١.

(٣) البيت للحارث بن كلدة، وهو في الكتاب ٤٥/١؛ وأما الشجري ٥٠/١؛ وابن يعيش ٨٩/٦؛ والعيني ٦٠/٤.

(٤) الآية ١٩ من الانقطاع.

(٥) الآية ٨٢ من يوسف.

(٦) ي: «أو».

(٧) البيت للنايفة الجمعدية، وهو في ديوانه ١٦١؛ أو التمرين تولب، وهو في الجمع ٢١٩/١؛ والدرر ١٨٩/١.

(٨) ب: سقط من: ص ح.

(٩) الاملاء ٣٥/١.

والجزاء: القضاء والمكافأة، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

٤٣٨ — يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَرْشِ عَنِّي إِذْ جَزَى جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِيِّ الْعُلَى

والإجزاء: الإغناء والكفاية، أجزأني كذا: كفاني، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٣٩ — وَأَجْزَأَتْ أَمْرَ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَكُنْ لِيُجْزَأَ إِلَّا كَامِلٌ وَابْنُ كَامِلٍ<sup>(٣)</sup>

قيل: وَأَجْزَأَتْ وَجَزَأَتْ متقاربان. وقيل: إِنَّ الْجَزَاءَ وَالْإِجْزَاءَ بمعنى، تقول منه: جَزَيْتُهُ وَأَجْزَيْتُهُ، وقد قرئ<sup>(٤)</sup>: «تُجْزَى» بضمَّ حرفِ المضارعة من أَجْزَأَ، وَجَزَأَتْ بكذا أي: اجتزأت به، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

٤٤٠ — فَإِنَّ الْعَدَرَ فِي الْأَقْوَامِ عَارٌ وَإِنَّ الْحُرَّ يَجْزَأُ بِالسُّكْرَاعِ

أي: يَجْزَى به<sup>(٦)</sup>.

قوله: «شيئاً نصب<sup>(٧)</sup> على المصدر، أي: شيئاً من الجزاء؛ لأن الجزاء شيء، فَوُضِعَ العامُّ موضعَ الخاصِّ، ويجوز<sup>(٨)</sup> أن يكونَ مفعولاً به على أن «تُجْزَى» بمعنى «تَقْضَى»، أي: لا تَقْضَى [نفس<sup>(٩)</sup>] عن غيرها شيئاً من الحقوق، والأولُّ أظهر.

---

(١) البيت لأبي النجم، وهو في الأضداد ١٠٢؛ والصاحبي ١١٢؛ والطبري ٢٣٥/١ والبحر ١٨٧/١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٣٧٨/١.

(٣) سقط البيت من ع.

(٤) قراءة أبي السَّمَالِ العدوي. انظر: البحر ١٨٩/١؛ وابن عطية ٢٦٢/١.

(٥) نسبه في غريب الحديث ٥٨/١ إلى الطائي، وهو في اللسان: جزأ، والقرطبي ٣٧٧/١. ويميزاً: يكتفي، والكراع: ماء السماء.

(٦) سقط البيت وما بعده من تعليق من: ع.

(٧) ص: «نصب».

(٨) ص ح: «ويميز».

(٩) سقط من: ي.

قوله: «وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ» هذه الجملة عطفٌ على ما قبلها فهي صفة أيضاً لـ «يوماً»، والعائدُ منها عليه محذوفٌ كما تقدّم، أي: وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا فِيهِ شَفَاعَةٌ. و«شفاعة» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله، فلذلك رُفِعَتْ، وقُرئ<sup>(١)</sup>: «يُقْبَلُ» بالتذكير والتانيث، فالتانيثُ لِلْفِظِ، والتذكيرُ لأنه مونثٌ مجازيٌّ، وَحَسَنُهُ الْفَصْلُ. وقُرئ<sup>(٢)</sup>: «وَلَا يُقْبَلُ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. و«شفاعة» نصباً مفعولاً به. و«لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ» صفةٌ أيضاً، والكلامُ فيه واضح. و«منها» متعلّقٌ بـ «يُقْبَلُ» و«يُؤْخَذُ»، وأجاز أبو البقاء<sup>(٣)</sup> أن يكون نصباً على الحال، لأنه في الأصل صفةٌ لشفاعة وعدل، فلما قُدِّمَ عليهما نُصِبَ على الحال، ويتعلّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذا غيرُ واضحٍ، فإنَّ المعنى مُنْصَبٌّ على تعلُّقه بالفعل، والضميرُ في «منها» يعودُ على «نفس» الثانية، لأنها أقربُ مذكور، ويجوز أن يعودَ على الأولى لأنها هي المُحَدَّث عنها، ويجوزُ أن يعودَ الضميرُ الأول على الأولى<sup>(٤)</sup> وهي النفسُ الجازية، والثاني يعودُ على الثانية وهي المَجْزِي عنها، وهذا مناسبٌ<sup>(٥)</sup>.

والشفاعةُ مشتقةٌ من الشُّفْع، وهو الزوجُ، ومنه: الشُّفْعَةُ، لأنها ضَمٌّ مِلْكٍ إلى غيره، والشافعُ والمشفوعُ له، لأنَّ كلاًّ منهما يُزَوِّجُ نفسه بالآخر، وناقَةُ شُفُوعٍ: تَجْمَعُ<sup>(٦)</sup> بينَ مَحَلِّينِ في حَلْبَةٍ واحدةٍ، وناقَةُ شافعٍ إذا اجتمع لها حَمْلٌ وولَدٌ يَتَبَعُهَا، والعَدْلُ بالفتح الفِداء<sup>(٧)</sup>، وبالكسر المِثْل، يقال: عَدَلَ

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: وَلَا تُقْبَلُ بالتاء، والباقون بالياء، واختلف عن عاصم. انظر: السبعة ١٥٤، البحر ١/١٩٠.

(٢) قراءة سيفان، البحر ١/١٩٠، ونسبها في الشواذ ٥ إلى قتادة.

(٣) الإملاء ٣٥/١.

(٤) ع: «الأول».

(٥) ي: «غير مناسب» بإقحام «غير».

(٦) ص ح: «جمع».

(٧) ص ح: «النداء».

— البقرة —

وَعَدِيلٍ. وقيل<sup>(١)</sup>: «عَدْلٌ» بالفتح المساوي للشيء قيمةً وقَدْرًا، وإن لم يكن جنسه، وبالكسر<sup>(٢)</sup>: المساوي له في جنسه وجُزْءه، وحكى الطبري<sup>(٣)</sup> أن من العرب مَنْ يكسر الذي بمعنى الفداء، والأول أشهر، وأما عَدْلٌ — واحد<sup>(٤)</sup> الأعدال — فهو بالكسر لا غير.

قوله: «ولا هم يُنْصَرُونَ» جملة من مبتدأ وخبر<sup>(٥)</sup>، معطوفة على ما قبلها وإنما أتى هنا بالجملة مصدرة بالمبتدأ مُخْبِرًا عنه<sup>(٦)</sup> بالمضارع تنبيهاً على المبالغة والتأكيد في عَدَمِ النُّصْرَةِ. والضميرُ في قوله «ولا هم» يعود على النفس؛ لأنَّ المراد بها جنسُ الأنفس، وإنما عادَ الضميرُ مذكراً وإن كانت النفس<sup>(٧)</sup> مؤنثة لأنَّ المراد بها العباد<sup>(٨)</sup> والآناسيُّ. قال الزمخشري<sup>(٩)</sup>: «كما تقول ثلاثة أنفسٍ» يعني<sup>(١٠)</sup>: إذا قُصِدَ بها الذكور، كقوله<sup>(١١)</sup>:

٤٤١ — ثلاثة أنفُسٍ وثلاث ذَوْدٍ .....

---

(١) قوله: «وقيل» سقط من ص.

(٢) ي: «الكسر».

(٣) التفسير ٣٥/٢.

(٤) ع: «فهو أحد».

(٥) ص ح: «وخبره».

(٦) ص ح: عنها.

(٧) قوله: «النفس» سقط من ح ص.

(٨) ص ح: «العبادة».

(٩) الكشف ٢٧٩/١.

(١٠) ص ح: «بمعنى».

(١١) البيت للحطيئة وعجزه:

لقد جار الزمانُ على عيالي

وهو في ديوانه ٣٩٥؛ والإنصاف ٧٧١؛ والدرر ٢٠٩/١. والذود: ما بين

الثلاثة إلى العشر من الإبل.

— البقرة —

ولكنَّ النحاة نَصُّوا على أنه ضرورة، فالأوَّلَى أن يعودَ على الكفار الذين اقتَضَتْهُم الآية كما قال (١) ابنُ عطية (٢).

والتَّصَرُّ: العَوْن، والأنصار: الأعوان، ومنه: «مَنْ أنصاري إلى الله» (٣) والنصر أيضاً: الانتقام، انتصر (٤) زيد أي: انتقم. والتَّصَرُّ أيضاً: الإتيان (٥) نَصَرْتُ أرضَ بني فلان أتيتهَا، قال الشاعر (٦):

٤٤٢ — إذا دَخَلَ الشهرُ الحرامُ فودَّعي بلادَ تميمٍ وأنصري أرضَ عامِرٍ  
وهو أيضاً: العطاء، قال الراجز (٧):

٤٤٣ — إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْراً لِقَائِلٍ يا نصرُ نصرُ نصرِنا  
ويتعدَّى به «على» (٨)، قال: «فانصَرْنَا على القوم الكافرين» (٩)، وأما قوله: «ونصرناه من القوم» (١٠) فيحتَمِلُ التعدِّي به «من» ويَحْتَمِلُ أن يكونَ من التضمين أي: نصرناه بالانتقام له منهم.

أ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾: «إِذْ» في موضع نصبٍ عطفاً على «نعمتي»، وكذلك الظروف التي بعده نحو (١١):

(١) ص ح: «قاله».

(٢) التفسير ٢٦٣/١.

(٣) الآية ٥٢ من آل عمران.

(٤) ص: «أي انتصر» بإقحام أي.

(٥) ص ح: «الإتيان».

(٦) البيت للراعي، وهو في اللسان: نصر.

(٧) البيت لرؤية، وهو في ملحق ديوانه ١٧٤؛ والخصائص ٣٤٠/١؛ والمغني ٤٣٤؛ والمنع

١٢١/٢؛ وشواهد المغني ٢٧٤؛ والدرر ١٥٣/٢.

(٨) ص ح: «لعل».

(٩) الآية ٢٨٦ من البقرة.

(١٠) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(١١) ص: «يجوز».



— البقرة —

«وَإِذْ وَاَعَدْنَا» «وَإِذْ قُلْتُمْ». وَقُرِئَ: «أَنْجَيْتُكُمْ» عَلَى التَّوْحِيدِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا خَطَابٌ لِلْمُوجُودِينَ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ: أَنْجَيْنَا آبَاءَكُمْ، نَحْوُ: «حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ»<sup>(٢)</sup> أَوْلَانُ إِنْجَاءُ الْآبَاءِ سَبَبٌ فِي وَجُودِ الْأَبْنَاءِ. وَأَصْلُ الْإِنْجَاءِ وَالنَّجَاةِ الْإِلْقَاءُ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ الْمُرْتَفَعُ مِنْهَا لِيَسْلَمَ مِنَ الْآفَاتِ، ثُمَّ أُطْلِقَ الْإِنْجَاءُ عَلَى كُلِّ فَائِزٍ وَخَارِجٍ مِنْ ضَيْقٍ إِلَى سَعَةٍ وَإِنْ لَمْ يُلْقَ عَلَى نَجْوَةٍ.

و «مِنْ آلٍ» مَتَعَلِّقٌ بِهِ، وَ «مِنْ» لابتداء الغاية. و «آلٍ» اخْتَلَفَ فِيهِ<sup>(٤)</sup> عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، قَالَ سِيبَوَيْهٍ<sup>(٥)</sup> وَأَتْبَاعُهُ: إِنَّ أَصْلَهُ أَهْلٌ، فَأُبْدِلَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً لِقُرْبِهَا مِنْهَا، كَمَا قَالُوا: مَاءٌ وَأَصْلُهُ: مَاهٌ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ أَلْفًا، لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ نَحْوُ: آمَنَ وَآدَمَ، وَلِذَلِكَ إِذَا صَغُرَ رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ فَتَقُولُ: أَهَيْلٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٦)</sup>: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَيْلٌ، فَأُبْدِلَتِ الْأَلْفُ وَاوًا، وَلَمْ يَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ، كَمَا لَمْ يَرُدُّوا «عُيَيْدٌ» إِلَى أَصْلِهِ فِي التَّصْغِيرِ». يَعْنِي<sup>(٧)</sup> فَلَمْ يَقُولُوا «عَوِيدٌ» لِأَنَّهُ مِنْ<sup>(٨)</sup> عَادَ يَعُودُ، قَالُوا: لَثَلَا يَلْتَبَسَ بِعُودِ الْخَشَبِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ النُّحَوِيَّينَ قَالُوا: مَنْ اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْ «أَهْلٍ» صَغُرَ عَلَى أَهَيْلٍ، وَمَنْ اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْ آلٍ يَبُورُ أَيْ رَجَعَ صَغُرَ عَلَى أَوَيْلٍ. وَذَهَبَ النَّحَّاسُ<sup>(٩)</sup> إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ «أَهْلٌ» أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ قَلَبَ الْهَاءَ أَلْفًا مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَقْلِبُهَا أَوَّلًا هَمْزَةً، وَتَصْغِيرُهُ

(١) قراءة النخعي. البحر ١/١٩٢، الشواذ ٥.

(٢) الآية ١١ من الحاقة.

(٣) سقط من ح ص.

(٤) انظر: الممتع ٣٤٨.

(٥) الكتاب ٢/١٩٩.

(٦) الإملاء ١/٣٥.

(٧) ص ح: «بمعنى».

(٨) قوله «مِنْ» سقط من ح ص.

(٩) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢ - ١٧٣.

— البقرة —

عنده على أهيل. وقال الكسائي: أوئل، وقد تقدّم ما فيه. ومنهم من قال: أصله أوّل مشتق من آل يؤول، أي: رجع، لأن الإنسان يرجع إلى آله، فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وتصغيره على أوئل نحو: مال ومويل وباب وبويب، ويُعزى هذا للكسائي. وجمعه آلون وآلين وهو<sup>(١)</sup> شاذّ كأهلين لأنه ليس بصفة ولا علم. واختلف فيه: فقيل: «آل الرجل» قرابته كأهله، وقيل: من كان من شيعته، وإن لم يكن قريباً منه، وقيل: من كان تابعاً له وعلى دينه وإن لم يكن قريباً منه، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٤٤ — فَلَا تَبْكِ مَيْتًا بَعْدَ مَيْتٍ أَجَنَّهُ عَلِيٌّ وَعَبَّاسٌ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ

ولهذا قيل: [إن]<sup>(٣)</sup> آل النبي من آمن به إلى آخر الدهر، ومن لم يؤمن به<sup>(٤)</sup> فليس بآله، وإن كان نسباً له، كأبي لهب وأبي طالب. واختلف فيه النخاعة: هل يُضاف إلى المضمّر أم لا؟ فذهب الكسائي وأبو بكر الزبيدي<sup>(٥)</sup> والنحاس إلى أن ذلك لا يجوز، فلا يجوز: اللهم صلّ على محمد وآله، بل: وعلى آل محمد، وذهب جماعة منهم [ابن]<sup>(٦)</sup> السّيد<sup>(٧)</sup> إلى جوازه، واستدلّ بقوله عليه السلام، لما سُئل فقيل: يا رسول الله من ألك؟ فقال: «آلي كلّ تقى

(١) ي: «وهذا».

(٢) البيت للحطّية وهو في ديوانه ٢٢٣؛ أو إراقة الثقي؛ وابن عطية ٢٦٤/١؛ وجمع البيان ١٠٤/١.

(٣) سقط من: ي.

(٤) قوله: «به» سقط من خ ص.

(٥) محمد بن الحسن، له: الواضح والأبنية وما تلحن فيه العامة، توفي سنة ٣٧٩. انظر: الإنباه ١٠٨/٣؛ البلغة ٢١٨؛ البغية ٨٤/١. وانظر: كتابه لحن العوام ١٤.

(٦) سقط من: ي.

(٧) عبدالله بن محمد، له الاقتضاب والحلل والمسائل والأجوبة، توفي سنة ٥٢١. انظر: الإنباه ١٤١/٢؛ والبغية ٥٥/٢.

إلى يوم القيامة<sup>(١)</sup>» وأنشدوا قولَ أبي طالب<sup>(٢)</sup>:

٤٤٥ - لا هُمْ إِنْ الْمَرْءُ يَمُ - نَعُ رَحْلُهُ فَا مَنَعُ حَلَالِكَ  
وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصُّلَيْبِ - ب وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلُكَ  
وقول نُدْبَة<sup>(٣)</sup>:

٤٤٦ - أنا الفارسُ الحامي حقيقةً والذي وآلي كما تحمي حقيقةً آلِكا  
واختلفوا أيضاً<sup>(٤)</sup> فيه: هل يُضافُ إلى غيرِ العقلاء فيقال: آلُ المدينةِ وآلُ  
مكة؟ فمنعه الجمهورُ، وقال الأخفش: قد سَمِعْتَاهُ في البلدان قالوا: أهلُ  
المدينةِ وآلُ المدينةِ<sup>(٥)</sup>، ولا يُضافُ إلّا إلى مَنْ له قَدَرٌ وَخَطَرٌ، فلا يُقال: آلُ  
الإسكاف ولا آلُ الحجاج، وهو من الأسماءِ اللازمة للإضافة معنى لا لفظاً،  
وقد عَرَفْتَ ما اختصَّ به من الأحكامِ دونَ أصلِهِ الذي هو «أهل».

هذا كُلُّهُ في «آل» مراداً به الأهل، أمّا «آل» الذي هو السَّرَابُ فليس مِمَّا  
نَحْنُ فيه في شيء، وَجَمْعُهُ أَوَالٌ<sup>(٦)</sup>، وتَصْغِيرُهُ أُؤَيْلٌ ليس إلّا، نَحْوُ: مال وأموال  
ومؤيل.

قوله: «فِرْعَوْن» خَفَضُ بِالإضافة، ولكنه<sup>(٧)</sup> لا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ  
والتعريف. واخْتِلَفَ فيه: هل هو عِلْمٌ شَخْصٍ أَوْ عِلْمٌ جَنْسٍ، فإنه يُقال لكلِّ  
مَنْ مَلَكَ الْقِبْطَ ومصرَ: فرعون، مثلُ كِشْرَى لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْفَرَسَ، وقِصْرُ

(١) المقاصد الحسنة ٥.

(٢) السيرة ٥١/١؛ واللسان حلل؛ والمتن ٣٤٩؛ والتاج: أهل، والدرر ٦٢/٢. وينسب  
أيضاً لعبد المطلب.

(٣) المتن ٣٤٩/١؛ والقرطبي ٣٨٣/١.

(٤) ص ح: «فيه أيضاً».

(٥) قوله «وآل المدينة» سقط من ح ص.

(٦) ثم يصير: آوال.

(٧) ع: ولكنه.

لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الرُّومَ، وَالْقَيْلُ<sup>(١)</sup> لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ حَمِيرَ، وَالنَّجَاشِي لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحَبْشَةَ، وَبَطْلَيْمُوسَ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْيُونَانَ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٢)</sup>: «وَفِرْعَوْنُ عَلِمَ لِمَنْ مَلَكَ الْعَمَالِقَةَ كَقَيْصَرَ لِلرُّومِ، وَلَعُتُوُ الْفِرَاعِنَةَ اسْتَقُوا مِنْهُ: تَفَرَّعَنْ فَلَانٌ إِذَا عَتَا وَتَجَبَّرَ، وَفِي<sup>(٣)</sup> مُلَحٍ يَعْضُهُمْ<sup>(٤)</sup>».

٤٤٧ — قَدْ جَاءَهُ الْمَوْسَى الْكَلُومُ فَزَادَ فِي أَقْصَى تَفَرُّعِيهِ وَفَرَطِ عُرَائِهِ

وَقَالَ الْمَسْعُودِيُّ<sup>(٥)</sup>: «لَا يُعْرَفُ لِفِرْعَوْنَ تَفْسِيرٌ بِالْعَرَبِيَّةِ»، وَ[ظَاهِر]<sup>(٦)</sup> كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى الْعُتُوِّ، فَإِنَّهُ قَالَ<sup>(٧)</sup>: «وَالْعُنَاةُ الْفِرَاعِنَةُ، وَقَدْ تَفَرَّعَنْ وَهُوَ ذُو فِرْعَنَةٍ أَيْ: دِهَاءٍ وَمَكْرِ». وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَذْنَا فِرْعَوْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ<sup>(٨)</sup> مَعْنَى مَا قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ الْمَتَقَدِّمَ.

قَوْلُهُ: «يَسُومُونَكُمْ» سُوءُ الْعَذَابِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ<sup>(٩)</sup> عَلَى الْحَالِ مِنْ «آل» أَيْ: حَالِ كَوْنِهِمْ سَائِمِينَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَانَفَةً لِمَجْرَدِ الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ، وَتَكُونَ حِكَايَةً حَالٍ مَاضِيَةٍ، قَالَ بِمَعْنَاهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(١٠)</sup>، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ. وَقِيلَ: هِيَ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُمْ يَسُومُونَكُمْ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ

(١) سقط من ع.

(٢) الكشاف ٢٧٩/١.

(٣) ح ض: «ومن».

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٥١٥/٤. الموصى: ما يُخْلَقُ بِهِ، الْكَلُومُ: مِنَ الْكَلَمِ وَهُوَ الْجَرَحُ، وَالْعَرَامُ: الشَّرُّ وَالْخُبْثُ.

(٥) لعله عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي، روى عن السبيعي والشيخاني، وروى عنه الطيالسي، مات بعد سنة ٥٨. انظر: تهذيب التهذيب ٢١١/٦.

أو هو محمد بن عبد الرحمن عالم باللغة توفي ٥٨٤. البغية ١٥٨/١.

(٦) سقط من ي.

(٧) الصحاح: مادة فرعن.

(٨) ي: «إلا أن يقال يريد ما قاله».

(٩) ص ح: «النصب».

(١٠) التفسير ٢٦٥/١.

- البقرة -

أيضاً. و«كم» مفعول أول، و«سوء» مفعول ثانٍ، لأن «سام» يتعدى لاثنيين كأعطى ومعناه: أولاهُ كذا وألزمه<sup>(١)</sup> إياه أو كلّفه إياه، ومنه قول عمرو بن كلثوم<sup>(٢)</sup>:

٤٤٨ - إذا ما المَلِكُ سامَ الناسَ خَسِفاً      أيّينا أن نُقِرَّ الخَسَفَ فينا

قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «وأصله مِنْ سامِ السَّلْعَةِ إذا طَلَبَهَا، كأنه بمعنى يَبْغُونَكُم سوءَ العذابِ ويُرِيدُونَكُم عليه»، وقيل: أصلُ السَّوْمِ الدَّوامُ، ومنه: سائِمَةٌ<sup>(٤)</sup> الغنمُ لِمُدَاوَمَتِهَا<sup>(٥)</sup> الرُّغْيَ. والمعنى: يُدِيمُونَ تعذيبَكُم، وسوءُ العذابِ أشدُّه وأفظعُه وإن كان كُلُّهُ سيئاً، كأنه أقبحُه بالإضافة إلى سائرِهِ. والسوءُ: كُلُّ ما يَنعَمُ الإنسانُ من أمرٍ دنيويٍّ وأخرويٍّ، وهو في الأصل مصدرٌ، ويؤنَّثُ بالالف، قال تعالى: «أَسْأَوْا السُّوءَ»<sup>(٦)</sup>. وأجاز بعضهم أن يكون «سوء» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: يَسْؤُمُونَكُم سَوْماً سيئاً كذا قدره، وقال أيضاً: «ويجوزُ أن يكونَ بمعنى سَوَمِ العذابِ»، كأنه يريد بذلك أنه منصوبٌ على نوعِ المصدرِ، نحو: «فَعَدَّ جلوساً»، لأن سُوءَ العذابِ نوعٌ مِنَ السَّوْمِ. قوله تعالى: «يُذَبِّحُونَ» هذه الجملةُ يُحْتَمَلُ أن تكونَ مفسّرةً للجملة قبلها، وتفسيرُها لها على وجهين: أحدهما أن تكونَ مستأنفةً، فلا محلَّ لها حينئذٍ من الإعرابِ، كأنه قيل: كيف كان سَوْمُهُم العذاب؟ فقليل: يُذَبِّحُونَ. والثاني: أن تكونَ بدلاً منها كقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) ع: «أَي الزمه».

(٢) من معلقته المشهورة، وهو في القصائد العشر للتبريزي ٣٩٥. والخسف: الدل.

(٣) الكشف ٢٧٩/١.

(٤) ص ح: «سائم».

(٥) ص ح: «لذا ومنها».

(٦) الآية ١٠ من الروم.

(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٤٩ - متى تَأْتِينَا تُلَمِّمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا .....

«وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ»<sup>(١)</sup>، ولذلك تُرِكَ العاطفُ، ويُحْتَمَلُ أن تكونَ حالاً ثانيةً، لا على أنها بدلٌ من الأولى، وذلك على رأي مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحال. وقد مَنَعَ أبوالبقاء هذا الوجه<sup>(٢)</sup> محتجاً بأنَّ الحالَ تُشْبِهُ المفعولَ به ولا يَعْمَلُ العاملُ في مفعولين على هذا الوصفِ، وهذا بناءٌ منه على أحدِ القولين، ويحتملُ أن يكونَ حالاً من فاعل «يُسْؤِمُونَكُمْ». وقُرىء: «يَذَّبَحُونَ» بالتخفيف<sup>(٣)</sup>، والأوَّلَى قراءةُ الجماعةِ لأنَّ الذبيحَ متكررٌ<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُوْتِ هنا بواو العطفِ، كما أُتِيَ بها في سورة إبراهيم<sup>(٥)</sup>؟ فالجوابُ أنه أريدَ هنا التفسيرُ كما تقدَّم، وفي سورة إبراهيم معناه: يُعَذِّبُونَكُمْ بالذَّبْحِ وبغيرِ الذَّبْحِ. وقيل: يجوزُ أن تكونَ الواوُ زائدةً فتكونُ كآيةِ البقرة، واستدلَّ هذا القائلُ على زيادةِ الواوِ بقوله<sup>(٦)</sup>:

٤٥٠ - فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَاتَّخَى .....

وقوله<sup>(٧)</sup>:

٤٥١ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ .....

---

(١) الآية ٦٨ من الفرقان.

(٢) الإملاء ٣٥/١.

(٣) قراءة الزهري وابن عيصن: انظر: البحر ١٩٣/١؛ والقرطبي ٣٦٨/١.

(٤) ي: «متكرر».

(٥) الآية ٦ من إبراهيم، «يسومونكم سوء العذاب ويذَّبَحُونَ أبناءكم».

(٦) البيت لامرئ القيس من معلقته، وعجزه:

بنا بَطْنِ جِفْفٍ ذِي رُكَّامٍ عَقَنْقَلٍ

وهو في ديوانه ١٥؛ والأزهية ٢٤٤؛ والإنصاف ٤٥٧. واتَّخَى: اعترض،

والحقف من الرمل: المِعْوَجُ، والعَقَنْقَلُ: المنعقد المتداخل.

(٧) تقدم برقم ١٢١. وانظر: مسألة زيادة الواوِ في الإنصاف ٤٥٦ حيث أجازها الكوفيون.

والجواب الأول هو<sup>(١)</sup> الأصح.

والذَّبْحُ: أصله الشَّقُّ<sup>(٢)</sup>، ومنه: «المَذابِخُ» لأخاديد السيول في الأرض. و«أبناء» جمع ابن، رَجَعَ به إلى أصله، فَرُدَّتْ لأمه، إمَّا الواوُ أو الياءُ حَسْبما تقدَّم. والأصل: «أَبْنَاوُ» أو «أَبْنَايُ»، فَأُبْدِلَ حرفُ العلةِ همزةً لتطوُّرِهِ بعد ألفٍ زائدةٍ، والمرادُ بهم الأطفالُ، وقيل: الرجالُ، وعَبَّرَ عنهم بالأبناءِ اعتباراً بما كانوا.

قوله: «وَيَسْتَحْيُونَ» عطفٌ على ما قبله، وأصله: يَسْتَحْيُونَ، فَأُعِلَّ بِحَذْفِ الياءِ بعد<sup>(٣)</sup> حَذْفِ حركتها وقد تقدَّم بيانُه، فوزَّته يَسْتَفْعُونَ. والمراد بالنساءِ الأطفالُ، وإنما عَبَّرَ عنه بالنساءِ لِمَالِهِنَّ إلى ذلك. وقيل: المرادُ غيرُ الأطفالِ، كما قيل في الأبناء. ولأَمِ النساءِ الظاهرُ أنَّها من واوٍ لظهورها في مرادِفِهِ وهو نِسْوَانٌ ونِسْوةٌ، ويُحتمل<sup>(٤)</sup> أن تكونَ ياءٌ اشتقاقاً من النِّسْيَانِ، وهل نساءٌ جمعُ نِسْوةٍ أو جمعُ امرأةٍ مِنْ حيث المعنى؟ قولان.

قوله: «وفي ذلكم بلاءٌ من رَبِّكُمْ عظيمٌ» الجارُّ خبرٌ مقدَّم، و«بلاءٌ» مبتدأ. ولأَمِهِ واوٌ لظهورها في الفعلِ نحو: بَلَّوْتهُ، أَبْلَوْه، «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ»<sup>(٥)</sup>، فَأُبْدِلْتُ همزةً. والبلاءُ يكونُ في الخيرِ والشرِّ، قال تعالى: «وَنَبْلُوَكُمْ بالشرِّ والخيرِ فِتْنَةً»<sup>(٦)</sup> لأنَّ الابتلاءَ امتحانٌ فيمتحِنُ اللهُ عباده بالخيرِ ليشْكُرُوا، وبالشرِّ ليصْبِرُوا، وقال ابنُ كَيْسَانَ: «أَبْلَاهُ وبَلَاهُ في الخيرِ» وأنشد<sup>(٧)</sup>:

(١) ي: «وهو» بإقحام الواو.

(٢) ص ح: «السو».

(٣) ي: «بغير».

(٤) قَدِّمَتْ نسخة ي وأخرت بين الأسطر، وأثبتنا الترتيب الصحيح من: ع.

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٣٥ من الأنبياء.

(٧) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٠٩؛ والطبري ٤٩/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٨٧/٤؛

ومعاني القرآن للزجاج ١٠٢/١.

— البقرة —

٤٥٢ — جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ مَا فَعَلَا بِكُمْ وَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَتْلُو  
فَجَمَعَ بين اللغتين، وقيل: الأكثرُ في الخيرِ أَبْلَيْتُهُ، وفي الشرِّ بَلَوْتُهُ،  
وفي الاختبارِ ابْتَلَيْتُهُ وَبَلَوْتُهُ، قال النحاس<sup>(١)</sup>: «فاسمُ الإشارة من قوله:» وفي  
ذلكم» يجوزُ أن يكونَ إشارةً<sup>(٢)</sup> إلى الإنجاء «وهو خيرٌ محبوب، ويجوزُ أن  
يكونَ إشارةً إلى الذَّبْحِ، وهو شرٌّ مكروه». وقال الزمخشري: «والبلاءُ:  
المِحْنَةُ إن أشيرَ بـ» ذلك« إلى صنيعِ فرعون، والنعمةُ إن أشيرَ به إلى  
الإنجاء»، وهو حسن. وقال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: «ذلكم» إشارةٌ إلى جملةِ الأمرِ  
إذ هو خيرٌ فهو كمفردٍ حاضرٍ كأنه يريدُ أنه أشيرَ به إلى مجموعِ الأمرين من  
الإنجاء والذبْحِ، ولهذا قال بعده: «ويكونُ البلاءُ»<sup>(٤)</sup> في الخيرِ والشرِّ وهذا  
غيرُ بعيدٍ، ومثله<sup>(٥)</sup>:

٤٥٣ — إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

و «مِنْ رَيْكُم» متعلقٌ بـ«بلاء»، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية مجازاً. وقال  
أبو البقاء<sup>(٦)</sup>: «هو رفعُ صفةٍ لـ«بلاء» فيتعلّقُ بمحذوفٍ» وفي هذا نظرٌ، من حيث  
إنه إذا اجتمع صفتان، إحداهما<sup>(٧)</sup> صريحةٌ والأخرى مُؤَوَّلَةٌ قُدِّمَتِ الصريحةُ،  
حتى إن بغضَ الناسِ يجعلُ ما سِوَاهُ ضرورةً. و«عظيمٌ» صفةٌ لـ«بلاء» وقد تقدّم  
معناه مستوفى في أولِ السورة.

(١) ي: «ابن النحاس» ولم يرد في إعرابه.

(٢) قوله: «إشارة» سقط من ع.

(٣) الكشف ٢٧٩/١.

(٤) التفسير ٢٦٦/١.

(٥) ي: «في البلاء» بإقحام في.

(٦) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في أوضح المسالك ٢٠٣/٢؛ وابن عقيل ٢٥١/٢؛

والأشموني ٤٣/٢؛ والدرر ٦٠/٢. والوجه: الجهة، والقبل: المحجة الواضحة.

(٧) الإملاء ٣٦/١.

(٨) ص ح: «أحدهما».



— البقرة —

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾. . . «بكم» الظاهر أن الباء على بابها من كونها داخلية على الآلة فكأنه فرق بهم كما يُفَرَّقُ بين الشيئين بما توسَّط<sup>(١)</sup> بينهما. وقال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «ويجوز أن تكون المُعَدِّيَّة كقولك: ذهبْتُ بزيدٍ، فيكونُ التقدير: أَفَرَقْنَاكُمْ<sup>(٣)</sup> البحرَ، ويكونُ بمعنى: «وجاوَزْنَا بني إسرائيل البحرَ»<sup>(٤)</sup> وهذا قريبٌ من الأول. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للسببية أي: بسببكم، ويجوزُ أن تكونَ للحال من «البحر» أي: فَرَقْنَاهُ ملتبساً بكم، ونظَرُه الزمخشري<sup>(٥)</sup> بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

٤٥٤ — ..... تَدُوسُ بنا الجِماجِمَ والتُّرْبيا

أي: تدوسُها ونحن راكبوها. قال أبو البقاء<sup>(٧)</sup>: «أي: فَرَقْنَا البحرَ وأنتم به، فتكونُ إمَّا حالاً مقدَّرةً أو مقارَنةً». قلت: وأيُّ حاجةٍ إلى جَعْلِهِ إياها حالاً مقدَّرةً وهو لم يكن مفروقاً إلا بهم حال كونهم سالكين فيه؟ وقال أيضاً<sup>(٨)</sup>: و«بكم» في موضع نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لفرَقْنَا، و«البحر» مفعولٌ أولٌ، والباءُ هنا في معنى اللام وفيه نظَرٌ؛ لأنه على تقدير تسليم كون الباء بمعنى اللام فتكونُ لامَ العلة، والمجروورُ بلامِ العلة لا يُقال إنه مفعولٌ ثانٍ، لوقلت:

(١) ي: «موسط».

(٢) الإملاء ١/٣٦.

(٣) ي: «أفرقنا بكم».

(٤) الآية ١٣٨ من الأعراف.

(٥) الكشف ١/٢٨٠.

(٦) لم أهد إلى قائله، وصدده:

فمرَّتْ غَيْرَ نافرةٍ

وهو في شواهد الكشف ٤/٣٣٨، والبحر ١/١٩٧.

(٧) الإملاء ١/٣٦.

(٨) الإملاء ١/٣٦.

— البقرة —

ضَرَبْتُ زَيْدًا لِأَجْلِكَ، لَا يَقُولُ النحوي: «ضَرَبَ»<sup>(١)</sup> يتعدى لاثنين إلى أحدهما بنفسه والآخر<sup>(٢)</sup> بحرف الجر.

وَالْفَرْقُ وَالْفَلْقُ واحدٌ، وهو الفصل والتمييز، ومنه «وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ»<sup>(٣)</sup> [أي: فصلناه]<sup>(٤)</sup> وميَّزناه بالبيان، والقرآن فرقانٌ لتمييزه بين الحق والباطل وفرقُ الرأسِ لوضوحه، والبحرُ أصله: الشقُّ الواسع، ومنه: البحيرة لشقُّ أذنها. والخلاف المتقدم في النهر في كونه حقيقة في الماء أو في الأخدود جارٍ هنا فليلتفت إليه<sup>(٥)</sup>. وهل يُطلق على العذب بحرٌ، أو<sup>(٦)</sup> هو مختص بالماء المِلْح؟ خلافٌ يأتي تحقيقه في موضعه. ويقال: أَبَحَرَ الماءُ أي: صار ملحاً قال نُصَيْبٌ<sup>(٧)</sup>:

٤٥٥ — وَقَدْ عَادَ مَاءُ الْأَرْضِ بَحْرًا فزادني إِلَى مَرَضِي أَنْ أَبَحَرَ الْمَشْرَبُ الْعَذْبُ

وَالغَرَقُ: الرُّسُوبُ فِي الْمَاءِ، وَتَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْمُدَاخَلَةِ فِي الشَّيْءِ، فيقال<sup>(٨)</sup>: أَعْرَقَ فُلَانٌ فِي اللَّهْوِ، ويقال: غَرِقَ فَهُوَ غَرِقٌ وَغَارِقٌ، وقال أبو النجم<sup>(٩)</sup>:

---

(١) ي: «ضربت».

(٢) ص ح: «والأخرى».

(٣) الآية ١٠٦ من الإسراء.

(٤) سقط من: ي.

(٥) انظر إعراب المؤلف للآية ٢٥ من البقرة.

(٦) ي: «و».

(٧) القرطبي ٣٨٨/١.

(٨) ع: «فتقول».

(٩) القرطبي ٣٨٨/١ وقيله:

فأصبحوا في الماء والخنادق

٤٥٦ - مِنْ بَيْنِ مَقْتُولٍ وَطَافٍ غَارِقٍ

وَيُطْلَقُ عَلَى الْقَتْلِ بِأَيِّ نَوْعٍ كَانَ، قَالَ<sup>(١)</sup>:

٤٥٧ - ..... أَلَا لَيْتَ قَيْسًا غَرَّقَتْهُ الْقَوَائِلُ

والأصل فيه أن القابِلة<sup>(٢)</sup> كانت<sup>(٣)</sup> تُغَرِّق المولودَ في دَمِ السِّلَى<sup>(٤)</sup> عام القَحْطِ ليموتَ، ذكراً كان أو أنثى، ثم جُعِلَ كُلُّ قَتْلٍ تَغْرِيقاً. ومنه قول ذي الرمة<sup>(٥)</sup>:

٤٥٨ - إِذَا غَرَّقَتْ أَرْبَاضُهَا ثَنِي بَكْرَةٍ بَتِيهَاءَ لَمْ تُصْبِحْ رَوْوَمَا سَلُوبُهَا

قوله: «وأنتم تنظرون» جملة من مبتدأ أو خبر في محل نصب على الحال من «آل فرعون» والعامِلُ «أَغْرَقْنَا»، ويجوز أن يكونَ حالاً من مفعولِ «أَنْجَيْنَاكُمْ». والنظرُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ بالبصرِ<sup>(٦)</sup> لأنهم كانوا يُبْصِرُونَ بعضهم بعضاً لِقُرْبِهِمْ. وقيل: إنَّ آلَ فرعون طَفَّؤا على الماء فنظروا إليهم، وأن يكونَ بالبصيرة والاعتبار. وقيل: المعنى وأنتم بحالٍ مَنْ ينظرُ لو نظَرْتُمْ، ولذلك لم يُذَكَّرْ له مفعولٌ.

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٨٣، وصدده:

أَطْوَرَيْنِ فِي عَامٍ غَزَاةٍ وَرَحْلَةٍ

وهو في القرطبي ٣٨٨/١.

(٢) ص ح: «المقابلة».

(٣) قوله: «كانت» سقط من ح ص.

(٤) ع: «السرة».

(٥) ديوانه ٧٠١؛ وإصلاح المنطق ٧٢؛ والقرطبي ٣٨٩/١. والأرياض: الحبال، والبكرة: الناقة الفتية، وثنيها: بطنها الثاني، وإنما لم تعطف على ولدها لتعبها، والسلوب: التي فارقت ولدها. يقول: إذا شَدَّتْ الحبال عليها قتلت أولادها في بطونها ولم تقف عليه لاستعجالها.

(٦) من قوله «جملة» إلى قوله «بالبصر» سقط من ح ص.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿وَعَدْنَا﴾ . . . قرأ<sup>(١)</sup> أبو عمرو هنا وما كان مثله ثلاثياً، وقرأه الباقر: «واعدنا» بألف<sup>(٢)</sup>. واختار أبو عبيد قراءة أبي عمرو، ورجحها<sup>(٣)</sup> بأن المواعدة إنما تكون من البشر، وأما الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد، على هذا وجدنا القرآن، نحو: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ»<sup>(٤)</sup> «وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ»<sup>(٥)</sup> «وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقَّ»<sup>(٦)</sup> «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ»<sup>(٧)</sup>، وقال مكي<sup>(٨)</sup> مُرْجِحاً لقراءة أبي عمرو أيضاً: «وأيضاً فَإِنَّ»<sup>(٩)</sup> ظاهر اللفظ فيه وَعَدٌ من الله لموسى، وليس فيه وعدٌ من موسى فَوَجَبَ حَمْلُهُ على الواحد بظاهر النص ثم ذَكَرَ جماعةً جَلَّةً من القراء عليها<sup>(١٠)</sup>. وقال أبو حاتم مُرْجِحاً لها أيضاً: «قراءة العامة عندنا: وَعَدْنَا - بغير ألف - لأن المواعدة أكثر ما تكون من المخلوقين والمتكافئين». وقد أجاب الناس عن قول أبي عبيد وأبي حاتم ومكي بأن المفاعلة هنا صحيحة، بمعنى أن موسى نَزَلَ قبله<sup>(١١)</sup> لالتزام الوفاء بمنزلة الوعد منه، أو أنه وَعَدَ أن يُعْطَى بما كلفه ربه. وقال مكي<sup>(١٢)</sup>: «المواعدة أصلها من اثنين، وقد تأتي بمعنى فَعَلَ»<sup>(١٣)</sup> نحو:

(١) انظر: السبعة ١٥٤؛ الكشف عن وجوه القراءات ٢٣٩/١؛ النشر ٢٠٤/٢.

(٢) ي: «الف».

(٣) انظر: الكشف ٢٣٩/١.

(٤) الآية ٥٥ من سورة النور.

(٥) الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٦) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٧) الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٨) الكشف ٢٣٩/١.

(٩) ي: «قال».

(١٠) ذكر أنها قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر وقتادة وابن

أبي إسحاق.

(١١) ي: «فقوله»، ص: «قوله» وكلاهما تحريف.

(١٢) الكشف ٢٣٩/١.

(١٣) عبارة مكي: من واحد.

- البقرة -

طَارَقْتُ<sup>(١)</sup> النَّعْلَ، فجعل القراءتين بمعنى واحد، والأول أحسن. ورجَّح قوم «واعدنا». قال الكسائي: «وليس قولُ الله: «وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا»<sup>(٢)</sup> من هذا البابِ في شيء؛ لأن واعدنا موسى إنما هو من بابِ الموافاة، وليس من الوَعْدِ في شيء، وإنما هو من قولك<sup>(٣)</sup>: مَوَّعِدُكَ يَوْمَ كَذَا ومَوْضِعُ كَذَا، والفصيحُ في هذا «واعدنا». وقال الزجاج<sup>(٤)</sup>: «واعدنا» بالالفِ جَيِّدٌ، لأن الطاعةَ في القَبولِ بمنزلةِ المواعدة، فَمِنْ الله وَعْدٌ، وَمِنْ موسى قَبُولٌ وَاتِّبَاعٌ، فَجَرَى مَجْرَى المواعدة. وقال مكي أيضاً<sup>(٥)</sup>: «والاختيارُ «واعدنا» بالالفِ، لأنه بمعنى<sup>(٦)</sup> وَعَدْنَا، في أَحَدِ مَعْنَيْهِ، وأنه لا بُدَّ لموسى من وَعْدٍ أو قَبولٍ يَقُومُ مقامَ الوعدِ فَصَحَّحتِ المفاعلة».

و«وَعَدَ» يتعدى لاثنتين، فموسى مفعولٌ أولٌ، وأربعين مفعولٌ ثانٍ، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضاف، أي: تمام أربعين، ولا يجوزُ أن يتصَبَّ على الظرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٍ مَجْرَى جَمْعِ المذكر السالم، وهو في الأصلِ مفرد اسمُ جمعٍ، سُمِّيَ به هذا العَقْدُ من العَدَدِ<sup>(٧)</sup>، ولذلك أُعْرِبَ بعضهم بالحركاتِ ومنه في أَحَدِ القولين قولُه<sup>(٨)</sup>:

٤٥٩ - وماذا يَتَّبِعِي الشعراءُ مني      وقد جاوزْتُ حَدَّ الأربعينِ

(١) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٢) الآية ٥٥ من النور.

(٣) ي: «قول».

(٤) معاني القرآن ١/١٠٤.

(٥) الكشف ١/٢٤٠.

(٦) قوله «بمعنى» سقط من ص.

(٧) ع: «من العدد به» بإقحام «به».

(٨) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٧٧؛ أوسحيم بن وثيل؛ والأصمعيات ١٩؛ وابن يعيش

١١/٥؛ وأوضح المسالك ١/٤٤؛ والخزانة ٣/٤١١؛ والدرر ١/٢٢.

— البقرة —

بكسر النون، و«ليلة» نصبٌ على التمييز، والعُقود التي هي من عشرين إلى تسعين وأحد عشر إلى تسعة عشر كُلُّها تُمَيِّزُ بواحدٍ منصوبٍ.

وموسى اسمٌ<sup>(١)</sup> أعجمي [غير منصرف]<sup>(٢)</sup>، وهو في الأصل على ما يُقال مركبٌ، والأصل: مُوشى — بالشين — لأنَّ «ماء» بلغتهم يقال له: «مُو» والشجر يقال له «شاء» فعربته العرب فقالوا موسى<sup>(٣)</sup>، قالوا: وقد لقيه آل فرعون عند ماءٍ وشجرٍ. واختلافهم في موسى: هل هو مُفْعَلٌ مشتقٌّ من أَوْسَيْتُ رأسه إذا حلَّقته فهو مُوسى، كأعطيته فهو مُعْطَى، أو هو فُعْلَى مشتقٌّ من ماسَ يَمِيس أي: يتبخَّرُ في مِشِيته ويتحرَّكُ، فقلِّبتُ الياءَ واواً لانضمام ما قبلها كمُوقِن من اليقين، [وهذا]<sup>(٤)</sup> إنما هو [في]<sup>(٥)</sup> موسى الحديد التي هي آلةُ الحلق، لأنها تتحرَّك وتضطرب عند الحلق بها، وليس لموسى اسم النبي عليه السلام اشتقاقٌ لأنه أعجمي.

قوله: «ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ» اتَّخَذَ يتعدَّى لِاثْنَيْنِ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ إِلَهًا. وقد يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ إذا كان معناه عَمِلَ وَجَعَلَ نحو: «وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا»<sup>(٦)</sup>، وقال بعضهم: تَخَذَ وَاتَّخَذَ يتعدَّيانِ لِاثْنَيْنِ مَا لَمْ يُفْهِمَا كَسْبًا، فيتعدَّيانِ لواحدٍ. واختلفَ في اتَّخَذَ فقيل: هو افتَعَلَ من الأَخَذَ والأَصْلُ: اتَّخَذَ الأَوَّلَى همزة وصلٍ والثانيةُ فاءُ الكلمةِ فاجتمعَ همزتانِ ثانيتهما<sup>(٧)</sup> ساكنةٌ بعد أخرى، فَوَجَبَ قلبُها ياءً كإيمان،

(١) سقط من: ي ص.

(٢) سقط من: ي.

(٣) من قوله «بالشين» إلى قوله «موسى» سقط من ح ص.

(٤) زيادة لضرورة فهم السياق.

(٥) سقط من: ي.

(٦) الآية ١١٦ من البقرة.

(٧) ص ح: «ما بينهما».

— البقرة —

فَوَقَّعَتِ الْيَأْءُ فَأَءَ قَبْلَ تَاءِ الْاِفْتَعَالِ فَأُبْدِلَتْ تَاءٌ وَأُدْغِمَتْ فِي تَاءِ الْاِفْتَعَالِ كَأَتَّسَرَ مِنَ الْيُسْرِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَلِيلٌ فِي بَابِ الْهَمْزِ نَحْوُ: أَتَكَلَ مِنَ الْأَكْلِ وَاتَّزَرَ مِنَ الْإِزَارِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ افْتَعَلَ مِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ، وَأَنْشَدَ<sup>(١)</sup>:

٤٦٠ — وَقَدْ تَخَذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحَوْصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ  
وَقَالَ تَعَالَى: «لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا»<sup>(٢)</sup> وَهَذَا أَسْهَلُ الْقَوْلَيْنِ.

وَالْقُرْءُ<sup>(٣)</sup> عَلَى إِدْغَامِ الذَّالِ فِي التَّاءِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا، وَابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ<sup>(٤)</sup> فِي رَوَايَةِ حَفْصٍ بِالْإِظْهَارِ، وَهَذَا الْخِلَافُ جَارٍ فِي الْمَفْرُودِ نَحْوُ: اتَّخَذْتُ، وَالْجَمْعِ نَحْوُ: اتَّخَذْتُمْ، وَأَتَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِـ«تُمْ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْاِتِّخَاذَ كَانَ بَعْدَ الْمَوَاعِدَةِ بِمُهْلَةٍ.

قَوْلُهُ: «مَنْ بَعْدَهُ» مُتَعَلِّقٌ بِاتَّخَذْتُمْ، وَ«مَنْ» لابتداء الغاية، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مُوسَى، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: مَنْ بَعْدَ انْطِلَاقِهِ أَوْ مُضِيِّهِ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>: «يَعُودُ عَلَى مُوسَى [وَقِيلَ: عَلَى انْطِلَاقِهِ لِلتَّكْلِيمِ، وَقِيلَ: عَلَى الْوَعْدِ، وَفِي كَلَامِهِ بَعْضُ مَنَاقِشَةٍ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «وَقِيلَ يَعُودُ عَلَى انْطِلَاقِهِ» يَقْتَضِي عَوْدَهُ عَلَى مُوسَى]»<sup>(٦)</sup> مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُضَافٍ وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ.

---

(١) البيت للممزق العبدى، وهو فى الحيوان ٢/٢٩٨؛ ومفردات الراغب ٧٠؛ واللسان: فحصى، ومجالس العلماء ٣٣٣؛ والخصائص ٢/٢٨٧؛ والعيني ٤/٥٩٠. والغرز: ركاب الرجل من جلد، والنسيف: أثر ركض الرجل بجنبى البعير، والقطة المطرق: التي حان خروج بيضها، والأفحوص: مجثمها.

(٢) الآية ٧٧ من الكهف وهي قراءة ابن كثير وأبى عمرو. السبعة ٣٩٦.

(٣) انظر: السبعة ١٥٤.

(٤) عاصم بن أبى النجود، الكوفي، أحد السبعة، عرض على السلمي وأخذ عنه حفص وحماد، ثبت توفى سنة ١٢٧. طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٥) التفسير ١/٢٧١.

(٦) سقط من: ي.

قوله: «وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «اتَّخَذْتُمْ».

آ. (٥٢) قوله تعالى: [ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ ] . . والعفو: المَحْوُ، ومنه «عَفَا اللَّهُ عَنْكُمْ» أي: مَحَا ذُنُوبَكُمْ، والعافيةُ لأنها تَمْحُو السُّقْمَ، وَعَفَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ، قال<sup>(١)</sup>:

٤٦١ — فَتَوَضَّحَ فَالْمِقْرَاءُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

وقيل: عَفَا كَذَا أي: كَثُرَ، ومنه «وَأَعْفُوا اللَّحَى»<sup>(٢)</sup> فيكونُ من الأضداد. وقال ابنُ عطية<sup>(٣)</sup>: «العَفْوُ تَغْطِيَةُ الأَثَرِ وإِذَا هَبَّ الحَالِ الأول من الذَّنْبِ أو غيره ولا يُسْتَعْمَلُ العَفْوُ بِمَعْنَى الصَّفْحِ»<sup>(٤)</sup> إلا في الذَّنْبِ. وهذا<sup>(٥)</sup> الذي قاله [قريب]<sup>(٦)</sup> من تفسير العُفْرَانِ، لأنَّ العَفْرَ التَّغْطِيَةُ والسُّتْرُ، ومنه: المِغْفَرُ، ولكنَّ قد فُرِّقَ<sup>(٧)</sup> بينهما بأنَّ العَفْوَ يجوزُ أن يكونَ بعدَ العُقُوبَةِ فيجتمِعُ معها، وأمَّا العُفْرَانُ فلا يكونُ مع عقوبة. وقال الراغب<sup>(٨)</sup>: «العَفْوُ: القَصْدُ لِتَنَاوُلِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: عَفَاهُ وَاعْتَفَاهُ أَي قَصَدَهُ مُتَنَاوِلًا مَا عِنْدَهُ، وَعَفَتِ الرِّيحُ التُّرَابَ قَصَدَتْهَا مُتَنَاوِلَةً أَثَارَهَا، وَعَفَتِ الدِّيَارُ كَأَنَّهَا قَصَدَتْ نَحْوَ الْبَلَى، وَعَفَا النَّبْتُ وَالشَّعْرُ قَصَدَ تَنَاوَلَ الزِّيَادَةَ، وَعَفَوْتُ عَنْكَ كَأَنَّهُ قَصَدَ إِزَالَةَ ذَنْبِهِ صَارِفًا عَنْهُ، وَأَعْفَيْتُ كَذَا أَي تَرَكْتُهُ يَعْفُو وَيَكْثُرُ وَمِنْهُ «وَأَعْفُوا اللَّحَى»<sup>(٩)</sup> فَجَعَلَ القَصْدَ قَدْرًا

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته، وهو في ديوانه ٨.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري)؛ اللباس ٣٥١/١٠؛ أحمد ١٦/٢.

(٣) التفسير ٢٧٣/١.

(٤) في مطبوعة ابن عطية: «الصلح».

(٥) ص ح: «وهنا».

(٦) سقط من: ي.

(٧) ي: «قرن».

(٨) المفردات ٣٥١.

(٩) البخاري (الفتح)؛ اللباس ٣٥١/١٠؛ أحمد ١٦/٢.



— البقرة —

مشاركاً في العفو، وهذا ينفي كونه من الأضداد، وهو كلام حسن، وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

٤٦٢ — ..... إذا رد عافي القدر من يستعيرها

معناه: أن العافي هنا ما يبقى في القدر من المرق ونحوه، فإذا أراد أحد [أن] يستعير القدر لعل صاحبها بالعافي الذي فيها، فالعافي فاعل، ومن يستعيرها مفعول، وهو من الإسناد<sup>(٢)</sup> المجازي لأن الراد في الحقيقة صاحب القدر بسبب العافي.

وقوله: «تشكرون» في محل رفع خبر «لعل»، وقد تقدم تفسير الشكر عند ذكر الحمد. وقال الراغب<sup>(٣)</sup>: «وهو تصور النعمة وإظهارها، وقيل: هو مقلوب عن الكثير أي الكشف<sup>(٤)</sup> وهو ضد الكفر، فإنه تغطية النعمة. وقيل: أصله من عين شكرى أي ممتلئة، فهو على هذا الامتلاء من ذكر المنعم عليه». وشكر من الأفعال المتعدية بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى وليس أحدهما أصلاً للآخر على الصحيح، فمن المتعدي بنفسه قول عمرو ابن لحي<sup>(٥)</sup>:

٤٦٣ — هم جمعوا بؤسى ونعمى عليكم فها شكرت القوم إذ لم تقايل

---

(١) البيت للأعشى وصدره:

فلا تضرمني وأسأل ما خلقتني

وهو في ديوانه ٣٧١؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٩٣.

(٢) قوله: «الإسناد» سقط من ح.

(٣) المفردات ٢٧٢.

(٤) ص: «الكف».

(٥) الطبري ٣/٢١٢؛ معاني القرآن للفراء ١/٩٢؛ والبحر ١/٤٤٧. والبؤسى والنعمى: البؤس والنعمة.

— البقرة —

ومن المتعلّي<sup>(١)</sup>: بحرف الجرّ قوله تعالى: «واشكروا لي»<sup>(٢)</sup> وسيأتي  
[هناك]<sup>(٣)</sup> تحقيقه.

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾... مفعول ثانٍ لآتيناً،  
وهل المراد بالكتاب والفرقان شيء واحد وهو التوراة؟ كأنه قيل: الجامع بين  
كونه كتاباً مُنَزَّلاً وفرقاناً يَفْرُقُ بين الحقِّ والباطل، نحو: رأيت الغيث والليث،  
وهو من باب قوله<sup>(٤)</sup>:

٤٦٤ — إلى المَلِكِ الْقَرْمِ وابنِ الْهُمامِ .....

أو لأنه لما اختلفَ اللفظُ<sup>(٥)</sup> جازَ<sup>(٦)</sup> ذلك كقوله<sup>(٧)</sup>:

٤٦٥ — فَقَدَمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيَّنَا

وقوله<sup>(٨)</sup>:

٤٦٦ — ..... وَهَذَا أَتَى مِنْ دَوْنِهَا النَّائِي وَالْبُعْدُ

---

(١) ي: «المتعلّي».

(٢) الآية ١٥٢ من البقرة.

(٣) سقط من: ي.

(٤) تقديم برقم ١٢١.

(٥) ي: «باللفظ».

(٦) ي: «صار».

(٧) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ١٨٣؛ والمغني ٣٩٥؛ والجمع ١٢٩/٢؛ والذير  
١٦٧/٢؛ والرايشان: العرقان الظاهران في الذراعين.

(٨) البيت للحطيئة وصدره:

أَلَا حُبّاً هَذَا وَارْضُ بِهَا هَذَا

وهو في ديوانه ١٤٠؛ وأمالى الشجري ٣٦/٢؛ وابن يعيش ١٠/١؛ والذير

١١٥/٢.

وقوله<sup>(١)</sup>:

٤٦٧ - ..... أَقْوَى وَأَفْقَرُ بَعْدَ أُمَّ الْهَيْثَمِ

قال النحاس<sup>(٢)</sup>: «هذا إنما يجوز في الشعر، فالأحسن أن يُرادَ بالفرقان ما علمه الله موسى من الفرق بين الحق والباطل». وقيل: الواو زائدة، و«الفرقان» نعتٌ للكتاب أو «الكتاب» التوراة، و«الفرقان» ما فُرِّقَ به<sup>(٣)</sup> بين الكُفر والإيمان، كآيات من نحو العصا واليد، أو ما فُرِّقَ به بين الحلال والحرام من الشرائع.

والفرقان في الأصل مصدرٌ مثلُ الغفران. وقد تقدّم معناه في «فرقنا بكم البحر»<sup>(٤)</sup>. وقيل: الفرقان هنا اسمٌ للقرآن، قالوا: والتقدير: ولقد آتينا موسى الكتاب ومحمداً الفرقان. قال النحاس<sup>(٥)</sup>: «هذا خطأ في الإعراب والمعنى، أما الإعراب فلأنَّ المعطوفَ على الشيء<sup>(٦)</sup> مثله، وهذا يخالفه، وأما المعنى فلقوله: «ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان»<sup>(٧)</sup>.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمُ﴾. . اعلم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ست لغاتٍ أفصحها: حَذَفُهَا مُجْتَزَأٌ مِنْهَا بالكسرة وهي لغة القرآن،

(١) البيت لعنترة من معلقته وصدره:

حُيِّتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ

وهو في ديوانه ١٨٥؛ والقصائد العشر للتبريزي ٣٢٠.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٥.

(٣) سقط قوله «به» من ي.

(٤) الآية ٥٠ من البقرة.

(٥) إعراب القرآن له ١/١٧٥.

(٦) ي: «شيء».

(٧) الآية ٤٨ من الأنبياء.

— البقرة —

الثانية: ثبوت الياء ساكنة، الثالثة: ثبوتها مفتوحة، الرابعة: قلبها ألفاً، الخامسة: حذف هذه الألف والاجتزاء عنها بالفتحة كقوله<sup>(١)</sup>:

٤٦٨ — وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْنِي

أي: بقولي يا لَهْفَا، السادسة: بناء المضاف إليها على الضم تشبيهاً بالمفرد، نحو قراءة مَنْ قَرَأَ: «قال ربُّ احْكُم بالحق»<sup>(٢)</sup>. قال بعضهم: «لأنَّ يا قوم» في تقدير: يا أيها القوم وهذا ليس بشيء.

والقوم: اسم جمع، لأنه دالٌّ على أكثر من اثنين، وليس له واحدٌ من لفظه ولا هو على صيغةٍ مختصةٍ بالتكسير، ومفرده رَجُلٌ، واشتقاقه من قام بالأمر يَقُومُ به، قال تعالى: «الرجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ»<sup>(٣)</sup>، والأصل في إطلاقه على الرجال، ولذلك قُوبِلَ بالنساء في قوله: «لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ»<sup>(٤)</sup> وفي قول زهير<sup>(٥)</sup>:

٤٦٩ — وما أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَذْرِي أَقَوْمٌ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءٍ

وأما قوله تعالى: «كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ»<sup>(٦)</sup> و«كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ»<sup>(٧)</sup>، والمكذَّبون رجالٌ ونساءٌ فإنما<sup>(٨)</sup> ذلك من باب التغليب، ولا يجوز أن يُطْلَقَ

---

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في المحتسب ٣٢٣/١؛ وأما في الشجري ٧٤/٢؛ والإنصاف ٣٩٠؛ والمتع ٦٢٢؛ والمقرب ١٨١/١؛ ووصف المباني ٢٨٨؛ والتاج: لهف؛ وشواهد الشافية ٢٠٨؛ والعيني ٢٤٨/٤؛ والدرر ٦٩/٢؛ والخزانة ٦٣/١.

(٢) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة أبي جعفر. انظر: زاد المسير ٣٩٩/٥.

(٣) الآية ٣٤ من النساء.

(٤) الآية ١١ من الحجرات.

(٥) ديوانه ٧٣؛ والهمع ١٥٣/١؛ والدرر ١٣٦/١.

(٦) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٧) الآية ١٦٠ من الشعراء.

(٨) ص ح: «قائماً».

على النساء وَحَدَهُنَّ الْبَتَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةً بَعْضُهُمْ تُوهِمُ [ذَلِكَ] <sup>(١)</sup>.

قوله: «بِاتَّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ» الباءُ للسببية، متعلِّقةٌ بـ «ظَلَمْتُمْ» وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المادة: هل أصلُها أَخَذَ أَوْ تَخَذَ <sup>(٢)</sup>. و«العجل» مفعولٌ أولُ والثاني محذوفٌ أي: إلهاً <sup>(٣)</sup> كما تقدَّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعل <sup>(٤)</sup> وهو أحسنُ الوجهين، فَإِنَّ المصدرَ إِذَا اجتمع فاعله ومفعوله فالأوَّلُ يضافُ إليه الفاعلُ لِأَنَّ رُبَّتَهُ التقديمُ، وهذا من الصورِ التي يَجِبُ فيها تقديمُ الفاعلِ. فَأَمَّا: «قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ» <sup>(٥)</sup> فسيأتي [القول فيها مُشْبِعاً] <sup>(٦)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى.

وَالْعِجْلُ معروفٌ وهو وَلَدُ البقرة. قال الراغب <sup>(٧)</sup>: «الْعِجْلُ وَلَدُ البقرة لِيَتَصَوَّرَ عَجَلَتِهَا التي تَعْدَمُ منه إِذَا صَارَ ثَوْرًا». وقيل: إِنَّمَا سُمِّيَ عِجْلاً لِأَنَّهُمْ تَعَجَّلُوا عِبَادَتَهُ قَبْلَ مَجِيءِ موسى، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْهُ فَإِنَّ <sup>(٨)</sup> هذا الاسمَ معروفٌ قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ عَجَاجِيلٌ وَعُجُولٌ.

قوله: «إِلَى بَارِئِكُمْ» متعلِّقٌ بـ «تُوبُوا» والمشهورُ كَسْرُ الهمزة، لِأَنَّهَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ <sup>(٩)</sup> أُخَرِ <sup>(١٠)</sup>: الْإِخْتِلَاسُ، وَهُوَ

---

(١) سقط من: ي.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥١ من البقرة.

(٣) ص ح: «العا».

(٤) ي: «الفاعل».

(٥) الآية ١٣٧ من الأنعام.

(٦) زيادة من: ع، سقط من ي ح ص.

(٧) المفردات ٣٣٥.

(٨) ي: «قال».

(٩) انظر السبعة ١٥٤.

(١٠) قوله: «أخر» سقط من ح ص.

- البقرة -

الإتيان بحركة خفيفة<sup>(١)</sup>، والسكون المَحْضُ، وهذه قد طَعَنَ عليها جماعةٌ من النحويين، ونسبوا راويها إلى الغلط على<sup>(٢)</sup> أبي عمرو، قال سيويه<sup>(٣)</sup>: «إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سَكُنَ ولم يَضْبِطْ»، وقال المبرد: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لَحْنٌ». وهذه جرأة من المبرد<sup>(٤)</sup> وجهلٌ بأشعار العرب، فإنَّ السكون في حركات الإعراب قد<sup>(٥)</sup> وَرَدَ في الشعر كثيراً، ومنه قولُ امرئ القيس<sup>(٦)</sup>:

٤٧٠ - فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ      إِنْما مِنَ الدِّهْ ولا وَاغْلِ

فسَكَّنَ «أَشْرَبَ»؛ وقال جرير<sup>(٧)</sup>:

٤٧١ - .....      ونَهْرٌ تَبْرِيْ فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

وقال آخر<sup>(٨)</sup>:

٤٧٢ - رُحْتُ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا      وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

---

(١) ص ح: «خفيفة».

(٢) ص ح: «عن».

(٣) الكتاب ٢٩٧/٢.

(٤) ي: «أبي العباس».

(٥) ص ح: «وقد» بإقحام الواو.

(٦) ديوانه ١٢٢ وروايته فيه «فالْيَوْمَ أَسْقَى»؛ والكتاب ٢٩٧/٢؛ والنوادر ٣١٣؛

والخصائص ٧٤/١؛ والمحتسب ١٥/١؛ وابن يعيش ٤٨/١؛ وشذور الذهب ٢١٢؛

والهمع ٥٤/١؛ والدرر ٢٧/١. والمستحقب: المتكسب، والواغل: الداخل على

الشرب ولم يُدْعَ.

(٧) ديوانه ٤٨ وصدره: سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَازُ مَبْرُكُكُمْ

والنمط ٥٢٧؛ ومعجم البلدان: نهر تبرى؛ والخصائص ٧٤/١؛ واللسان عبد؛

وتفسير ابن عطية ٢٧٦/١.

(٨) البيت للأقشربن عبدالله الأسدي، وهو في الكتاب ٢٩٧/٢؛ والمحتسب ١١٠/١؛

وأمال الشجري ٣٧/٢؛ وابن يعيش ٤٨/١.

— البقرة —

يريد: هُنْكَ، وَتَعْرِفُكُمْ، فهذه حركاتُ إعرابٍ وقد<sup>(١)</sup> سَكَنْتُ، وقد أنشد ابن عطية<sup>(٢)</sup> وغيره رَدًّا عليه<sup>(٣)</sup>:

٤٧٣ — قالت سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيقًا

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

٤٧٤ — إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

٤٧٥ — إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلْجُلَانٍ

وَلَا يَحْسُنُ ذَلِكَ لَأَنَّهَا حَرَكَاتُ بِنَاءٍ، وَإِنَّمَا<sup>(٦)</sup> مَنَعَ<sup>(٧)</sup> هُوَ ذَلِكَ فِي حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ، وَقِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو صَحِيحَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ ثَقِيلٌ، وَلِذَلِكَ اجْتَرَى عَلَيْهَا<sup>(٨)</sup> بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ التَّخْفِيفِ، فَاسْتَقَلَّتْ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ فَقُدِّرَتْ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُشَبِّهُ قِرَاءَةَ حَمْزَةٍ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَكْرُ

---

(١) ص ح ع: «قد».

(٢) التفسير ٢٧٥/١.

(٣) البيت للعدافر الكندي وبعده:

وَاشْتَرِ فَعَجَّلَ خَادِمًا لَبِيقًا

وهو في الخصائص ٣٤٠/٢؛ والمنصف ٢٣٧/٢؛ وشرح شواهد الشافية ٢٢٤؛

والبحر ٢٤٩/٢.

(٤) البيت لأبي نخيلة، وبعده:

بِالسَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ

وهو في الكتاب ٢٩٧/٢؛ ومعاني القرآن للفراء ١٢/٢؛ والخصائص ٧٥/١،

واللسان: عوم. والدو: الصحراء، يصف رواحل محملة تقطع الصحراء.

(٥) تقدّم برقم ١٢٧.

(٦) ص ح: «وإن».

(٧) أي المبرد الذي انتقد قراءة أبي عمرو بتسكين «بارئكم».

(٨) ص ح: «عنها».

- البقرة -

السيء ولا»<sup>(١)</sup> فإنه سَكُنْ هَمْزَةُ «السيء» وَضَلًّا، والكلامُ عليهما واحد، والذي حسَّنه هنا أنَّ قبلَ كسرةِ الهمزة راءٌ مكسورةٌ، والراءُ حرفٌ تكريرٌ، فكانه توالى ثلاثُ كَسَرَاتٍ فَحَسُنَ التَّسْكِينُ، وليت المبردُ اقتدى بسبويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عَدَمِ الجرأةِ عليه<sup>(٢)</sup>:

٤٧٦ - وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لَزَّ في قَرْنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البَزْلِ القَنَاعِيْسِ

وجميعُ روايةِ أبي عمرو دائرةٌ على التخفيفِ، ولذلك يُدْغَمُ المثلَّينِ والمتقارِبَينِ وَيُسَهَّلُ الهمزةُ وَيُسَكَّنُ نحو: «يَنْصُرُكُمْ»<sup>(٣)</sup>، و«يَأْمُرُكُمْ»<sup>(٤)</sup>، و«بأعلم الشاكِرِينَ»<sup>(٥)</sup> على تفصيلٍ معروفٍ عند القراء. وروى [عنه]<sup>(٦)</sup> إبدالُ هذه الهمزة الساكنة ياءً كأنه لم يَعْتَدَ بالحركة المقدَّرة، وبعضهم يُنَكِّرُ ذلك [عنه]<sup>(٧)</sup>، فهذه أربعُ قراءاتٍ لأبي عمرو. وروى ابنُ عطية<sup>(٨)</sup> عن الزهري<sup>(٩)</sup> «باريكم» بكسر<sup>(١٠)</sup> الياء من غيرِ هَمْزٍ، قال: «ورُوِيَ عن نافع»،

---

(١) الآية ٤٣ من فاطر. وانظر: السبعة ٥٣٥. «ومكر السيء ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله».

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٢٣، والكتاب ٢٦٥/١؛ وابن يعيش ٣٥/١، واللسان: لرز. وابن اللبون: الفصيل الذي نتجت أمه غيره فصارت لبونا، لرز: شد، القرن: الحبل، البزل القناعيس: الشداد من الإبل. ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد مقاومته في الشعر.

(٣) الآية ١٦٠ من آل عمران.

(٤) الآية ٦٧ من البقرة.

(٥) الآية ٥٣ من الأنعام.

(٦) سقط من: ي.

(٧) سقط من ي.

(٨) التفسير ٢٧٦/١.

(٩) محمد بن مسلم بن شهاب، تابعي، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع، توفي

سنة ١٢٤. انظر: طبقات القراء ٢٦٢/٢.

(١٠) في النسخ وابن عطية ما أثبتناه، وفي ي: بإسكان.



- البقرة -

قلت: من حقّ هذا القارىء أن يُسَكَّنَ الياءَ لأنَّ الكسرةَ ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا، ولا يجوزُ ظهورُها<sup>(١)</sup> إلا في ضرورةٍ شعرٍ كقول أبي طالب<sup>(٢)</sup>:

٤٧٧ - كَذَبْتُمْ وَيَتَبَّ اللَّهُ نُبُزِي مُحَمَّدًا      ولم تَخْتَضِبْ سُمُرُ الْعَوَالِي بِالْدَمِ

وقرأ قتادة<sup>(٣)</sup>: «فاقتالوا» وقال: هي من الاستقالة، قال ابن جني<sup>(٤)</sup>: «اقتال: اِفْتَعَلَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَيْنُهَا وَاَوَّاءُ [كاقتادوا]<sup>(٥)</sup> أو ياءُ كاقْتَنَسَ، والتصريفُ يُضَعِّفُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الاستقالة»، ولكن قتادة ينبغي أن يُحَسِّنَ الظَّنَّ به في أنه لم يُورَدْ ذلك إلا بِحُجَّةٍ عنده<sup>(٦)</sup>.

والبارىء هو الخالقُ، بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ أَي خَلَقَهُمْ، وقد فَرَّقَ بعضهم بين الخالق والبارىء بأنَّ البارىء هو الْمُبْدِعُ الْمُحْدِثُ، والخالق هو الْمُقَدِّرُ النَّاقلُ من حالٍ إلى حالٍ. وأصلُ هذه المادةُ يَذُلُّ على الانفصالِ والتمييزِ، ومنه: بَرَأَ المريضُ بُرْءاً وَبَرُءاً وَبَرَتْ وَبَرَأَتْ أيضاً من الدَّيْنِ بَرَاءَةً، والْبَرِيَّةُ الْخَلْقُ، لأنهم انفصلوا من الْعَدَمِ إلى الوجودِ، إلا أَنَّهُ لَا يُهَمَزُ، وقيل: أصلُه من الْبَرَى وهو التراب، وسيأتي تحقيقُ الْقَوْلَيْنِ في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ» قال بعضهم: «ذَلِكُمْ» مفردٌ واقعٌ موقعٌ «ذَانِكُمْ»

(١) ي: «ظهوره».

(٢) البحر ٢٠٧/١؛ والممع ٥٣/١؛ والدرر ٣٠/١. ونيزي: نعدل أونقهر.

(٣) قتادة بن دعامة السدوسي، له اختيار في القراءة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه شعبة. توفي سنة ١١٨ هـ. انظر ابن سعد ٢٢٩/٧؛ والطبقات لابن الجزري ٢٥/٢. وانظر: في هذه القراءة: المحتسب ٨٣/١؛ والبحر ٢٠٨/١؛ والقرطبي ٤٠٢/١؛ وابن عطية ٢٧٦/١، وثمة روايتان عن قتادة، الأولى: فأقيلوا، والثانية ما قاله المؤلف عنه.

(٤) المحتسب ٨٣/١.

(٥) سقط من ي.

(٦) قال أبو حيان في البحر ٢٠٨/١: «أقيلوا: أمر من الإقالة، والمعنى أن أنفسكم تورطت بما تعاطيتموه، وقد هلكت فأقيلوها بالتوبة، واقتالوا: اِفْتَعَلَ بمعنى استغفل، أي: فاستقيلوها.

المشئى، لأنه قد تقدّم اثنان: التوبة والقتل. قال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «وهذا ليس بشيء، لأنّ قوله: «فاقتلوا» تفسير<sup>(٢)</sup> التوبة فهو واحد» و«خير» أفعل تفضيل وأصله: أخير، وإنما حذفت همزته<sup>(٣)</sup> تخفيفاً، ولا ترجع هذه الهمزة إلا في ضرورة، قال<sup>(٤)</sup>:

٤٧٨ — بلال خير الناس وابن الأخير

ومثله شرّ، لا يجوز أشرّ، إلا في ندور، وقد قرئ: «من الكذاب الأشر»<sup>(٥)</sup> وإذا بُني من هذه المادة فعل تعجب<sup>(٦)</sup> على أفعل فلا تُحذف همزته إلا في ندور كقولهم: «ما خير اللبن للصحيح، وما شرّه للمبطون» فخير وشر قد خرجا عن نظائرهما في باب التفضيل والتعجب، و«خير» أيضاً مخففة من خير على فيعل<sup>(٧)</sup> ولا يكون من هذا الباب، ومنه: «فيهنّ خيرات حسن»<sup>(٨)</sup> قال بعضهم: «مُخَفَّف»<sup>(٩)</sup> من خيرات. والمفضل عليه محذوف<sup>(١٠)</sup> للعلم به، أي: خير لكم من عدم التوبة. ولأفعل التفضيل أحكام كثيرة وشروط منتشرة لا يحتملها [هذا]<sup>(١١)</sup> الكتاب، وإنما نأتي منها بما مضى إليه.

(١) الإملاء ٣٧/١.

(٢) ي: «تفسيره».

(٣) ي: «همزة».

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ١٧/١٣٩؛ والبحر ١/٢٠٤؛ والدرر ٢/٢٢٤.

(٥) الآية ٢٦ من القمر، قرأ أبو قلابة بفتح الشين وتشديد الراء، وقرأ أبو حيوة بفتح الشين وتخفيف الراء. انظر: القرطبي ١٧/١٣٩.

(٦) ي: «التعجب».

(٧) ص ح: «فيعل».

(٨) الآية ٧٠ من الرحمن.

(٩) ي: «تخفيف».

(١٠) أي في الآية التي يعربها «ذلكم خير لكم».

(١١) سقط من: ي.

قوله تعالى: «فَتَابَ عَلَيْكُمْ» في الكلام حَذَفٌ، وهو: فَفَعَلْتُمْ ما أَمَرْتُمْ به من القتلِ فتَابَ عليكم. والفاء الأولى في قوله: «فتوبوا»<sup>(١)</sup> للسببية، لأن الظلم سَبَبُ<sup>(٢)</sup> التوبة، والثانيةُ للتعقيب، لأنَّ المعنى: فاغزِمُوا على التوبة، فاقتلُوا أنفسكم، والثالثةُ<sup>(٣)</sup> متعلقةٌ بمحذوفٍ، ولا يخلو: إمَّا أن ينتظم في قول موسى لهم فيتعلَّقَ بشرطٍ محذوفٍ كأنه: وَإِنْ فَعَلْتُمْ فقد تَابَ عليكم، وإمَّا أن يكونَ خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفات، فيكونُ التقديرُ: فَفَعَلْتُمْ ما أَمَرَكُم به موسى فتَابَ عليكم، قاله الزمخشري<sup>(٤)</sup>.

آ. (٥٥) قوله تعالى: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ»: إِنَّمَا تَعْدَى بِاللَّامِ دُونَ الْبَاءِ لِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: لَنْ نُؤْمِنَ لِأَجْلِ قَوْلِكَ، وإمَّا أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى الْإِقْرَارِ، أي: [لَنْ]<sup>(٥)</sup> نُقِرَّ لَكَ بِمَا ادَّعَيْتَهُ، وقرأ أبو عمرو<sup>(٦)</sup> يادغام النون في اللام لتقارُبهما.

قوله تعالى: «جَهْرَةً» فيه قولان، أحدهما: أنها<sup>(٧)</sup> مصدرٌ وفيها حينئذٍ قولان، أحدهما<sup>(٨)</sup> أن ناصبها محذوفٌ، وهو من لفظها، تقديره: جَهَرْتُمْ جَهْرَةً نقله أبو البقاء<sup>(٨)</sup>، والثاني: أنها<sup>(٩)</sup> مصدرٌ<sup>(١٠)</sup> من نوعِ الفعلِ فَتَتَّصِبُ انتصابٌ

---

(١) ي: «فتاب».

(٢) ص ح: «بسبب».

(٣) في قوله: فتاب عليكم.

(٤) الكشف ٢٨١/١.

(٥) سقط من ي.

(٦) السبعة ١١٨.

(٧-٧) سقط من ع.

(٨) الإملاء ٣٧/١.

(٩) أنها سقط من: ص ح.

(١٠) ع: «مصدرية».

- البقرة -

الْقُرْفُصَاءُ من قولك: «قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ»، «واشتمل الصَّمَاءُ»<sup>(١)</sup>، فإنها نوعٌ من الرؤية، وبه بدأ الزمخشري<sup>(٢)</sup>. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعٌ الحال، وفيها حينئذ أربعة أقوالٍ، أحدهما: أنه حالٌ من فاعل «نرى» أي: ذوي جَهْرَةٍ، قاله الزمخشري<sup>(٣)</sup>. والثاني: أنها حالٌ من فاعل «قُلْتُمْ»، أي: قُلْتُمْ ذلك مجاهرين، قاله أبو البقاء<sup>(٤)</sup>، وقال بعضهم: فيكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: قُلْتُمْ جَهْرَةً لَنْ نُوْمِنَ لَكَ، ومثُلُ هذا لا يُقال فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، بل أتى<sup>(٥)</sup> بمفعول القولِ ثم بالحالِ من فاعله، فهو نظيرُ: «ضَرَبْتُ هَذَا قَائِماً». والثالث: أنها حالٌ من اسمِ الله تعالى، أي: نَرَاهُ ظاهراً غيرَ مستورٍ. والرابع: أنها حالٌ من فاعلِ «نُوْمِنَ» نقله ابنُ عطية<sup>(٦)</sup>، ولا معنى له، والصحيحُ من هذه الأقوالِ الستة الثاني.

وقرأ ابنُ عباس<sup>(٧)</sup> «جَهْرَةً» بفتح الهاء وفيها قولان، أحدهما: أنها لغةٌ في جَهْرَةٍ، قال ابنُ عطية<sup>(٨)</sup>: «وهي لغةٌ مسموعةٌ عند البصريين فيما فيه حَرْفُ الحلقِ ساكنٌ قد انفتح ما قبله، والكوفيون يُجيزون فيه الفتح وإن لَمْ يَسْمَعُوهُ»، وقد تقدّم تحريرُ القولِ في ذلك. والثاني: أنها جمعُ «جاهرٍ»، نحو: خادِمٍ وخَدَمٍ والمعنى: حتى نرى الله كاشفين هذا الأمر، وهي تُؤيِّدُ كونَ «جَهْرَةٍ» حالاً من فاعلِ «نَرَى».

(١) اشتمل الصماء: كأنك قلت: اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم، لأن الصماء ضَرْبٌ من الاشتمال.

(٢) الكشف ٢٨١/١.

(٣) الكشف ٢٨١/١.

(٤) الإملاء ٣٧/١.

(٥) ي: «أي».

(٦) ليس هذا النقل في تفسيره، إنما قال: «حال من الضمير في نرى أو قُلْتُمْ». التفسير ٢٧٨/١.

(٧) انظر: القرطبي ٤/١؛ البحر ٢١١/١.

(٨) التفسير ٢٧٨/١.

والجَهْرُ: ضدُّ السِّرِّ وهو الكَشْفُ<sup>(١)</sup> والظهورُ، ومنه جَهَرَ بالقراءة أي: أظهرها، قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: «كَأَنَّ الَّذِي يَرَى بِالْعَيْنِ جَاهِرٌ بِالرُّؤْيَةِ، وَالَّذِي يَرَى بِالْقَلْبِ مُحَافٍ<sup>(٣)</sup> بِهَا».

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكَ الْغَمَامَ﴾: تقديره: وجعلنا الغَمَامَ يُظِلُّكُمْ، قال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>: «وَلَا يَكُونُ كَقَوْلِكَ: «ظَلَّلْتُ زَيْدًا يُظِلُّ» لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ الْغَمَامُ مُسْتَوْرًا بِظِلِّ آخَرَ» وقيل: التقدير: بالغَمَامِ، وهذا<sup>(٥)</sup> تفسيرٌ معنًى لا إعرابٍ، لِأَنَّ حَذْفَ<sup>(٦)</sup> حَرْفِ الْجَرِّ لَا يَنْقَاسُ.

وَالْغَمَامُ: السَّحَابُ لِأَنَّهُ يَغُمُّ وَجْهَ السَّمَاءِ، أَيْ يَسْتُرُهَا، وَكُلُّ مُسْتَوِرٍ مَغْمُومٍ أَيْ مُغَطًى، وَقِيلَ: الْغَمَامُ: السَّحَابُ الْأَبْيَضُ خَاصَّةً، وَمِثْلُهُ الْغَيْمُ وَالْغَيْنُ بِالْمِيمِ وَالنُّونِ، وَفِي الْحَدِيثِ «إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَى قَلْبِي»<sup>(٧)</sup>، وَوَاحِدُهُ غَمَامَةٌ فَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ.

وَالْمَنْ قِيلَ: هُوَ التَّرَنُّجِينِ<sup>(٨)</sup> وَالطَّرَنَجِينِ بِالتَّاءِ وَالطَّاءِ، وَقِيلَ: هُوَ مُصَدَّرٌ يَعْنِي بِهِ جَمِيعُ مَا مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ النَّعْمِ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي السُّلُوبِ، إِنَّهَا مُصَدَّرٌ أَيْضاً، أَيْ: إِنَّ لَهُمْ بِذَلِكَ التَّسْلِيَّ، نَقْلَهُ الرَّاعِبُ<sup>(٩)</sup>، وَالْمَنْ أَيْضاً مِقْدَارٌ يُوزَنُ بِهِ، وَهَذَا يَجُوزُ إِبْدَالُ نُونِهِ الْأَخِيرَةِ حَرْفِ

(١) ص ح: «الكسب».

(٢) الكشاف ٢٨١/١.

(٣) ص ح: «مخالف».

(٤) الاملاء ٣٧/١.

(٥) ص ح: «وهنا».

(٦) قوله «حذف» سقط من ص.

(٧) مسلم ٢٠٧٥/٤؛ أبو داود ١٧٧/٢.

(٨) طَلَّ يَقَعُ مِنَ السَّمَاءِ شَبِيهَ بِالْعَسَلِ.

(٩) المفردات ٢٤٧.

في البقرة -

علّة، فيقال: «منا» مثل عصا، وتثنيته منوان، وجمعه أمنا. والسّلوى المشهور أنها السّمانى بتخفيف الميم، طائر معروف. والمَن لا واحد له من لفظه، والسّلوى مفردُها سَلْوَةٌ، وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

٤٧٩ - وإنني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ سَلْوَةٌ      كما انتفض السّلواةُ مِنْ بَلَلِ الْقَطْرِ

فيكون عندهم من باب: قمح وقمحة، وقيل: «سَلْوى» مفردٌ وجمعُها سَلَاوى<sup>(٢)</sup>، قاله الكسائي، وقيل: سَلْوى يُستعمل للواحد والجمع، كدَقْلَى<sup>(٣)</sup> وشُكَاغَى<sup>(٤)</sup> وقيل: السّلوى: العسل<sup>(٥)</sup>، قال الهذلي<sup>(٦)</sup>:

٤٨٠ - وقاسمها بالله جَهْدًا لأنتم      أَلَدُ من السّلوى إذا ما نَشُورُها

وغَلَطه ابن عطية<sup>(٧)</sup>، وادّعى الإجماع على أن السّلوى طائر<sup>(٨)</sup>، وهذا غيرُ مُرضٍ من القاضي أبي محمد، فإن أئمة اللغة نقلوا أن السّلوى العسل، ولم يُغلطوا هذا الشاعر، بل يستشهدون بقوله.

قوله: «كُلُوا» هذا على إضمار القول، أي: وقُلنا لهم: كُلُوا، وإضمار القول كثيرٌ في لسانهم، ومنه: «والملائكةُ يَدْخُلُونَ عليهم من كُلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»<sup>(٩)</sup> أي: يقولون سلامٌ، «والذين اتَّخَذُوا من دونه أولياءَ ما نعبدهم

(١) تقدم برقم ٣٩٧، وانظر: اللسان «سلا».

(٢) ي: «سلاوة».

(٣) الدقل: أردأ التمر والخضاب.

(٤) الشكاغى: النبات الدقيق.

(٥) ص ح: «العسكر».

(٦) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١٥٨/١، ونسبه في اللسان: «سلا» إلى خالد بن زهير.

(٧) التفسير ٢٨٣/١.

(٨) ص ح: «طير».

(٩) الآية ٢٣ من الرعد.

إلا<sup>(١)</sup> أي: يقولون ذلك، «وأما الذين اسودَّت وجوههم أَكْفَرْتُمْ<sup>(٢)</sup>» أي: فيقال لهم ذلك وقد تقدَّم القول في «كل» وتصريفه.

قوله: «مِنْ طَيِّبَاتٍ» «مِنْ» لا ابتداءً الغاية أو للتبعيض، وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: «أولبيان الجنس والمفعول محذوف أي: كُلُوا شيئاً من طَيِّبَاتٍ» وهذا غيرُ مُرْضٍ، لأنه كيف يُبَيِّنُ شيءٌ ثم يُحذف؟

قوله «مَا رَزَقْنَاكُمْ» يجوزُ في «ما» أن تكونَ بمعنى<sup>(٤)</sup> الذي، وما بعدها صلةٌ لها والعائدُ محذوف، أي: رَزَقْنَاكُمْوه، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً. فالجملة لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّها الجرُّ على الثاني، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم، وأن تكونَ مصدريةً والجملةُ صلتهَا، ولم يُحْتَجْ إلى عائدٍ على ما عُرِفَ قبلَ ذلك، ويكونُ هذا المصدرُ واقعاً موقعَ المفعول، أي: مِنْ طَيِّبَاتٍ مَرْرُوقَنَا.

قوله تعالى: «أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» «أَنْفُسَهُمْ» مفعولٌ مقدَّم، و«يَظْلِمُونَ» في محلِّ النصبِ لكونه خبرَ «كانوا»، وقُدِّمَ المفعولُ إيداناً باختصاصِ الظلمِ بهم وأنه لا يتعدَّاهم. والاستدراكُ في «لكن» واضحٌ. ولا بُدَّ من حَذْفِ جملةٍ قبل قوله «وما ظَلَمُونَا»، فقدَّره ابنُ عطية<sup>(٥)</sup>: فَعَصَوْا ولم يقابلوا النِّعَمَ بالشكر. وقال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «تقديره: فَظَلَمُونَا بِأَنْ كَفَرُوا هذه<sup>(٧)</sup> النِّعَمَ وما ظلمونا، فاختصر<sup>(٨)</sup> الكلامَ بحذفه لدلالة «وما ظلمونا» عليه.

(١) الآية ٣ من الزمر.

(٢) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٣) الاملاء ٣٧/١.

(٤) ص ح: «المعنى».

(٥) التفسير ٢٨٣/١.

(٦) الكشف ٢٨٣/١.

(٧) هذه سقط من: ص ح.

(٨) ص ح: «فاختصر».

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿هَذِهِ الْقَرْيَةُ﴾: هذه» منصوبةٌ عند سيويه على الظرف<sup>(١)</sup> وعند الأخفش على المفعول به، وذلك أن كلَّ ظَرْفٍ مكانٍ مختصٍّ لا يتعدَّى إليه الفعل إلا بـ «في»، تقول: صَلَّيْتُ في البيتِ، ولا تقول: صَلَّيْتُ<sup>(٢)</sup> البيتَ؛ إلا ما استثنى. ومن جملة ما استثنى «دَخَلَ» مع كلِّ مكانٍ مختصٍّ، نحو: دَخَلْتُ البيتَ والسوقَ. وهذا مذهب سيويه. وقال الأخفش: «الواقعُ بعدَ «دَخَلْتُ» مفعولٌ به كالواقعِ بعدَ هَدَمْتُ في قولك: «هَدَمْتُ البيتَ» فلو جاء «دَخَلَ» مع غيرِ الظرفِ تعدَّى [بفي، نحو: دَخَلْتُ في الأمرِ، ولا تقول: دَخَلْتُ الأمرِ، وكذا لو جاء الظرفُ المختصُّ مع غيرِ «دَخَلَ» تعدَّى]<sup>(٣)</sup> بـ «في» إلا ما شُدَّ كقوله<sup>(٤)</sup>:

٤٨١ — جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أَمْ مَعْبِدُ

و «القرية» نعتٌ لـ «هذه»، أو عطفٌ بيانٍ كما تقدَّم، والقريةُ مشتقةٌ من قَرَيْتُ أي: جَمَعْتُ، تقول: قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ، أي: جَمَعْتُهُ، واسمُ ذلك الماء: قَرَى بكسر القاف. والمِقرأةُ: الجَفْنَةُ العظيمةُ، وجمعُها مَقَارٍ، قال<sup>(٥)</sup>:

٤٨٢ — عِظَامُ الْمَقَارِي ضَيْفُهُمْ لَا يُفَزَعُ

والقَرَيَانِ: اسمٌ لمُجْتَمَعِ الماءِ، والقريةُ في الأصلِ اسمٌ للمكانِ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: الكتاب ١٥/١.

(٢) قوله «صليت» سقط من ص ح ع.

(٣) سقط من: ي.

(٤) يقال إن هذا البيت لرجل من الجن في مكة، وهو في شذور الذهب ٢٣٥؛ والجمع ٢٠٠/١؛ والدرر ١٦٩/١، ويعني بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر، وقالوا: أي أقاما وقت القائلة، وأم معبد: الخزاعية التي قالوا عندها وقت الهاجرة.

(٥) لم أعتد إلى تمامه، وهو في القرطبي ٤٠٩/١.

(٦) ص ح: المكان.



— البقرة —

الذي يَجْتَمِع فيه القوم، وقد يُطْلَقُ عليهم مجازاً، وقوله تعالى: «واسأل القرية»<sup>(١)</sup> يَحْتَمِلُ الرَّجْهَيْن. وقال الراغب<sup>(٢)</sup>: «إنها اسمٌ للموضع وللناس جميعاً، ويُستعمل في كل واحدٍ منهما».

قوله تعالى: «الباب سُجِّدًا» «سُجِّدًا» حالٌ من فاعلِ «ادخلوا»، وهو جمع ساجد. قال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: «وهو أَبْلَغُ من السجود» يعني أَنَّ جَمْعَهُ على فَعْلٍ فيه من المبالغة ما ليس في جَمْعِهِ على فُعُول، وفيه نَظَرٌ. وأصل «باب»: بَوْب لقولهم أَبْوَاب، وقد يُجْمَعُ على أَبْوِية لازدواج الكلام، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
٤٨٣ — هَتَاكَ أَخِيَّةٍ وَلَاجُ أَبْوِيَةٍ يَخْلِطُ بِالْبِرِّ مِنْهُ الْجِدُّ وَاللَّيْنُ

قوله «حِطَّة» قُرِئَ بالرفع والنصب، فالرفع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: مسألتنا حِطَّةً أو أَمْرُكَ حِطَّةً<sup>(٥)</sup>، قال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «والأصلُ النصب، بمعنى حُطَّ عَنَّا ذُنُوبُنَا حِطَّةً، وإنما رُفِعَتْ لتعطيَ [معنى]<sup>(٧)</sup> الثبات<sup>(٨)</sup>»، كقوله<sup>(٩)</sup>:

٤٨٤ — شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَلَ السَّرَى صَبِرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

(٢) المفردات ٤١٧.

(٣) الاملاء ٣٨/١.

(٤) البيت لثميم بن مقبل وهو في ملحق ديوانه ٤٠٦، أول للقلاخ بن جناب، واللسان: بوب؛ والقرطبي ٤١٠/١؛ وأدب الكاتب ٤٨٦.

(٥) قوله: «أو أَمْرُكَ حِطَّةً» سقط من ص ح.

(٦) الكشف ٢٨٣/١.

(٧) سقط من ي.

(٨) ص ح: «البيان».

(٩) لم أعتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١٦٢/١؛ وأما ابن المرتضى ٧٢/١؛ ومشكل ابن قتيبة ١٠٧؛ وشواهد الكشف ٤٧٧/٤.

والأصل: صَبْرًا عَلَيَّ، اصْبِرْ صَبْرًا»، فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup>، وتكون الجملة في محلِّ نصبٍ بالقول، وقال ابنُ عطية<sup>(٢)</sup>: «وقيل: أَمَرُوا أَنْ يَقُولُوا مَرْفُوعَةً عَلَى هَذَا اللَّفْظِ» يعني على الحكاية، فعلى هذا تكونُ هي وحدها من غير تقدير شيءٍ معها في محلِّ نصبٍ بالقول، وإنما مَنَعَ النصبَ حركةُ الحكاية. وقال أيضاً: «وقال عكرمة<sup>(٣)</sup>: أَمَرُوا أَنْ يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَتُحَطَّ<sup>(٤)</sup> بِهَا ذُنُوبُهُمْ» وحكى قولَين آخرين بمعناه، ثم قال: «فعلى هذه<sup>(٥)</sup> الأقوال تقتضي النصب، يعني أنه إذا كان المعنى على أنَّ المأمور به لا يتعيَّن أن يكون بهذا اللفظ الخاص، بل بأي شيء يقتضي حطَّ الخطيئة فكان ينبغي أن يتصَّب ما بعد القول مفعولاً به نحو: قُلْ لزيد خيراً، المعنى: قل له ما هو من جنس الخُيُور. وقال النحاس<sup>(٦)</sup>: «الرفعُ أولى لما جُكي عن العرب في معنى بَدَل<sup>(٧)</sup>»، قال أحمد بن يحيى: «يقال: بَدَّلْتُهُ أَي غَيَّرْتُهُ ولم أزل عينه، وأبَدَّلْتُهُ أزلت عينه وشخصه كقوله<sup>(٨)</sup>»:

#### ٤٨٥ - عَزَلَ الْأَمِيرُ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلَ

وقال تعالى: «ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ»<sup>(٩)</sup>، ولحديث ابن مسعود

(١) الآية ٢٤ من الرعد.

(٢) التفسير ٢٨٥/١.

(٣) عكرمة مولى ابن عباس، المفسر، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٠٧. انظر: طبقات القراء ٥١٥/١.

(٤) ي: «ليحيط».

(٥) كررت نسخة ي السطر السابق بدءاً من «فعلى هذه».

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١.

(٧) يعني في الآية التالية.

(٨) البيت لأبي النجم، وهو في تفسير القرطبي ٤١٠/١؛ وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١ واللسان بدل.

(٩) الآية ١٥ من يونس.

— البقرة —

«قالوا حِطَّة»<sup>(١)</sup> تفسيرٌ على الرفع يعني أَنَّ الله تعالى قال: «بَدَل» الذي يقتضي التغيير لا زوال العَيْن، وهذا المعنى يَقْتَضِي الرفع لا النصب<sup>(٢)</sup>.

وقرأ ابنُ أبي عبلة<sup>(٣)</sup> «حِطَّة» بالنصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها مصدرٌ نَائِبٌ عن الفعل، نحو: ضَرْباً زَيْداً، والثاني: أن تكون منصوبةً بالقول أي: قولوا هذا اللفظ بعينه، كما تقدَّم في وجه الرفع، فهي على الأولِ منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّر، وذلك الفعلُ المقدَّرُ ومنصوبُهُ في محلِّ نصبٍ بالقول، ورجَّح الزمخشري<sup>(٤)</sup> هذا الوجه.

والحِطَّة: اسمٌ للهيئة من الحَطِّ كالجلِسة والقعدة، وقيل: هي لفظةٌ أمروا بها ولا ندري معناها، وقيل: هي التوبة، وأنشد<sup>(٥)</sup>:

٤٨٦ — فاز بالحِطَّة التي جعلَ اللـ هـ بها ذنبَ عبده مغفورا

قوله: «نَغْفِر» هو مجزومٌ في جوابِ الأمر، وقد تقدَّم الخلاف: هل<sup>(٦)</sup> الجازمُ نفسُ الجملة أو شرطٌ مقدَّر؟ أي: إن يقولوا نَغْفِر. وقرئ<sup>(٧)</sup> «نَغْفِر» بالنون وهو جارٍ على ما قبله من قوله «وإذ قلنا» و«تَغْفِر» مبنياً للمفعول بالتاء

---

(١) في القرطبي ونسخة ي: حطة، واختلفت نسخ النحاس بين الكلمتين.

(٢) وجه ترجيح الرفع أن الله تعالى قد ذمهم لأنه أمرهم بلفظ معين، أي أن يقولوا: أمرنا حطة، ولكنهم بدلوا هذا اللفظ وإن حافظوا على جوهره، ووجه تضعيف النصب أن التقدير فيه: قولوا أي شيء من الأشياء، فكيف يقول بعد ذلك «بدل» الذي لا يقتضي إزالة العين؟.

(٣) البحر ٢٢٢/١؛ ابن عطية ٢٨٥/١.

(٤) الكشف ٢٨٣/١.

(٥) لم أهتمد إلى قائله، وهو في البحر ٢١٧/١.

(٦) ص ح: «عل أن الجازم».

(٧) قرأ نافع بالياء مضمومة، وابن عامر بالتاء، وأبو بكر من طريق الجعفي يغفر، والباقون يغفر. انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف ٢٤٣/١؛ والبحر ٢٢٣/١.

— البقرة —

والياء. و«خَطَايَاكُمْ» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فالتاء لتأنيثِ الخَطَايَا<sup>(١)</sup>، والياء لأن تأنيثها غيرٌ حقيقي، وللِفَصْلِ أيضاً بـ «لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>. وقرئ «يَغْفِرُ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، وهي في معنى القراءة الأولى، إلا أن فيه التفتاً<sup>(٣)</sup>. و«لَكُمْ» متعلق بـ «نَغْفِرُ». وأدغم أبو عمرو<sup>(٤)</sup> الراء في اللام، والنحاة يَسْتَضِعُّونَهَا، قالوا: لأن الراء حرفٌ تكريرٌ فهي أقوى من اللام، والقاعدة أن الأضعف يُدْغَمُ في الأقوى من غير عَكْسٍ، وليس فيها ضَعْفٌ؛ لأن انحراف اللام يقاومُ تكرير الراء. وقد طَوَّلَ أبو البقاء<sup>(٥)</sup> وغيره في بيان ضَعْفِهَا وقد تقدَّم جوابه.

قوله: «خَطَايَاكُمْ»: إمَّا منصوبٌ بالفعل قبله، أو مرفوعٌ حَسْبَمَا تقدَّم من القراءات، وفيها أربعة أقوال، أحدها<sup>(٦)</sup>: — وهو قول الخليل رحمه الله — أن أصلها<sup>(٧)</sup>: خطايي، بياء بعد الألف<sup>(٨)</sup> ثم همزة، لأنها جمعٌ خطيئة مثل: صحيفة وصحايف، فلو تُرِكَت على حالها لوجبَ قلبُ الياء همزةً لأنَّ مدَّةَ فعايل يُفَعِّلُ بها<sup>(٩)</sup> كذا، على ما تقرَّر في علم التصريف، ففرَّ من ذلك لثلاً يَجْتَمِعُ همزتان [بأنَّ]<sup>(١٠)</sup> قلبَ فَقَدَمِ اللامِ وأخَّرَ عنها المدَّةَ فصارت: خطايي،

(١) ص: ح: «الخطاب».

(٢) ص: ح: «يكم».

(٣) ي: «تأليفاً».

(٤) انظر: السبعة ١٢١.

(٥) الاملاء ٣٨/١.

(٦) ع: «الأول».

(٧) انظر: الانصاف ٨٠٥؛ شرح الصبان ٢٤٤/٤؛ المتع ٣٢٦.

(٨) ص: ح: «ألف».

(٩) ي: به.

(١٠) سقط من: ي.

— البقرة —

فَاسْتَقْلَتْ عَلَى حَرْفٍ ثَقِيلٍ فِي نَفْسِهِ وَبَعْدَهُ<sup>(١)</sup> يَاءٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ جِنْسِ الْكَسْرِ،  
فَقَلَّبُوا الْكَسْرَ فَتَحَةً، فَتَحَرَّكَ حَرْفُ الْعَلَّةِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فَقَلَّبَ<sup>(٣)</sup> أَلْفًا،  
فَصَارَتْ: خَطَاءًا، بِهِمزةً بَيْنَ الْفَيْنِ، فَاسْتَقْلَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْهِمزةَ تُشَبِّهُ الْأَلْفَ،  
فَكَأَنَّهُ اجْتَمَعَ ثَلَاثُ أَلْفَاتٍ، فَقَلَّبُوا الْهِمزةَ يَاءً، لَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَهَا قَبْلَ<sup>(٤)</sup>  
الْقَلْبِ، فَصَارَتْ خَطَايَا عَلَى وَزْنِ فَعَالَى، فَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَعْمَالٍ: قَلْبٌ، وَإِبْدَالُ  
الْكَسْرِ فَتَحَةً، وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا، وَإِبْدَالُ الْهِمزةِ يَاءً، هَكَذَا ذَكَرَ  
التَّصْرِيفِيُّونَ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ.

الثاني — وعزاه أبو البقاء إليه<sup>(٦)</sup> أيضاً — أَنَّهُ خَطَائِيءٌ بِهِمَزَتَيْنِ الْأُولَى  
مِنْهُمَا مَكْسُورَةٌ وَهِيَ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الزَّائِدَةِ فِي خَطِيئَةٍ، فَهُوَ مِثْلُ صَحِيفَةٍ  
وَصَحَائِفٍ فَاسْتَقْلَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْهِمَزَتَيْنِ، فَنَقَلُوا<sup>(٧)</sup> الْهِمزةَ الْأُولَى إِلَى مَوْضِعِ  
الثَّانِيَةِ فَصَارَ وَزْنُهُ: فَعَالِيءٌ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِتَصِيرِ الْمَكْسُورَةِ طَرَفًا، فَتَنْقَلِبَ  
يَاءً فَتَصِيرَ فَعَالِيءً، ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنْ كَسْرَةٍ<sup>(٨)</sup> الْهِمزةَ الْأُولَى فَتَحَةً، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ  
بَعْدَهَا أَلْفًا كَمَا قَالُوا: يَا لَهْفَى وَيَا أَسْفَى، فَصَارَتْ الْهِمزةُ بَيْنَ الْفَيْنِ، فَأَبْدَلَ  
مِنْهَا يَاءً لِأَنَّ الْهِمزةَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَلْفِ، فَاسْتَكْرَهُوا اجْتِمَاعَ ثَلَاثَةِ أَلْفَاتٍ. فَعَلَى  
هَذَا فِيهَا خَمْسَةُ تَغْيِيرَاتٍ: تَقْدِيمُ اللَّامِ، وَإِبْدَالُ الْكَسْرِ فَتَحَةً، وَإِبْدَالُ الْهِمزةِ  
الْأَخِيرَةِ يَاءً، ثُمَّ إِبْدَالُهَا أَلْفًا، ثُمَّ إِبْدَالُ الْهِمزةِ الَّتِي هِيَ لَامٌ يَاءً. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ  
أَوَّلَى لِقَلَّةِ الْعَمَلِ، فَيَكُونُ لِلْخَلِيلِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ.

(١) ع: «وبعدها».

(٢) ص ح: «ما».

(٣) ص ح: فقلبت.

(٤) ي: قلب القلب.

(٥) ص: «البصريون».

(٦) أي إلى الخليل، الاملاء ٣٨/١.

(٧) ص ح: «فقلبوا».

(٨) ص ح: «الكسرة».

الثالث: قولُ سيبويه<sup>(١)</sup>، وهو أنَّ أصلها عنده خطايء كما تقدم، فأبدلَ الياءَ الزائدة همزةً، فاجتمع همزتان، فأبدلَ الثانيةَ منهما ياءً لزوماً، ثم عملَ العملَ المتقدم، ووزنُها عنده فعائل، مثل صحائف، وفيها على قوله خمسةُ تغييراتٍ، إبدالُ الياءِ المزيدةِ همزةً، وإبدالُ الهمزةِ الأصليةِ ياءً، وقلبُ الكسرةِ فتحةً، وقلبُ الياءِ الأصليةِ ألفاً، وقلبُ الهمزةِ المزيدةِ ياءً.

الرابع: قولُ الفراء، وهو أنَّ خطايا عنده ليس جمعاً لخطيئة بالهمزة وإنما هو جمعُ لخطيئة كهديَّة وهدايا، وركيَّة وركايا، قال الفراء: «ولو جُمِعت خطيئة مهموزة لقلت خطأ»، يعني فلم تُقلبِ الهمزة ياءً بل بقوها<sup>(٢)</sup> على حالها، ولم يُعتمدَ باجتماعِ ثلاثِ ألفاتٍ، ولكنه لم يقله العربُ، فدلَّ ذلك عنده أنه ليس جمعاً للمهموز. وقال الكسائي: ولو جُمِعت مهموزة أذغمت<sup>(٣)</sup> الهمزة في الهمزة مثل: دواب. وقرئ «يَغْفِرُ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ» و«خطيئتكُم» بالجمع والتوحيد وبالياء والتاء على ما لم يُسمَّ فاعله، و«خطاياكم» بهمز<sup>(٤)</sup> الألف الأولى دون الثانية، وبالعكس. والكلام في هذه القراءات واضحٌ مما تقدم<sup>(٥)</sup>.

والغفر: السَّترُ، ومنه: المِغْفَرُ لِسُتْرَةِ الرَّأسِ، وغُفِرَانُ الذُّنُوبِ لأنها تُغَطِّيها. وقد تقدَّم الفرقُ بينه وبين العفو. والغفار خِرْقَةٌ تَسْتُرُ الخِمَارَ [أن]<sup>(٦)</sup>

(١) الكتاب ١٦٩/٢، ٣٧٨/٢.

(٢) ي: «يقرها».

(٣) ص: «وَأَذْغَمَتْ».

(٤) ي: بهمزة.

(٥) قرأ الجحدري وقناة تغفر بضم التاء وإفراد الخطيئة، وروى عن قتادة يغفر بالياء مضمومة، وقرأ الأعمش يغفر بالياء مفتوحة، وإفراد الخطيئة، وقرأ الحسن يغفر بالياء مفتوحة والجمع، وحكى الأهوازي أنه قرئ خطاياكم، وحكى عنه أيضاً العكس. انظر: البحر ٢٢٣/١ وابن عطية ٢٨٦/١.

(٦) سقط من: ي.

يَمَسُّهُ دُفْرُنُ الرَّاسِ . والخطيئة من الخطأ، وأصله العُدُولُ عن الجهة، وهو أنواع، أحدها إرادة غير ما يُحَسِّنُ إرادته فيفعله، وهذا هو الخطأ التام يقال منه: خَطِيءٌ يَخْطَأُ خَطْئًا وَخَطْأَةً. والثاني: أن يريد ما يُحَسِّنُ فِعْلَهُ ولكن<sup>(١)</sup> يقع بخلافه، يُقال منه: أَخْطَأَ خَطْأً فهو مُخْطِئٌ، وجملة الأمر أن مَنْ أَرَادَ شَيْئًا وَاتَّفَقَ مِنْهُ غَيْرُهُ يُقَالُ: أَخْطَأَ، وإن وقع كما أَرَادَ يُقَالُ: أَصَابَ، وقد يُقَالُ لِمَنْ فَعَلَ فِعْلاً لَا يَحْسُنُ أَوْ<sup>(٢)</sup> أَرَادَ إِرَادَةً لَا تَجْمَلُ: إِنَّهُ أَخْطَأَ، ولهذا يقال أَصَابَ الْخَطْأَ وَأَخْطَأَ الصَّوَابَ وَأَصَابَ الصَّوَابَ وَأَخْطَأَ الْخَطْأَ، وسيأتي الفرق بينها وبين السيئة إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾: لا بُدَّ في هذا الكلام من تأويل، إذ الذَّمُّ إنما يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمْ إِذَا بَدَّلُوا الْقَوْلَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ، لا<sup>(٣)</sup> إِذَا بَدَّلُوا قَوْلًا غَيْرَهُ، فقول: تقديره: فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِالَّذِي<sup>(٤)</sup> قِيلَ لَهُمْ [قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ]<sup>(٥)</sup> فـ«بَدَّلَ» يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَإِلَى آخِرِ الْبَاءِ، وَالْمَجْرُورُ بِهَا هُوَ الْمَتْرُوكُ وَالْمَنْصُوبُ هُوَ الْمَوْجُودُ كَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ<sup>(٦)</sup>:

٤٨٧ — وَبُدِّلْتُ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيِّفًا ذُبُورًا بِالصُّبَا وَالشُّمَالِ  
فَالْمَقْطُوعُ عَنْهَا الصُّبَا وَالْحَاصِلُ لَهَا الْهَيْفُ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٧)</sup>. وَقَالَ:  
«يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ<sup>(٨)</sup> «بَدَّلَ» مَحْمُولًا عَلَى الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: فَقَالَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا

(١) ص ح: «لكن».

(٢) ي: «و».

(٣) ي: «إلا إذا».

(٤) ي: «الذي».

(٥) سقط من: ي.

(٦) المغني ٤٣٣؛ والخزانة ٤٠١/١؛ والهمع ٢٤٨/١؛ والدرر ٢٠٦/١. والمصراع الثاني

أسماء رياح.

(٧) الإملاء ٣٨/١.

(٨) سقط من ص ح ع.

— البقرة —

غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ، لِأَنَّ تَبْدِيلَ الْقَوْلِ كَانَ بِقَوْلِ فَتَصَبَّ «غَيْرِ» عِنْدَهُ فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى النَّعْتِ لـ «قَوْلًا» وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا بَغِيرَ الَّذِي، فَحَذَفَ الْحَرْفَ فَانْتَصَبَ، وَمَعْنَى التَّبْدِيلِ التَّغْيِيرُ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَغَيِّرُوا قَوْلًا بَغِيرَهُ، أَيْ جَاؤُوا بِقَوْلٍ آخَرَ مَكَانَ الْقَوْلِ الَّذِي أَمَرُوا بِهِ، كَمَا يُرَوَى فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ قَالُوا بَدَّلْ «حِطَّةً» حِطَّةً فِي شُعْبَةَ<sup>(١)</sup>.

وَالِإِبْدَالَ وَالِاسْتِبْدَالَ وَالتَّبْدِيلُ جَعْلُ الشَّيْءِ مَكَانَ آخَرَ، وَقَدْ يُقَالُ التَّبْدِيلُ: التَّغْيِيرُ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَدْلِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ بَدَّلَ وَأَبْدَلَ، وَهُوَ أَنَّ بَدَّلَ بِمَعْنَى<sup>(٣)</sup> غَيَّرَ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةِ الْعَيْنِ، [وَأَبْدَلَ تَقْتَضِي إِزَالَةِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ قُرِئَ: «عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا»<sup>(٤)</sup> «فَارَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا»<sup>(٥)</sup> بِالْوَجْهِينِ<sup>(٦)</sup>، وَهَذَا يَقْتَضِي اتِّحَادَهُمَا مَعْنَى لَا اخْتِلَافَهُمَا]<sup>(٧)</sup>، وَالبَدِيلُ<sup>(٨)</sup> وَالبَدَلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَبَدَّلَهُ غَيْرُهُ. وَيُقَالُ: يَدُلُّ وَيَدَّلُ كَشَبَّهَ وَشَبَّهَ وَمَثَلَ وَمَثَلَ وَنَكَلَ<sup>(٩)</sup> وَنَكَلَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «لَمْ يُسْمَعْ فِي فِعْلٍ وَفَعَلَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ».

قوله: «مِنَ السَّمَاءِ» [يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِأَتَرَلْنَا، وَ«مِنْ» لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ، أَيْ: مِنْ جِهَةِ السَّمَاءِ، وَهَذَا الْوَجْهُ]<sup>(١٠)</sup> هُوَ

---

(١) ص ح: «شُعْبَةُ».

(٢) ص ح ع: «لِلتَّغْيِيرِ».

(٣) ص ح: «يَعْنِي».

(٤) الآية ٣٢ من القلم.

(٥) الآية ٨١ من الكهف.

(٦) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحفص وابن عامر وحزمة والكسائي بالتخفيف في الآيتين، وقرأ نافع وأبو عمر وبالتشديد. انظر: السبعة ٣٩٧.

(٧) سقط من: ي.

(٨) ع: «وَالْتَبْدِيلُ».

(٩) النكل: القيد.

(١٠) سقط من: ي.



— البقرة —

الظاهر. والثاني أن يكون صفة لـ «رَجْزاً»، فيتعلّق بمحذوف و«مِنْ» أيضاً لا ابتداءً الغاية. وقوله: «على الذين ظَلَمُوا» فأعادهم بِذِكْرِهِمْ أولاً، ولم يقل «عليهم» تنبيهاً على أن ظَلَمَهُمْ سببٌ في عقابهم، وهو من إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمّر لهذا الغرض. وإيقاع<sup>(١)</sup> الظاهرِ موقعَ المضمّرِ على ضَرَبَيْنِ: ضربٍ يقعُ بعد تمامِ الكلامِ كهذه الآية، وقول الخنساء<sup>(٢)</sup>:

٤٨٨ — تَعْرِقُنِي الدَّهْرُ نَهْساً وَحَزْراً وَأَوْجَعُنِي الدَّهْرُ قَرْعاً وَغَمّاً  
أي: أصابتنِي نوائبه جُمع، وضربٍ يقعُ في كلامٍ واحدٍ نحو قوله:  
«الحاقّةُ ما الحاقّةُ»<sup>(٣)</sup>. وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

٤٨٩ — لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِماً كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الْأَوْداجِ  
وقد جمع عديُّ بنُ زيدٍ بين المعنيين فقال<sup>(٥)</sup>:

٤٩٠ — لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَغَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا  
وجاء في سورة الأعراف «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup> فجاء<sup>(٧)</sup> هنا بلفظ الإرسال<sup>(٨)</sup> وبالمضمّر دونَ الظاهر، وذلك أنه تعالى عَدَّدَ عليهم في هذه

(١) ص ح: «وأتابع».

(٢) الديوان ١٤٣؛ والحمامة الشجرية ٣٢٣/١؛ وأما الشجري ٢٤١/١، وتفسير القرطبي ٤١٦/١. والنهس: القبض على اللحم وتثنيه.

(٣) الآية ١ من الحاقّة.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ برواية «ينعب بالنوى»، والطبري ٣٩٦/٢؛ وأما الشجري ٢٤٣/١. وعروق تكتنف الحلقوم.

(٥) الديوان ٦٥؛ وينسب أيضاً لامية بن أبي الصلت، وهو في الكتاب ٣٠/١؛ وأما الشجري ٣٣٤/١؛ والخصائص ٥٣/٣؛ وإملاء المكبري ٥٤/١؛ والخزانة ١٨٣/١.

(٦) الآية ١٣٣ من الأعراف: «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ».

(٧) ص ح: «وجاء» وهنا أي: في الأعراف.

(٨) ي: الإنزال، والآية هنا: «فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ».

— البقرة —

السورة نِعْمًا جَسِيمَةً كَثِيرَةً فَكَانَ تَوْجِيهُ الدَّمِّ عَلَيْهِمْ وَتَوْبِيخُهُمْ بِكُفْرَانِهَا أَبْلَغُ مِنْ  
ثُمَّ، حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُعَدِّدْ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ مَا عَدَّدَ هُنَا، وَلَفْظُ الْإِنْزَالِ لِلْعَذَابِ أَبْلَغُ  
مِنْ لَفْظِ الْإِسْأَالِ.

وَالرَّجْزُ: الْعَذَابُ<sup>(١)</sup>، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى وَهِيَ ضَمُّ الرَّاءِ، وَقُرِئَ بِهِمَا<sup>(٢)</sup>  
وَقِيلَ: الْمَضْمُومُ اسْمٌ صَنَعَ، وَمِنْهُ: «وَالرَّجْزُ فَاهْجُرْ»<sup>(٣)</sup> وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَبَبُ  
الْعَذَابِ. وَقَالَ الْفَرَاءُ: «الرَّجْزُ وَالرَّجْسُ — بِالزَّيِّ وَالسَّيْنِ — بِمَعْنَى كَالسُّدْغِ»<sup>(٤)</sup>  
وَالزُّدْغُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الرَّجْزَ<sup>(٥)</sup>: الْقَدْرُ وَسَيَاتِي بَيَانُهُ، وَالرَّجْزُ دَاءٌ يُصِيبُ  
الْإِبِلَ فَتَرْتَعِشُ مِنْهُ، وَمِنْهُ بَحْرُ الرَّجْزِ فِي الشَّعْرِ.

قَوْلُهُ: «بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ» مُتَعَلِّقٌ<sup>(٦)</sup> بِ«أَنْزَلْنَا» وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ وَ«بِمَا» يَجُوزُ  
أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرِيَّةً، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَيُّ: بِسَبَبِ فِسْقِهِمْ، وَأَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً  
اسْمِيَّةً، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ عَلَى التَّدرِيجِ الْمَذْكُورِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَالْأَصْلُ  
يَفْسُقُونَهُ، وَلَا يَقْوَى جَعْلُهَا نَكْرَةً مُوصُوفَةً، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْإِعْرَافِ<sup>(٧)</sup>:  
«يَظْلِمُونَ» تَنْبِيهًا [عَلَى]<sup>(٨)</sup> أَنَّهُمْ جَامِعُونَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ الْقَبِيحَيْنِ. وَقَدْ

(١) ص ح: «والعذاب» بإقحام الواو.

(٢) قرأ ابن محيصن بالضم. انظر: القرطبي ٤١٧/١.

(٣) الآية ٥ من المدثر.

(٤) السدغ: الصدغ.

(٥) ص ح: «الرجس».

(٦) قَوْلُهُ: «مُتَعَلِّقٌ» سَقَطَ مِنْ ح ص.

(٧) ص ح: «أَنْزَلْنَا».

(٨) الْأَعْرَافُ آيَةُ ١٦٢ وَتَمَامُهَا: «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ».

(٩) سَقَطَ مِنْ ي.

— البقرة —

تَقَدَّمَ معنى الفِسْق<sup>(١)</sup>. وقرأ ابن وثاب<sup>(٢)</sup> «يَفْسِقُونَ» بكسر السين، وقد تقدّم أنهما لغتان.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿استسقى موسى لقومه﴾: السين للطلب على وجه الدعاء أي: سأل لهم السقيا، وألف استسقى منقلبة عن ياء لأنه من السقي، وقد تقدّم معنى استفعل مستوفى في أول السورة. ويقال: سَقَيْتُهُ وَأَسَقَيْتُهُ بمعنى وأنشد<sup>(٣)</sup>:

٤٩١ — سَقَى قومي بني بكر وأسقى نَمِيرًا والقبائل من هلال

وقيل: سَقَيْتُهُ: أَعْطَيْتُهُ مَا يَشْرَبُ، وَأَسَقَيْتُهُ جَعَلْتُ ذَلِكَ لَهُ يَتَنَاوَلُهُ كَيْفَ شَاءَ، وَالْإِسْقَاءُ أَبْلَغُ مِنَ السَّقْيِ عَلَى هَذَا، وَقِيلَ: أَسَقَيْتُهُ دَلَّلْتُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَسَيَأْتِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ»<sup>(٤)</sup>.

و«لقومه» متعلق بالفعل واللام للعلّة، أي: لأجل، أَوْ تَكُونُ لِلْبَيَانِ لَمَّا<sup>(٥)</sup> كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الدَّعَاءُ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِمْ «سُقِيَا لَكَ» فَتَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ كَنَظِيرَتِهَا<sup>(٦)</sup>.

قوله: «اضرب بعصاك» الإدغام [هنا]<sup>(٧)</sup> واجب؛ لأنه متى اجتمع مثلاً

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٢) وهي قراءة النخعي أيضاً، انظر: القرطبي ٤١٧/١؛ والبحر ٢٥٥/١؛ ويحيى ابن وثاب هو الكوفي التابعي، روى عن ابن عمر وابن عباس، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات ابن سعد ٣٩٩/٦؛ وطبقات ابن الجزري ٣٨٠/٢.

(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٩٣، ورواية «بكر» فيه «مجد» والنوادر ٢١٣؛ واللسان: مجد؛ ورصف المباني ٥٠.

(٤) الآية ٦٦ من النحل.

(٥) ص: (كما).

(٦) ص ح: «كنظائرها».

(٧) سقط من: ي ع.

— البقرة —

في <sup>(١)</sup> كلمتين أو كلمة أولهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ نحو: اضربْ بكرة. وألفُ «عصاك» منقلبةٌ عن واوٍ لقولهم في النسب: عَصَوِيّ، وفي التنثية عَصَوَانِ، قال <sup>(٢)</sup>:

٤٩٢ — ..... على عَصَوَيْهَا سَابِرِي مُشْبِرِي

والجمع: عِصِيّ وَعُصِيّ بضمّ العينِ وكسرها إتياعاً، وأَعَصِ، مثل: زَمَنٌ وَأَزْمَنٌ، والأصل: عَصُوءٌ، وَأَعَصُوءٌ، فَأَعَلَّ. وَعَصَوْتُهُ بالعَصَا وَعَصَيْتُهُ بالسيف، و«ألقى عصاه» يُعَبِّرُ <sup>(٣)</sup> به عن بُلُوغِ المنزلِ، قال <sup>(٤)</sup>:

٤٩٣ — فَأَلَقْتُ عَصَاهَا وَاسْتَقَرُّ بِهَا النَّوَى      كما قرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرُ

وانشَقَّت العصا بين القومِ أي: وقع الخلافُ، قال الشاعر <sup>(٥)</sup>:

٤٩٤ — إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا      فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

قال الفراء: «أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ بالعراقِ هذه عصاتي» <sup>(٦)</sup> يعني بالتاء، و«الحَجَرُ» مفعولٌ وأل فيه للعهد، وقيل: للجنس.

(١) ي: «من».

(٢) البيت للذي الرمة وصدده:

فجاءتْ بَنَسَجِ الْعَنْكَبُوتِ كَأَنَّهُ

وهو في ديوانه ٤٩٦؛ والقرطبي ٤١٨/١. وعصويها: عرقوبي الدلو، وهما الخشبَتان يعترضان على الدلو كالصليب، السابري: الدقيق من الثياب، المشريق: المخرق.

(٣) ي: «بعزمه».

(٤) البيت لمعقربن همار أو عبد ربه السلمي أو سليم بن ثمامة، وهو في اللسان: عصا، ورصف المباني ٤٨.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٤٨/٢؛ والقرطبي ٤١٩/١؛ والمغني ٦٢٢؛ وشواهد الكشف ٣٧٤/٤. والهيحاء: الحرب.

(٦) ص ح: «عصاي». وانظر: الصحاح: عصا.

قوله: «فَانْفَجَرَتْ» الفاء عاطفة على محذوف لا بُدُّ منه، تقديره: فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ، وقال ابنُ عصفور: «[إن]»<sup>(١)</sup> هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف، والفاء الداخلة على «انْفَجَرَتْ» محذوفة، وكأنه يقول: حُذِفَ الفعل الأولُ لدلالة الثاني عليه، وحُذِفَتِ الفاء الثانية لدلالة الأولى عليها. ولا حاجةَ تَدْعُو إلى ذلك، بل يُقال: حُذِفَتِ الفاء وما عَطَفَتْه قبلها<sup>(٢)</sup>. وجَعَلَهَا الزمخشري<sup>(٣)</sup> جوابَ شرطٍ مقدَّر، قال: «أو: فإن ضَرَبْتَ فقد انفجرت»، قال: «وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ»<sup>(٤)</sup>، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعراب.

والانفجارُ: الانشقاقُ والتفتُّح<sup>(٥)</sup>، ومنه الفَجْرُ لانشقاقه بالضوء، وفي الأعرافِ: «انْبَجَسَتْ»<sup>(٦)</sup>، فقليل: هما بمعنى، وقيل: الانْبِجاسُ أَضْيَقُ<sup>(٧)</sup>، لأنه يكون أولُ والانفجارُ ثانياً.

قوله: «اثنتا عَشْرَةَ عَيْنًا» فاعل «انفجرت»، والألفُ علامةُ الرفعِ لأنه مَحْمُولٌ على المشئى، وليس بمثنى حقيقةً إذ لا واحد له من لفظه، وكذلك مذكَّره «اثنان» ولا يُضاف إلى تمييز لا استغنائه بذكر المعدودِ مشئى، تقول:

---

(١) سقط من ي.

(٢) زيادة من ي، ولعلها مقحمة، أو يريد الفاء الأولى وما عطفته أي فضرب قبل الفاء الثانية الموجودة في «فانفجرت».

(٣) الكشف ٢٨٤/١.

(٤) ع: «فصيح».

(٥) ص ح: «والفتح».

(٦) الأعراف آية ١٦٠: «أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً».

(٧) ص ح: «أحسن».

— البقرة —

رجلان وامرأتان، ولا تقول: اثنا<sup>(١)</sup> رجل ولا اثنتا امرأة، إلا ما جاء نادراً فلا يُقاس عليه، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٩٥ — كَانَ خَصِيصِهِ مِنَ التَّدْلُلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثُنْتَا حَنْظَلٍ

وثنتان مثل اثنتين، وحكم اثنتين واثنتين في العدد المركب أن يُعربا بخلاف سائر أخواتهما، قالوا: لأنه حُذِفَ معهما<sup>(٣)</sup> ما يُحَذَفُ في المعرب عند الإضافة وهي النون فأشبهها المعرب فأُعربا<sup>(٤)</sup> كالمنى بالالف رفعاً وبالياء<sup>(٥)</sup> نصباً وجرّاً، وأمّا «عشرة» فمبني لتنزيله منزلة تاء التأنيث ولها أحكام كثيرة. و«عيناً» تمييز.

وَقُرِئَ: «عَشْرَةٌ» بكسر الشين<sup>(٦)</sup> وهي لغة تميم، قال النحاس<sup>(٧)</sup>: «وهذا عجيب فإن لغة تميم عَشْرَةٌ بالكسر، وسبيلهم التخفيف، ولغة الحجاز عَشْرَةٌ بالسكون وسبيلهم الثقيل». وقرأ الأعمش<sup>(٨)</sup>: عَشْرَةٌ بالفتح. والعَيْنُ اسم مشترك<sup>(٩)</sup> بين عَيْنِ الْإِنْسَانِ وَعَيْنِ الْمَاءِ وَعَيْنِ السَّحَابَةِ وَعَيْنِ الذَّهَبِ وَعَيْنِ

---

(١) ي: «اثنان» بإقحام النون.

(٢) البيت لخطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية أو شفاء الهذلية، وهو في سيبويه ١٧٧/٢؛ وأمالى الشجري ٢٠/١؛ وابن يعيش ١١/٤؛ والدرر ٢٠٩/١. والتدلل: الاضطراب، وخص الحنظل لأن العجوز تدخر في ظرفها الأدوية ونحوها.

(٣) ي: «منها».

(٤) ص ح: «وأعربا».

(٥) ص ح: «والياء».

(٦) قراءة مجاهد وطلحة وآخرين. انظر: البحر ٢٢٩/١؛ الشواذ ٦.

(٧) إعراب القرآن ١٨٠/١.

(٨) وقراءة ابن الفضل الأنصاري أيضاً. البحر ٢٢٩/١؛ الشواذ ٦.

(٩) ص ح: «مستعمل».

- البقرة -

المِيزَان، وَالْعَيْنُ<sup>(١)</sup>: المَطَرُ الدَّائِمُ سَتًا أَوْ خَمْسًا<sup>(٢)</sup>، وَالْعَيْنُ: الثُّقْبُ فِي الْمَزَادَةِ، وَبَلَدٌ قَلِيلٌ<sup>(٣)</sup> الْعَيْنُ أَي: قَلِيلُ النَّاسِ.

[قوله: «كُلُّ أَنَاسٍ» قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ أَصْلُ النَّاسِ<sup>(٤)</sup>]. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ<sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ غَيْرُ تَكْسِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْكَسَرُ، وَالتَّكْسِيرُ وَالضَّمَّةُ بَدَلٌ مِنَ الْكَسَرَةِ، كَمَا أُبْدِلْتُ فِي سُكَارَى مِنَ الْفَتْحَةِ وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ الْبَحْثِ مَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «مَشْرَبِهِمْ» مَفْعُولٌ لـ «عَلِمَ» بِمَعْنَى عَرَفَ<sup>(٧)</sup>، وَالْمَشْرَبُ هُنَا مَوْضِعُ الشُّرْبِ؛ لِأَنَّهُ رَوِيَ أَنَّهُ كَانَ لِكُلِّ سَبْطٍ عَيْنٌ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا لَا يَشْرِكُهُ فِيهَا [سَبْطٌ]<sup>(٨)</sup> غَيْرُهُ. وَقِيلَ: هُوَ نَفْسُ الْمَشْرُوبِ. فَيَكُونُ مُصَدَّرًا وَقَعًا مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ.

قوله: «كُلُوا وَاشْرَبُوا» هَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلٍّ نَصْبٍ بِقَوْلٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: وَقُلْنَا لَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَصْرِيفُ «كُلْ» وَمَا<sup>(٩)</sup> حُذِفَ مِنْهُ.

قوله: «مِنْ رِزْقِ اللَّهِ» هَذِهِ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ يَصِحُّ تَسْلُطُهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِعْمَالِ الثَّانِي لِلْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَكُلُوا مِنْهُ.

(١) ص: «وعين».

(٢) قوله «ستاً أو خمساً» سقط من ح ص.

(٣) ي: «قليلة».

(٤) انظر الورقة ١٣ ب.

(٥) الكشف ١١٠/٢، والآية ٨٢ من الأعراف.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٧) ص ح: «تعرف».

(٨) سقط من: ي.

(٩) ي: «ما» بإسقاط الواو.

و«من» يجوز أن تكون لا ابتداءً الغاية وأن تكون للتبويض، ويجوز أن يكون مفعول الأكل محذوفاً، وكذلك مفعول الشرب، للدلالة<sup>(١)</sup> عليهما، والتقدير: كُلُوا الْمَنَ وَالسَّلْوَى، لتقدميهما في قوله: «وأنزلنا عليكم المَنَ وَالسَّلْوَى»<sup>(٢)</sup> واشربوا ماء العيون المتفجرة<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا فالجار والمجرور يُحتمل تعلُّقه بالفعل قبله، ويُحتمل أن يكون حالاً من ذلك المفعول [المحذوف]<sup>(٤)</sup>، فيتعلَّق بمحذوف. وقيل: المراد بالرزق الماء وحده، ونَسَب الأكل إليه لَمَّا كَانَ سبباً في نَماء ما يُؤكل وحياته فهو رزق يُؤكل منه وَيُشْرَبُ، والمراد بالرزق المَرْزُوق، وهو يُحتمل أن يكون من باب ذَبَح ورعى، وأن يكون من باب «درهم ضرب الأمير»، وقد تقدَّم بيان ذلك.

قوله: «وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» أصل «تَعْتُوا»: تَعْتُوا، فَاسْتَقِلَّتِ الضمة على الياء فَحُذِفَتْ فَالتقى ساكنان فَحُذِفَ<sup>(٥)</sup> الأولُ منهما وهو الياء، أَوَلَمَّا<sup>(٦)</sup> تحرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها قُلِبَتِ الْفَاءُ، فَالتقى ساكنان فَحُذِفَتْ الْأَلْفُ وبقيتِ الفتحة تَدُلُّ عليها وهذا أَوَّلَى، فوزنه تَفْعُونَ. والعَيْثُ والعَيْثُ: أَشَدُّ الْفَسَادِ وهما متقاربان. وقال بعضهم<sup>(٧)</sup>: «إِلَّا أَنَّ الْعَيْثَ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِيمَا يُدْرَكُ حِسْبًا، وَالْعَيْثُ فِيمَا يُدْرَكُ حُكْمًا، يُقَالُ: عَثَى يَعْثِي عَيْثًا وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ»<sup>(٨)</sup>، وَعَثَا يَعْثُو عُثْوًا وَعَاثَ يَعِثُ عَيْثًا، وليس عَاثٌ<sup>(٩)</sup> مقلوباً من عَثَى

(١) ص ح: «الدلالة».

(٢) الآية ٥٧ من البقرة.

(٣) ي: المتفجر.

(٤) سقط من: ي.

(٥) ص ح: «فحذفت الأولى».

(٦) ح: «الما».

(٧) القائل هو الراغب في المفردات ٣٣٣.

(٨) حدث هنا اضطراب في الأسطر في نسخة ي، وأثبتنا ما في نسخة ع.

(٩) ي: «من عاث».



- البقرة -

كَجَبَذَ وَجَذَبَ لِفَاوِتٍ مَعْنِيَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَصَرَ كُلُّ وَاحِدٍ بِنَوْعٍ. وَيُقَالُ: عَيْيَ يَعْنِي عَيْيًّا وَمَعَانًا، وَلَيْسَ عَيْيَ أَصْلُهُ عَيْوٌ، فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَرَضِيٍّ مِنَ الرِّضْوَانِ لثَبُوتِ الْعَيْيِ وَإِنْ تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. وَعَنَّا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُقَالُ: عَثَّ يَعْثُ مَضَاعِفًا أَيْ فُسَدَ<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُ: الْعَثَّةُ سُوسَةٌ تُفْسِدُ الصُّوفَ، وَأَمَّا «عَنَّا» بِالتَّاءِ الْمُشْتَاءَةُ<sup>(٢)</sup> فَهِيَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

و«مُفْسِدِينَ» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «تَعَثَّوْا»، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا قَدْ فُهِمَ مِنْ عَامِلِهَا، وَحَسَّنَ ذَلِكَ اخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ، وَمِثْلُهُ: «ثُمَّ وَلِيْتُمْ مُذِيرِينَ»<sup>(٣)</sup>، هَكَذَا قَالُوا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مَبِينَةً، لِأَنَّ الْفَسَادَ أَعْمُ وَالْعَيْيَ<sup>(٤)</sup> أَخْصَرُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِهَذَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٥)</sup>: «فَقِيلَ لَهُمْ: لَا تَتَمَادَوْا»<sup>(٦)</sup> فِي الْفَسَادِ فِي حَالِ فُسَادِكُمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَتَمَادِينَ فِيهِ، فَغَايِرُ<sup>(٧)</sup> بَيْنَهُمَا كَمَا تَرَى.

و«فِي الْأَرْضِ» يَحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«تَعَثَّوْا» وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمُفْسِدِينَ.

أ. (٦١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَقْصِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «لَنْ»، وَقَوْلُهُ «طَعَامٍ وَاحِدٍ» وَإِنَّمَا<sup>(٨)</sup> كَانَا طَعَامَيْنِ وَهُمَا الْمَنُّ وَالسَّلْوَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاحِدِ مَا<sup>(٩)</sup> لَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَتَبَدَّلُ، فَأُرِيدَ نَفْيُ التَّبَدُّلِ وَالْاِخْتِلَافِ، أَوْ لِأَنَّهُمَا

(١) ي: «أفسده».

(٢) ي: «المثلثة».

(٣) الآية ٢٥ من التوبة.

(٤) ص ح: «والمعنى».

(٥) الكشف ٢٨٤/١.

(٦) ي: «ألا».

(٧) ي: «فتغاير».

(٨) ص ح: «ولأن».

(٩) قوله: «ما» سقط من ص.

- البقرة -

صَرَبَ واحدٌ لآخرهما من طعام أهل التلذُّذ والترف<sup>(١)</sup>، ونحن أهل زراعات، لا نريد إلا ما أَلْفَنَاهُ من الأشياء المتفاوتة، أولأنهم كانوا يأكلون أحدهما بالآخر أولأنهما كانا يُؤْكَلان في وقتٍ واحدٍ، وقيل: كَنُوا بذلك عن الغنى<sup>(٢)</sup>، فكانهم قالوا: لن نرضى أن نكونَ كلنا مشتركين<sup>(٣)</sup> في شيءٍ واحدٍ فلا يَخْدُم بعضنا بعضاً وكذلك كانوا، وهم أول من اتَّخَذَ الخَدَمَ والعبيد.

والطعام: اسمٌ لكل ما يُطْعَم من مأكولٍ ومشروبٍ، ومنه «ومن لم يَطْعَمْهُ»<sup>(٤)</sup> وقد يختص ببعض المأكولات كاختصاصه بالبرِّ والتمر، وفي حديث الصدقة: «أو صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعير»<sup>(٥)</sup>، والطَّعْمُ بفتح الطاء المصدرُ أو ما يُشْتَهَى من الطعام أو ما يُؤَدِّيهِ الذَّوْقُ، تقول: طَعَّمَهُ حُلُوً وطَعَّمَهُ مُرٌ، وبضمها الشيء المَطْعُوم كالأكْل والأَكْل، قال أبو خراش<sup>(٦)</sup>:

٤٩٦ - أَرَدْتُ شَجَاعَ البطن لو تَعَلَّمِينِه وَأَوَثِرْتُ غَيْرِي من عِيَالِكَ بِالطَّعْمِ  
وَأَغْنَيْتُ الْمَاءَ الْقَرَاخَ فَأَنْتَهِي إِذَا الزَّادُ أَمْسَى لِلْمُرْجِ ذَا طَعْمِ

أراد بالأول المطعوم وبالثاني ما يُشْتَهَى منه، وقد يُعَبَّرُ به<sup>(٧)</sup> عن الإِعْطَاءِ، قال عليه السلام: «إِذَا اسْتَطَعَمَكُمُ الْإِمَامُ فَاطْعِمُوهُ»<sup>(٨)</sup> أي: إِذَا

(١) ح: «والترف».

(٢) ص ح: «المعنى».

(٣) ي: «مشركين».

(٤) الآية ٢٤٩، من البقرة: «فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي».

(٥) البخاري: الزكاة (فتح الباري) ٣/٣٧١؛ مسلم: الزكاة ١/٦٧٨.

(٦) ديوان الهذليين بالتقديم والتأخير ٢/١٢٨؛ أدب الكاتب ٢٤٢؛ اللسان: طعم؛ والقرطبي ١/٤٢٣. والمزج: البخيل أو الضعيف أو الممزق بالقوم وليس منهم.

(٧) به سقط من: ص ح ع.

(٨) نسبه في القاموس (طعم) إلى علي بن أبي طالب، ومعناه: إِذَا أَرْتَجَّ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ فَافْتَحُوا عَلَيْهِ.

— البقرة —

استفتح فافتحوا عليه، وفلان ما يَطْعَمُ النومَ إلا قائماً، قال<sup>(١)</sup>:  
٤٩٧ — نَعَاماً بَوَجْزَةٍ صُفَّرَ الخُدُو دِ مَا تَطْعَمُ النومَ إِلَّا صِيَاماً  
قوله: «فادْعُ» اللغةُ الفصيحةُ «ادْعُ» بضم العينِ مِنْ دَعَا يدْعُو، ولغة<sup>(٢)</sup>  
بني عامر: فادْعِ بكسر العين، قَالَ أَبُو الْبَقَاء<sup>(٣)</sup>: «لِلتَّعَادِ السَّاكِنِينَ، يُجْرُونَ<sup>(٤)</sup>  
المَعْتَلَّ مُجْرَى الصَّحِيحِ، وَلَا يُرَاعُونَ المَحْذُوفَ» يعني أَنَّ العَيْنَ سَاكِنَةٌ لِأَجْلِ  
الْأَمْرِ، وَالدَّالُّ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ، فَكُسِرَتِ الْعَيْنُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي هَذَا  
وَنَحْوِهِ أَنَّ يُكْسَرُ الْأَوَّلُ مِنَ السَّاكِنِينَ لَا الثَّانِي، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [مِنْ لَفْتِهِمْ]<sup>(٥)</sup>  
دَعَى يَدْعِي مِثْلَ رَمَى يَرْمِي. وَالدَّعَاءُ هُنَا السُّؤَالُ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ  
كَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

٤٩٨ — دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو.....

وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَ«لَنَا» مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَاللَّامُ لِلْعَلَّةِ.

قوله «يُخْرِجُ» مجزومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «مَجْزُومٌ بِلَامِ  
الْأَمْرِ مَقْدَرَةً، أَيْ: يُخْرِجُ، وَضَعْفُهُ الزَّجَاجُ<sup>(٧)</sup>، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ  
لَامِ الْأَمْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في القرطبي ٤٢٣/١؛ واللسان: طعم، برواية «الماء».

(٢) ص: ح: «ولعله».

(٣) الاملاء ٤٢/١.

(٤) ص: ح: «بحروف».

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لعبد الرحمن بن الحكم وقامه:

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِبَابٍ  
وهو في الكامل ٧٢؛ والمقرب ٢٣؛ وابن يعيش ٢٧/٦؛ وشذور الذهب ٣٧٥؛  
وشواهد الكشف ٥٤٨/٤.

(٧) معاني القرآن ١١٣/١.

— البقرة —

قوله: «مَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ»<sup>(١)</sup> مفعول «يُخْرِجُ» محذوف عند سيبويه تقديره: مأكولاً [مِمَّا]<sup>(٢)</sup> — أو شيئاً ممَّا — تُنْبِتُ<sup>(٣)</sup> الأرض<sup>(٤)</sup>، والجارُّ يجوز أن يتعلَّقَ بالفعل قبله، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية، وأن يكون<sup>(٥)</sup> صفةً لذلك المفعول المحذوف، فيتعلَّقُ بمضمَرٍ أي: مأكولاً كائناً ممَّا تُنْبِتُهُ الأرضُ و«مِنْ» للتبعض، ومذهب الأخفش<sup>(٥)</sup> أن «مِنْ» زائدة في المفعول، والتقدير: يُخْرِجُ مَا تُنْبِتُهُ الأرضُ، لأنه لا يَشْتَرِطُ في زيادتها شيئاً. و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية أو نكرة موصوفة والعائد محذوف، أي: من الذي تُنْبِتُهُ أو من شيءٍ تُنْبِتُهُ، ولا يجوز جعلها مصدرية لأن المفعول المحذوف لا يُوصَفُ بالإنبات، لأن الإنبات مصدرٌ والمُخْرِجُ جَوْهَرٌ، وكذلك على مذهب الأخفش لأنَّ المُخْرِجَ جَوْهَرٌ لا إنبات<sup>(٦)</sup>.

قوله: «مِنْ بَقْلِهَا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون بدلاً من «ما» بإعادة العامل، و«مِنْ» معناها بيان الجنس، والثاني: أن يكون في محلِّ نصب على الحال من الضمير المحذوف العائد على «ما»<sup>(٧)</sup> أي: ممَّا تُنْبِتُهُ الأرضُ في حالِ كونه مِنْ بَقْلِهَا و«مِنْ» أيضاً للبيان. والبقل كلُّ ما تُنْبِتُهُ الأرضُ من النَّجْمِ أي: مِمَّا<sup>(٨)</sup> لا ساقَ له، وجمعه: بقول. والقثاء معروف، الواحد: قثاءة، فهو من باب قَمَحٍ وقَمَحَةٍ، وفيها لغتان: المشهورة كَسْرُ القافِ،

(١) من قوله «مفعول» إلى قوله «الأرض» سقط من ح.

(٢) زيادة من: ع.

(٣) ي: «تنبه».

(٤) ي: «ويكون» بإسقاط «أن».

(٥) معاني القرآن ٩٨.

(٦) ص ح: «إنبات».

(٧) عبارة ي: «المحذوف على العائد أي».

(٨) ع: «ما».

— البقرة —

وَقُرِءَ بَضمُهَا<sup>(١)</sup>، والهمزة أصلٌ بنفسِها في قولهم: أَقْنَأَتِ الأرضُ أي: كَثُرَ قِنَاؤُهَا ووزنُها فِعْعَالٌ، ويُقال في جَمْعِها قَنَائِي<sup>(٢)</sup> مثل عِلْبَاءِ<sup>(٣)</sup> وَعَلَابِي. قال بعضهم<sup>(٤)</sup>: «إِلَّا أَنْ قِنَاءً من ذواتِ الواو، تقول: أَقْنَأْتُ القَوْمَ، أي أطعمتهم ذلك، وَفَنَأْتُ القِذْرَ سَكَنْتُ عَلَيَانَهَا بالماءِ، قال<sup>(٥)</sup>»:

٤٩٩ — تَقُورُ عَلَيْنَا قِذْرَهُم فَتُذِيهِمُهَا وَنَفْشُرُهَا عَنَّا إِذَا حَمِيَهَا عَلَا

وهذا من هذا [الفاصل<sup>(٦)</sup>] وَهَمَّ فَاحَشٌ، لأنه لَمَّا جَعَلَهَا من ذواتِ الواو كيفَ<sup>(٧)</sup> يَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا<sup>(٨)</sup> بقولهم: «أَقْنَأْتُ القَوْمَ» [بالهمز<sup>(٩)</sup>]، بل كان ينبغي أن يُقال: أَقْنَيْتُ والأصل: أَقْنَوْتُ، لكنْ لَمَّا وَقَعَتِ الواوُ في بناتِ الأربعة قُلِبَتْ ياءً، كأَعْرَيْتُ من العَزْوِ، ولكان<sup>(١٠)</sup> ينبغي أن يُقال: «فَنَوْتُ القِذْرَ» بالواو، ولقال الشاعر: نَفَشُوها بالواو، والمَقْنَأَةُ والمَقْنُؤَةُ بفتح التاءِ وَضَمُّها: مَوْضِعُ القِنَاءِ. والقَوْمُ: الثَّوْمُ، والفَاءُ تُبَدَلُ من التاءِ، قالوا: جَدَفْتُ وَجَدْتُ<sup>(١١)</sup>، وعائِثُور<sup>(١٢)</sup> وعافُور، ومعائِثِرٌ ومعافِيرٌ، ولكنه [على<sup>(١٣)</sup>] غير قياس، وقيل

(١) قراءة يجيى بن وثاب وطلحة بن مصرف. انظر: البحر ١/٢٣٣؛ والقرطبي ١/٤٢٤.

(٢) ي: «قَنَائِي».

(٣) العلباء: عصب عنق البعير.

(٤) انظر: القرطبي ١/٤٢٤.

(٥) البيت للناطقة الجمدي، وهو في ديوانه ١١٨، واللسان: فَنَأ. والمؤلف يتحدث عن مادة قَنَأ فأورد مادة: فَنَأ.

(٦) سقط من: ي.

(٧) ص ح: «وكيف».

(٨) ي: عليه.

(٩) سقط من: ي.

(١٠) ص ح: «لكان».

(١١) الجلدت: القبر.

(١٢) العائِثُور: الشر والمهلكة.

(١٣) سقط من: ي.

الْحِنْطَةَ، وأنشد ابن عباس<sup>(١)</sup>:

٥٠٠ — قد كنت أغنى الناس شخصاً واحداً نَزَلَ المدينة عن زراغة قوم

وقيل غير ذلك.

قوله: «أدنى» فيه ثلاثة أقوال، أحدها — وهو الظاهر، وهو قول أبي إسحاق الزجاج<sup>(٢)</sup> — أَنَّ أصله: أَذْنُو من الدُّنُو وهو القُرب، فَقُلِّبَت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومعنى الدُّنُو في ذلك فيه وجهان، أحدهما: أنه أقرب لقلّة قيمته وخساسته. والثاني: أنه أقرب لكم لأنه في الدنيا بخلاف الذي هو خير، فإنه بالصبر عليه يَحْصُلُ نفعه في الآخرة، والثاني — قول علي بن سليمان الأخفش<sup>(٣)</sup>: أَنَّ أصاء أَذْنًا مهموزاً من دَنًا يَدْنًا دَناء، وهو الشيء الخسيس، إلا أنه خُفِّفَ همزه كقوله<sup>(٤)</sup>:

٥٠١ — فَارْعَيْ فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ زهير الفرقبي<sup>(٥)</sup>: «أَدْنًا» بالهمز. الثالث: أَنَّ أصله أَذْوَنُ

(١) ع: ابن عامر. والبيت لأبي محجن الثقفي وليس في ديوانه، وهو في المحتسب ٨٨/١، واللسان: قوم؛ والجمع ١٥٦/١؛ والدرر ١٣٨/١، وينسب أيضاً إلى أحيحة بن الجلاح كما في الطبري ٦٠/٢.

(٢) لم يشر إلى أصلها في معاني القرآن ١١٥/١، وإنما أشار إلى معناها.

(٣) وهو الأخفش الصغير، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: شرح الكتاب، والأنواء، توفي سنة ٣١٥. انظر: البلغة ٢٥٨؛ والبغية ١٦٧/٢.

(٤) البيت للفردق وصدّره:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَيْغَالِ عَشِيَّةً

وهو في ديوانه ٥٠٨؛ والحجة للفارسي ٣٠١/١؛ وأما في الشجري ٨٠/١؛ والخصائص ١٥٢/٣؛ والمحتسب ١٧٣/٢؛ وشواهد الكشف ٤٤٥/٤. والبيت في هجاء أهل العراق لعزهم مسلمة بن عبد الملك، فيدعو عليهم ألا يهنؤوا النعمة.

(٥) البحر ٢٣٣/١، وزهير الفرقبي بعرف بالكسائي النحوي، له اختيار في القراءة وكان في زمن عاصم، وروى عنه نعيم بن ميسرة. انظر: طبقات القراء ٢٩٥/١.

من الشيء الذَّوْن أي الرديء، فَقَلِبَ بَأَنَّ أُخْرِتِ<sup>(١)</sup> العينُ إلى موضعِ اللامِ فصَارَ: أَذَنَوُ فَاعِلٌ كما تقدَّم، ووزنه أَفْلَع، وقد تقدَّم معنى الاستبدالِ وأدنى خبرٌ عن «هو» والجملةُ صلةٌ وعائدٌ، وكذلك «هو خير» أيضاً صلةٌ وعائدٌ.

قوله: «مِصْرًا» قرأه الجمهورُ منوناً، وهو خَطُّ المصحف، فقليل: إنهم أمروا بهبوطِ مصرٍ من الأمصار فلذلك صُرِف، وقيل: أمروا بمصرَ بعينه وإنما صُرِفَ لخَفَّتْه، لسكون<sup>(٢)</sup> وسطه كهند ودَعَد، وأنشد<sup>(٣)</sup>:

٥٠٢ - لم تَتَلَفَّعْ فَضْلٌ مِثْرَها دَعْدٌ ولم تُنَقِّ دَعْدٌ في العُلْبِ

فَجَمَعَ بين الأمرين، أو صَرَفَه ذهاباً به إلى المكان، وقرأ الحسنُ وغيره: «مِصر»<sup>(٤)</sup> وكذلك هي في بعضِ مصاحفِ عثمان ومصحفِ أُبَيٍّ<sup>(٥)</sup>، كأنهم عَنَوْا مكاناً بعينه. وقال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «إنه مُعَرَّبٌ من لسانِ العجم، فإن<sup>(٧)</sup> أصله مِصْرَائِيم، فَعُرِّبَ»، وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلِمَ لمكانٍ بعينه فلا ينبغي أن يُصَرَفَ البتَّةَ لانضمامِ العُجْمَةِ إليه، فهو نظيرُ «ماه وجور وجِمَص» ولذلك أجمعَ الجمهورُ على منعه في قوله «ادخلوا مِصر»<sup>(٨)</sup>. والمِصْرُ في أصلِ اللغة:

(١) سقط من: ص ح.

(٢) ع: بسكون.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٢؛ والكتاب ٢٢/٢؛ والقرطبي ٤٢٩/١؛ والخصائص ٦١/٣. كما ينسب أيضاً لابن قيس الرقيات وهو في ملحقات ديوانه ١٧٨. والعلب: أقداح من جلود يُحَلَّبُ فيها اللبن ويشرب، يعني أنها حضرية.

(٤) أي بغير تنوين، وهي قراءة طلحة والأعمش وأبان أيضاً، البحر ٢٣٤/١.

(٥) أبي بن كعب الأنصاري، قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ عليه ابن عباس توفي سنة ١٩ أو ٣٣. انظر: الإصابة ١٦/١؛ طبقات ابن سعد ٣٤٠/٢.

(٦) الكشف ٢٨٥/١.

(٧) ع: «وأن».

(٨) الآية ٩٩ من يوسف.

- البقرة -

«الحدُّ الفاصلُ بين الشيئين» وحكي عن أهلِ هَجَرَ أنهم إذا كَتَبُوا بَيْعَ دَارٍ قالوا: اشترى فلانُ الدارَ بمُصَوِّرها «أي: حدودها، وأنشد<sup>(١)</sup>:

٥٠٣ - وجاعِلُ الشمسِ مُصْراً لا خَفَاءَ بِهِ      بينَ النَّهارِ وبينَ اللَّيْلِ قد فَصَّلاً

قوله: «ما سَأَلْتُمْ» «ما» في محلِّ نصبٍ اسماً لأنَّ، والخبرُ في الجارِّ قبله، و«ما» بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي سَأَلْتُمُوهُ. قال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «وَيَضَعُفُ أن يكونَ نكرةً موصوفةً» يعني أنَّ الذي سألوه شيءٌ معينٌ فلا يَحْسُنُ أن يُجابوا بشيءٍ مُبْهَمٍ. وقرئ: «سِلْتُمْ»<sup>(٣)</sup> مثل: يَغْتُم، وهي مأخوذةٌ مِنْ سَأَلَ بالالف، قال حسان - رضي الله عنه -<sup>(٤)</sup>:

٥٠٤ - سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسولَ اللَّهِ فَاحِشَةً      ضَلَّتْ هُذَيْلُ بما سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبْ

وهل<sup>(٥)</sup> هذه الألفُ متقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ لقولهم: يتساوِلان، أو عن همزةٍ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ سيأتي بيانها إن شاء الله في سورة المعارج.

قوله: «وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ» «ضُرِبَتْ» مبنيٌّ للمفعول، «الذِّلَّةُ» قائمٌ مقامُ الفاعلِ، ومعنى «ضُرِبَتْ» أي: أُلْزِمُوا وَقُضِيَ عَلَيْهِمُ بها، من ضَرَبَ القِيَابَ، قال الفَرْدَوْقُ لجرير<sup>(٦)</sup>:

٥٠٥ - ضُرِبَتْ عَلَيْكَ العَنَكَبُوتُ بِنَسْجِهَا      وَقُضِيَ عَلَيْكَ بِهِ الكِتَابُ الْمُتَرَّلُ

(١) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٥٩؛ والقرطبي ٤٢٩/١.

(٢) الاملاء ٣٩/١.

(٣) الذي في البحر ٢٣٥/١؛ وابن عطية ٢٩٤/١ أن إبراهيم النخعي وبجى بن وثاب قرأ: سَأَلْتُمْ بكسر السين، ولم أجد من نص على قراءة: سِلْتُمْ مثل يَغْتُم.

(٤) ديوانه ٤٤٣؛ والكتاب ١٣٠/٢؛ والمحاسب ٩٠/١؛ وابن يعيش ١٢٢/٤؛ وشواهد الكشف ٤٤٥/٤.

(٥) ي: «وقيل».

(٦) سقط قوله «الجرير» من ص ح ع، والبيت في ديوانه ٧١٥/٢؛ والقرطبي ٤٣٠/١.



— البقرة —

والذَّلَّةُ: الصَّغَارُ، والذَّلُّ بالضم ما كان عن قَهَرٍ، وبالكسر ما كان بعد شِمْاسٍ من غير قَهَرٍ، قاله الراغب<sup>(١)</sup>. والمَسْكَنَةُ: مَفْعَلَةٌ من السكون، لأنَّ الْمِسْكِينَ قَلِيلُ الْحَرَكَةِ والنهوضِ، لِما به من الْفَقْرِ، وَالْمِسْكِينُ مِفْعِيلٌ منه إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْمِيمَ قَدْ ثَبَّتَتْ فِي اسْتِثْقاقِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قالوا: تَمَسَّكَنَ يَتَمَسَّكُنُ فَهُوَ مُتَمَسَّكِنٌ، وَذَلِكَ كَمَا ثَبَّتُ مِيمَ تَمَنَّدَلَ<sup>(٢)</sup> وَتَمَدَّرَعَ مِنَ النَّدْلِ<sup>(٣)</sup> وَالذَّرْعِ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَتِهَا، لِأَنَّ الْاسْتِثْقاقَ قَضَى عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ<sup>(٤)</sup>: «وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ: فَالْمِيمُ فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ فِي أَصَحِّ الْقَوْلِينَ» وَإِرَادُ هَذَا الْخِلَافِ يُؤْذِنُ بِأَنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ، وَأَنَّهُ مِنْ مَسَكَ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وبأووا» أَلَفٌ «باءٌ بكذا» منقلبةٌ عن واو لقولهم: «باءٌ يَبُوءُ» مثل: قال يقول، قال عليه الصلاة والسلام «أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ»<sup>(٦)</sup> والمصدرُ: الْبُوءُ، وَبَاءٌ مَعْنَاهُ رَجَعَ، وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ<sup>(٧)</sup>:

٥٠٦ — فَأَبُوءُ بِالنَّهَائِبِ وَالسَّبَايَا وَأُنَبِّئُ بِالْمُلُوكِ مُصَفِّدِينَ

وهذا وَهَمٌّ، لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ مَادَّةِ أَبٍ يُؤُوبُ فَمَادَتُهُ مِنْ هَمْزَةٍ وَوَاوٍ<sup>(٨)</sup> وَبَاءٍ، وَ«باءٌ» مَادَتُهُ مِنْ بَاءٍ وَوَاوٍ وَهَمْزَةٍ، وَأَدْعَاءُ الْقَلْبِ فِيهِ بَعِيدٌ [لأنه لَمْ يُعْهَدْ]<sup>(٩)</sup> تَقَدُّمُ الْعَيْنِ وَاللَّامِ مَعاً عَلَى الْفَاءِ فِي مَقْلُوبٍ وَهَذَا مِنْ ذَاكَ.

(١) المفردات ١٨٣.

(٢) تمندل: من المنديل.

(٣) ع: «المندل».

(٤) المفردات ٢٤٣، وقوله بعد شِمْاسٍ: أي بعد صعوبة.

(٥) ص: «مسكت».

(٦) البخاري (فتح الباري) الدعوات ١١/١٣٠، ابن حنبل ٤/١٢٢.

(٧) من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٤١٦. ومصفدين:

مكبلين. وقد وقع في هذا الوهم القرطبي في تفسيره ١/٤٣٠.

(٨) ي: «واو».

(٩) سقط من: ي.

— البقرة —

والبَّاءُ: الرجوعُ بالقَوْدِ، وهم في هذا الأمر بَوَاءٌ<sup>(١)</sup> أي: سواء، قال<sup>(٢)</sup>:

٥٠٧ — أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَنْقِي مُحَارِمَنَا لَا يَتَوَوُّ الدَّمُ بِالدَّمِ

أي: لا يَرْجِعُ الدَّمُ بالدَّمِ في القَوْدِ، وبَاءٌ بكذا أَقَرَّ أيضاً، ومنه الحديثُ المتقدم، أي أَقَرُّ بِهَا [وَأَلَزَمَهَا نَفْسِي]<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>:

٥٠٨ — أَتَكْرَثُ بِاطْلَهَا وَيَوْتُ بِحَقِّهَا .....

وقال الراغب<sup>(٥)</sup>: «أصلُ البَّاءِ مساواةُ الأجزاءِ في المكانِ خِلَافَ النبوةِ<sup>(٦)</sup> الذي هو منافاةُ الأجزاءِ، وقوله «وياؤوا بغضبٍ» أي حَلُّوا مَبَوءاً ومعه غضبٌ، واستعمال «باء» تنبيهٌ على أن مكانه الموافق يَلْزَمُهُ فيه غضبُ اللَّهِ فكيف بغيره من<sup>(٧)</sup> الأمكنة، وذلك نحو «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ»<sup>(٨)</sup>. ثم قال: «وقولُ مَنْ قَالَ «يَوْتُ بِحَقِّهَا» أي أَقَرَرْتُ فليس تفسيرُهُ بحسبِ مقتضى اللفظ، وقولُهُمْ: «حَيَّاكَ اللهُ وَيَّيَّاكَ» أصلُهُ: يَوَّاكَ وإنما غُيِّرَ للمشاكَلَةِ، قاله<sup>(٩)</sup> خلف الأحمر<sup>(١٠)</sup>.

قوله: «بغضب» في موضع الحال من فاعِلِ «باؤوا» أي: رَجَعُوا مغضوباً

---

(١) ص ح: «من بواء».

(٢) تقدم برقم ٣٠١.

(٣) سقط من: ي.

(٤) البيت للبيد، وعجزه:

عندي ولم يَفْخَرْ عليَّ كِرَامُهَا

وهو في ديوانه ٣١٨.

(٥) المفردات ٦٣.

(٦) ع: «النبوة».

(٧) ص ح: «عن».

(٨) الآية ٢١ من آل عمران.

(٩) ص ح: «قال».

(١٠) خلف بن حيان، أحد رواة اللغة والغريب، توفي سنة ١٨٠، أوبعد المتين. انظر:

الإنباء ٣٤٨/١؛ والبلغة ٧٧؛ والبلغة ٥٥٤/١.

— البقرة —

عليهم، وليس مفعولاً به كمررتُ يزيد. وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «هو من قولك: بَاءَ فُلَانٌ بِفُلَانٍ إِذَا كَانَ حَقِيقاً بِأَنْ يُقْتَلَ بِهِ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ وَمِكَافَأَتِهِ، أَي: صَارُوا أَحِقَّاءَ بِغَضَبِهِ» وهذا التفسيرُ يعني كَوْنَ الْبَاءِ لِلْحَالِ<sup>(٢)</sup> / .  
[٢٦/ب]

قوله «مِنَ اللَّهِ» الظاهرُ أنه في محلِّ جرٍّ صفةً لغَضَبٍ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: بغَضَبٍ كائِنْ مِنَ اللَّهِ. و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وقيل: هو متعلِّقٌ بالفعلِ نَفْسَهُ أَي: رَجَعُوا مِنَ اللَّهِ بغَضَبٍ، وليس بقوي.

قوله تعالى: «ذلِكَ بِأَنَّهُمْ» «ذلِكَ» مبتدأٌ أُشيرَ به إلى ما تقدَّم من ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالْخِلَافَةِ بِالْغَضَبِ. و«بأنهم» الخبرُ. والباءُ للسببية، أي: ذلِكَ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ. وقال المهدوي: «الباءُ بمعنى اللامِ أي: لأنهم» ولا حاجة إلى هذا، فَإِنَّ بَاءَ السَّبَبِ تَفِيدُ التَّعْلِيلَ بِنَفْسِهَا. و«يكفرون» في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ، وكانَ وما في حَيْزِهَا في محلِّ رفعٍ خبراً لأنَّ، وأنَّ وما في حَيْزِهَا في محلِّ جرٍّ بالباءِ. والباءُ وما في حَيْزِهَا في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأِ كما تقدَّم.

قوله «بآياتِ اللَّهِ» متعلِّقٌ بـ«يكفرون»، والباءُ للتعديّة.

قوله «ويقتلون» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كانَ، وقرئ<sup>(٣)</sup>: «تَقْتُلُونَ» بالخطابِ التَّفَاتاً إلى الخطابِ الأوَّلِ بعدَ الْغَيْبَةِ، و«يَقْتُلُونَ» بالتشديدِ للتكثيرِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الأنبياء» مفعولٌ به جمعُ نبيٍّ، والقراءَةُ على تَرْكِ الهمزِ في

(١) الكشاف ٢٨٥/١.

(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.

(٣) قراءة الحسن؛ البحر ٢٣٦/١؛ ابن عطية ٢٩٦/١.

(٤) نسبها في البحر ٢٣٦/١ إلى عليٍّ، ونسبها في القرطبي ٤٣١/١، إلى الحسن.

- البقرة -

النُّبُوَّةُ<sup>(١)</sup> وما تَصَرَّفَ منها، ونافَعُ المدنيُّ على الهمز في الجميع إلا موضعين: في سورة الأحزاب «لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ»<sup>(٢)</sup> «[لَا تَدْخُلُوا] بِيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا»<sup>(٣)</sup> فَإِنْ قالونَ حَكَى عنه في الوصل كالجماعة وسيأتي. فأما مَنْ هَمَزَ فَإِنَّه جَعَلَهُ مُشْتَقًّا مِنَ النَّبَأِ<sup>(٤)</sup> وهو الخبر، فالنَّبِيُّ فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، أي: مُنْبِئٌ عَنْ اللَّهِ بِرِسالَتِهِ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمعْنَى مَفْعُولٍ أَي: إِنَّهُ مُنْبَأٌ مِنَ اللَّهِ بِأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَاسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بِجَمْعِهِ عَلَى نُبَاءٍ، كظريف وظُرفاء، قال العباس ابن مرداس<sup>(٥)</sup>:

٥٠٩ - يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْخَيْرِ، كُلُّ هَدَى السَّبِيلِ هُذَاكَ

فظهرُ الهمزتين يَدُلُّ على كونه من النبأ، واستضعف بعضُ النحويين هذه القراءة. قال أبو علي<sup>(٦)</sup>: «قال سيبويه<sup>(٧)</sup>: «بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون نبياً وبريةً، قال: وهورديء»، وإنما استردَّاه لأن الغالب التخفيف» وقال أبو عبيد: «الجمهورُ الأعظمُ من القراء والعوام على إسقاط الهمز من النبي والأنبياء، وكذلك أكثرُ العرب مع حديث رويناه، فذكر أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا نبيَّ الله» فهمز، فقال: «لست نبيَّ الله» فهمز، «ولكن نبيَّ الله» ولم يهمز، فأنكر عليه الهمز، قال: «وقال لي أبو عبيدة: العربُ تُبَدِّلُ الهمزَ في ثلاثة أحرف: النبي والبرية والخاية وأصلهن الهمز»، قال أبو عبيدة: «ومنها حرف رابع: الذرية من ذراً يذراً،

(١) انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف عن وجوه القراءات ٢٤٣/١.

(٢) الآية ٥٠ من الأحزاب.

(٣) الآية ٥٣ من الأحزاب.

(٤) رسمت في الأصل «النباء».

(٥) الكتاب ١٢٦/٢؛ المقتضب ١٦٢/١؛ اللسان: نبا.

(٦) الحجة (خ) ١٨٢/١.

(٧) الكتاب ١٧٠/٢.

ويدل على أن الأصل الهمز قولُ سيويه<sup>(١)</sup>: إنهم كلهم يقول: تنبأ مسيلمه فيهمزون، وبهذا لا ينبغي أن تُردَّ به قراءة هذا الإمام الكبير. أما الحديث فقد ضَعَّفوه، قال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: «مِمَّا يُقَوِّي ضَعْفَهُ أَنَّهُ لَمَّا أُنْشِدَهُ الْعَبَّاسُ: «يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ» لَمْ يُنْكَرْهُ، وَلَا فَرَّقَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ»، ولكنَّ هذا الحديث قد ذكره الحاكم في المستدرک، وقال: هو صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه. قلت: فإذا كان ذلك كذلك فَلْيُلْتَمَسْ للحديث تخريجٌ يكونُ جواباً عن قراءة نافع، على أن القطعي لا يُعارضُ بالظني، وإنما نذكره زيادةً فائدةً والجواب عن الحديث أن أبا زيد<sup>(٣)</sup> حكى: «نَبَأْتُ مِنْ أَرْضٍ كَذَا إِلَى أَرْضٍ كَذَا» أي: خَرَجْتُ مِنْهَا إِلَيْهَا، فقوله: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ» بالهمز يُوهَمُ يَاطْرِيذَ اللَّهِ الذي أخرجَه من بلده إلى غيره، فنهاه عن ذلك لإيهامِهِ ما ذكرنا، لا لسبب يتعلَّق بالقراءة. ونظيرُ ذلك نَهْيُهُ للمؤمنين عن قولهم: «رَاعِنَا»، لَمَّا وَجَدَتِ الْيَهُودُ بِذَلِكَ طَرِيقاً إِلَى السَّبِّ بِهِ فِي لُغَتِهِمْ، أَوْ يَكُونُ حَضّاً مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى تَحْرِي أَفْصَحِ اللُّغَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

وأما مَنْ لَمْ يَهْمَزْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنَ الْمَهْمُوزِ وَلَكِنْ حُفِّفَ، وَهَذَا أَوْلَى لِيُوَافِقَ الْقَرَاءَتَيْنِ وَلِظَهْوَرِ الْهَمْزِ فِي قَوْلِهِمْ: تَنْبَأُ مُسَيْلَمَةُ، وَقَوْلُهُ: «يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ». والثاني: أَنَّهُ أَصْلٌ آخَرُ بِنَفْسِهِ مُشْتَقٌّ مِنْ نَبَأَ يَنْبُو إِذَا ظَهَرَ وَارْتَفَعَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ رتبةَ النَّبِيِّ مَرْتَفَعَةٌ وَمَنْزِلَتُهُ ظَاهِرَةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، وَالْأَصْلُ: نَبِيٌّ وَأَنْبِئَاءُ، فَاجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَ، كَمِيتٍ فِي مَيِّتٍ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ فَقُلِبَتِ يَاءً، فَصَارَ: أَنْبِيَاءُ. وَالْوَاوُ فِي النُّبُوَّةِ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزِ عَلَى الْأَوَّلِ.

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) التفسير ٢٩٧/١.

(٣) سعيد بن أوس، عالم باللغة، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه أبو حاتم توفي سنة

٢١٥. انظر: الإنباه ٣/٢؛ الزهدة ١٢٥.

- البقرة -

وأصل بنفسها على الثاني، فهو فعيل بمعنى فاعل أي: ظاهر مرتفع، أو بمعنى مفعول أي: رفعه الله على خلقه، أو يكون مأخوذاً من النبي الذي هو الطريق، وذلك أن النبي طريق الله إلى خلقه، به يتوصلون إلى معرفة خالقهم، وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

٥١٠ - لَمَّا وَرَدَنَ نُبِيًّا وَاسْتَبَّ بِنَا مُسْحَنُفَرُ كُخْطُوطِ النَّسِجِ مُنْسَجِلُ

أي: طريقاً، وقال<sup>(٢)</sup>:

٥١١ - لَأَصْبَحَ رَنْمًا دُقَاقُ الْحَصَى مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَائِبِ

الرَّثْمُ بالتاء المثناة والمثلثة جميعاً: الكسر، والكائب بالمثلثة اسم جبل، وقالوا في تحقير نبوة مُسَيَّلَمَةَ: نُبَيْتَةٌ. وقالوا: جمعه على أنبياء قياس مطرد في فعيل المعتل نحو: وَلِيَّ وَأَوْلِيَاءَ وَصَفِيَّ وَأَصْفِيَاءَ / وأما قالون فإنما ترك الهمز في الموضعين المذكورين لَمَذْرَكٍ آخَرَ، وهو أنه من أصله في اجتماع الهمزتين من كلمتين إذا كانتا مكسورتين أن تُسهل الأولى، إلا أن يقع قبلها حرف مد فتبدل وتُدْغَمُ، فلزمه أن يفعل هنا ما فعل في «بالسوء إلا»<sup>(٣)</sup> من الإبدال والإدغام، إلا أنه روي عنه خلاف في «بالسوء إلا» ولم يُرو عنه هنا خلاف، كأنه التزم البدل لكثرة الاستعمال في هذه اللفظة ويابها، ففي التحقيق لم يترك همز «النبي» بل همزة وَلَمَّا هَمَزَهُ أَذَاهُ قياس تخفيفه إلى ذلك، ويدل على هذا الاعتبار أنه إنما يفعل ذلك حيث يصل، أما إذا وقف فإنه يهجره في الموضعين لزوال السبب المذكور / فهو تارك للهمز لفظاً آت به تقديرًا.

(١) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤؛ والبحر ٢٢٠/١؛ واللسان: نبا؛ وابن عطية ٢٩٧/١. والمُسْحَنُفَرُ: صفة للطريق أي واسع، وسحلت الريح: كشطت ما عليها. والأفضل أن تكون «نُبِيٍّ» هنا موضعاً بعينه كما في اللسان لأن الرواية بضم النون.

(٢) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١؛ واللسان، كَثَبَ.

(٣) الآية ٥٣ من يوسف: «إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعُ رَبِّي».

قوله تعالى: «بغيرِ الحقِّ» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ «يَقْتُلُونَ» تقديرُهُ: يقتلونهم مُبْطِلِينَ، ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُهُ: قتلاً كائناً بغيرِ الحقِّ، فيتعلّقُ بمحذوفٍ. قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: «قتلُ الأنبياءِ لا يكون إلا بغيرِ الحقِّ، فما فائدةُ ذِكْرِهِ؟ وأجابَ بأنَّ معناه أنهم قَتَلُوهم بغيرِ الحقِّ عندهم لأنهم لم يَقْتُلُوا ولا أَفْسَدُوا في الأرضِ حتى يَقْتُلُوا، فلو سئِلُوا وَأَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لم يَذْكُرُوا وجهاً يَسْتَحِقُّونَ به القتلَ عندهم» وقيل: إنما خَرَجَ وصفُهم بذلك مَخْرَجَ الصفةِ لقتلِهِم بأنه ظلمٌ في حقِّهم لاحقٌ، وهو أبلغُ في الشَّاعةِ والتَّعظيمِ لذنوبِهِم.

قوله: «ذلك بما عَصَوْا» مثلُ ما تقدَّم. وفي تكريرِ اسمِ الإشارةِ قولان، أحدهما: أنه مُشارٌ به إلى ما أُشيرَ بالأولِ إليه على سبيلِ التأكيد. والثاني ما قاله الزمخشري<sup>(٢)</sup>: وهو أن يشارَ به إلى الكفرِ وقَتْلِ الأنبياءِ، على معنى أن ذلك بسببِ عِصْيَانِهِمْ واعتدائِهِمْ لأنَّهم انهمكوا فيهما. و«ما» مصدريةٌ والباءُ للسببيةِ، أي بسببِ عِصْيَانِهِمْ، فلا محلَّ لـ«عَصَوْا» لوقوعِهِ صلةً، وأصلُ عَصَوْا عَصِيُوا، تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلُها، قُلِبَت ألفاً، فالتقى ساكنانِ هي والواوُ، فحُذِفَتْ لكونِها أوَّلَ الساكنينِ، وبَقِيَتِ الفتحَةُ تَدُلُّ عليها فوزنه فَعَوَا. «وكانوا يعتدُّون» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ«كان»، وكانَ وما بعدها عطفٌ على صلةِ «ما» المصدريةِ.

وأصلُ العِصْيَانِ: الشُّدَّةُ، اعتَصَبَ الثَّوَابُ: اشتدَّتْ، والاعتداءُ المجاوزةُ من عدا يعدُّو، فهو افتعالٌ منه، ولم يَذْكُرْ متعلّقُ العِصْيَانِ والاعتداءِ لِيَعْمُ كُلُّ ما يُعَصَى وَيُعْتَدَى فيه.

(١) الكشاف ٢٨٥/١.

(٢) الكشاف ٢٨٥/١.

- البقرة -

وأصل «يَعْتَدُونَ» يَعْتَدِيُونَ، ففعل به مافعل بـ «يَتَّقُونَ»<sup>(١)</sup> من الحذف والإعلال وقد تقدّم، فوزنه يَفْتَعُونَ. والواو من «عَصَوْا» واجبة الإدغام في الواو بعدها لانفتاح ما قبلها، فليس فيها مدّ يمنع من الإدغام، ومثله: «فقد اهتموا وإن تولّوا»<sup>(٢)</sup> وهذا بخلاف ما إذا انضم ما قبل الواو، فإن المدّ يقوم مقام الحاجز بين المثلين فيجب الإظهار، نحو «آمنوا وعملوا»<sup>(٣)</sup> ومثله: «الذي يؤسّس»<sup>(٤)</sup>.

آ. (٦٢) قوله تعالى: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ» . . «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون شرطية في محل رفع بالابتداء، و«آمن» مجزوم بها تقديرًا وهو الخبر على الصحيح حسبما تقدّم الخلاف فيه. وقوله: «فلهم» جواب الشرط، وهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ «إن» في قوله: «إن الذين آمنوا، والعائد محذوف تقديره: مَنْ آمَنَ منهم، كما صرح به في موضع آخر»<sup>(٥)</sup>. والثاني: أن تكون موصولة بمعنى الذي ومحلّها حيثنّ نصب على البدل من اسم «إن» وهو «الذين» بدل بعض من كلّ، والعائد أيضاً محذوف كما تقدّم، و«آمن» صلتها، فلا محلّ له حيثنّ.

وقوله: «فلهم أجرهم» خبر «إن الذين»، ودخلت الفاء لأن الموصول يُشبه الشرط، وهذا عند غير الأخفش، وأمّا الأخفش<sup>(٦)</sup> فنقل عنه أنه إذا نُسِخ المبتدأ بـ «إن» يمتنع ذلك فيه، فمحلّ قوله «فلهم أجرهم» رفع على هذا

(١) الآية ٢١ من البقرة «لعلكم تتقون».

(٢) الآية ٢٠ من آل عمران «فإن أسلموا فقد اهتموا وإن تولّوا فإنما عليك البلاغ».

(٣) الآية ٢٥ من البقرة.

(٤) الآية ٤ من الناس.

(٥) الآية ١٢٦ من البقرة: «وارزق أهله من الثمرات مَنْ آمَنَ منهم بالله».

(٦) ليس له في «معاني القرآن» ضابط معين في زيادة الفاء. انظر ٣٤، ١٢٤ - ١٢٥،



— البقرة —

القول، وجَزَمَ على القول الأول، و«لهم» خبرٌ مقدَّم متعلِّقٌ بمحذوفٍ، و«أجرهم» مبتدأ، ويجوزُ عند الأخفش أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله وإن لم يعتَمِد، وقد تقدَّم ذِكرُ الخلافِ في ذلك.

قوله: «عند ربهم» «عند» ظرفٌ مكانٍ لازمُ الإضافة لفظاً ومعنى، والعاملُ فيه الاستقرارُ الذي تضمَّنَه «لهم»، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «أجرهم» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: فلهم أجرهم ثابتاً عند ربهم. والعنْدية مجازٌ لتعالیه عن الجهة، وقد تَخَرَّجُ إلى ظرفِ الزمانِ إذا كانَ مَظروفاً معنًى، ومنه قوله عليه السلام: «إنما الصبرُ عند الصدمة الأولى»<sup>(١)</sup> والمشهورُ كسرُ عَيْنِها، وقد تُفْتَحُ وقد تُضَمُّ.

والذين هادوا هم اليهودُ، وهادوا في ألفه قولان: أحدهما أنه من واو، والأصلُ: هاد يهودُ أي تاب، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٥١٢ — إني امرؤ من حُبِّه هائدُ

أي: تائبٌ، ومنه سُمِّيَ اليهودُ لأنَّهم تابوا عن عبادةِ العِجلِ، وقال تعالى: «إنا هُذنا إليك»<sup>(٣)</sup> أي تُبْنَا، وقيل: هو من التَّهويد وهو النطق في سكون ووقار، وأنشدوا<sup>(٤)</sup>:

٥١٣ — وخودٌ من اللاتي تسمعن بالضحي قريضَ الرُدافى بالغناء المهود

وقيل: هو من الهوادة وهي الخضوع. الثاني: انها من ياء، والأصلُ: هاد

(١) رواه البخاري في الجنائز (فتح الباري) ١٤٨/٣؛ مسلم: الجنائز ٢/٦٣٨.

(٢) نسبة في الصحاح (هود) إلى أعرابي وهو في القرطبي ٤٣٣/١. واللسان «هود».

(٣) الآية ١٥٦ من الأعراف.

(٤) البيت للراعي النميري، وهو في اللسان هود — وخد، وابن عطية ٣٠٠/١. والخود:

من وخد البعير إذا أسرع.

- البقرة -

يَهِيد، أي: تحرك ومنه سُمِّي اليهود لتحركهم في دراستهم. وقيل: سُمُوا يَهُودَ نسبةً ليهودا بالذال المعجمة وهو ابن يعقوب عليه السلام، فغيرته العربُ من الذال المعجمة إلى المهملة جَرِيًّا على عاداتها في التلاعب بالأسماء الأعجمية.

والنصارى جمعٌ، واحدهُ نَصْرَانٍ وَنَصْرَانَةٌ كَنَدَمَانٍ وَنَدَمَانَةٌ وَنَدَامَى، قاله سيبويه<sup>(١)</sup> وأنشد<sup>(٢)</sup>:

٥١٤ - فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا      كَمَا أَسْجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ  
وأنشد الطبري على نَصْرَانٍ قوله<sup>(٣)</sup>:

٥١٥ - يَظَلُّ إِذَا دَارَ الْعِشَاءُ مُتَحَنِّفًا      وَيُضْحِي لَدَيْهِ وَهُوَ نَصْرَانٌ شَامِسٌ

قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: «إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الْكَلَامِ إِلَّا بَيَاءُ النَّسَبِ» وقال الخليل: «وَاحِدُ النَّصَارَى نَصْرِيٌّ كَمَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٍّ. وقال الزمخشري<sup>(٥)</sup>: «الْبَيَاءُ فِي نَصْرَانِيٍّ لِلْمَبَالِغَةِ كَالْتِي فِي أَحْمَرِيٍّ. وَنَصْرَانِيٌّ / نَكْرَةٌ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلٌ وَوُصِفَ بِالنَّكْرَةِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup>»:

٥١٦ - صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ      سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلِ الْفِصْحِ صُومًا

(١) الكتاب ٢/٢٩، ٢/١٠٤.

(٢) البيت لأبي الأخرز الحماني، وهو في الكتاب ٢/٢٩؛ والبحر ١/١٥١؛ واللسان: نصر. ولم تَحْنَفِ: لم تَحْتَن، والبيت في وصف ناقتين أجهدهما السير.

(٣) تفسير الطبري ٢/١٤٣، والبيت لم أهد إلى قائله وهو في الاضداد ١٥٥؛ وابن عطية ١/٣٠١؛ والقرطبي ١/٤٣٣؛ والبحر ١/٢٣٨؛ والشماس: من رؤوس النصارى.

(٤) الكتاب ٢/٢٩.

(٥) الكشف ١/٢٨٥.

(٦) البيت للنعمرين تولب، وهو في الكتاب ٢/٢٩؛ القرطبي ١/٤٣٣. والشاعر يصف ناقة عرض عليها الماء فعاقة. والفصح: عيد النصارى ينفطرون فيه.

وَسُمُّوا بِذَلِكَ نَسْبَةً إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا نَاصِرَةٌ، كَانَ يُنْزِلُهَا عِيسَى عَلَيْهِ  
السَّلَامُ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَنَاصَرُونَ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:

٥١٧ - لَمَّا رَأَيْتُ نَبْطًا أَنْصَارًا شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِي الْإِزَارَا  
كُنْتُ لَهُمْ مِنَ النَّصَارَى جَارَا

والصابئون: قومٌ عبدوا الملائكة، وقيل: الكواكب. والجمهورُ على  
همزه، وقرأه نافعٌ غيرَ مهموز<sup>(٢)</sup>. فَمَنْ هَمَزَهُ جَعَلَهُ مِنْ صَبَأٍ نَابِ البعير أي:  
خَرَجَ، وَصَبَاتِ النجوم: طَلَعَتْ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup>: «صَبَاتٌ عَلَى الْقَوْمِ إِذَا  
طَرَأَتْ عَلَيْهِمْ، فَالصابيُّ: التَّارِكُ لِدِينِهِ كَالصابيِّ الطَّارِيءِ عَلَى الْقَوْمِ فَإِنَّهُ  
تَارِكٌ لِأَرْضِهِ وَمُنْتَقِلٌ عَنْهَا». وَمَنْ لَمْ يَهْمِزْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ  
يَكُونَ مَأْخُودًا مِنَ الْمَهْمُوزِ فَأَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ حَرْفَ عِلَّةٍ لِمَا يَاءٌ أَوْ وَاوًا، فَصَارَ  
مِنْ بَابِ الْمَنْقُوصِ مِثْلَ قَاضٍ أَوْ غَازٍ، وَالْأَصْلُ: صَابٍ، ثُمَّ جُمِعَ كَمَا يُجْمَعُ  
الْقَاضِي أَوْ الْغَازِي، إِلَّا أَنْ سَبَّوْهُ لَا يَرَى قَلْبَ هَذِهِ الْهَمْزَةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ<sup>(٤)</sup>،  
وَالْأَخْفَشُ وَأَبُو زَيْدٍ يَرَيَانِ ذَلِكَ مُطْلَقًا. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ صَبَا يَصْبُو إِذَا مَالَ،  
فَالصابيُّ كَالغَازِي، أَصْلُهُ: صَابِوٌ فَاعِلٌ كإِعْلَالِ غَازٍ. وَأَسْنَدُ أَبُو عُبَيْدٍ إِلَى  
ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَا الصَّابُونُ إِلَّا مَا هِيَ الصَّابُوتُونَ، مَا الْخَاطِطُونَ إِلَّا مَا هِيَ  
الْخَاطِطُونَ». فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ هَمْزُ النَّبِيِّينَ وَتَرَكُ هَمْزُ الصَّابِثِينَ، وَقَدْ  
عَرَفْتُ أَنَّ الْعَكْسَ فِيهِمَا أَفْصَحُ. وَقَدْ حَمَلَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ «مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ»  
عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ، وَعَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ» عَلَى  
الْمَعْنَى، فَجَمَعَ كَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

(١) لم أهتمد إلى قائلها، وهو في أمالي الشجري ٧٩/١؛ والقرطبي ٤٣٤/١.

(٢) السبعة ١٥٧، الكشف ٢٤٥/١؛ القرطبي ٤٣٤/١.

(٣) الحجة (خ) ١٨٤/١.

(٤) الكتاب ١٩٠/٢.

(٥) لم أهتمد إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٣٥/١.

٥١٨ - أَلِمَّا بِسَلْمَى عَنْكُمَا إِنْ عَرَضْتُمَا وَقُولَا لَهَا عُوجِي عَلَى مَنْ تَخَلَّفُوا  
فراعى المعنى ، وقد تقدّم تحقيق ذلك عند قوله : «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ  
أَمْنًا»<sup>(١)</sup>.

والأجرُ في الأصل مصدرُ يقال: أَجَرَهُ اللهُ بِأَجْرِهِ أَجْرًا ، وقد يُعَبَّرُ به عن  
نفس الشيء المُجَازَى به ، والآيةُ الكريمة تحتل المعنيين .  
وقرأ أبو السَّمَال<sup>(٢)</sup> : «والذين هَادُوا» بفتح الدال كأنها عنده من المفاعلة  
والأصل : «هَادِيُوا» فأَعْلَلَ كفظائره .

آ . (٦٣) قوله تعالى : ﴿فَوْقَكُمْ﴾ : ظرفُ مكانٍ ناصبه «رَفَعْنَا» وحكمُ  
«فوق» مثل حكم تحت ، وقد تقدّم الكلامُ عليه . قال أبو البقاء<sup>(٣)</sup> : «وَيَضَعُفُ أَنْ  
يَكُونَ حَالًا مِنْ «الطور» ، لأن التقدير يصير : رَفَعْنَا الطورَ عاليًا ، وقد استُفيد  
[هذا]<sup>(٤)</sup> من «رَفَعْنَا» وفي هذا نظرٌ لأنَّ المراد به علوٌ خاص وهو كونه عاليًا  
عليهم لا مطلقُ العلوِّ حتى يصيرَ رفعناه عاليًا كما قدَّره . قال : «ولأنَّ الجَبَلَ  
لم يكن فوقهم وقتَ الرفع ، وإنما صارَ فوقهم بالرفع . ولقائل أن يقول :  
لِمَ لا يكونُ حالًا مقدرة ، وقد قال هو في قوله «بقوة» إنها حالٌ مقدرةٌ  
كما سيأتي .

والطور : اسمٌ لكلِّ جبل ، وقيل لما أُثْبِتَ منها خاصّةٌ دونَ ما لم يُثْبِتْ ،  
وهل هو عربي أو سُرياني ؟ قولان ، وقيل : سُمِّيَ بطور ابنِ اسماعيل عليه  
السلام ، وقال العجاج<sup>(٥)</sup> :

(١) الآية ٨ من البقرة .

(٢) قنبر بن أبي قنبر العدوي البصري ، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ولم تذكر وفاته .  
انظر : طبقات ابن الجزري ٢/٢٧ . وانظر : الشواذ ٦ .

(٣) الاملاء ٤١/١ .

(٤) زيادة للتوضيح من أبي البقاء .

(٥) ديوانه ٤٢/١ ؛ وأما القالي ١٧١/٢ ؛ والخصائص ٩٠/٢ ؛ والمخصص ١٢٠/١١ ؛  
والمحتسب ١٥٧/١ ؛ والذرر ٢/٢١٣ ؛ وشواهد الكشف ٤٢٦/٤ .

- البقرة -

٥١٩ - داني جَنَاحِيهِ مِنَ الطُّورِ فَمَرُّ تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

قوله: «خُذُوا» في محل نصب بقول مضمر، أي: وَقُلْنَا لَهُمْ خُذُوا، وهذا القول المضمر يجوز أن يكون في محل نصب على الحال من فاعل «رَفَعْنَا» والتقدير: ورفعنا الطور قائلين لكم خُذُوا. وقد تقدّم أن «خُذْ» محذوف الفاء وأن الأصل: أَوْخُذْ، عند قوله «فَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا»<sup>(١)</sup>.

قوله: «مَا آتَيْنَاكُمْ» مفعول «خُذُوا»، و«مَا» موصولة بمعنى الذي لا نكرة موصوفة، والعائد محذوف أي: مَا آتَيْنَاكُمْوه.

قوله: «بِقُوَّةٍ» في محل نصب على الحال. وفي صاحبها قولان، أحدهما: أنه فاعل «خُذُوا» وتكون حالاً مقدرة، والمعنى: خُذُوا الذي آتيناكموه حال كونكم عازمين على الجد بالعمل به. والثاني: أنه ذلك العائد المحذوف، والتقدير: خُذُوا الذي آتيناكموه في حال كونه مشدداً فيه أي: في العمل به والاجتهاد في معرفته، وقوله «مَا فِيهِ» الضمير يعود على «مَا آتَيْنَاكُمْ». والتوليّ تفعل من التولي، وأصله الإعراض عن الشيء بالجسم، ثم استعمل في الإعراض عن الأمور والاعتقادات اتساعاً ومجازاً، و«ذلك» إشارة إلى ما تقدّم من رفع الطور وإيتاء التوراة.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ﴾: «لولا» هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنها بسيطة، وقال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «هي مركبة من «لو» و«لا»، و«لو» قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و«لا» للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي بـ«لا» على أحد امتناعي لو، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمِنْ هُنَا صار معنى «لولا» هذه يمتنع بها الشيء

(١) البقرة آية ٣٥.

(٢) الاملاء ٤١/١.

— البقرة —

لوجود غيره، وهذا تكلف ما لا فائدة فيه، وتكون «لولا» أيضاً حرف تحضيض فتختص بالأفعال وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى. و«لولا» هذه تختص بالمبتدأ، ولا يجوز أن يليها الأفعال، فإن ورد ما ظاهره ذلك أول كقوله<sup>(١)</sup>:

٥٢٠ — ولولا يحسبون الجلم عجزاً لَمَا عِدَ المُسيئون احتمالي  
وتأويله أن الأصل: ولولا أن يحسبوا، فلما حذفت ارتفع الفعل  
كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٢١ — ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى .....

أي: أن أحضر، والمرفوع بعدها مبتدأ خلافاً للكسائي حيث رفعه  
بفعل مضمر، وللغراء حيث قال: «مرفوع بنفس لولا»، وخبره واجب الحذف  
[٢٨/١] / للدلالة عليه وسد شيء مسدده وهو جوابها، والتقدير: ولولا فضل الله كائن  
أو حاصل، ولا يجوز أن يثبت إلا في ضرورة شعر، ولذلك لحن المعري في  
قوله<sup>(٣)</sup>:

٥٢٢ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولَا الْغَمْدُ يُتَمِسِّكُهُ لَسَالَا

حيث أثبت خبرها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضهم فصل فقال<sup>(٤)</sup>: «إن  
كان خبر ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذف واجب، وعليه جاء التنزيل وأكثر  
الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يخلو: إما أن يدل عليه دليل أول، فإن لم يدل

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ٣١؛ والكتاب ٥٢٨/١؛ ومجالس ثعلب ٣١٧؛  
والرواية المشهورة بنصب «أحضر». وعجزه:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

(٣) سقط الزند ١٠٤/١؛ والمقرب ٨٤/١؛ والمغنى ٣٠٢. والضمير في «منه» للسيف.

(٤) انظر: ابن عقيل ٢١٦/١.

- البقرة -

عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ، نحو قوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر»<sup>(١)</sup>، وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

٥٢٣ - فلولا بنوها حولها لَخَبَطْتُها .....

وإن دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذفُ، نحو: لولا زيدٌ لَغَلَبْنَا، أي شجاع، وعليه بيتُ المعري المتقدم، وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: «وَلَزِمَ حَذْفُ الخبرِ للعلمِ به وطولِ الكلام، فإن وَقَعَتْ «أَنْ» بعدها ظَهَرَ الخبرُ، كقوله: «فلولا أَنَّهُ كان من المُسَبِّحِينَ»<sup>(٤)</sup> فالخبرُ في اللفظ لـ «أَنْ» وهذا الذي قاله مُوَهِّمٌ، ولا تعلقُ لخبرٍ «أَنْ» بالخبرِ المحذوف ولا يُغْنِي عنه البتة فهو كغيره سواء، والتقدير: فلولا كونه مُسَبِّحاً حاضراً أو موجوداً، فأَيُّ فائدةٍ في ذكره لهذا؟ والخبرُ يجب حَذْفُهُ في صورٍ أخرى<sup>(٥)</sup>، يطولُ الكتابُ بِذِكْرِها وتفصيلِها، وإنما تأتي إن شاء الله مفصلةً في مواضعها. وقد تقدَّم معنى الفضلِ عند قوله «فَضَّلْتُكم على العالمين»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «لَكُنْتُمْ من الخاسرين» اللامُ جوابُ لولا. واعلم أن جوابها إن كان مُثَبِّتاً فالكثيرُ دخولُ اللامِ كهذه الآية ونظائرها، وَيَقِلُّ حَذْفُها، قال<sup>(٧)</sup>:

٥٢٤ - لَولا الحياءُ وباقي الدينِ عِبْتُكما ببعضٍ ما فيكما إذ عِبْتُما عَوْرِي

(١) رواه البخاري: الحج (فتح الباري) ٤٣٩/٣؛ مسلم: الحج ٩٦٨/٢.

(٢) البيت للزبير بن العوام وهو في المغني ٥٦٣؛ والعيني ٥٧١/١ وعجزة:

كَخَبَطَ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَقَّكُمْ

(٣) الاملاء ٤١/١.

(٤) الآية ١٤٣ من الصفات.

(٥) انظر: ابن عقيل: ٢١١/١.

(٦) الآية ٤٧ من البقرة.

(٧) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٧٦؛ والمقرب ٩٠/١؛ واللسان: بعض، ورصف

المباني ٢٤٢؛ والبحر ٢٢٤/١؛ والهمع ٢٧/٢؛ والدرر ٨٣/٢.

- البقرة -

وإن كان منفياً فلا يَحُلُّو: إمَّا أَنْ يَكُونَ حرفُ النفي «ما» أو غيرها، إن كان غيرها فتركُ اللام واجبٌ نحو: لولا زيدٌ لم أقم، أولن أقوم، لثلاً يتوالى لآمان، وإن كان بـ «ما» فالكثيرُ الحذفُ، وَيَقُلُّ الإتيانُ بها، وهكذا حكمُ جوابِ «لو» الامتناعية، وقد تقدَّم عند قوله: «ولو شاء الله لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ»<sup>(١)</sup> ولا محلَّ لجوابِها من الإعراب. و«من الخاسرين» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ «كان»، ومنَّ للتبعيض.

آ. (٦٥) قوله تعالى: «وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ»: اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: والله لقد، وهكذا كلُّ ما جاء من نظائرها، و«قد» حرفٌ تحقيقٍ وتوقع، ويُفيد في المضارع التقليلَ إلا في أفعال الله تعالى فإنها للتحقيق، وقد تُخْرِجُ المضارع إلى المُضِيِّ كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٢٥ - قَدْ أَتَرُكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَبَّتْ بِفُرْصَادٍ

وهي أداةٌ مختصةٌ بالفعل، وتَدْخُلُ على الماضي والمضارع، وتُحَدِّثُ في الماضي التقريبَ من الحال. وفي عبارة بعضهم: «قد» حرفٌ يَصْحَبُ الأفعالَ وَيُقَرِّبُ الماضيَ من الحال، وَيُحَدِّثُ تَقْلِيلًا في الاستقبال» ويكونُ اسماً بمعنى حَسَبٍ نحو: قدني درهمٌ أي: حسبني، وتتصل بها نونُ الوقايةِ مع ياء المتكلم غالباً، وقد جَمَعَ الشاعر بين الأمرين، قال<sup>(٣)</sup>:

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩، وقد ينسب إلى شاعر هذلي وليس في ديوان الهذليين؛ والكتاب ٣٠٧/٢؛ وابن يعيش ١٤٧/٨؛ ورصف المباني ٣٩٢ والمغني ١٨٩؛ وشواهد المغني ٤٩٤؛ والخزانة ٥٠٢/٤؛ والهمع ٧٣/٢؛ والبدور ٨٩/٢. واصفرار الأنامل كناية عن الموت، والفرصاد: ماء التوت.

(٣) اختلفوا في نسبته بين أبي بحدلة وحيد الأرقط، وهو في النوار ٢٠٥؛ وأمالى الشجري ١٤/١؛ والإنصاف ١٣١؛ والمغني ١٨٥؛ وابن يعيش ٢٤/٣؛ والخزانة ٤٤٩/٢؛ والمعيني ٣٧٥/١؛ وشواهد المغني ٤٨٧. والخبيان هما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب، وقدني أي حسبني. وبعد البيت: ليس الإمام بالشحيح المُلْحَد.



٥٢٦ — قَدْزَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدْزِي .....

وإذا كانت حرفاً جاز حذف الفعل بعدها كقوله<sup>(١)</sup>:

٥٢٧ — أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي: قد زالت، وللقسم وجوابه أحكام تأتي إن شاء الله تعالى مفصلة. و«عَلِمْتُمْ» بمعنى عَرَفْتُمْ، فيتعدى لواحد فقط، والفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يستدعي معرفة الذات وما هي عليه من الأحوال نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا قائماً أو ضاحكاً، والمعرفة تستدعي معرفة الذات، وقيل: لأن المعرفة يسبقها جهل، والعلم قد لا يسبقه جهل، ولذلك لا يجوز إطلاق المعرفة عليه سبحانه. و«الذين اعتدوا» الموصول وصلته في محل نصب مفعولاً به، ولا حاجة إلى حذف مضاف، كما قدره بعضهم، أي: أحكام الذين اعتدوا، لأن المعنى عَرَفْتُمْ أَشْخَاصَهُمْ وَأَعْيَانَهُمْ. وأصل اعتدوا: اعتدوا، فأعمل بالحذف ووزنه افتتوا، وقد عُرِفَ تصرُّفه ومعناه.

قوله: «منكم» في محل نصب على الحال من الضمير في «اعتدوا» ويجوز أن يكون من «الذين» أي: المعتدين كائنين منكم، و«من» للتبعض.

قوله: «في السَّبَبِ» متعلق ب«اعتدوا»، والمعنى: في حُكْمِ السَّبَبِ، وقال أبو البقاء<sup>(٢)</sup>: «وقد قالوا: اليومَ السَّبَبُ، فجعلوا «اليوم» خبراً عن السَّبَبِ، كما يقال، اليومَ القتالُ، فعلى ما ذكرنا يكون في الكلام حذف تقديره في يوم السَّبَبِ». والسَّبَبُ في الأصل مصدرُ سَبَبَ، أي: قَطَعَ العمل. وقال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: «والسَّبَبُ: إمَّا مأخوذٌ من السُّبُوت الذي هو الراحة والدَّعة،

(١) البيت للنايفة، وهو في ديوانه ٣٠؛ والخصائص ٣٦١/٢؛ وابن يعيش ٥/٨؛ والأشموقي ٣١/١؛ والحزاة ٢٣٢/٣؛ الدرر ١٢١/١. وأقد: حان.

(٢) الاملاء ٤١/١.

(٣) التفسير ٣٠٦/١.

— البقرة —

وإِذَا مِنْ السَّبْتِ وَهُوَ الْقَطْعُ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ فِيهِ سَبَتَتْ وَتَمَّتْ خِلْقَتُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: سَبَتَ رَأْسُهُ أَي: خَلَقَهُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(١)</sup>: «وَالسَّبْتُ مُصَدَّرُ سَبَتَتْ الْيَهُودُ إِذَا عَظُمَتْ يَوْمَ السَّبْتِ» وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُوجُودٌ وَاشْتِقَاقُهُ مَذْكُورٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ قَبْلَ فِعْلِ الْيَهُودِ ذَلِكَ، اللَّهُمَّ<sup>(٢)</sup> إِلَّا أَنْ يَرِيدَ هَذَا السَّبْتُ الْخَاصَّ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ كَمَا ذَكَرْتُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْيَوْمُ مِنَ الْأَسْبُوعِ لِاتِّفَاقِ وَقُوعِهِ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ تَمَّ وَقُطِعَ، وَقَدْ يُقَالُ يَوْمُ السَّبْتِ فَيَكُونُ مُصَدَّرًا، وَإِذَا ذُكِرَ مَعَهُ الْيَوْمُ أَوْ مَعَ مَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَزْمَنَةِ مِمَّا يَتَضَمَّنُ عَمَلًا وَحَدَثًا جَازَ نَصْبُ الْيَوْمِ وَرَفْعُهُ نَحْوُ: الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ، الْيَوْمَ الْعِيدُ، كَمَا يُقَالُ: الْيَوْمَ الْاجْتِمَاعُ وَالْعَوْدُ، فَإِنَّ ذِكْرَ مَعَ «الْأَجْد» [٢٨/ب] وَأَخَوَاتِهِ وَجَبَ / الرِّفْعُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَتَحْقِيقُهَا مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ النُّحُو.

قَوْلُهُ: «قِرْدَةٌ خَاسِثِينَ» يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ خَبِيرِينَ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٣)</sup>: «أَي: كُونُوا جَامِعِينَ بَيْنَ الْقِرْدِيَّةِ وَالْخُسُوءِ» وَهَذَا التَّقْدِيرُ إِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَتَعَدَّدُ، فَلِذَلِكَ قَدَّرَهُمَا بِمَعْنَى خَبِيرٍ وَاحِدٍ مِنْ بَابٍ: هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ «خَاسِثِينَ» نَعْتًا لِقِرْدَةٍ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup>. وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقِرْدَةَ غَيْرُ عَقْلَاءَ، وَهَذَا جَمْعُ الْعَقْلَاءِ. فَإِنَّ قِيلَ: الْمَخَاطِبُونَ عَقْلَاءَ. فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَكُمْ حِينَئِذٍ: كُونُوا مِثْلَ قِرْدَةٍ مِنْ صِفَتِهِمُ الْخُسُوءِ، وَلَا تَعْلُقْ لِلْمَخَاطِبِينَ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمْ مُشَبَّهُونَ بِالْعَقْلَاءِ، كَقَوْلِهِ: «لِي

(١) الْكَشَافُ ٢٨٦/١.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «إِلَّا اللَّهُمَّ» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٣) الْكَشَافُ ٢٨٦/١.

(٤) الْأَمَلَاءُ ٤٢/١.

— البقرة —

ساجدين»<sup>(١)</sup>، و«أَتَيْنَا طَائِعِينَ»<sup>(٢)</sup>. الثالث: أن يكون حالاً من اسم «كونوا» والعامِلُ فيه «كونوا»، وهذا عند مَنْ يُجِيزُ لـ «كان» أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ. وفيه خلافٌ سيأتي تحقيقُهُ عند قوله تعالى: «أَكَانِ لِلنَّاسِ عَجَباً»<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى. الرابع — وهو الأجودُ — أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «قِرَدَةً» لأنه في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسُوحِينَ في هذه الحالة، وَجَمْعُ فِعْلٍ على فِعْلَةٍ قَلِيلٌ لَا يَنْقَاسُ.

ومادة القرد تدل على اللصوق والسكون، تقول: «قَرَدَ بِمَكَانٍ كَذَا» أي: لَصِقَ بِهِ وَسَكَنَ، ومنه «الْصَوْفُ الْقَرْدُ» أي المتداخلُ، ومنه أيضاً: «الْقَرَادُ» هذا الحيوانُ المعروف. ويقال: خَسَأَتْهُ فَخَسَأَ، فالمتعدي والقاصر سواء نحو: زاد وغاص، وقيل: يُقَالُ خَسَأَتْهُ فَخَسِئَ وَانْخَسَأَ؛ والمصدر الخُسُوءُ والخَسِيُّ. وقال الكسائي: «خَسَأَتِ الرَّجُلُ خَسِئاً، وَخَسَأَ هُوَ خُسُوءاً فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ، وَالْخُسُوءِ: الذَّلَّةُ وَالصُّغَارُ وَالطَّرْدُ وَالْبُعْدُ وَمِنْهُ خَسَأَتِ الْكَلْبُ».

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿نَكَالاً﴾: مفعول ثانٍ لَجَعَلَ التي بمعنى صَيَّرَ والأوَّلُ هو الضميرُ وفيه أقوالٌ، أحدها: يعود على الْمَسْحَةِ. وقيل: على القرية لأنَّ الكلامَ يقتضيها كقوله: «فَأَتَرْنَ بِهِ نَقْعاً»<sup>(٤)</sup> أي بالمكان. وقيل على العقوبة، وقيل على الأمة. والنكالُ: المنعُ، ومنه النُّكْلُ اسمٌ للقيد من الحديد واللِّجَامِ لأنه يُمنَعُ به، وسُمِّيَ الْعِقَابُ نَكَالاً لأنه يُمنَعُ به غيرُ المعاقب أن يفعلَ فِعْلَهُ، وَيَمْنَعُ الْمُعَاقَبُ أَنْ يَعُودَ إِلَى فِعْلِهِ الْأَوَّلِ. والتنكيلُ: إصَابَةُ الْغَيْرِ بِالنَّكَالِ لِئَرَدَعَ غَيْرُهُ، وَنَكَلَ عَنْ كَذَا يَنْكُلُ نَكُولاً أَمْتَنَ، وَفِي

(١) الآية ٤ من يوسف «وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ».

(٢) ١١ من فصلت «فَقَالَ لَهَا وَالْأَرْضُ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ».

(٣) الآية ٢ من يونس.

(٤) الآية ٤ من العاديات.

— البقرة —

الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الرَّجُلَ النَّكْلَ»<sup>(١)</sup> أي: القوي على الفرس. وَالْمَنْكَلُ ما يُنْكَلُ بِهِ الْإِنْسَانُ قَالَ<sup>(٢)</sup>:

٥٢٨ — فارم على أَقْفَائِهِمْ بِمَنْكَلٍ .....

والضميرُ في يديها وخلفها كالضميرِ في «جَعَلْنَاهَا».

قوله: «وَمَوْعِظَةٌ عَظُفٌ عَلَى نِكَالًا» وهي مَفْعَلَةٌ مِنَ الْمَوْعِظِ وهو التخويف، وقال الخليل<sup>(٣)</sup>: «التذكيرُ بِالْخَيْرِ فيما يَرْقُ لَهُ الْقَلْبُ، وَالْإِسْمُ: الْعِظَةُ كَالْعِدَّةِ وَالزَّيْنَةِ. وَ«لِلْمُتَّقِينَ» متعلقٌ بِمَوْعِظَةٍ. وَاللَّامُ لِلْعِلَّةِ، وَخُصَّ الْمُتَّقِينَ بِالذِّكْرِ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْعِظَةٌ لِجَمِيعِ الْعَالَمِ: الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، لِأَنَّ الْمُتَّقِينَ بِهَا هُمْ هَؤُلَاءِ دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَقْوِيَّةً، لِأَنَّ «مَوْعِظَةً» فَرْعٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ فَهُوَ نَظِيرُ «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»<sup>(٤)</sup>، فَلَا تَعْلُقُ لَهَا لَزِيادَتِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِمَوْعِظَةٍ، أَيْ: مَوْعِظَةٌ كَائِنَةٌ لِلْمُتَّقِينَ.

آ. (٦٧) قوله تعالى: «يَأْمُرُكُمْ» .. الْجُمْهُورُ عَلَى ضَمِّ الرَّاءِ لِأَنَّهُ مَضَارِعٌ مُعَرِّبٌ مُجَرَّدٌ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو<sup>(٥)</sup> سَكُونُهَا سَكُونًا مَخْضًا وَاخْتِلَاسُ الْحَرَكَةِ، وَذَلِكَ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَلِأَنَّ الرَّاءَ حَرْفٌ تَكَرَّرَ فَكَانَها حَرْفَانِ، وَحَرَكَتُها حَرَكَتَانِ، وَقِيلَ: شَبَّهَها بِعَضْدٍ، فَسُكِّنَ أَوْسَطُها

(١) النهاية في غريب الحديث ١١٦/٥.

(٢) البيت لربيع المؤملي وهو في اللسان «نكل» والقرطبي ٤٤٣/١، وقبلة:

يَا رَبِّ أَشَقَّانِي بَنُو مُؤْمَلٍ

وقد ضبط المؤلف الميم بالكسر خلاف ما نصت عليه كتب اللغة.

(٣) انظر: القرطبي ٤٤٤/١.

(٤) الآية ١٠٧ من هود.

(٥) القرطبي ٤٤٤/١؛ والبحر ٢٤٩/١.

إجراء للمنفصل مُجَرَّي المتصل، وهذا كما تَقَدَّم في قراءة «بارئكم»<sup>(١)</sup>، وقد تَقَدَّم ذِكْرُ من استَضَعَفَهَا من النحويين، وتَقَدَّم ذِكْرُ الأجوبة عنه بما أَعْنَى عن إعادته هنا، ويجوز في همز «يأمركم» إبداله ألفاً وهذا مَطْرَدٌ. و«يأمركم» هذه الجملة في محل رفع خبراً لأنَّ، وإنَّ وما في حيزها في محل نصب مفعولاً بالقول، والقول وما في حيزه في محل جر بإضافة الظرف إليه، والظرف معمول لفعل محذوف أي: اذكر.

قوله: «أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» «أَنْ» وما في حيزها مفعول ثانٍ ليأمركم، فموضِعُها يجوز أن يكون نصباً وإن يكون جرّاً حَسَبَما مضى من ذِكْرِ الخلاف، لأنَّ الأصل على إسقاط حرف الجر أي: بَأَنْ تَذْبَحُوا، ويجوز أن يُوافِقَ الخليلُ هنا على أنَّ موضِعَها نصبٌ لأنَّ هذا الفعل يجوز حذف الباء معه، ولولم تكن الباء في «أَنْ» نحو: أمرتُك الخير.

والبقرة واحدة البَقَر، تقع على الذكْر والأنثى نحو حمامة، والصفة تُمَيِّزُ الذكْر من الأنثى، تقول: بقرة ذكْر وبقرة أنثى، وقيل: بقرة اسمٌ للأنثى خاصة من هذا الجنس مقابلةً لثور، نحو: ناقةٌ وجَمَل، وأتان وحمار، وسُمِّيَ هذا الجنس بذلك لأنه يَبْقَر الأرض أي يَشُقُّها بالحرث، ومنه: بَقَر بطنه، والباقر أبو جعفر<sup>(٢)</sup> لَشَقَّ العلم، والجمع: بَقَر وباقِر وبِقُور وبِقِير.

قوله: «هُزُوا» مفعول ثانٍ لـ «أَتَّخِذْنَا». وفي وقوع «هُزُوا» مفعولاً ثانياً ثلاثة أقوالٍ. أحدها: أنه على حذف مضافٍ أي ذوي هُزء. الثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع المفعول به أي مهزوءاً بنا. الثالث: أنهم جَعَلُوا نفس الهُزء

(١) الآية ٥٤ من البقرة.

(٢) محمد بن علي، عرض على أبيه زين العابدين، وروى عن ابن عباس، وقرأ عليه ابنه جعفر، توفي سنة ١١٨. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠٢.

- البقرة -

مبالغة. وهذا أَوْلَى، وقال الزمخشري - وبدأ به -<sup>(١)</sup>: «أَتَجْعَلُنَا مَكَانَ هُزْءٍ» وهو قريبٌ من هذا.

وفي «هُزُوءًا» قراءاتٌ سِتُّ<sup>(٢)</sup>، المشهورُ منها ثلاثٌ: هُزُوءًا بضمّتين مع الهمز، وهُزْءًا بسكونِ العين / مع الهمز وصلًا وهي قراءة حمزة رحمه الله، فإذا وَقَفَ أَبْدَلَهَا وَاوًا، وليس قياسٌ تخفيفها، وإنما قياسُه إلقاء حركتها على الساكنِ قَبْلَهَا. وإنما اتَّبَعَ رَسَمَ المصحف فإنها رُسِمَتْ فيه وَاوًا، ولذلك لم يُبَدَّلْها في «جزءًا» وَاوًا وَقَفًا، لأنها لم تُرَسَمْ فيه وَاوًا كما سيأتي عن قريب، وقراءته أصلُها الضمُّ كقراءة الجماعة إلا أنه خَفَّفَ كقولهم في عُتُق: عُتِق. وقيل: بل هي أصلٌ بنفسِها، ليست مخففةً من ضم، حَكَى مكي<sup>(٣)</sup> عن الأخفش<sup>(٤)</sup> عن عيسى بن عمر: «كُلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ أولُهُ مضمومٌ يجوزُ فيه لغتان: التثقيب والتخفيف». و«هُزُوءًا» بضمّتين مع الواو وصلًا وَقَفًا وهي قراءة خَفَضَ عن عاصم، كأنه أَبَدَلَ الهمزة وَاوًا تخفيفًا، وهو قياسٌ مطَّرد في كُلِّ همزة مفتوحةٍ مضمومٍ ما قبلها نحو جُؤن في جُؤن<sup>(٥)</sup>، و«السفهاء ولا إناهم»<sup>(٦)</sup> وحكمُ «كُفْتًا» في قوله تعالى: «ولم يكنْ له كُفْتًا أَحَدٌ»<sup>(٧)</sup> حكمُ «هُزُوءًا» في جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهًا. و«هُزْءًا» بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها

(١) الكشف ٢٨٦/١.

(٢) انظر: السبعة ١٥٧، الكشف ٢٤٧/١، البحر ٢٥٠/١، الشواذ ٦.

(٣) الكشف ٢٤٨/١.

(٤) معاني القرآن ١٠٣.

(٥) قال صاحب القاموس مادة «جان»: الجؤنة: سَقَطٌ مَغْشَى بجلد ظَرْفٌ لطيب العطار أصله الهمز، وجمعه جؤن.

(٦) «أنؤمنُ كما آمن السفهاء إلا إناهم هم السفهاء» الآية ١٣ من البقرة، وذلك فيما روي عن أبي عمرو أنه يَنَحُو بالمفتوحة بعد المضمومة نَحْوُ الألف ويبدل منها وَاوًا مفتوحة. انظر:

الكشف ١١٧/١.

(٧) الآية ٤ من الإخلاص.

وهو أيضاً قياسٌ مطرد، وهُزُواً بسكون العين مع الواو، وهُزُواً بتشديد الزاي من غير همزة، وَيُرَوَّى عن أبي جعفر، وتقدّم معنى الهُزء أول السورة.

قوله: «أعوذ بالله» تقدّم إعرابه في الاستعاذة، وهذا جوابٌ لاستفهامهم في المعنى كأنه قال: لا أهُزأُ مستعيذاً بالله من ذلك فإنّ الهازيء جاهلٌ. وقوله «أَنْ أَكُونَ» أي: مِنْ أَنْ أَكُونَ، فيجيء فيه الخلاف المعروف. و«مِنَ الجاهلين» خبرها، وهو أَبْلَغُ من قولك: «أَنْ أَكُونَ جاهلاً»، فإنّ المعنى: أَنْ أَنْتَظِمَ في سلكِ قَوْمٍ اتَّصَفُوا بالجهل.

آ. (٦٨) قوله تعالى: «قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا». . كقوله: «ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا»<sup>(١)</sup> وقد تقدّم. قوله: «ما هي؟» ما استفهامية في محلّ رفع بالابتداء تقديره: أي شيء هي، و«ما» الاستفهامية يُطْلَبُ بها شَرْحُ الاسم تارةً نحو: «ما العنقاء؟» [و] ما هيئةُ المُسَمَّى أخرى نحو: ما الحركة؟ وقال السكاكي<sup>(٢)</sup>: «يَسْأَلُ بـ «ما» عن الجنس، تقول: ما عندك؟ أي: أي أجناس الأشياء عندك، وجوابه: كتابٌ ونحوه، أو عن الوصف، تقول: ما زيد؟ وجوابه: كريمٌ» وهذا هو المراد في الآية. و«هي» ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ في محلّ رفع خبراً لـ «ما»، والجملة في محلّ نصب بيّين، لأنه مُعَلَّقٌ عن الجملة بعده<sup>(٣)</sup>، وجاز ذلك لأنه شبيهٌ بأفعالِ القلوب.

قوله: «لا فارضٌ ولا بَكْرٌ» لانافية و«فارضٌ» صفةٌ لبقرة، واعترض بـ «لا» بين الصفة والموصوف، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ لا طویلٍ ولا قصيرٍ. وأجاز أبو البقاء<sup>(٤)</sup> أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: لا هي فارضٌ. وقوله:

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) مفتاح العلوم ٥٣٣. والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر من أهل خوازم، برع في المعاني والبيان وله: مفتاح العلوم، توفي سنة ٦٢٦. انظر: البغية ٣٦٤/٢.

(٣) أي: إن الاستفهام في قوله «ما هي» علقٌ «بيّن» عن العمل.

(٤) الإملاء ٤٢/١.

— البقرة —

«ولا يَكْرُ» مثل ما تقدّم، وتكرّرت «لا» لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أُنعتِ أحوالٍ وَجِبَ تكريرُها، تقول: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، ومررت به لا صاحكاً ولا باكيّاً، ولا يجوز عدمُ التكرارِ إلا في ضرورةٍ، خلافاً للمبرد<sup>(١)</sup> وابن كيسان، فمن ذلك<sup>(٢)</sup>:

٥٢٩ — وأنتَ امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرنا      حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعٌ  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

٥٣٠ — قَهَرَتِ العِدَى لا مُسْتَعِيناً بَعْضِيَّةٍ      ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمَكْرِ  
فلم يكررها في الخبر ولا في الحال.

والفارضُ: المُسِنَّةُ الهَرَمَةُ، قال الزمخشري<sup>(٤)</sup>: «كأنّها سُمِّيتَ بذلك لأنها فَرَضَتْ سِنّها، أي قَطَعَتْها وَبَلَعَتْ آخرَها» قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

٥٣١ — لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ جَارَكَ فَارِضاً      تُسَاقُ إِلَيْهِ ما تَقُومُ عَلَى رِجْلِ  
ويقال لكلِّ ما قَدَّمَ: فارضٌ، قال<sup>(٦)</sup>:

٥٣٢ — شَيَّبَ أَصْدَاغِي فَرَأْسِي أبيضُ      محامِلٌ فيها رجالٌ فُرُضُ

---

(١) المقتضب ٤/٣٦٠.

(٢) البيت للضحّاك بن هنام أول رجل من بني سلول، وهو في الكتاب ١/٣٥٨؛ والأشُموني ١٨/٢؛ والهمع ١/١٤٨؛ والدرر ١/١٢٩.

(٣) البيت لزياد بن سيار، وهو في شذور الذهب ٣٦٢؛ والجني الداني ٢٩٩؛ وشرح الصبان ١٨/٢؛ والأشُموني ٢/٤٢؛ والهمع ١٤٩؛ والدرر ١/١٣٢.

(٤) الكشف ١/١٨٧.

(٥) البيت لعلقمة بن عوف، وهو في الأضداد ٣٧٦؛ واللسان: فرض؛ والقرطبي ٤٤٨/١.

(٦) لم أعتد إلى قائله، وهو في اللسان: فرض؛ والقرطبي ٤٤٨/١.



أي: كبار قدماء، وقال آخر<sup>(١)</sup>:

٥٣٣ - يا رَبُّ ذِي ضِغْنٍ عَلَيَّ فَارْضَ لِه قُرُوءٍ كَقُرُوءِ الْحَائِضِ

وقال الراغب<sup>(٢)</sup>: «سُمِّيَتْ فَارِضاً لَأَنَّهَا تَقْطَعُ الْأَرْضَ، وَالْفَرَضُ فِي الْأَصْلِ: الْقَطْعُ وَقِيلَ: لَأَنَّهَا تَحْمِلُ الْأَحْمَالَ الشَّاقَّةَ. وَقِيلَ: لَأَنَّ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْفَارِضُ اسماً إِسْلَامِيّاً» وَيُقَالُ فَرَضْتُ الْبَقَرَ تَفْرِضُ بِالْفَتْحِ فُرُوضاً، وَقِيلَ: فَرَضْتُ بِالضَّمِّ أَيْضاً. وَالْبَكْرُ مَا لَمْ تَحْمِلْ، وَقِيلَ: مَا وَلَدَتْ بَطْناً وَاحِداً وَذَلِكَ الْوَلَدُ بِكْرٌ أَيْضاً، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

٥٣٤ - يَا بَكْرٌ بِكَرَيْنٍ وَيَا خِلْبَ الْكَيْدِ أَصْبَحْتَ مِنِّي كَذْرَاعٍ مِنْ عَضْدٍ

وَالْبَكْرُ مِنَ الْحَيَوَانِ: مَنْ لَمْ يَطْرُقْهُ فَحْلٌ، وَالْبَكْرُ بِالْفَتْحِ: الْفَتِيُّ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَكَارَةُ بِالْفَتْحِ: الْمَصْدَرُ.

قوله: «عَوَانٌ» صفةٌ لبقرة، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: هي عوانٌ، كما تقدّم في «لا فارضٌ» والعَوَانُ: النَّصْفُ، وهو التَّوَسُّطُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَذَلِكَ أَقْوَى مَا يَكُونُ وَأَحْسَنُهُ، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

٥٣٥ - نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعَوْنٍ .....

---

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٣٠١/١؛ والطبري ١٩٠/٢؛ والأضداد ٢٨؛ ومجمع البيان ١٣١/١؛ وابن عطية ٣١٣/١؛ واللسان: فرض، والبحر ٢٤٨/١.

(٢) المفردات ٢٤٨/١.

(٣) قال الراغب: «فالتبعية يجوز في حال دون حال، والمُسِنَّةُ يصح بدلها في كل حال فسميت المسنة فارضة لذلك».

(٤) القرطبي ٤٤٩/١. والخلب: لحمه تصل ما بين الكبد وزياتها.

(٥) البيت للطرماح وصدره:

حَصَانُ مَوَاضِعِ النَّقَبِ الْأَعَالِي

وهو في النصف ٥٨/٣؛ وشواهد الكشف ٥٤٨/٤.

- البقرة -

وقيل: هي التي وَلَدَتْ مرةً بعد أخرى، ومنه الحَرْبُ العَوَانُ، أي: التي جاءت بعد حربٍ أخرى، قال زهير<sup>(١)</sup>:

٥٣٦ - إِذَا لَقِحتْ حَرْبٌ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ تُهَرُّ النَّاسَ أَنْيَابُهَا عُضْلٌ  
وَالْعَوْنُ بِسُكُونِ الْوَاوِ: الْجَمْعُ، وَقَدْ تُضَمُّ ضَرُورَةٌ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

٥٣٧ - ..... فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ

بضم الواو. ونظيره في الصحيح: قَذَالٌ وَقُذْلٌ، وَجِمَارٌ وَحُمَرٌ.  
قوله: «بَيْنَ ذَلِكَ» صِفَةُ لَعَوَانٍ، فَهُوَ فِي مَجْلٍ رَفَعَ وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ  
أَي: كَانَتْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَ«بَيْنَ» إِنَّمَا تُضَافُ لشيئين فصاعداً، وَجَازٌ أَنْ تُضَافَ  
هنا إِلَى مفردٍ، لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهِ إِلَى المثنى والمجموع، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

٥٣٨ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ [وَجْهٌ وَقَبْلٌ]

كَأَنَّهُ قِيلَ: بَيْنَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَارِضِ وَالْبَكْرِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>: «فَإِنْ  
قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى مُؤَنَّثَيْنِ وَإِنَّمَا هُوَ لِإِشَارَةِ الْمَذْكَرِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ  
فِي تَأْوِيلٍ مَا ذُكِرَ وَمَا تَقَدَّمَ»، وَقَالَ: «وَقَدْ يَجْرِي الضَّمِيرُ مَجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ  
[٢٩/ب] فِي هَذَا / قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٥)</sup>: قُلْتَ لِرُؤْيَا فِي قَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

(١) ديوانه ١٠٣. لقحت: اشتدت، تهَرَّ الناس: تجعلهم يكرهونها، والعُضْلُ: المعوجة.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ وتماحه:

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ - دَو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ

وَالْكِتَابُ ٣٦٩/٢؛ وَالْمَنْصَفُ ٣٣٨/١؛ وَالْمَتَعُ ٤٦٧؛ وَاللِّسَانُ: لَمَعَ، وَرَصَفَ

الْمَبَانِي ٤٢٩؛ وَابْنُ يَعِيشَ ٤٤/٥؛ وَالْهَمْعُ ١٧٦/٢؛ وَالْدَّرُّ ٢٧٧/٢. وَالْمُبْرِقَاتُ:

الْمُتْرِنَاتُ، وَالْبُرُونُ: خَبْرَةٌ وَهِيَ الْخُلُخَالُ، وَسُورٌ: ج. سَوَارٌ.

(٣) تقدم برقم ٤٥٣، وَقَوْلُهُ: «وَجْهٌ وَقَبْلٌ» سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) الْكَشَافُ ٢٨٧/١.

(٥) مَجَازُ الْقُرْآنِ ٤٤/١.

(٦) ديوانه ١٠٤؛ وَالْمَحْتَسَبُ ١٥٤/٢؛ وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٢٧٧؛ وَاللِّسَانُ: بَهَقَ؛ وَالْمَغْنَى

٧٥٥. وَالْبَلَقُ: سَوَادٌ مَعَ بَيَاضٍ، وَالتَّوْلِيْعُ: اسْتِطَالَةُ الْبَهَقِ الَّذِي هُوَ بَيَاضٌ فِي الْجِلْدِ

وَانْظُرْ: مَجَازُ الْقُرْآنِ ٤٤/١.

- البقرة -

٥٣٩ - فيها خطوطٌ من سَوَادٍ وَبَلَقَ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّعَ الْبَهَقُ

إن أَرَدْتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أَرَدْتَ السَّوَادَ وَالْبَلَقَ فقل: كأنهما، فقال: أَرَدْتُ: كَأَنَّ ذَاكَ. وَيَلْكَ. والذي حَسَنَ منه أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَشْبِيهُهَا وَجَمْعُهَا وَتَأْنِيْهَا لَيْسَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَاتُ، وَلِذَلِكَ جَاءَ الَّذِي بِمَعْنَى الْجَمْعِ.

قوله: «مَاتُومَرُونَ» «ما» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تُمُومَرُونَ بِهِ، فَحُذِفَتِ الْبَاءُ وَهَوَّ حُذِفَ مَطْرُدٌ، فَاتَّصَلَ بِالضَّمِيرِ فَحُذِفَ. وَلَيْسَ هُوَ نَظِيرَ «كَالَّذِي خَاضُوا»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْحَذْفَ هُنَاكَ غَيْرُ مَقِيسٍ، وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ «ما» نَكْرَةً مَوْصُوفَةً. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٢)</sup>: «لَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْعُمُومِ وَهُوَ بِالَّذِي أَشْبَهُ»، وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرِيَّةً أَي: أَمَرَكُم بِمَعْنَى مَأْمُورَكُم، تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِالمَصْدَرِ كضَرْبِ الْأَمِيرِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٣)</sup>. وَ«تُمُومَرُونَ» مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَالْوَاوُ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَوْ قَوَّعَهَا صَلَةً.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿مَا لُونُهَا﴾: كَقَوْلِهِ «هِيَ»<sup>(٤)</sup>؟ وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٥)</sup>: «لَوْ قُرِئَ «لُونُهَا» بِالنَّصْبِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ «ما» زَائِدَةً كَهِيَ فِي قَوْلِهِ: «أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضِيْتُ»<sup>(٦)</sup> وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: يَبِينُ لَنَا لُونُهَا، وَأَمَّا «ما هي» فَابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ لَا غَيْرَ إِذْ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُ «ما» زَائِدَةً لِأَنَّ «هِيَ» لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَ يَبِينُ يَعْنِي أَنَّهَا بِصِغَةِ الرَّفْعِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ

(١) الآية ٦٩ من التوبة: «وَحَضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا».

(٢) الإملاء ٤٢/١.

(٣) الكشف ٢٨٧/١.

(٤) فِي الْآيَةِ ٦٨.

(٥) الإملاء ٤٢/١.

(٦) الْآيَةُ ٢٨ مِنَ الْقَصَصِ.

زيادة «ما» فلا حاجة إلى هذا. واللون عبارة عن الحمرة والسواد وتجوهمًا. واللون أيضاً النوع<sup>(١)</sup> وهو الذَّقل نوعٌ من النخل، قال الأخفش<sup>(٢)</sup>: «هو جماعةٌ واحدها: لينة» وسيأتي. وفلان يتَلَوَّن أي: لا يثبت على حالٍ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٥٤٠ - كلُّ يومٍ تتلَوَّن غيرَ هذا بك أجْمَل

قوله: «صفراءُ فاقِعَ لونها» يجوز أن يكون «فاقِع» صفةً و«لونها» فاعلٌ به، وأن يكون خبراً مقدماً، و«لونها» مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ صفةٌ، ذكرها أبو البقاء<sup>(٤)</sup>. وفي الوجه الأول نظرٌ، وذلك أن بعضهم نقل أن هذه التوايغ للألوان لا تعملُ عمَلُ الأفعال. فإن قيل: يكونُ العملُ لصفراء لا لفاقع كما تقول: مررتُ برجلٍ أبيضٍ ناصعٍ لونه، فلو أنه مرفوعٌ بأبيض لا بناصع، فالجواب: أن ذلك ههنا ممنوعٌ من جهةٍ أخرى، وهو أن صفراء مؤنثُ اللفظ، ولو كان رافعاً لـ «لونها» ل قيل: أصفرُ لونها، كما تقول: مررتُ بامرأةٍ أصفرَ لونها، ولا يجوز: صفراءُ لونها، لأنَّ الصفةَ كالفعل<sup>(٥)</sup>، إلا أن يُقال: إنه لما أُضيف إلى مؤنثٍ اكتسبَ منه التانيثَ فعومِلَ معاملته كما سيأتي ذكره. ويجوز أن يكونَ «لونها» مبتدأ، و«تسرُّ» خبره، وإنما أتت الفعلَ لاكتسابه بالإضافة معنى التانيث<sup>(٦)</sup>، كقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) انظر: الصحاح: لون.

(٢) معاني القرآن ٤٩٧. وقد ورد هذا في إعرابه للآية ٥ من الحشر: «ما قطعتم من لينة».

(٣) لم أجد إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٥٠/١.

(٤) الإملاء ٤٢/١.

(٥) أي إن الفعل يبقى دائماً بحسب ما يسند إليه فكذلك الصفة.

(٦) أي إن «لون» مذكر ولكنه أُضيف إلى الضمير المؤنث «ها» فاكسب منه التانيث، لذلك عاد الضمير المستتر في «تسرُّ» عليه مؤنثاً وأنت الفعل لذلك.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٥٤؛ والكتاب ٢٥/١؛ والمقتضب ١٩٧/٤؛

والخصائص ٤١٧/٢؛ والمحاسب ٢٣٧/١؛ واللسان: سفه. تسفّهت: أمالت،

النواسم: ج ناسمة وهي الرياح اللينة، والرماح هنا: الأغصان.

- البقرة -

٥٤١ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رَمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ انْثَاسِمْ

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

٥٤٢ - وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

أَنْتَ فَعَلَ الْمَرُّ وَالصَّدْرُ لَمَّا أُضِيفَا لِمَوْثَبٍ، وَقُرِءَ «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ»<sup>(٢)</sup> وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمَرَادَ بِاللَّوْنِ هُنَا الصَّفْرَةَ، وَهِيَ مَوْثَنَةٌ فَحُجِلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ، وَيُقَالُ: أَصْفَرُ فَاقَعٌ، وَأَبْيَضُ نَاصِعٌ وَيَقْقُ وَلَهَقُ، وَلِهَاقٌ وَأَخْضَرُ نَاصِعٌ<sup>(٣)</sup>، وَأَحْمَرُ قَانِيٌّ وَأَسْوَدُ حَالِكٌ وَحَائِكٌ وَحَلَكُوكَ وَحُلْكُوكَ وَدَجُوجِي وَغَرْبِيبٌ وَبِهِيمٌ، وَقِيلَ: «الْبِهِيمُ الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ». وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ صَفْرَاءَ عَلَى بَابِهَا مِنَ اللَّوْنِ الْمَعْرُوفِ لَا سُودَاءَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ، فَإِنَّ الْمَفْقُوعَ مِنْ صِفَةِ الْأَصْفَرِ خَاصَّةً، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ مَجَازٌ بَعِيدٌ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْإِبِلِ لِقُرْبِ سُودَاهَا مِنَ الصَّفْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ»<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ<sup>(٥)</sup>:

٥٤٣ - تِلْكَ خَيْلِي مِنْهُ وَتِلْكَ رِكَابِي هُنَّ صُفْرٌ أَوْلَادُهَا كَالزُّبَيْبِ

قوله: «تَسُرُّ النَّاظِرِينَ» جَمْلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لـ «بَقَرَةٍ» أَيْضاً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَبِيراً عَنْ «لَوْنِهَا» بِالتَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَالسَّرُورُ لَذَّةٌ فِي

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٣؛ والكتاب ٢٥/١؛ وابن يعيش ١٥١/٧؛ وحاشية الشيخ يس ٣١/٢؛ والدرر ٥٩/٢. وشرق: غص، وأدعته: أفسيته.

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف، وهي قراءة مجاهد والحسن وآخرين، انظر: القرطبي ١٣٣/٩.

(٣) كذا في الأصل، وعبرة الأخفش: ناصر (المعاني ١٠٤).

(٤) الآية ٣٣ من المرسلات.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٣٥؛ واللسان: خشب؛ والأضداد ١٣٨؛ وابن عطية ٣١٤/١. والركاب: ج راحلة وهي الرجل.

القلب عند حصول نفع أو توقُّعه، ومنه «السريُّ» الذي يُجَلَسُ عليه إذ كان لأولي النعمة، وسريُّ الميت تشبيهاً به في الصورة وتفاوتاً بذلك.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ﴾؟.. مرةً ثانية، تكريرٌ للسؤال عن حالها وصفتها واستكشافٌ زائدٌ ليزدادوا بياناً لوَصَفَها.

قوله: «إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا» «البقر» اسمٌ إنَّ وهو اسمُ جنسٍ كما تقدَّم. وقرئ<sup>(١)</sup> «الباقر» وهو بمعناه كما تقدم. و«تَشَابَهَ» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ رفعٍ خبراً لإِنَّ، وقرئ<sup>(٢)</sup>: «تَشَابَهُ» مشدداً ومخففاً<sup>(٣)</sup> وهو مضارعٌ، فالأصل: تَشَابَهُ بَتَائِينَ، فَأُدْغِمَ وَحُذِفَ مِنْهُ أُخْرَى، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مَقْبُولٌ. وقرئ أيضاً: يَشَابَهُ بِالْبَاءِ مِنْ تَحْتِ<sup>(٤)</sup> وَأَصْلُهُ يَتَشَابَهُ فَأُدْغِمَ أَيْضاً، وَتَذَكُّيرُ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثُهُ جَائِزَانِ لِأَنَّ فَاعِلَهُ اسْمُ جَنْسٍ وَفِيهِ لَغَتَانِ: التَّذَكُّيرُ وَالتَّأْنِيثُ، قَالَ تَعَالَى: «أَعْمَاجُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»<sup>(٥)</sup> فَأَنْثَ، وَ«أَعْمَاجُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»<sup>(٦)</sup> فَذَكَرَ، وَلِهَذَا مَوْضِعُ نَسْتَقْصِي مِنْهُ، يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَتَشَابَهُ<sup>(٧)</sup> بَتَائِينَ عَلَى الْأَصْلِ، وَتَشَبَّهُ بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ<sup>(٨)</sup> وَالْبَاءِ مِنْ غَيْرِ الْف، وَالْأَصْلُ: تَشَبَّهُ. وَتَشَابَهَتْ<sup>(٩)</sup>،

(١) وهي قراءة عكرمة ويحيى بن يعمر، البحر ٢٥٣/١؛ ابن عطية ٣١٥/١.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧؛ القرطبي ٤٥١/١؛ وابن عطية ٣١٥/١؛ والبحر ٢٥٤/١؛ ومعجم القراءات ٧٠/١.

(٣) قرأ الحسن بالتخفيف وقرأ الأعرج بالتشديد.

(٤) قراءة ابن مسعود.

(٥) الآية ٧ من الحاقة.

(٦) الآية ٢٠ من القمر. ويستوي في هذا الحكم الفاعل الظاهر والمضمر. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٥٤٧.

(٧) قراءة يحيى بن يعمر.

(٨) قراءة أبي بكر الميطي.

(٩) كذا ضبطت في البحر منسوبة إلى ابن أبي إسحاق، وتحتل في نسخة الأصل بتشديد الشين وتخفيفها.

— البقرة —

وَمُتَّشَابِهَةٌ<sup>(١)</sup>، وَمُتَّشَابِهٌ<sup>(٢)</sup>، وَمُتَّشَبِهٌ<sup>(٣)</sup> على اسم الفاعل من تشابه وتشبه،  
وَقُرِئَ: تَشَبَّهَ ماضياً<sup>(٤)</sup>. وفي مصحف أبي: «تَشَابَهَتْ» بتشديد الشين. قال  
أبو حاتم: «هو غلط لأن التاء في هذا الباب لا تُدْغَمُ إلا في المضارع»،  
وهو معذور في ذلك. وقُرِئَ: تَشَابَهَ<sup>(٥)</sup> كذلك إلا أنه بطرح تاء التانيث،  
ووجهها على إشكالها أن يكون الأصل: إن البقرة تَشَابَهَتْ فالتاء الأولى من  
البقرة والتاء الثانية من الفعل، فلمَّا اجتمع متقاربان أدْغَمَ نحو:  
الشجرة...<sup>(٦)</sup> إلا أنه يُشَكَّلُ أيضاً في تشابه من غير تاء، لأنه كان يَجِبُ ثبوتُ  
/ علامة التانيث، وجوابه أنه مثل<sup>(٧)</sup>:  
[١/٣٠]

٥٤٤ — ..... ولا أرض أبقل إنقالها

مع أن ابن كيسان لا يلتزم ذلك في السعة.

قوله: «إن شاء الله» هذا شرط جوابه محذوف لدلالة إن وما في حيزها  
عليه، والتقدير: إن شاء الله هدايتنا للبقرة اهتدينا، ولكنهم أخرجوه في جملة  
اسمية مؤكدة بحرفي تأكيد مبالغ في طلب الهداية، واعترضوا بالشرط تيمناً  
بمشيئة الله تعالى. و«لمهتدون» اللام لام الابتداء داخل على خبر «إن»،  
وقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «جواب الشرط إن وما عملت فيه عند سيويه، وجاز ذلك

(١) قراءة الأعمش.

(٢) قراءة الأعمش.

(٣) لم أجد لها نسبة.

(٤) قراءة مجاهد.

(٥) قراءة ابن مسعود.

(٦) كلمة لم أثبتتها اختلفت النسخ في رسمها.

(٧) تقدم رقم ٢٨٣.

(٨) الاملاء ٤٣/١.

لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ مُتَوَسِّطاً، وَخَبِرَ إِنَّهُ هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ اهْتَدَيْنَا<sup>(١)</sup>. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَا يَجُوزُ، فَإِنَّهُ مَتَى وَقَعَ جَوَابُ الشَّرْطِ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَقَعَ شَرْطاً، فَلَوْ كَانَتْ جَوَاباً لَزِمَتْهَا الْفَاءُ، وَلَا تُحَذَفُ إِلَّا ضَرُورَةً، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَرِيدَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْجَوَابِ وَسَمَاءُ جَوَاباً مُجَازاً، لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مَذْهَباً لِلْمَبْرِدِ مُقَابِلاً لِمَذْهَبِ سَيَبَوَيْهِ، فَقَالَ: «وَقَالَ الْمَبْرِدُ: الْجَوَابُ مُحَذَوْفٌ ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ، لِأَنَّ الشَّرْطَ مُعْتَرِضٌ فَالْنِيَّةُ بِهِ التَّأَخِيرُ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْمَبْرِدِ<sup>(٢)</sup> هُوَ الْمُنْقُولُ عَنْ سَيَبَوَيْهِ، وَالَّذِي نَقَلَهُ عَنْ سَيَبَوَيْهِ قَرِيبٌ مِمَّا نَقَلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَأَبِي زَيْدٍ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَدُّ عَلَيْهِمُ الْبَصَرِيُّونَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» إِذْ لَوْ كَانَ جَوَاباً لَوَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ. وَأَصْلُ «مُهْتَدُونَ» مُهْتَدِيُونَ، فَأَعْلَلَ بِالْحَذْفِ، وَهُوَ وَاضِحٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

آ. (٧١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا ذَلُولَ﴾: الْمَشْهُورُ «ذَلُولٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِبَقْرَةٍ، وَتَوَسَّطَتْ «لَا» لِلنَّفْيِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «لَا فَارِضٌ»، أَوْ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحَذَوْفٌ، أَي: لَا هِيَ ذَلُولٌ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لِبَقْرَةٍ. وَقُرِئَ: «لَا ذَلُولَ»<sup>(٣)</sup> بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهَا «لَا» الَّتِي لِلتَّبَرُّةِ وَالْخَبَرُ مُحَذَوْفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَا ذَلُولَ ثُمَّ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذِهِ

(١) عبارة أبي البقاء: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ هَدَيْنَا اهْتَدَيْنَا».

(٢) الَّذِي فِي الْمَقْتَضَبِ ٦٦/٢ «أَمَّا مَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ - مَا يَجُوزُ مِنْ تَقْدِيمِ جَوَابِ الْجُزْأِ عَلَيْهِ - فَنَحْوُ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ».

(٣) قراءة أبي عبد الرحمن السلمي. البحر ٢٥٦/١؛ ابن عطية ٣١٦/١؛ الكشاف ٢٨٨/١.



- البقرة -

القراءة، ولذلك قال الأخفش<sup>(١)</sup>: «لا ذُلُولُ نعت ولا يجوز نصبه». والذُّلُولُ: التي ذُلِّلَتْ بالعمل، يقال: بَقَرَةٌ ذُلُولٌ بَيِّنَةُ الذَّلِّ بكسر الذال، ورجلٌ ذَلِيلٌ بَيِّنُ الذَّلِّ بضمها، وقد تقدَّم عند قوله «الذَّلَّة»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «تثِيرُ الأرض» في هذه الجملة أقوالٌ كثيرة، أظهرها أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضمير المستكنِّ في «ذُلُول» تقديره: لا تُذَلُّ حالٌ إثارَتِها [الأرض]. وقال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: «وهي عند قومٍ جملةٌ في موضعِ الصفةِ لبقرة، [أي]: لا ذُلُولٌ مثيرة، وقال أيضاً: ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ لأنها من نكرة»، أمَّا قوله: «في موضعِ الصفة» فإنه يلزم منه أن البقرة كانت مثيرةً للأرض، وهذا لم يَقُلْ به الجمهور، بل قال به بعضهم، وسيأتي بيانه قريباً. وأمَّا قوله: «لا يجوز أن تكونَ حالاً يعني من «بقرة» لأنها نكرة». فالجواب: أننا لا نُسَلِّمُ أنها حالٌ من بقرة، بل من الضمير في «ذُلُول» كما تقدَّم شرحه، أو نقول: بل هي حالٌ من النكرة قد وُصِفَتْ وتخصَّصَتْ بقوله «لا ذُلُول» وإذا وُصِفَتْ النكرة ساعً إتيانُ الحالِ منها اتفاقاً. وقيل: إنها مستأنفة، واستئنافها على وجهين، أحدهما: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هي تثير، والثاني: أنها مستأنفةٌ بنفسها من غير تقديرٍ مبتدأ، بل تكونُ جملةً فعليةً ابتدئ بها لمجرد الإخبار بذلك.

وقد مَنَعَ من القول باستئنافها جماعةٌ، منهم الأخفش علي بن سليمان، وعِلَّل ذلك بوجهين، أحدهما: أن بعده «ولا تَسْقِي الحَرث» فلو كان مستأنفاً لما صَحَّ دخول «لا» بينه وبين الواو. الثاني: أنها لو كانت تثير الأرض لكانتِ

(١) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.

(٢) الآية ٦١ من البقرة: «وَضُرِبَتْ لَهُمُ الذَّلَّة».

(٣) التفسير ٣١٦/١.

- البقرة -

الإثارة قد دُلَّتْهَا، واللَّهُ تعالى نفى عنها ذلك بقوله: لا ذُلُولٌ. انتهى. وهذا المعنى هو الذي منعتُ به أن يكون «تثيرٌ» صفةً لبقرة لأن اللازم مشتركٌ، ولذلك قال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «ويجوزُ على قولٍ مَنْ أثبتَ هذا الوجهَ - يعني كونها تثيرٌ ولا تَسْقِي - أن تكونَ تثيرٌ في موضعٍ رفعٍ صفةً لبقرة». وقد أجابَ بعضهم عن الوجه الثاني بأن إثارة الأرض عبارة عن مَرَحِها ونشاطها كما قال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup>:

٥٤٥ - يُهَيِّلُ وَيُذْرِي تُرْبَهُ وَيُثِيرُهُ      إثارةً نَبَاتِ الهَوَاجِرِ مُخْمِسِ

أي: تثيرُ الأرضَ مَرَحاً ونشاطاً لا حَرثاً وَعَمَلاً، وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: «وقيل هو مستأنفٌ، ثم قال: «وهو بعيدٌ عن الصحة» لوجهين، أحدهما: أنه عَطَفَ عليه قوله: «ولا تَسْقِي الحَرثَ» فنفى المعطوفَ، فيجب أن يكونَ المعطوفُ عليه كذلك لأنه في المعنى واحدٌ، ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ، بل تقول: لا قاعدٍ بغيرِ واوٍ، كذلك يجب أن يكونَ هنا، وذكر الوجه الثاني كما تقدّم، وأجاز أيضاً أن يكونَ «تثيرٌ» في محلِّ رفعٍ صفةً للذلول وقد تقدّم لك خلافٌ: هل يُوصفُ الوصفُ أو لا؟ فهذه ستة أوجهٍ، تلخيصها: أنها حالٌ من الضميرِ في «ذلولٌ» أو من «بقرة» أو صفةً لبقرة أو للذلول أو مستأنفةٌ بإضمارٍ مبتدأ أو دونَه.

قوله: «ولا تَسْقِي الحَرثَ، مُسَلِّمةٌ لاشيئةٍ فيها» الكلام في هذه كما تقدم فيما قبلها من كونها صفةً لبقرة أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ. وقال الزمخشري<sup>(٤)</sup>:

[٣٠/ب] «ولا الأولى للنفي - يعني الداخلة على «ذلولٌ» - والثانية مزيدة / لتوكيد

(١) الاملاء ٤٣/١.

(٢) ديوانه ١٠٢؛ والقرطبي ٤٥٣/١. يهيل: يفرق التراب عن مكانه، نبات الهواجر: الرجل الذي إذا اشتد عليه الحر هال التراب ليصل إلى ثراه، الخمس: صاحب الابل التي تَرْدُ خمساً.

(٣) الاملاء ٤٣/١.

(٤) الكشف ٢٨٨/١.

- البقرة -

الأولى، لأن المعنى: لا ذلولٌ تثيرُ وتُسقي، على أن الفعلين صفتان للذلول، كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ.

وَقُرِءَ «تُسْقِي» بضم التاء من أَسْقَى<sup>(١)</sup>. وإشارة الأرضِ تحريكُهَا وَبَحْثُهَا، ومنه «وَأَنَارُوا الْأَرْضَ»<sup>(٢)</sup> أي: بالحرث والزراعة، وفي الحديث: «أَثِيرُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ عِلْمُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»، وفي رواية، «مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ الْقُرْآنَ»<sup>(٣)</sup>. وَمُسَلَّمَةٌ من سَلِمَ له كذا أي: خَلَصَ. و«شِيَّة» مصدرٌ وَشَيْتُ الثوبَ أَشَيْتُهُ وَشَيْئاً وَشِيَّةً، فَحُذِفَتْ فَاوْهَافُهَا لَوَقُوعِهَا بَيْنَ يَأٍ وَكُسْرَةٍ فِي الْمَضَارِعِ، ثُمَّ حُمِلَ بِأَقْيَ الْبَابِ عَلَيْهِ، وَوزُنُهَا: عِلَّةٌ، ومثلُهَا: صِلَةٌ وَعِدَةٌ وَزِنَةٌ، وهي عبارةٌ عن اللَّمعةِ المخالفةِ لِلْوَنِّ، ومنه ثَوْبٌ مَوْشِيٌّ أي منسُوجٌ بلونين فأكثر، وثورٌ مَوْشِيٌّ القوائم أي: أَلْبَقُّهَا قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

٥٤٦ - من وحشٍ وَجَرَةٌ مَوْشِيٌّ أَكَارِعُهُ طَاوِي الْمَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّبِيلِ الْفَرْدِ

ومنه: «الواشي» للنَّمَامِ، لأنه يَشِي حديثه أي: يُزَيِّنُهُ وَيَخْلُطُهُ بِالْكَذِبِ، وقال بعضهم: ولا يقال له واشٍ حتى يُغَيَّرَ كَلَامُهُ وَيُزَيَّنَ. ويقال: ثَوْرٌ أَشِيَّةٌ، وِفَرَسٌ أَلْبَقٌ وَكَبْشٌ أَخْرَجُ وَتَيْسٌ أَبْرَقُ وَغَرَابٌ أَبْقَعُ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْبُلْقَةِ، و«شِيَّة» اسم لا، و«فيها» خبرها.

قوله: «الآن جثت» «الآن» منصوبٌ بِجَثَّتْ، وهو ظرفٌ زَمَانٍ يَقْتَضِي الْحَالَ وَيُخَلِّصُ الْمَضَارِعَ لَهُ عِنْدَ جَمْهُورِ النَحْوِيِّينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا هُوَ

(١) ذكرها صاحب الشواذ ٧؛ والبحر ١/٢٥٧؛ والكشاف ١/٢٨٨ من دون نسبة.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) قال في مجمع الزوائد ٧/١٦٥: «روى الطبراني: من أراد العلم فليثور القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين».

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٧؛ والقرطبي ٦/٢٣٥. طاوِي المصير: ضامر، الفرد: الصقيل.

الغالب وقد جاء حيث لا يُمْكِنُ أن يكون للحال كقوله: «فَمَنْ يَسْمَعِ الآن»<sup>(١)</sup> «فالآن باشروهن»<sup>(٢)</sup> فلو كان يقتضي الحال لما جاء مع فعل الشرط والأمر اللذين هما نص في الاستقبال، وعبر عنه هذا القائل بعبارة توافق مذهبه وهي: «الآن» لوقتٍ حُصِرَ جميعه أو بعضه يريد بقوله: «أو بعضه» نحو: «فَمَنْ يَسْمَعِ الآن يَجِدْ له» وهو مبني. واختلَفَ في علّة بنائه<sup>(٣)</sup>، فقال الزجاج<sup>(٤)</sup>: «لأنه تَضَمَّنَ معنى الإشارة، لأن معنى أفعل الآن أي: هذا الوقت». وقيل: لأنه أشَبَهَ الحرف في لزوم لفظ واحد، من حيث إنه لا يثنى ولا يُجْمَع ولا يُصَغَّر. وقيل: لأنه تَضَمَّنَ معنى حرف التعريف وهو الألف واللام كأمس، وهذه الألف واللام زائدة فيه بدليل بنائه ولم يُعْهَدْ معرُفٌ بآل إلا مُعْرِباً، ولَزِمَتْ فيه الألف واللام كما لَزِمَتْ في الذي والتي وبأيهما، ويُعزى هذا للفراسي. وهو مردود بأن التضمين اختصار، فكيف يُختصر الشيء، ثم يُؤنثى بمثل لفظه. وهو لازم للظرفية ولا يتصرف غالباً، وقد وقع مبتدأ في قوله عليه السلام: «فهو يَهْوِي في قَعْرِهَا الآنَ حِينَ انتهى»<sup>(٥)</sup> فالآن مبتدأ وبني على الفتح لما تقدّم، و«حين» خبره، بُني لإضافته إلى غير متمكّن، ومجروراً في قوله<sup>(٦)</sup>:

٥٤٧ - أَلِى الآن لَا يَيِّنُ أَرْعَاءُ .....

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٣) انظر: الانصاف ٥٢٣؛ البيان في غريب إعراب القرآن ٩٥/١.

(٤) معاني القرآن ١٢٦/١.

(٥) رواه مسلم: الجنة ٣١؛ وابن حنبل ٣٧١/٢.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة وعجزه:

لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وهو في الديوان ٤٢٣؛ والهمع ٢٠٧/١؛ والدرر ١٧٤/١. وأقحمت «لك» في

الأصل بعد «يين» وبها يضطرب عروضياً لأن البيت من الخفيف.

وَأَدْعَى بَعْضُهُمْ إِعْرَابَهُ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

٥٤٨ - كَأَنَّهُمَا مِثْلَانِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وقد مرَّ للدارَيْنِ من بعدنا عَصْرُ  
يريد: «من الآن» فَجَرَّه بالكسرة، وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بُنِيَ عَلَى  
الكسر. وزعم الفراء<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ فَعَلٍ مَاضٍ، وَأَنْ أَصْلَهُ أَنْ بِمَعْنَى حَانَ  
فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ أَلْ زَائِدَةُ وَاسْتُصْحِبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَجَعَلَهُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ:  
«مَا رَأَيْتَهُ مَذْ شَبَّ إِلَى دَبٍّ» وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَنَّهُكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»<sup>(٣)</sup>،  
وَرُدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَلْ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَنْقُولِ مِنْ فَعَلٍ مَاضٍ، وَبِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ  
يَجُوزَ إِعْرَابُهُ كَنْظَائِرِهِ، وَعَنْهُ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّ أَصْلَهُ «أَوَانَ» فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ ثُمَّ قُلِبَتْ  
الْوَاوُ أَلْفًا، فَعَلَى هَذَا أَلْفُهُ عَنْ وَاوٍ، وَقَدْ أَدْخَلَهُ الرَّاعِبُ فِي بَابِ «أَيْنَ»<sup>(٤)</sup>  
فَتَكُونُ أَلْفُهُ عَنْ يَاءٍ، [وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ]<sup>(٥)</sup>.

وَقُرِءَ «قَالُوا الْآنَ» بِتَحْقِيقِ [الهمزة] مِنْ غَيْرِ نَقْلِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ  
الْجُمْهُورِ، وَ«قَالَ لَانَ» بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ قَبْلَهَا وَحَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ  
قِيَاسُ مَطْرُودٍ، وَبِهِ قَرَأَ نَافِعٌ وَحَمْزَةُ بِاخْتِلَافٍ عَنْهُ، وَ«قَالُوا لَانَ»<sup>(٦)</sup> بِشَبُوتِ الْوَاوِ  
مِنْ قَالُوا لِأَنَّهَا إِنَّمَا حُذِفَتْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَقَدْ تَحَرَّكَتِ اللَّامُ لِنَقْلِ حَرَكَةِ  
الْهَمْزَةِ إِلَيْهَا، وَاعْتَدُوا بِذَلِكَ كَمَا قَالُوا فِي الْأَحْمَرِ: «لَحْمَرٌ»<sup>(٧)</sup>. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ

(١) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٦/٢؛ وأما  
القالبي ١٤٨/١؛ والخصائص ٣١٠/١؛ وأما الشجري ٣٨٦/١؛ واللسان: أين؛  
ورصف المباني ٣٢٥؛ وابن يعيش ٣٥/٨؛ والشذور ١٢٨؛ والهمع ٢٠٨/١؛ والدرر  
١٧٥/١، وروايته المشهورة بفتح النون.

(٢) معاني القرآن ٤٦٧/١.

(٣) رواه البخاري الرقاق: (فتح الباري) ٣٠٦/١١؛ ابن حنبل ٣٢٧/٢.

(٤) المقررات ٣٠/١.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من النسخ.

(٦) وهي رواية ثانية عن نافع كما في البحر ٢٥٧/١.

(٧) نقلنا حركة همزة إلى اللام وحذفنا همزة واعتدنا بتحريك اللام فحذفنا همزة الوصل  
من الأحمر لأن أَل التعريف همزتها وصل، وسبب الحذف الابتداء بتحريك.

— البقرة —

هذا إن شاء الله تعالى في «عاداً الأولى»<sup>(١)</sup>، وحكي وجه رابع<sup>(٢)</sup>: «قالوا الآن» بقطع همزة الوصل وهو بعيد.

قوله: «بالحق» يجوز فيه وجهان، أحدهما أن تكون باء التعدية كالهزمة كأنه قيل: أجات الحق أي: ذكرته. الثاني: أن يكون في محل نصب على الحال من فاعل «جئت» أي: جئت ملتبساً بالحق أو ومعك الحق.

قوله «وما كادوا يفعلون» كاذ واسمها وخبرها، والكثير في خبرها تجرؤه من أن، وشذ قوله<sup>(٣)</sup>:

٥٤٩ — قد كاذ من طول البلى أن يَمَحْصَا

عكس عسى، ومعناها مقارنة الفعل، وقد تقدم جملة صالحة من أحكامها، وكون نفيها إثباتاً وإثباتها نفيًا، والجواب عن ذلك عند قوله: «يكاذ البرق»<sup>(٤)</sup> فَلْيَلْتَفِتْ إِلَيْهِ.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾: فعل وفاعل، والفاء للسببية، لأن التدارؤ كان مسبباً عن القتل، ونسب القتل إلى الجميع وإن لم يضدر إلا من واحد أو اثنين كما قيل، لأنه وجد فيهم، وهو مجاز شائع. وأصل أدارأتم: تدارأتم تفاعلتُم من الدَرء وهو الدفع، فاجتمعت التاء مع الدال وهي مقاربتها فأريد الإدغام فقلبت التاء دالاً وسكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الابتداء بساكن فاجتلبت همزة الوصل ليبتدأ بها فبقي أدارأتم، والأصل: «أدارأتم» فادغم، وهذا مطرد<sup>(٥)</sup> في كل فعل على تفاعل أو تفعل فائوه دال نحو: تدائن

(١) الآية ٥٠ من النجم «وأنه أهلك عاداً الأولى».

(٢) وهي حكاية الأخفش كما في الفرطبي ٤٥٥/١.

(٣) تقدم برقم ٢٤٢.

(٤) الآية ٢٠ من البقرة.

(٥) انظر: الممتع ٣٥٦، ٣٦٠.

- البقرة -

وَأَدَّيْنِ، وَتَدَيِّنْ وَأَدِّينَ، أَوْطَاءُ أَوْطَاءُ أَوْضَادُ أَوْضَادُ نَحْوُ: تَطَايِرُ وَأَطَايِرُ، وَتَطْيِيرُ وَأَطْيِيرُ، وَتَطْهَرُ وَأَطْهَرُ، وَالْمَصْدَرُ عَلَى التَّفَاعُلِ أَوْ التَّفَعُّلِ نَحْوُ: تَدَارَوْا وَتَطَهَّرُوا نَظْراً إِلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا أَصْلٌ نَافِعٌ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: «وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» «الله» رفع بالابتداء و«مُخْرِجٌ» خبره، وما موصولة منصوبة المحل باسم الفاعل، فإن قيل: اسمُ الفاعل لا يَعْمَلُ بمعنى الماضي إلا مُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. فالجواب / أن هذه حكاية [١/٣١] حالٍ ماضية، واسمُ الفاعل فيها غيرُ ماضٍ، وهذا كقوله تعالى: «وَكَلَّبْهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ»<sup>(١)</sup>، والكسائي يُعْمِلُهُ مطلقاً ويستدلُّ بهذا ونحوه. و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، فلا بد من عائِد، تقديره: مُخْرِجُ الَّذِي كُنْتُمْ تَكْتُمُونَهُ، ويجوز أن تكون مصدرية، والمصدر واقع موقع المفعول به أي مُخْرِجُ مَكْتُومِكُمْ، وهذه الجملة لا محلَّ لها من الإعراب لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهما: «فَادَّارَاتُمْ» «فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ» قاله الزمخشري<sup>(٢)</sup>. والضمير في «اضْرِبُوهُ» يعودُ على النفس لتأويلها بمعنى الشخص والإنسان، أو على القَتيلِ المدلولِ عليه بقوله: والله مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» والجملة من «اضْرِبُوهُ» في محلِّ نصبٍ بالقول.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ﴾: «كذلك» في محلِّ نصبٍ لأنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى إِحْيَاءً مِثْلَ ذَلِكَ الْإِحْيَاءِ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي إحياءٌ كائناً كذلك الإحياء، أو لأنه حالٌ من المصدرِ المعرَّفِ، أي: ويرىكم الإراءة حالٌ كونها مُشَبَّهَةٌ ذَلِكَ الْإِحْيَاءِ، وقد تقدَّم أنه مذهبُ سيبويه، والموتى جمع «مَيِّت» وقد تقدَّم.

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الكشاف ٢٨٩/١.

- البقرة -

قوله: «وَيُريكم آيَاتِهِ» الرؤية هنا بصريّة فالهمزة للتعدية أكَسَبَتِ الفعل مفعولاً ثانياً وهو «آيَاتِهِ» والمعنى: يجعلكم مُبْصِرِينَ آيَاتِهِ. و«كم» هو المفعول الأول، وأصل يُريكم: يَأْزِيكم، فَحُذِفَتِ همزة أَفْعَلَ في المضارعة لِمَا تَقَدَّمَ في «يُؤْمِنُونَ»<sup>(١)</sup> وبابه، فَبَقِيَ يُرِيكم، فَتَقَلَّتْ حركة الهمزة على الراء، وَحُذِفَتِ الهمزة تخفيفاً، وهو نقل لازم في مادة «رأى» وبابه دون غيره ممّا عِيْنَهُ همزة نحو: نَأَى يَنْأَى، ولا يجوز عدم النقل في رأى وبابه إلا ضرورة كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٥٠ - أَرى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَبَاهُ كِلَانَا عَالَمٌ بِالتَّرَاهَاتِ

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشِدُّ قَسْوَةً﴾: «أو» هذه كـ«أو» في قوله: «أَوْ كَصِيبٍ»<sup>(٣)</sup> فكل ما قيل فيه ثَمَّة يمكن القول به هنا، ولَمَّا قال أبو الأسود<sup>(٤)</sup>:

٥٥١ - أَجِبْ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحِمْرَةً أَوْ عَلِيًّا

اعترضوا عليه في قوله «أو» التي تقتضي الشك، وقالوا له: أَشَكَّكَتَ؟ فقال: كَلَّا، واستدل بقوله تعالى: «وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِي هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ»<sup>(٥)</sup> وقال: أَوْ كَانَ شَاكًّا مَنْ أَخْبَرَ بِهَذَا؟ وإنما قَصَدَ - رحمه الله - الإيهام على المخاطب. و«أشد» مرفوع لعطفه على محل «كالحجارة» أي: فهي مثل الحجارة أو أشد. والكاف يجوز أن تكون حرفاً فتعلق بمحذوف وأن تكون

(١) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٢) البيت لسراقة البارقي، وهو في النوادر ١٨٥؛ والمحتسب ١٢٨/١؛ والخصائص ١٥٣/٣؛ واللسان: رأى، وحجة ابن خالويه ١١٤.

(٣) الآية ١٩ من البقرة.

(٤) ديوانه ٧٣ برواية: «وحمة والوصيا»؛ والطبري ٢٣٥/٢؛ والقرطبي ٤٦٢/١.

(٥) الآية ٢٤ من سبأ.



- البقرة -

اسماً فلا تتعلّق بشيء، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي: أوهي أشدّ. و«قسوة» نصب على التمييز؛ لأنّ الإبهام حصل في نسبة التفضيل إليها، والمفضل عليه محذوف للدلالة عليه أي: أشدّ قسوة من الحجارة.

وقرئ «أشدّ» بالفتح<sup>(١)</sup>، ووجهها أنه عطفها على «الحجارة» أي: فهي كالحجارة أو كأشدّ منها. قال الزمخشري مُوجَّهاً للرفع<sup>(٢)</sup>: «وأشدّ معطوف على الكاف: إما على معنى: أو مثل أشدّ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال عطفاً على الحجارة». ويجوز على ما قاله أن يكون مجروراً بالمضاف المحذوف ترك على حاله، كقراءة: «والله يريد الآخرة»<sup>(٣)</sup> بجر الآخرة، أي: ثواب الآخرة، فيحصل من هذا أن فتحة الدال يُحتمل أن تكون للنصب وأن تكون للجر. وقال الزمخشري أيضاً<sup>(٤)</sup>: «فإن قلت: لم قيل «أشدّ قسوة» وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟ - يعني أنه مستكمل للشروط من كونه ثلاثياً تاماً غير لَوْن ولا عاهة متصرفاً غير ملازم للنفي - ثم قال: «قلت: لكونه أَيْبَن وأدَل على فرط القسوة، ووجه آخر وهو أنه لا يَقْصِدُ معنى الأقسى، ولكنه قَصَدَ وصف القسوة بالشدّة، كأنه قيل: اشتدّت قسوة الحجارة وقلوبهم أشدّ قسوة» وهذا كلام حسن جداً، إلا أن كون القسوة يجوز بناء التعجب منها فيه نظر من حيث إنها من الأمور الخلقية أو من العيوب، وكلاهما ممنوع منه بناء البائين. وقرئ: قساوة<sup>(٥)</sup>.

قوله: «لَمَّا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ» اللام لام الابتداء دخلت على اسم «إن»، لتقدم

(١) قراءة الأعمش كما في البحر ٢٦٣/١، أو أبي حيوة كما في الشواذ ٧.

(٢) الكشف ٢٩٠/١.

(٣) الآية ٦٧ من الأنفال، وهي قراءة ابن جاز كما في المحتسب ٢٨١/١.

(٤) الكشف ٢٩٠/١.

(٥) قراءة أبي حيوة، كما في البحر ٢٦٣/١؛ والقرطبي ٤٦٤/١.

الخبر وهو «من الحجارة»، وهي بمعنى الذي في محلّ النصب ولولم يتقدّم الخبر لم يَجْزْ دخول اللام على الاسم لثلاثا يتوالى حرفا تأكيد، وإن كان الأصل يقتضي ذلك، والضمير في «منه» يعود على «ما» حملاً على اللفظ، قال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «ولو كان في غير القرآن لجاز «منها» على المعنى» قلت: هذا الذي قد قرأ<sup>(٢)</sup> به أبي بن كعب والضحاك. وقرأ مالك بن دينار<sup>(٣)</sup>: «يَنْفَجِرُ» من الانفجار. وقرأ قتادة: «وإن من الحجارة» بتخفيف إن من الثقيلة وأتى باللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، وكذلك «وإن منها لما يَشَقُّقُ» — وإن منها لَمَّا يَهْطُ وهذه القراءة تحتمل أن تكون «ما» فيها في محل رفع وهو المشهور، وأن تكون في محل نصب لأن «إن» المخففة سُمع فيها الإعمال والإهمال، قال تعالى: «وإن كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ»<sup>(٤)</sup> في قراءة من قرأه. وقال في موضع آخر: «وإن كُلاًّ لَمَّا جميع»<sup>(٥)</sup> إلا أن المشهور الإهمال. و«يَشَقُّقُ» أصله: يَشَقُّقُ، فأذغم، وبالأصل قرأ الأعمش، وقرأ طلحة بن مصرف<sup>(٦)</sup>: «لَمَّا» بتشديد الميم في الموضعين، قال ابن عطية<sup>(٧)</sup>: «وهي قراءة غير متجهة» وقرأ أيضاً: «يَنْشَقُّ» بالنون، وفاعله ضمير «ما» وقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «ويجوز أن يكون فاعله ضمير الماء لأن «يَشَقُّقُ» يجوز أن يُجْعَلَ للماء على

(١) الاملاء ٤٥/١.

(٢) انظر في قراءات الآية: البحر ٢٦٤/١؛ ابن عطية ٣٢٤/١؛ القرطبي ٤٦٤/١.

(٣) مالك بن دينار البصري سمع أنس بن مالك، كان من أحفظ الناس للقرآن، توفي سنة ١٢٧. انظر: وفيات الأعيان ٢٧٨/٣؛ طبقات القراء ٣٦/٢.

(٤) الآية ١١١ من هود، قراءة ابن كثير ونافع بالتخفيف والإعمال. انظر: الكشف ٥٣٦/١؛ والسبعة ٣٣٩.

(٥) الآية ٣٢ من يس.

(٦) طلحة بن مصرف الكوفي التابعي، له اختيار في القراءة، قرأ على الأعمش وروى عنه ابن أبي ليل، توفي سنة ١١٢؛ طبقات القراء ٣٤٣/١.

(٧) التفسير ٣٢٤/١.

(٨) الاملاء ٤٥/١.

— البقرة —

المعنى، فيكون معك فعلاً، فيعملُ الثاني منهما في الماء، وفاعلُ الأولِ مضمَرٌ / على شريطةِ التفسيرِ، وعند الكوفيين يَعْمَلُ الأولُ فيكون في الثاني [٣١/ب] ضميرٌ يعني أنه من باب التنازع، ولا بد من حَذْفِ عائِدٍ من «يَشْقُقُ» على «ما» الموصولة دلُّ عليه قوله «مِنْهُ» والتقديرُ: وإنَّ من الحجارةِ لما يَشْقُقُ الماءُ منه فيخرجُ الماءُ منه. وقال أيضاً: «ولو قُرِئَ «تَنْفَجِرُ» بالتاءِ جاز» قلتُ: قال أبو حاتم<sup>(١)</sup> يجوز «لما تَنْفَجِرُ» بالتاء لأنه أنْثى بتأنيثِ الأنهار، وهذا لا يكون في تَشْقُقٍ يعني التأنيث. قال النحاس<sup>(٢)</sup>: «يجوز ما أنكره على المعنى، لأنَّ المعنى: وإنَّ منها لحجارةٌ تَشْقُقُ» يعني فيراعي به معنى «ما» فإنَّها واقعةٌ على الحجارة.

قوله: «مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» منصوبُ المحلِّ متعلِّقٌ بـ «يَهْبِطُ». و«مِنْ» للتعليل، وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: [«مِنْ»] في موضع نصب بيهبط، كما تقول: يهبط بخشيةِ الله، فجعلها بمعنى الباءِ المُعَدِّيَةِ، وهذا فيه نظرٌ لا يَخْفَى. وخشية مصدر مضافٌ للمفعول تقديره: مِنْ أَنْ يَخْشَى اللَّهَ.

وإسنادُ الهبوطِ إليها استعارةٌ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

٥٥٢ — لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُرُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ  
ويجوز أن يكونَ حَقِيقَةً على معنى أَنَّ اللهَ خَلَقَ فِيهَا قَابِلِيَةً لذلِكَ.  
وقيل: الضميرُ في «منها» يعودُ على القلوبِ وفيه بُعْدٌ لتناوُرِ الضمائرِ.

(١) انظر: البحر ١/٢٦٥.

(٢) إعراب القرآن: ١/١٨٨.

(٣) الاملاء ١/٤٥.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٤٥؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ والأضداد ٢٩٦؛ والكامل ٤٨٦؛ واللسان: سور؛ ورصف المباني ١٦٩.

— البقرة —

قوله «وما الله بغافلٍ» قد تقدّم في قوله: «وما هم بمؤمنين»<sup>(١)</sup> فَلْيَلْتَقِ إِلَيْهِ.

قوله: «عَمَّا يَعْمَلُونَ» بغافل، و«ما» موصولة اسمية، فلا بد من عائِدِ أَي: تعملونه، أو مصدرية فلا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، أَي عن عملكم، ويجوز أن يكون واقعاً موقع المفعول به، ويجوز ألا يكون. وقُرِئ «يعملون» بالياء والتاء<sup>(٢)</sup>.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾... ناصبٌ ومنصوبٌ، وعلامة النصبِ حَذْفُ النونِ، والأصل: في أن، فموضعها نصبٌ أو جرٌّ على ما عُرِفَ غير مرة، وَعَدَى «يؤمنوا» باللام لتضمينه معنى أَنْ يُحْدِثُوا الإِيمانَ لأجلِ دعوتكم، قاله الزمخشري<sup>(٣)</sup> وقد تقدّم تحقيقه.

قوله: «وقد كان» الواو للحال. قَالَ بَعْضُهُمْ: «وعلامتها أَنْ يَصْلَحَ موضعها» إِذْ والتقدير: أَفْتَظَمُونَ في إيمانهم والحال أنهم كاذبون مُحَرَّفُونَ لكلام الله تعالى. و«قد» مقربة للماضي من الحال سَوَّغَتْ وقوعه حالاً: و«يَسْمَعُونَ» خبراً كان، و«منهم» في محل رفع صفة لفريق، أَي: فريق كائنٌ منهم. وقال بعضهم: «يَسْمَعُونَ» في محل رفع صفة لفريق، و«منهم» في محل نصب خبراً لكان، وهذا ضعيف. والفريق اسمُ جمعٍ لا واحد له من لفظه كرهط وقوم، وكان وما في حيزها في محل نصب على ما تقدّم. وقُرِئ «كَلِمَ الله»<sup>(٤)</sup> وهو اسمُ جنسٍ واحدة كلمة، وفَرَّقَ النحاة بين الكلام والكَلِمِ<sup>(٥)</sup>، بأنَّ الكلامَ شرطه الإفادة، والكَلِمُ شرطه التركيب من ثلاث

(١) الآية ٨ من البقرة.

(٢) قرأ الجمهور بالتاء، وابن كثير بالياء. السبعة ١٦٠.

(٣) الكشف ٢٩١/١.

(٤) قراة الأعمش، البحر ٢٧٢/١.

(٥) انظر: ابن عقيل ١٥/١.

— البقرة —

فصاعداً، لأنه جَمَعَ في المعنى، وأقلُّ الجمع ثلاثة، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في كتبهم. وهل الكلامُ مصدرٌ أو اسمٌ مصدر؟ خلافٌ. والمادةُ تدلُّ على التأثير، ومنه الكلْمُ وهو الجرحُ، والكلامُ يؤثرُ في المخاطب قال<sup>(١)</sup>:

٥٥٣ — ..... وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ

وَيُطْلَقُ الْكَلَامُ لُغَةً عَلَى الْخَطِّ وَالْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

٥٥٤ — إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالْعَيْنِ الْفَوَاتِرِ رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالْدموعِ الْبَوَادِرِ

وعلى النفساني، قال الأخطل<sup>(٣)</sup>:

٥٥٥ — إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

قيل: ولم يُوجَدْ هذا البيتُ في ديوان الأخطل، وأما عند النحويين فلا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الْمَرْكَبِ الْمَفِيدِ بِالْوَضْعِ.

قوله: «من بعد ما عَقَلُوهُ» متعلِّقٌ بـ «يُحَرِّفُونَهُ». والتحريفُ: الإمالة والتحويل، و«ثم» للتراخي: إمَّا في الزمانِ أو في الرتبة، و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أي: ثم يُحَرِّفُونَ الْكَلَامَ مِنْ بَعْدِ الْمَعْنَى الَّتِي فَهَمُوهُ وَعَرَفُوهُ. ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً والضميرُ في «عَقَلُوهُ» يعودُ حينئذٍ على الكلامِ، أي مِنْ بَعْدِ تَعَقُّلِهِمْ إِيَّاهُ. قوله: «وَهُمْ يَعْلَمُونَ» جملةٌ حاليةٌ، وفي العاملِ فيها قولان، أحدهما: «عَقَلُوهُ»، ولكنْ يلزَمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مُؤَكِّدَةً،

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٨٥، وصدره:

وَلَوْ عَنْ نَسَا غَيْرِهِ جَاءَنِي

وهو في الخصائص ٢١/١؛ ومفردات الراغب ٤٥٧؛ والنشأ: النبأ.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٤٥٢/٢.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٢١/١؛ والشذور ٢٨.

لأن معناها قد فهم من قوله «عقلوه» والثاني: وهو الظاهر، أنه يُحرفونه، أي يُحرفونه حال علمهم بذلك.

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾.. الآية، قد تقدّم نظيرها أول السورة<sup>(١)</sup>، وقد تقدّم الكلام على مفرداتها وإعرابها، فأغنى ذلك عن الإعادة. وهذه الجملة الشرطية تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون مستأنفة كاشفة عن أحوال اليهود والمنافقين. والثاني: أن تكون في محل نصب على الحال معطوفة على الجملة الحالية قبلها وهي: «وقد كان فريق» والتقدير: كيف تطمعون في إيمانهم وحالهم كيّت وكيّت؟ وقرأ ابن السّمّيع: لا قوا<sup>(٢)</sup>، وهو بمعنى لقوا، فأعل بمعنى فعل نحو: سافر وطارقت النعل<sup>(٣)</sup>.

قوله: «بما فتح الله» متعلّق بالتحديث قبله، وما موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف أي: فتحه الله. وأجاز أبو البقاء<sup>(٤)</sup> أن تكون نكرة موصوفة أو مصدرية، أي: شيء فتحه، فالعائد محذوف أيضاً، أو بفتح الله عليكم. وفي جعلها مصدرية إشكال من حيث إن الضمير في قوله بعد ذلك: «ليحاجوكم به» عائد على «ما» هذا هو الظاهر، وما المصدرية حرف لا يعود عليها ضمير على المشهور خلافاً للأخفش<sup>(٥)</sup> وأبي بكر بن السراج<sup>(٦)</sup>، إلا أن يتكلف فيقال: الضمير يعود على المصدر المفهوم من قوله: «أتحدّثونهم» أو من قوله فتح، أي: ليحاجوكم بالتحديث الذي حدّثتموهم<sup>(٧)</sup>، أو بالفتح

(١) الآية ١٤ من البقرة.

(٢) البحر ٢٧٢/١.

(٣) طارق النعل: ضميرها طاقاً فوق طارق.

(٤) الإملاء ٤٥/١.

(٥) ليس له في «معاني القرآن» نص صريح يفيد ذلك.

(٦) الأصول ١٦١/١.

(٧) كذا في الأصل والمفعول الثاني محذوف أي حدّثتموهم إياه، وح ص: حدّثتموه، وهو الصواب.

- البقرة -

الذي فَتَحَهُ اللهُ عَلَيْكُمْ. والجملة من قوله: «أَتُحَدِّثُونَهُمْ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِالْقَوْلِ، والفتحُ هنا معناه الحكمُ والقضاء، وقيل: الفَتْحُ: القاضي بلغة اليمن، وقيل الإنزال. وقيل: الإعلام / أو التبيينُ بمعنى أنه يَبَيِّنُ لكم صفة [١/٣٢] محمدٍ عليه السلام، أو المَنْ بمعنى ما مَنَّ عليكم به من نَصْرِكُمْ على عَدُوِّكُمْ، وكلُّ هذه أقوالٌ مذكورةٌ في التفسير.

قوله: «لِيُحَاجُّوكُمْ» هذه اللامُ تُسَمَّى لَامَ كِي بمعنى أنها للتعليل، كما أن «كي» كذلك، لا بمعنى أنها تُنْصَبُ ما بعدها بإضمار بـ«كي» كما سيأتي، وهي حرفُ جرٍّ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل لأنه منصوبٌ بأنَّ المصدريةَ مقدرةٌ بعدها، فهو معها بتأويل المصدرِ أي للمُحَاجَّةِ، فلم تَدْخُلْ إلا على اسم لكنه غيرُ صريح. والنصبُ بأنَّ المضمرَّةَ كما تقدَّم لا بكيٍّ خلافاً لابن كيسان والسيرافي<sup>(١)</sup> وإن ظَهَرَتْ بعدها نحو قوله تعالى: «لَكَيْلًا تَأْسَوْا»<sup>(٢)</sup> لأن «أنَّ» هي أمُّ الباب، فادَّعَاءُ إِضْمَارِهَا أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا. وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup>: «النصبُ باللامِ نَفْسِهَا، وَأَنَّ ما يظهر بعدها من كي وَأَنَّ إنما هو على سبيلِ التأكيد»، وللاحتجاجِ موضعٌ غيرُ هذا من كتب النحو. ويجوز إضمارُ أَنَّ وإظهارها بعد هذه اللامِ إلا في صورةٍ واحدةٍ وهي ما إذا وقع بعدها «لا» نحو قوله: «لثَلَاثًا يَعْلَمُ»<sup>(٤)</sup>، «لثَلَاثًا يَكُونُ لِلنَّاسِ»<sup>(٥)</sup>، وذلك لِما يَلْزَمُ من توالي لَامَيْنِ فيثقل اللفظُ. والمشهورُ في لغة العربِ كَسْرُ هذه اللامِ لأنها حرفُ جرٍّ وفيها لُغِيَّةٌ شاذَّةٌ وهي الفتح. وهذه اللامُ متعلقةٌ بقوله: «أَتُحَدِّثُونَهُمْ». وذهب بعضهم إلى أنها متعلقةٌ بـ«فَتَحَ»، وليس بظاهرٍ، لأنَّ المُحَاجَّةَ ليست علةً للفتح، وإنما هي

(١) الحسن بن عبدالله شَرَحَ «الكتاب»، توفي ٣٦٨. انظر: البغية ١/٥٠٧.

(٢) الآية ٢٣ من الحديد.

(٣) انظر: الإنصاف ٥٧٥.

(٤) الآية ٢٩ من الحديد.

(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.

— البقرة —

نَشَأَتْ عن التحديث، اللهم إلا أَنْ يُقَالَ: تَتَعَلَّقُ به على أنها لَامُ الْعَاقِبَةِ، وهو قولٌ قِيلَ به فَصَارَ المعنى أَنَّ عَاقِبَةَ الْفَتْحِ وَمِثْلَهُ صَارَ إِلَى أَنَّ حَاجُوكُمْ، أَوْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّامَ لَامُ الْعِلَّةِ عَلَى بَابِهَا، وَإِنَّمَا تَعَلَّقْتُ بِفَتْحٍ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلتَّحْدِيثِ، وَالسَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ فِي هَذَا وَاحِدٌ. قَوْلُهُ: «بِهِ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى «مَا» مِنْ قَوْلِهِ: «بِمَا فَتَحَ اللَّهُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَضَعُفُ الْقَوْلُ بِكَوْنِهَا مُصَدَّرِيَّةً، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى أَحَدِ الْمَصْدَرَيْنِ الْمَفْهُومَيْنِ مِنْ «أَتَحَدَّثُونَهُمْ» وَ«فَتْح».

قَوْلُهُ: «عِنْدَ رَبِّكُمْ» ظَرْفٌ مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ: «لِيَحَاجُّوكُمْ» بِمَعْنَى لِيَحَاجُّوكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَكَانَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «عِنْدَ رَبِّكُمْ»، وَقِيلَ: «عِنْدَ» بِمَعْنَى فِي، أَيْ: لِيَحَاجُّوكُمْ فِي رَبِّكُمْ، أَيْ: فَيَكُونُونَ أَحَقُّ بِهِ مِنْكُمْ. وَقِيلَ: ثُمَّ مَضَافٌ مَحْذُوفٌ أَيْ: عِنْدَ ذِكْرِ رَبِّكُمْ، وَقِيلَ: هُوَ مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ: «بِمَا فَتَحَ اللَّهُ» أَيْ: بِمَا فَتَحَ اللَّهُ مِنْ رَبِّكُمْ لِيَحَاجُّوكُمْ، وَهُوَ نَعْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَخَذَ مِثْلَهُمْ بِتَصْدِيقِهِ. وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ وَقَالَ: «هُوَ الصَّحِيحُ»، لِأَنَّ الْاِحْتِجَاجَ عَلَيْهِمْ هُوَ بِمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا وَفِي هَذَا نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ «لِيَحَاجُّوكُمْ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَتَحَدَّثُونَهُمْ» عَلَى الْأَظْهَرِ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَلْزَمُ الْفَضْلُ بِهِ بَيْنَ الْعَامِلِ — وَهُوَ فَتَحَ — وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ — وَهُوَ عِنْدَ رَبِّكَ — وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا.

قَوْلُهُ: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى نَظِيرَتِهَا<sup>(١)</sup>. وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا [أَنَّهُ] مَنْدَرَجَةٌ فِي حَيْزِ الْقَوْلِ. وَالثَّانِي أَنَّهَا مِنْ خُطَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ فَمَحَلُّهَا النَّصِبُ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَا مَحَلَّ لَهَا عَلَى الثَّانِي، وَمَفْعُولُ «تَعْقِلُونَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً وَيَجُوزُ أَلَّا يَكُونَ.

آ. (٧٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ...» تَقَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّ النِّيَّةَ بِالْوَاوِ التَّقْدِيمُ عَلَى الْهَمْزَةِ لِأَنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَإِنَّمَا أُخِّرَتْ عَنْهَا لِقُوَّةِ

(١) الآية ٤٤ من البقرة.



همزة الاستفهام، وأنَّ مذهبَ الرمخشري تقديرُ فِعْلٍ بعدَ الهمزة، ولا للنفي. و«أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ» يجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، وفيها حيثُذ تقديران، أحدهما أنَّها سادَّةٌ مَسَدٌ مفردٌ إن جَعَلْنَا عِلْمَ بمعنى عَرَفَ، والثاني: أنَّها سادَّةٌ مَسَدٌ مفعولَين إن جَعَلْنَاها متعديةً لاثنيين كظَنَنْتُ، وقد تقدَّم<sup>(١)</sup> أنَّ هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وأنَّ الأخفشَ يدَّعي أنَّها سَدَّتْ مَسَدٌ الأول والثاني محذوفٌ، و«ما» يجوزُ أن تكونَ بمعنى الذي وعائِذُها محذوفٌ، أي: ما يُسِرُّونه ويُعلِنونه، وأن تكونَ مصدريةً أي: يعلم سِرَّهُم وعلَنَهُم، والسِرُّ والعلانيَّةُ متقابلان.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾. . . «منهم» خبرٌ مقدَّمٌ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و«أُمِّيُونَ» مبتدأٌ مؤخرٌ، ويجوزُ على رأي الأخفش أن يكونَ فاعلاً بالظرف قبله وإن لم يعتمدْ، وقد بيَّنتُ على ماذا يعتمدُ فيما تقدَّم. و«أُمِّيُونَ» جمعُ أُمِّيٍّ وهو من لا يكتب ولا يقرأ، واختلفَ في نسبته، فقيل: إلى الأم وفيه معنيان، أحدهما: أنه بحالِ أمِّه التي وَلَدَتْهُ مِنْ عَدَمِ معرفةِ الكتابةِ وليس مثلُ أبيه، لأن النساءَ ليس من شُغْلِهِنَّ الكتابةُ. والثاني: أنه بحالِه التي وَلَدَتْهُ أمُّه عليها لم يتغيَّرَ عنها ولم يَتَّقِلْ. وقيل: نُسِبَ إلى الأُمَّةِ وهي القامَّةُ والخِلْقَةُ، بمعنى أنه ليس له من الناسِ إلا ذلك. وقيل: نسب إلى الأُمَّةِ على سَدَاجَتِها قبل أن تَعْرِفَ الأشياءَ كقولهم: عامِّي أي: على عادةِ العامَّةِ. وعن ابن عباس: «قيل لهم أُمِّيُونَ لأنهم لم يُصَدِّقُوا بأم الكتاب» وقال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>: «قيل لهم أُمِّيُونَ لإنزالِ الكتابِ عليهم كأنهم نُسِبوا لأم الكتاب».

وقرأ ابن أبي عبله<sup>(٣)</sup>: «أُمِّيُونَ» بتخفيف الياء، كأنه اسْتَقْلَلَ توالي

تضعيفين.

(١) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «مجاز القرآن».

(٣) البحر ١/٢٧٥؛ ابن عطية ١/٣٢٩، ولكنها نصًّا على أن قراءته بتخفيف الميم وليس الياء.

قوله: «لَا يَعْلَمُونَ» جملة فعلية في محل رفع صفة لَأُمِّيُونَ، كأنه قيل: أُمِّيُونَ غيرُ عالمين.

قوله: «إِلَّا أَمَانِيَّ» هذا استثناء منقطع، لأن الأمانِيَّ ليست من جنس الكتاب، ولا مندرجة تحت مدلوله، وهذا هو المنقطع، ولكن شرطه أن يُتَوَهَّم دخوله بوجه ما كقوله<sup>(١)</sup>: «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» / وقول النابغة: <sup>(٢)</sup>

٥٥٦ - حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ      وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنُ ظَنِّ بِصَاحِبِ

لأنَّ بِذِكْرِ العلم استحضِرَ الظنَّ، ولهذا لا يَجُوز: صَهَلَتِ الْخَيْلُ إِلَّا حِمَارًا.

واعلم أنَّ المنقطع على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَصِحُّ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو: «جاء القومُ إِلَّا حِمَارًا» وضَرْبٌ لَا يَتَوَجَّهُ نحو ما مثَّل به النحويون: «ما زاد إِلَّا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إِلَّا ما ضَرَّ» فالأول فيه لغتان: لغة الحجاز وجوبُ نصبه ولغة تميم أنه كالم متصل، فيجوزُ فيه بعد النفي وشبهه النصب والاتباع، والآيةُ الكريمة من الضَرْبِ الأول، فيَحْتَمِلُ نصبُها وجهين، أَحَدُهُما: على الاستثناء المنقطع، والثاني: أنه بدلٌ من الكتاب، و«إِلَّا» في المنقطع تُقَدَّرُ عند البصريين بـ«لكن» وعند الكوفيين بـ«بل». وظاهرُ كلام أبي البقاء<sup>(٣)</sup> أن نَصْبَهُ على المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ، فإنه قال: «إِلَّا أَمَانِيَّ» استثناء منقطع، لأنَّ الأمانِيَّ ليس من جنس العلم، وتقديرُ «إِلَّا» في مثل هذا بـ«لكن»، أي: لكنَّ يَتَمَنُّونَه أَمَانِيَّ، فيكونُ عنده من باب الاستثناء المَفْرَغِ المنقطع، فيصيرُ نظير: «ما علمتُ إِلَّا ظَنًّا» وفيه نظرٌ.

(١) الآية ١٥٧ من النساء.

(٢) ديوانه ٥٥؛ والكتاب ٣٦٥/١؛ والقرطبي ٥/٢. ومثنوية: استثناء.

(٣) الإملاء ٤٥/١.

- البقرة -

والأمانِيَّ جمع أُمْنِيَّةٌ بتشديد الياء فيهما. وقال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «يجوز تخفيفها فيهما». وقرأ أبو جعفر بتخفيفها<sup>(٢)</sup>، حَذَفَ إحدى الياءين، تخفيفاً، قال الأخفش<sup>(٣)</sup>: «هذا كما يُقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفاتيح»، قال النحاس<sup>(٤)</sup>: «الحَذَفُ في المعتلِّ أكثرُ» وأنشد قول النابغة<sup>(٥)</sup>:

٥٥٧ - وهل يُرجع التسليمَ أويُكشِفُ العمَى ثلاثُ الأتافي والرسومُ البلاغُ

وقال أبو حاتم: «كلُّ ما جاء واحده مشدداً من هذا النوع فلك في الجمع الوجهان» وأصله يُرجعُ إلى ما قال الأخفش. ووزن أُمْنِيَّة: أَفْعُولَةٌ من مَنى يُمْنِي إذا تلا وقرأ، قال<sup>(٦)</sup>:

٥٥٨ - تَمْنَى كتابَ اللهِ آخرَ ليله تَمْنَى داودَ الزبورَ على رِسلِ

وقال كعب بن مالك<sup>(٧)</sup>:

٥٥٩ - تَمْنَى كتابَ اللهِ أوَّلَ ليله وأحِرَه لاقى جِمامَ المقاديرِ

وقال تعالى: «إِذَا تَمْنَى الْفَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ»<sup>(٨)</sup>، أَي: قَرَأَ وتَلا، فالأصلُ على هذا: أُمْنُويَّة، فاعتلَّتْ اعتلالَ مَيْتٍ وسَيِّدٍ، وقد تقدَّم. وقيل:

---

(١) الإملاء ٤٥/١.

(٢) وهي قراءة شبيهة والأعرج أيضاً كما في القرطبي ٥/٢.

(٣) معاني القرآن ١١٨.

(٤) إعراب القرآن ١/١٩٠.

(٥) ديوان ذي الرمة - وليس النابغة - ١٢٧٤؛ والمقتضب ١٧٦/٢؛ والمخصص

١٧/١٠٠؛ والأشُموني ١٨٧/١؛ والهمع ١٥٠/٢؛ والدرر ٢٠٦/٢. والمعنى هنا:

الجهل، والبلاقع: لاشيء فيها.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٦/٢؛ وشواهد الزحشري ٤٩٥/٤؛ واللسان مني.

(٧) اللسان: مني، وابن عطية ٣٣٠/١؛ ومجمع البيان ١٤٤/١؛ والقصيدة في رثاء عثمان.

(٨) الآية ٥٢ من الحج.

- البقرة -

الْأَمْنِيَّةُ الْكَذْبُ وَالْإِخْتِلَاقُ. وَقِيلَ مَا يَتَمَنَّاهُ الْإِنْسَانُ وَيَشْتَهِيهِ. وَقِيلَ: مَا يَقْدَرُهُ وَيَحْزِرُهُ مِنْ مَنَى إِذَا كَذَّبَ أَوْ تَمَنَّى أَوْ قَدَّرَ، كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

٥٦٠ - لَا تَأْمَنْنَ وَإِنْ أَمْسَيْتَ فِي حَرَمٍ حَتَّى تُلَاقِي مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي

أي: يَقْدَرُ لَكَ الْمَقْدَرُ. وَقَالَ الرَّاعِبُ<sup>(٢)</sup>: «وَالْمَنَى الْقَدَرُ، وَمِنْهُ «الْمَنَا» الَّذِي يُورَنُ بِهِ، وَمِنْهُ: الْمَنِيَّةُ وَهُوَ الْأَجَلُ الْمَقْدَرُ لِلْحَيَوَانِ، وَالتَّمَنَّى: تَقْدِيرُ شَيْءٍ فِي النَّفْسِ وَتَصْوِيرُهُ فِيهَا، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عَنْ ظَنٍّ وَتَخْمِينٍ، وَقَدْ يَكُونُ بِنَاءً عَلَى رَوِيَّةٍ وَأَصْلٍ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَكْثَرُهُ عَنْ تَخْمِينٍ كَانَ الْكَذْبُ أَمْلَكَ لَهُ، فَأَكْثَرُ التَّمَنَّى تَصَوُّرُ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَالْأَمْنِيَّةُ: الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ فِي النَّفْسِ مِنْ تَمَنَّى الشَّيْءِ، وَلَمَّا كَانَ الْكَذْبُ تَصَوُّرُ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ وَإِيرَادُهُ بِاللَّفْظِ صَارَ التَّمَنَّى كَالْمَبْدَأِ لِلْكَذْبِ [فَعَبَّرَ بِهِ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا تَغَنَّيْتُ وَلَا تَمَنَيْتُ مِنْذُ أَسْلَمْتُ»]<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>: «وَالِاشْتِقَاقُ مِنْ مَنَى إِذَا قَدَّرَ، لِأَنَّ الْمَتَمَنَّى يَقْدَرُ فِي نَفْسِهِ وَيَحْزِرُ مَا يَتَمَنَّا، وَكَذَلِكَ الْمَخْتَلَقُ، وَالْقَارِئُ يَقْدَرُ أَنَّ كَلِمَةَ كَذَا بَعْدَ كَذَا» فَجَعَلَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَهُوَ وَاضِحٌ.

قَوْلُهُ: «وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ» «إِنْ» نَافِيَةٌ بِمَعْنَى مَا، وَإِذَا كَانَتْ نَافِيَةً فَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلَ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ وَنَسَبَهُ لِسَيِّبِ بْنِ<sup>(٥)</sup>

---

(١) الْبَيْتُ لِسُوَيْدِ بْنِ عَامِرٍ الْمَصْطَلِقِ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ: مَنَى، وَالتَّاجِ: مَنَى، وَالْقُرْطُبِيُّ ٦/٢؛ وَيَنْسَبُ أَيْضًا إِلَى أَبِي قَلَابَةَ.

(٢) الْمَفْرَدَاتُ ٤٩٦.

(٣) غَيْرُ وَاضِحٍ فِي الْمَصُورَةِ عَنْ نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ ع. وَارْجَاعُ الضَّمَائِرِ: فَعَبَّرَ بِالتَّمَنَّى عَنِ الْكَذْبِ.

(٤) الْكَشَافُ ١/٢٩٢.

(٥) لَعَلَّ هَذَا مَفْهُومٌ مِنْ عِبَارَتِهِ فِي الْكِتَابِ ٣٠٦/٢ «فِي مَعْنَى لَيْسَ».

وَأَنشُدُوا<sup>(١)</sup>:

٥٦١ — إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ  
و «هُوَ» اسْمُهَا و «مُسْتَوِيًّا» خَبَرُهَا، فَقَوْلُهُ «هُمْ» فِي مَحَلٍّ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ،  
لَا اسْمَ «إِنَّ»، لِأَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ عَلَى الْمَشْهُورِ، و «إِلَّا» لِلْإِسْتِنَاءِ الْمَفْرَغِ،  
و «يُظُنُّونَ» فِي مَحَلٍّ الرِّفْعِ خَبَرًا لِقَوْلِهِ «هُمْ» وَحَذَفَ مَفْعُولِي الظَّنِّ لِلْعِلْمِ  
بَهُمَا، أَوْ اقْتِصَارًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ.

آ. (٧٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ﴾. . . وَيَلْ مُبْتَدَأٌ وَجَازُ  
الْإِبْتِدَاءِ بِهِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً لِأَنَّهُ دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ، وَالدَّعَاءُ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ سَوَاءٌ كَانَ  
دَعَاءً لَهُ نَحْوُ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>، أَوْ عَلَيْهِ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَالْجَارُّ بَعْدَهُ الْخَبَرُ  
فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٣)</sup>: «وَلَوْ نُصِبَ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ عَلَى تَقْدِيرِ:  
أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ وَيْلًا، وَاللَّامُ لِلتَّبْيِينِ لِأَنَّ الْاسْمَ لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَ الْمَصْدَرِ» يَعْنِي أَنَّ  
اللَّامَ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ لِلْبَيَانِ فَتَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَقَوْلُهُ: «لَأَنَّ الْاسْمَ» يَعْنِي أَنَّهُ  
لَوْ ذُكِرَ قَبْلَ «وَيْلٍ» فَقُلْتُ: «أَلْزَمَ اللَّهُ زَيْدًا وَيْلًا» لَمْ يَخْتِجْ إِلَى تَبْيِينٍ بِخِلَافِ  
مَا لَوْ تَأَخَّرَ، وَعِبَارَةُ الْجَرْمِيِّ تَوْهَمَ وَجُوبِ الرِّفْعِ فِي الْمَقْطُوعِ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَنَصُّ  
الْأَخْفَشِ<sup>(٤)</sup> عَلَى جَوَازِ النِّصْبِ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَيَجُوزُ النِّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ  
أَي: أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ وَيْلًا».

وَاعْلَمْ أَنَّ وَيْلًا وَأَخَوَاتِهِ وَهِيَ: وَيَحْ وَيُسْ وَيُوبُ وَعَوْلٌ مِنَ الْمَصَادِرِ  
الْمَنْصُوبَةِ بِأَفْعَالٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا، وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ وَاجِبَةٌ الْإِضْمَارِ، لَا يَجُوزُ

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْأَزْهَرِيَّةِ ٣٣؛ وَالْمَقْرَبِ ١٠٥/١؛ وَالْهَمْعِ ١٢٥/١؛ وَرَصَفَ  
الْمَيَانِي ١٠٨. وَالَّذِينَ أَثْبَتُوا هَا عَمَلًا لَمْ يَشْتَرُطُوا لَذَلِكَ شَيْئًا.

(٢) الْآيَةُ ٢٤ مِنْ الرَّعْدِ.

(٣) الْإِمْلَاءُ ٤٥/١.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١١٨.

إظهارها البتة لأنها جُعِلَتْ بدلاً من اللفظ بالفعل، وإذا فُصِّل عن الإضافة فالأحسن فيه الرفع، نحو: «وَيْلٌ لَهُ» وإن أُضِيفَ نُصِبَ على ما تقدَّم، وإن كان عبارة الجرمي توهم وجوب الرفع عند قطعه عن الإضافة فإنه قال: «فإذا أَدْخَلْتَ اللامَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ: وَيْلٌ لَهُ، وَوَيْحٌ لَهُ» كأنه يُريد على الأكثر، ولم يستعمل العربُ منه فعلاً لاعتلال عينه وفائه، وقد حكى ابن عرفة<sup>(١)</sup>: «تَوَيْلُ الرَّجُلِ» إذا دَعَا يالْوَيْلَ، وهذا لا يَرُدُّ، لأنه مثل قولهم: «سَوِّفَتْ وَلَوَّيْتُ» إذا قُلْتَ: لَهُ سَوِّفَ وَلَوْ.

ومعنى الوَيْلِ شِدَّةُ الشَّرِّ قاله الخليل، وقال الأصمعي: الوَيْلُ: التَّفْجُيعُ، والْوَيْلُ: التَّرْحُمُ. وقال سيويه<sup>(٢)</sup>: «وَيْلٌ: لِمَنْ وَقَعَ فِي الْهَلَكَةِ، وَوَيْحٌ زَجْرٌ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ» وقيل: الوَيْلُ الحُزْنُ، وهل وَيْلٌ وَوَيْحٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ بمعنى واحد أو بينها فرق؟ خلافٌ، وقد تقدَّم ما فَرَّقَ به سيويه في بعضها. وقال قومٌ: وَيْلٌ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَوَيْحٌ وَمَا بَعْدَهُ تَرْحُمٌ عَلَيْهِ. وزعم الفراء أن أَصْلَ وَيْلٍ: وَيٌّ أَيْ حُزْنٌ، كما تقول: وَيٌّ لِفُلَانٍ، أَيْ حُزْنٌ لَهُ، فَوَصَلْتَهُ الْعَرَبُ بِاللَّامِ، وَقَدَّرَتْ أَنَّهَا مِنْهُ فَأَعْرَبُوهَا وَهَذَا غَرِيبٌ جَدًّا. ويقال: وَيْلٌ وَوَيْلَةٌ بَالْتَاءٍ، وقال امرؤ القيس<sup>(٣)</sup>:

٥٦٢ — لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ عَامِرٍ      لَدَيْهِ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا

وقال أيضاً: <sup>(٤)</sup>

---

(١) إبراهيم بن محمد المعروف بنقطويه، عالم بالحديث والعربية، أخذ عن ثعلب والمبرد وأخذ عنه المازني، له: غريب القرآن ومسألة سبحان. انظر: الزهرة ٣٦٠؛ البغية ٤٢٨/١.

(٢) الكتاب ١٦٧/١.

(٣) الذويان ٦٨؛ واللسان: قرب.

(٤) من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١١ وشرح المعلقات للتبريزي ٧٠. مرجلي: عاقر بعيري، وتاركلي: أمشي غير راكبة مترجلة.

- البقرة -

٥٦٣ - وَيَوْمَ دَخَلْتَ الْخِذْرَ خِذْرٌ عُنِيْزَةٌ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

فويلات جمع وََيْلَةٌ لا جمع وَيْل كما رَعِم ابن عطية<sup>(١)</sup> / لأن جمع [١/٣٣] المذكر بالالف والتاء لا يَنْقَاسُ.

قوله «بأيديهم» متعلق بـيكتبون، وَيَعْدُ جَعْلُهُ حالاً من «الكتاب»، والكتاب هنا بمعنى المكتوب، فنصبه على المفعول به، وَيَعْدُ جَعْلُهُ مصدرأ على بابهِ، وهذا من باب التأكيد فإن الكُتْبَةَ لا تكون بغير اليَدِ، ونحوه: «ولا طائر يطير بجناحيه»<sup>(٢)</sup>، «يقولون بأفواههم». وقيل<sup>(٣)</sup>: فائدة ذكره أنهم بأشروا ذلك بأنفسهم ولم يأمرُوا به غيرهم، فإن قولك: فَعَلَ فلانٌ كذا يَحْتَمِلُ أنه أمر بفعله ولم يباشره، نحو: بنى الأمير المدينة، فأتى بذلك رفعا لهذا المجاز. وقيل: فائدته بيان جرأتهم ومجاهرتهم، فإن المباشِرَ للفعل أشدُّ مِواقعةً مِمَّنْ لم يباشره. وهذان القولان قريبان من التأكيد، فإن أصل التأكيد رَفْعُ توهم المجاز. وقال ابن السراج: «ذكر الأيدي كناية عن أنهم اختلقوا ذلك من تلقائهم ومن عند أنفسهم» وهذا الذي قاله لا يَلْزَمُ.

والأيدي جمع يَدٍ، والأصل: أَيْدِي بضم الدالِ كَفَلَسَ وَأَفْلَسَ في القلة فاستقلَّت الضمة قبل الياء فقلبت كسرةً للتجانسِ نحو: بَيْضُ جمع أبيض، والأصل: بَيْضُ بضم الباء كَحُمُر جمع أحمر<sup>(٤)</sup>، وهذا رأي سيبويه<sup>(٥)</sup>، أعني أنه يُقَرُّ الحرفَ وَيُغَيَّرُ الحركةَ ومذهب الأخفش عكسه، وسيأتي تحقيق مذهبيهما عند ذكر «معيشة» إن شاء الله تعالى.

(١) التفسير ١/٣٣١.

(٢) الآية ٣٨ من الأنعام.

(٣) الآية ١٦ من آل عمران.

(٤) انظر: المتع ٤٦٨.

(٥) الكتاب ١٠٢/٢، ٢٠٠.

- البقرة -

وأصل يد: يَدِي بِسُكُونِ الْعَيْنِ، وقيل: يَدِي بِتَحْرِيكِهَا، فَتَحَرَّكَ حَرْفُ  
الْعِلَّةِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فَقُلِبَ أَلِفًا فَصَارَ يَدًا كَرَحَى، وعليه التثنية: يَدَيَانِ، وعليه  
أيضاً قوله<sup>(١)</sup>:

٥٦٤ - يَا رَبُّ سَارِ بَاتٍ لَنْ يُوسِّدَا      تَحْتَ ذِرَاعِ الْعَنْسِ أَوْ كَفِّ الْيَدَا

والمشهورُ في تَنْثِيئِهَا عَدَمُ رَدٍّ لَهَا، قَالَ تَعَالَى: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ»<sup>(٢)</sup>  
«تَبَّتْ يَدُ أَبِي لَهَبٍ»<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ شَذَّ الرُّدُّ فِي قَوْلِهِ: يَدَيَانِ<sup>(٤)</sup>:

٥٦٥ - يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ      قَدْ يَمْنَعَاكَ أَنْ تُضَامَ وَتُقَهَّرَا

وَأَيَادٍ جَمْعُ الْجَمْعِ نَحْوُ: كَلَبٌ وَأَكْلَبٌ وَأَكَالِبٌ. وَلَا بَدْ فِي قَوْلِهِ:  
«يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ» مِنْ: حَذَفٍ يَصِحُّ مَعَهُ الْمَعْنَى، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٥)</sup>:  
«يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ الْمُحَرَّفَ» وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ حَالًا مِنَ الْكِتَابِ تَقْدِيرُهُ: يَكْتُبُونَ  
الْكِتَابَ مُحَرَّفًا، وَإِنَّمَا أَجَوَّجَ إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ لِأَنَّ<sup>(٦)</sup> الْإِنْكَارَ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى مَنْ  
كَتَبَ الْكِتَابَ بِيَدِهِ إِلَّا إِذَا حَرَّفَهُ وَغَيْرَهُ.

قَوْلُهُ: «لَيْسْتَرَوْا» الْلَامُ لَامٌ كِي، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ<sup>(٧)</sup>. وَالضَّمِيرُ فِي «بِهِ» يَعُودُ  
عَلَى مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ: «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» وَ«ثَمَنًا» مَفْعُولُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

---

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في حجة ابن خالويه ١٧٩؛ وابن يعيش ١٥٢/٤؛ والدرر ١٣/١. والعنس: الناقة الصلبة.

(٢) الآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ١ من المسد.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٣٥/٢؛ ومجالس العلماء ٣٢٧؛ وابن يعيش ١٥١/٤؛ والخزانة ٢٦٩/٢؛ وشرح الشافعية ٦٥/٢.

(٥) الكشف ٢٩٢/١.

(٦) اللام هنا مقحمة، ولم يثبتها في: ع.

(٧) انظر: إعرابه للآية ٧٦ من البقرة.



— البقرة —

تحقيق دخول الباء على غير الثمن عند قوله: «ولا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً»<sup>(١)</sup> فَلْيَلْتَقَتْ إليه، واللام متعلقة بيقولون، أي: يقولون ذلك لأجل الاشتراء. وأبعدَ مَنْ جَعَلَهَا متعلقة بالاستقرار الذي تضمنه قوله «مِنْ عِنْدِ اللَّهِ».

قوله: «مِمَّا كَتَبْتُ أَيْدِيهِمْ» متعلق بويل أو بالاستقرار في الخبر، و«مِنْ» للتعليل، و«ما» موصولة اسمية والعائد محذوف، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة وليس كقوة الأول والعائد أيضاً محذوف أي: كَتَبْتُهُ، ويجوز أن تكون مصدرية أي: مِنْ كَتَبْتِهِمْ، و«ويلُ لهم مِمَّا يَكْسِبُونَ» مثل ما تقدم قبله، وإنما كرر «الويل» ليفيد أن الهلكة متعلقة بكل واحدٍ من الفعلين على حدّته لا بمجموع الأمرين، وإنما قدّم قوله: «كَتَبْتُ» على «يَكْسِبُونَ» لأن الكتابة مُقدّمة فتبيّتها كسب المال، فالكتب سبب والكسب مُسبّب، فجاء النظم على هذا.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَيَّاماً معدودة﴾... هذا استثناء مفرغ، فأَيَّاماً منصوبٌ على الظرف بالفعل قبله، والتقدير: لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ أبداً إلا أَيَّاماً قلائلَ يَحْصُرُهَا الْعَدُّ، لأن العدَّ يَحْصُرُ القليل، وأصلُ أَيَّام: أَيّوم لأنه جمعُ يوم، نحو: قَوْم وأقوام، فاجتمع الياء والواو وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فَوَجَبَ قَلْبُ الْوَاوِ ياءً وإدغامُ الياء في الياء، مثل هَيْنَ ومَيّت.

قوله: «أَتَّخَذْتُمْ» الهمزة للاستفهام، ومعناه الإنكار والتفريع، وبها استُغْنِيَ عن همزة الوصل الداخلة على «أَتَّخَذْتُمْ» كقوله: «أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>، «أَصْطَفَى»<sup>(٣)</sup> وبابه. وقد تقدّم القول في تصريف «أَتَّخَذْتُمْ»<sup>(٤)</sup> وخلاف أبي علي فيها. ويَحْتَمَلُ أَنْ تكون هنا متعدية لواحد. قال

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من سبأ.

(٣) الآية ١٥٣ من الصافات: «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ».

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من البقرة.

أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «وهو بمعنى جَعَلْتُمْ المتعدية لواحد»، ولا حاجة إلى جعلها بمعنى «جَعَلَ» في تعديها لواحد، بل المعنى: هل أَخَذْتُمْ مِنَ اللَّهِ عَهْدًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَتَعَدَّى لاثنتين، والأول «عهد»، والثاني «عند الله» مقدمًا عليه، فعلى الأول يتعلق «عند الله» بِاتَّخَذْتُمْ، وعلى الثاني يتعلق بمحذوف. ويجوزُ نقل حركة همزة الاستفهام إلى لام «قُلْ» قبلها فتُفْتَحُ وتُحذف الهمزة وهي لغة مطردة قرأ بها نافع في رواية ورش عنه<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ» هذا جوابُ الاستفهام المتقدم في قوله: «اتَّخَذْتُمْ» وهل هذا بطريقِ تضمينِ الاستفهام معنى الشرط، أو بطريقِ إضمار الشرط بعد الاستفهام وأخواته؟ قولان، تقدّم تحقيقهما. واختار الزمخشري<sup>(٣)</sup> القول الثاني، فإنه قال: «فَلَنْ يُخْلِفَ» متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: إِنْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ. وقال ابن عطية<sup>(٤)</sup>: «فلن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ: اعتراضٌ بين أثناء الكلام. كأنه يعني بذلك أن قوله: «أَمْ تَقُولُونَ» مُعَادِلٌ لقوله: «اتَّخَذْتُمْ» فَوَقَعَتْ هذه الجملة بين المتعادلين معترضةً، والتقدير: أي هذين واقع؟ اتَّخَذَكُمْ الْعَهْدَ أَمْ قَوْلَكُمْ بغير علم، فعلى هذا لا محل لها من الإعراب، وعلى الأول محلها الجزم.

قوله: «أَمْ تَقُولُونَ» أَمْ «هذه يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ متصلةً فتكون للمعادلة بين الشئين، أي: أي هذين واقع، وأُخْرِجَهُ مُخْرَجَ المتردّد فيه، وإن [كان]<sup>(٥)</sup> قد عَلِمَ وقوع أحدهما، وهو قولهم على الله

(١) الإملاء ٤٦/١.

(٢) البحر: ٢٧٨/١.

(٣) الكشف ٢٩٢/١.

(٤) التفسير ٣٣٤/١.

(٥) سقط من الأصل، وأثبتناه من: ع.

— البقرة —

ما لا يعلمون للتقرير، ونظيره: «وإنا أو إياكم لعلی هدی أو فی ضلال مبین»<sup>(١)</sup> وقد عَلِمَ أيُّهما على هدی وأیُّهما في ضلالٍ، وقد عَرَفَتْ شروطَ المتصلةِ أولَ السورة<sup>(٢)</sup>. ويجوزُ أن تكونَ منقطعةً، فتكونَ غيرَ عاطفةٍ، وتُقدَّرُ بـ «بل» والهمزة / والتقديرُ: بل أتقولون، ويكونُ الاستفهامُ للإنكارِ لأنه قد وقع القولُ منهم [٣٣/ب] بذلك، هذا هو المشهورُ في أمِ المنقطعةِ. وزعم جماعةٌ أنها تُقدَّرُ بـ «بل» وجدها دونَ همزةِ استفهامٍ، فَيُعْطَفُ ما بعدها على ما قبلها في الإعرابِ، واستدلَّ عليه بقولهم: إن لنا إبلاً أم شاء، بنصبِ «شاء» وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

٥٦٦ — وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هَنَالِكَ أَمَّ فِي جَنَّةٍ أَمَّ جَهَنَّمَ

تقديره: بل في جهنم، ولو كانت همزةُ الاستفهامِ مقدَّرةً بعدها لَوَجَبَ الرفعُ في «شاء» و«جهنم» على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وليس لقائل أن يقول: هي في هذين الموضعين متصلةٌ لما عَرِفَ مِنْ أن شرطها أن تتقدَّمها الهمزةُ لفظاً أو تقديرًا، ولا يصلحُ ذلك هنا.

قوله: «ما لا تعلمون» «ما» منصوبةٌ بتقولون، وهي موصولةٌ بمعنى الذي أونكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على كِلَا الْقَوْلَيْنِ محذوفٌ، أي: ما لا تعلمونه، فالجملة لا محلَّ لها على القولِ الأولِ، ومحلُّها النصبُ على الثاني ولا يجوزُ أن تكونَ هنا مصدريةً.

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿بَلَى﴾. . . حَرَفُ جَوَابٍ كَنَعَم وَجَيْرٍ وَأَجَلٍ وإي، إلا أن «بلى» جوابٌ لنفي متقدِّمٍ، سواءً دخله استفهامٌ أم لا، فيكونُ

(١) الآية ٢٤ من سبأ.

(٢) انظر: الورقة ١٢ أ.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٥٠١؛ ورواية عجزه فيه:

لدى الجنة الخضرَاءُ أو في جهنم.

وأوضح المسالك ٥١/٣.

إيجاباً له نحو قول القائل: ما قام زيد فتقول: بلى، أي: قد قام، وتقول: ليس زيداً قائماً؟ فتقول بلى، أي: هو قائم، قال تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟» قالوا: بلى<sup>(١)</sup> ويروى عن ابن عباس أنهم لو قالوا: نَعَمْ لَكَفَرُوا. فأما قوله<sup>(٢)</sup>:

٥٦٧ - أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَنَذَاكَ بِنَا تَدَانِي  
نَعَمْ وَتَرَى الْهَلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

فقليل: ضرورة، وقيل: نظر إلى المعنى؛ لأن الاستفهام إذا دخل على النفي قرره، وبهذا يقال: فكيف نُقِلَ عن ابن عباس أنهم لو قالوا نعم لكفروا، مع أن النفي صار إيجاباً؟ وقيل: قوله: «نعم» ليس جواباً لـ «أليس» إنما هو جواب لقوله: «فذاك بنا تداني»، فقوله تعالى: «بلى» رد لقولهم: «لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ» أي: بلى تَمَسُّكُمْ أبداً، بدليل قوله: «هم فيها خالدون» قاله الزمخشري<sup>(٣)</sup>، يريد أن «أبداً» في مقابلة قولهم: «إلا أياماً معدودة» وهو تقدير حسن. والبصريون يقولون<sup>(٤)</sup>: إن «بلى» حرف بسيط. وزعم الكوفيون أن أصلها بل التي للإضراب، زيدت عليها الياء ليحسن الوقف عليها، وضمنت الياء معنى الإيجاب، قيل: تدل على رد النفي والياء تدل على الإيجاب، يعنون بالياء الألف، وإنما سموها ياء لأنها ثمال وتكتب بالياء، ولتحقيق المذهبين موضع غير هذا، وسيأتي الكلام إن شاء الله في بقية حروف الجواب.

قوله: «مَنْ كَسَبَ» يجوز «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكون موصولة بمعنى الذي. والخير قوله: «فأولئك»، وجاز دخول الفاء في الخبر لاستكمال

(١) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٢) البيتان لجحدر، وهما في أمالي القالي ٢٧٨/١؛ وأمالي السهيلي ٢٤٦؛ والمقرب ٢٩٤/١؛ والمغني ٣٨٣؛ ووصف المباني ٣٦٥.

(٣) الكشف ٢٩٢/١.

(٤) انظر في أحكام بلى: وصف المباني ١٥٧؛ المغني ١٢٠؛ أمالي السهيلي ٤٤.

الشروط المذكورة فيما تقدم. ويؤيد كونها موصوفة ذكّر قسيمها موصولاً وهو قوله: «والذين كفروا»، ويجوز أن تكون شرطية، والجواب قوله «فأولئك» وعلى كلا القولين فمحلها الرفع بالابتداء، لكن إذا قلنا إنها موصولة كان الخبر: «فأولئك» وما بعد بلا خلاف، ولا يكون لقوله «كسب سيئة» وما عطف عليه محل من الإعراب لوقوعه صلة، وإذا قلنا إنها شرطية فيجيء في خبرها الخلاف المشهور: إمّا الشرط أو الجزاء أوهما، حسبما تقدم، ويكون قوله «كسب» وما عطف عليه في محلّ جزم بالشرط.

و «سيئة» مفعول به، وأصلها: سيّئة، لأنها من ساء يسوء، فوزنُها فيعلة، فاجتمع الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فأعلت إعلال سيّد وميت، وقد تقدّم. وراعى لفظ «من» مرةً فأفرد في قوله «كسب»، و«به» و«خطيئته»، والمعنى مرةً أخرى، فجمع في قوله: «فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون». وقرأ نافع وأهل المدينة<sup>(١)</sup>: «خطيئته» بجمع السلامة، والجمهور: «خطيئته» بالإفراد. ووجه القراءتين يبني على معرفة السيئة والخطيئة. وفيهما أقوال، أحدهما: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظين مختلفين. الثاني: السيئة الكفر، والخطيئة الكبيرة. الثالث: عكس الثاني. فوجه قراءة الجماعة على الأول والثالث أن المراد بالخطيئة الكفر وهو مفرد، وعلى الوجه الثاني أن المراد به جنس الكبيرة. ووجه قراءة نافع على الوجه الأول والثالث أن المراد بالخطيئات أنواع الكفر المتجددة في كل وقت، وعلى الوجه الثاني أن المراد به الكبائر وهي جماعة. وقيل: المراد بالخطيئة نفس السيئة المتقدمة فسمّاها بهذين الاسمين تقيحاً لها، كأنه قال: وأجاطت به خطيئته تلك، أي السيئة، ويكون المراد بالسيئة الكفر، أو يراد بهم العصاة، ويكون أراد بالخلود المكنث الطويل، ثم بعد ذلك يخرجون.

(١) السبعة ١٦٢، الكشف ٢٤٩/١، البحر ٢٧٩/١.

- البقرة -

وقوله: «فاولئك أصحابُ» إلى آخره تقدّم نظيره<sup>(١)</sup> فلا حاجة إلى إعادته. وقرأ «خطاياهم» تكسيراً<sup>(٢)</sup>، وهذه مخالفة لسواد المصحف، فإنه رُسِمَ «خطيئته» بلفظ التوحيد. وقد تقدّم القول في تصريف خطايا<sup>(٣)</sup>.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾. «إذ» معطوف على الظروف التي قبله، وقد تقدّم ما فيه من كونه متصرفاً أولاً. و«أخذنا» في محل خفض، أي: واذكر وقت أخذنا ميثاقهم أو نحو ذلك.

قوله: «لا تعبدون» قرئ<sup>(٤)</sup> بالياء والتاء، وهو ظاهر. فمن قرأ بالغيبة فلأن الأسماء الظاهرة حكمها الغيبة، ومن قرأ بالخطاب فهو التثنية، وحكمته أنه أذعن لقبول المخاطب الأمر والنهي الواردين عليه، وجعل أبو البقاء<sup>(٥)</sup> قراءة الخطاب على إضمار القول. قال: «يقرأ بالتاء على تقدير: قلنا لهم: لا تعبدون إلا الله» وكونه التثنية أحسن، وفي هذه الجملة المنفية من الإعراب ثمانية أوجه، أظهرها: أنها مفسرة لأخذ الميثاق، وذلك أنه لما ذكر تعالى أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان في ذلك إيهام للميثاق ما هو؟ فأتى بهذه الجملة مفسرة له، ولا محل لها حيثئذ من الإعراب. الثاني: أنها في محل نصب على الحال من «بني إسرائيل» وفيها حيثئذ وجهان، أحدهما: أنها حال مقدرة بمعنى أخذنا ميثاقهم مقدرين التوحيد أبداً ما عاشوا. والثاني: أنها حال مقارنة بمعنى: أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد، قاله أبو البقاء<sup>(٦)</sup>، وسبقه

(١) الآية ٣٩ من البقرة.

(٢) ذكرها في البحر ٢٧٩/١ من دون نسبة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من البقرة.

(٤) قرأ ابن كثير وحمة والكسائي بالياء وقرأ الباقون بالتاء انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف

٢٨٩/١؛ البحر ٢٨٢/١.

(٥) الإملاء ٤٦/١.

(٦) الإملاء ٤٧/١.

إلى ذلك قطرب والمبرد، وفيه نظرٌ من حيث مجيء الحال من المضاف إليه / في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح، خلافاً لمن أجازَ مجيئها [١/٣٤] من المضاف إليه مطلقاً، لا يُقال المضافُ إليه معمولٌ في المعنى لميثاق، لأنَّ ميثاقاً إمّا مصدرٌ أو في حكمه، فيكون ما بعده إمّا فاعلاً أو مفعولاً، وهو [غير<sup>(١)</sup>] جائز لأنَّ من شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقعِ موقعَ الفعلِ أنْ ينحلَّ لحرفِ مصدريِّ وفعلٍ وهذا لا ينحلُّ لهما، لو قَدَّرْتُ: وإذ أخذنا أن نؤثِّق بني إسرائيل أو يوثقنا بنو إسرائيل لم يصحَّ، ألا ترى أنك لو قُلْتَ: أَخَذْتُ عِلْمَ زيدٍ لم يتقدَّر بقول: أَخَذْتُ أَنْ يَعْلَمَ زيدٌ، ولذلك مَنع ابن الطراوة<sup>(٢)</sup> في ترجمة سيبويه: «هذا بابٌ علم ما الكَلِم من العربية»<sup>(٣)</sup> أن يُقدَّر المصدرُ بحرفِ مصدريِّ والفعل، وَرَدُّ وأنكر على مَنْ أجازَه. الثالث: أن يكونَ جواباً لقسمٍ محذوفٍ دَلَّ عليه لفظُ الميثاق، أي: استَحَلَفْنَاهُمْ أَوْقَلْنَا لَهُمْ: بالله لا تعبدون. ونُسِبَ هذا الوجهُ لسيبويه<sup>(٤)</sup> ووافقه الكسائي والفراء<sup>(٥)</sup> والمبرد. الرابع: أن يكونَ على تقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرِّ، وَحَذْفِ أَنْ، والتقديرُ: أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ عَلَى أَنْ لَا تَعْبُدُوا أَوْ بَأَنْ لَا تَعْبُدُوا، فَحَذْفِ حرفِ الجرِّ لأنَّ حَذْفَهُ مَطْرُودٌ مَعَ أَنْ وَأَنْ كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ «أَنْ» النَّاصِبَةُ فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَنَظِيرُهُ قَوْلُ طَرَفَةَ<sup>(٦)</sup>:

٥٦٨ — أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(١) سقط من الأصل سهواً.

(٢) سليمان بن محمد من أهل مالقة، أخذ عن الحجاج الأعلم، له: الإفصاح، وتوفي سنة ٥٢٨. انظر: البلغة ٩١؛ البنية ٦٠٢/١.

(٣) الكتاب: ٢/١.

(٤) الكتاب: ٤٥٥/١.

(٥) معاني القرآن ٥٤/١.

(٦) تقدم برقم ٥٢١.

- البقرة -

وَحَكَّوْا عَنْ الْعَرَبِ: «مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا» أَي: بِأَنْ يَحْفِرَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: عَنْ أَنْ أَحْضَرَ، وَبِأَنْ يَحْفِرَهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ إِضْمَارَ «أَنْ» لَا يَنْقَاسُ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَوَاضِعَ عَدَّهَا النَّحْوِيُّونَ وَجَعَلُوا مَا سِوَاهَا شَاذًا قَلِيلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ<sup>(١)</sup>. وَإِذَا حُذِفَتْ «أَنْ» فَالصَّحِيحُ جَوَازُ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَرُوي: «مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا»، وَأَحْضَرَ الْوَعْيَ بِالْوَجْهِينَ، وَهَذَا رَأْيُ الْمَبْرَدِ<sup>(٢)</sup> وَالْكُوفِيِّينَ خِلَافًا لِأَبِي الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup> حَيْثُ التَّزَمَ رَفْعَهُ. وَلِلْبَحْثِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا هُوَ أَلْتَّقُ بِهِ. وَأَيْدِ الزَّمَخْشَرِيِّ<sup>(٤)</sup> هَذَا الْوَجْهَ الرَّابِعَ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>: «لَا تَعْبُدُوا» عَلَى النَّهْيِ. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلٍّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ حَالٌ تَقْدِيرُهُ: قَاتِلِينَ لَهُمْ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَيَكُونُ خَبَرًا فِي مَعْنَى النَّهْيِ وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي الْمَتَدَمَةِ، وَبِهَذَا يَتَّضِحُ عَطْفُ «وَقُولُوا» عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ الْفَرَاءُ<sup>(٦)</sup>. السَّادِسُ: أَنْ «أَنْ» النَّاصِبَةُ مَضْمُرَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنَّهَا هِيَ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلٍّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «مِثَاقٍ»، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَفْسُورَةٌ لِلْمِثَاقِ، وَفِيهِ النَّظَرُ الْمَتَقَدِّمُ، أَعْنِي حَذْفُ «أَنْ» فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَقْبُوسَةِ. السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ لَيْسَ حَالًا، بَلْ مُجَرَّدُ إِخْبَارٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقُلْنَا لَهُمْ ذَلِكَ، وَيَكُونُ خَبَرًا فِي مَعْنَى النَّهْيِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٧)</sup>: «كَمَا تَقُولُ: تَذَهَبُ إِلَى فَلَانٍ تَقُولُ لَهُ كَذَا، تَرِيدُ الْأَمْرَ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ سُورِعَ إِلَى الْاِمْتِثَالِ.

(١) الإِنْصَافُ ٥٥٩.

(٢) الْمُقْتَضِبُ ١٣٤/٢.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٢٦/١.

(٤) الْكَشَافُ ٢٩٣/١.

(٥) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي أَيْضًا كَمَا فِي الْبَحْرِ ٢٨٢/١؛ وَسَوْفَ يَنْصُرُ الْمُؤَلِّفُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٥٤/١.

(٧) الْكَشَافُ ٢٩٢/١.



- البقرة -

والانتهاء فهو يُخْبِرُ عنه، وتَنْصُرُهُ قراءة أُبَيّ وعبدالله: «لا تعبدوا» ولا بدّ من إرادة القول». انتهى، وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

الثامن: أن يكونَ التقديرُ: أن لا تعبدون، وهي «أن» المفسّرة، لأنّ في قوله: «أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل» إيهاماً<sup>(١)</sup> كما تقدّم، وفيه معنى القول، ثم حُذِفَتْ «أن» المفسّرة، ذكره الزمخشري<sup>(٢)</sup>. وفي ادّعاء حَذْفِ حرفِ التفسيرِ نَظَرٌ لا يَخْفَى.

وقوله: «إلا الله» استثناء مفرغ، لأنّ ما قبله مفتقرٌ إليه وقد تقدّم تحقيقه أولاً. وفيه الالتفاتُ من التكلم إلى الغيبة، إذ لو جَرَى الكلامُ على نَسَقِهِ لَقِيلَ: لا تَعْبُدُونَ إلا إيانا، لقوله «أخذنا». وفي هذا الالتفاتِ من الدلالة على عِظَمِ هذا الاسم والتفرد به ما ليس في المضمَر، وأيضاً الأسماء الواقعة ظاهرةً فناسبَ أن يُجاوَرَ الظاهرُ الظاهرَ.

قوله: «وبالوالدين إحساناً» فيه خمسة أوجه، أحدها: أن تَعْلُقَ الباء بـ«إحساناً»، على أنّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ فعلٍ الأمر، والتقديرُ: وأَحْسِنُوا بالوالدين، والباءُ ترادفٌ «إلى» في هذا المعنى، تقول: أَحْسَنْتُ بِهِ وإليه، بمعنى أن يكونَ على هذا الوجه ثمّ مضافٌ محذوفٌ، أي: وأَحْسِنُوا بِرَّ الوالدين بمعنى: أَحْسِنُوا إِلَيْهِمَا بِرَّهُمَا. قال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: «يَعْتَرِضُ هذا القولُ أن يتقدّم على المصدرِ معمولُهُ وهذا الذي جَعَلَهُ ابنُ عطية اعتراضاً على هذا القولِ لا يَتِمُّ على مذهب الجمهور، فإنّ مذهبهم جوازُ تقديم معمولِ المصدرِ النائبِ عن فِعْلِ الأمر عليه، تقول: ضرباً زيداً، وإن شئتَ: زيداً ضرباً، وسواءٌ عندهم إن جَعَلْنَا العملَ للفعلِ المقدّرِ أم للمصدرِ النائبِ عن فِعْلِهِ فإنّ

(١) الأصل: «إيهام» وهو سهو.

(٢) الكشاف ٢٩٣/١.

(٣) التفسير ٣٣٦/١.

التقديم عندهم جائز، وإنما يمتنع تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدرى والفعل، كما تقدم بيانه آنفاً، وإنما يمتنع على مذهب أبي الحسن، فإنه يمتنع تقديم معمول المصدر النائب عن الفعل، وخالف الجمهور في ذلك. الثاني: أنها متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف يجوز أن يُقدَّر فعل أمر مراعاة لقوله: «لا تعبدون» فإنه في معنى النهي كما تقدم، كأنه قال: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين. ويجوز أن يُقدَّر خبراً مراعاة للفظ «لا تعبدون» والتقدير: وتُحَسِّنُونَ. ويهذين الاحتمالين قدَّر الزمخشري<sup>(١)</sup>، ويتنصب «إحساناً» حينئذٍ على المصدر المؤكِّد لذلك الفعل المحذوف. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حذفَ عاملِ المؤكِّد منصوِّصٌ على عدمِ جوازه، وفيه بحثٌ ليس هذا موضعه. الثالث: / أن يكونَ التقديرُ: واستوصوا بالوالدين، فالباءُ تتعلَّقُ بهذا الفعلِ المقدَّر، ويتنصبُ «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ به. الرابع: تقديره: ووصَّيْنَاهُم بِالْوَالِدَيْنِ، فالباءُ متعلِّقةٌ بالمحذوفِ أيضاً، ويتنصبُ «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ من أجله، أي لأجل إحساننا إلى الموصى بهم من حيث إنَّ الإحسانَ مُتَسَبِّبٌ عن وصيَّتنا بهم أو الموصى لِمَا يترتَّبُ الثوابُ مِنَّا لهم إذا أَحْسَنُوا إِلَيْهِمْ. الخامس: أن تكونَ الباءُ وما عَمِلَتْ فِيهِ عَطْفاً على قوله: «لا تعبدون» إذا قِيلَ بَأَنَّ «أَنَّ» المصدريةُ مقدرةٌ، فينسبكُ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ<sup>(٢)</sup> يُعْطَفُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَجْرُورُ، والتقديرُ: أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ بِأَفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَالْوَالِدَيْنِ، أي: وبِإِحْسَانِ الْوَالِدَيْنِ، فتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بالميثاقِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ الظَّرْفَ وَشِبْهَهُ تَعْمَلُ فِيهِ رَوَائِحُ الْأَفْعَالِ، ويتنصبُ «إحساناً» حينئذٍ على المصدر من ذلك المضاف المحذوف وهو البرُّ لأنه بمعناه أو الإحسان الذي قدَّرناه. والظاهرُ من هذه الأوجه

(١) الكشف ٢٩٣/١.

(٢) الأصل: «مصدراً» وهو سهو.

إنما هو الثاني لِعَدَمِ الإضمارِ اللازمِ في غَيْرِهِ، ولأنَّ ورودَ المصدرِ نائباً عن فعلِ الأمرِ مطَّردٌ شائعٌ، وإنَّما قُدِّمَ المعمولُ اهتماماً به وتنبهاً على أنَّه أَوْلَى بالإحسانِ إليه مِنَّنِ دُكِّرَ معه.

والوالدان: الأبُ والأمُّ، يُقال لكلُّ واحدٍ منهما والد، قال<sup>(١)</sup>:

٥٦٩ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وقيل: لا يقال في الأم: والدة بالتاء، وإنما قيل فيها وفي الأب: والدان تغلياً للمذكَّر. والإحسان: الإنعام على الغير، وقيل: بل هو أَعَمُّ من الإنعام، وقيل هو النافع لكل شيء.

قوله: «وذي القربى» وما بعده عطفٌ على المجرور بالياء، وعلامة الجرِّ فيها الياء؛ لأنها من الأسماء الستة تُرْفَعُ بالواو وتُنْصَبُ بالالف وتُجَرُّ بالياء بشروط ذكرها النحويون، وهل إعرابها بالحروف أو بغيرها؟ عشرة مذاهب للنحويين فيها، ليس هذا موضعُ ذِكْرِها، وهي من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى إلى أسماء الأجناس لِيَتَوَصَّلَ بذلك إلى وَصفِ النكرة باسم الجنس نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ، وإضافته إلى المضميرِ ممنوعة إلا في ضرورةٍ أو نادرٍ كلام كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٧٠ - صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ      أَبَانُ ذَوِي أَرْوَمَيْهَا ذُؤُوهَا

---

(١) البيت لعمرو الجنبى أول رجل من أزد السراة، وهو في الخصائص ٣٣٣/٢؛ والمقرب ١٩٩/١؛ وابن يعيش ١٢٦/٩؛ والمغنى ١٤٤؛ ووصف المباني ١٨٨؛ وشواهد المغنى ٣٩٨؛ والدرر ٣١/١.

(٢) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٢١٢ برواية: أباء؛ وابن يعيش ٥٣/١؛ والهمع ٥٠/٢؛ والدرر ٦١/٢؛ وشواهد الكشف ٤٣٧/٤.

وَأُنْشِدَ الْكِسَائِي (١):

٥٧١ - إِنَّمَا يَعْرِفُ الْمَعْبَرُونَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وعلى هذا قولهم: اللهم صل على محمد وذويه، وإضافته إلى العلم قليلة جداً، وهي على ضربين: واجبة وذلك إذا اقترنا وضعاً نحو: ذي يزن وذو رعين، وجائزة وذلك [إذا] لم يقترنا وضعاً نحو: ذي قَطْرِي وذو عمرو، أي: صاحب هذا الاسم، وأقل من ذلك إضافتها إلى ضمير المخاطب كقوله (٢):

٥٧٢ - وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قَدْماً مِنْ ذَوِيكَ الْفَاضِلِ

وتجيء «ذوه» موصولة بمعنى الذي وفروعه، والمشهور حينئذ بناؤها وتذكيرها، ولها أحكام كثيرة مذكورة في كتب النحو.

و«القُرْبَى» مضاف إليه وألفه للتانيث وهو مصدر كالرُجْمَى والعُقْبَى، ويُطلق على قرابة الصُّلْبِ والرَّحِمِ، قال طرفة (٣):

٥٧٣ - وَظَلَمَ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدَّ مِضَاضَةً عَلَى الْحَرَمِ وَقَعَ الْحُسَامُ الْمُهَنْدِ

وقال أيضاً (٤):

٥٧٤ - وَقَرَّبْتُ بِالْقُرْبَى وَجَدَّكَ إِنَّهُ مَتَى يَكْ أَمَرٌ لِلنَّكِيَّةِ أَشْهَدُ

---

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٥٣/١ برواية:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوه

والدرر ٦١/٢. والبيت من مجزوء الرمل، وينبغي لتصحيح رواية المؤلف أن

نقرأ صدره: إنما يعرف قال.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٢؛ والبحر ٢٨١/١؛ والجمع ٥٠/٢؛ والدرر

٦١/٢.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح القصائد للتبريزي ١٨١؛ والديوان ٢١.

(٤) من معلقته وهو في شرح القصائد ١٨٣؛ والديوان ٢٢. والنكية: بلوغ الجهد.

## والمادة تدل على الذنوب ضد البغد.

قوله: «وَالْيَتَامَى» وزنه فعالي، والفة للتأنيث وهو جمع يتيم كنديم وندامي ولا ينقاس هذا الجمع، واليتم: الانفراد، ومنه «اليتم» لانفراده عن أبويه أو أحدهما، ودرة يتيمة: إذا لم يكن لها نظير. وقيل: اليم الإبطاء ومنه صبي يتيم لأنه يبطئ عنه البر. وقيل: هو التغافل لأن الصبي يتغافل عما يضلحه. قال الأصمعي: «اليتم في الأدميين من قبل فقد الآباء وفي غيرهم من قبل فقد الأمهات». وقال الماوردي<sup>(١)</sup>: «إن اليم في الناس أيضاً من قبل فقد الأمهات» والأول هو المعروف عند أهل اللغة يقال: يتم يتم يتماً مثل: كرم يكرم وعظم يعظم عظماً<sup>(٢)</sup>، ويتم يتم يتماً مثل: سمع يسمع سماعاً، فهاتان لغتان مشهورتان حكاهما الفراء، ويقال: أئتمه الله إيتاماً أي فعل به ذلك. وعلامة الجر في القربى واليتامى كسرة مقدرة في الألف، وإن كانت للتأنيث، لأن ما لا ينصرف إذا أضيف أودخلته أل انجر بالكسرة، وهل يسمى حينئذ منصرفاً أو منجراً؟ ثلاثة أقوال يفصل في الثالث بين أن يكون أحد سبيه العلمية فيسمى منصرفاً نحو: «يعمركم» أو لا فيسمى منجراً نحو: بالاحمر، والقربى واليتامى من هذا الأخير.

قوله: «وَالْمَسَاكِينَ» جمع مسكين، ويسمونه جمعاً لا نظير له في الأحاد وجمعاً على صيغة مثنى الجمع، وهو من العلل القائمة مقام علتين، وسيأتي تحقيقه قريباً في هذه السورة. وقد تقدم القول في اشتقاقه عند ذكر المسكنة<sup>(٣)</sup> واختلف فيه: هل هو بمعنى الفقير أو أسوأ حالاً منه كقوله:

(١) لم أقف للماوردي على هذا القول في تفسيره، إنما قال في تفسيره لليتامى عند الآية ١٧٧

من البقرة: إنهم من اجتمع فيهم شرطان: الصغر وفقد الأب» تفسيره ١٨٨/١.

(٢) ضبعت معاجم اللغة هذا الفعل على ضرب وعلم، أما ما ذكره عن الفراء من نحو كرم

فلم أجده عند غير ابن القطاع في الأفعال ٣٧٦/٣.

(٣) الآية ٦١ من البقرة.

— البقرة —

«مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ»<sup>(١)</sup> أَي لَصِيقَ جِلْدِهِ بِالتَّرَابِ بِخِلَافِ الْفَقِيرِ فَإِنَّ لَهُ شَيْئًا مَاءً،  
قَالَ<sup>(٢)</sup>:

٥٧٥ — أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حَلُوبَتُهُ وَفَقَّ الْعِيَالِ فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبَدٌ

أَوْ أَكْمَلُ حَالًا لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَهُمْ مَلَكًا مَاءً، قَالَ: «أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ

[١/٣٥] لِمَسَاكِينٍ»<sup>(٣)</sup> / خِلَافَ مَشْهُورِ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَاللُّغَوِيِّينَ.

قوله: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» هذه الْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ «لَا تَعْبُدُونَ»

فِي الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدِينَ وَقُولُوا، أَوْ عَلَى

«أَحْسِنُوا» الْمَقْدَّرُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي قَوْلِهِ: «وَبِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا»، وَأَجَازَ

أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَقُلْنَا لَهُمْ قُولُوا».

وَقُرِئَ: حَسَنًا بَفَتْحَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> وَحُسْنًا بَضَمَتَيْنِ، وَحُسْنَى مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ كَحُلَى،

وإِحْسَانًا مِنَ الرَّبَاعِيِّ.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ «حُسْنًا» بِالضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ فَيَحْتَمِلُ أَوَّجَهَا، أَحَدُهَا وَهُوَ الظَّاهِرُ:

أَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَقَعَ صِفَةً لِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَقُولُوا لِلنَّاسِ قَوْلًا حُسْنًا أَي:

ذَا حُسْنٍ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ وَصِفَ بِهِ مِبَالِغَةً كَأَنَّهُ جُعِلَ الْقَوْلُ نَفْسَهُ حَسَنًا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ صِفَةٌ عَلَى وَزْنِ فُعْلٍ وَلَيْسَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ، بَلْ هُوَ كَالْحُلُوِّ وَالْمَرِّ،

(١) الْآيَةُ ١٦ مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ.

(٢) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي وَهُوَ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ٣٠، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٦٩/٨. وَالْحَلُوبَةُ: النَّاقَةُ مَتَى

كَانَتْ تَحْلُبُ، أَوِ الشَّاةُ، وَفَقَّ الْعِيَالِ: قَدَّرَ كِفَايَتَهُمْ لِأَفْضَلِ بَهَا، وَالسَّبَدُ: الشَّعْرُ  
أَوِ الْوَبَرُ.

(٣) الْآيَةُ ٧٩ مِنَ الْكَهْفِ.

(٤) الْأَمْلَاءُ ٤٧/١.

(٥) قَرَأَ حِزَّةً وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ «حَسَنًا» بَفَتْحِ الْخَاءِ وَالسَّيْنِ، وَقَرَأَ عِظَاءً وَعَيْسَى بَضَمَهُمَا، وَقَرَأَ

أَبِي وَطْلُحَةَ بْنُ مَصْرُوفٍ حُسْنَى. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ١٦٢، الْكَشَفُ ٢٥٠/١؛ الْقُرْطُبِيُّ

١٦/٢؛ الْبَحْرُ ٢٨٤/١.

- البقرة -

فيكون بمعنى «حَسَن» بفتحيتين، فيكونُ فيه لغتان: حُسْنٌ وحَسَنٌ كالْبُخْلِ والْبَخْلِ، والحُزْنُ والحَزْنُ، والعُرْبُ والعَرَبُ. الرابع: أنه منصوبٌ على المصدرِ من المعنى، فإنَّ المعنى: وَلَيَحُسِّنْ قَوْلَكُمْ حُسْنًا.

وأما قراءةُ «حَسَنًا» بفتحيتين - وهي قراءةُ حمزة والكسائي - فصفتُ لمحدوف، تقديرُه: قولاً حَسَنًا كما تقدَّم في أحد أوجه «حُسْنًا».

وأما «حُسْنًا» بضمَّتَيْن فضمةُ السينِ للإِتِّباعِ للحاءِ فهو بمعنى «حُسْنًا» بالسكون وفيه الأوجهُ المتقدمةُ.

وأما مَنْ [قَرَأَ] «حُسْنِي» بغير تنوين، فحُسْنِي مصدرٌ كالْبُشْرَى والرُّجْعَى. وقال النحاس<sup>(١)</sup> في هذه القراءة: «ولا يجوزُ هذا في العربية، لا يُقال من هذا شيءٌ إلا بالالفِ واللامِ نحو: الكُبْرَى والْفُضْلَى، هذا قول سيبويه<sup>(٢)</sup>، وتابعه ابنُ عطية<sup>(٣)</sup> على هذا، فإنه قال: «وردهُ سيبويه لأن أفعَلَ وفُعَلَى لا يجيء إلا معرفةً، إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل، ويبقى مصدرًا كالْعُقْبَى فذلك جائزٌ وهو وجهُ القراءة بها. انتهى وقد ناقشه الشيخ<sup>(٤)</sup>، وقال: «في كلامه ارتباكٌ لأنه قال: لأن أفعَلَ وفُعَلَى لا يجيء إلا معرفةً، وهذا ليس بصحيح. أمَّا «أفعَلَ» فله ثلاثة استعمالٍ، أحدها: أن يكونَ معه «مِنْ» ظاهرةً أو مقدرةً، أو مضافاً إلى نكرةً، ولا يتعرَّفُ في هذين بحالٍ. الثاني: أن يَدْخُلَ عليه أَلٌ فيتعرَّفَ بها، الثالث: أن يُضَافَ إلى معرفةٍ فيتعرَّفَ على الصحيح. وأمَّا «فُعَلَى» فلها استعمالان، أحدهما بالالفِ واللامِ، والثاني: الإِضافةُ لمعرفةٍ وفيها الخلافُ السابقُ. وقوله «إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدرًا»

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٧١.

(٣) التفسير ١/٣٣٧.

(٤) البحر ١/٢٨٥.

ظاهرُ هذا أنْ فُعِلَ أنْثى أَفْعَل إذا زال عنها معنى التفضيلِ تَبْقَى مصدرًا وليس كذلك، بل إذا زالَ عن فُعِلَ أنْثى أَفْعَل معنى التفضيلِ صَارَتْ بمنزلةِ الصفةِ التي لا تفضيلَ فيها، ألا ترى إلى تأويلهم كُبِرَى بمعنى كبيرة، وصُغِرَى بمعنى صغيرة، وأيضاً فإنْ فُعِلَ مصدرًا لا يَنْقَاسُ، إنما جاءتْ منها أَلْيَافُ كَالْعُقْبَى والبُشْرَى». ثم أجاب الشيخُ عن هذا الثاني بما معناه أن الضميرَ في قوله «عنها» عائدٌ إلى «حُسْنَى» لا إلى فُعِلَ أنْثى أَفْعَل، ويكون استثناءً منقطعاً كأنه قال: إلا أنْ يُزالَ عن حُسْنَى التي قرأ بها أبَي معنى التفضيلِ، ويَصِيرُ المعنى: إلا أنْ يُعتقد أنْ «حُسْنَى» مصدرٌ لا أنْثى أَفْعَل، وقوله «وهو وجهُ القراءة بها» أي: والمصدرُ وَجْهُ القراءة بها. وتخريجُ هذه القراءةِ على وجهين، أحدهما: المصدرُ كالبشرى وفيه الأوجهُ المتقدمة في «حُسْنَى» مصدرًا إلا أنه يَحْتَاجُ إلى إثباتِ حُسْنَى مصدرًا من قولِ العرب: حَسَنَ حُسْنَى، كقولهم: رَجَعَ رُجْعَى، إذ مجيء فُعِلَ مصدرًا لا يَنْقَاسُ. والوجهُ الثاني أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: وقولوا للناس كلمةً حُسْنَى أو مقالةً حُسْنَى. وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ للتفضيلِ، ويكونُ قد شُدَّ استعمالُها غيرَ معرفةٍ بآل ولا مضافةٍ إلى معرفةٍ كما شُدَّ قوله<sup>(١)</sup>:  
٥٧٦ - وإنْ دَعَوْتَ إلى جُلَى ومَكْرَمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الناسِ فاذعينا  
وقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٧٧ - في سَنِي دُنْيَا طالما قَدْ مُدَّتِ .....

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وهو في الحماسة ٧٧/١، وابن يعيش ١٠٠/٦؛ وشواهد

الكشاف ٥٤٨/٤؛ وحاشية الشيخ يس ٣٨١/٢.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٤١٠/١ وقوله:

يَوْمَ تَرَى النَفْسُ مَا أَعْدَتْ مِنْ نُزُلٍ إِذَا الْأُمُورُ غَبَّتْ

وشواهد الكشاف ٣٥٣/٤. غَبَّتْ: بلغت غُبَّها وآخرها، ولم يَرِدْ هذا البيت في

نسخة البحر.



— البقرة —

والوجه الثاني: أن تكونَ لغیر التفضیل، بل بمعنى حَسَنَة نحو كُبرَى في معنى كبيرة، أي: وقولوا للناسِ مقالَةً حَسَنَةً، كما قالوا: «يوسفُ أَحْسَنُ إخوته» في معنى حَسَن إخوته» انتهى. وقد عَلِمَ بهذا فسادُ قولِ النحاس.

وأما مَنْ قرأ «إحساناً»<sup>(١)</sup> فهو مصدرٌ وَقَعَ صفةٌ لمصدرٍ محذوف أي قولاً إحساناً، وفيه التأويلُ المشهورُ، وإحساناً مصدرٌ من أَحَسَن الذي همزته للضرورة أي قولاً ذا حُسْنٍ، كما تقولُ: «أَعَشَبَتِ الأرضُ» أي: صارت ذا عشب. وقوله: «وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة» تقدّم نظيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ثم تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً» قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «على طريقة الالتفات» وهذا الذي قاله إنما يَجِيءُ على قراءة: «لا يَعْبُدُونَ» بالغيبة، وأما على قراءة الخطابِ فلا التفاتَ البتّة، ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالالتفاتِ الخروجَ مِنْ خطابِ بني إسرائيلَ القدماءِ إلى خطابِ الحاضرين في زمنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم، وقد قيلَ بذلك، ويؤيِّده قوله تعالى: «إلا قليلاً منكم» قيل: يعني بهم الذين أسلموا في زمانه عليه السلام كعبدالله بن سلام وأضرابه، فيكونُ التفاتاً على القراءتين. والمشهورُ نَصَبُ «قليلاً» على الاستثناء لأنه مِنْ / موجب. [٣٥/ب] وروى عن أبي عمرو<sup>(٤)</sup> وغيره: «إلا قليلٌ» بالرفع. وفيه ستة أقوال، أصحُّها: أن رفعه على الصفة بتأويل «إلا» وما بعدها بمعنى غَيْر. وقد عَقَدَ سيبويه — رحمه الله — في ذلك باباً في كتابه فقال: «هذا بابٌ ما يكونُ فيه «إلا» وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل»<sup>(٥)</sup>، وذكر من أمثلة هذا الباب: «لو كان معنا إلا»<sup>(٦)</sup> رجلٌ

(١) قراءة الجحدري كما في البحر ١/٢٨٥.

(٢) الآية ٤٣ من البقرة.

(٣) الكشاف ١/٢٩٣.

(٤) انظر: البحر ١/٢٨٧.

(٥) الكتاب ١/٣٧٠.

(٦) «إلا» مقحمة هنا ولم ترد في الكتاب.

- البقرة -

إلا زيدٌ لعلينا» و«لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسَدَتا»<sup>(١)</sup>، و<sup>(٢)</sup>:

٥٧٨ - ..... قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغائِها

وسَوَّى بين هذا وبينَ قراءة: «لا يَسْتوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر»<sup>(٣)</sup> برفع «غير»، وجَوَّز في نحو: «ما قامَ القومُ إلا زيدٌ» - بالرفع - البدلَ والصفة، وخرَّج على ذلك قوله<sup>(٤)</sup>:

٥٧٩ - وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرَقْدانِ

كانه قال: وكل أخٍ غيرَ الفرقدين مفارِقُه أخوه، كما قال الشماخ<sup>(٥)</sup>:

٥٨٠ - وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمٍ نفسِه لِيَوْصِلَ خليلٍ صارمٌ أو معارِزٌ وأنشد غيره<sup>(٦)</sup>:

٥٨١ - لَدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه أَقربوه إلا الصُّبا والجَنُوبُ

---

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) البيت لذي الرمة وصدره:

أنيختُ فآلقتُ بلدةً فوق بلدة

وهو في الديوان ١٠٠٤؛ والكتاب ٣٧٠/١؛ واللسان: بغم؛ والخزانة ٥٦/٢؛

والهمع ٢٢٩/١؛ والدرر ١٩٤/١. والبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدرها إذا

بركت، والبلدة الثانية: القلاة والبلد الذي أناحها به، والبغام: صوت الناقة.

(٣) الآية ٩٥ من النساء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمة. انظر: السبعة ٢٣٧.

(٤) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في الكتاب ٣٧١/١؛ والكمال ٧٦٠؛ والأزمية

١٨٢؛ والمتع ٥١؛ واللسان: إلا، والإنصاف ٢٦٨؛ والمقني ٧٦؛ والهمع ٢٢٩/١.

(٥) ديوانه ٤٣؛ والكتاب ٣٧١/١؛ واللسان: عرز؛ والبحر ٢٨٨/١؛ وشواهد الكشاف ٤١٦/٤. والهمضم: الظلم، والمعارز: المنقبض أو المعاند.

(٦) لم أعتد إلى قائله، وهو في الهمع ٢٢٩/١؛ والدرر ١٩٤/١؛ برواية مضطربة.

وقوله<sup>(١)</sup>:

٥٨٢ - وبالصَّريمة منهم منزلٌ خلَقَ عافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِي وَالْوَتْدُ

والفرق بين الوصفِ بإلاً والوصفِ بغيرها أنَّ «إلاً» توصف بها المعارف والنكرات والظاهر والمضمَّر، وقال بعضهم: «لا توصف بها إلا النكرة أو المعرفة بلام الجنس فإنه في قوة النكرة». وقال المبرد: «شَرْطُهُ صلاحيةُ البَدَلِ في موضعه»، ولهذا موضعٌ نتكلَّم فيه. الثاني: أنه عطفُ بيان. قال ابن عصفور: «إنما يعني النحويون بالوصفِ بإلاً عطفَ البيان» وفيه نظر. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوف كأنه قال: امتنع قليل. الرابع: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف أي: إلا قليلٌ منكم لم يَتَوَلَّوْا، كما قالوا: ما مررتُ بأحدٍ إلا رجلٌ من بني تميم خيرٌ منه. الخامس: أنه توكيدٌ للمضمَّر المرفوع، ذكر هذه الثلاثة الأوجه أبو البقاء. قال<sup>(٢)</sup>: «وسيبويه وأصحابه يُسمُّونه نعتاً ووصفاً» يعني التوكيد. وفي هذه الأوجه التي ذكرها ما لا يخفى ولكنها قد قيلت. السادس: أنه بدلٌ من الضمير في «تَوَلَّيْتُمْ» قال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: «وجاز ذلك مع أنَّ الكلامَ لم يتقدَّم فيه نفْيٌ، لأنَّ «تَوَلَّيْتُمْ» معناه النفْيُ كأنه قال: لم تَفُوا بالميثاقِ إلا قليلٌ» وهذا الذي ذكره مِنْ جوازِ البَدَلِ منعه النحويون، لا يُجيزون: «قام القَوْمُ إلا زيدٌ» على البَدَلِ، قالوا: لأنَّ البَدَلِ يحلُّ محلَّ المبدلِ منه فيؤوَلُ إلى قولك: قامَ إلا زيدٌ، وهو ممتنعٌ، وأمَّا قوله: «إنه في تأويلِ النفْيِ» فما مِنْ مَوْجِبٍ إلا يمكن فيه ذلك، ألا ترى أنَّ قولك: «قام القَوْمُ إلا زيدٌ» في قوة «لم يجلسوا إلا زيدٌ» فكلُّ مَوْجِبٍ إذا أخذتَ نفْيَ نقيضه أو ضده

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٤٣٤؛ وإملاء العكبري ٤٨/١. والصريمة: اسم مكان، وخلق: بال، عاف: دارس، والنوئي: حفيرة حول الخيمة لتمنع السيل من دخولها.

(٢) الإملاء ٤٧/١.

(٣) التفسير ٣٣٩/١.

كان كذلك، ولم تعتبر العربُ هذا في كلامها، وإنما أجاز النحويون «قام القومُ إلا زيدَ» بالرفع على الصفة كما تقدّم تقريره.

و«منكم» صفةٌ لقليلًا، فهي في محلِّ نصبٍ أُرْفِعَ على حَسَبِ القراءتين. والظاهرُ أن القليلَ مرادٌ بهم الأشخاصُ لوصْفِهِ بقوله «منكم». وقال ابن عطية<sup>(١)</sup>: «ويُحتملُ أَنْ تكونَ القلَّةُ في الإيمان، أي: لم يَبْقَ حينَ عَصَوْا وكَفَرُوا آخَرُهُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا إيمانٌ قليلٌ إذ لا ينفعهم، والأوّلُ أقوى» انتهى. وهذا قولٌ بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

قوله: «وأنتم مُعْرِضُونَ» جملةٌ من مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ «تَوَلَّيْتُمْ». وفيها قولان، أحدهما: أنها حالٌ مؤكدةٌ لأنَّ التَوَلَّى والإعراضَ مترادفان. وقيل: مبيّنة، فإن التَوَلَّى بالبدن والإعراض بالقلب، قاله أبو البقاء<sup>(٢)</sup>. وقال بعده: «وقيل: تَوَلَّيْتُمْ يعني آباءهم، وأنتم مُعْرِضُونَ يعني أنفسهم، كما قال: «وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ»<sup>(٣)</sup> أي: آباءهم» انتهى. وهذا يُؤدِّي إلى [أَنَّ] جُمْلَةً قوله «وأنتم مُعْرِضُونَ» لا تكونُ حالاً، لأنَّ فاعلَ التَوَلَّى في الحقيقة ليس هو صاحبُ الحال والله أعلم. وكذلك تكونُ مبيّنةٌ إذا اختلفَ متعلِّقُ التَوَلَّى والإعراض كما قال بعضهم: ثم تَوَلَّيْتُمْ عن أَخَذِ ميثاقكم وأنتم مُعْرِضُونَ عن هذا النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل: التَوَلَّى والإعراض مأخوذان من سلوك الطريق، وذلك أنه إذا سَلَكَ طريقاً ورجعَ عَوْدَهُ على بَدَنِهِ سَمِيَ ذلك تَوَلَّيًّا، وإن سَلَكَ في غُرُضِ الطريقِ سَمِيَ إِعْرَاضاً وجاءتِ الحالُ جملةً اسميةً مصدّرةً بـ «أنتم» لأنه أكّد. وجيء بخبر المبتدأ اسماً لأنه أدلُّ على الثبوتِ فكانه قيل: وأنتم عادتكم التَوَلَّى عن الحقِّ والإعراض عنه.

(١) التفسير ٣٣٩/١.

(٢) الاملاء ٤٨/١.

(٣) الآية ١٤١ من الأعراف.

— البقرة —

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ﴾: كقوله: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بني إسرائيل: لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِنْ دِيَارِكُمْ» متعلّق بِتُخْرِجُونَ وَمِنْ لابتداء الغاية. وديار جمع دَار والأصل: دَوْر، لأنها من دَار يَدُور دَوْرَانًا، وأصل ديار: دِوَار، وإنما قُلِبَت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، واعتلالها في الواحد. وهذه قاعدة مطّردة<sup>(٢)</sup> في كلِّ جَمْعٍ على فَعَالٍ صحيح اللام قد اعتلّت عين مفردة أو سَكَنْتْ حَرْفَ عِلَّةٍ نحو: دَار وديار ويثياب، ولذلك صَحَّ «رِوَاءٌ» لاعتلال لامه، و«طِوَالٌ» لتحريك عين مفردة وهو طَوِيلٌ، فأما «طِيَالٌ» في طِوَالٍ فشاذ. وحكم المصدر حكم هذا نحو: قَامَ قِيَامًا وصَامَ صِيَامًا، ولذلك صَحَّ «لِوَاذٌ» لِصَحَّةِ فَعِلِهِ في قولهم: لَاوِذٌ، وأما «دِيَارٌ» فهو من لفظة الدَّار، وأصله دَيَّوَارٌ، فاجتمع الياء والواو فأعلا على القاعدة المعروفة فوزنه: فَيَعَالٍ لَا فَعَّالٍ، إذ لو كان فَعَّالًا لَقِيلَ: دَوَّارٌ كَصَوَّامٍ وَقَوَّامٍ. والدار مجتمِعُ القومِ من الأبنية. وقال الخليل: «كلُّ موضعٍ حَلَّه الناسُ، وإن لم يكن أبنيةً».

وقرىء<sup>(٣)</sup>: «تَسْفِكُونَ» بضم الفاء، و«تُسْفِكُونَ» من سَفَكَ مضعفاً، و«تُسْفِكُونَ» من أَسْفَكَ الرباعي.

وقوله: «دماءكم» يَحْتَمِلُ الحقيقة وقد وُجِدَ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ المجاز وذلك من أوجه، أحدها: إقامة السبب مقامَ المُسَبَّبِ، أي: إذا سَفَكْتُمْ

(١) الآية ٨٣ من البقرة.

(٢) انظر: الممتع ٤٩٥/١.

(٣) قرأ الجمهور بفتح التاء وسكون السين وكسر الفاء، وقرأ طلحة بن مصرف وشعيب ابن أبي حمزة كذلك إلا أنها ضم الفاء، وقرأ أبو نبيك وأبو عجلز بضم التاء وفتح السين وكسر الفاء المشددة، وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك إلا أنه سكن السين وخفف الفاء. انظر: البحر ٢٨٩/١؛ ابن عطية ٣٣٩/١؛ والقرطبي ١٨/٢.

- البقرة -

دَمَ غَيْرِكُمْ فَقَدْ سَفِكَ دَمُكُمْ، وهو قَرِيبٌ / <sup>(١)</sup> من قولهم: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ». قال <sup>(٢)</sup>:

٥٨٣ - سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا ولكنهم كانوا على الموتِ أَصْبَرًا

وقيل: «المعنى: لَا يَسْفِكُ بَعْضُكُمْ دَمَ بَعْضٍ» واختاره الزمخشري <sup>(٣)</sup>.  
وقيل: «لَا تَسْفِكُوهَا بِارْتِكَابِكُمْ مَا يُوجِبُ سَفْكَهَا كَالارْتِدَادِ وَنَحْوِهِ».

قوله: «ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ» قال أبو البقاء <sup>(٤)</sup>: «فيه وجهان، أحدهما أَنَّ «ثُمَّ» على بابها في إِفَادَةِ الْعَطْفِ والتراخي. والمعطوف عليه محذوف تقديره: فَقَبِلْتُمْ <sup>(٥)</sup> ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ. والثاني: أَنَّ تكونَ «ثُمَّ» جَاءَتْ لِتَرْتِيبِ الْخَبَرِ لَا لِتَرْتِيبِ <sup>(٦)</sup> الْمُنْخَبَرِ عنه، كقوله تعالى: ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ <sup>(٧)</sup>».

قوله: «وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ» كقوله: «وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ» <sup>(٨)</sup>.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾: فيه سبعة أقوال، أحدها: وهو الظاهر أَنَّ «أَنْتُمْ» في محلِّ رفع بالابتداء و«هَؤُلَاءِ» خبره: و«تَقْتُلُونَ» <sup>(٩)</sup> حال العامل فيها اسمُ الإشارةِ لِمَا فيه من معنى الفِعْلِ، وهي <sup>(١٠)</sup>

(١) سقطت الورقة ٣٦ بوجهيها من الأصل، وقد أثبتناها من ي وقابلناها على النسخ الأخرى.

(٢) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ٧٣، أوزفر بن الحارث، وهو في الحماسة ٩٧/١؛ والجمع ١٠٤/٢؛ والدرر ١٣٧/٢.

(٣) الكشف ٢٩٣/١.

(٤) الاملاء ٤٨/١.

(٥) ص: «فقبلتم».

(٦) ي: «لرفع».

(٧) الآية ٤٦ من يونس: «ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ».

(٨) الآية ٨٣ من البقرة.

(٩) ي: «تقتلون» بسقوط الواو.

(١٠) ع: «وهو».

حَالٌ مِنْهُ لِيَتَجَدَّ<sup>(١)</sup> ذُو الْحَالِ وَعَامِلُهَا، وَتَحْقِيقُ هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا [الْمَكَانِ]<sup>(٢)</sup> وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ: «هَا أَنْتَ ذَا قَائِمًا»، وَ«هَا أَنَا ذَا قَائِمًا»، وَ«هَا هُوَ ذَا قَائِمًا»، فَأَخْبَرُوا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ عَنِ الضَّمِيرِ فِي اللَّفْظِ<sup>(٣)</sup>، وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ بِالْحَالِ<sup>(٤)</sup>، فَكَانَهُ قَالَ: أَنْتَ الْحَاضِرُ وَأَنَا الْحَاضِرُ وَهُوَ الْحَاضِرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ «تَقْتُلُونَ» حَالٌ وَقَوْعُ الْحَالِ الصَّرِيحَةُ مَوْقِعُهَا<sup>(٥)</sup>، كَمَا تَقَدَّمَ فِي: هَا أَنَا ذَا قَائِمًا وَنَحْوِهِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى نَحْنُ الزَّمْخَشَرِيُّ فَقَالَ<sup>(٦)</sup>: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» اسْتِبْعَادٌ لِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْإِجْلَاءِ بَعْدَ أَخْذِ الْمِيثَاقِ مِنْهُمْ، وَإِقْرَارِهِمْ وَشَهَادَتِهِمْ، وَالْمَعْنَى: ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ الشَّاهِدُونَ<sup>(٧)</sup>، يَعْنِي أَنْكُمْ قَوْمٌ آخَرُونَ غَيْرُ أَوْلَئِكَ الْمُقَرَّبِينَ<sup>(٨)</sup>، تَنْزِيلًا<sup>(٩)</sup> لِتَغْيِيرِ الصِّفَةِ مَزَلَّةَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ، كَمَا تَقُولُ: رَجَعْتُ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتُ بِهِ. وَقَوْلُهُ «تَقْتُلُونَ» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ. قَالَ الشَّيْخُ<sup>(١٠)</sup> كَالْمَعْتَرِضِ عَلَيْهِ كَلَامُهُ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَشَارَإِلِيهِ بِقَوْلِهِ: «أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» الْمُخَاطَبُونَ أَوَّلًا، فَلْيَسُوا قَوْمًا آخَرِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ<sup>(١١)</sup> التَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ مِنْ تَقْدِيرِ<sup>(١٢)</sup> تَغْيِيرِ الصِّفَةِ مَزَلَّةَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ: هَا أَنَا

(١) ي: «ليتجدد الحال».

(٢) سقط من ي.

(٣) ي: «عن الضمير في المضمر واللفظ».

(٤) ي: «والحال».

(٥) ص ح: «توقعها».

(٦) الكشف ٢٩٣/١.

(٧) ي: «المشاهدون».

(٨) ي: «المقربين».

(٩) ح: «بين يده».

(١٠) البحر ٢٩٠/١.

(١١) ي: «إلى».

(١٢) ي: «تقديره».

- البقرة -

ذا قائماً، ولا في نحو: ها أنتم هؤلاء، بل المخاطب هو المشار إليه من غير تغيير ولم يتضح لي صحة الإيراد عليه وما أبعدّه عنه.

الثاني: أن «أنتم» أيضاً مبتدأ، و«هؤلاء» خبره، ولكن بتأويل حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، و«تقتلون» حال أيضاً، العامل فيها معنى التشبيه، إلا أنه يلزم منه الإشارة إلى غائبين، لأن المراد بهم أسلافهم على هذا، وقد يقال: إنه <sup>(١)</sup> نزل الغائب منزلة الحاضر.

الثالث: ونقله ابن عطية <sup>(٢)</sup> عن شيخه ابن الباذش <sup>(٣)</sup> أن «أنتم» خبر مقدم، و«هؤلاء» مبتدأ مؤخر، وهذا فاسد؛ لأن المبتدأ والخبر متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يجز تقدم الخبر، وإن ورد [منه] <sup>(٤)</sup> ما يؤهم فمتأول.

الرابع: أن «أنتم» مبتدأ، و«هؤلاء» منادى حذف منه حرف النداء، و«تقتلون» خبر المبتدأ، وفصل بالنداء بين المبتدأ وخبره. وهذا لا يجيزه جمهور البصريين، وإنما <sup>(٥)</sup> قال به الفراء وجماعة وأنشدوا <sup>(٦)</sup>:

٥٨٤ - إن الأولى وصِفُوا قومي لَهُمْ فِيهِمْ هذا اعتَصِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

أي: يا هذا <sup>(٧)</sup>، وهذا لا يجوز عند البصريين، ولذلك لحن المتنبي في قوله <sup>(٨)</sup>:

(١) ي: «له».

(٢) التفسير ١/١٣٤.

(٣) أحمد بن علي الغرناطي، روى عن الصدفي، له: الإقناع، توفي سنة ٥١٤ أو سنة ٥٤٠.  
انظر: البلغة ٢٦، والبلغية ١/٣٣٨.

(٤) سقط «منه» من: ي.

(٥) ص ح ع: «إنما».

(٦) البيت لرجل من طيء، وهو في البحر ١/٢٩٠؛ والأشُموني ٣/١٣٦.

(٧) ص ح: «ما هذا».

(٨) ديوانه ١/٣٢٧؛ والمقرب ١/١٧٧؛ وابن يعيش ٢/١٦؛ والأشُموني ٣/١٣٧.  
والرئيس: مارس في القلب من الهوى، والنسيب: بقية النفس بعد المرض.



— البقرة —

٥٨٥ — هَٰذِي بَرَزْتَ فَهَجَّتْ رَاسِيسَا ثُمَّ انصَرَفَتْ وَمَا شَفِيتْ نَاسِيسَا

وفي البيت كلامٌ طويل.

الخامس: أن «هؤلاء» موصولٌ بمعنى الذي. و«تقتلون» صلته، وهو خبرٌ عن «أنتم»<sup>(١)</sup> أي: أنتم الذين تقتلون. وهذا أيضاً ليس رأيَ البصريين، وإنما قال به الكوفيون، وأنشدوا<sup>(٢)</sup>:

٥٨٦ — عَدَسٌ مَا لَعْبَادٌ عَلَيْكَ إِسَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ  
أي: والذي<sup>(٣)</sup> تحمِلين، ومثله: «وما تلك بيمينك»<sup>(٤)</sup> أي: وما التي؟.

السادس: أن «هؤلاء» منصوبٌ على الاختصاص، بإضمارِ «أعني» و«أنتم» مبتدأ، وتقتلون خبره، اعترض بينهما بجملة الاختصاص، وإليه ذهب ابن كيسان. وهذا لا يجوز؛ لأنَّ النحويين قد نصُّوا على<sup>(٥)</sup> أنَّ الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا أسماء الإشارة، والمستقرُّ من لسان العرب أنَّ المنصوب على الاختصاص: إمَّا «أي» نحو: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، أو معرفٌ<sup>(٦)</sup> بآل [نحو]<sup>(٧)</sup>: نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف، أو بالإضافة نحو: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورث»<sup>(٨)</sup> وقد يجيءُ علماً كقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) ي: «اسم».

(٢) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه ١١٥؛ والمحتسب ٩٤/٢؛ والإنصاف ٧١٧؛ وأما الشجري ١٧٠/٢؛ واللسان: عدس؛ والخزانة ٥١٤/٢، و«عدس» رجز للبقول. وانظر المسألة في: الانصاف ٧١٧.

(٣) ي: والذين.

(٤) الآية ١٧ من طه.

(٥) على: زيادة من ع.

(٦) ص: ح: «عرب».

(٧) سقط من ي.

(٨) رواه البخاري: التفقات (الفتح ٥٠٢/٩)؛ النسائي: الفيه ١٣٦/٧؛ ابن حنبل ٤/١.

(٩) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٦٩؛ والكتاب ٢٥٥/١؛ وابن يعيش ١٨/٢؛ والأشموقي ١٨٣/٣.

٥٨٧ - بنا تميماً يُكشَفُ الضبابُ

وأكثر ما يجيء بعد ضمير متكلم كما تقدّم، وقد يجيء بعد ضمير مخاطب، كقولهم «بك الله نرجو الفضل»، وهذا تحرير القول في هذه الآية الكريمة.

السابع<sup>(١)</sup>: أن يكون «أنتم هؤلاء» [على]<sup>(٢)</sup> ما تقدّم من كونهما<sup>(٣)</sup> مبتدأ وخبراً، والجملة من «تقتلون» مستأنفة<sup>(٤)</sup> مبينة للجملة قبلها، يعني أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم أنكم تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم، وهذا ذكره الزمخشري<sup>(٥)</sup> في سورة آل عمران في قوله: «ها أنتم هؤلاء حاججتم»<sup>(٦)</sup> ولم يذكره هنا، وسيأتي بنصّه<sup>(٧)</sup> هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: «تَظَاهَرُونَ» هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «تُخْرِجُونَ» وفيها خمس قراءات<sup>(٨)</sup>: «تَظَاهَرُونَ» بتشديد الظاء، والأصل: تَظَاهَرُونَ فَأَدْغِمِ الْقُرْبِ التاء من الظاء، و«تَظَاهَرُونَ» مخففاً، والأصل كما تقدّم، إلا أنه خففه بالحذف. وهل المحذوف الثانية وهو الأولى لحصول

(١) يبدو أن المؤلف استدرك هذا الوجه بعد فراغه من توجيه الآية الكريمة.

(٢) سقط من: ي.

(٣) ص ح: «كونها».

(٤) قوله: «مستأنفة» سقط من ح ص.

(٥) الكشف ٤٣٥/١.

(٦) الآية ٦٦ من آل عمران.

(٧) ي: «نصه».

(٨) قرأ بتخفيف الظاء عاصم وحمة الكسائي والباقون بتشديدها، وأبو حية بضم التاء وكسر الهاء، ومجاهد وقتادة يفتح التاء والظاء والهاء مشددتين دون ألف ورويت عن أبي عمرو، وقرأ بعضهم تظاهرون على الأصل. انظر: السبعة ١٦٢؛ والكشف ٢٥٠/١ والبحر ٢٩١/١؛ والشواذ ٧.

— البقرة —

الثقل بها ولَعَدَمَ دَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى الْمُضَارَعَةِ أَوِ الْأُولَى كَمَا زَعَمَ هِشَامٌ؟ قَالَ الشَّاعِرُ: <sup>(١)</sup>

٥٨٨ — تَعَاطَسُونَ جَمِيعاً حَوْلَ دَارِكُمْ فَكُلُّكُمْ يَا بَنِي حَمْدَانَ مَزْكُومٌ

أَرَادَ: تَتَعَاطَسُونَ فَحَذَفَ. وَ «تَظْهَرُونَ» بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ وَالْهَاءِ، وَ «تَظَاهِرُونَ» مِنْ تَظَاهَرَ. وَ «تَتَظَاهَرُونَ» عَلَى الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَلَا إِدْغَامٍ، وَكُلُّهُمْ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْمُعَاوَنَةِ <sup>(٢)</sup> وَالتَّنَاصُرِ مِنَ الْمُظَاهَرَةِ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُسَيِّدُ <sup>(٣)</sup> ظَهْرَهُ لِلْآخَرِ لِيَتَقَوَّى بِهِ فَيَكُونَ لَهُ كَالظَّهْرِ، قَالَ <sup>(٤)</sup>:

٥٨٩ — تَظَاهَرْتُمْ أَسْتَاهَ بَيْتٍ تَجَمَّعَتْ عَلَى وَاحِدٍ لَا زِلْتُمْ قَرْنَ وَاحِدٍ

وَالْإِثْمُ فِي الْأَصْلِ: الذَّنْبُ وَجَمْعُهُ آثَامٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ <sup>(٥)</sup> صَاحِبُهُ الذَّمَّ وَاللُّومَ. وَقِيلَ هُوَ: مَا تَنَفَّرَ مِنْهُ النَّفْسُ وَلَا يَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، فَالْإِثْمُ فِي الْآيَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً بِهِ مَا ذَكَرْتُ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَجَوَّزَ <sup>(٦)</sup> بِهِ عَمَّا يُوجِبُ الْإِثْمَ إِقَامَةُ السَّبَبِ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٧)</sup>:

٥٩٠ — شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمُ يَذْهَبُ بِالْعُقُولِ

فَعَبَّرَ عَنِ الْخَمْرِ بِالْإِثْمِ لَمَّا كَانَ مُسَبِّباً <sup>(٨)</sup> عَنْهَا.

(١) لم أهتمد إلى قائله وهو في البحر ٢٩١/١.

(٢) ي: «المقاربة».

(٣) ع: «شد».

(٤) لم أهتمد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٠/٢. والأستاه: ج الستة وهو العجز.

(٥) به: سقط من: ص ح.

(٦) ي: «يجوز».

(٧) لم أهتمد إلى قائله وهو في البحر ١٥٧/٢.

(٨) ع: «سبب».

وَالْعُدْوَانُ: التجاوزُ في الظلم، وقد تقدّم في «يَعْتَدُونَ»<sup>(١)</sup> وهو مصدرٌ كالْكَفْرَانِ وَالْغُفْرَانِ، والمشهورُ ضَمُّ فائِهِ، وفيه لغةٌ بالكسر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَأَنْ يَأْتِيَكُمُ أُسَارَى تُفَادُّوهُمْ» إِنَّ شَرْطِيَّةً وَيَأْتِيَكُمُ مجزومٌ بها بِحَذْفِ النونِ والمخاطبُ مفعولٌ، و«أُسَارَى» حالٌ من الفاعل في «يَأْتِيَكُمُ». وقرأ<sup>(٣)</sup> الجماعةُ غيرَ حمزة «أُسَارَى»، وقرأ هو أُسْرَى، وقرأ «أُسَارَى»<sup>(٤)</sup> بفتح الهمزة. فقراءة<sup>(٥)</sup> الجماعة تحتل أربعة أوجه، أحدها: أنه جُمِعَ جَمْعَ كَسَلَانَ لِمَا جَمَعَهُمَا مِنْ عَدَمِ النشاطِ والتصرفِ، فقالوا: أسير وأسارى [بضم الهمزة]<sup>(٦)</sup> كَكَسَلَانَ وَكُسَالَى وَسَكْرَانَ وَسُكَارَى، كما أنه قد شُبِّهَ كَسَلَانَ وَسَكْرَانَ بِهِ<sup>(٧)</sup> فَجُمِعَا جَمْعَهُ الْأَصْلِيَّ<sup>(٨)</sup> الَّذِي هُوَ عَلَى فَعْلَى فقالوا: كَسَلَانَ وَكُسَالَى، وَسَكْرَانَ وَسُكَارَى كقولهم: أسير وأسرى. قال<sup>(٩)</sup> سيبويه<sup>(١٠)</sup>: «فقالوا في جمع كَسَلَانَ كَسَالَى شَبَّهَهُ بِأُسْرَى كَمَا قَالُوا<sup>(١١)</sup> أُسَارَى شَبَّهَهُ بِكُسَالَى»، ووجهُ الشبه<sup>(١٢)</sup> أَنَّ الْأُسْرَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْءِ كَرَهًا<sup>(١٣)</sup>، كَمَا يَدْخُلُ الْكَسَلُ، قَالَ

(١) من الآية ٦١ من البقرة.

(٢) ي: «بالكسرة».

(٣) الكشف ٢٥١/١؛ السبعة ١٦٣؛ البحر ٢٩١/١.

(٤) لم أجد من نسبها، غير أن الزجاج جَوَّزَهَا وقال: «ولا أعلم أحداً قرأ بها». انظر: معاني

القرآن ١٤٠/١. وقال ابن فارس: «ليست بالعالية». انظر: القرطبي ٢١/٢.

(٥) ص ح: «فقراءات».

(٦) سقط من ي، وفي ع: بفتح الهمزة.

(٧) به: سقط من ع.

(٨) ع: «الأصل»، والضمير في «جمعه» يعود على أسير.

(٩) ص ح: «قالوا».

(١٠) الكتاب ٢١٢/٢.

(١١) ي: «قالوا في» بإقحام «في».

(١٢) ي: «الاشبه» وانظر: الكشف ٢٥١/١.

(١٣) «كرها»: سقط من ص ح.

— البقرة —

بعضهم: «والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جَمَعُوا مريضاً وميتاً وهالكاً على فَعَلَى فقالوا: مَرَضَى ومَوَتَى وهَلَكَى لَمَّا جَمَعَهَا المعنى الذي في جَرَحَى وقتَلَى».

الثاني: أن أسارى جمعُ أسير<sup>(١)</sup>، وقد وَجَدْنَا فَعِيلًا يُجْمَعُ على فَعَالَى قالوا: شيخٌ قديم وشيوخٌ قُدَامَى، وفيه نظرٌ فإن<sup>(٢)</sup> هذا شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه.

الثالث: أنه جَمْعُ أسير أيضاً وإنما ضَمُّوا الهمزة من أسارى وكان أصلها الفتح كنديم وندامى [كما ضُمَّتِ الكافُ والسينُ من كُسَالَى وسُكَارَى]<sup>(٣)</sup> وكان الأصلُ فيهما الفتح نحو: عَطْشان وعَطَاشَى.

الرابع: أنه جَمْعُ أسرى الذي [هو]<sup>(٤)</sup> جمعُ أسير فيكونُ جَمْعُ الجمعِ.

وأما قراءةُ حمزة فواضحةٌ؛ لأن فَعَلَى ينقاس<sup>(٥)</sup> في فَعِيل بمعنى مُمَاتٍ أو مُوَجَّعٍ نحو<sup>(٦)</sup>: جَرِيحٌ وجَرَحَى وقتِيلٌ وقتَلَى ومَرِيضٌ ومَرَضَى.

وأما «أسارى» بالفتح فلغةٌ ليست بالشاذة<sup>(٧)</sup>، وقد تقدَّم أنها أصلُ أسارى بالضم [عند بعضهم]<sup>(٨)</sup>، ولم يَعْرِفْ أَهْلُ اللُّغَةِ فَرْقاً بين أسارى وأسرى إلا ما حكاه أبو عبيدة<sup>(٩)</sup> عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «ما كان في الوثاق فهم الأسارى وما كان في اليد فهم الأسرى. ونَقَلَ عنه بعضهم الفرقَ

(١) أقحم بعدها في ي: «أيضاً وإنما ضموا الهمزة من أسارى».

(٢) ي: «لأنه».

(٣) سقط من: ي. ع.

(٤) سقط من: «ي».

(٥) ص ح: «قياس».

(٦) ي: «أو نحو».

(٧) ي: «بالسالملة».

(٨) سقط من ي.

(٩) ص ح: «أبو عبيد». وليس في المجاز.

البقرة -

بمعنى<sup>(١)</sup> آخر فقال<sup>(٢)</sup>: «ما جاء مُستأسِراً فهم الأسرى، وما صار في أيديهم فهم الأسارى، وحكى النقاش عن ثعلب أنه لما سمع هذا الفرق قال: «هذا كلامُ المجانين»، وهي جرأة منه على أبي عمرو، وحكى عن المبرد<sup>(٣)</sup> أنه يُقال: «أسير وأسراء كشهداء».

والأسير مشتق من الإِسار وهو القيد الذي يُربط [به المَحْمَلُ، فُسِّمِيَ الأسير أسيراً لشدة وثاقه، ثم اتَّسع فيه فُسْمِي كُلِّ ماخُوذٍ بالقَهْر أسيراً وإن لم يُربط]<sup>(٤)</sup>. والأسر: الخلق في قوله تعالى «وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ»<sup>(٥)</sup>، وأُسْرَةُ الرجل مَنْ يَتَقَوَّى بِهِمْ، والأُسْرُ احتباسُ البول، رجلٌ مَأْسُورٌ [إذا]<sup>(٦)</sup> أَصَابَهُ ذلك: وقالت العرب: «أَسَرَ قَتَبَهُ» أي: شَدَّهُ. قال الأعشى<sup>(٧)</sup>:

٥٩١ - وَقَيْدِي الشُّعْرُ فِي بَيْتِهِ      كَمَا قَيْدُ الْأَسْرَاتِ الْحَمَارِ

يريد أنه بَلَغَ في الشعر النهايةَ حتى صارَ له كالبيت لا يَتَرَحُّ عنه.

قوله: «تَفَادَوْهُمْ» قرأ نافع وعاصم والكسائي: «تَفَادَوْهُمْ»<sup>(٨)</sup>، وهو جوابُ الشرطِ فلذلك حُذِفَتْ نونُ الرفعِ، وهل القراءتان بمعنى واحدٍ<sup>(٩)</sup>، ويكونُ معنى فاعِلٌ مثلُ معنى فَعَلَ المجرد نحو: عاقبت وسافرت، أو بينهما

(١) ع: «بوجه».

(٢) انظر: القرطبي ٢٠/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٢٠٨/٢.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٥) الآية ٢٨ من الإنسان.

(٦) سقط من ي ع.

(٧) الديوان ٨٩، اللسان: حرر.

(٨) وقرأ الباقون تَفَادَوْهُمْ. انظر: السبعة ١٦٣؛ والكشف ٢٥١/١.

(٩) يبدو أن ثمة سقطاً ضبط فيه القراءة الثانية التي هي تَفَادَوْهُمْ.

— البقرة —

فرق؟ خلاف مشهور، ثم اختلف الناس في ذلك الفرق ما هو؟ ف قيل: معنى فداه أعطى فيه فداء من مال وفاداه أعطى فيه أسيراً مثله وأنشد<sup>(١)</sup>:

٥٩٢ — ولكنني فاديت أمي بعدما عالا الرأس كبرة ومشيبي  
بعبدين مرضيين لم يك فيهما لئن عرضا للناظرين معيب

وهذا القول يرده قول العباس رضي الله عنه: «فاديت نفسي وفاديت عقيلا»<sup>(٢)</sup> ومعلوم أنه لم يعط أسيره<sup>(٣)</sup> في مقابلة نفسه ولا ولده<sup>(٤)</sup>، وقيل: «تفادوهم بالصلح وتفادوهم بالعق»<sup>(٥)</sup>. وقيل: «تفادوهم تعطوا» فديتهم، وتفادوهم تطلبون من أعدائكم فدية الأسير الذي في أيديكم، ومنه قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

٥٩٣ — قفي فادي أسيرك إن قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا

والظاهر أن «تفادهم» على أصله من اثنين، وذلك أن الأسير يعطي المال والأسير يعطي الإطلاق، وتفادوهم على باب من غير مشاركة، وذلك أن أحد الفريقين يفدي صاحبه من الآخر بمال أو غيره، فالفعل على الحقيقة من واحد، والفداء ما يفقدى به، وإذا<sup>(٧)</sup> كسر أوله جاز فيه وجهان<sup>(٨)</sup>: المد والقصر فين المد قول النابغة<sup>(٩)</sup>:

---

(١) البيتان لنصيب وهما في اللسان: فدي.

(٢) انظر: القرطبي ٢/٢٢٢؛ وابن عطية ١/٣٤٣.

(٣) ي: «أسيرا».

(٤) ع: «ولا عقيل».

(٥) ص ح: «بالعنف».

(٦) لم أحتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٢٢٢.

(٧) ي: «فإذا».

(٨) ص ح: الوجهان.

(٩) الديوان ٢١؛ وابن يعيش ٤/٧٠؛ والقرطبي ٢/٢١١؛ والخزانة ٣/٧.

٥٩٤ - مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلَّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ  
وَمِنْ الْقَصْرِ قَوْلُهُ (١):

٥٩٥ - فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وَتَالِدِي

[١/٣٧] / (٢) وَإِذَا فُتِحَ فَالْقَصْرُ فَقَطْ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَكْسِرُ «فِدَى» مَعَ لَامِ الْجَرِّ  
خَاصَّةً، نَحْوُ: فِدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي يَرِيدُونَ الدَّعَاءَ لَهُ بِذَلِكَ، وَفِدَى وَفَادَى  
يَتَعَدَّيَانِ لِاثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ وَالْآخَرُ بِحَرْفِ جَرِّ تَقُولُ: فَدَيْتُ أَوْ فَادَيْتُ الْأَسِيرَ  
بِمَالٍ، وَهُوَ مُحذُوفٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّة (٣): «وَحَسُنَ لَفْظُ الْإِتْيَانِ  
مِنْ حَيْثُ هُوَ فِي مَقَابِلَةِ الْإِخْرَاجِ فَيُظْهِرُ التَّضَادَّ الْمُقْبِحُ لِفِعْلِهِمْ فِي الْإِخْرَاجِ»  
يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ مَنْ أَسَاءَتْمْ إِلَيْهِ بِالْإِخْرَاجِ مِنْ دَارِهِ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِ بِالْفِدَاءِ.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ مُحَرَّمٌ» هَذَا مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ لِفَضْلِ نَظَرٍ، وَالظَّاهِرُ مِنَ الْوُجُوهِ  
الْمَنْقُولَةِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ «هُوَ» ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ  
بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ«مُحَرَّمٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَفِيهِ ضَمِيرٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ«إِخْرَاجُهُمْ» مُبْتَدَأٌ،  
وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرًا لِمُضْمِرِ الشَّانِ، وَلَمْ يَحْتَجْ  
هُنَا إِلَى عَائِدٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّ الْخَبَرَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ وَعَيْنُهُ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ  
لِهَذَا الضَّمِيرِ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُفَسَّرُ فِيهَا الْمَضْمَرُ بِمَا بَعْدَهُ، وَقَدْ  
تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ لَنَا مِنَ الضَّمَائِرِ مَا يُفَسَّرُ بِجُمْلَةٍ غَيْرِ هَذَا الضَّمِيرِ، وَمِنْ شَرْطِهِ  
أَنْ يُؤْتَى بِهِ فِي مَوَاضِعِ التَّعْظِيمِ وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ نَوَاسِخِهِ فَقَطْ،

(١) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ وَصَدَرَهُ فِي الدِّيْوَانِ ١٧٠:

تُخِبُّ إِلَى النُّعْمَانِ حَتَّى تَسْأَلَ

وَهُوَ فِي الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ١٦٩/١؛ وَابْنُ عَطِيَّة ١٠٤/١؛ وَالْبَحْرُ ٢٨١/١.

تُخِبُ: تَسْرَعُ، وَالطَّرِيفُ: مَا اكْتَسَبَهُ، وَتَالَدَ: مَا وَرَثَهُ.

(٢) تَنْتَهِي هُنَا الْوَرَقَةُ ٣٦. الَّتِي سَقَطَتْ كُلُّهَا مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) التَّضْمِيرُ ٣٤٢/١.



وأن يُفسَّرَ بجملة مُصرَّحٍ بجزئيتها، ولا يُتَّبَعُ بتابعٍ من التوابع الخمسة، ويجوزُ تذكيره وتانيته مطلقاً خلافاً لمن فصل: فتذكيره باعتبار الأمر والشأن، وتانيته باعتبار القصة فتقول: هي زيد قائم، ولا يُثنى ولا يُجمع ولا يُحذف إلا في مواضع تُذكر إن شاء الله تعالى. والكوفيون يُسمونه ضمير المجهول وله أحكام كثيرة.

الوجه الثاني: أن يكون «هو» ضمير الشأن أيضاً، و«مُحرَّم» خبره، [و«إخراجهم» مرفوعاً]<sup>(١)</sup> على أنه مفعول لم يُسم فاعله. وهذا مذهب الكوفيين وتابعهم المهدوي، وإنما قرأوا من الوجه الأول، لأنَّ عندهم [أنَّ الخبر المتحمَّل ضميراً]<sup>(٢)</sup> مرفوعاً لا يجوزُ تقديمه على المبتدأ فلا يُقال: «قائم زيد» على أن يكون «قائم» خبراً مقدِّماً، وهذا<sup>(٣)</sup> عند البصريين [ممنوعٌ لما عرفتَه أنَّ ضمير]<sup>(٤)</sup> الشأن لا يُفسَّر إلا بجملة، والاسم المشتقُّ الرفع لما بعده من قبيل المفردات لا الجمل فلا يُفسَّر به ضمير الشأن.

الثالث: أن يكون «هو» كنايةً عن الإخراج، وهو مبتدأ، و«مُحرَّم» خبره، و«إخراجهم» بدلٌ منه، وهذا على أحد القولين وهو [جوازُ إبدال الظاهر من]<sup>(٥)</sup> المضمير قبله ليفسِّره، واستدلَّ مَنْ أجازَ ذلك بقوله<sup>(٦)</sup>:

٥٩٦ - على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتِماً على جوده لَضُنَّ بالماءِ حاتِماً فحاتم بدلٌ من الضمير في «جوده».

الرابع: أن يكون «هو» ضمير الإخراج المدلول عليه بقوله «وتُخْرِجون»، و«مُحرَّم» خبره و«إخراجهم» بدلٌ من الضمير المستتر في «مُحرَّم».

(١) خرم في الأصل وحققناه من النسخ.

(٢) أي: الوجه الثاني.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٤٢؛ والكامل ١٣٣؛ وشذور الذهب ٢٤٥؛ وشواهد

الكشاف ٥١٩/٤؛ والعيني ١٨٦/٣.

- البقرة -

الخامس: كذلك، إلا أن «إخراجهم» بدل من «هو». نقل هذين الوجهين أبو البقاء<sup>(١)</sup>. وفي هذا الأخير نظراً، وذلك أنك إذا جعلت «هو» ضمير الإخراج المدلول عليه بالفعل كأن الضمير مفسراً به نحو: «اغدلو» هو أقرب<sup>(٢)</sup> فإذا أبدلت منه «إخراجهم» الملفوظ به كأن مفسراً به أيضاً، فيلزم تفسيره بشيئين، إلا أن يقال: هذان الشيئان في الحقيقة شيء واحد فيحتمل ذلك.

السادس: أجاز الكوفيون أن يكون «هو» عماداً - وهو الذي يُسميه البصريون ضمير الفصل - قُدّم مع الخبر لما تقدّم، والأصل: وإخراجهم هو مُحَرَّم عليكم، وإخراجهم مبتدأ، ومُحَرَّم خبره، وهو عماد، فلما قُدّم الخبر قُدّم معه. قال الفراء<sup>(٣)</sup>: «لأن الواو هنا تطلب الاسم، وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد جائز» وهذا عند البصريين ممنوع من وجهين: أحدهما: أن الفصل عندهم من شرطه أن يقع بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة قريبة من المعرفة في امتناع دخول ال كالفعل من، ومثل وأخواتها. والثاني: أن الفصل عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به. ولهذه الأقوال مواضع يُبحث فيها عنها.

السابع: قال ابن عطية<sup>(٤)</sup>: «وقيل في «هو» إنه ضمير الأمر، والتقدير: والأمر مُحَرَّم عليكم، وإخراجهم في هذا القول بدل من «هو» انتهى. قال الشيخ<sup>(٥)</sup>: «وهذا خطأ من وجهين، أحدهما: تفسير ضمير الأمر بمفرد وذلك

(١)، الإملاء ٤٩/١.

(٢)، الآية ٨ من المائة.

(٣)، معاني القرآن ٥١/١.

(٤)، التفسير ٣٤٤/١.

(٥)، البحر ٢٩٢/١.

- البقرة -

لا يُجيزه بَصْرِيٌّ ولا كُوفِيٌّ، أَمَّا البَصْرِيُّ فلا شراطه جملة<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا الكُوفِيُّ فلا بد أن يكونَ المفردُ قد انتظمَ منه ومِمَّا بعده مُسْنَدٌ إليه في المعنى نحو: ظَنَنْتُهُ قائماً الزيدان. والثاني: أنه جَعَلَ «إخراجهم» بدلاً من ضميرِ الأمر، وقد تقدّم أنه لا يُتَّبَعُ بتابعٍ.

الثامن: قال ابنُ عطية<sup>(٢)</sup> أيضاً: «وقيل «هو» فاصلة، وهذا مذهبُ الكوفيين، وليست هنا بالتي هي عماد، و«مُحَرَّم» على هذا ابتداءً، و«إخراجهم» خبرٌ». قال الشيخ<sup>(٣)</sup>: «والمَنقولُ عن الكوفيين عكسُ هذا الإعراب، أي: يكونُ «إخراجهم» مبتدأ مؤخرًا، و«مُحَرَّم» خبرٌ مقدّم، قُدِّمَ معه الفصلُ كما مرَّ، وهو الموافقُ للقواعد، وألّا يلزمُ منه الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ من غير ضرورةٍ تدعو إلى ذلك.

التاسع: نقله ابنُ عطية أيضاً<sup>(٤)</sup> عن بعضهم أن «هو» الضميرُ المقدرُ في «مُحَرَّم» قُدِّمَ وأُظْهِرَ، قال الشيخ<sup>(٥)</sup>: «وهذا ضعيفٌ جداً، إذ لا ضرورةٌ تدعو إلى انفصالِ هذا الضميرِ بعد استتاره وتقديمه<sup>(٦)</sup>، وأيضاً فإنه يلزمُ خُلُوهُ اسمِ المفعولِ مِنْ ضميرٍ، إذ على هذا القولِ يكونُ «مُحَرَّم» خبراً مقدّماً و«إخراجهم» مبتدأ، ولا يوجد اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ خالياً من الضميرِ إلا إذا رَفَعَ الظاهرُ، ثم يبقى هذا الضميرُ لا ندرى ما إعرابه؟ إذ لا يجوزُ أن يكونَ مبتدأً ولا فاعلاً مقدّماً» وفي قولِ الشيخ: «يَلْزَمُ خُلُوهُ من ضميرٍ» نظراً، إذ هو ضميرٌ مرفوعٌ به فلم يَخُلْ منه، غايةً ما فيه أنه / انفصلَ للتقديم، وقوله: [ب/٣٧]

(١) أي إن مفسر ضمير الأمر عندهم لا بد أن يكون جملة.

(٢) التفسير ٣٤٤/١.

(٣) البحر ٢٩٢/١.

(٤) التفسير ٣٤٤/١.

(٥) البحر ٢٩٢/١.

(٦) لم يرد قوله «وتقديره» في البحر، ولعلها «وتقديره» أو هي معطوفة على «انفصال».

- البقرة -

«لا ندري ما إعرابه» قد دَرَى، وهو الرفع بالفاعلية. قوله: «والفاعل لا يُقدَّم» ممنوع فإن الكوفي يُجيزُ تقديمَ الفاعل، فيُحتمل أن يكونَ هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أن هذا قولٌ رديءٌ مُنكرٌ لا ينبغي أن يجوزَ مثله في الكلام، فكيف في القرآن!! فالشيخُ معذورٌ، وعَجِبْتُ من القاضي أبي محمد كيف يُورد هذه الأشياءَ حاكياً لها، ولم يُعقبها بنكير.

وهذه الجملة يجوزُ أن تكونَ محذوفةً من الجملِ المذكورة قبلها، وذلك أنه قد تقدّم ذكرُ أربعة أشياءَ كُلُّها مُحَرَّمَةٌ، وهي قوله: «تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ، وَتُخْرِجُونَ، وَتُظَاهِرُونَ، وَتُفَادُونَ، فيكونُ التقدير: تقتلون أنفسكم وهو مُحَرَّمٌ عليكم قتلها، وكذلك مع البواقي. ويجوز أن يكونَ خَصَّ الإخراجَ بذكر التحريم وإن كانت كُلُّها حَرَاماً، لما فيه من مَعَرَّةِ الجلاءِ والنفي الذي لا ينقطعُ شرُّه إلا بالموت والقتل، وإن كان أعظمَ منه إلا أن فيه قطعاً للشرِّ، فالإخراجُ من الديارِ أصعبُ الأربعة بهذا الاعتبار.

والمُحَرَّمُ: الممنوعُ، فإنَّ الحرامَ هو المَنعُ من كذا. والحرامُ: الشيءُ الممنوعُ منه يُقالُ: حَرَّمَ عليك وَحَرَّمَ عليك، وسيأتي تحقيقه في الأنبياء.

قوله: «فما جزاء مَنْ يفعلُ»: «ما» يجوز فيها وجهان، أحدهما أن تكونَ نافيةً و«جزاء» مبتدأ، و«الْأَخْزَى» «خبره» وهو استثناء مفرغٌ، وبَطَلَ عَمَلُ «ما» عند الحجازيين لانقراضِ النفي بـ«إلا»، وفي ذلك خلافٌ طويلٌ وتفصيلٌ منتشرٌ، وتلخيصه أن خبرها الواقع بعد «إلا»: جمهورُ البصريين على وجوبِ رَفْعِهِ مطلقاً، سواء كان هو الأولُ أو مُتَرْتِلاً مُتَرَلِّتاً أو صفةً أولم يكن، ويتأولون قوله<sup>(١)</sup>:

٥٩٧ - وما الدهرُ إلا مَنْجُوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّباً

(١) البيت لأحد بني سعد، وهو في الأشموني ٢٤٨/١؛ والتصريح ١٩٧/١؛ والذَرَر ٩٤/١؛ والخزانة ١٢٩/٢؛ والمنجون: الدولا ب الذي يُسْتَقى عليه.

على أَنَّ النَّاصِبَ لَمْ تَجْنُونَا وَمُعَذِّبًا مَحذُوفٌ، أي: يدورُ دَوْرَانِ مُنْجِنُونَ، وَيُعَذِّبُ مُعَذِّبًا تَغْذِيًّا. وأجاز يونس<sup>(١)</sup> النصبَ مطلقاً، وإن كان النحاسُ نقلَ عدم الخلاف في رفع «مازِيدُ إِلَّا أَخُوكَ»، فإن كان الثاني مُتَزَلًّا منزلة الأول نحو: «ما أنت إِلَّا عِمَامَتُكَ تحسِيناً وإلَّا رِداءُكَ تَرْتِيباً» فأجاز الكوفيون نصبه، وإن كان صفةً نحو: ما زِيدُ إِلَّا قائِمٌ فأجاز الفراء نصبه أيضاً. والثاني<sup>(٢)</sup> أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«جزاء» خبره، و«إِلَّا خِزْيٌ» بذلٌّ من «جزاء»، نقله أبو البقاء<sup>(٣)</sup> و«مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، و«يفعلُ» لا محلَّ لها على الأول، ومحلُّها الجرُّ على الثاني.

قوله «منكم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ «يفعلُ» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: يفعلُ ذلك حالَ كونه منكم.

قوله: «في الحياة» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لانه صفةٌ لـ «خزي»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: خِزْيٌ كائنٌ في الحياة، والثاني: أن يكونَ محلُّه النصبُ على أنه ظرفٌ للخِزْيِ فهو منصوبٌ به تقديراً.

والجزاء: المقابلةُ، خيراً كان أو شراً، والخِزْيُ: الهوانُ، يُقال: خِزِيَ بالكسر يَخْزِي خِزْياً فهو خِزْيانٌ، وامرأةٌ خِزْيانٌ والجمع خِزْيانا، وقال ابن السكيت<sup>(٣)</sup>: «الخِزْيُ الوقوعُ في بليَّةٍ، وخِزِيَ الرجلُ في نفسه يَخْزِي خِزْياً إذا استَحيا». والدُّنْيَا فُعْلَى تَأْنِيثُ الْأَدْنَى مِنَ الدُّنُو، وهو القُربُ، وإلْفُها للتأنيثِ، ولا تُحذفُ منها أَل إلا ضرورةً كقوله<sup>(٤)</sup>.

٥٩٨ - يَوْمَ تَرَى النَّفُوسُ مَا أَعْدَتْ فِي سَعْيِ دُنْيَا طالَماً قَدْ مُدَّتْ

(١) عاد إلى إعراب الآية «فما جزاء مَنْ يَفْعَلُ».

(٢) الإملاء ٤٩/١.

(٣) إصلاح المنطق ٣٧٣.

(٤) تقدم برقم ٥٧٧.

- البقرة -

ويأوها عن واو، وهذه قاعدة مطردة<sup>(١)</sup>، وهي كلُّ فُعْلَى صفةٌ لامُها واوٌ تُبَدِّلُ ياءَ نحو: العُلْيَا والدُّنْيَا، فأما قولهم: القُصوى عند غير تميم، والحُلوى عند الجميع فشاذ، فلو كانت فُعْلَى اسماً صَحَّتِ الواو كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٩٩ - أداراً بحزوى هجتٍ للعينِ عبْرَةً      فماءُ الهوى يَرْفُضُ أو يَتَرَقُّ

وقد اسْتُعْمِلَتْ استعمالُ الأسماءِ، فلم يُذَكَّرْ موصوفُها، قال تعالى: «تريدون عَرَضَ الدُّنْيَا»<sup>(٣)</sup>، وقال ابنُ السراج في «المقصود والممدود»: «والدُّنْيَا مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكْتَبُ بِالْأَلِفِ، هذه لغةٌ نجدٌ وتميمٌ، إلا أن الحجازِ وبني أسدٍ يُلْحِقُونَهَا ونظائرَها بالمصادرِ ذواتِ الواو فيقولون: دَنَوَى مثلُ شَرَوَى»<sup>(٤)</sup>، وكذلك يَفْعَلُونَ بكلِّ فُعْلَى موضعٌ لامُها واوٌ يفتحون أولَها ويَقْلِبُونَ ياءَها واواً، وأما أهلُ اللغةِ الأولى فيَضُمُّونَ الدالَّ وَيَقْلِبُونَ الواءَ ياءً لاستقلالِهم الواو مع الضمة.

وَقُرِئَ: «يُرْدُّونَ» بالغِيَّةِ على المشهور. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ التفتاً فيكون راجعاً إلى قوله: «أفتؤمنون» فَخَرَجَ من ضميرِ الخطابِ إلى الغِيَّةِ، والثاني: أنه لا التفتَ فيه، بل هو راجعٌ إلى قوله: «مَنْ يَفْعَلُ»، وقرأ الحسن<sup>(٥)</sup> «تُرْدُّونَ» بالخطابِ، وفيه الوجهانِ المتقدمانِ، فالالتفاتُ نظراً لقوله: «مَنْ يَفْعَلُ»، وعدمُ الالتفاتِ نظراً لقوله: «أفتؤمنون».

(١) انظر: المتع ٥٤٤/٢.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٥٦؛ والكتاب ٣١١/١؛ وأوضح المسالك ٣٣٠/٣؛ والأشموقي ١٣٩/٣؛ والخزانة ٣١١/١؛ والعيني ٢٣٦/٤. ويرفض: يسيل متائراً، ويترقق: يجري جرياً سهلاً.

(٣) الآية ٦٧ من الأنفال.

(٤) الشروى: المثل.

(٥) الحسن وابن هرmez، كما في البحر ٣٩٤/١.

- البقرة -

وكذلك «وما الله بغافل عما تعملون» قرىء في المشهور بالغيبة والخطاب<sup>(١)</sup>، والكلام فيهما كما تقدم.

آ. (٨٦) وتقدم نظائر ﴿أولئك الذين اشتروا﴾... وما بعده. إلا أن بعض المفسرين ذكر وجوهاً مردودة لا بد من التنبيه عليها، فأجاز أن يكون «أولئك» مبتدأ، و«الذين اشتروا» خبره، و«فلا يخفف عنهم العذاب» خبراً ثانياً لأولئك، قال: «ودخلت الفاء في الخبر لأجل الموصول المشبه للشرط وهذا خطأ، فإن قوله: «فلا يخفف» لم يجعله خبراً للموصول حتى تدخل الفاء في خبره، وإنما جعله خبراً عن «أولئك» وأين هذا من ذاك؟ وأجاز أيضاً أن يكون «الذين» مبتدأ ثانياً، و«فلا يخفف» خبره، دخلت لكونه خبراً للموصول، والجملة خبراً عن «أولئك» قال: «ولم يحتاج هنا إلى عائذ لأن «الذين» هم «أولئك» كما تقول: «هذا زيد منطلق»، وهذا أيضاً خطأ لثلاثة

أوجه أحدها: خلو الجملة من رابط /، قوله: «لأن الذين هم أولئك» لا يفيد [١/٣٨] لأن الجملة المستغنية لا بد وأن<sup>(٢)</sup> تكون نفس المبتدأ، وأما تنظيره بـ «هذا زيد منطلق» فليس بصحيح، فإن «هذا» مبتدأ، و«زيد» خبر، و«منطلق» خبر ثانٍ، ولا يجوز أن يكون «زيد» مبتدأ ثانياً، و«منطلق» خبره والجملة خبر<sup>(٣)</sup> عن الأول للخلو من الرابط. الثاني: أن الموصول هنا لقوم معينين وليس عاماً، فلم يشبه الشرط فلا تدخل الفاء في خبره. الثالث: أن صلته ماضية لفظاً ومعنى، فلم تشبه فعل الشرط في الاستقبال فلا يجوز دخول الفاء في الخبر. فتعين أن يكون «أولئك» مبتدأ والموصول بصلته خبره، و«فلا يخفف» معطوف على الصلة، ولا يضر تخالف الفعلين في الزمان، فإن الصلات من

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بالياء، والباقون بالتاء. انظر: السبعة ١٦٠؛ البحر ٢٩٤/١.

(٢) الواو هنا مقحمة.

(٣) كذا في الأصل، والأنسب «خبراً».

قَبِيلِ الْجَمَلِ ، وَعَظَفْتُ الْجَمَلَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ اتِّحَادُ الزَّمَانِ ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :  
«جاء الذي قَتَلَ زَيْدًا أَمْسَ وَسَيَقْتُلُ عَمْرًا غَدًا» ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ  
حَيْثُ كَانَتِ الْأَفْعَالُ مُتَزَلَّةً مُتَزَلَّةً الْمَفْرَدَاتِ .

قوله : «وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ» يَجُوزُ فِي «هَمْ» وَجِهَانٍ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ  
فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، وَيَكُونُ قَدْ عَظَفَ جَمَلَةً اسْمِيَّةً عَلَى  
جَمَلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَهِيَ : «فَلَا يُخَفَّفُ» . وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ  
يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفَعْلُ  
انْفَصَلَ الضَّمِيرُ ، وَيَكُونُ كَقَوْلِهِ (١) :

٦٠٠ — وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ  
وَلَهُ مُرَجِّحٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ قَدْ عَظَفْتَ جَمَلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى  
مِثْلِهَا ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُرَجَّحِ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى الْفَعْلِ فِي بَابِ  
الْإِسْتِغَالِ . وَلَيْسَ الْمُرَجِّحُ كَوْنُهُ تَقَدُّمُهُ لَا النَّفَاةُ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَدَوَاتِ  
الْمَخْتَصَّةِ بِالْفَعْلِ وَلَا الْأَوَّلَى بِهِ ، خِلَافًا لِابْنِ السَّيِّدِ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ «لَا» النَّفَاةُ مِنْ  
الْمُرَجَّحَاتِ لِإِضْمَارِ الْفَعْلِ ، وَهُوَ قَوْلٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ قَوِيٌّ مِنْ حَيْثُ  
الْبَحْثُ : فَقَوْلُهُ : «يُنْصَرُونَ» لَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ ، وَمَحَلُّهُ الرِّفْعُ عَلَى  
الْأَوَّلِ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْخَبَرِ .

آ . (٨٧) قوله تعالى : «وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرَّسْلِ» . . . التَّضْعِيفُ فِي  
«قَفَّيْنَا» لَيْسَ لِلتَّعْدِيَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ لِأَنَّهُ قَبْلَ التَّضْعِيفِ  
يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ ، نَحْوُ : قَفَّوْتُ زَيْدًا ، وَلَكِنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى «جِئْنَا» كَأَنَّهُ قِيلَ : وَجِئْنَا  
مِنْ بَعْدِهِ بِالرَّسْلِ . فَإِنْ قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَوَّلَ  
مَحذُوفٌ وَالثَّانِي «بِالرَّسْلِ» وَالبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ : «وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ الرِّسْلَ» .

(١) البيت للسموئل ، وهو في الحماسة ٨٠/١ ؛ والجمع ٦٣/١ ؛ والدرر ٧٥/٢ .



— البقرة —

فالجواب أن كثرة مجيئه في القرآن كذلك يُبعدُ هذا التقدير، وسيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ في المائدة إن شاء الله تعالى.

وقفينا أصله: قَفَوْنَا، ولكنْ لَمَّا وَقَعَتِ الْوَأُ رَابِعَةً قُلِبَتْ يَاءٌ، واشتقاقه من قَفَوْتُهُ إِذَا اتَّبَعْتَ قَفَاهُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ، فَأُطْلِقَ عَلَى كُلِّ تَابِعٍ، وَإِنْ بَعُدَ زَمَانُ التَّابِعِ مِنْ زَمَانِ الْمُتَّبِعِ، وَقَالَ أُمِيَّةٌ<sup>(١)</sup>:

٦٠١ — قَالَتْ لِأَخْتٍ لَهُ قُصِّيه عَنْ جُنُبٍ      وَكَيْفَ تَقْفُو وَلَا سَهْلٌ وَلَا جَبَلٌ  
وَالْقَفَا مُؤَخَّرُ الْعُنُقِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقَافِيَةُ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَافِيَةُ الشَّعْرِ، لِأَنهَا تَتَلَوُ بِنَاءَ الْكَلَامِ وَآخِرُهُ، وَمَعْنَى قَفَيْنَا أَيُّ: أَتَبَعْنَا كَقَوْلِهِ: «ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى»<sup>(٢)</sup>.

و «مِنْ بَعْدِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَكَذَلِكَ «بِالرُّسُلِ»، وَهُوَ جَمْعُ رَسُولٍ بِمَعْنَى مُرْسَلٍ، وَقُفِّلَ غَيْرُ مَقْسُورٍ فِي فَعُولٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَسَكُونُ الْعَيْنِ لُغَةُ الْحِجَازِ وَبِهَا قُرَأَ<sup>(٣)</sup> يَحْيَى وَالْحَسَنُ، وَالضَّمُّ لُغَةُ تَمِيمٍ، وَقَدْ قُرَأَ السَّبْعَةُ بِلُغَةِ تَمِيمٍ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو فِيمَا أُضِيفَ إِلَى «نَا» أَوْ «كَمْ» أَوْ «هَمْ» فَإِنَّهُ قُرَأَ بِالسَّكُونِ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ.

قوله: «عَيْسَى» عَلَّمُ أَعْجَمِي فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَحْوِيُّونَ فِي وَزْنِهِ وَاشْتِقَاقِهِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ عَرَبِيٍّ الْوَضْعِ، فَقَالَ سَيَبَوِيه: «وَزْنُهُ فِعْلُيَّ وَالْيَاءُ فِيهِ مِلْحَقَةٌ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ كَيَاءٍ مِعْزَى» يَعْنِي بِالْيَاءِ الْأَلْفَ، سَمَّاها يَاءَ لِكِتَابَتِهَا بِالْيَاءِ. وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: «أَلْفُهُ لَيْسَتْ لِلتَّائِيَةِ كَذِكْرِي، بِدَلَالَةِ صَرْفِهِمْ لَهُ فِي النُّكْرَةِ». وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الصَّيْرَفِيُّ<sup>(٤)</sup>: «وَزْنُهُ فِعْلَلٌ» فَالْأَلْفُ عِنْدَهُ

(١) ديوانه ٢٦ برواية: بلا سهل ولا جَدَد؛ والبحر ١/٢٩٧. والجلد: وجه الأرض.

(٢) الآية ٤٤ من المؤمنون.

(٣) البحر ١/٢٩٩.

(٤) وهو أبو عمرو الداني وتقدمت ترجمته.

أصلية بمعنى أنها منقلبة عن أصل. ورد ذلك عليه ابنُ الباذش بأنَّ الياء والواو لا يكونان أصليَّين في بناتِ الأربعة، فمن قال إنَّ «عيسى» مشتقٌّ من العيس وهو بياضٌ تخالطه سُقرَةُ كآبي البقاء<sup>(١)</sup> وغيره ليس بمصيبٍ لأنَّ الأعجميَّ لا يَدْخُلُه اشتقاقٌ ولا تصريفٌ. وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: «وقيل: عيسى بالسريانية: أيسوع»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ابنُ مريم» عطفٌ بيانٍ أو بدلٌ، ويجوزُ أن يكونَ صفةً إلا أنَّ الأولَ أولى لأنَّ «ابن مريم» جرى مجرى العلم له. وللوصفِ بابن أحكامَ تخصُّصه ستأتي مبينة إن شاء الله تعالى، وتقدِّم اشتقاق «ابن» وأصله.

ومريم أصله بالسريانية صفةٌ بمعنى الخادم ثم سُمِّيَ به فلذلك لم ينصرف، وفي لسانِ العرب هي المرأةُ التي تُكثِرُ مخالطةَ الرجال كالزَّير من الرجال وهو الذي يُكثِرُ مخالطتهم، قال رؤية<sup>(٤)</sup>:

٦٠٢ — قلتُ لِزَيرٍ لم تَصِلْهُ مَريمُة .....

وياء «الزير» عن واو لأنه من زار يزور فقلبت للكسرة قبلها كالريح، فصار لفظُ مريم مشتركاً بين اللسانين، ووزنه عند النحويين مَفْعَل لا فَعِيل، قال الزمخشري: «لأنَّ فَعِيلًا بفتح الفاء لم يثبت في الأبنية كما ثبت في<sup>(٥)</sup>»

(١) الإملاء ٤٩/١.

(٢) الكشف ٢٩٤/١.

(٣) في مطبوعة الكشف: يشوع.

(٤) ديوانه ١٤٩؛ وشواهد الكشف ٥١٦/٤ ويَعْدُه:

ضليل أهواء الضبي تندمة

(٥) الكشف ٢٩٤/١.

(٦) مقحمة في الأصل ولم ترد في الكشف.

— البقرة —

نحو: عَثِيرٌ<sup>(١)</sup> وَعَلِيبٌ<sup>(٢)</sup> وقد أثبت بعضهم فَعِيلًا وجَعَلَ منه نحو: «ضَمِيدٌ»<sup>(٣)</sup> اسم مكان و«مَدِينٌ» على القول بأصالة ميمه و«ضَهْيًا» بالقصر وهي المرأة التي لا تَحِيضُ، أو لا تُذَيِّ لها، لأنها مشتقة من ضاهأت أي شابهت، لأنها شابهت الرجال في ذلك، ويجوز مَذها قاله الزجاج. وقال ابن جني<sup>(٤)</sup>: «وأما ضَمِيدٌ»<sup>(٥)</sup> وعَثِيرٌ<sup>(٦)</sup> فمصنوعان» فلا دلالة فيهما على ثبوت فَعِيل، وصحة الياء في مريم على خلاف القياس<sup>(٧)</sup>، إذ كان من حقها الإعلال بنقل حركة الياء إلى الراء ثم قلب الياء ألفاً نحو: مَباع من البَّيع، ولكنه شذُّ مَزِيد ومَدِين، وقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «ومَرِيمٌ عَلِمٌ أعجمي ولو كان مشتقاً من رام يريم لكان مَرِيماً بسكون الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء نحو مَزِيد وهو على خلاف القياس».

قوله: «وَأَيَّدَنَاهُ» معطوف على قوله: «وَأَتَيْنَا عِيسَى». وقرأ الجمهور / أَيْدَنَاهُ على فَعْلَنَاهُ، وقرأ مجاهد وابن محيصن<sup>(٩)</sup> — وروى عن أبي عمرو — [٣٨/ب] «أَيْدَنَاهُ» على: أَفْعَلْنَاهُ، والأصل في أَيْدَ بهمزتين، ثانيتهما ساكنة فوجب إبدال الثانية ألفاً نحو: أَمَّنَ وبابه، وصححت العين وهي الياء كما صححت في «أَغْلَيْتَ»<sup>(١٠)</sup> و«أَغْيَمْتَ»، وهو تصحيح شاذ إلا في فعل التعجب نحو: ما أَبَيَّنَ

(١) العثير: التراب.

(٢) كذا ضبطت في الأصل بالكسر وهو سهو، والصواب انها عَلِيبٌ، وانظر: الممتع ٨٤.

وهي اسم موضع.

(٣) كذا في الأصل، والذي في الخصائص ١٨٧/٣، ٢١٦: ضَهِيدٌ.

(٤) الخصائص ١٨٧/٣، ٢١٦.

(٥) راجع الحاشية قبل السابقة.

(٦) العثير: الأثر الخفي، والذي في الخصائص: عَثِيد.

(٧) انظر: الممتع ٤٨٨.

(٨) الإملاء ٤٩/١.

(٩) البحر ٢٩٩/١؛ ابن عطية ٣٤٦/١.

(١٠) أغليت المرأة ولدها: سقته الغيل وهو اللبن.

وَأَطْوَلَ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنْ تَصَحِيحَ «أَغْيَلْتَ» مَقِيسٌ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا أُعِلُّ آيَدَنَاهُ كَمَا أُعِلُّ نَحْوُ: أَبْعَنَاهُ حَتَّى لَا يَلْزَمَ حَمْلُهُ عَلَى الشَّاذِّ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَوْ أُعِلُّ بِأَنَّ أُلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ الْعَيْنِ وَاللَّامُ فَتُحْذَفُ الْعَيْنُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَتَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ مَفْتُوحَتَانِ فَيَجِبُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ وَأَوَّأَ نَحْوُ «أَوَادِمَ»، فَتَتَحَرَّكُ الْوَاوُ بَعْدَ فَتْحَةٍ فَتَقْلِبُ أَلْفًا فَيَصِيرُ اللَّفْظُ: أَأَدْنَاهُ، لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِعْلَالِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ إِعْلَالُهُ يُوْدِّي إِلَى ذَلِكَ رُفِضَ بِخِلَافِ أَبْعَنَاهُ وَأَقَمَّنَاهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِعْلَالُ الْعَيْنِ فَقَط. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٢)</sup>: «إِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَمْ تُحْذَفِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ: أَسْلَنَاهُ مَنْ سَالَ يَسَالُ<sup>(٣)</sup>؟ قِيلَ: لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَتَوَالَى إِعْلَالَانِ: أَحَدُهُمَا قَلْبُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا ثُمَّ حَذْفُ الْأَلِفِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ الْيَاءِ لَسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلِفِ قَبْلَهَا، فَكَانَ يَصِيرُ اللَّفْظُ أَأَدْنَاهُ فَكَانَتْ تُحْذَفُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَلَيْسَ «أَسْلَنَاهُ» كَذَلِكَ، لِأَنَّ هُنَاكَ حَذَفَ الْعَيْنِ وَحَذَّاهَا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَائِدَةِ: «أَيَدْتُكَ عَلَى أَفْعَلْتُكَ» وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>: «عَلَى فَاَعْلْتُكَ» ثُمَّ قَالَ: «وَيُظْهَرُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ: أَفْعَلْتُكَ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْإِعْلَالُ»<sup>(٦)</sup>. انْتَهَى.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ «أَيَّدَ» فَعَلَ لِمَجِيءِ مُضَارَعِهِ عَلَى يُؤَيِّدُ بِالتَّشْدِيدِ، وَلَوْ كَانَ أَيَّدَ بِالتَّشْدِيدِ بَزَنَةً أَفْعَلَ لَكَانَ مُضَارَعُهُ يُؤَيِّدُ كَيُؤْمِنُ مِنْ آمَنَ، وَأَمَّا أَيَّدَ — يَعْنِي بِالْمَدِّ — فَيُحْتَاجُ فِي ثَقُلِ مُضَارَعِهِ إِلَى سَمَاعٍ، فَإِنْ سَمِعَ يُؤَايِدُ كَيُقَاتِلُ فَهُوَ فَاعِلٌ، فَإِنْ سَمِعَ يُؤَيِّدُ كَيُكْرِمُ فَأَيَّدَ أَفْعَلَ، ذَكَرَ ذَلِكَ جَمِيعُهُ الشَّيْخُ فِي

(١) انظر: الممتع ٤٨٢؛ البحر ٢٩٧/١.

(٢) الإملاء ٤٩/١.

(٣) كذا في الأصل، وفي مطبوعة أبي البقاء: يسيل.

(٤) الكشف ٦٥٣/١؛ المائدة ١١٠ «وَإِذَا أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ».

(٥) تفسيره ٢٣٠/٥.

(٦) قوله «الاعلال» غير واضح في الأصل.

- البقرة -

المائدة<sup>(١)</sup>. ثم قال: «إنه لم يظهر<sup>(٢)</sup> كلام ابن عطية في قوله: «اختلف الإعلال» وهو صحيح، إلا أن قوله «الذي يظهر أن أيد في قراءة الجمهور فَعَلَ لا أَفَعَلَ إلى آخره» فيه نظر لأنه يُشعرُ بجواز شيء آخر وذلك متعذر، كيف يتوهم أن أيد بالتشديد في قراءة الجمهور بزنة أَفَعَلَ، هذا ما لا يقع.

والأيد: القوة، قال عبدالمطلب<sup>(٣)</sup>:

٦٠٣ - الحمد لله الأعزُّ الأكرم أيدنا يوم زُحوف الأشرم

والصحيح أن فَعَلَ وأفَعَلَ هنا بمعنى واحد وهو قوّيته. وقد فَرَّق بعضهم بينهما فقال: «أما المدُّ فمعناه القوة، وأما القصْرُ فمعناه التأييد والنصر»، وهذا في الحقيقة ليس بفرق، وقد أبدلت العربُ في أيدَ على أَفَعَلَ الياءَ جيماً فقالت: آجَدُهُ أي قوّاه، قال الزمخشري<sup>(٤)</sup>: «يقال: «الحمد لله الذي آجَدَنِي بعد ضَعْفٍ وأَوْجَدَنِي بعد فَقْرٍ»، وهذا كما أبدلوا من يائه جيماً فقالوا: لا أَفَعَلَ ذلك جَدَ الدهرِ أي: يدَ الدهر، وهو إبدال لا يَطْرُدُ.

قوله: «بروح القدس» متعلق بأيدناه. وقرأ ابن كثير: «القدس» بإسكان الدال<sup>(٥)</sup>، والباقون بضمّها، وهما لغتان: الضمُّ للحجاز، والإسكانُ لتميم، وقد تقدّم ذلك، وقرأ أبو حنيفة: «القدوس» بواو، وفيه لغة فتح القاف والدال ومعناه الطهارة أو البركة كما تقدّم عند قوله: «ونقدّس لك»<sup>(٦)</sup>. والروح في الأصل: اسمٌ للجزء الذي تحصلُ به الحياة في الحيوان قاله الراغب<sup>(٧)</sup>.

(١) البحر ٥١/٤.

(٢) في مطبوعة البحر: لم يفهم.

(٣) البحر ٥١/٤.

(٤) الكشف ٢٩٤/١.

(٥) السبعة ١٦٣؛ والكشف ٢٥٣/١؛ البحر ٢٩٩/١.

(٦) الآية ٣٠ من البقرة.

(٧) المفردات: ٢٠٥ (بيروت).

والمرادُ به جبريلُ عليه السلام لقولِ حَسَّان<sup>(١)</sup>:

٦٠٤ — وجبريلُ رسولُ الله فينا وروحُ القدس ليس له كِفَاءٌ  
سُمِّيَ بذلك لأنَّ بسببه حياة القلوب.

قوله: «أفكلما جاءكم رسولٌ» الهمزةُ هنا للتوضيحِ والتفريعِ، والفاءُ  
للعطفِ عَطَفَتْ هذه الجملةُ على ما قبلها، واعتنيَ بحرفِ الاستفهامِ فَقَدْ،  
وقد مرَّ تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري<sup>(٢)</sup> يُقدِّرُ بين الهمزة وحرفِ العطفِ جملةً  
لِيُعْطِفَ عليها. وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على ما قبلها من غيرِ  
حذفِ شيءٍ، كأنه قال: ولقد آتينا يا بني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتيناكم فكلما  
جاءكم رسولٌ. ويجوزُ أَنْ يُقدَّرَ قبلها محذوفٌ أي: ففعلتُم ما فعلتُم فكلما  
جاءكم رسولٌ. وقد تقدَّم الكلامُ في «كلما» عند قوله: «كلما أضاء»<sup>(٣)</sup>.  
والناصبُ لها هنا «استكبرتم»، و«رسول» فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ أي مُرْسَلٌ،  
وكونُ فَعُولٍ بمعنى المَفْعُولِ قليلٌ، جاء منه الرُّكُوبُ والمَحْلُوبُ أي: المَرْكُوبُ  
والمَحْلُوبُ، ويكونُ مصدرًا بمعنى الرسالة قاله الزمخشري<sup>(٤)</sup>. وأنشد<sup>(٥)</sup>:

٦٠٥ — لقد كَذَبَ الواثون ما فَهَتْ عِنْدَهُمْ بِسْرٌ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ  
أي: برسالة، ومنه عنده: «إنا رسولُ ربِّ العالمين»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «بما لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ» متعلِّقٌ بقوله «جاءكم»، و«جاء» يتعدى  
بنفسه تارةً كَهَذِهِ الآية، وبحرفِ الجرِّ أُخْرَى نحو: جِئْتُ إِلَيْهِ، و«ما» موصولةٌ

(١) من قصيدته الهمزية المشهورة وهو في الديوان ٦٠، وكفاء: نظير.

(٢) الكشاف ١/٢٩٤.

(٣) الآية ٢٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣/١٠٧ في سورة الشعراء.

(٥) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢٤٩/٢؛ برواية: برسيل، واللسان: رسل؛ وشواهد

الكشاف ٤/٤٩٧.

(٦) الآية ١١٦ من الشعراء.

— البقرة —

بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط، والتقديرُ: بما لا تهواه، و«تهوى» مضارعٌ هَوِيَ بكسر العين ولاؤه من ياءٍ لأنَّ عينه واوٌ، وباب طَوَّيْتُ وشَوَّيْتُ أكثرُ من باب قُوَّةٌ وحَوَّةٌ<sup>(١)</sup>. ولا دليلٌ في «هَوِيَ» لانكسار العين وهو مثل «شَفِي» من الشَّقاوة، وقولهم في تنبيهٍ مصدره هَوَّيان أدلُّ دليلٌ على ذلك، ومعنى تَهَوَّى: تَجَبَّبٌ وتختار. وأصل الهَوَى: المَيْلُ، سُمِّيَ بذلك لأنه يَهْوِي بِصاحبه في النار ولذلك لا يُسْتَعْمَلُ غالباً إلا فيما لا خَيْرَ فيه، وقد يُسْتَعْمَلُ فيما هو خيرٌ، ففي الحديث الصحيح<sup>(٢)</sup> قولُ عمرَ في أسارى بدر: «فَهَوِيَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما قالَ أبو بكر ولم يَهَوَ ما قلت». وعن عائشة رضي الله عنها: «والله ما أرى ربك إلا يُسارع في هَوَاك»<sup>(٣)</sup> وجمعه أهواء، قال تعالى: «بأهوائهم»<sup>(٤)</sup>، ولا تُجْمَعُ على أهوية وإن كان قد جاء: نَدَى وأنديّة قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

٦٠٦ — في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أنديّةٍ لا يُبَصِّرُ الكلبُ في ظلمائها الطُّنبا

وأما «هَوَى يَهْوِي» بفتحها في الماضي وكسرها في المضارع فمعناه السقوطُ، والهَوِيُّ — بفتح الهاء — ذهابٌ في انحدارٍ، والهَوِيُّ ذهابٌ في صعودٍ، وسيأتي تحقيقُ كلِّ ذلك، وأسندَ الفعلُ إلى النفسِ دونَ المخاطبِ فلم يَقُلْ: «بما لا تهوون» تنبيهاً أنَّ النفسَ يُسندُ إليها الفعلُ السيئُ غالباً نحو:

---

(١) الحوة: سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد.

(٢) رواه مسلم في: الجهاد ١٣٨٥/٣؛ وابن حنبل ٣١/١.

(٣) رواه البخاري: (فتح الباري)؛ النكاح ١٦٤/٩؛ مسلم: الرضاع ١٠٨٥/٢.

(٤) الآية ١١٩ من الأنعام «وإن كثيراً لِيُضِلُّونَ بأهوائهم بغير علم».

(٥) البيت لمرة بن محكان، وهو في المقتضب ٨١/٣؛ والخصائص ٥٢/٣؛ وابن عطية ٤٤٧/١؛ وأوضح المسالك ٢٤٢/٣. والأنديّة: ج ندى، وهو الليل، والطنب: حبل الخيمة.

«إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ»<sup>(١)</sup> «بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ»<sup>(٢)</sup> «فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ»<sup>(٣)</sup> واستكبر بمعنى تَكَبَّرَ.

قوله: «فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» الفاء عاطفة جملة «كَذَّبْتُمْ» على «استكبرتم» و«فريقًا» مفعولٌ مقَدَّمٌ قُدِّمَ لتتفق رؤوسُ الآي، وكذا «وفريقًا تقتلون»، ولا بُدَّ من محذوفٍ أي: فريقًا منهم، والمعنى أنه نشأ عن استكبارهم مبادرةُ فَرِيقٍ من الرسلِ بالكذب ومبادرةُ آخرين بالقتل، وقَدِّمَ التَّكْذِيبَ لأنه / أولُ ما يفعلونه من الشرِّ ولأنه مشتركٌ بين المقتول وغيره، فإنَّ المقتولين قد كَذَّبُوهم أيضًا، وإنما لم يُصَرِّحْ به لأنه ذَكَرَ أَقْبَحَ منه في الفعل. وجيء بـ «تقتلون» مضارعًا: إمَّا لكونه مستقبلًا لأنهم كانوا يَرُومون قَتْلَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ولما فيه من مناسبة رؤوسِ الآيِ والفواصل، وإمَّا أن يُرادَ به الحالُ الماضيةُ لأنَّ الأمرَ فظيغٌ فأريدَ استحضارُه في النفوس وتصويرُه في القلوب. وأجازَ الراغب<sup>(٤)</sup> أن يكونَ «فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» معطوفًا على قوله «وَأَيَّدْنَاهُ» ويكونُ «أَفْكَلَمَا» مع ما بعده فَضْلًا بينهما على سبيل الإنكار، والأظهرُ هو الأول، وإن كان ما قاله محتملاً.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾. . . مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ نصبٍ بالقول قبله، وقرأ الجمهورُ: «غُلْفٌ» بسكون اللام، وفيها وجهان، أحدهما - وهو الأظهرُ - : أن يكونَ جمعُ «أَغْلَفَ» كأحمرٍ وحُمْزٍ وأصفرٍ وصُفْرٍ، والمعنى على هذا: أنها خُلِقَتْ وَجِلَتْ مُعْشَاةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا الْحَقُّ استعارةً من الأغلف الذي لم يُخْتَنَ. والثاني: أن يكونَ جمعُ

(١) الآية ٥٣ من يوسف.

(٢) الآية ١٨ من يوسف.

(٣) الآية ٣٠ من المائدة.

(٤) انظر: البحر ٣٠٠/١.



- البقرة -

«غلاف»، ويكون أصل اللام الضمّ فخَفَّفَ نحو: جمار وحُمُر وكتاب وكُتِب، إلّا أنّ تخفيفَ فُعَلٍ إنّما يكون في المفرد غالباً نحو عُتِقَ في عُتَق، وأمّا فُعَلُ الجمع فقال ابن عطية<sup>(١)</sup>: «لا يجوز تخفيفه إلّا في ضرورة»، وليس كذلك، بل هو قليل، وقد نصّ غيره على جوازه، وقرأ<sup>(٢)</sup> ابن عباس - ويروى عن أبي عمرو - بضمّ اللام وهو جمع «غلاف»، ولا يجوز أن يكون فُعَلٌ في هذه القراءة جمع «أغلف» لأنّ تثقيلَ فُعَلٍ الصحيح العين<sup>(٣)</sup> لا يجوز إلّا في شعر، والمعنى على هذه القراءة أنّ قلوبنا أوعية للعلم فهي غير محتاجة إلى علمٍ آخر، والتغليف كالتغشية في المعنى.

قوله: «بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ» «بَلْ» حرفُ إضرابٍ، والإضرابُ راجعٌ إلى ما تَضَمَّنَهُ قولهم من أن قلوبهم غُلُفٌ، فردَّ الله عليهم ذلك بأنَّ سببَهُ لَعَنَهُم بكفرهم السابق. والإضرابُ على قسمين: إبطالٍ وانتقالٍ، فالأول نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا تَعَطُّفٌ «بَلْ» إلّا المفردات، وتكونُ في الإيجاب والنفي والنهي، ويزاد قبلها «لا» تأكيداً. واللَّعْنُ: الطُّرْدُ والبُعْدُ، ومنه: شَأُو لعين أي بعيد: قال الشَّماخ<sup>(٤)</sup>:

٦٠٧ - دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّبِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ  
أي: البعيد، وكان وجهُ الكلام أن يقول: «مقام الذُّبِّ اللعين كالرجل». والباءُ في «بكفرهم» للسبب، وهي متعلِّقةٌ بِلَعَنَهُمْ. وقال الفارسي: «النية به التقديم أي: وقالوا: قلوبنا غُلُفٌ بسببِ كفرهم، فتكونُ الباءُ متعلِّقةٌ بقالوا وتكونُ «بَلْ لَعَنَهُم» جملةً معترضةً»، وفيه بُعْدُ، ويجوز أن تكونَ حالاً

(١) التفسير ٣٤٧/١.

(٢) البحر ٣٠١/١؛ وابن عطية ٣٤٧/١، وفيه أن هذه القراءة بتثقيل اللام، ويعني بالتثقيل الضم.

(٣) أي تثقيله بالضم والأصل التسكين.

(٤) ديوانه ٩٢، وإعراب ثلاثين سورة ٨؛ والقرطبي ٢٥/٢.

من المفعول في «لَعَنَهُم» أي لعنهم كافرين أي: مُلتبسين بالكفر كقوله: «وقد دخلوا بالكفر»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ» في نصب «قليلًا» ستة أوجه، أحدها وهو الأظهر: أنه نعت لمصدر محذوف أي: فإيمانًا قليلًا يؤمنون. الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدّم أنه مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> وتقدّم تقريره. الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزمانًا قليلًا يؤمنون، وهو كقوله: «آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره»<sup>(٣)</sup>. الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما حذفت حرف الجر انتصب، ويُعزى لأبي عبيدة<sup>(٤)</sup>. الخامس: أن يكون حالاً من فاعل «يؤمنون»، أي فجمعاً قليلًا يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النخويون، وقالوا: لو كان كذلك لَلَزِمَ رفع «قليل». قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدّم من أن نصبه على الحال وافٍ بهذا المعنى. و«ما» على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد. السادس: أن تكون «ما» نافية أي: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيراً، ومثله: «قليلًا ما تشكرون»<sup>(٥)</sup>، «قليلًا ما تذكرون»<sup>(٦)</sup>، وهذا قوي من جهة المعنى، وإنما يَضَعُفُ شيئاً من جهة تقدّم ما في حيزها عليها، قاله أبو البقاء<sup>(٧)</sup>، وإليه ذهب ابن الأنباري، إلا أن تقديم

(١) الآية ٦١ من المائدة.

(٢) الكتاب ١/١١٦. وانظر: الورقة ١٦ ب.

(٣) الآية ٧٢ من آل عمران.

(٤) ليس في «مجاز القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٥) الآية ٣ من الأعراف.

(٦) الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٧) الإملاء ١/٥٠.

— البقرة —

ما في حَيْزِها عليها لم يُجْزِه البصريون، وأجازَه الكوفيون. قال أبو البقاء<sup>(١)</sup>:  
«ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» مصدرية، لأن «قليلاً» يبقى بلا ناصب». يعني أنك  
إذا جَعَلْتَهَا مصدريةً كان ما بعدها صلتها، ويكون المصدرُ مرفوعاً بـ«قليلاً» على  
أنه فاعلٌ به فإين الناصبُ له؟ وهذا بخلافِ قوله «كانوا قليلاً من الليلِ  
ما يَهْجَعُونَ»<sup>(٢)</sup> فإن «ما» هناك يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لأن «قليلاً» منصوبٌ  
بـ«كان». وقال الزمخشري: «ويجوزُ أن تكونَ القِلَّةُ بمعنى العَدَمِ»<sup>(٣)</sup>. قال  
الشيخ<sup>(٤)</sup>: «وما ذهبَ إليه من أن «قليلاً» يُراد به النفيُّ فصحيحٌ، لكن في غير  
هذا التركيب، أعني قوله تعالى: «فقليلًا ما يؤمنون» لأن «قليلاً» انتصبَ بالفعلِ  
المثبتِ فصار نظيرُ «قُمْتُ قليلاً» أي: قُمْتُ قياماً قليلاً، ولا يَذْهَبُ ذاهبٌ إلى  
أنك إذا أَتَيْتَ بفعلٍ مُثَبِّتٍ وجَعَلْتَ «قليلاً» منصوباً نعتاً لمصدرِ ذلك الفعلِ  
يكونُ المعنى في المَثْبُتِ الواقعِ على صفةٍ أو هيئةٍ انتفاء ذلك المَثْبُتِ رأساً  
وعَدَمَ قوعه بالكليَّة، وإنما الذي نَقَلَ النحويون: أنه قد يُراد بالقلة النفيُّ  
المَحْضُ في قولهم: «أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، وقلماً يقوم زيد»، وإذا تقررَ هذا  
فَحَمْلُ القِلَّةِ على النفي المَحْضِ هنا ليس بصحيحٍ انتهى. / قلت: ما قاله [٣٩/ب]  
أبو القاسم الزمخشري — رحمه الله — من أن معنى التقليلِ هنا النفيُّ قد قال  
به الواحديُّ قبله، فإنه قال: «أي: لا قليلاً ولا كثيراً، كما تقول: قلماً يفعلُ  
كذا، أي: ما يفعله أصلاً».

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. . . فيه وجهان، أحدهما: أنه  
في محلٍّ رفع صفةً لكتاب، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي كتابٌ كائنٌ من عندِ الله.

(١) الإملاء ٥٠/١.

(٢) الآية ١٧ من الذاريات.

(٣) الكشف ٢٩٥/١.

(٤) البحر ٣٠٣/١.

والثاني : أن يكونَ في محلِّ نصبٍ لابتداءِ غايَةِ المَجِيءِ قاله أبو البقاء<sup>(١)</sup> . وقد ردَّ الشيخ هذا الوجهَ فقال<sup>(٢)</sup> : «لا يُقال إنه يُحتمل أن يكونَ «من عند الله» متعلقاً بجاءهم، فلا يكونُ صفةً، للفصل بين الصفة والموصوفِ بما هو معمولٌ لغير أحدهما» يعني أنه ليس معمولاً للموصوفِ ولا للصفة فلا يُغْتَفَرُ الفصلُ به بينهما<sup>(٣)</sup> .

والجمهورُ على رفعِ «مُصَدِّقٍ» على أنه صفةٌ ثانيةٌ، وعلى هذا يُقال : قد وُجِدَ صفتانِ إحداهما صريحةٌ والأخرى مؤولةٌ، وقد قُدِّمَتِ المؤولةُ، وقد تقدَّم أن ذلك غيرُ ممتنع وإن زَعَم بعضهم أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً . والذي حَسَنَ تقديم غير الصريحة أن الوصفَ بكيُنُونَتِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ أَكْثَرُ، وأنَّ وصفَه بالتصديق ناشيءٌ عن كونه من عندِ الله . وقرأ ابن أبي عبيدة<sup>(٤)</sup> «مُصَدِّقاً» نصباً، وكذلك هو في مصحفِ أبيّ، ونصبُه على الحال، وفي صاحبها قولان، أحدهما أنه «كتاب» . فإن قيل : كيف جاءت الحالُ مِنَ النكرة؟ فالجوابُ أنها قد قُرِبَتْ من المعرفة لتخصيصِها بالصفة وهي «من عندِ الله» كما تقدَّم . على أن سيبويه<sup>(٥)</sup> أجاز مجيئها منها بلا شرطٍ، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري<sup>(٦)</sup> . والثاني : أنه الضمير الذي تحمَّله الجارُّ والمجرورُ لوقوعه صفةً، والعاملُ فيها إما :

---

(١) الإملاء ٥٠/١ .

(٢) البحر ٣٠٣/١ .

(٣) يعني بالصفة «مصدق» وبالموصوف «كتاب»، وعلى إعراب أبي البقاء يكون ثمة فصل بينهما بأجنبي وهو «من عند الله» الذي هو ليس معمولاً للصفة ولا للموصوف وإنما هو معمول لـ «جاءهم» .

(٤) البحر ٣٠٣/١ .

(٥) الكتاب ٢٧٢/١ ، ٢٤٣/٢ .

(٦) الكشف ٢٩٥/١ .

- البقرة -

الظرف أو ما يتعلق به على الخلاف المشهور، ولهذا اعترض بعضهم على سيبويه في قوله<sup>(١)</sup>:

٦٠٨ - لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

إنَّ «مَوْحِشًا» حالٌ من «طَلَّلَ»، وساغَ ذلك لتقدُّمِهِ<sup>(٢)</sup>، فقال: لا حاجة إلى ذلك، إذ يمكن أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله: «لَمِيَّةٌ» الواقعُ خبراً لطلل، وللجواب، عن ذلك موضعٌ آخر. واللام في «لما معهم» مقوية لتعدي «مُصَدِّق» لكونه قرعاً، و«ما» موصولة، والظرف صلتهَا.

قوله: «وكانوا» يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ معطوفاً على «جاءهم» فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتباً على المجيء والكون. والثاني: أن يكونَ حالاً أي: وقد كانوا، فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتباً على المجيء بغيرِ قيدٍ في مفعوله وهم كونهم يَسْتَفْتِحُونَ. قال الشيخ<sup>(٣)</sup>: «وظاهرُ كلامِ الزمخشري أن «وكانوا» ليستَ معطوفةً على الفعل بعد «لَمَّا» ولا حالاً، لأنه قدَّر جوابَ «لَمَّا» محذوفاً قبل تفسيره «يَسْتَفْتِحُونَ»، فدلَّ على أنَّ قوله «وكانوا» جملةٌ معطوفةٌ على مجموعِ الجملة من قوله: وَلَمَّا، وهذا هو الثالث.

و«من قبل» متعلقٌ بِيَسْتَفْتِحُونَ، والأصل: من قبل ذلك، فلمَّا قُطِعَ بُنْيَ على الضمِّ. و«يَسْتَفْتِحُونَ» في محلِّ النصبِ على خبر «كان». واختلف النحويون في جوابِ «لَمَّا» الأولى والثانية. فَذَهَبَ الأخفش<sup>(٤)</sup> والزجاج<sup>(٥)</sup> إلى أنَّ

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٢١٠، والكتاب ١/٢٧٦؛ والخصائص ٢/٤٩٢؛ وأما الشجري ١/٢٦؛ وابن يعيش ٢/٥٠؛ والأشموني ٢/١٧٤.

(٢) الكتاب ١/٢٧٦.

(٣) البحر ١/٣٠٣.

(٤) معاني القرآن له ١٣٦.

(٥) معاني القرآن له ١/١٤٦.

— البقرة —

جواب الأولى محذوف تقديره: ولما جاءهم كتاب كفروا به. وقدره الزمخشري<sup>(١)</sup>: «كذبوا به واستهانوا بمجيئه» وهو حسن. وذهب الفراء<sup>(٢)</sup> إلى أن جوابها الفاء الداخلة على لَمَّا، وهو عنده نظير «فلما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف»<sup>(٣)</sup> قال: «ولا يجوز أن تكون الفاء ناسقة إذ لا يصلح موضعها الواو» و«كفروا» جواب لَمَّا الثانية على القولين. وقال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>: «في جواب لَمَّا الأولى وجهان، أحدهما: جوابها «لَمَّا» الثانية وجوابها. وهذا ضعيف لأن الفاء مع «لَمَّا» الثانية، و«لَمَّا» لا تجاب بالفاء إلا أن يعتد بزيادة الفاء على ما يجيزه الأخفش»<sup>(٥)</sup> قلت: ولو قيل برأي الأخفش في زيادة الفاء من حيث الجملة فإنه لا يمكن هنا لأن «لَمَّا» لا يجاب بمثلها، لا يقال: «لَمَّا جاء زيد لَمَّا قعد أكرمته» على أن يكون «لَمَّا قعد» جواب «لَمَّا جاء». والله أعلم.

وذهب المبرد إلى أن «كفروا» جواب «لَمَّا» الأولى وكُرِّرَت الثانية لطول الكلام، ويُفقد ذلك تقرير الذنب وتأكيده، وهو حسن، لولا أن الفاء تمنع من ذلك. وقال أبو البقاء<sup>(٦)</sup> بعد أن حكى وجهاً أول: «والثاني: أن «كفروا» جواب الأولى والثانية لأن مقتضاهما واحد. وقيل: الثانية تكرير فلم يحتاج إلى جواب» قلت: «قوله: «وقيل الثانية تكرير» هو ما حكيت عن المبرد، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذكره قبله من كون «كفروا» جواباً لهما بل هو هو.

قوله: «فَلَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ» جملة من مبتدأ أو خبر مُتَّسِبَةٌ عَمَّا تقدم. والمصدر هنا مضاف للفاعل، وأتى بـ «على» تنبيهاً على أن اللعنة قد

(١) الكشف ٢٩٦/١.

(٢) معاني القرآن ٥٩/١.

(٣) الآية ٣٨ من البقرة.

(٤) الإملاء ٥٠/١.

(٥) انظر أمثلة على زيادة الفاء في كتابه معاني القرآن ٣٤، ٢٢٢.

(٦) الإملاء ٥٠/١.

— البقرة —

اسْتَعْلَتْ عَلَيْهِمْ وَشَمِلَتْهُمْ. وقال «على الكافرين» ولم يَقُلْ «عليهم» إقامة للظاهر مقام المضمير لينبئ على السبب المقتضي لذلك وهو الكفر.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿يُسْمِ الْأَشْتَرُوا﴾. . . بِشَسْ: فعلٌ ماضٍ غير متصرفٍ، معناه الذمُّ، فلا يَعْمَلُ إلا في معرُفٍ بآل، أو فيما أُضيف إلى ما هما فيه، أو في مضميرٍ مفسَّرٍ بنكرة، أو في «ما» على قول سيبويه<sup>(١)</sup>. وفيه لغات<sup>(٢)</sup>: بِشَسْ بكسر العينِ وتخفيفٍ، هذا الأصلُ، وبِشَسْ بكسرِ الفاءِ إتباعاً للعينِ وتخفيفٍ، هذا الإتباعُ، وهو أشهرُ الاستعمالاتِ، ومثلُها «نِعَم» في جميع ما تقدّم من الأحكام واللغات. وزعم الكوفيون<sup>(٣)</sup> أنهما اسمان، مستدلّين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم: «ما هي بِنِعَمِ الولد نصرُها بكاءً وبرُها سِرقةً»، «ونِعَمَ السيرُ على بِشَسِ العَيْرِ» وقوله<sup>(٤)</sup>:

٦٠٩ — صَبَحَكَ اللَّهُ بخيرٍ باكرٍ      بِنِعَمٍ طيرٍ وشبابٍ فاخِرٍ

وقد خَرَّجَه البصريون على حَذَفِ موصوف، قَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ تَقْدِيرُهُ: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعَم الولد، ولها أحكامٌ كثيرة، ولا بدَّ بعدها من مخصوصٍ بالمدحِ أو الذمِّ، وقد يُحذفُ لقريّة، هذا حكمُ بِشَسْ.

أمّا، «ما» الواقعةُ بعدها كهذه الآية: فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً، واضطربت النقولُ عنهم اضطراباً شديداً، فاختلفوا: هل لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فذهب الفراء<sup>(٥)</sup> إلى أنها مع «بِشَسْ» شيءٌ واحدٌ رُكِبَ تركيبٌ

(١) الكتاب ٤٧٦/١.

(٢) انظر في لغات نعم وبشس: الانصاف ١٢٥.

(٣) الانصاف ٩٧.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في العيني ٥٢/٤؛ المجمع ٨٤/٢؛ والدرر ١٠٨/٢؛ والأشمونى

٢٧/٣.

(٥) معاني القرآن ٥٧/١.

— البقرة —

«حَبَّذَا»، نَقَلَ ابنُ عطية<sup>(١)</sup>، وَنَقَلَ عَنْهُ المَهْدَوِيُّ أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مَعَ بِشْسَ بِمَنْزِلَةِ كُلَّمَا، فَظَاهِرُ هَذَيْنِ النُّقْلَيْنِ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى [١/٤٠] أَنَّ لَهَا مَحَلًّا، ثُمَّ اخْتَلَفُوا: / مَحَلُّهَا رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ؟ فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup> إِلَى أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالجُمْلَةِ بَعْدَهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ صِفَةً لَهَا، وَفَاعِلُ بِشْسَ مَضْمَرٌ تُفسِّرُهُ «مَا»، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ هُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ يَكْفُرُوا» لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: بِشْسَ هُوَ شَيْئًا اشْتَرَوْا بِهِ كَفْرَهُمْ، وَيَهْ قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفًا، وَ«اشْتَرَوْا» صِفَةٌ لَهُ فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ تَقْدِيرُهُ: بِشْسَ شَيْئًا شَيْءٌ أَوْ كَفَرُوا اشْتَرَوْا بِهِ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>.

٦١٠ — لِنِعْمِ الْفَتَى أَضْحَى بِأَكْتَنَافِ حَائِلٍ .....

أَي: فَتَى أَضْحَى، وَ«أَنْ يَكْفُرُوا» بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ، أَوْ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي: هُوَ أَنْ يَكْفُرُوا. وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّ «مَا» مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلُّ أَيْضًا، لَكِنَّهُ قَدَّرَ بَعْدَهَا «مَا» أُخْرَى مُوَصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ «اشْتَرَوْا» صَلْتَهَا، وَ«مَا» هَذِهِ الْمَوْصُولَةُ هِيَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ، وَالتَّقْدِيرُ: بِشْسَ شَيْئًا الَّذِي اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، فَلَا مَحَلَّ لـ«اشْتَرَوْا» عَلَى هَذَا، وَيَكُونُ «أَنْ يَكْفُرُوا» عَلَى هَذَا الْقَوْلِ خَيْرًا لِمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ كَمَا تَقَدَّمَ، فَتَلَخُّصُ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ «مَا» عَلَى الْقَوْلِ يَنْصِبُهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا صِفَةٌ لَهَا فَتَكُونُ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ أَوْ صِلَةٍ لـ«مَا» الْمَحْذُوفَةِ فَلَا مَحَلَّ لَهَا أَوْ صِفَةٌ لِلْمَخْصُوصِ بِالذَّمِّ فَتَكُونُ فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ.

(١) التفسير ٣٥٠/١.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٣٩ «ما: اسم وأن يكفروا تفسير له وأن يتزل بدل من بما أنزل».

(٣) الكشف ٢٩٦/١.

(٤) لم أهدت إلى قائله وتمامه وهو في إملاء العكبري ٥١/١.



وذهب سيبويه إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل بش، فقال سيبويه<sup>(١)</sup>: هي معرفة تامة، التقدير: بش الشيء، والمخصوص بالذم على هذا محذوف أي شيء اشتروا به أنفسهم، وعُزي هذا القول أيضاً للكسائي. وذهب الفراء<sup>(٢)</sup> والكسائي أيضاً إلى أن «ما» موصولة بمعنى الذي والجملة بعدها صلتها، ونقله ابن عطية<sup>(٣)</sup> عن سيبويه، وهو أحد قولَي الفارسي، والتقدير: بش الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، فأن يكفروا هو المخصوص بالذم. قال الشيخ<sup>(٤)</sup>: «وما نقله ابن عطية عن سيبويه وهم عليه». ونقل المهدوي وابن عطية<sup>(٥)</sup> عن الكسائي أيضاً أن «ما» يجوز أن تكون مصدرية، والتقدير: بش اشتراؤهم، فتكون «ما» وما في حيزها في محل رفع. قال ابن عطية<sup>(٥)</sup>: «وهذا معترض بأن «بش» لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة للضمير». قال الشيخ<sup>(٦)</sup>: «وهذا لا يلزم إلا إذا نص أنه مرفوع بش، أما إذا جعله المخصوص بالذم وجعل فاعل «بش» مضمراً والتمييز محذوف لفهم المعنى، والتقدير: بش اشتراء اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض قلت: وبهذا - أعني بجعل فاعل بش مضمراً فيها - جَوَز أبو البقاء<sup>(٧)</sup> في «ما» أن تكون مصدرية، فإنه قال: «والرابع أن تكون مصدرية أي: بش شراؤهم، وفاعل بش على هذا مضمراً لأن المصدر ههنا مخصوص ليس بجنس» يعني فلا يكون فاعلاً، لكن يبطل هذا القول عود الضمير في «به» على «ما» والمصدرية لا يعود عليها، لأنها حرف عند

(١) الكتاب ٤٧٦/١.

(٢) معاني القرآن ٥٧/١.

(٣) التفسير ٣٥٠/١.

(٤) البحر ٣٠٥/١.

(٥) التفسير ٣٥٠/١.

(٦) البحر ٣٠٥/١.

(٧) الاملاء ٥١/١.

الجمهور، وتقدير أدلة كل فريق مذكور في المَطَوَّلَات. فهذه نهاية القول في «بشما» و«نعمًا» واللَّهُ أعلم.

قوله «أَنْ يَكْفُرُوا» قد تقدّم فيه أنه يجوز أن يكون هو المخصوص بالذم فتكون الأوجه الثلاثة: إمّا مبتدأ وخبره الجملة قبله، ولا حاجة إلى الرابط، لأنّ العموم قائم مقامه إذ الألف واللام في فاعل نعم وبش للجنس، أولان الجملة نفس المبتدأ، وإمّا خبر لمبتدأ محذوف، وإمّا مبتدأ وخبره محذوف، وتقدّم أنه يجوز أن يكون بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف حسبما تقرّر وتحرّر. وأجاز الفراء<sup>(١)</sup> أن يكون في محلّ جرّ بدلاً من الضمير في «به» إذا جعلت «ما» تامة.

قوله: «بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» متعلق بيكفروا، وقد تقدّم أن «كفر» يتعدى بنفسه تارةً وبحرف الجرّ أخرى، و«ما» موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره: أنزله، ويضعف جعلها نكرة موصوفة، وكذلك جعلها مصدرية والمصدر قائم مقام المفعول أي بإنزاله يعني بالمتنزل.

قوله: «بَغْيًا» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول من أجله وهو مستوفٍ لشروط النصب، وفي الناصب له قولان، أحدهما — وهو الظاهر — أنه «يكفروا» أي علة كفرهم البغي. والثاني أنه «اشتروا»، وإليه ينحو كلام الزمخشري<sup>(٢)</sup>، فإنه قال: «وهو علة «اشتروا». والثاني من الأوجه الثلاثة: أنه منصوب على المصدر بفعل يدلّ عليه ما تقدّم أي بغوا بغياً. والثالث: أنه في موضع حال، وفي صاحبها القولان المتقدمان: إمّا فاعل «اشتروا» وإمّا فاعل «يكفروا»، تقديره: اشتروا باغين، أو يكفروا باغين.

(١) معاني القرآن ٥٦/١.

(٢) الكشاف ٢٩٦/١.

- البقرة -

والبَغْيُ: أصله الفسادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَغَى الْجُرْحُ أَي فَسَدَ قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ  
وَقِيلَ: هُوَ شِدَّةُ الطَّلَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا نَبْغِي»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الرَّاجِزُ<sup>(٢)</sup>:

٦١١ - أَنْشِدْ وَالبَاغِي يُحِبُّ الرِّجْدَانُ      قَلَانِصاً مَخْتَلِفَاتِ الْأَلْوَانِ  
وَمِنْهُ «البَغْيُ» لَشِدَّةِ طَلِبِهَا لَهُ.

قوله «أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ» فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ وَالنَّاصِبُ  
لَهُ «بَغْيًا» أَي: عِلَّةُ البَغْيِ إِنْزَالُ اللَّهِ فَضْلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالثَّانِي:  
أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَالتَّقْدِيرِ: بَغْيًا عَلَى أَنْ يُنْزَلَ، أَي: حَسَدًا عَلَى أَنْ  
يُنْزَلَ، فَيَجِيءُ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ: أَهِيَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ  
جَرٍّ؟ وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ بَدَلًا مِنْ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» بَدَلِ  
اشْتِمَالِ، أَي: بِإِنْزَالِ اللَّهِ فَيَكُونُ مِثْلُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٣)</sup>:

٦١٢ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوِصُ .....

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٤)</sup> جَمِيعَ الْمَضَارِعِ مِنْ «أَنْزَلَ» مَخْفَفًا إِلَّا مَا وَقَعَ  
الْإِجْمَاعُ عَلَى تَشْدِيدِهِ فِي الْحَجَرِ «وَمَا تُنْزِلُهُ إِلَّا»<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ خَالَفَا هَذَا الْأَصْلَ:  
أَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَإِنَّهُ شَدَّدَ «عَلَى أَنْ يُنْزَلَ آيَةٌ»<sup>(٦)</sup> / فِي الْأَنْعَامِ، وَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ فَإِنَّهُ [٤٠/ب]  
شَدَّدَ فِي الْإِسْرَاءِ: «وَنُنْزَلُ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٧)</sup> «حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا»<sup>(٨)</sup> وَالباقونَ

(١) الآية ٦٥ من يوسف.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٢٩٨/١. والقلوص: الناقة الشابة.

(٣) تقدم برقم ٣١٩.

(٤) السبعة ١٦٤؛ الكشف ٢٥٣/١؛ البحر ٣٠٦/١.

(٥) الآية ٣١ من الحجر.

(٦) الآية ٣٧ من الأنعام.

(٧) الآية ٨٢ من الإسراء.

(٨) الآية ٩٣ من الإسراء.

بالتشديد في جميع المضارع إلا حمزة والكسائي فإنهما خالفا هذا الأصل فحَقَفَا: «وَيُنَزَّلُ الْغَيْثُ»<sup>(١)</sup> آخر لقمان، «وهو الذي يُنَزَّلُ الْغَيْثُ»<sup>(٢)</sup> في الشورى. والهمزة والتضعيف للتعدية، وقد تقدّم: هل بينهما فرق؟ وتحقيق كل من القولين، وقد ذَكَرَ الْقُرْآنُ مناسباتٍ للإجماع على التشديد في ذلك الموضع ومخالفة كل واحد أصله لماذا؟ بما يطول ذكره، والأظهر من ذلك كله أنه جَمَعَ بين اللغات.

قوله: «مِنْ فَضْلِهِ»: «مِنْ» لا ابتداء الغاية، وفيه قولان، أحدهما: أنه صفة لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعول «يُنَزَّلُ» أي: أَنْ يُنَزَّلَ اللهُ شيئاً كائناً من فضله فيكون في محل نصب. والثاني: أَنْ «مِنْ» زائدة، وهو رأي الأخفش<sup>(٣)</sup>، وحيثنذا فلا تَعَلَّقْ له، والمجورور بها هو المفعول أي: أَنْ يُنَزَّلَ اللهُ فضله.

قوله «على مَنْ يَشَاءُ» متعلقٌ بِيُنَزَّلُ. و«مَنْ» يجوز أن تكون موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائد على الموصول أو الموصوفٍ محذوفٌ لاستكمال الشروط المجوزة للحذف، والتقدير: على الذي يشاءه أو على رجلٍ يشاءه، وقدّره أبو البقاء<sup>(٤)</sup> مجروراً فإنه قال — بعد تجويزه في «مَنْ» أن تكون موصوفةً أو موصولةً — «ومفعولٌ يشاء» محذوفٌ أي: يَشَاءُ نزوله عليه، ويجوز أن يكون يشاء يختار ويصطفي انتهى. وقد عرفت أن العائد المجورور لا يُحذف إلا بشروط وليست موجودة هنا فلا حاجة إلى هذا التقدير.

قوله: «مِنْ عِبَادِهِ» فيه قولان، أحدهما: أنه حال من الضمير المحذوف

(١) الآية ٣٤ من لقمان.

(٢) الآية ٢٨ من الشورى.

(٣) لم يشر إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن» لدى إعرابه للآية. انظر: ص ١٣٩.

(٤) الاملاء ٥١/١.

- البقرة -

الذي هو عائدٌ على الموصولِ أو الموصوفِ، والإضافة تقتضي التثنية. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ «مَنْ» بعدَ صفةٍ على القولِ بكونها نكرةً<sup>(١)</sup>، قاله أبو البقاء<sup>(٢)</sup>. وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءةَ بالجارِّ والمجرورِ على الجملةِ في بابِ النعتِ عند اجتماعهما أولى لكونه أقربَ إلى المفردِ، فهو في محلِّ نصبٍ على الأولِ وجَرَّ على الثاني، وفي كلا القولين يتعلّق بمحذوفٍ وجوباً لما عرُفَت.

قوله: «فَبَأَوْا بِغَضَبٍ» الباءُ للحال، أي: رَجَعُوا ملتبسين بغضبٍ أي مغضوباً عليهم وقد تقدم ذلك. قوله «على غضبٍ» في محل جرٍ لأنه صفة لقوله «بغضبٍ» أي: كائن على غضبٍ أي بغضبٍ مترادفٍ. وهل الغضبانِ مختلفانِ لاختلاف سببهما، فالأولُ لعبادةِ أسلافهم العجلِ والثاني لكفرهم بمحمدٍ السلام، أو الأولُ لكفرهم بعيسى والثاني لكفرهم بمحمدٍ صلى الله وسلم عليهما، أو هما شيء واحدٌ وذِكْرُ تشديداً للحال وتأكيذاً؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «مُهِينٍ» صفة لعذاب، وأصله: «مُهُونٍ» لأنه من الهوان وهو اسمُ فاعلٍ من أهان يُهين إهانةً، مثل أقامَ يُقيم إقامةً، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ على الساكنِ قبلها، فَسَكَنْتِ الواوُ بعدَ كسرةٍ فَقَلِبَتْ ياءً. والإهانةُ: الإذلالُ والخِزْيُ، وقال: «وللْكَافِرِينَ» ولم يَقُلْ: «ولهم» تنبيهاً على العلةِ المقتضية للعذابِ المُهِينِ.

أ. (٩١) قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾: يجوزُ في هذه الجملةِ وجهانٍ، أحدهما: أن تكونَ استثنائيةٌ استؤْنِفَتْ للإخبارِ بأنهم يكفرون بما عدا التوراةَ فلا محلَّ لها من الإعراب. والثاني أن تكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: وهم يكفرون، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والعاملُ فيها «قالوا»، أي قالوا: نؤمنُ حالَ كونهم كافرين بكذا، ولا يجوزُ أن

(١) أي يكون «مَنْ» نكرة موصوفة كما مر.

(٢) الاملاء ٥١/١.

- البقرة -

يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا «نُؤْمِنُ»، قَالَ أَبُو الْبَقَاء<sup>(١)</sup>: «إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ لَفْظُ الْحَالِ وَنَكْفَرُ أَوْ<sup>(٢)</sup> وَنَحْنُ نَكْفُرُ» يَعْنِي فَكَانَ يَجِبُ الْمِطَابَقَةُ. وَلَا بَدَّ مِنْ إِضْمَارِ هَذَا الْمَبْتَدَأِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُثْبِتَةَ لَا يَقْتَرِنُ بِالْوَاوِ وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

٦١٣ - ..... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا

وَحُذِفَ الْفَاعِلُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِمَا أُنْزِلَ» وَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ مَقَامَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، إِذْ لَا يُنْزَلُ الْكِتَابُ السَّمَاوِيُّ إِلَّا لِلَّهِ، أَوْ لَتَقْدَّمَ ذِكْرُهُ فِي قَوْلِهِ: «بِمَا أُنْزِلَ» اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «بِمَا وَرَاءَهُ» مُتَعَلِّقٌ بِيَكْفُرُونَ، وَمَا مَوْصُولُهُ، وَالظَّرْفُ صَلَاتُهَا، فَمُتَعَلِّقُهُ فَعْلٌ لَيْسَ إِلَّا. وَالْهَاءُ فِي «وَرَاءَهُ» تَعَوُّدٌ عَلَى «مَا» فِي قَوْلِهِ: «نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ». وَوَرَاءُ مِنَ الظَّرُوفِ الْمَتَوَسِّطَةِ التَّصْرِيفِ، وَهُوَ ظَرْفُ مَكَانٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ بِمَعْنَى خَلْفٍ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى أَمَامٍ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَفُسِّرَ الْفَرَاءُ<sup>(٤)</sup> هُنَا بِمَعْنَى «سِوَى» الَّتِي بِمَعْنَى «غَيْرِ»، وَفُسِّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٥)</sup> وَقْتَادَةَ بِمَعْنَى «بَعْدَ». وَفِي هَمْزِهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جَنِّي مُسْتَدِلًّا بِثَبُوتِهَا فِي التَّصْغِيرِ فِي قَوْلِهِمْ: وَرَيْثَةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مِنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ: تَوَارَيْتَ قَالَهُ أَبُو الْبَقَاء<sup>(٦)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ بَدَلًا مِنْ وَاوٍ لِأَنَّ مَا فَاوَهُ وَاوٍ لَا تَكُونُ لَامُهُ وَاوٍ إِلَّا نَدَوْرًا نَحْوَ «وَاوٍ» اسْمِ حَرْفِ الْهَجَاءِ، وَحَكْمُهُ حَكْمُ قَبْلِ

(١) الاملاء ٥١/١.

(٢) الاملاء: «أَي» وَهِيَ أَنْسَبُ.

(٣) تقديم برقم ٤١٩.

(٤) معاني القرآن ٦٠/١.

(٥) مجاز القرآن ٤٧/١.

(٦) الاملاء ٥١/١.

- البقرة -

وبعدُ في كونه إذا أُصِيفَ أُعْرِبَ، وإذا قُطِعَ بُنِيَ على الضم وأنشد الأخفش على ذلك قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٦١٤ - إذا أنا لم أُوْمِنْ عليك ولم يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلا مِنْ وراء وراء  
وفي الحديث عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم: «كنتُ خليلاً مِنْ وراء وراء»<sup>(٢)</sup>، وثبوتُ الهاء في مصغرها شاذٌّ، لأن ما زاد من المؤنث على ثلاثة لا تَثْبُتُ الهاء في مصغره إلا في لفظتين شذَّتا وهما: وَرِيثةٌ وَقُدَيْدِيمةٌ: تصغير: وراء وقُدَام. قال ابن عصفور<sup>(٣)</sup>: «لأنَّهما لم يتصرَّفاً فلولم يُؤنَّثا في التصغير لُتَوَهَّم تذكيرُهما».

قوله: «وهو الحقُّ» مبتدأ وخبر، والجُمْلَةُ في محلِّ نصب على الحال والفاعل فيها قوله: «ويَكْفُرُونَ» وصاحبُها فاعلٌ يكفرون. وأجاز أبو البقاء<sup>(٤)</sup> أن يكونَ العاملُ الاستقرارُ الذي في قوله «بما وراء» أي: بالذي استقر وراءه وهو الحقُّ.

قوله: «مُصَدِّقاً» حالٌ مؤكدةٌ لأنَّ قوله «وهو الحقُّ» قد تضمَّن معناها والحالُ المؤكدةُ: إمَّا أَنْ تُؤَكِّدَ عاملها نحو: «ولا تَعْتَوُوا في الأرضِ مُفْسِدِينَ»<sup>(٥)</sup>، وإمَّا أَنْ تُؤَكِّدَ مضمونَ جملةٍ. فإن كانَ الثاني التَّزِمَ إضمارُ عاملها وتأخيرها عن الجملة، ومثله ما أنشد / سيويه<sup>(٦)</sup>:

[٤١/أ]

(١) لم يرد في المعاني للأخفش، وهو لعتي بن مالك، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢؛ وابن يعيش ٨٧/٤؛ والشذور ١٠٣؛ واللسان: وري؛ والهمع ١٢٠/١؛ والدرر ١٧٧/١.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان ١٨٧/١.

(٣) شرح الجمل ٣٠٥/٢.

(٤) الاملاء ٥٢/١.

(٥) الآية ٦٠ من البقرة.

(٦) الكتاب ٢٥٧/١، وهو لسالم بن دارة، في الخصائص ٢٦٨/٢؛ والأشموني ١٨٥/٢؛ والشذور ٢٤٧؛ والدرر ٢٠٢/١.

٦١٥ - أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

والتقدير: وهو الحقُّ أَحَقُّهُ مَصْدَقًا، وابنُ دَارَةٍ أَعْرَفُ مَعْرُوفًا، هذا تقريرُ كلامِ النحويين. وَأَمَّا أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(١)</sup> فإنه قال: «مَصْدَقًا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، والعاملُ فيها ما في «الحقِّ» من معنى الفعل إِذِ الْمَعْنَى: وهو ثَابِتٌ مَصْدَقًا، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُّ في «الحقِّ» عند قومٍ، وعند آخرين صاحبُ الحالِ ضميرٌ دَلَّ عليه الكلامُ، و«الحقِّ» مصدرٌ لَا يَتَحَمَّلُ الضميرَ على حَسَبِ تَحَمُّلِ اسمِ الفاعلِ له عندهم، فقوله «عند آخرين» هذا هو الذي قَدَّمْتُهُ أَوَّلًا وهو الصواب.

قوله: «فَلِمَ تَقْتُلُونَ» الفاءُ جوابُ شرطٍ مقديرٍ تقديرُهُ: إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُ الْأَنْبِيَاءَ؟ وهذا تكذيبٌ لهم، لأنَّ الْإِيمَانَ بِالتَّوْرَةِ منافٍ لِقَتْلِ أَشْرَفِ خَلْقِهِ. و«لِمَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، اللَّامُ حرفٌ جرٍّ وما استفهاميةٌ في محلِّ جَرٍّ أي: لأيِّ شيء؟ وَلَكِنْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ «مَا» الْخَبَرِيَّةِ. وَقَدْ تَحَمَّلَ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ فَتَثَبَّتْ أَلْفُهَا، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

٦١٦ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْتِمُ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وهذا ينبغي أَنْ يُخَصَّصَ بِالضَّرُورَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ يُجِيزُ ذَلِكَ، وَيُخْرِجُ عَلَيْهِ بَعْضَ آيِ الْقُرْآنِ، كَمَا قَدْ تَحَمَّلَ الْخَبَرِيَّةُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي الْحَذَفِ فِي قَوْلِهِمْ: اصْنَعْ يَمَّ شَيْتَتْ، وَهَذَا لِمَجْرُودِ الشَّبْهِ اللَّفْظِيِّ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَى «مَا» الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ: فَإِنْ كَانَتْ مَجْرُورَةً بِاسْمٍ وَجَبَ لِحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ نَحْو: مَجِيءَ مَهْ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ فَلَاخْتِيَارُ اللَّحَاقِ. وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَرْفَ يَمْتَرِجُ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَتَقْوَى بِهِ

(١) الاملاء ٥٢/١.

(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٥٨؛ وأملِي الشجري ٢٣٣/٢؛ وابن يعيش ٩/٤؛

والجمع ٢١٧/٢؛ والدرر ٩٠/١.



الاستفهامية بخلاف الاسم المضاف إليها فإنه في نية الانفصال، وهذا الوقف إنما يجوز ابتلاء<sup>(١)</sup> أو لقطع نفس، ولا جرم أن بعضهم<sup>(٢)</sup> منع الوقف على هذا النحو، قال: «لأنه إن وقف بغير هاء كان خطأ لنقصان الحرف، وإن وقف بهاء خالف السواد»، لكن البري<sup>(٣)</sup> قد وقف بالهاء، ومثل ذلك لا يعد مخالفة للسواد، ألا ترى إلى إنباتهم بعض ياءات الزوائد<sup>(٤)</sup>. والجار متعلق بقوله: «تقتلون»، ولكنه قدّم عليه وجوباً لأن مجروره له صدر الكلام، والفاء وما بعدها من «تقتلون» في محل جزم<sup>(٥)</sup>، وتقتلون - وإن كان بصيغة المضارع - فهو في معنى الماضي لفهم المعنى، وأيضاً فمعه قوله «من قبل»، وجاز إسناد القتل إليهم وإن لم يتعاطوه لأنهم لما كانوا راضين بفعل أسلافهم جعلوا كأنهم فعلوا هم أنفسهم.

قوله: «إن كنتم مؤمنين» في «إن» قولان أحدهما: أنها شرطية وجوابها محذوف تقديره: إن كنتم مؤمنين فلم فعلتم ذلك، ويكون الشرط وجوابه قد كرر مرتين، فحذف الشرط من الجملة الأولى وبقي جوابه وهو: فلم تقتلون، وحذف الجواب من الثانية وبقي شرطه، فقد حذف من كل واحدة ما أثبت في الأخرى. وقال ابن عطية<sup>(٦)</sup>: «جوابها متقدم، وهو قوله: فلم» وهذا إنما يتأثر على قول الكوفيين وأبي زيد. والثاني: أن «إن» نافية بمعنى ما، أي: ما كنتم مؤمنين لمنافاة ما صدر منكم الإيمان.

(١) أي عند الاختبار، ولعله يعني امتحان الطلبة لتقرير القاعدة.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٣٠/٢.

(٣) أحمد بن محمد، قرأ على عكرمة بن سليمان، وقرأ عليه الحسن بن الحباب توفي سنة ٢٥٠. انظر: ميزان الاعتدال ٤٤/١؛ وطبقات القراء ١١٩/١.

(٤) ياءات الزوائد هي التي لم تثبت في خط المصحف، وهي إحدى وستون ياء نحو: هذاني - نذيري. وانظر في اختلاف القراء بها: الكشف لمكي ٣٣١/١.

(٥) لأنه قدر أنه جواب شرط مقدر. ارجع إلى صدر إعرابه للآية.

(٦) التفسير ٣٥٣/١.

«انتهى الجزء الأول من كتاب: الدر المصون في علوم  
الكتاب المكنون. ويليه الجزء الثاني إن شاء الله»

## فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق .....	٧
دراسة المؤلف: .....	١١
اسمه ونسبه ولقبه وكنيته .....	١٣
مولده ووفاته .....	١٤
حياته العلمية والثقافية .....	١٤
أساتذته .....	١٥
كتبه .....	١٦
دراسة الكتاب: .....	٢١
مصادر الكتاب .....	٢٣
( أ ) المصادر الرئيسية .....	٢٣
( ب ) المصادر الثانوية .....	٢٥
منهج الكتاب .....	٢٦
أهمية الكتاب .....	٣١
مذهب المؤلف .....	٣٤
( أ ) بين المدارس النحوية .....	٣٤
( ب ) الالتزام والمحافظة .....	٣٨

٤٩	(ج) أصول الصناعة وموقفه منها
٥٦	موقفه من القراءات
٦٨	موقفه من المعربين
١٠٣	المفسر
١٠٦	الخاتمة
١٠٧	وصف مخطوطات الكتاب
١١٩	منهج التحقيق
١٢٥	نماذج من صور المخطوطات

\* \* \*

٣	خطبة المؤلف
٧	الاستعانة
١٣	البسمة
٣٦	سورة الفاتحة
٧٩	سورة البقرة